

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبو سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن قال : قد بينت لـ

(*) وكان في الأصل : رب يسر بخير يا كريم ، وفي الأصل الهندي بعد البسمة اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وفي الأزهرية : وبه توفيقى . وكم ذلك من تصرفات النساخ لا من أصل الكتاب فلذا أخرجنا الكل من الأصل

(٢) هو موسى بن سليمان الجوزجاني ، وفي الجرح والتعديل ج ٤ ق ١ ص ١٤٥ أبو سليمان صاحب الرأي ، روى عن ابن المبارك ومحمد بن الحسن ، وكان يكفر القائلين بخلق القرآن ، كتب عنه أبي ، نا عبد الرحمن قال سئل أبي عنه فقال : كان صاحب رأى وكان صدوقاً - اهـ ، وفي لخواهر المضية ج ٢ ص ١٨٦ : موسى بن سليمان أبو سليمان الجوزجاني كان رفيقاً لمعلى بن منصور في أخذ الفقه ورواية الكتب على ما تقدم في ترجمة المعلى بن منصور وهو أسن وأشهر من المعلى وتوفى بعد الثمانين (أى بعد المائة) قال : و من تصانيفه : السير الصغير و كتاب الصلاة و كتاب الرهن - اهـ . قلت : وهو راوية كتب الإمام محمد ولم يصنف كتاباً ، إنما روى كتب الإمام محمد وما نسب إليه فهو من كتب الإمام والنسبة بسبب الرواية دون التأليف ، ترجم له ابن النديم في فهرسته ص ٢٩٠ وقال : أخذ عن محمد بن الحسن وكان ورعاً ديناً فقيهاً محدثاً وينزل في دار أسد (إلى أن قال) ولم يزل أبو سليمان في هذه المحلة إلى أن مات سنة . . . ولا مصنف له وإنما روى كتب محمد بن =

قول أبي حنيفة و أبي يوسف و قولي ، و ما لم يكن فيه اختلاف فهو قولنا جميعا .

باب الوضوء

أبو سليمان عن محمد عن أبي حنيفة قال : إذا أراد الرجل الصلاة
 ٥ فليتوضأ^٢ و الوضوء أن يبدأ فيغسل يديه ثلاثا ثم يمضمض فاه ثلاثا^٣
 ثم يستنشق ثلاثا^٤ ثم يغسل وجهه ثلاثا ثم يغسل ذراعيه ثلاثا ثلاثا^٥

= الحسن - ١٥ . و هذا الكتاب رواه عنه تلاميذه و لم تبق رواية أحد منهم
 إلا رواية أبي حفص الكبير البخاري و أبي سليمان الجوزجاني هذا و أكثر ما يوجد
 الآن من نسخ الأصل رواية أبي سليمان .

(١) و الواو ساقط من ز ، ح .

(٢) و معنى قوله تعالى "إذا قمتم إلى الصلاة" من منامكم أو وأنتم محدثون ، هذا هو
 المذهب عند جمهور الفقهاء رحمهم الله ، فأما على قول أهل الظاهر فلا إحصار في الآية
 و الوضوء فرض سببه القيام إلى الصلاة فكل من قام إليها فعليه أن يتوضأ ، و هذا
 فاسد لما روى أن النبي صلى الله عليه و سلم كان يتوضأ لكل صلاة ، فلما كان يوم
 الفتح أو يوم الخندق صلى الخمس بوضوء واحد فقال له عمر رضى الله عنه : رأيتك
 اليوم تفعل شيئا لم تكن تفعله من قبل ، فقال : عمدا فعلت يا عمر كي لا تخرجوا ،
 فقياس مذهبهم يوجب أن من جلس فتوضأ ثم قام إلى الصلاة يلزمه وضوء آخر
 فلا يزال كذلك مشغولا بالوضوء لا يتفرغ للصلاة ، وفساد هذا لا يخفى على أحد -
 ١٥ ؛ قاله السرخسي في مبسوطه .

(٣) كذا في الأصول ، و قوله : ثم يمضمض فاه ثلاثا ، ساقط من ٥ .

(٤) قوله : ثلاثا ، ساقط من ٥ .

(٥) قوله : ثم يغسل ذراعيه ثلاثا ثلاثا ، ساقط من ص .

ثم يمسح برأسه و أذنيه مرة واحدة ثم يغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً .

قلت: أ رأيت إن توضأ مثني مثني؟ قال: يجزيه . قلت: فان

توضأ واحدة واحدة سابقة؟ قال: يجزيه .

باب الدخول في الصلاة

أبو سليمان عن محمد قال: إذا أراد الرجل الدخول في الصلاة كبر ه
ورفع يديه حذاء أذنيه ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك
اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ويتعوذ بالله من الشيطان الرجيم
في نفسه ، ثم يفتتح القراءة ويخفي بسم الله الرحمن الرحيم ، فان كان إماماً
وكان في صلاة يجهر فيها بالقرآن جهر بالقرآن ، وإن كان في صلاة

(١) وفي ح . ص: إن توضأ مثني مثني يجزيه قال نعم .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، و عنوان الباب ساقط من ص .

(٣) قال السرخسي: والمروي عن أبي يوسف رحمه الله أن يقرن التكبير برفع
اليدين ، والذي عليه أكثر مشايخنا أنه يرفع يديه أولاً فاذا استقرت في موضع المحاذاة
كبر لأن في فعله وقوله معنى النفي والإثبات فيكون النفي مقدماً على الإثبات
كما في كلمة الشهادة ، ولا يتكلف للتفرقة بين الأصابع عند رفع اليد ، والذي روى
عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه كبر ناشراً أصابعه معناه ناشراً عن طيها بأن لم يجعله
مثنياً بضم الأصابع إلى الكف ، والمسنون عندنا أن يرفع يديه حتى يحاذي إبهاماه
شعبي أذنيه ورؤس أصابعه فروع أذنيه وهو قول أبي موسى الأشعري
رضي الله تعالى عنه - ٥١ .

(٤) كذا في أكثر النسخ ، وفي ح «بالقراءة» مكان «بالقرآن» وبالقرآن الثاني

ساقط منها ومن ص .

لا يمجهر فيها بالقرآن أسر وقرأ في نفسه، وإن كان وحده ليس بامام
قرأ في نفسه إن شاء، وإن كان في صلاة يجهر فيها بالقرآن فإن شاء جهر
أسمع أذنيه .

و القراءة في الركعتين الأوليين من الظهر و العصر و المغرب و العشاء
هـ ' في كل ركعة ' بفتح القرآن ' و سورة ؛ و في الآخرين يقرأ بفتح القرآن ،
قلت : فإن لم يقرأ فيها أو قرأ في واحدة و لم يقرأ في الأخرى ؛ قال : يجزيه ؛
و القراءة في الفجر في كل ركعة يقرأ بفتح القرآن و سورة ٦ ، و الإمام
و الذي يصلي ٧ وحده في ذلك سواء ؛ فإذا أراد أن يركع كبر و ركع
و وضع يديه على ركبتيه و فرق ٨ بين أصابعه و بسط ظهره و لم ينكس
رأسه و لم يرفعه ، فإذا اطمان راكعاً رفع رأسه و قال : سمع الله لمن حمده ،
ثم يقول في نفسه : ربنا لك الحمد - في قول أبي يوسف و محمد ٩ ، فإن كان

(١-١) كذا في أكثر الأصول ، و في ص « وإن كان وحده ليس بامام قرأ في
نفسه إن شاء إن كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة و إن شاء جهر و أسمع نفسه »
و اتفقت ح معها في لفظ : و أسمع نفسه .

(٢-٢) كذا في الأصول ، و في المختصر : يقرأ في كل ركعة .

(٣) و في ص : بفتح الكتاب .

(٤) و في ص ، ح : و بسورة .

(٥) كذا في أكثر الأصول ، و في ه : الثانية .

(٦) و في ح ، ص : و بسورة .

(٧) و في ه « صلى » مكان « يصلي » .

(٨) و في المختصر « فرج » مكان « فرق » .

(٩-٩) كذا في الأصول ، و قوله : ثم يقول - الخ ، زائد لاجابة إليه لأنه إن أراد به =

إماما قال من خلفه: ربنا لك الحمد، ولا يقولها هو في قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد: يقولها هو ومن خلفه، فإن كان وحده قال: ربنا لك الحمد، في قولهم جميعا؛ ثم ينحط فيكبر ويسجد، فإذا اطمأن ساجدا رفع رأسه وكبر، فإذا اطمأن قاعدا سجد الأخرى وكبر، فإذا اطمأن ساجدا رفع رأسه وكبر حتى يشرخ من صلاته، ويقول في ركوعه: سبحان ربى العظيم - ثلاثا وفي سجوده: سبحان ربى الأعلى - ثلاثا، وأدنى ما يقول من ذلك ثلاثا ثلاثا في كل ركعة وفي كل سجدة،

= المنفرد فيجىء حكمه بعد، وإن كان المراد به إماما لحكمه متصل به بقوله: فإن كان إماما - الخ، وفي المختصر: فإذا اطمأن راكمها رفع رأسه فقال: سمع الله لمن حمده، وقال من خلفه: ربنا لك الحمد، ولم يقلها هو في قول أبي حنيفة ويقولها في قول أبي يوسف ومحمد - اهـ.

(١) قال السرخسى: فأما المنفرد على قولها فيجمع بين الذكرين، وعن أبي حنيفة فيه روايتان: في رواية الحسن هكذا، وفي رواية أبي يوسف يقول: ربنا لك الحمد، ولا يقول: سمع الله لمن حمده، وهو الأصح لأنه حدث لمن خلفه على التحميد وليس خلفه أحد - اهـ. قلت: وقوله: فإن كان وحده - الخ ساقط من ص.

(٢) وفي ص: وأدنى ما يقال من ذلك ثلاث ثلاث، وفي المختصر: ويقول في ركوعه: سبحان ربى العظيم - ثلاثا وفي سجوده: سبحان ربى الأعلى - ثلاثا وذلك أدناه - اهـ. (٣) قال السرخسى: وروى ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: من قال في ركوعه: سبحان ربى العظيم - ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك أدناه، ومن قال في سجوده: سبحان ربى الأعلى - ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه؛ ولم يرد بهذا اللفظ أدنى الجواز وإنما أراد به أدنى الكمال فإن الركوع والسجود يجوزان بدون هذا الذكر (إلى أن قال) ولو زاد على الثلاث كان أفضل إلا أنه =

قال: وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه:

سبحان ربّي العظيم - ثلاثاً - في سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثاً .

قلت: رأيت إذا سجد يضع يديه في السجود حذاء أذنيه ويوجّه أصابعه نحو القبلة ويعتمد على راحتيه ويبدى ضبعيه ويتعدل في سجوده
 ٥ ولا يفترش ذراعيه؟ قال: نعم، قلت: وينحط في السجود وهو يكبر ويرفع رأسه إذا رفعه من السجود وهو يكبر؟ قال: نعم، قلت: ويستتم

= إذا كان إماماً لا ينبغي له أن يطول على وجهه يميل القوم لأنه يصير سبباً للتفكير وذلك مكروه فإن معاذ لما طول القراءة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفتان أنت يا معاذ؟ وكان الثوري يقول: ينبغي أن يقولها الإمام نحو ما ليتمكن المقتدى من أن يقولها ثلاثاً - الخ .

(١) كذا في الأصل وكذا في هـ، وفي ص، ز، ح: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أنه كان». قلت: والبلاغ هذا أسنده أبو داود في سننه ج ١ ص ١٣٤ والنسائي في ج ١ ص ١٦٠ من سننه والترمذي وابن أبي شيبة والبيهقي عن حذيفة وأسند البزار في مسنده والطبراني في كبيره عن أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح في ركوعه: سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربّي الأعلى - ثلاثاً، قال البزار: لانه يروي عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد، وعبدالرحمن ابن أبي بكر صالح الحديث - كذا في مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٢٨ والحديث هذا قريب من لفظ المؤلف، وفي مجمع الزوائد عن ابن مسعود روايات مختلفة بأسانيد مختلفة في تسبيحات الركوع والسجود، وكذا عن جبير بن مطعم، وروي ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفیان عن عاصم عن أبي الضحى قال: كان علي يقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم - ثلاثاً وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثاً .

(٢-٢) وفي ح: للسجود .

(٣) وفي ز: يستقيم، وهو تصحيف، والصواب: يستتم، كما هو في بقية الأصول.

قأما كما هو؟ قال: نعم .

قلت: ويحذف التكبير حذفاً ولا يطوله؟ قال: نعم .

قلت: أفيستحب له إذا نهض أن ينهض على صدور قدميه؟ إذا رفع

رأسه من السجود حتى يستتم قأماً ولا يقعد؟ قال: نعم يستحب له ذلك .

قلت: وكيف يقعد الرجل في الصلاة إذا قعد في الثانية والرابعة؟

قال: يفترش رجله اليسرى فيجعلها بين أليتيه فيقعد عليها وينصب اليمنى

نصباً ويوجه أصابع رجله اليمنى نحو القبلة . قلت: وكذلك إذا سجد وتجه

أصابع رجله قبل القبلة؟ قال: نعم .

قلت: ويستحب له أن يعتمد بيده اليمنى على اليسرى . هو قأماً في الصلاة؟

١٠

قال: نعم .

(١) قوله «ويحذف التكبير ولا يطوله» لحديث إبراهيم النخعي موقوفاً

ومرفوعاً: الأذان جزم والتكبير جزم، ولأن المد في أوله لحن من حيث الدين

لأنه ينقلب استفهاماً وفي آخره لحن من حيث اللغة فإن «أفعل» لا يحتمل المبالغة -

اه؟ السرخسي في شرح المختصر .

(٢) قال السرخسي: وفي قوله «نهض على صدور قدميه» إشارة إلى أنه لا يعتمد

بيديه على الأرض عند قيامه كما لا يعتمد على جالس بين يديه، والمعنى أنه اعتماد من

غير حاجة فكان مكروهاً، والذي روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي

صلى الله عليه وسلم كان يقوم في صلاته شبه العجوز، تأويله أنه كان عند العذر

بسبب الكبر - اه .

(٣) وفي ز: يستقيم، وهو تصحيف، والصواب: يستتم؛ كما هو في بقية الأصول .

(٤) قال السرخسي: وأصل الاعتماد سنة إلا على قول الأوزاعي فإنه كان يقول:

يتخير المصلي بين الاعتماد والإرسال (إلى أن قال) والمذهب عند علمائنا أنه

سنة واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عليه الصلاة والسلام: إننا =

قلت: وتجب له أن يكون منتهى بصره إلى موضع سجوده^١

ولا يلتفت ولا يعيث بشيء؟ قال: نعم .

قلت: أتكره^٢ له أن يقعى في الصلاة إقعاء؟ قال: نعم، قلت: وتكره^٣

له أن يتربع في الصلاة من غير عذر؟ قال: نعم، قلت: وتكره^٤ له أن

ه يلتفت^٥ أو يقلب الحصى أو يفرقع أصابعه أو يعيث بشيء من جسده

= معشر الأنبياء أمرنا أن نأخذ شيئاً لنا بإيماننا في الصلاة، وقال على رضي الله تعالى عنه:

إن من السنة أن يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في الصلاة، وأما صفة

الوضع ففي الحديث المرفوع لفظ الأخذ، وفي حديث على رضي الله تعالى عنه لفظ

الوضع، واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بأن يضع باطن الكف اليمنى على

ظاهر كفه اليسرى ويحاق بالخنصر والإبهام على الرسغ ليكون عاملاً بالحدِيثين،

فأما موضع الوضع فالأصل عندنا تحت السرة - الخ .

(١) كذا في أكثر الأصول، وفي ه: يستحب .

(٢) قال السرخسي: ولما نزل قوله تعالى « قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم

خاشعون » قال أبو طلحة رضي الله عنه: ما الخشوع بارسول الله؟ قال: أن يكون

منتهى بصر المصلي حال القيام موضع سجوده، ثم فسر الطحاوي في كتابه (أى

مختصره) فقال: في حالة القيام ينبغي أن يكون منتهى بصره موضع سجوده وفي

الركوع على ظهر قدميه وفي السجود على أرنبة انفه وفي القعود على حجره، زاد

بعضهم: وعند التسليمة الأولى على منكبه الأيمن وعند التسليمة الثانية على منكبه

الأيسر؛ فالحاصل أن يترك التكلف في النظر فيكون منتهى بصره ما بيننا - ه .

(٣) كذا في ز، ح وهو الصواب، وفي بقية الأصول: يكره .

(٤) كذا في الأصل وكذا في ز، ح، وفي ه، ص: يكره .

(٥) وفي ص، ه: يكره .

(٦) قال السرخسي: ووجد الالتفات المكروه أن يلوى عنقه ووجهه على وجه =

أو ثيابه أو يعبث بالحصى أو بشئ، غير ذلك أو يضع يده^١ على خاصرته وهو في الصلاة؟ قال: أكره هذا كله. قلت: أرأيت إن كان الحصى لا يمكنه من السجود؟ قال: إن سواه مرة واحدة بيده فلا بأس بذلك وتركه أحب إلى. قلت: وتكره^٢ أن يمسح جبهته من التراب بعد أن يفرغ من صلاته؟ قال: لست أكرهه. قلت: فإن مسح جبهته قبل ه أن يفرغ من صلاته؟ قال: لا أكره له ذلك^٣.

قلت: أرأيت الرجل إذا قعد في الصلاة^٤ في الثانية والرابعة كيف يتشهد؟ قال: يقول "التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله^٥ وأشهد أن محمدا عبده ورسوله"^٦ ولا يزيد على هذا إذا قعد ١٠ في الركعة الثانية شيئا، وأما في الركعة الرابعة فاذا فرغ من هذا دعا الله

= يخرج وجهه من أن يكون إلى جهة الكعبة، فأما إذا نظر بمؤخر عينيه يمينا أو يسرة من غير أن يلوى عنقه فلا يكون مكروها، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ أصحابه في صلاته بمؤخر عينيه - ه .

(١) وفي ه، ص وكذا في المختصر: يديه، والصواب: يده .

(٢) وفي ه: يكره - بالغياب، والصواب بناء الخطاب، والمخاطب المحيَّب يخاطبه السائل .

(٣-٢) من قوله «قلت فإن» إلى قوله «أكره» ساقط من ه .

(٤) لفظ «في الصلاة» ساقط من الأصل ومن ه، وإنما زدناه من ز، ح، ص .

(٥) زاد في الأصل بعد «إلا الله» «وحدده لا شريك له» وكذا هو في ص، وهو

ساقط من ه، ز، ح والمختصر وهو الصواب .

عز وجل وسأله حاجته . قلت : وتكره له ' أن يزيد في التشهد حرفاً
أو يبتدئ بشيء قبل هذا؟ قال : نعم .

قلت : وكيف يسلم الرجل إذا فرغ من صلاته؟ قال : يقول
"السلام عليكم ورحمة الله" عن يمينه وعن يساره مثل ذلك ، ونبوي
بالتسليم الأول من كان عن يمينه من الحفظة والرجال والنساء في

(١) ولم يذكر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأورد الطحاوي في
مختصره : إن بعد التشهد يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو حاجته ويستغفر
لنفسه وللؤمنين والمؤمنات ، وهو الصحيح فإن التشهد ثناء على الله ويعقبه الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم كما في التحميد المعهود وهو مروى عن ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه ، وكان إبراهيم يقول : يجزى من الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بقوله « السلام عليك أيها النبي » - اه .

(٢) كذا في ص ، ولفظ « له » ساقط من الأصول سواها ، « وتكره » بالخطاب
في ز ، ح ، وفي البقية « يكره » بانغياب .

(٣) قال السرخسي : ومراده ما نقل شاذاً في أول التشهد « بسم الله والله »
أو « بسم الله خير الأسماء » وفي آخره « أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين
كله واوكره المشركون » فإنه لم يشتهر نقل هذه الكلمات ، وابن مسعود يقول :
كان يأخذ علينا باو او والألف ، فذات تنصيص على أنه لا تجوز الزيادة عليه بخلاف
التطوعات فإنها غير محصورة ، بالنص بخوزنا الزيادة عليه ، ولا يزيد في الفرائض
على التشهد في القعدة الأولى عندنا ، وقال الشافعي : يزيد الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم .

(٤) كذا في أكثر الأصول ، وفي ح ، ص : ويقول : السلام عليكم ورحمة الله ،
عن يساره ، قال السرخسي : والسلام بالألف واللام ليكون أبلغ منه بغير الألف
واللام .

التسليم الأولى، وعن يساره مثل ذلك، فان كان خلف الإمام سلم ونوى مثل ذلك، فان كان الإمام في جانب الأيمن نواه فيهم، وكذلك إن كان في الجانب الأيسر فانه ينويه فيهم.

قلت: أ رأيت الرجل إذا صلى أتكره له أن يغطي فاه وهو يصلي؟

قال: نعم. قلت: وتكره للرجل أن يصلي وهو معتجر أو عاقص شعره؟

قال: نعم أكره هذا كله.

قلت: فهل يستحب للرجل إذا سجد أن يضع ركبتيه على الأرض

قبل يديه وإذا رفع رأسه فقام أن يرفع يديه قبل ركبتيه؟ قال: نعم.

قلت: ويخفى الإمام التشهد والتعوذ؟ قال: نعم، قلت: ويخفى

”بسم الله الرحمن الرحيم“ و” آمين“ و” اللهم ربنا لك الحمد“؟ قال: نعم.

قلت: وينبغي له إذا فرغ من فاتحة القرآن أن يقول ” آمين“؟ قال: نعم.

قلت: وينبغي لمن خلفه أن يقولها ويخفوها؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلا صلى فنفض التراب عن موضع سجوده وهو نفض

(١) كذا في أكثر الأصول، وفي ه: التعوذ والتشهد، وفي المختصر: ويخفى

الإمام التشهد والتعوذ والبسملة و آمين و اللهم ربنا لك الحمد - اه. قلت:

والرابع عند من يقول بجمعها للإمام أو هو تفريع على فرض الجمع عنده.

(٢) كذا في أكثر الأصول وكذا في المختصر، وفي ز، ح: ولك الحمد - بزيادة

الواو.

(٣) قوله « ويخفوها » ساقط من ه، وفي المختصر: ويقول الإمام عند فراغه

من فاتحة الكتاب: آمين، ويقولها القوم أيضا ويخفونها.

(٤) وفي ص « من » مكان « عن ».

يسمع؟ قال: هذا بمنزلة الكلام وهو يقطع الصلاة، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لا يقطع الصلاة إلا أن يريد به التأنيف، وهذا قول أبي يوسف الأول، ثم رجع فقال: لا يقطع صلاته وصلاته تامة. قلت: فإن كان نفخا لا يسمع؟ قال: هذا قد أساء وصلاته تامة.

قلت: رأيت الرجل يصل في ثوب واحد يتوشح به^٢ أو في قميص واحد وهو صفيق هل تكره له ذلك؟ قال: لا اكرهه ولا بأس بذلك. قلت: وكذلك لو كان إمام قوم؟ قال: نعم.

(١) وفي ٥، ص « وقال » .

(٢) وفي ٥ « وإن » .

(٣) وصفة التوشح أن يفعل بالثوب ما يفعله القصار في المقصرة إذا لف الكرباس على نفسه، جاء في الحديث: إذا كان ثوبك واسعا فاتشع به، وإن كان ضيقا فاتور به. هذا إذا كان الثوب صفيقا يحصل به ستر العورة، وإن كان رقيقا يصف ما تحته لا يحصل به ستر العورة فلا تجوز صلاته، وكذلك الصلاة في قميص واحد. وذكر ابن شجاع رحمه الله تعالى أنه إن لم يزره ينظر إن كان بحيث يقع بصره على عورته في الركوع والسجود لا تجوز صلاة، وإن كان ملتحفا لا يقع بصره على عورته تجوز صلاته؛ والحاصل أنه تكره الصلاة في إزار واحد لحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يصل الرجل في ثوب واحد ليس على عاتقه منه شيء، وسأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن الصلاة في ثوب واحد، فقال: رأيت لو أرسلتك في حاجة كنت منطلقا في ثوب واحد؟ فقال: لا فقال: الله أحق أن تترين له. وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن الصلاة في إزار واحد فعل أهل الجفاء، وفي ثوب واحد متوشحا به أبعد من الجفاء، وفي إزار ورداء من أخلاق الكرام - اه شرح المختصر.

قلت: أفكركه للرجل أن يكف ثيابه إذا سجد ويرفعها^١ أو يرفع شعره؟ قال: نعم أكره ذلك كله^٢.

قلت: ونرى إذا سجد أن يضع جبهته وأنفه على الأرض؟ قال: نعم.
قلت: أرأيت إن وضع جبهته ولم يضع أنفه أو وضع أنفه ولم يضع جبهته؟ قال: قد أساء وصلاته تامة في قول أبي حنيفة، وأما في قول أبي يوسف ومحمد فإن سجد على أنفه دون جبهته وهو يقدر على السجود على جبهته لم يجره^٣، وإن سجد على جبهته دون أنفه أجزاء ذلك.

باب افتتاح الصلاة وما يصنع الإمام

قلت: أرأيت الرجل إذا صلى هل يرفع يديه في شيء من تكبير الصلاة حين يركع، أو حين يسجد، أو حين يرفع رأسه من الركوع^٤، أو حين يرفع رأسه من السجود؟ قال: لا يرفع يديه في شيء من ذلك إلا في التكبيرة التي يفتح بها الصلاة^٥.

(١) وفي ح، ص «أو يرفعها».

(٢) لحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال النبي صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وأن لا أكف ثوباً ولا شعراً. وقال: إذا طول أحدكم شعره فليدعه يسجد معه. قال ابن مسعود رضى الله عنه: له أجر بكل شعرة، ثم كفه الثوب والشعر لكيلا يترب نوع تجبر، ويكره لأصلي ما هو من أخلاق الجبابرة - انتهى ما قاله السرخسى.

(٣) وهو رواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة - قاله في المختصر.

(٤) عنوان الباب ساقط من ص.

(٥) قال السرخسى في شرح المختصر: قال: لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن: =

قلت: أرأيت الرجل إذا انتهى إلى الإمام وقد سبقه الإمام بركعتين والإمام قاعد كيف يصنع هذا الرجل؟ قال: يكبر تكبيرة يفتح بها الصلاة، ثم يكبر أخرى فيقعد بها؛ فإذا نهض الإمام نهض معه وكبر؛ فإذا فرغ الإمام من صلاته وسلم قام؛ فتضى ما سبقه به الإمام.

قلت: أرأيت رجلا افتتح الصلاة بالتهليل أو بالتحميد أو بالتسبيح هل يكون ذلك دخولا في الصلاة؟ قال: نعم، قلت: لم؟ قال: أرأيت لو افتتح الصلاة فقال «الله أجل» أو «الله أعظم»، أكان هذا دخولا في الصلاة؟ قلت: نعم، قال: فهذا وذاك سواء - وهذا قول أبي حنيفة ١٠ ومحمد وإبراهيم والحكم بن عتيبة^٦، وقال أبو يوسف: لا يجزيه إذا كان = عند افتتاح الصلاة، وفي العيدين، والقنوت في الوتر - وذكر أربعة في كتاب المناسك، وحين رأى (عليه الصلاة والسلام) بعض الصحابة رضوان الله عليهم يرفعون أيديهم في بعض أحوال الصلاة كره ذلك فقال: ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس؟ اسكنوا - وفي رواية: قاروا - في الصلاة - الخ.

(١) لفظ «هذا» ساقط من هـ.

(٢) زاد في ح بعد «قام» «بتكبيرة».

(٣) وفي هـ «الله أكبر» والصواب «الله أجل» كما هو في الأصل وبقية النسخ.

(٤) وفي ص: أو قال «الله أعظم» بذكر الاسم والصفة.

(هـ) وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله استدلا بحديث مجاهد قال: كانت الأنبياء صلوات الله عليهم يفتحون الصلاة بـ «لا إله إلا الله» ولأن الركن ذكر الله تعالى على سبيل التعظيم وهو الثابت بالنص؛ قال الله تعالى: «وذكر اسم ربه فصلى» =

يعرف أن الصلاة تفتح بالتكبير^١ و كان يحسنه ، وإن كان لا يعرف أجزائه .

وقال أبو حنيفة: إن افتتح الصلاة بالفارسية وقرأ بها وهو يحسن العربية أجزائه ، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجزيه إلا أن يكون لا يحسن العربية^٢ .

= وإذا قال « الله أعظم » أو قال « الله أجل » فقد وجد ما هو الركن ، فأما لفظ التكبير وردت به الأخبار فيوجب العمل به حتى يكره افتتاح الصلاة بغيره لمن يحسنه ، ولكن الركن ما هو ثابت بالنص ، فإن قال « الله » لا يصير شارعا بهذا اللفظ عند محمد لأن تمام التعظيم بذكر الاسم والصفة ، وعند أبي حنيفة رحمه الله يصير شارعا لأن في هذا الاسم معنى التعظيم فإنه مشتق من « التأله » وهو التحير ، وإن قال « اللهم اغفر لي » لا يصير شارعا لأن هذا سؤال والسؤال غير الذكر؛ قال عليه الصلاة والسلام فيما يأتى عن ربه عز وجل: من شغله ذكرى عن مسألتى أعطيه أفضل ما أعطى السائلين - اه من مبسوط السرخسى بالاختصار . (٦) لفظه « بن عتبة » ساقط من ص ، ح ؛ وفي بقية الأصول « ابن عينة » وهو تصحيف ، والصواب « عتبية » باتباء بعدها ياء بعدها باء موحدة .

(٧) وفي « إذ » مكان « اذا » ، وفي ص « ان » .

(١) وفي ه ، ص : بالتكبير .

(٢) وفي ه « فان » .

(٣) قوله : وقال أبو يوسف - الخ ، مقدم في ه على قوله : وقال أبو حنيفة ، والصواب تأخيرها كما هو في بقية النسخ وكما هو في المختصر . قلت : وقال السرخسى : وأصل هذه المسألة : إذا قرأ بالفارسية جاز عند أبي حنيفة ويكره ، وعندهما لا يجوز إذا كان يحسن العربية ، وإذا كان لا يحسنها يجوز ، وعند الشافعى لا يجوز القراءة بالفارسية بحال ، ولكنه إن كان لا يحسن العربية وهو أمى يصلح =

قلت: أرأيت رجلا افتتح الصلاة قبل الإمام ثم كبر الإمام بعده
فصلى الرجل بصلاة الإمام؟ قال: لا يجزئه، قلت: لم؟ قال: لأنه دخل
في غير صلاة الإمام، ألا ترى أنه قد أوجب الصلاة على نفسه ودخل
فيها قبل أن يوجبها الإمام على نفسه؟ قلت: أرأيت إن كبر بعد ما
كبر الإمام ودخل معه وهو ينوي بذلك الدخول في صلاة الإمام
والقطع لما كان كبر قبله فصلى مع الإمام؟ قال: يجزئه، قلت: لم يكون
التكبير قطعاً للصلاة ولم يتكلم ولم يسلم؟ قال: لأنه قد دخل في

= بغير قراءة؛ وكذلك الخلاف فيما إذا تشهد بالفارسية أو خطب الإمام يوم الجمعة
بالفارسية (إلى أن قال) وأبو حنيفة استدلل بما روى أن الفرس كتبوا إلى سلمان
رضي الله عنه أن يكتب لهم الفتحه فكانوا يقرؤون ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم
للعربية، ولو آمن بالفارسية كان مؤمناً - من المبسوط بالاختصار والتفصيل فيه.
وكذلك لو سمي عند الذبح بالفارسية أو أبا بالفارسية فكذلك إذا كبر وقرأ
بالفارسية. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا أذن بالفارسية والناس يعلمون أنه
أذان جاز، وإن كانوا لا يعلمون ذلك لم يجز، لأن المقصود الإعلام ولم يحصل
به (إلى أن قال) ثم الأفضل عند أبي حنيفة أن يكبر المقتدى مع الإمام لأنه
شريكه في الصلاة، وحقيقة المشاركة في المقارنة، وعندهما الأفضل أن يكبر بعد
تكبير الإمام لأنه تبع للإمام؛ وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام: إذا كبر الإمام
فكبروا، يشهد لهذا، وكذلك سائر الأفعال؛ وفي التسليم روايتان عن أبي حنيفة:
إحدهما أنه يسلم بعد الإمام ليكون تحلله بعد تحلل الإمام، والأخرى أنه يسلم
مع الإمام كسائر الأفعال - اه شرح المختصر ج ١ ص ٣٨. قلت: المختار اليوم
أنه يكبر ويسلم مع الإمام وعايه متون الفقه.

(١) وفي هـ «لم تكون التكبير» .

أفظ «قد» ساقط من هـ، ص .

صلاة أخرى غير الأولى، 'ألا ترى أن رجلا لو صلى تطوعا وتشهد
فنى أن يسلم فقام فكبر وهو ينوي الدخول في الصلاة المكتوبة أن
ذلك قطع للتطوع ودخول في الفريضة؟ فكذلك الأول .
قلت: أ رأيت الإمام إذا فرغ من صلاته أيقعد في مكانه الذي
يصل فيه أو يقوم؟ قال: إذا كانت صلاة الظهر أو المغرب أو العشاء
فاننى أكره له أن يقعد في مقعده حين يسلم وأحب إلى أن يقوم،
وأما الفجر والعصر فإن شاء قام وإن شاء قعد . قلت: أيستقبل القوم
بوجهه أو ينحرف من مكانه؟ قال: إن كان بجذائه إنسان يصل شيئا
بقي عليه من صلاته فلا يستقبله بوجهه، وإن لم يكن بجذائه أحد يصل
فإن شاء انحرف وإن شاء استقبلهم بوجهه^٢ قلت: فإن أراد في الظهر ١٠

(١ - ١) وفي ص «ألا ترى لو أن رجلا صلى» .

(٢) وفي ٥، ح «صلى» .

(٣) قال السرخسي: وإذا سلم الإمام في الفجر والعصر يقعد في مكانه ليشتغل بالدعاء
لأنه لا تطوع بعدهما، ولكنه ينبغي أن يستقبل القوم بوجهه ولا يجلس كما هو
مستقبل القبلة وإن كان غير المجالس ما استقبلت به القبلة، للآثر المروي: جلوس
الإمام في مصلاه بعد الفراغ مستقبل القبلة بدعة؛ وكان صلى الله عليه وسلم إذا
صلى الفجر استقبل أصحابه بوجهه وقال: هل رأى أحد منكم رؤيا فيه بشرى بفتح مكة؟
ولأنه يفتن الداخل بجلوسه مستقبل القبلة لأنه يظنه في الصلاة فيقتدى به، وإنما
يستقبلهم بوجهه إذا لم يكن بجذائه مسبوق يصل، فإن كان فلينحرف يمينا أو يسرة
لأن استقبال المصل بوجهه مكروه لحديث عمر رضي الله عنه فإنه رأى رجلا يصل
إلى وجه رجل فعلاهما بالثيرة وقال للمصل: أنت مستقبل الصورة؟ وقال للآخر: =

والمغرب والعشاء أن يصلي تطوعاً أيصلي في مكانه الذي صلى بهم أو يتأخر؟ قال: بل يتأخر فيصل في خلف القوم أو حيث أحب من المسجد ما خلا مكانه الذي صلى بهم فيه . قلت: فالذين خلفه^١ أيصلون في أمكنتهم التي صلوا فيها أو ينتحون^٢؟ قال: إن فعلوا فلا بأس ، و ينتحون^٣ خطوة أو خطوتين أحب إلى .

قلت: فتنى يجب على القوم أن يقوموا في الصف؟ قال: إذا كان الإمام معهم في المسجد فاني أحب لهم أن يقوموا في الصف إذا قال المؤذن «حى على الفلاح» ، وإذا قال «قد قامت الصلاة» كبر الإمام وكبر القوم معه ، وأما إذا لم يكن الإمام معهم في المسجد فاني أكره

= أتستقبل المصلي بوجهك؟ فأما في صلاة الظهر والعشاء والمغرب يكره له المنكث قاعداً لأنه مندوب إلى التنفل بعد هذه الصلوات والسنن لجبر نقصان ما يمكن في الفرائض فيشتغل بها ، و كراهية القعود في مكانه مروى عن عمر و علي وابن مسعود وابن عمر رضوا عنهم ، ولا يشتغل بالتطوع في مكان الفريضة للحديث المروى: أيعجز أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر بسببته - أى بناقلته ، ولأنه يفتن به الداخل أى يظنه في الفريضة فيقتدى به ، ولكنه يتحول إلى مكان آخر للتطوع استكثر من شهوده؟ فان مكان المصلي يشهد له يوم القيامة ، والأولى أن يتقدم المقتدى ويتأخر الإمام ليكون حالهما في التطوع خلاف حالهما في الفريضة - هـ .

(١) لفظ «في» ساقط من ز .

(٢) وفي هـ «خلفهم» وليس بصواب .

(٣) وفي هـ «ينتحون» وهو تص .

لهم أن يقوموا في الصف و الإمام غائب عنهم - وهذا قول أبي حنيفة
و محمد ، و أما في قول أبي يوسف فإنه لا يكبر حتى يفرغ المؤذن من
الإقامة . قلت : أرأيت إن أحر الإمام ذلك حتى يفرغ المؤذن من
الإقامة ثم كبر و دخل في الصلاة ؟ قال : لا بأس بذلك .

قلت : أرأيت الرجل يتشاب في الصلاة أتحب له أن يعطى فاه ؟
قال : نعم أحب له ذلك .^١

قلت : أرأيت رجلا صلى^٢ بقوم^٣ و كان^٤ على دكان يصلي بهم
و أصحابه على الأرض ؟ قال : أكره^٥ لهم ذلك و صلاتهم تامة . قلت :

(١) قال السرخسي : وهذا إذا كان المؤذن غير الإمام ، فإن كان هو الإمام لم يقوموا
حتى يفرغ من الإقامة لأنهم تبع للإمام و إمامهم الآن قائم الإقامة لا للصلاة ،
و كذلك بعد فراغه من الإقامة ما لم يدخل المسجد لا يقومون ، فإذا اختلط
بالصفوف قام كل صف جاوزهم حتى ينتهي إلى المحراب ، و كذلك إذا لم يكن
الإمام معهم في المسجد يكره لهم أن يقوموا في الصف حتى يدخل الإمام لقوله
عليه الصلاة و السلام : لا تقوموا في الصف حتى تروني خرجت ، و إن عليا
رضي الله تعالى عنه دخل المسجد فرأى الناس قياما ينتظرونه فقال : ما لي أراكم
سامدين ؟ أي واقفين متحيرين - ٥١ .

(٢) قال السرخسي : لقوله عليه الصلاة و السلام : إذا تشاب أحدكم في صلاته
فليبط فاه فإن الشيطان يدخل في فيه - أو قال : فمه ، و لأن ترك تغطية الفم عند
التشاب في المحادثة مع الناس تعد من سوء الأدب ففي مناجاة الرب أولى .

(٣) و في ٥ « يصلي » .

(٤ - ٤) و في ز ، ح « فكان » .

(٥) لفظ « أكره » ساقط من ٥ و لا بد منه .

و كذلك لو كان الإمام على الأرض وأصحابه على الدكان؟ قال: نعم .

قلت: أرايت القوم يؤمهم العبد أو الاعرابي أو الأعمى أو ولد

الزنا؟ قال: صلاتهم تامة . قلت: و يؤمهم غير هؤلاء أحب؟ قال:

نعم، قلت: أرايت إن أمهم فاسق؟ قال: صلاتهم تامة .

قلت: أى القوم أحب اليك أن يؤمهم؟ قال: أقرأهم لكتاب الله تعالى

وأعلمهم بالسنة . قلت: فان كان في القوم رجلان أو ثلاثة كذلك؟

(١) فان كان الإمام على الأرض والقوم على الدكان فذلك مكروه في رواية الأصل لأن فيه استخفافاً من القوم لأئمتهم، وفي رواية الطحاوي: هذا لا يكره لأنه مخالف لأهل الكتاب، وكذلك إذا كان مع الإمام بعض القوم لم يكره، ولم يبين حد ارتفاع الدكان؛ وذكر الطحاوي انه ما لم يجاوز القامة لا يكره لأن القليل من الارتفاع عفو، ففي الأرض هبوط وصعود والكثير ليس بعفو فجعلنا الحد الفاصل أن يجاوز القامة لأن القوم حينئذ يحتاجون إلى التكلف للنظر إلى الإمام وربما يشبهه عليهم حاله - اه ما قاله السرخسي .

(٢) لفظ «الأعمى» ساقط من ز و في المبسوط: يجوز إمامة الأعمى والاعرابي والعبد وولد الزنا والفاسق، وغيرهم أحب إليّ - اه . قال السرخسي: تقديم الفاسق جائز عندنا ويكره - الخ .

(٣) قال السرخسي في مبسوطه: والأصح أن الأعمى بالسنة إذا كان يعلم من القرآن مقدار ما تجوز به الصلاة فهو أولى لأن القراءة يحتاج إليها في ركن واحد والعلم يحتاج إليه في جميع الصلاة والخطأ المنفرد للقراءة لا يبرف إلا بالعلم، وإنما تقدم الأقرأ في الحديث لأنهم كانوا في ذلك الوقت يتعلمون القرآن بأحكامه على ما روى أن عمر رضي الله تعالى عنه حفظ سورة البقرة في ثنتي عشرة سنة؛ فالأقرأ منهم يكون أعلم، فأما في زماننا فقد يكون الرجل ماهراً -

قال: يؤمهم أكبرهم سناً. قلت: فان كان غيره أروع منه وأبين صلاحاً ومهما في القراءة والفقهاء سواء؟ قال: يؤمهم أفضلها ورعاً وأبينها صلاحاً.

قلت: أفشكره للرجل أن يؤم الرجل في بيته؟ قال: نعم بغير إذنه، قلت: فان أذن له في ذلك؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: أرايت القوم إذا كانوا ثلاثة أحدهم الإمام كيف يصنع؟ قال: يتقدم الإمام فيصلي بهما. قلت: فان لم يتقدم وصلى بينهما؟ قال:

— في القرآن ولا حظ له في العلم فالأعلم بالسنة أولى إلا أن يكون ممن يطعن عليه في دينه لحيث لا يقدم لأن الناس لا يرغبون في الاقتداء به - اه .
(١) كذا في الأصول، وفي المختصر: ويؤم القوم أقرأهم لكتاب الله وأعلمهم بالسنة وأفضلهم ورعاً، فان كانوا سواء فأكبرهم سناً - اه . وقال السرخسي في شرحه: فان استوا في العلم بالسنة فأفضلهم ورعاً لقوله صلى الله عليه وسلم: من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي - وقال صلى الله عليه وسلم: ملاك دينكم الورع . وفي الحديث تقديم أقدمهم هجرة لأنها كانت فرضة يومئذ ثم انتسخت بقوله صلى الله عليه وسلم: لا هجرة بعد الفتح ، ولأن أقدمهم هجرة يكون أعلمهم بالسنة لأنهم كانوا يهاجرون لتعلم الأحكام فان كانوا سواء فأكبرهم سناً لقوله صلى الله عليه وسلم: الكبر الكبر ، ولأن أكبرهم سناً أعظمهم حرمة عادة ورغبة الناس في الاقتداء به أكثر، والذي قال في حديث عائشة رضي الله عنها: فان كانوا سواء فأحسنهم وجهاً، قيل معناه أكثرهم خبرة بالأمر، كما يقال: وجه هذا الأمر كذا، وإن حمل على ظاهره فالمراد منه أكثرهم صلاة بالليل، جاء في الحديث: من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار - اه .
(٢) وكان في اه أفشكره .

صلاتهم تامة . قلت : أرأيت إن كان القوم كثيرا فقام الإمام وسطهم أو قام في يمينه الصف أو في يسرته ف صلى بهم ؟ قال : هذا قد أساء و صلاتهم تامة . قلت : أرأيت إن كان الإمام معه رجل واحد أين يقوم الرجل ؟ قال : يقوم إلى جانب الإمام اليمين . قلت : أرأيت إن صلى خلفه وحده ؟ قال : صلاته تامة . قلت : أرأيت إن صلى إلى جانب الإمام الأيسر ؟ قال : قد أساء و صلاته تامة ، وإنما ينبغي له أن يقوم

(١) وفيه « أرأيت الرجل ان كان القوم كثيرا و صلى » و الصواب ما في بقية الأصول .

(٢) أما جواز الصلاة فلأن المفسد تقدم القوم على الإمام ولم يوجد ، وأما الكراهة فلأن النبي صلى الله عليه وسلم تقدم للإمامة بأصحابه ، وواظب على ذلك و الإعراض عن سنته مكروه و لأن مقام الإمام في وسط الصف يشبه جماعة النساء و يكره للرجال التشبه بهن - قاله السرخسي .

(٣) وفي ظاهر الرواية : لا يتأخر المقتدى عن الإمام ، وعن محمد قال : ينبغي أن تكون أصابعه عند عقب الإمام ، وهو الذي وقع عند العوام ، وإن كان المقتدى أطول فكان سجوده قدام الإمام لم يضره لأن العبرة بموضع الوقوف لا بموضع السجود ، كما لو وقف في الصف و وقع في سجوده أمام الإمام لطوله الميسر .

(٤) وإن صلت خلفه امرأة جازت صلاته لحديث أنس رضي الله عنه أن جدته مليكة رضي الله عنها دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى طعام فقال : قوموا لأصلي بكم ، فأقامني واليتيم من ورائه وأمي أم سليم ورايتنا ، و صلاة الصبي تخاف فبقي أنس رضي الله عنه واقفا خلفه وحده وأم سليم وفتت خلف الصبي وحدها ، وفي الحديث دليل على أنه إذا كان مع الإمام اثنان يتقدمهما الإمام و يصطفان خلفه - قاله السرخسي في شرح المختصر ج ١ ص ٤٣ .

عن يمين الإمام .

باب الوضوء والغسل من الجنابة

أبو سليمان عن محمد . قال قلت : أ رأيت الرجل إذا أراد أن يغتسل من الجنابة كيف يغتسل ؟ قال : يبدأ فيفرغ على يديه الماء فيغسلهما حتى ينقيهما ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه حتى ينقيه . ثم يتوضأ وضوءه للصلاة - كما وصفت لك وضوء الصلاة - غير رجله ثم يفيض الماء على رأسه و لحيته و على سائر جسده فيغسل ذلك كله حتى ينقيه ثم ينتحى ^١ فيغسل قدميه . قلت : أ رأيت إن أفاض الماء على

(١) لأن ابن عباس رضي الله عنهما وقف في الابتداء عن يساره و اقتدى به ، ثم جواز الاقتداء به و في الإدارة حصل خلفه ، فدل أن شيئاً من ذلك لا يفسد ، قال : (و هو مسمى) من أصحابنا من قال هذه الإساءة إذا وقف عن يسار الإمام لا خلفه لأن الواقف خلفه أحد الجانبين منه على يمينه فلا يتم اعراضه عن السنة ، بخلاف الواقف على يساره . و الأصح أن جواب الإساءة في الفصلين جميعاً لأنه عطف أحدهما على الآخر بقوله « و كذلك » و الله سبحانه تعالى أعلم - اه ما قاله السرخسي ص ٤٤ .

(٢) عنوان الباب ساقط من ص .

(٣) كذا في الأصول ، و في ٥ : ينتحى . و هو تصحيف .

(٤) قال السرخسي : هكذا روت عائشة و أنس و ميمونة رضي الله عنهم اغتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم . و أكلها حديث ميمونة (إلى أن قال) و في ظاهر الرواية : يسمح برأسه في الوضوء ، و روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يسمح لأنه قد لزمه غسل رأسه ، و فرضية المسح لا تظهر عند وجوب الغسل ، و يبدأ بغسل ما على جسده من النجاسة لأنه إن لم يفعل ذلك ازدادت النجاسة بإسالة الماء ، و البداءة بالوضوء قبل إفاضة الماء ليس بواجب عندنا - الخ . وإنما

رأسه وسائر جسده ثلاثا ثلاثا؟ قال: يجزئيه .

قلت: أذن ما يكفي من الماء في غسل الجنابة كم هو؟ قال:
صاع من ماء . قلت: فكم أذن ما يكفي في الوضوء من الماء؟ قال:
مد من الماء .

قلت: وغسل المرأة إذا طهرت من حيضها وغسلها من الجنابة
مثل غسل الرجل؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت إن اغتسلت المرأة ولم تقض شعر رأسها إلا أن
الماء يبلغ الشعر؟ قال: يجزئها .

قلت: أ رأيت جنباً اغتسل فانتضح من غسله شيء في إنائه هل

= يؤخر غسل القدمين عن الوضوء لأن رجليه في مستنقع الماء المستعمل حتى
لو كان على لوح أو حجر لا يؤخر غسل القدمين - هـ .

(١) لفظ « من الماء » ساقط من هـ .

(٢) وهذا التقدير ليس بتقدير لازم فإنه لو أسبغ الوضوء بدون المد أجراه وإن
لم يكفه المد في الوضوء يزيد إلا أنه لا يصر في صب الماء - هـ من شرح المختصر

(٣) وفي هـ « بلغ » .

(٤) لحديث أم سلمة رضي الله عنها فأنها قالت: يا رسول الله إنى امرأة أشد ضفر
رأسى أفانقضه إذا اغتسلت؟ فقال: لا، يكفئك أن تفيض الماء على رأسك وسائر
جسدك ثلاثاً، واختلف مشايخنا في وجوب بلّ الذوائب فقال بعضهم تبل

ذوائبها ثلاثاً مع كل بل عصره، والأصح أن ذلك ليس بواجب لما فيه من
الحرَج، وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام «ألا فبلوا الشعر وأنقوا البشرة»
يشهد للقول الأول - هـ ص ٤٦ من المبسوط بالاختصار .

يفسد عليه ذلك الماء ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا مما لا يستطيع الامتناع منه . قلت : أ رأيت إن أفاض الماء على رأسه أو على سائر جسده أو غسل فرجه لم يمل ذلك الماء كله يقطر في الإناء ؟ قال : هذا يفسد الماء ولا يجزبه أن يتوضأ بذلك الماء ولا يغتسل به .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ في إناء نظيف فتوضأ رجل آخر بذلك الوضوء ؟ قال : لا يجزبه . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد توضأ بذلك الماء مرة فلا يجزى من توضأ به بعده . قلت : أ رأيت إن لم يعد الوضوء

(١) لقول ابن عباس رضی الله تعالى عنهما: ومن يملك سيل الماء، ولما سئل الحسن عن هذا فقال: إنا نرجو من رحمة الله ما هو أوسع من هذا، أشار إلى أن الاستطاع الامتناع منه يكون عفواً - اه ما قاله السرخسي . قلت : روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق قال : سألت الحسن و ابن سيرين عن الرجل يغتسل فينضح في غسله من إنائه فقال الحسن : ومن يملك انتشار الماء ؟ قال ابن سيرين : إنا نرجو من رحمة ربنا ما هو أوسع من هذا - اه (في الجنب يغتسل و ينضح من غسله في إنائه) ص . ه .

(٢) كذا في ص ؛ و في ع ، ز « ما » و هو ساقط من ه ، والصواب ما في ص .
 (٣) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ « سائر » ساقط من ع ، ز ، ه ؛ والصواب إثباته .
 (٤) يريد به أن الكثير يمكن التحرز عنه فلا يجعل عفواً ، والحد الفاصل بين القليل والكثير إن كان يسنين موانع القطر في الإناء يكون كثيراً - اه ما قاله السرخسي .
 (٥) ثم اختلفوا في صفة الماء المستعمل فقال أبو يوسف : هو نجس إلا أن التقدير فيه بالكثير الفاحش ، و هو روايته عن أبي حنيفة ، و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه نجس لا يعني عنه أكثر من قدر الدرهم ، و قال محمد : هو طاهر غير ظهور ، و هو رواية زفر و عافية القاضي عن أبي حنيفة - ناه ما قاله السرخسي و التفصيل

فصلي به يوماً أو أكثر من ذلك؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء ويستقبل الصلوات كلها.

قلت: أ رأيت امرأة حائضاً شربت من ماء أو توضأت به ففضل من ذلك الماء في الإناء فتوضأ به رجل؟ قال: يجوز به، قلت: لم؟ قال: لأن هذا الماء طاهر. قلت: وكذلك لو كان الذي شرب أو توضأ جنباً؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت المرأة الحائض تدخل يدها في الحب أو في إناء فيه ماء هل يتوضأ من ذلك الماء أو يشرب منه؟ قال: إن لم يكن في يدها قدر فلا بأس بذلك، وإن كان في يدها قدر فلا يشرب منه ولا يتوضأ به. قلت: وكذلك الجنب؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت جنباً أراد أن يغتسل فأدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ثم اغتسل بذلك الماء هل يجوز به؟ قال: إن لم يكن في يده قدر اجزاه، وإن كان في يده قدر لم يجزه.

في الميسوط ج ١ ص ٤٦ من دلائل الأقوال والترجيح لبعضها على بعض.

(١) لفظ «قلت» ساقط من هـ.

(٢) كذا في الأصول، وفي هـ «الجب» بالجم وهو تصحيف، والصواب بالخاء المهملة، والجب بالضم الجرّة أو الضخمة منها أو الخاية، وإلجم حباب وحبية وأحباب - كذا في كتب اللغة.

(٣) لفظ «في» ساقط من هـ.

(٤) لفظ «فلا بأس» ساقط من هـ.

قلت: أ رأيت الرجل يدعو بالوضوء ليتوضأ أو بالغسل ليغتسل
 أنحب له أن يذكر اسم الله تعالى حين^١ يتدثى في ذلك؟ قال: نعم.
 قلت: فإن ترك ذلك ناسياً أو متعمداً؟ قال: لا يضره ذلك.

قلت: أ رأيت الرجل يؤتى بالماء ليتوضأ به فيبزيق أو يمتخط فيقع
 ذلك في إنائه ثم يتوضأ به ويصلي؟ قال: لا بأس بذلك و صلواته تامة .
 قلت: أ رأيت إن شرب من إنائه^٢ سنوراً يتوضأ به ويصلي؟ قال:
 أحب إلى أن يتوضأ بغيره . قلت: فإن فعل^٣ و صلى؟ قال: يجره .
 قلت: أ رأيت إن شربت^٤ من إنائه دجاجة هل يتوضأ منه؟ قال:
 إن كانت الدجاجة مغللاً عنها فأنى أكره له أن يتوضأ به^٥ ، وإن كانت
 محبوسة^٦ فلا بأس أن يتوضأ به . قلت: أ رأيت إن كانت^٧ مغللاً عنها^٨ .

(١) كذا في الأصول ، وفي هـ «أيحب» .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي هـ «حق» مكان «حين» .

(٣) كذا في عامة الأصول ، وهو الصواب وفي هـ : من مائه .

(٤) كذا في الأصول وفي هـ : فعله .

(٥) وفي هـ «شرب» وهو تصحيف ، والصواب : شربت ، كما هو في بقية
 الأصول .

(٦) ولكن مع هذا لو توضأ به جاز لأنه على يقين من طهارة منقارها وفي شك
 من النجاسة و الشك لا يعارض اليقين - اهـ ما قاله المرخمي .

(٧) و صفة المحبوسة أن لا يصل منقارها إلى ما تحت قدميها فانه إذا كان يصل
 ربما تفتش ما يكون منها ، فهي و الخلاة سواء - اهـ ما قاله المرخمي .

(٨) وفي هـ «كان» .

فشربت منه قنوصاً بفضلها فصلى؟ قال: يحجزه. قلت: لم؟ قال: لأنه لم ير في متقارها قدراً فهو يحجزه، وأحب إلي أن يتوضأ بغيره. قلت: أرايت إن رأي في متقارها قدراً فشربت منه هل يتوضأ به؟ قال: لا. قلت: فإن فعل وصل؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء والصلاة. قلت: أرايت إن شرب من إنائه طير أو شاة أو بقرة أو بعير أو فرس أو بردون أو شيء مما يؤكل لحمه هل ينبغي له أن يتوضأ بفضل ذلك الماء؟ قال: نعم لا بأس به. قلت: أرايت إن شرب منه شيء لا يؤكل لحمه مثل الحمار أو البغل أو شبه ذلك؟ قال: لا يتوضأ منه. قلت: أرايت إن توضأ منه وصل بذلك للوضوء؟ يوماً أو أكثر من ذلك؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء والصلوات كلها.

قلت: أرايت إن وقع في إنائه ذباب أو زنبور أو عقرب أو خنفساء أو جراد أو نملة أو صراصير^٦ فأت فيه أو وجد ذلك في الجب^٥ ميتاً

(١) بالبناء للعروف أي لم ير المكلف أو المصل.

(٢) لفظ «أرايت» ساقط من هـ.

(٣) وفي ح «شربت»، وفي بقية الأصول «شرب» وهو أولى.

(٤) كذافي الأصول، وفي هـ «قال» مكان «ثلت» وليس بصواب.

(٥) لفظ «الوضوء» ساقط من أكثر الأصول، وإنما زدناه من ح، من وإبائه أولى.

(٦) كذافي الأصول، وفي هـ: الصلاة، وهو تصحيف.

(٧) كذافي الأصول، وفي ص «جراد» مكان «صراصير» وفي ح «صزار» وفي القرب ج ١ ص ١٦٠: وأما قوله فيما لا دم له من الحشرات الصرار =

هل يفسد ذلك الماء ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه ليس له دم فلا بأس بالوضوء منه . قلت : و كذلك كل شيء ليس له دم ؟ قال : نعم . قلت : رأيت إن وقع في إنائه شيء من خمر أو دم أو بول أو عذرة أو وقع ذلك في الجب وهو قليل أو كثير هل يتوضأ أو يشرب من ذلك الماء ؟ قال : لا . قلت : رأيت إن توضأ وصلى أياما ؟ قال : ه عليه أن يعيد الوضوء و الصلوات كلها .

= و الأخطب ، و الصرار هو الجدجد و هو أكبر من الجنذب و يقال لها صرار الليل ، و بعضهم يسميه الصدى - اه . قلت : و الصرصر يضم الصادين جمعه صرار ، و الصرصور جمعه صراير جنس من الحشرات القفازة يصبح صياحا رقيقا و أكثر صياحه في الليل و لهذا سمي صرار الليل . (٨) الجب : البئر ، و في غريب القرآن للشيخ الراغب الأصبهاني ج ١ ص ٨٢ : قال الله تعالى « فآلقوه في غيابة الجب » أي بئر لم تطو و تسميته بذلك إما لكونه محفورا في جبوب أي في أرض غايظة و إما لأنه قد جب ، و الجب قطع الشيء من أصله بحب النخل - اه . و في المختصر الكافي : و إن وقع بول ما يؤكل لحمه في البئر أفسده في قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و لا يفسده في قول محمد ، و يتوضأ به ما لم يقلب عليه - اه .

(١) و في مبسوط السرخسي : و في حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما ليس له دم سائل إذا مات في الإناء فهو الحلال أكله و شربه و الوضوء به ، و لأن الحيوان إذا مات قائما يتنجس كما فيه من الدم المسفوح حتى لو ذكي فسأل الدم منه كان طاهرا وهذا لأن المحرم هو الدم المسفوح ؛ قال الله تعالى « أو دما مسفوحا » فما ليس له دم سائل لا يتناوله نص التحريم فلا يتنجس بالموت و لا يتنجس ما مات فيه قياسا على ما خلق منه - اه .

قلت: أرأيت إن وقع في روضته لعاب ما يؤكل لحمه أو وقع في الجب؟ قال: أما اللعاب فليس يفسد الماء ولا بأس أن يتوضأ به ويشرب منه.

قلت: أرأيت إن وقع بول ما يؤكل لحمه في الإناء أو في الجب؟ قال: هذا فاسد وهو يفسد الماء. قلت: فان توضأ بذلك الماء وصلى؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء والصلاة - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: ما أكلت لحمه فلا بأس بيوله، وإن وقع في ماء لم يفسد حتى يغلب على الماء فاذا غلب على الماء، فلم يتوضأ به، وقال أبو يوسف: لا بأس بشرب بول ما يؤكل لحمه مثل الناقة وشبهها؛ وبولها يفسد الماء، وإن كان قليلاً، قال محمد: لا بأس بشربه؛ فليس يفسد الماء. قلت: أرأيت رجلاً توضأ من أجزائه؟ قل ذراعيه، أو بذراعيه قبل وجهه، أو مسح رأسه قبل أن يغسل وجهه، أو ترك بعض أعضائه حتى جف ما قد غسل، أو فعل ذلك في غسله ثم غسل ما بقي؟ قال:

- (١) وفي «و»، والصواب «أو» كما هو في بقية الأصول.
 (٢) كذا في الأصول كلها «أكلت» بناء الخطاب، ولو كان «أكل» لكان أولى.
 (٣) وعلى قول أبي حنيفة: لا يجوز شربه للتداوي وغيره لقوله صلى الله عليه وسلم: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم، وعند محمد يجوز شربه للتداوي وغيره لأنه طاهر غنوده، وعند أبي يوسف يجوز شربه للتداوي لا غير عملاً بحديث العرينيين ولا يجوز لغيره - اه ما قاله المرخسي.
 (٤-٤) وفي ص «فلا يفسد»، وفي ح «ولا يفسد».
 (٥) كذا في الأصول، وفي ه «رجله».

يجزبه غسله^{١٠} و وضوؤه تام و لكن أفضل ذلك أن يبتدئ يديه ثم بوجهه ثم بذراعيه ثم يمسح برأسه ثم يغسل قدميه^{١١}.

قلت: الإناء يقع فيه خرء عصفور أو خرء حمام؟ قال: بلقيه من

الإناء ثم يتوضأ به^{١٢}. قلت: فان وقع فيه خرء دجاجة؟ قال: لا يتوضأ به.

قلت: أ رأيت إن توضأ به و صلى يوماً أو أكثر من ذلك؟ قال: يعيد الوضوء و الصلوات كلها.

قلت: أ رأيت الإناء تشرب منه الفأرة أو الحية أو الوزغة هل

يتوضأ به؟ قال: لا. قلت: فان توضأ به و صلى؟ قال: صلاته تامة و قد أساء^{١٣}.

قلت: أ رأيت السبع من السباع أو الكلب يشرب من الإناء؟

(١) وفي ص « و غسله » .

(٢) كذا في عامة الأصول، وفي ص: أن يبدأ يديه ثم وجهه ثم ذراعيه ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجليه.

(٣) لحديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه خرات عليه حمامة فمسحه باصبعه، وابن عمر رضي الله عنهما ذرق عليه طائر فمسحه بمحصة و صلى ولم يغسله، وأصله حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة وقال: إنها أوكرت على باب الفار حتى سلمت فجازاها الله تعالى بأن جعل المساجد مأواها. فهو دليل على طهارة ما يكون منها - اه ما قاله السرخسي.

(٤) وفي ص « وإن » .

(٥) كذا في عامة الأصول، وفي ه « يشرب » بتذكير الفعل.

(٦-٦) وفي ص « قال: أساء و صلاته تامة » .

قال: لا يتوضأ به . قلت: أ رأيت إن توضأ به و صلى يوماً أو أكثر من ذلك؟ قال: يعيد الوضوء و الصلوات كلها .

قلت: أ رأيت الإناء يقع فيه بول الخفافيش أو وقع فيه شيء من البعوض أو البراغيث؟ قال: لا بأس بالوضوء من ذلك الماء . قلت: لم وهذا له دم؟ قال: دم هذا ليس بشيء .

قلت: أ رأيت إن شرب من إنائه من الطير مما لا يؤكل لحمه؟ قال: أكره له أن يتوضأ به . قلت: فان توضأ به و صلى؟ قال: يجزيه ذلك . قلت: من أين اختلف هذا؟ و السباع التي لا يؤكل لحمها؟ قال: أما في القياس فهما سواء و لكنني أستحسن في هذا؛ ألا ترى أني أكره سؤر الدجاجة و لا آمره أن يعيد منه الوضوء و الصلاة . قلت: أ رأيت إن شرب من إنائه باز أو صقر؟ قال: أكره الوضوء منه ، و إن توضأ أجزاءه .

قلت: أ رأيت الجب^٢ يموت فيه السمكة أو الضفدع أو السرطان هل ترى بالشرب و بالوضوء منه بأساً؟ قال: لا بأس بالوضوء و الشرب منه . قلت: لم؟ قال: لأن هذا يعيش في الماء و يسكنه؛ ألا ترى أنه لا بأس بأكل السمكة حين ماتت في الجب^٢ لأنها ذكية .

(١) لفظ «توضأ به و» ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ «ذلك» مكان «هذا»، و الصواب ما في عامة النسخ «هذا» .

(٣) كذا في الأصول، و في ص «الحب» بالمهملة و المراد من الحب دن الماء و الحب: البئر كما مر، و كل منهما محتمل .

(٤) وفي هـ «بالوضوء و الشرب» .

قلت: أرأيت لعاب ما يؤكل لحمه من الدواب يقع في الإزاء أ يتوضأ به؟
قال: لا . قلت: فإن توضأ به وصلى؟ قال: يعيد الوضوء والصلاة .
قلت: وكذلك السباع؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت الفأرة أو العصفور يموت في البئر أو في الجب^١
فيخرج منهما^٢ ساعة ماتت أ يتوضأ من البئر أو الجب أو يشرب منهما؟
قال: لا حتى ينزف^٣ منها عشرون دلواً أو ثلاثون ، وأما في الجب
فبهراق الماء كله ولا يشرب منه ولا يتوضأ منه . قلت: أرأيت إن توضأ
قبل ذلك من البئر أو من الجب فصلى أياماً بذلك الوضوء؟ قال: عليه
أن يعيد الوضوء^٤ والصلوات كلها . قلت: فإن وقع فيه دجاجة أو سنور
فماتت فأخرجت منها ساعة ماتت؟ قال: ينزف منها أربعون أو خمسون^٥ .

(١) الجب اسم ركيبة لم تطو و إذا طويت فهي بئر - كذا في نظر المحيط ج ١
ص ٢٢٨ ؛ والمراد من الجب ههنا الجرة الكبيرة والدين ، لأن عبارة المبسوط :
وإذا ماتت الفأرة في البئر فاستخرجت حين ماتت نزع من البئر عشرون دلواً ،
وإن ماتت في جب أريق الماء وغسل الجب . ولعل الصواب « الجب » بالمهمله
فالمراد منه : الجرة الكبيرة ، ولا إشكال حينئذ - والله أعلم ، لكن في الأصول
« جب » بالجيم إلا في ص فنه بالمهمله فيها .

(٢) وفي ز « منه » .

(٣) وفي هـ « ينزح » وكذا في المختصر والمبسوط ، والصواب رواية ما في بقية
الأصول « ينزف » والنزف : السيلان ، والمراد منه النزح .

(٤) لفظ « من » ساقط من هـ ، ص .

(٥) قوله « قال : عليه أن يعيد » ساقط من هـ .

دلوا . قلت : أ رأيت إن وقع فيها شاة أو بقرة ؟ قال : ينزف ماء البئر كله إلا أن يغلبهم الماء . قلت : فان كان الذي ذكرت لك قد انتفخ أو تفسخ فيها أو تقطع فيها ؟ قال : ينزف ماء البئر كله حتى يغلبهم الماء . قلت : أ رأيت صيبا بال في بئر أو وقعت فيها عذرة أو وقع فيها جنب فاغتسل فيها ؟ قال : عليهم أن ينزفوا ماء البئر كله . قلت : أ رأيت إن توضأ رجل من تلك البئر و صلى بذلك الوضوء يوما ثم وجد فيها من الليل دجاجة ميتة لم تتفسخ بعد أو علم أن الصبي قد كان بال فيها قبل ذلك أو جنب وقع فيها فاغتسل ؟ قال : على الرجل أن يعبد الوضوء و الصلوات كلها .

(١) قال السرخسي : فان غلبهم الماء في موضع وجب نزع جميع الماء ، فالمرؤى عن أبي حنيفة أنه إذا نزع منها مائة دلو يكفي ، وهو بناء على آبار الكوفة لقلة الماء فيها ، وعن محمد في النوادر أنه ينزع منها ثلاثمائة دلو أو مائتا دلو ، وإنما أحب بهذا بناء على كثرة الماء في آبار بغداد ، وقال أبو يوسف : ينزع قدر ما كان فيها من الماء ، قيل : معناه أنه ينظر إلى عمق البئر وعرضه فيحفر حفرة مثلها ويصب ما ينزع فيها فاذا امتلأت فقد نزع ما كان فيها ، وقيل : يرسل قصبه في الماء ويجعل على مبلقه علامة ثم ينزع عشر دلاء ثم يرسل القصبه ثانيا فينظر كم انتقص فان انتقص العشر علم أن في البئر مائة دلو ، والأصح أنه ينظر إليها رجلا ن طما بصر في الماء فبأي مقدار قال في البئر ينزع ذلك القدر ، وهذا أشبه بالفقه - اهـ .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي « ذلك » .

(٣) وفي « ص » تنفسخ .

(٤) كذا في الأصول ، وفي « فيهما » وهو تصحيف .

قلت : فان كانت الدجاجة أو غير ذلك قد انتفخت وإنما كان وضوء ذلك الرجل من تلك البئر ولا يعلم متى وقعت فيها الدجاجة إلا أنهم وجدوها منتفخة؟ قال : على من توضأ من ذلك الماء وصلى أن يعيد الوضوء ويميد صلاة ثلاثة أيام ولياليهن . قلت : ولم اوهو لا يعلم متى وقعت؟ قال : أستحسن ذلك و آخذ بالثقة لأنها صلاة ، وأن ه يصلى الرجل شيئاً قد صلاه و فرغ منه أحب إلى من أن يترك شيئاً واجبا عليه .

قلت : أ رأيت ما كان من عجيب قد عجن بذلك الماء؟ قال : أكره لهم أكله . قلت : فان كان قد غسل بذلك الماء ثوب؟ قال : أمرهم أن يعيدوا غسله بماء نظيف .

قلت : فان كان الذى أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم الكبير

(١) زاد بعد ذلك فى ح « وقل أبو يوسف ومحمد : يجزيه ، ولا يرى (كذا) أن يعيد حتى يستيقن أنها ماتت فيها قبل وضوئه ، والقياس قول أبي يوسف ومحمد والاستحسان قول أبي حنيفة ، فاذا لم يعلم أعاد صلاة يوم وليلة إذا لم تنتفخ ولم يتفسخ » .

(٢) لفظ « قد » ساقط من ه .

(٣) كذا فى الأصل وكذا فى ه ، وفى ز ، ح ، ص « ثوبه » .

(٤) زاد فى ح بعد قوله « نظيف » « قلت : فان أصاب ذلك الماء ثوبا؟ قال : يغسل ذلك الموضع الذى أصابه . قلت : وكذلك كل وضوء تأمر صاحبه أن يعيد الوضوء والصلاة فانه إذا أصاب الثوب أو غيره أمرته بغسله؟ قال : نعم » .

المثقال ' وقد صلى ' فيه يوما أو أكثر من ذلك؟ قال : عليه أن يعيد ما صلى فيه - وهذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف : أما أنا فأرى

(١) و الأصل في هذا أن القليل من النجاسة في الثوب لا يمنع جواز الصلاة فيه عندنا على ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن قليل النجاسة في الثوب فقال : إن كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة . و لأن القليل من النجاسة لا يمكن التحرز عنه فإن الذبان يقعن على النجاسات ثم يقعن على ثياب المصلي ولا بد من أن يكون على أجنحتهن و أرجلهن نجاسة ، بفعل القليل عفوا لهذا ، وأن الصحابة كانوا يكتفون بالاستنجاء بالأحجار و قلما يتطيون بالماء ، و الاستنجاء بالحجر لا يزيل النجاسة حتى لو جلس بعده في الماء القليل نجسه ، فاكثفأوه به دليل على أن القليل من النجاسة عفو ، و لهذا قدرنا بالدرهم على سبيل الكفاية عن موضع خروج الحدث - هكذا قال النخعي رحمه الله . و استقبحوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكنوا عنه بالدرهم . و كان النخعي يقول : إذا بلغ مقدار الدرهم منع جواز الصلاة ، و كان الشعبي يقول : لا يمنع حتى يكون أكثر من قدر الدرهم . و أخذنا بهذا لأنه أوسع و لأنه قد كان في الصحابة من هو مبطون ، و لوث المبطون أكثر . و مع هذا يكتفون بالاستنجاء بالأحجار . و الدرهم أكبر ما يكون من النقد المعروف ، فأما المنقطع من النقود كالشهلي و غيره فقد قيل أنه يعتبر به ، و هو ضعيف ، و التقدير بالدرهم فيما اتفقوا على نجاسته كالخمر و البول و خمر الدجاج ، و في الخمر إذا كان أكثر من وزن مثقال و لا عرض له يمنع جواز الصلاة أيضا - اهـ من المبسوط بالاختصار ج ١ ص ٦٠ وفيه أيضا : و قيل لمحمد : لم قلت بطهارة بول ما يؤكل لحمه و لم تقل بطهارة روثه؟ قال : لما قلت بطهارته أجزت شره ، فلو قلت بطهارة روثه لأجزت أكله ، و أحد لا يقول بهذا - اهـ ص ٦١ .

(٢-٢) و في « و صلى » .

أن يجزئه الوضوء و الصلاة ، و لا بأس بذلك العجين أن يأكله ، و لا يغسل ثوبه حتى يعلم أن ذلك كله كان بعد ما ماتت في البئر - و هو قول محمد . قلت : أ رأيت إن كان الذي أصاب ثوبه أقل من قدر الدرهم و قد صلى فيه ؟ قال : لا يعيد الصلاة . قلت : و كذلك روث ما يؤكل لحمه و بوله ؟ قال : نعم .

و قال أبو حنيفة^٢ : الروث كله سواء ، و روث الحمار و الفرس إذا أصاب الثوب منه أو النعل ؛ أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة فيه ، و قال أبو يوسف و محمد : تجزى الصلاة فيه إلا أن يكون كثيرا فاحشا . و قال أبو حنيفة : بول الحمار إذا كان أكثر من قدر الدرهم يفسد و بول الفرس لا يفسد إلا أن يكون كثيرا فاحشا - و هو قول أبي يوسف ؛ ١٠ و قال محمد في بول الحمار مثل قولهما ، و أما في بول الفرس فلا يفسد في قول محمد و إن كان كثيرا^١ فاحشا . و قال أبو حنيفة في أخشاء البقر^٧ و خرة الدجاج مثل السرقين^٨

(١) لفظ « ما » ساقط من الأصل ، ثابت في بقية الأصول .

(٢) وفي ز ، ح ، ص « مات » مكان « ماتت » .

(٣) قوله « و قال أبو حنيفة » ساقط من ح ، و هو من سهو الناسخ .

(٤) كذا في الأصل ، و كان في « البغل » و ليس بشيء .

(٥) لفظ « فلا يفسد » ساقط من هـ .

(٦) لفظ « كثيرا » ساقط من ز .

(٧) الأخشاء جمع خشي و هو للبقر كالروث للحافر - المغرب ج ١ ص ١٥١ .

(٨) السرقين و السرقين معرب سرقين - بالفارسية .

يفسد منه^١ أكثر من قدر الدرهم؛ وقال أبو يوسف ومحمد مثل ذلك في خره الدجاجة خاصة، وقال محمد: الكثير الفاحش الربع فصاعدا . قلت: ولا ترى بأسا بلعاب ما يؤكل لحمه وهو كثير فاحش؟ قال: لا بأس به وإن كان كثيرا فاحشا. وقال أبو يوسف في الإملاء: الكثير الفاحش شبر في شبر. قلت: وكذلك بوله إذا أصاب الثوب؟ قال: نعم ما لم يكن كثيرا فاحشا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا يفسد بول ما يؤكل لحمه يصيب الثوب وإن كان كثيرا فاحشا . قلت: أ رأيت البثرين تكونان في الحجره أحدهما بالوعة بهراق فيها البول والوضوء والآخرى يستقى^٢ منها الماء كم أدنى ما يكون بينهما؟ قال: ١٠ خمسة أذرع^٣. قلت: فإن كان بينهما أقل من ذلك ولا يوجد في الماء طعم نتن ولا لون^٤ شيء ولا ريح؟ قال: لا بأس بالوضوء منه . قلت: فإن كان بينهما سبعة أذرع أو أكثر من ذلك وقد يوجد طعم

(١) لفظ «منه» ساقط من هـ .

(٢) قوله «يستقى» كذا في هـ، ح، ص؛ وفي الأصل وز «يستقى»، والأول الأصوب .

(٣) «خمسة أذرع» في رواية أبي سليمان والنوادر والأملی، وفي رواية أبي حفص «سبعة أذرع» - اهـ ما قاله المرخسى .

(٤) قوله «ولا لون شيء» كذا في ز، ح، ص . ولفظ «لون» ساقط من الأصل وكذا من هـ؛ وفي ح «طعم شيء ولا ريح» . وفي المختصر الكافي: فإن وجد في الماء ريح البول أو طعمه .

البول منها وريحه؟ قال: لا خير في الوضوء منها'. قلت: أرأيت إن تروضا منها إنسان و صلى؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء والصلاة.

قلت: أرأيت الرجل والمرأة يغتسلان من إناه واحد من الجنابة؟

قال: لا بأس بذلك'.

قلت: أرأيت امرأة حائضا طهرت فاغتسلت فبقى من غسلها أقل ه

من موضع الدرهم كيف تصنع؟ قال: تغسل ذلك المكان، وإن كانت

صلت قبل أن تغسله فعليها أن تعيد الصلاة. قلت: وكذلك الجنب؟

قال: نعم.

(١) قال السرخسي: والحاصل أنه ليس فيه تقدير لازم بشيء، إنما الشرط أن لا يخلص إلى البالوعة والبئر شيء، وذلك يختلف باختلاف الأراضي في الصلابة والرخاوة، ألا ترى أنه قال «فإن كان بينهما خمسة أذرع فوجد ريح البول أو طعمه فلا خير فيه، وإن لم يوجد شيء من ذلك فلا بأس به وإن كان بينهما أقل من خمسة أذرع» فعرفنا أن المعتبر هو الخلوص - اهـ.

(٢) جاء في الحديث أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلت من إناه فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ منه فقالت: إني كنت جنبا! فقال عليه الصلاة والسلام: الماء لا يجنب. والذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضله وضوء المرأة والمرأة بفضله وضوء الرجل شاذ فيما تعم به البلوى فلا يكون حجة - اهـ ما قاله السرخسي في ج ١ ص ٦٢ من مبسوطه. قلت: الحديث «إن الماء لا يجنب» أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي - اهـ ص ٣٤. قلت: والجمع بين هذا الحديث وبين ما مر من النهي بأن النهي للتنزيه وهذا لبيان الجواز - قاله شارح جامع الترمذي.

قلت: رأيت رجلاً جنباً اغتسل فَنَسِيَ المضمضة والاستنشاق ثم دخل في الصلاة فصلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك كيف يصنع؟ قال: عليه أن يتمضمض ويستنشق ويعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء. قلت: لم؟ قال: لأنه كان في صلاة لو أتم عليها لم تجزه، فإذا ضحك فيها لم يكن عليه أن يعيد الوضوء. قلت: رأيت إن نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء فصلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء ويستقبل الصلاة. قلت: لم؟ قال: لأنه لو تم على صلاته أجزاء ذلك^٢. قلت: رأيت رجلاً جنباً اغتسل فبقي من جسده قدر موضع الدرهم لم يصبه الماء ثم صلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك؟ قال: عليه أن يغسل ذلك المكان الذي لم يصبه الماء ويستقبل الصلاة ولا يعيد الوضوء. قلت: رأيت رجلاً تَوَضَّأَ ونسى أن يمسح برأسه ثم صلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك؟ قال: عليه أن يمسح برأسه ويستقبل الصلاة ولا يعيد الوضوء.

(١) لفظ «لو» ساقط من هـ.

(٢) كذا في الأصل وكذا في هـ، ز؛ وفي ص «رأيت رجلاً نسي».

(٣) قلت: الفرق بين الوضوء وغسل الجنابة بناء على أن المضمضة والاستنشاق فريضة في الفسل سنتان في الوضوء عندنا وإمامنا في المسألة ابن عباس رضي الله عنهما فإنه قال: هما فريضة في الجنابة سنتان في الوضوء. وقال صلى الله عليه وسلم: تحت كل شعرة جنباً، ألا فيلوا الشعر وألقوا البشرة، وفي الغم بشرة، قال ابن الأعرابي: البشرة الجلدة التي تقي اللحم من الأذى، وفي الألف شعرات - من مبسوط المرخسي ج ١ ص ٦٢.

(٤) وفي ح، ص «رأيت جنباً».

قلت: أ رأيت رجلا توطأ ونسى المضمضة و الاستنشاق، أو كان جنبا
فنى المضمضة و الاستنشاق ثم صلى؟ قال: أما ما كان في الوضوء فصلاته
تامة، و أما ما كان في غسل الجنابة أو طهر حيض فانه يتمضمض
و يستنشق و يعيد الصلاة. قلت: من أين اختلفا؟ قال: هما في القياس
سواء إلا أنا ندع^٢ القياس للأثر^٣ الذي جاء عن ابن عباس رضى الله عنهما^٥.
قلت: فان نسي مسح الرأس في الوضوء فصلى؟ قال: عليه أن يمسح برأسه
و يعيد الصلاة. قلت: لِمَ أمرته في هذا باعادة الصلاة و لم تأمره في المضمضة
و الاستنشاق؟ قال: لأن مسح الرأس فريضة في كتاب الله تعالى و ليست

(١) و في ز، ح، ص «أوجنبا».

(٢) و في هـ «ندفع» مكان «ندع» و هو تصحيف.

(٣) لفظ «للأثر» ساقط من هـ.

(٤) أثر ابن عباس رضى الله عنهما هذا رواه إمامنا الأعظم عن عثمان بن راشد
عن عائشة بنت عجرود قالت: قال ابن عباس رضى الله عنهما: إذا اغتسل الجنب
و نسي المضمضة و الاستنشاق فليعد الوضوء بالمضمضة و الاستنشاق، أخرجه
الحافظ طلحة بن محمد في مسنده من طريق يزيد بن هارون عنه، و أخرجه الحافظ
محمد بن المظفر و ابن خسرو من طريقه من طريق الحسن بن زياد عنه، و أخرجه
ابن خسرو من طريق الأبيض بن الأزع عنه، و أخرجه الحسن بن زياد أيضا
عنه في مسنده - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٢٢٩. و أخرجه الإمام أبو يوسف
في آثاره ص ١٣ عنه عن عثمان بن راشد عن عائشة ابنة عجرود عن ابن عباس أنه
قال: إذا اغتسل الرجل من الجنابة و لم يتمضمض و لم يستنشق فليعد الوضوء،
و إن ترك ذلك في الوضوء لم يعد - هـ، و أخرجه الدارقطني من طريق أسباط:
حدثنا أبو حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرود عن ابن عباس قال: =

= لا يعيد إلا أن يكون جنباً ، وأخرجه من طريق عبد الله بن يزيد (المقرئ) : أنا أبو حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت محمد بن عبد الله بن نسي المضمضة والاستنشاق ، قالت قال ابن عباس : يمضمض ويستنشق ويعيد الصلاة ، ورواه عن ابن المبارك عن سفیان عن عثمان السلمي عن عائشة بنت محمد بن عبد الله بن عباس قال : يعيد في الجنابة ولا يعيد في الوضوء ، وروى عن هشيم عن الحجاج بن أرطاة عن عائشة بنت محمد بن عبد الله بن عباس قال : إن كان من جنابة أعاد المضمضة والاستنشاق واستأنف الصلاة ، وقال ابن عرفة إذا نسي المضمضة والاستنشاق إن كان من جنابة انصرف فمضمض واستنشق وأعاد الصلاة ، وأخرج عن هبة بن خالد ثنا حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمضمضة والاستنشاق ، (قال) تابعه داود بن المغيرة فوصله ، وأرسله غيرهما - ٥١ : قلت : وكفى بها إذا وصل لأن زيادة الثقة مقبولة والمرسل هذا صحيح عندك وهو حجة عندنا إذا كان من ثقة ، وابن سيرين إمام مجتهد وهو قال : سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستنشاق في الجنابة ثلاثاً - رواه الدارقطني بسند صحيح عنه . قلت : وقال الحافظ في التعميل : عثمان بن راشد عن عائشة بنت محمد بن عبد الله بن عباس في ترك المضمضة للغتسل ، وعنه أبو حنيفة والثوري وذكره ابن جبان في الثقات - ٥١ ص ٢٨٢ ، وذكره البخاري في تاريخه الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً . وفي ج ٥ ص ٥٠٥ من أسد الغابة في ترجمة عائشة : روى يحيى بن معين أن أبا حنيفة الفقيه صاحب الرأي سمع عائشة تقول : سمعت رسول الله يقول : أكثر جنود الله في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه . وقد روى عن أبي حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت محمد بن عبد الله بن عباس ، وهي من التابعين ذكرها كثير من العلماء فيهم . أخرجه أبو موسى - ٥١ . وقال الذهبي في التجريد ج ٢ ص ٢٠٢ في ترجمة بنت محمد بن عبد الله بن عباس : قال ابن معين : لها صحبة ، فشد - ٥١ . قلت : وفي حديث أبي هريرة كلام وأجوبة عنه ، ليس هذا مقامه .

المضمضة والاستنشاق مثله .

قلت: فان نسي أن يمسح رأسه و كان في لحيته ماء فأخذ منه فمسح به رأسه؟ قال: لا يجوزيه لأنه لا بد له أن يأخذ ماء فيمسح به رأسه لأنه واجب عليه . و قال سفيان: يجوزيه^١. قلت: فان كان في كفه بلل فمسح به رأسه؟ قال: هذا يجوزيه؛ و هذا بمنزلة ما^٢، لو أخذ من الإناء ماء فمسح به^٣ ألا ترى أنه أيضاً^٤ يصل إلى الرأس منه البلل فلا أبالي من يديه كان أو من الإناء . و أما ما كان على اللحية فانه ماء قد توضع به مرة فلا يجوزيه أن يتوضأ به ثانية .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ و مسح رأسه باصبع واحدة أو باصبعين؟ قال: لا يجوزيه^٥، و قال زفر: يجوزيه^٦. قلت: فان مسح رأسه بثلاث أصابع؟ قال: هذا يجوزيه . قلت: لم؟ قال: لأنه مسح بالأكثر من أصابعه؛ ألا ترى أنه لو مسحه^٧ بكفه كله إلا إصبعاً واحدة أو بعض إصبع أنه يجوزيه ولكنه أفضل^٨ أن يمسح بكفيه كليهما^٩، و كذلك إذا مسح بثلاث

(١) قوله « و قال سفيان يجوزيه » ساقط من ح ، ص ، ه .

(٢) كذا في أكثر الأصول، و في ص « من » مكان « ما »، و في ه « ماء » و هو

تصحيف .

(٣-٤) كذا في الأصول، و في ه « ألا ترى أيضاً أنه »، و في ص « ألا ترى أنه إنما ».

(٤-٥) قوله « و قال زفر: يجوزيه » ساقط من ه ، ح ، ص .

(٥) و في ز « مسح » .

(٦) و في ص « الأفضل » .

(٧) و في ح ، ص « كليهما » و هو من - هو الناسخ، و الصواب: كليهما - أو كليهما .

أصابع^١ .

قلت : أ رأيت إن كان شعره طويلا يقع على منكبيه فمسح ماتحت أذنيه^٢ وما على منكبيه^٣ ؟ قال : لا يجزيه . قلت : فان مسح ما فوق منكبيه وأذنيه ؟ قال : هذا يجزيه . قلت : لم ؟ قال : لأن ماتحت الأذنين ليس من الرأس وما فوق الأذنين من الرأس^٤ .

قلت : أ رأيت الأذنين يغسل مقدمهما مع الوجه ويمسح موخرهما مع الرأس ، أو يمسحهما ؟ قال : أى ذلك فعل فحسن ، وأحب إلى أن يمسحهما مع الرأس لأن الأذنين عندنا من الرأس ما أقبل منهما وما أدبر^٥ ؛ بلغنا^٥ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «الأذنان من الرأس» .

(١) ذكر في نوادر ابن رستم أنه إذا وضع ثلاثة أصابع ولم يمرها جازي قول محمد في الرأس والخف ، ولم يجز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله حتى يمرها بقدر ما تصيب البلة مقدار ربع الرأس وهكذا قال محمد بن سلمة - قاله السيرخسي في ج ١ ص ٦٤ من مبسوطه .

(٢-٣) وفي ج ، ص «بأعلى منكبيه» .

(٣) قال السيرخسي : لأن المسح على الشعر بمنزلة المسح على البشرة التي تحته ، وما تحت الأذنين عنق ، وما فوقهما رأس - اه ج ١ ص ٦٤ .

(٤) لأن في الغسل مسحا وزيادة ، ولكن الأول أفضل لأن الأذنين من الرأس والغرض في الرأس المسح بالنص ، وإنما قلنا «إنهما من الرأس» لأنها على الرأس ، واعتبر بأذان الكلاب والسنائير والفيل ومن ففراه فيزول عظم اللحيين عن عظم الرأس وتبقى الأذن مع الرأس ، وعلى هذا قلنا : لا يأخذ لأذنيه ماء جديدا - اه ما قاله السيرخسي في المبسوط ج ١ ص ٦٤ .

(٥) وفي ص «قال بلغنا» وفاعل «قال» إمامنا الأعظم أبو حنيفة ، فانه قال في =

قلت: أرأيت إن مسح رأسه ولم يمسح أذنيه؟ قال: يجزيه. قلت: فإن مسح أذنيه ولم يمسح رأسه؟ قال: لا يجزيه ذلك. قلت: فقد تركت قولك! قال: آخذ في الأذنين بالاستحسان و آخذ في الرأس بالثقة.

= كتاب الآثار: قال أبو حنيفة بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الأذنان من الرأس» و رواه أبو يوسف في آثاره ص ٧ عنه عن عبد الكريم ابن أبي المخارق عن رجل عن ابن عمر أنه قال: الأذنان من الرأس، وفي ج ١ ص ١٨ من نصب الرأية: قال عليه الصلاة والسلام: الأذنان من الرأس. قلت: روى من حديث أبي أمامة وعبد الله بن زيد وابن عباس وأبي هريرة وأبي موسى وأنس وابن عمر وعائشة، لحديث أبي أمامة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة قال: توضأ النبي صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه وقال: «الأذنان من الرأس» - انتهى. و لفظ ابن ماجه: قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الأذنان من الرأس» وكان يمسح رأسه مرة وكان يمسح الماقين. و التفصيل في نصب الرأية - راجعه إن شئت زيادة التفصيل.

(١) وفي ص «برأسه».

(٢) من قوله «يجزيه» إلى «قال» ساقط من هـ وهو بسهو الناسخ.

(٣) وفي هـ «قد» وهو ساقط من ص.

(٤) قال السرخسي: و الفقه فيه أن فرض المسح بالرأس ثابت بالنص، و كون الأذن من الرأس ثابت بغير الواحد فلا يتأدى به ما ثبت بالنص كمن استقبل الحطيم بالصلاة فلا تجزيه و إن كان الحطيم من البيت لأن فرضية استقبال الكعبة ثابت بالنص و كون الحطيم من البيت ثابت بغير الواحد فلا يتأدى به ما ثبت بالنص - ما في المبسوط ج ١ ص ٦٥.

قلت: أرأيت رجلاً توجهاً وضوءه للصلاة ثم جز شعره^١ أو تفت^٢ إبطه أو قص أظفاره^٣ أو أخذ من شاربته هل يمسح شيئاً من ذلك؟ قال: لا، لأن هذا طهور ونظافة، ولو كان هذا ينقض بعض الوضوء نقضه^٤ كله؛ هل رأيت شيئاً ينقض بعض الوضوء دون بعض؟ وهذا الذي أخذ من شاربته وقص أظفاره^٥ وتفت إبطه وافق السنة وازداد^٥ طهوراً فلا يجب^٦ عليه الوضوء فيما صنع^٧.

قلت: أرأيت رجلاً توجهاً ثم مس ذكره في الصلاة أو في غير الصلاة هل ينقض ذلك وضوءه وهل يجب عليه غسل يديه؟ قال: لا.
قلت: أرأيت رجلاً توجهاً ثم نظر إلى امرأته^٨ من شهوة

(١) وفي ص: جز رأسه .

(٢) وفي ص: أو قص أظفاره .

(٣) وفي ص: لنقضه .

(٤) وفي ص: أظفاره .

(٥) وفي ح: زاد .

(٦) وفي هـ، ص: ولا يجب .

(٧) وكان ابن جرير يقول: عليه أن يتوجهاً. وكان إبراهيم رحمه الله تعالى يقول:

يجب عليه إمرار الماء على ذلك الموضع . وهو فاسد لأن النبي صلى الله عليه وسلم

قال: لا وضوء إلا من حدث . وفعله هذا تطهير فكيف يكون حدثاً؟ وإليه

أشار على رضي الله تعالى عنه لما سئل عن هذا فقال: ما ازداد إلا طهراً ونظافة -

أه ما في المسوط ج ١ ص ٦٥ .

(٨) وفي ص: «امرأة» .

ولم يمدّ هل يجب عليه الوضوء؟ قال: لا^١. قلت: أرايت إن نظر^٢ إلى الفرج؟ قال: وإن نظر إلى الفرج^٣. قلت: أرايت إن نظر إلى الفرج فأمنى أو أمدى أو أودى؟ قال: أما إذا أمنى وجب عليه الغسل، وأما إذا أمدى أو أودى فإن عليه الوضوء ولا يغسل عليه.

قلت: وما المنى والودى والمذى؟ قال: أما المنى فهو خائر - أى به غلظ أبيض ينكسر منه الذكر، وأما المذى فهو رقيق إلى اليأس ما هو، وأما الودى فهو رقيق يحىء بعد البول^٤.

قلت: أرايت رجلاً توضأ ثم قبل امرأته من شهوة أو لمسها لشهوة^٥ أو لمس فرجها لشهوة^٦ هل ينقض ذلك وضوءه؟ قال: لا^٧.

(١) زاد في ص، ح « ولم يود ».

(٢) من قوله « قلت: أرايت رجلاً توضأ » ساقط من ه.

(٣) وفي ح، ص « قلت: فإن نظر ».

(٤) لقول ابن عباس رضي الله عنهما: الوضوء مما خرج. وبمجرد النظر لا يخرج منه شيء فهو والتفكر سواء - المبسوط ج ١ ص ٦٧.

(٥) من قوله « قلت: أرايت إن نظر » ساقط من ز.

(٦) وتفسير هذه المياه مزوى عن عائشة رضي الله عنها بهذه الصفة - المبسوط ج ١ ص ٦٧.

(٧) وفي ص « بشهوة ».

(٨) وهو قول علي وابن عباس رضي الله عنهم، وقال الشافعي رحمه الله: يجب الوضوء من ذلك، وهو قول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، وهو اختلاف معتبر في الصدر الأول حتى قيل: ينبغي لمن يؤم الناس أن يحتاط فيه. وقال =

قلت: فان باسرها لشهوة و ليس بينهما ثوب و انتشر لها؟ قال: أما هذا فينقض وضوءه و عليه أن يعيد الوضوء - و هذا قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد: لا وضوء عليه حتى يخرج منه مذى أو غير ذلك .

قلت: أ رأيت الرجل يجامع أهله دون الفرج و لا ينزل و لكن يخرج منه الودي أو المذى؟ قال: عليه الوضوء و لا غسل عليه . قلت: أ رأيت إن التقى الختانان و توارت الحشفة؟ قال: هذا يجب عليه الغسل .

= مالك رحمه الله: إن كان عن شهوة يجب و إلا فلا - من المبسوط ج ١ ص ٦٧ و التفصيل فيه من دلائل كل واحد منهم و ترجيح بعضها على بعض - راجعه إن شئت .

(١) و في ج ١ ص ٦٨ من المبسوط: و فسر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله: المباشرة الفاحشة بأن يعانقها و هما متجردان و يمس ظاهر فرجه ظاهر فرجها - اهـ .
(٢) وجه قولهما أن الغالب من حال من بلغ في المباشرة هذا المبلغ خروج المذى منه حقيقة فيجعل كالمذى بناء للحكم على الغالب دون النادر كمن نام مضطجعا انتقض وضوؤه و إن يقن بأنه لم يخرج منه شيء ، و كذلك من عدم الماء في المصر لا يجزيه التيمم بناء على الغالب أن الماء في المصر لا يعدم - من المبسوط ج ١ ص ٦٨ .

(٣) و هو قول المهاجرين عمر و علي و ابن مسعود رضي الله عنهم ، فأما الأنصار كأبي سعيد و حذيفة و زيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا: لا يجب الاغتسال بالإكسال ما لم ينزل ، و به أخذ سليمان الأعمش لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الماء من الماء» - من المبسوط ص ٦٩ . قلت: الحديث منسوخ و رجع الأنصار عن قولهم لما علموا بنسخه .

قلت : أ رأيت رجلا احتم ولم ينزل شيئا ولم ير شيئا ؟ قال : ليس عليه غسل . قلت : فان علم أنه لم يحتم ولكنه استيقظ فوجد على فراشه مذيا أو في ثغذه وقد رأى رؤيا أو لم ير ؟ قال : هذا يجب عليه الغسل أخذا بالثقة في ذلك . قلت : فان كان لم ير مذيا ولكنه أوردى في رؤياه ؟ قال : هذا بول وليس عليه غسل - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا غسل عليه حتى يستيقن أنه قد احتم . قلت : أ رأيت المرأة أهي في الاحتلام بمزلة الرجل ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة تصبها الجنابة ثم تحيض قبل أن تغتسل هل عليها غسل الجنابة ؟ قال : إن شاءت اغتسلت وإن شاءت لم تغتسل حتى تطهر .

قلت : أ رأيت الجنب والحائض يمرقان في الثوب هل يغسل ذلك الثوب أو ينضح بالماء ؟ قال : لا .

- (١) قوله « ولم ير شيئا » ساقط من هـ ، ز .
 (٢) وفي ح ، ص « ولكنه رأى وديا » .
 (٣) وفي البسوط : ثم إن أبا حنيفة رحمه الله في هذه المسألة ومسألة المباشرة الفاحشة ومسألة انفارة المنفخة أخذ بالاحتياط - الخ ص ٦٩ .
 (٤) لأن الاغتسال للتطهير حتى تتمكن به من أداء الصلاة ، وهذا لا يتحقق من الحائض قبل انقطاع الدم ، وإن شاءت اغتسلت لأن استعمال الماء يعين على درور الدم ، وكان مالك رحمه الله يقول : عليها أن تغتسل بناء على أصله أن الجنب ممنوع عن قراءة القرآن والحائض لا تمتنع - اهـ ج ١ ص ٧٠ من البسوط .
 (٥) وفي ز « ينضح » ، وهذا القول من قوله قلت : أ رأيت ساقط من ح ، ص .

قلت : أرأيت الحوض تقع فيه الجيفة هل يتوضأ منه أو يشرب منه ؟ قال : إن كان حوضاً صغيراً يخلص بعضه إلى بعض فلا يتوضأ منه ولا يشرب منه إلا أن يخاف الرجل على نفسه في العوض ' فيشرب منه ، وأما الوضوء فلا يتوضأ منه ، وإن كان الحوض كبيراً لا يخلص بعضه إلى بعض فلا بأس أن يتوضأ من ناحية أخرى ويشرب منه ^٢ . قلت :

(١-١) وفي ح ، ص « على نفسه العطش » وهو الصواب .

(٢) و الفصل بين الصغير والكبير يعرف بالخلوص ، فإذا كان بحال لو ألقى فيه الصبغ يظهر أثره في الجانب الآخر فهو صغير لأننا علمنا أن النجاسة تخلص إلى الجانب الآخر كما خاص اللون - هكذا حكى عن الشيخ الإمام أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى ، والمذهب الظاهر في تفسير الخلوص أنه إذا كان بحال لو حرك جانب منه يتحرك الجانب الآخر فهو صغير ، وإن كان لا يتحرك الجانب الآخر فهو كبير ، و صفة التحريك المروي فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اعتبر تحريك الوضوء ، وأبو يوسف اعتبر تحريك المنعمس ؛ فرأى أبي حنيفة أوسع ، ثم قال بعض مشايخنا في الحوض الكبير أنه لا ينتجس بوقوع النجاسة فيه لأنه كالماء الجارى ، والأصح أن الموضع الذى وقع فيه النجاسة ينتجس ، وإليه أشار في الكتاب وقال « لا بأس بأن يتوضأ من ناحية أخرى » ومعناه أنه يترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ لأن النجاسة لا تخلص إلى ما وراء ذلك - هو مفسر في الإملاء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله ، وعلى هذا قالوا : من استنجى في موضع من الحوض لا يجزيه أن يتوضأ من ذلك الموضع قبل تحريك الماء . وأما التقدير بالمساحة فقد قال أبو عصمة : كان عهد رحمه الله يقدر في ذلك عشرة في عشرة ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله وقال : لا أقرر فيه شيئاً . والمشهور عن عهد رحمه الله أنه لما سئل عن هذا فقال : إن كان مثل مسجدى هذا فهو كبير ، فلما قام مسحوا مسجده =
و كذلك

وكذلك لو بال فيه إنسان أو اغتسل فيه جنب أو ألقى فيه عذرة؟ قال: نعم .
قلت: أ رأيت الحوض الذي يخاف أن يكون فيه قدر ولا يستيقن
ذلك هل يشرب منه ويتوضأ منه قبل أن يسأل عنه؟ قال: نعم، يشرب
منه ويتوضأ منه، وليس عليه أن يسأل عنه ولا يدع الشرب منه ولا
الوضوء حتى يستيقن أنه قدر'. قلت: أ رأيت الماء يكون في الطريق ه
في حوض وقد أتن وليس فيه جيفة هل يتوضأ منه ويشرب منه؟
قال: نعم'.

قلت: أ رأيت جنبا وقع في نهر فانغمس فيه انغماسة واحدة وتمضمض

= فروى أنه كان ثمانيا في ثمان، وروى أنه كان اثنا عشر في اثني عشر، فكان من
روى ثمانيا في ثمان مسح المسجد من داخل، ومن روى اثني عشر مسح من
خارج. ولا عبرة بعمق الماء حتى قالوا: إذا كان بحيث لا يتحسر بالاغتراف فهذا
القدر يكفى - اه ج ١ ص ٧١ من المبسوط .

(١) لأن الأصل في الماء الطهارة، فبليه التمسك به حتى يتبين له غيره، وخوفه بناء
على الظن، والظن لا يفي من الحق شيئا، وليس عليه أن يسأل عنه لأن السؤال
للحاجة عند عدم الدليل، وأصل الطهارة دليل مطلق له الاستعمال فلا حاجة إلى
السؤال؛ ألا ترى أن ابن عمر رضى الله عنهما أكر على عمرو بن العاص سؤاله
بقوله « يا صاحب الحوض لا تجربنا » وكذلك إن اتن من غير أن يكون فيه
جيفة - الخ من المبسوط ج ١ ص ٧١. قلت: أما قوله « ابن عمر » فالصواب
« عمر » قلعله من تصحيقات الناسخ .

(٢) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى على بئر رومة فوجد ماءها متنا
فأخذه بفيه ثم مجء في البئر فناد الماء طيبا، ولأن تغير اللون قد يكون بوقوع الطاهر
كالأوراق وغيرها، وتغير الرائحة يكون بطول المكث كما قيل: الماء إذا سكن =

و استنشق و أتقى الفرج و غسل كل شيء 'منه مرة' واحدة؟ قال: يجزيه'.
قلت: أ رأيت رجلا توطأ قنسى أن يمسح برأسه فأصاب رأسه
ماء المطر فأصاب من ذلك مقدار ثلاث أصابع فمسحه به؟ قال:
يجزيه من مسح الرأس .

٥ قلت: أ رأيت جنبا قام في المطر الشديد متجردا فاغتسل بما أصابه
من المطر و تمضمض و استنشق و غسل فرجه؟ قال: يجزيه غسله .

قلت: أ رأيت جنبا وقع في بئر فاغتسل فيها؟ قال: قد أفسد
ماء البئر و لا يجزيه غسله'. قلت: لم؟ قال: لأنه حين وقع في البئر
فقد أفسد الماء كله و إنما اغتسل بماء قدر فلا يجزيه .

١٠ قلت: أ رأيت الرجل يسئل عن الوضوء فيتوضأ وضوءه للصلاة
يريد بذلك تعليم الرجل^٥ الذي سأله^٦ هل يجزيه وضوءه

= منته نحرك تنه و إذا طال مكثه ظهر خبثه . فلا يزول الطهارة بهذا المحتمل،
فلهذا لا ندع التوضؤ به - ١٤ ج ١ ص ٧٢ من المبسوط .
(١-١) و لفظ « منه مرة » ساقط من ه .

(٢) لأن الغسل إسالة الماء على بدن الجنب، و الصب و ذلك ليس بشرط لصحة
الغسل، فإذا انغمس كأنه أسال عليه الماء لأنه إذا خرج من الماء يسيل منه
الماء حقيقة .

(٣) هذا إذا لم تكن البئر عشرا في عشر بل أقل منها، فإذا كانت عشرا في عشر
لا يفسد الماء و يجزيه غسله .

(٤) و في ه « و لا » و ليس بشيء بل هو تصحيف .

(٥) لفظ « الرجل » ساقط من ص ، ح .

(٦) و في ح « يسأله عنه » .

للصلاة^١ ولم ينو به الوضوء حين توضأ؟ قال: نعم. قلت: لم ولم يُرد به الصلاة وإنما أراد^٢ أن يعلم الرجل الذي سأل عنه؟ قال: إذا توضأ وأراد^٣ به الصلاة أو لم يرد به فإنه يجزيه من وضوئه؛ ألا ترى أن جنبا لو اغتسل وهو ناس للجنابة لا يريد بذلك غسل الجنابة أن ذلك يجزيه من غسل الجنابة؟ فكذلك هذا الذي توضأ، ولا أبالي نوى به^٥ الغسل أو لم ينو.

قلت: أ رأيت الرجل يتوضأ ثم يمسح الوجه بالمنديل؟ قال: لا بأس بذلك. قلت: لم؟ قال: أ رأيت لو اغتسل في ليلة باردة أ كان يقوم عزيانا حتى يجف^٥؟ قلت: لا، قال: فلا بأس بأن يمسح بالمنديل ويتمسح^٦ في ثوب من الجنابة والوضوء.

قلت: أ رأيت الجنب أتكره له أن ينام أو يعاود أهله قبل أن يتوضأ؟ قال: لا بأس بذلك إن شاء توضأ وإن شاء لم يتوضأ. وقد

(١) من قوله «يريد» ساقط من ز، وفي ح، ص «هل يجزيه ذلك من وضوء الصلاة» قلت: وهذا هو الأجود مما في ع، هـ.

(٢) وفي ص، ح «وهو لم».

(٣) وفي ص، هـ «إنما أراد» وزيادة الواو في الأصل وكذا في ز، والأصوب حذفه.

(٤) كذا في أكثر الأصول، وفي ص «أراد» بحذف الواو وهو الأصوب.

(٥-٥) قوله «قال: أ رأيت» الخ «قول النخعي احتج به على السائل كما هو في كتاب الآثار».

(٦) وفي هـ «يمسح».

بلغنا أن عائشة رضى الله عنها قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصيب من أهله وبنام ولم يصب ماء ثم يقوم فان شاء أعاد وإن شاء اغتسل » . قلت : فان أراد أن يأكل كيف يصنع ؟ قال : يغسل يديه و يتمضمض ثم يأكل . قلت : فان كانت يدها نظيفتين فأكل ولم يغسلها ؟ قال : لا يضره ذلك ، ولكن الأحب إلى أن يغسلها و يتمضمض . قلت : ولم لا يتوضأ وضوءه للصلاة ؟ قال : هذا ليس بشيء . قلت : أرايت الحائض أتوضأ وضوءها للصلاة كله إذا أرادت أن تأكل ؟ قال : لا . قلت : فالمرأة مثل الرجل أو أشد حالا ؟ قال : ليس على واحد منهما أن يتوضأ ولكنه يغسل يديه و يتمضمض إن شاء .

(١) أسنده الإمام عدي في آثاره فرواه عن أبي حنيفة عن أبي إمام عن الأسود عن عائشة .

(٢) كذا في الأصل ، وفي ه ، ح ، ز « أحب إلى » وفي ص « أحب في ذلك » . قلت : لعنه كان « أحب ذلك إلى » فخره الناسخ بفعل « إلى » في « و قدم في » على « ذلك » أو هو « أحب إلى في ذلك » فسقط منه « إلى » والله أعلم .

(٣) قوله « قال : هذا ليس بشيء » ساقط من ح ، ص .

(٤) كذا في ه ، ح ، و في ز ، ص ، ع « قال » .

(٥) كذا في الأصل و كذا في ص ، و في ه ، ز ، ح « ولكن » .

(٦) وفي ح ، ص « قلت : ولم لا يتوضأ وضوءه للصلاة ؟ قال : أرايت الحائض أتوضأ وضوءها للصلاة كلها أرادت أن تأكل ؟ قلت : لا ، قال : فالمرأة مثل الرجل أو أشد حالا ، فليس على كل واحد منهما أن يتوضأ ولكنه يغسل يديه و يتمضمض إن شاء » . قلت : وهذا التعبير في هذه المسألة أحسن مما في الأصول : ع ، ز ، ه هنا .

قلت: أ رأيت الرجل تنكسر^١ يده فتكون عليها الجبائر فيتوضأ للصلاة أيجزبه أن يمسح على الجبائر؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان به قرحة أو جرح فمسح فوق القرحة التي على الجرح؟ قال: نعم، يمجزبه ذلك، وذلك إذا كان الجرح في موضع الوضوء، فإن لم يكن في موضع الوضوء فليس عليه أن يمسح عليه. قلت: أ رأيت إن كانت به جراحة وهو يخاف على نفسه أن يمسح عليها؟ قال: إذا خاف على نفسه أن يمسح عليها فلم يمسح عليها أجزاءه.

قلت: أ رأيت إن كانت الجراحة في جانب رأسه وهو يقدر على أن يمسح بقية رأسه ولا يضره؟ قال: فليمسح ما بقي من رأسه^٢. قلت: فإن لم يفعل وصلى هكذا أيا ما من غير أن يمسح على بقية رأسه؟ قال: عليه أن يمسح على بقية رأسه ويعيد الصلوات كلها.

قلت: أ رأيت إن أجنب فاغتسل فمسح بالماء على الجبائر التي على يديه أو لم يمسح لأنه يخاف على نفسه أن يمسح؟ قال: يمجزبه، وقال أبو يوسف ومحمد: إن ترك المسح على الجبائر ولا يضره ذلك لم يجزه^٣، فإن صلى

(١) وفي «تنكسر».

(٢) قال السرخسي: والعراقيون يقولون في مثل هذا «إن ذهب غير فعير في الرباط» - اهـ.

(٣) ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي غير رواية الأصول: عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يمجزبه، وقيل: هو قوله الأول ثم رجع عنه إلى قولهما -

اه من المبسوط ج ١ ص ٧٤.

هكذا أياما أعاد ما كان صلى حتى يمسح عليها ، فان مسح عليها و دخل في الصلاة ثم سقطت الجبائر عنه من غير برء 'مضى' في صلاته ؛ و لا يشبه هذا المسح على الخفين ٢ .

قلت : أ رأيت الرجل ينكسر ظفره فيجعل عليه الدواء أو العلك ٥ فيتوضأ و قد أمر أن لا ينزعه عنه ؟ قال : يجزيه . قلت : و إن لم يخلص الماء إليه ؟ قال : و إن لم يخلص الماء إليه .

قلت : أ رأيت رجلا توضأ ثم تقياً متعمداً أو غير متعمد أو قلس ؟ قال : إذا كان ذلك ملء فيه أو أكثر من ذلك أعاد الوضوء ، و إن كان القللس أقل من ملء فيه لم يعد الوضوء ٥ .

(١-١) قوله «عنه من غير برء» زيد من ح ، ص .

(٢) و في ه «يمضى» .

(٣) قال السرخسي : فأما إذا سقط من غير برء فالمسح على الجبائر كالغسل لما تحته ما دامت العلة باقية ولهذا لا يتوقت بخلاف المسح بالخف - اه . قلت : يعني إذا خرج الخف من رجله فقد صلاته لأن ما تحت الخف بعد سقوطه يجب غسله و لا يجوز المسح عليه فافترق الخف و الجبيرة .

(٤) و القللس مصدر قلّس : إذا قام ملء الفم ، و منه القلّس : حدث ؛ و أما القلّس

محركاً فاسم ما يخرج - اه من المغرب ج ١ ص ١٣٢ .

(٥) و وحد ملء الفم أن يعمه أو يمنعه من الكلام و قيل : أن يزيد على نصف الفم ، و على هذا حكاية عابد يبلغ يقال له على بن يونس أن ابنته سألته فقالت : إن خرج من حلقى شيء ؟ فقال لها : إذا وجدت طعمه في حلقك فأعبدى الوضوء ، ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه و سلم في المنام فقال : يا على ! حتى يملاً الفم ، قال : فجعلت على نفسي أن لا أفتى بعد هذا أبداً - اه من المبسوط ج ١ ص ٧٥ .

قلت: أ رأيت أن تقيأ ملء فيه بلغمًا؟ قال: لا يعيد الوضوء.

قلت: و كذلك البزاق؟ قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة و محمد،

و قال أبو يوسف: البلغم كغيره من الطعام و الشراب، إذا كان ملء فيه

أعاد الوضوء. قلت: فان تقيأ ملء فيه مرة؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء.

قلت: أ رأيت رجلا به دمل أو قرحة نخرج منه دم أو قيح أو صديد

فسال عن رأس الجرح؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء. قلت: فان كان

قليلا لم يسئل عن رأس الجرح؟ قال: فلا وضوء عليه.

قلت: أ رأيت رجلا بزق فرأى في بزاقه الصفرة هل ينقض

ذلك وضوءه؟ قال: لا. قلت: فان كان الدم هو الغالب؟ قال:

هذا ينقض وضوءه. قلت: فان كان الدم و البزاق سواء لا يغلب أحدهما

صاحبه؟ قال: أحب إلي أن يعيد الوضوء؛ و يأخذ في ذلك بالثقة.

قلت: أ رأيت الرعاف^٢ و الريح و الضحك في الصلاة هل ينقض

الوضوء؟ قال: نعم.

قال: أ رأيت النوم هل ينقض الوضوء؟ قال: إذا كان قائما

(١) المرّة خلط من أخلاط البدن و هو الصفراء أو السوداء.

(٢) و علامة كون الدم غالبا أو مساويا أن يكون البزاق أحمر، و علامة كونه

مغلوبا أن يكون أصفر - اه بجر عن المحيط. كذا في ج ١ ص ١٤٤ من رد المحتار

و في نواقض نور الإيضاح: و يعلم باللون فالأصفر مغلوب، و قيل: الحجرة

مساو و شديدها غالب - اه.

(٣-٣) و في ح «أ رأيت رجلا به الرعاف».

أوراكها أو ساجدا أو قاعدا 'فلا ينقض وضوءه' ، وأما إذا نام مضطجعا أو متكئا فإن ذلك ينقض الوضوء ، و' قال أبو يوسف : إن نام متعمدا في السجود فسدت صلاته ، وإن غلبه النوم في السجود لم يضره' . قلت : إن نام على إحدى ألبته أو إحدى رجليه متوركا ؟ قال : هذا ينقض وضوءه .

قلت : رأيت رجلا به جرح وكزّه^١ فخرج منه دم قليل فسحه ثم خرج منه أيضا فسحه وذلك كله قبل أن يسيل ؟ قال : إن كان الدم لو ترك ما مسح منه سال^٢ أعاد الوضوء ، وإن كان لو ترك لم يسيل لم ينقض وضوءه .

قلت : رأيت الكلام الفاحش هل ينقض الوضوء ؟ قال : لا . قلت : رأيت الطعام هل ينقض شيء منه الوضوء مثل لحوم الإبل أو البقر^٣ أو الغنم أو اللبن^٤ أو غير ذلك مما مسته النار ؟ قال : ليس شيء من الطعام ينقض الوضوء ؛ إنما الوضوء ينتقض مما يخرج وليس مما يدخل ؛

(١-١) وفي ص « فلا ينقض ذلك الوضوء » .

(٢) والواو من « وقال » ساقط من ع ، ه ، و إنما زدناه من ز .

(٣) من قوله « وقال أبو يوسف » إلى قوله « لم يضره » ساقط من ص ، ح .

(٤) وكزّه : ضربه - دفعه وضربه بجمع الكف . وسقط نقطة الزاي من ز بقلم الناسخ ، واللفظ ساقط من ص ، ه ؛ والمراد منه عصر الجرح والقرحة .

(٥) وفي ح ، ص « لسال » .

(٦) كذا في ه ، ز ، ح ، ص ؛ وكان في الأصل العاطفي « البقر والإبل » .

(٧) وفي ص ، ح « أو الطير » مكان « اللبن » .

ولم تزده النار إلا طيباً، ولو كان هذا ينقض الوضوء لكان من توضأ بماء سخن نقض وضوءه، ولكان من أدهن بدهن قد استه النار أعاد الوضوء، فليس شيء من هذا ينقض وضوءه .

قلت: أ رأيت رجلاً تبسم في صلاته ولم يقهقه هل ينقض ذلك الوضوء؟ قال: لا . قلت: فإن قهقه؟ قال: هذا ينقض الوضوء وعليه ه أن يستقبل الوضوء و الصلاة . قلت: لم؟ قال: للآثر الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^٢ .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ فمسح نصف رأسه أو ثلثه أو أقل من ذلك؟ قال: يجزيه .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ولم يخلل لحيته بالماء؟ قال: يجزيه . ١٠

(١) الضمير ساقط من ه، والصواب إثباته كما هو في بقية النسخ .

(٢) لفظ « قد » ساقط من ه .

(٣) والآثر هذا رواه المؤلف في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن البصرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بينما هو في الصلاة إذ أقبل رجل أعمى من قبل القبلة يريد الصلاة والقوم في صلاة الفجر فوقع في زية فاستضحك القوم حتى قهقه فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من كان قهقه منكم فليعد الوضوء و الصلاة . و رواه أبو يوسف في آثاره عن أبي حنيفة عن منصور عن الحسن عن معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم موصولاً . و روى عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يقهقه في الصلاة قال: يعيد الوضوء و الصلاة و يستغفر ربه فإنه أشد الحدث - ه .

(٤) لفظ « رجلاً » ساقط من ه .

قلت : أ رأيت الرجل إذا توضأ أ يبتغي له لئن يخلل أصابع يديه ورجليه بالماء ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا من مواضع الوضوء فلا بد له من أن يصيبه الماء . قلت : فاللحية ؟ قال : اللحية ، وإنما مواضع الوضوء ما ظهر منها ، فإذا امر كفيه عليها أجزأه .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ ثم ذبح شاة هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا .

قلت : فإن أصاب يده بول أو دم أو عذرة أو خر هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا ، ولكن يغسل ذلك المكان الذي أصابه . قلت : فإن صلى به ولم يغسله ؟ قال : إن كان أكثر من قدر الدرهم غسله وأعاد الصلاة ، وإن كان قدر الدرهم أو أقل من قدر الدرهم لم يعد الصلاة ،

(١) لفظ « اللحية » ساقط من هـ .

(٢) وفي هذا إشارة إلى أنه يلزمه إمرار الماء على ظاهر لحيته - قاله السرخسي .

(٣) قال السرخسي في بسوطه : فأما تحليل اللحية فقد ذكر مجد رحمه الله في شرح الآثار (كذا) أنه بالخيار إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل فلم يعد من سنن الوضوء كما أشار إليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى لأنه باطن لا يبدو للناظر . و قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : التحليل سنة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يخلل لحيته إذا توضأ . و قال أنس رضي الله تعالى عنه : رأيت أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم في لحيته كأنها أسنان المشط وقال « نزل جبريل صلوات الله عليه فأمرني أن أخلل لحيتي إذا توضأت » - اهـ ج ١ ص ٨٠ . قلت : و عليه عمل الأحناف شرقاً وغرباً وعدوه في متونهم من سنن الوضوء - قافهم .

(٤) قوله « قدر الدرهم أو » ساقط من الأصل و كذا من هـ ، وإنما زيد =

ولكن أفضل ذلك أن يغسله . قلت : و كذلك لو أصاب يده التيق ؟
قال : نعم . قلت : و كذلك الروث و خره الدجاج ؟ قال : نعم . قلت :
فان أصابه خره طائر يؤكل لحمه مثل الحمام و العصفور ؟ قال : ليس عليه
في هذا إعادة .

قلت : أ رأيت المتى يكون في الثوب فيجف فيحكه الرجل ؟ ه
قال : يجزيه ذلك ؛ بلغنا عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تفرکه من
ثوب رسول الله صلى الله عليه و سلم .

من ز ، ح ؛ ولا بد منه لأن قدر الدرهم غفو أيضا .

(١) و في ح ، ص « فيحته » . قلت : الحك و الحت بمعنى ، و الحت أقرب إلى
الصواب لأنه من ألفاظ الحديث . و في المغرب ج ١ ص ١٠٦ : في الحديث
« حتیه و اقرصیه » الحت : القشر باليد أو العود . و القرص : الأخذ بأطراف
الأصابع . و في المغرب ج ١ ص ١٣٣ : الحك : القشر - ه .

(٢) و صل هذا البلاغ أبو محمد الحارثي و القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي فروياه
من طريق عبد الله بن بزيع عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن همام بن الحارث
عن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت أفرکه من ثوب رسول الله صلى الله عليه
و سلم . و أخرجه الحارثي من طريق أبي سعد اصمغاني أيضا عن الإمام بسنده
المذكور مفصلا . و أخرجه الحسن بن زياد في مسنده و ابن خسر و من طريقه
عنه نحو ما رواه عبد الله بن بزيع - راجع ص ٢٧٧ من جامع المسانيد . فعمل الإمام
محمد أيضا رواه في نسخته أو في آثاره عن الإمام كما رواه عبد الله و أبو سعد
و الحسن عنه ، و سقط من كتاب الآثار - و الله أعلم . و الحديث هذا معروف
رواه مسلم في صحيحه من طريق أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة و الأسود أن
رجلا نزل بعائشة فأصبح يغسل ثوبه فقالت عائشة : إنما كان يجزيك إن رأيت =

قلت: فإن أصاب الثوب دم أو عذرة فحكها؟ قال: لا يجزئ ذلك .
 قلت: من أين اختلفا؟ قال: هما في القياس سواء غير أنه جاء في المنى أثر
 فأخذنا به . قلت: وكذلك روث الحمار أو البغل هو مثل العذرة؟ قال: نعم .
 قلت: أرايت الدم أو العذرة أو الروث إذا أصاب النعل أو الحف
 ٥ فيجف؟ فسح الرجل بالأرض هل يجزئ ذلك و يصل في نعله أو خفيه؟
 قال: نعم . قلت: من أين اختلف النعل و الثوب؟ قال: لأن النعل جلد
 فاذا مسحه بالأرض ذهب القدر منه، و الثوب ليس هكذا لأن الثوب
 ينشفه فيبقى فيه؛ و قال محمد في الدم و العذرة: إذا أصاب الحف و النعل
 لا يجزئ أن يمسحه من الحف و النعل حتى يغسله من موضعه و إن
 ١٠ كان يابسا، و قال أبو يوسف و محمد: إذا أصاب الحف أو النعل
 أو الثوب الروث فصلى فيه و هو رطب و هو أكثر من قدر الدرهم إن
 صلاته تامة، و إن كان كثيرا فاحشا فصلى فيه أعاد الصلاة .

قلت: أرايت رجلا توطأ وضوءه^٤ للصلاة ثم غمض^٥ ميتا

= أن تغسل مكانه، فإن لم تره نضحت حوله، لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فركا فيصلى فيه . قال: و حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال
 نا أبي عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود و همام عن عائشة في المنى قالت: كنت
 أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم - اهـ ج ١ ص ١٤٠ .

(١) وفي ص «لحمتها»، وفي ح «فتحاها» .

(٢) وفي ح «لحفتها» .

(٣) وفي هـ «وضوء» و الصواب «وضوء» كما في بقية النسخ .

(٤) كذا في أكثر الأصول، وفي ص، ح «غمس» .

أرغسله هل يجب عليه الغسل أو ينقض وضوؤه؟ قال: لا، إلا أن يصب يده أو سائر جسده شيء فيغسله. قلت: لم لا يجب عليه الوضوء وقد مس ميتاً؟ قال: لأن مس الميت ليس بمحدث يوجب عليه الوضوء؛ ألا ترى لو أن رجلاً توطأ ثم مس كلباً أو خنزيراً أو جيفة لم ينقض وضوؤه وهذا نجس! فالمسلم الميت أطهر وأنظف من هذا. ٥

قلت: أرايت رجلاً توطأ ثم احتجم؟ قال: قد نقض ذلك وضوؤه. قلت: فهل يجب عليه الغسل؟ قال: لا، ولكن يجب عليه أن يغسل موضع المحجمة. قلت: فإن توطأ ولم يغسل موضع المحجمة وصلّى فيه أياماً؟ قال: إن كان موضع المحجمة قدر الدرهم أو أقل من قدر الدرهم فإن صلاته تامة إلا أنه قد أساء، وإن كان موضع المحجمة أكثر من قدر الدرهم غسله وأعاد ما صلى. قلت: أرايت رجلاً توطأ ثم خرج من ذكره بول هل يجب عليه الوضوء؟ قال: نعم. قلت: فإن قلّ من أقل من ملء فيه؟ قال: لا يجب عليه في ذلك الوضوء. قلت: من أين اختلف القلس والبول؟ قال: ليس الفم والذكر والبر شواء؛ ألا ترى أنه لو خرج من دبره ریح أعاد الوضوء، ولو تجشأ لم يكن عليه ١٥ الوضوء. قلت: فإن خرج من جرحه دم ولم يسلم؟ قال: لا ينقض ذلك

(١) كذا في ه وهو الصواب، وفي بقية الأصول «ينقض».

(٢) قوله «قدر الدرهم أو» ساقط من ه، ص؛ والصواب إثباته كما هو في

بقية الأصول.

وضوءه . قلت : لِمَ لا ينقض وضوءه كما أنه لو خرج من ذكره بول نقض وضوءه ؟ قال : لأن ما خرج من الذكر حدث ، وما خرج من الجرح ليس بحدث إلا أن يسيل .

قلت : أ رأيت رجلاً توضع ثيابه ثم خرج من دبره دابة ؟ قال : هذا قد نقض وضوءه ، وعليه أن يعيد الوضوء والصلوات .

قلت : أ رأيت رجلاً توضع ثيابه ثم سقط من جرحه لحم أو دابة خرجت من جرحه هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت رجلاً توضع ثيابه ثم قشر من جرحه الجلد هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا . قلت : فإن كان فيه ماء فسال ؟ قال : هذا

ينقض الوضوء . قلت : فما الفرق بين الدابة إذا خرجت من الدبر وإذا خرجت من الجرح ؟ قال : لأنها إذا خرجت من الدبر فهو حدث ، وإذا خرجت من الجرح فليس بحدث .

قلت : أ رأيت رجلاً توضع ثيابه ثم رعف وهو قليل لا يسيل ؟ قال : لا ينقض وضوءه . قلت : أين اختلف الدم إذا خرج من الأنف

قلت : أ رأيت رجلاً توضع ثيابه ثم رعف وهو قليل لا يسيل ؟ قال : لا ينقض وضوءه . قلت : أين اختلف الدم إذا خرج من الأنف

(١) وفي « ينقض » وهو ساقط من ص .

(٢) وفي ص « اللحم » .

(٣) وفي « جلده » مكان « جرحه » .

(٤) وفي ص « الجلدة » .

(٥) لفظ « قال » ساقط من الأصل وهو من سهو الناسخ ولا بد هنا من ذكر لفظ « قال » كما في بقية الأصول .

(٦) كذا في أكثر الأصول ، وفي ح ، ص « الفرق » .

والدابة إذا خرجت من الدبر؟ قال: لأن الدابة إذا خرجت من الدبر فهو حدث، وإذا خرج الدم من الأنف ولم يسلم لم يكن ذلك بحدث، ولو كان هذا حدثاً لكان إذا خرج منه المخاط أو البزاق أعاد الوضوء فليس هذا بشيء ولا وضوء عليه؛^١ وقال محمد في النوادر: إذا نزل الدم في قصة الأنف انتقض وضوؤه، وإذا وقع البول في قصة الذكر لم ينتقض وضوؤه؛ قال محمد فيمن قاء دماً: لم ينقض حتى يملأ الفم، لأن الجرح إذا كان في الجوف فليس بجرح، إنما هذا قيء وليس بدم.^٢

قلت: رأيت رجلاً توضع ثمة تقيماً فخرج منه دم لم يخالطه شيء؟

قال: هذا ينقض وضوؤه. قلت: وكذلك لو قاه مرة لم يخالطها شيء؟

^٣ قال: وكذلك لو قاه مرة لم يخالطها شيء.^٤ قلت: فإن قاه بلغها^٥ لا يخالطه شيء؟^٦ قال: هذا بزاق ولا ينقض هذا وضوؤه في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى^٧ اليررة والبلغم^٨ والقيء سواء وهذا ينقض الوضوء.

(١-١) من قوله «وقال محمد» ساقط من ص، ح؛ موجود في بقية الأصول وهو الصواب، وإنما يزيد بعض رواة الكتاب فيه مثل هذه المسائل ولا تخلو من الفائدة فأبقيناه كما هو في أكثر الأصول.

(٢-٢) من قوله «قال» ساقط من هـ.

(٣) كذا في ح، ص؛ وقوله «لا يخالطه شيء» ساقط من بقية الأصول.

(٤-٤) وفي ز، ح، هـ «البلغم والمررة».

- قلت: أ رأيت رجلا به جرح سائل لا ينقطع كيف يتوضأ ويصلي؟
 قال: يتوضأ لوقت كل صلاة ويصلي . قلت: فان صلى الظهر هل يصلي ما بينه وبين العصر من التطوع أو فريضة قد نسيها أو صلاة قد جعلها لله على نفسه؟ قال: نعم . يصلي ما بينه وبين العصر ما شاء ما لم يحدث .
 ٥ قلت: و تأمره أن يشد الجرح ويربطه؟ قال: نعم . قلت: فان شده وربطه ثم سال الدم حتى نفذ الرباط؟ قال: لا ينقض ذلك وضوءه حتى يجيء وقت صلاة أخرى . قلت: فان كان أصاب ثوبه من ذلك الدم؟ قال: يغسله ويصلي فيه . قلت: فان لم يغسله و صلى فيه؟ قال: إن كان أكثر من قدر الدرهم غسله و أعاد الصلاة، وإن كان أقل من قدر الدرهم لم يعد الصلاة، ولكن أفضل ذلك أن يغسل ذلك الدم من ثوبه . قلت: أ رأيت إن توضأ وربطه و شده ثم سال الدم و سال من مكان آخر؟ قال: هذا ينقض وضوءه و لا ينقضه ذلك الجرح . قلت: لم جعلت عليه إذا توضأ أن يصلي ما بينه وبين وقت صلاة أخرى بذلك الوضوء؟ قال: هذا عندي بمنزلة المستحاضة، و قد جاء في المستحاضة ١٥
 ١٥ أتر أنها تتوضأ لوقت كل صلاة؟ .

(١) وفي « له » مكان « لله » .

(٢) لفظ « كان » ساقط من هـ ، ص .

(٣) لفظ « عندي » ساقط من هـ .

(٤) قال ابن الهمام في فتح القدير: وفي شرح مختصر الطحاوي: روى أبو حنيفة

عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة =

قلت: أ رأيت رجلا يتوضأ ثم صلى على عذرة يابسة أو دم يابس
 'أو مشى في موضع به دم' هل ينقض ذلك وضوءه؟ قال: لا. قلت:
 فإن قام عليه هل يجب عليه أن يغسل رجله أو يعيد الوضوء والصلاة؟
 قال: لا.

قلت: أ رأيت إن توضأ ثم خاض ماء المطر إلى المسجد أو داس ه
 الطين إلى المسجد هل ينقض ذلك وضوءه أو يجب عليه غسل رجله
 أو خفيه؟ قال: لا، ولكن يمسح ما كان على قدميه أو خفيه بالأرض
 ويصلي، ولا يجب عليه غسله حتى يستيقن أن الطين قدر،^١ وقال
 أبو حنيفة في الإملاء: أكره أن يمسح ذلك بمحاط المسجد من داخل
 أو بأسطوانة من أساطينه.^٢

١٠

= بنت أبي حيش: و توضئى لوقت كل صلاة - اه ج ١ ص ١٢٥ .

(١-١) وفي ص، ح «أو مشافة فيها دم» مكان «أو مشى في موضع به دم»،
 وفي ه «فيه» مكان «به» .

(٢) وفي ه «الوضوء» .

(٣) لفظ «إلى» ساقط من ه .

(٤-٤) من قوله «وقال أبو حنيفة» ساقط من ص، ح؛ موجود في بقية الأصول،
 وكذا هو موجود في المختصر. قال السرخسي: و روى أن أبا حنيفة رحمه الله
 رأى رجلا يمسح خفيه بأسطوانة المسجد فقال له: لو مسحت به بلحيتك كان خيرا
 لك. إلا أن يكون موضعا معدا لذلك في المسجد فحينئذ لا بأس به لأن ذلك
 الموضع لا يصلى فيه عادة - اه ج ١ ص ٨٥. قلت: ولعل المراد من الإملاء أمالي
 الإمام أبي يوسف أو أمالي الإمام محمد وهي «الكيسانيات» فاذن تكون هذه =

قلت: أ رأيت رجلاً م بكنيف فسأل عليه من ذلك الكنيف أكثر من قدر الدرهم وهو لا يعلم ما هو؟ قال: إن غسله فحسن، وإن لم يغسله حتى يعلم ما هو أجزاء ذلك. قلت: فإن كان أكثر ظنه أنه قدر؟ قال: يغسله. قلت: أ رأيت إن لم يسلم ولكن هبت عليه ريح فانتضح عليه منه شيء^١ يسير كرؤس الإبر أو أصغر من ذلك؟ قال: هذا ليس بشيء^٢. قلت: فإن استيقن أنه بول أو قدر؟ قال: وإن استيقن فلا يجب عليه غسله؛ ألا ترى أن الرجل يدخل المخرج فيقع الذباب على العذرة و البول ثم يقعن عليه و على ثيابه فليس يجب عليه في هذا غسل^٣. قلت: فإن انتضح عليه شيء كثير وهو يستيقن أنه بول؟ قال: يغسله.

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ثم شك في بعض وضوئه و ذلك أول ما شك؟ قال: عليه أن يغسل ذلك الموضع الذي شك فيه. قلت: = زيادة من رواية الكتب - والله أعلم.

(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: دع ما يريك إلى ما لا يريك.
(٢) لفظ «شيء» ساقط من هـ.

(٣) لأن فيه بلوى، فإن من بال في يوم ريح لأبد أن يصيبه ذلك خصوصاً في الصحارى، و قد بينا أن ما لا يستطاع الامتناع عنه يكون عفواً - انتهى ما قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٨٦.

(٤) وفي هـ «ولا».

(٥) راجع التعليق رقم ١ ص ٣٦ من هذا الجزء.

فان كان يلقي ذلك كثيرا يعرض له الشيطان بذلك في صلاته أو بعد فراغه منها حتى يكثر ذلك عليه؟ قال: لا يلتفت إلى شيء من هذا ويمضي في صلاته ولا يعيد شيئاً من ذلك.

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ و فرغ من وضوئه فظن أنه قد أحدث

و لم يستيقن؟ قال: هو على وضوئه و لا يعيد . قلت: فان كان في الصلاة ه فظن أنه قد أحدث؟ قال: يمضي في صلاته . قلت: و كذلك لو كان فرغ من صلاته؟ قال: نعم، ليس يجب عليه أن يعيد الوضوء حتى يسمع صوتاً أو يجرد ريحاً أو يستيقن بحدث .

قلت: أ رأيت الرجل توضأ ثم وجد - أى البلبل سائلاً من ذكره؟

قال: عليه أن يعيد الوضوء . قلت: فان كان الشيطان يربه ذلك كثيراً ١٠ ولا يعلم ذلك بقينا أنه بول أو ماء؟ قال: يمضي في صلاته ولا ينظر في شيء من ذلك حتى يستيقن أنه بول . قلت: أفترى له أن ينضح

(١) لفظ «الوضوء» ساقط من الأصل وكذا من ه، وإنما زيد من ز، ح، ص؛ وكان في الأصل بعد قوله «يعيد» وقبل قوله «حتى يسمع» «حتى يستيقن» وليس هو بموجود في ح، ص، وهو الصواب لأن اللفظ هذا يأتي بعد .

(٢) كذا في أكثر الأصول، وفي ه «رجلاً» .

(٣) لفظ «كثيراً» ساقط من الأصل وكذا من ه، ز؛ وإنما زيد من ح، ص، وكان في الأصول الثلاثة «ذلك أو لا يعلم» .

(٤) لقوله صلى الله عليه وسلم «إن الشيطان يأتي أحدكم فينفخ في أذنيه ويقول: أحدثت فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجرد ريحاً» . وفي الحديث: إن شيطاناً يقال له «الولهان» لا شغل له إلا الوسوسة في الوضوء، فلا يلتفت إلى ذلك - كذا في المبسوط .

فرجه بالماء إذا توضأ، فإن قال «هو من الماء الذي انتضح به»؟
قال: نعم. أرى له أن يفعل ذلك.

قلت: أرايت رجلاً أحدث ثم شك فلا يدرى أتوضأ أم لا؟

قال: هو على حدثه غير متوضئ، حتى يستيقن بالوضوء، وإذا توضأ
٥ فلا يكون محدثاً حتى يستيقن بالحدث، وإذا أحدث لم يكن متوضئاً حتى

يستيقن بالوضوء. قلت: أرايت دم البراغيث والبق والحلم يكون في

الثوب؟ قال: أما دم البق والبراغيث فليس به بأس، وأما دم الحلم

فإن كان أكثر من قدر الدرهم، وقد صلى فيه فإنه يعيد الصلاة، وإن

كان أقل من قدر الدرهم لم يعد ولكن أفضل ذلك أن يغسله.

١٠ قلت: من أين اختلف دم البق والحلم؟ قال: ليس للبق دم سائل والحلم

له دم سائل. قلت: وكذلك كل شيء ليس له دم سائل يقع في

الإناة فلا بأس بالوضوء منه؟ قال: نعم. إذا كان مثل الخنفساء أو العقرب

(١) وفي ح «سئل شيء».

(٢) وفي ه «فاذا».

(٣) و كان في الأصل «قلت: وأما» زيادة لفظ «قلت» من سهو الناسخ،

والصواب حذفه كما هو في بقية الأصول لأنه لم يجبه بعد ذلك بـ «قال».

(٤-٤) من قوله «وقد صلى» ساقط من ه، ثابت في بقية الأصول.

(٥) وفي ض «لا يعيد».

(٦) قال السرخسي: وقد روى أن الأذى الذي كان في نعل رسول الله عليه

وسلم حين خلع نعليه في الصلاة كان دم حلم - ه.

(٧) لفظ «ليس» كان ساقطاً من ه.

و الجراد أو النمل و الزنور و الذباب و القراد فانه إذا وقع شيء من هذا في الماء لم يفسد؛ و كذلك دمها إذا أصاب اثوب لم يجب عليه غسله .

قلت: أرأيت دم السمك ما قولك فيه؟ قال: ليس دم السمك

بشيء، و لا يفسد شيئاً .

قلت: أرأيت قولك في الدم إذا كان أكثر من قدر الدرهم: أعاد

الصلاة، لم قلته؟ قال: لأنه بلغني عن إبراهيم النخعي أنه قال: قدر الدرهم؛ و الدرهم قد يكون أكبر من الدرهم . فوضعناه على أكبر ما يكون منها، استحس ذلك .

قلت: فان كان قدر مثقال؟ قال: لا يعيد حتى يكون أكثر من ١٠

قدر الدرهم .

قلت: أرأيت رجلاً وضع الماء ليتوضأ به فأخبره بعض أهله أنه

(١) قل السرخسي: و قد بينا أنه ليس بدم حقيقة، و روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله في الكبار الذي يسيل منه دم كثير أنه نجس، و لا اعتماد على تلك الرواية - اه البسيط ج ١ ص ٨٧ .

(٢) وصله في كتاب الآثار فقال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا كان الدم قدر الدرهم و البول و غيره فأعد صلاتك، و إن كان أقل من قدر الدرهم فامض على صلاتك . و قال محمد: يجزئه صلاته حتى يكون ذلك أكثر من قدر الدرهم الكبير المثقال فإذا كان كذلك لم تجزه صلاته؛ و هو قول

أبي حنيفة - اه (باب ما يعاد من الصلاة و ما يكره) ص ٣٢ .

قدر؟ قال: لا يتوضأ به^١. قلت: أ رأيت رجلاً وضع الماء ليتوضأ به فأدخل صبي يده أو رجله في ذلك^٢ الماء وليس على يديه ورجليه قدر؟ قال: أحب^٣ ذلك إلى^٤ أن يتوضأ بغيره. قلت: فإن لم يفعل و توضأ؟ قال: يجزيه^٥. قلت: أ رأيت الحب^٥ يكون له الكوز يوضع في نواحي الدار أنزى للرجل أن يتوضأ منه^٦ ويشرب منه؟ قال: نعم، إذا لم يعلم فيه قدراً - وهكذا أمر الناس^٧.

(١) لأن خبر الواحد في أمر الدين حجة إذا كان المخبر ثقة حتى كان روايته الحديث موجبا للعمل فكذلك إخباره بنجاسة الماء من أمر الدين فيجب العمل به - المبسوط ج ١ ص ٨٧ .

(٢) لفظ « ذلك » ساقط من هـ .

(٣-٤) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول « لذلك » .

(٤) لأنه لا يتوقى النجاسات عادة ، فالظاهر أن يده لا تخلو عن نجاسة فاحتياط في التوضؤ بغيره . وإن توضأ به أجزاءه لأنه على يقين من الطهارة وفي شك من النجاسة ، وحاله كحال الدجاجة المخلاة وقد بينا حكم مؤرثها - اهـ من المبسوط .

(٥) كذا في أكثر الأصول؛ وفي هـ ، ز « الحب » بالميم وليس بصواب؛ وقد مر شرح الحب والحب - راجع تعليق ص ٢٦ و ٢٩ و ٣٣ من هذا الجزء .

(٦) وفي هـ ، ص « به »؛ وفي بقية الأصول « منه » .

(٧) قال السرخسي: لأنه عمل الناس و يلحقهم الحرج في النزوع عن هذه العادة ، والأصل فيه الطهارة فيتمسك به ما لم يعلم بالنجاسة؛ وفي الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع استسقى العباس رضى الله عنه . فقال: ألا نأتيك بالماء من بعض البيوت فإن الناس يدخلون أيديهم في السقاية؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: نحن منهم - من المبسوط ج ١ ص ٨٧ .

قلت: أ رأيت الشاة إذا بالت في بئر الماء؟ قال: ينزح ماء البئر كله إلى أن يغلبهم الماء. قلت: وكذلك بول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه إذا بال شيء منها في بئر الماء أمرت أن ينزف ماء البئر كله حتى يغلبهم الماء؟ قال: نعم. قلت: وكذلك أرواها؟ قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: لا بأس ببول ما يؤكل لحمه، وإن بال شيء من ذلك في بئر ماء لم يفسد الماء ولم يجب عليهم أن ينزفوها حتى يتغير الماء، وكذلك إذا أصاب الثوب منه شيء كثير فاحش لم يجب عليهم غسله؛ ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بأن يشرب أبوال الإبل وألبانها؛ ولو كان نجسا لم يأمر بشربه.

١٠

قلت: أ رأيت البعر من بعر الغنم والإبل يقع في بئر الماء؟ قال:

لا يضره ذلك ما لم يكن كثيرا فاحشا، فإن كان كثيرا فاحشا كان

(١-١) من قوله «قلت أ رأيت الشاة» ساقط من أكثر الأصول؛ وزيد من ح، ص، ولا بد من إثباته.

(٢) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «أن ينزفوا ماء» وهي رواية الكتاب.

(٣) وفي «أن».

(٤) إشارة إلى حديث العرينين الذي أخرجه البخاري وغيره من أصحاب الصحاح والسنن.

(هـ) والكثير ما استكثره الناظر إليه، وقيل أن يغطي ربع وجه الماء، وقيل أن لا يخلو ولو عن بكرة وهو الصحيح، وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله في الإملاء قال: هذا إذا كان يابسا، فإن كان رطبا تفسد البئر بقليله وكثيره لأن =

عليهم أن ينزفوا ماء البئر كله ، وقال أبو حنيفة في الإملاء: إذا كان البحر رطبا فقليله وكثيره يفسد الماء . قلت : لِمَ؟ أليس قد قلت في بول ما يوكل لحمه إذا أصاب الثوب منه وهو أكثر من قدر الدرهم : إنه لا يفسد وإن الصلاة فيه تامة؟ قال : بلى ؛ قد قلت ذلك ولكن لا يشبه البول في الماء البول ؛ يصيب الثوب لأنها إذا بالت في البئر فقد صار الماء كله مثل ذلك البول . وإذا أصاب الثوب فانما يصيب منه موصعا واحد ؛ ألا ترى أن البول ، لو أصاب الثوب وهو كثير فاحش لم تجز الصلاة فيه ؛ وقال محمد : لو بالت شاه في بئر لم تجسها ،^١ وقال أبو يوسف ومحمد في الروث يصيب النعل و الخف و الثوب فصلي فيه وهو رطب ١٠ . وهو أكثر من قدر الدرهم أنه يجزيه ما لا يكن كثيرا فاحشا ، وإن كان كثيرا أعاد وهو قول محمد^٢ .

قلت : أرأيت مسافرا حضرت الصلاة و معه نبيذ التمر ؛ ليس معه غيره ؛ أتوضأ به؟ قال : نعم يتوضأ به ، ويتيمم مع ذلك أحب إلي ، فإن

= الرطب ثقيل لا يسفى به الريح ولأنه ليس للرطب من الصلابة والاستمسك ما لليابس - قاله المرخسي .

(١) لفظ « انه » ساقط من .

(٢) كذا في ص ، ح ؛ وفي بقية الأصول « مثل البول » والصواب حذف « مثل » .

(٣-٣) من قوله « وقال أبو يوسف » ساقط من ح ، ص .

(٤-٤) قوله « ليس معه غيره » ساقط من ح ، ص .

- لم يتيمم و توضأ بالنيذ^١ وحده؟ قال: يجزيه في قول أبي حنيفة^٢.
- قلت: لم يجزيه؟ قال: لأنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بالنيذ^٣، وقال^٤ أبو يوسف: يتيمم ولا يتوضأ بالنيذ، وقال^٥ بجمد: يتوضأ و يتيمم^٥ مع ذلك^٥. قلت: فهل يجزى الوضوء بشيء من الأشربة سوى نبيذ التمر؟ قال: إذا لم يكن عنده ماء لم يجزه الوضوء^٥ بشيء من الأشربة سوى النبيذ نبيذ التمر. قلت: فإن توضأ بشيء من الأشربة سوى النبيذ و صلى به يوماً أو أكثر من ذلك؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء و الصلوات كلها^٦؛ و قال أبو حنيفة في الجامع الصغير: يتوضأ بالنبيذ و لا يتيمم، و روى نوح الجامع عنه أنه رجع عن هذا و قال: يتيمم و لا يتوضأ به لأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ به^{١٠} بمكة و نزلت آية التيمم بالمدينة^٦.

(١) وصفة نبيذ التمر الذي يجوز التوضؤ به أن يكون حلواً رقيقاً يسيل على الأعضاء كالماء، فإن كان ثخيناً فهو كالرُب لا يتوضأ به، فإن كان مشتداً فهو حرام شربه فكيف يجوز التوضؤ به، وإن كان مطبوخاً فالصحيح أنه لا يجوز التوضؤ به حلواً كان أو مشتداً لأن النار غيرته فهو كماء الباقلاء - اهـ قاله السرخسي.

(٢) من قوله «يجزيه» ساقط من ز.

(٣) قلت: للحديث هذا أخرجه الترمذي وغيره وفيه مقال.

(٤-٤) من قوله «أبو يوسف» إلى قوله «و قال» ساقط من هـ، ح، ص.

(٥-٥) وفي ص، ح «بعد ذلك». قلت: وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة - قاله

السرخسي.

(٦-٦) من قوله «و قال أبو حنيفة» ساقط من الأصل وكذا من ص، ح، أيضاً؛

قلت: أرأيت إن توضأ بالثريد وهو يجد الماء؟ قال: لا يحويه ذلك .
قلت: فإن لم يعد الوضوء وصلى بوضوئه ذلك؟ قال: عليه أن يعيد
الوضوء والصلاة .

قلت: أرأيت رجلاً توضأ وضوئه للصلاة فكث على وضوئه
٥ ذلك يوماً أو يومين أو ثلاثة أيام ' ولم يحدث ولم ينم ' أوصلى بذلك
الوضوء؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت رجلاً توضأ ثم غشى عليه أو أصابه لمم أو أغشى عليه
أو ذهب عقله من شيء ثم زال عنه ذلك^١ هل ينقض ذلك وضوءه؟
قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأن الذي أصابه من ذهاب عقله أشد عليه
١٠ من النوم؛ والنوم ينقض الوضوء إذا نام مضطجعا . قلت: فالذي ذهب
عقله أو أصابه ما ذكرت لك أسوأ هو إن كان قائماً أو قاعداً أو مضطجعا؟
قال: نعم، وعليه الوضوء في هذا^٢ كله . قلت: فلم استحسنت في النوم
إذا كان قاعداً أو ساجداً أو قائماً أو راكعاً؟ قال: جاء في ذلك أثر^٣
= وإنما هذه العبارة في ه، ز؛ وهذه زيادة من بعض رواة الكتاب ولا بأس
بها، قد ذكر هذا القول الحاكم في مختصره .

(١-١) كذا في أكثر الأصول؛ وفي ه، ص « ولم ينم ولم يحدث » .
(٢) كذا في الأصل وكذا في ه؛ وفي ز، ح، ص « ذلك عنه » إلا أن في ص
« ثم ذهب ذلك عنه » مكان « زال ذلك عنه » .
(٣) وفي ز، ه « ذلك » مكان « هذا » .

(٤) قلت: الأثر هذا أخرجه الإمام مجد في باب النوم قبل الصلاة وانتقاض
الوضوء منه ج ١ ص ٤٣٦ . من كتاب الآثار فقال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد =
فأخذت (١٩) ٧٦

فأخذت ' به ، و أخذت في ذهاب العقل بالقياس لأن ذهاب العقل أشد من الحدث . قلت : فان لم يعد الوضوء و صلى هكذا ؟ قال : يعيد الوضوء و الصلاة . قلت : لم ؟ و لو نام قائما أو قاعدا لم يجب عليه الوضوء ! قال : لأن ذهاب العقل لا يشبه النوم في هذا . قلت : أ رأيت رجلا صلى ركعة بقوم أو ركعتين ثم أغمى عليه أو ذهب عقله أو أصابه لم ؟ قال : ه عليه و عليهم أن يستقبلوا الصلاة . قلت : و إن لم يذهب عقله و لكنه وقع فمات ؟ قال : عليهم أن يستقبلوا الصلاة بامام غيره .

قلت : أ رأيت الرجل إذا تمضمض ^٢ و استنشق ^٣ أ يدخل يده في أنفه أو في فيه ؟ قال : إن شاء فعل و إن شاء ترك .

قلت : أ رأيت الغسل أتراه واجبا يوم الجمعة و يوم عرفة و في ١٠ العيدين و عند الإحرام ؟ قال : ليس بواجب في شيء من هذا ؛ إن اغتسل = عن إبراهيم قال : إذا نمت قاعدا أو قائما أو راكعا أو ساجدا أو راكبا فليس عليك وضوء . و روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن إسحاق بن منصور عن منصور ابن أبي الأسود عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام و هو ساجد فما عرف نومه إلا ينفخه ثم يقوم فيمضي في صلاته - أه ص ١٨١ . و روى البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو قائما أو ساجدا حتى يضع جنبه فانه إذا وضع جنبه استترخت مفاصله .

(١) وفي ه « وأخذت » .

(٢) كذا في الأصل و كذا في ز ؛ وفي ه « قلت إن » وفي ص ، ح « قلت أ رأيت إن » .

(٣-٢) وفي ه ، ص « أو استنشق » .

فحسن ، وإن ترك ذلك لم يضره . قلت : رأيت رجلاً توضأ من سور حائض أو جنب أو مشرك أو صبي ؟ قال : لا بأس بذلك كله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

باب البئر وما ينجسها

أبو سليمان عن محمد بن الحسن قال : قلت : رأيت فأرة وقعت في

(١) قال السرخسي في مبسوطه : و الإغتسال في الحاصل أحد عشر نوعاً ، خمسة منها فريضة : الاغتسال من التقاء الختانين و من إنزال الماء و من الاحتلام و من الحيض و النفاس ، و أربعة منها سنة : الاغتسال يوم الجمعة و يوم عرفة و عند الإحرام و في العيدين ، و واحد واجب و هو غسل الميت ؛ و آخر مستحب و هو الكافر إذا أسلم ، فإنه يستحب له أن يغتسل - به أمر النبي صلى الله عليه و سلم من جاءه يريد الإسلام ؛ و هذا إذا لم يكن جنباً فإن أجنب و لم يغتسل حتى أسلم فقد قال بعض المشايخ : لا يلزمه الغسل لأن الكفار لا يخاطبون بالشرائع ، و الأصح أنه يلزمه لأن بقاء صفة الجنابة بعد إسلامه كبقاء صفة الحدث في وجوب الوضوء به ؛ و الله سبحانه أعلم - اهـ ج ١ ص ٩٠ . قلت : بعد قوله « و مجد » عبارة زائدة في الأصل و كذا في هـ . ز ؛ و لم توجد في ص ح و هي موجودة في المختصر لكن قبل مسألة الغسل و هي « و الإغماء ينقض الطهارة في الأحوال كلها و يقطع الصلاة و يمنع القوم من البناء عليها و من الائتمام بامام آخر فيها و كذلك موت الإمام » . و المسألة قد ذكرت قبل ، و اختصرها الحاكم في مختصره ؛ و ليس هذا مقامه و لعل هذا كان تعليقا من بعض أهل العلم على الهامش فأدخلها الناسخ في أصل الكتاب بظن أنه من الأصل - والله أعلم .

(٢) زاد في ص ، ح بعد هذا « و الصلاة في ثياب أهل الذمة » و لا حاجة إلى هذه الزيادة لأن هذا العنوان يأتي بعد ختم الباب في باب مستقل .

بئر الماء فانت فيها ولم تفسخ^١ قال: يزف منها عشرون دلو أو ثلاثون.
قلت: فان زف منها ثلاثون دلو أو عشرون دلو و الفأرة في البئر
بعد؟ قال: عليهم أن يزفوا منها عشرين^٢ دلو أو ثلاثين^٣ دلو بعد
خروج الفأرة^٤. قلت: فان زفوا منها عشرين دلو ثم استخرجوا الفأرة
ثم زفوا بعد ذلك عشر دلاء؟^٥ قال: لا تطهر^٥، و عليهم أن يزفوا^٥
تمام عشرين دلو أو ثلاثين^٦ من خروج الفأرة. قلت: فان كان يقطر
من الدلاء شيء في البئر؟^٧ قال: لا ينجسها، لأن هذا لا يمتنع منه.
قلت: أ رأيت إن صب الدلو الآخر في البئر^٧ بعد ما نحوه عن رأسها
أو قبل ذلك أو بعد ما أفرغوه في إناء آخر؟ قال: هذا كله سواء
و عليهم أن يزفوا دلوامثله^٨. قلت: أ رأيت إن انصب ذلك الدلو في^{١٠}
بئر طاهرة؟ قال: عليهم أن يزفوا منها دلوامثله^٨، وذلك لأن الماء
قد صار كله^٩ مثل ذلك الدلو، وإنما يطهر هذه البئر ما يطهر التي قبلها؛

(١) وفي هـ، ص «تفسخ».

(٢) و كان في هـ «عشرون» وليس بشيء.

(٣) و كان في هـ «ثلاثون».

(٤-٤) وفي هـ، ص، ح «بعد إخراج الفأرة».

(٥-٥) كذا في الأصل و كذا في ز؛ وفي هـ، ص «قال: فانها لا تطهر».

(٦-٦) وفي ص، هـ «بعد خروج».

(٧-٧) من قوله «قال: لا ينجسها» ساقط من الأصل و كذا، من ز.

(٨-٨) من قوله «قلت: أ رأيت» ساقط من الأصل و كذا من ز.

(٩-٩) كذا في أكثر الأصول؛ وفي هـ «كله قد صار».

ألا ترى أن البئر التي قبلها إنما يطهرها دلو واحد لو انصب فيها ذلك الدلو الآخر ، فكذلك هذه البئر . قلت : أرأيت إن انصب في هذه البئر الطاهرة الدلو الأول ؟ قال : ينزف منها عشرون دلو . قلت : فإن انصب فيها الدلو الثاني ؟ قال : عليهم أن ينزفوا منها تسعة عشر دلو ، وكذلك لو صب فيها الدلو العاشر كان عليهم أن ينزفوا منها عشر دلاء ، وإنما يطهرها ما يطهر الأولى ؛ ألا ترى أنه كلما استسقى من البئر الأولى كان أظهر لها . قلت : أرأيت إن استخرجت الفأرة فألقيت في هذه البئر الطاهرة و صب فيها عشرون دلو ؟ قال : عليهم أن يخرجوا الفأرة وعشرين دلو . قلت : لم ؟ قال : لأن الدلاء التي صبت فيها بمنزلة ماء البئر وهو كله نجس ، وإنما يطهرها عشرون دلو .

(١) زاد في ح بعد ذلك « وفي رواية أبي حفص : ينزف منها أحد عشر دلو وهو الصحيح » قلت : وهو تعليق أدخله الناسخ في الأصل بظن أنه من تروك الأصل - قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٩١ . وفي نسخ أبي حفص « قال : أحد عشر دلو » وهو الصواب ، فإن حال البئر الثانية بعد ما صب الدلو العاشر فيها كحال البئر الأولى . حين كان هذا الدلو فيها ؛ وتأويل ما ذكر في نسخ أبي سليمان أنه ينزح منها عشر دلاء سوى المصبوب فيها ؛ والمصبوب فيها واجب الترح بيقين - ٥٥ .

(٢) كذا في ص ، ح ؛ وزاد في ه ، ع ، ز بعد قوله « أظهرها » « قال الحاكم الجليل أبو الفضل : هذا الجواب ليس بسديد ، وصوابه أن ينزح أحد عشر دلو وهكذا الجواب في رواية أبي حفص » . قلت : وهو تعليق أدخله الناسخ في الأصل سهوا منه وهي عبارة المختصر - ذكرها الحاكم .

و من قال غير هذا فلا بد له من ' أن يخرج ' العشرين الدلو ' التي صبت فيها مع الفأرة وعشرين دلوا أخرى . قلت : أرأيت إن جاؤا بدلو عظيم يسع عشرين دلوا بدلوهم فاستقوا به دلوا واحدا ؟ قال : يجزئهم ، و قد طهرت البئر . قلت : أرأيت إن عاد ذلك الماء فأهرق في البئر ؟ قال : عليهم أن يخرجوا منها مثله . قلت : أرأيت إن توضأ رجل من ٥ تلك البئر بعد إخراج ذلك الدلو ؟ قال : يجزئه وضوؤه . قلت : فإن انصب فيها ذلك الدلو بعد ذلك ؟ قال : لا يفسد وضوء ذلك الرجل إلا أن يكون الدلو في البئر بعد لم يتنجح عنها ؛ فما دام الدلو فيها فليس يجزى من توضأ منها لأنه يقطر فيها بعد ، فإذا تنجح عنها فقد طهرت ؛ وقال محمد : يجزئه .

١٠

قلت : أرأيت ثوبا نجسا غسل في إجابته بماء نظيف ثم عصر

- (١) لفظ « من » ساقط من ه .
- (٢) وفي ح ، ص « عشرين دلوا » .
- (٣) كذا في ز ، ح ؛ وفي ه ، ع ، ص « صب » .
- (٤) وكان في ه « طاهرا » وهو تصحيف .
- (٥) وفي ه « أصب » وهو تصحيف ؛ وفي ص ، ح « صب » .
- (٦) وفي ص ، ح « لم ينح » .
- (٧) وفي ه « فيه » والصواب « فيها » كما في بقية الأصول .
- (٨) وفي ح ، ص « نحى » .
- (٩) الإجابة : المركن ، وهو شبه لقن تغسل فيه الثياب ، والجمع أجانب ؛ والإجابة عامية - مغرب ج ١ ص ١٠ .

ولم يهرق ذلك الماء ثم غسل في إجانة أخرى بماء نظيف ثم عصر
 ' ولم يهرق ذلك الماء ثم غسل في إجانة أخرى بماء نظيف ثم عصر'
 'ما حكم الثوب'؟ قال: قد طهر'. قلت: فهل يجزى من توضأ
 بالماء الأول أو الثاني أو الثالث؟ قال: لا. قلت: فإن توضأ رجل من
 ذلك وصلى؟ قال: يعيد الوضوء والصلاة. قلت: أ رأيت إن غسل
 ذلك الثوب في إجانة أخرى بماء طاهر هل يجزى من توضأ بذلك الماء
 الرابع؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنه لما غسل في الإجانة الثالثة
 فقد صار طاهراً ثم غسل في الإجانة الرابعة وهو طاهر فلا بأس بأن
 يتوضأ بذلك الماء الرابع لأنه طاهر.

١٠ قلت: أ رأيت رجلاً توضأ في إناء نظيف وضوءه للصلاة ثم توضأ
 وهو متوضئ في إناء نظيف ثم توضأ في إناء آخر نظيف وهو متوضئ
 هل يجزى من توضأ بالماء الأول؟ والثاني والثالث؟ قال: لا. قلت:
 فإن توضأ في إناء نظيف أيضاً وهو متوضئ هل يجزى من توضأ
 بالماء الرابع؟ قال: لا. قلت: وكذلك لو توضأ بخامس أو سادس؟

(١-١) من قوله « ولم يهرق » المكرر الثالث ساقط من .

(٢-٢) وفي ص « ما حال الثوب » مكان « ما حكم الثوب » .

(٣) وفي ص « الثوب قد طهر »؛ وفي ع، ز « طهرت » مكان « طهر »؛ والصواب
 « طهر » أي الثوب .

(٤) وفي ص « بالأول » .

(٥) وفي ع « والثالث والثاني »؛ والصواب ما في بقية الأصول .

(٦) لفظ « أيضاً » ساقط من ص .

قال: نعم، لا يجزى من توضأ بذلك الماء .

قلت: لم؟ قال: أرأيت لو استنجى بماء عشر مرات أكان يجزى من توضأ بالعاشر؟ قلت: لا، قال: فكذلك هذا .

قلت: أرأيت جنبا اغتسل في بئر ثم وقع في أخرى ثم وقع في أخرى ثم وقع في أخرى؟ قال: قد أفسد الآبار كلها، وعليهم أن ينفوا ماء الآبار كلها حتى يغلبهم الماء .

قلت: وهل يجزبه غسله؟ قال: لا - وهذا قول أبي يوسف، وقال محمد: يطهر إذا اغتسل في البئر الثالثة و يفسد الماء .

قلت: أرأيت رجلا طاهرا وقع في بئر فاغتسل فيها؟ قال: قد أفسد ماء البئر كله . قلت: و كذلك لو توضأ فيها؟ قال: نعم . قلت: ١٠ و كذلك لو استنجى فيها؟ قال: نعم . قلت: فإحال البئر؟ قال: عليهم أن ينفوا ماء البئر كله، إلا أن يغلبهم الماء . قلت: أرأيت الرجل هل يجزبه وضوؤه ذلك؟ قال: لا .

قلت: أرأيت رجلا جنبا دخل بئرا يطلب دلوا له فيها فانغمس فيها وهو غير طاهر غير أنه ليس في رجليه ولا في جسده ١٥ ولا في يده قدر فلم يدلك فيها هل يفسد الماء؟ قال: لا؛ وقال أبو يوسف: ولو أن جنبا دخل بئرا ليخرج دلوا منها فانغمس في الماء أنه لا يفسد الماء ولا يجزبه من الغسل، قال محمد: لا يفسد الماء ويجزبه

(١) كذا في ز، ح؛ وفي ع، هـ، ص «طاهرا» مكان «جنبا» وليس بصواب؛ والصواب «جنبا» يؤيده قوله بعد «وهو غير طاهر» .

من الغسل؛ وقال أبو يوسف في الإملاء: يفسد الجنب البئر إن اغتسل فيه أو لم يغتسل أو انغمس لإخراج الدلو^١.

قلت: أ رأيت فأرة وقعت في بئر فماتت فيها ثم وقعت فأرة أخرى في بئر أخرى فماتت فاستسقى^٢ من إحدى البئرين عشرين دلوًا بعد خروج الفأرة فصب ذلك الماء في البئر الأخرى؟ قال: عليهم أن ينزفوا منها عشرين دلوًا بعد خروج الفأرة لأن الذي صبوا فيها مثل ما كان فيها^٣. قلت: فإن وقع في بئر أخرى ثالثة فأرة فماتت؛ فنزف^٤ منها عشرون دلوًا فصب في هذه أيضًا مع العشرين الأولى ومع الفأرة التي وقعت فيها؟ قال: ينزف منها أربعون دلوًا، وإنما أنظر إلى ما وجب عليها^٥ ١٠ وإلى ما صبوا فيها فأنزف الأكثر من ذلك. قلت: فإن صبوا^٦ فيها دلوًا واحدًا أو اثنين؟ قال: لا ينزف منها إلا عشرون^٧ دلوًا. قلت:

(١) قول أبي يوسف لا وجود له في الأحمدية والآصفية.

(٢) وفي «فاستسقى».

(٣) زاد في الأحمدية والآصفية بعد قوله «فيها» قلت: فإن كانوا إنما صبوا فيها دلوًا واحدًا أو اثنين؟ قال: لا ينزف منها إلا عشرون دلوًا. قلت: وكذلك لو صبوا فيها عشرين دلوًا؟ قال: نعم، لا ينزف منها إلا عشرون دلوًا.

(٤) قوله «فماتت» ساقط من ع موجود في بقية الأصول وهو الصواب.

(٥) وفي ز، ح «فنزفت».

(٦-٦) وفي ص «فإن كانوا إنما صبوا» وفي ح «كان صبوا».

(٧) كذا في ص «عشرون» وهو الصواب؛ وكان في بقية الأصول «عشرين» وهو خطأ.

وكذلك لو صبوا فيها عشرين دلوا؟ قال: نعم، لا ينزف منها إلا عشرون دلوا. قلت: فان زادوا من البئر الثالثة دلوا أو اثنين نزفت تلك الزيادة مع العشرين دلوا؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الفأرة ماتت في سمن جامد و تفسخت فيه؟ قال:

تؤخذ الفأرة و ما حولها فيرمى به ، و لا بأس بأكل ما بقي و الانتفاع به . هـ

قلت: فان كان السمن ذاتياً؟ قال: أكره لهم أكله لأنه نجس . قلت:

فان استصبجوا به^٣ أو دبغوا^٣ به جلدا؟ قال: لا بأس بذلك . قلت:

فان باعوه و لم يبينوا ما هو ثم علم المشتري؟ قال: هو بالخيار إن شاء

رده و إن شاء أمسكه . قلت: فان باعوه و بينوا ذلك؟ قال: لا بأس

به . قلت: فان اشتراه رجل ثم دبغ به جلدا؟ قال: لا بأس بالدباغة .

به ، ثم يغسل الجلد بعد ذلك بالماء .

(١) و في ح « قلت: فان كان صبوا فيها من إحدى البئرين عشرين دلوا و من

البئر الثالثة دلوا أو دلوين فعليهم أن ينزفوا من هذه البئر الثالثة عشرين دلوا

و تلك الزيادة التي صبوا فيها من الثانية من البئر الأخرى الثانية دلوا أو اثنين

نزفت تلك الزيادة مع عشرين دلوا؟ قال: نعم . » و هذا مكان قوله في الأصل

« فان صبوا فيها - الخ » .

(٢) و جدّ الجمود و الذوب إذا كان بحال لو قوّر ذلك الموضع لا يستوى من

ساعته فهو جامد ، و إن كان يستوى من ساعته فهو ذائب - قاله السرخسي في

مبسوطه ج ١ ص ٩٥ .

(٣-٣) و في ز « و دبغوا » و كذلك هو في المختصر؛ و في بقية الأصول « و دبغو »

و هو أوضح .

قلت: أرأيت فأرة وقعت في حب^١ فيه خل فماتت فيه فأدخل رجل يده فيه ثم أخرج يده فغمسها^٢ في خاية^٣ أخرى؟ قال: «أكره لهم جميعا». قلت: وكذلك لو كان في الحب الأول ماء؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو غمس يده في الخل أو الماء ثم أخرج يده فغمسها في عشر خوابي أو أكثر من ذلك واحدة بعد واحدة أفسدهن كلهن؟ قال: نعم.^٥ قلت: فإن صب منها خاية في بثر فيها ماء؟ قال: عليهم أن

(١) كذافي ص، ح وهو الصواب؛ وفي ع، ز، هـ «جب» بالجيم وليس بصواب - ويأتي هكذا مرات إلى آخر الباب.

(٢) كذافي ح، وفي الأصول الباقية «غمسه» واليد مؤنث، اللهم! إلا أن يراعى اللفظ.

(٣) الخائبة والخايبة: الحرة الضخمة - والجمع الخوابي؛ والخايبة والحب كلاهما بمعنى:

(٤-٤) وفي ص، ح «أكره أكلها جميعا».

(٥) قال السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٩٥: فإن كان في الخوابي ماء فهذا الجواب قول أبي يوسف، فأما على قول أبي حنيفة ومحمد يخرج يده من الخاية الثالثة طاهرة بناء على غسل العضو المتنجس في الإجازات كما بينا إلا أن يكون مراده: أدخلها في الخاية الأولى إلى الإبط حتى تتنجس كلها ثم أدخلها في الخاية الثانية إلى الرسغ، وكذلك في كل خاية زاد قليلا فينثذ الكل نجس كما قال؛ فإن كان في الخوابي خل فالجواب قول أبي يوسف ومحمد، فأما عند أبي حنيفة يخرج يده من الخاية الثالثة طاهرة، وهو بناء على أن إزالة النجاسات بالامتعات الطاهرة سوى الماء لا يجوز عند محمد وزفر وكذا الشافعي، الثوب والبدن فيه سواء؛ وعند أبي حنيفة يجوز في الثوب والبدن جميعا، وهو إحدى الروايتين عن

ينزفوا الأكثر من عشرين دلوا و من مقدار الخاية . قلت : و كذلك لو أدخل يده في حَب فيه ماء و فيه فأرة ثم أخرج يده فأدخلها في عشا ؟ قال : نعم ، قد أفسد الماء كله ، و لا يجوز من توضأ بشيء منهن لأنه غمس يده أول مرة في ماء نجس فما أدخل يده فيه فهو بمنزلة . قلت : فإن أخرج يده فغسلها ثم أدخلها في حَب آخر ؟ قال : لا يفسد الماء .

باب ثياب أهل الذمة و الصلاة فيها

قال أبو حنيفة : لا بأس بلبس ثياب أهل الذمة كلها و الصلاة فيها ما لم يعلم أنه أصابه قدر إلا الإزار و السراويل فإنه كره الصلاة في ذلك حتى يغسل - و هو قول أبي يوسف ، و محمد إلا أن أبا يوسف قال : إن صلى في الإزار و السراويل أجزاء ذلك إذا لم يعلم أنه أصابه قدر أو شيء .
ينجسه ؛ ألا ترى أن عامة من ينسج هذه الثياب و يغزلها أهل الذمة .

= أبي يوسف ، و في الرواية الأخرى فصل بين الثوب و البدن فقال في البدن : لا تزول النجاسة عنه إلا بالماء و في الثوب تزول عنه بكل مائع طاهر ينعصر بالعصر ، فأما ما لا ينعصر كالدهن و السمن لا تجوز إزالة النجاسة به - اه .

(١) و في ز ، ص ، ح « عشرة خوابي » .

(٢-٢) كذا في ص ، و في بقية الأصول « حَب أخرى » .

(٣) و في خ ، ص « بكره » .

(٤) كذا في أكثر الأصول ؛ و في « أبي حنيفة » مكان « أبي يوسف » وليس

بصواب .

(٥) و في « يغسلها » و هو تصحيف ؛ و الصواب « يتزلها » كما هو في بقية

الأصول .

وأخبرنا محمد عن أبي يوسف عن شيخ عن الحسن البصرى أنه
سئل عما ينسج المجوس من الثياب أيضلى فيه قبل أن يغسل؟ قال: نعم،
لا بأس بذلك .

باب المسح على الخفين

قلت: أرأيت رجلاً توضأ ولبس خفيه وصلى الغداة ثم أحدث
فكث محدثاً حتى زالت الشمس فتوضأ ومسح على خفيه حتى متى

(١) قلت: وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي داود الطيالسى عن الحكم بن
عطية قال: سمعت الحسن وسئل عن الثوب يخرج من النساج يصلى فيه؟ قال:
نعم. قال: وسمعت ابن سيرين يكرهه. وروى عن وكيع قال حدثنا ربيع
عن الحسن قال: لا بأس برداء اليهود والنصارى. وروى عن وكيع عن علي بن
صالح عن عطاء أبي محمد قال: رأيت على عهد من هذه الكرايس غير غسيل.
وروى عن حفص عن جعفر (أبى الصادق) عن أبيه أن جابر بن عبد الله صلى
في ثوب نسيج. وروى عن عمرو بن هاشم أبى مالك الجنبى عن عبد الله بن
عطاء قال: سألت أبا جعفر عن الثوب يحوكة اليهود والنصارى يصلى فيه؟ قال:
لا بأس به - اهـ (الثوب يخرج من النساج يصلى فيه) ق ١٦٢ / ٢ ص ٧٦٨. قلت:
ولعل «الشيخ» هذا الذى فى سند أبى يوسف: الحكم بن عطية، أو ربيع
والله أعلم.

(٢) وللكثرة الأخبار فيه قال أبو حنيفة: ما قلت بالمسح حتى جاءنى فيه مثل
ضوء النهار. وقال أبو يوسف: خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته.
وقال الكرخى: أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الآثار التى
وردت فيه فى حيز التواتر - اهـ ما قاله المرخسى فى مبسوطه ج ١ ص ٩٨.
(٣) كذا فى ح، وهو الصواب؛ وفى بقية الأصول «أو».

يجزبه ذلك المسح؟ قال: إلى الساعة التي أحدث فيها من الغد. قلت:

ولا يجزبه ذلك إلى الساعة التي مسح عليها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال:

أرأيت لو مكث يوماً أو يومين وقد أغشى عليه أو مرض ولم يصل ثم

أفاق أكان له أن يمسح على الخفين وقد مضى بعد ما أحدث يوم

أو يومان؟ قلت: لا، قال: كذلك^١ الأول، ليس له أن يجاوز الساعة

التي أحدث فيها من الغد؛ وكذلك المسافر له من الساعة التي أحدث

فيها حتى يستكمل ثلاثة أيام ولياليها إلى مثل تلك^٢ الساعة من اليوم الرابع.

قلت: أرأيت رجلاً غسل رجله ولبس خفيه على غير وضوء

ثم أحدث أيتوضأ ويمسح على خفيه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه

ليس له أن يمسح على الخفين حتى يلبسهما على وضوء تام، فإن لبسهما

على وضوء تام ثم أحدث بعد ذلك توضأ ومسح عليهما.

قلت: أرأيت المسح على الخفين كم هو؟ قال: مرة واحدة.

قلت: أفيمسح من قبل الساق أو يبتدئ من قبل الأصابع؟ قال:

بل يبدأ من قبل الأصابع حتى ينتهي إلى أصل الساق. قلت: فإن بدأ

من أصل الساق إلى رأس الأصابع؟ قال: يجزبه.

قلت: أرأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه مرة واحدة باصبع

أو باصبعين؟ قال: لا يجزبه. قلت: أرأيت إن مسح بثلاثة^٣ أصابع

(١) وفي ح، ص «فكذلك».

(٢) وفي هـ «ذلك» وليس بشيء.

(٣) وفي هـ «ثلاث».

أو أكثر من ذلك؟ قال: يجزيه . قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا مسح بالأكثر من أصابعه أجزاء ذلك .

قلت: أ رأيت رجلاً توضع المسح على خفيه و في خفيه خرق يخرج منه إصبع أو إصبعان هل يجزيه أن يمسح على الخفين؟ قال:

نعم . قلت: فإن كان يخرج منه ' ثلاث أصابع '؟ قال: لا يجزيه .

قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا خرج من الخف أكثر من نصف أصابعه

وجب عليه غسل رجله . قلت: أ رأيت رجلاً توضع المسح عليه خفاه و هما

منخرقان و الحرق أكثر من نصف قدمه^٢ من قبل عقبه هل يجزيه

أن يمسح عليهما؟ قال: لا . قلت: لِمَ لا يجزيه المسح عليهما و أصابعه مغطاة؟

١٠ قال: لا يجزيه إلا الفسل . قلت: فإن خرج من عقبه أو أسفل من قدمه

أو ظاهرهما شيء قليل؟ قال: يجزيه المسح عليهما .

قلت: أ رأيت رجلاً توضع المسح على خفيه يبلى أخذه من لحيته؟

قال: لا يجزيه . قلت: فإن مسحها يبلى في يده^٣؟ قال: هذا يجزيه .

قلت: لم؟ قال: لأنه إذا أخذ له ماء فمسحه فانما يصل إليه البلى الذي

١٥ في كفه فلا أبالي أ كان ذلك الماء في كفه أو من شيء أخذه ، فأما إذا

مسح خفيه يبلى أخذه من رأسه أو من لحيته فهو ماء قد توضع به مرة

(١-١) وفي ح ، ص « ثلاثة أصابع » .

(٢) وفي « قدميه » .

(٣) وفي ه ، ص « يديه » .

(٤) وفي ح ، ص « أو هو » .

فلا يجزيه أن يتوضأ به ثانية . قلت : فان كان الذي في يديه من الماء هو شيء فضل في يديه بعد ما مسح رأسه ؟ قال : لا يجزيه أن يمسح به . قلت : أرايت رجلاً توضأ و مسح على أسفل خفيه ولم يمسح على ظاهرهما ؟ قال : لا يجزيه . قلت : فان مسح على ساق الخف ؟ قال : لا يجزيه . قلت : فان مسح على مقدم الخف ؟ قال : يجزيه . قلت : ه أرايت رجلاً توضأ و مسح على عمامته أو على قلنسوته ؟ قال : لا يجزيه . قلت : فان كانت امرأة فسحت على خمارها ؟ قال : لا يجزيها . قلت : أرايت رجلاً توضأ و مسح على جوربيه و نعليه أو على جوربيه بغير نعلين ؟ قال : لا يجزيه المسح على شيء من ذلك - وهذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله : إذا مسح على الجوربين أجزاء المسح ١٠ كما يجزى المسح على الخف ؛ إذا كان الجوربان ثخينين لا يشفان ٥ .

(١) كذا في ه ، ص ؛ وفي ع ، ز ، ح «ظاهر خفيه» .

(٢-٢) من قوله «على ساق الخف» ساقط من ه .

(٣) ثم المسح إنما يكون بدلاً عن الغسل لا عن المسح ، والرأس مسح ، فكيف يكون المسح على العمامة بدلاً عنه بخلاف الرجل ؛ ولأنه لا يلحقه كثير حرج في إدخال اليد تحت العمامة و المسح على الرأس - كذا قال السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ١٠١ .

(٤) وفي ح ، ص «على الخفين» .

(ه) قال السرخسي : وإن كانا ثخينين غير منعلين لا يجوز المسح عليهما عند أبي حنيفة لأن مواطبة المشى بها سفراً غير ممكن فكانا بمنزلة الجورب الرقيق ، وعلى قول أبي يوسف و محمد يجوز المسح عليهما . وحكى أن أبا حنيفة في مرضه مسح =

قلت: رأيت رجلا توضأ و مسح على الجرموقين و أسفلهما آدم؟ قال: نعم يحزبه . قلت: فما شأن الجورب لا يمسح عليه و الجرموقان يمسح عليهما؟ قال: لأنه إذا كان أسفلهما آدم فهو بمنزلة الحف . قلت: رأيت رجلا توضأ و مسح على نعليه و على قدميه؟ قال: لا يحزبه . قلت: رأيت الرجل إذا توضأ أ يجب عليه أن يمسح باطن الحف؟ قال: لا . قلت: فإن مسح و صلى فيه و لم يمسح ظاهر الخفين بماء؟ قال: لا يحزبه ذلك ، و عليه أن يمسح ظاهرهما و يعيد الصلاة . قلت: رأيت إن مسح من الحف شيئا قليلا لا يكون ثلثا و لا ربما و لا خمسا؟ قال: لا يحزبه إلا أن يمسح مقدار ثلاثة أصابع من أصابع اليد . قلت: رأيت الرجل إذا مسح على الخفين ثم صلى صلاة أو صلاتين ثم أحدث أ يمسح على الخفين أيضا؟ قال: نعم يمسح على الخفين ما دام في وقته . قلت: رأيت إذا استكمل المقيم يوما و ليلة و هو على وضوئه لم يحدث

= على جوربيه ثم قال لعواده « فعلت بما كنت أمتنع الناس عنه » ، فاستدلوا به على رجوعه (إلى أن قال) و الثخين من الجورب أن يستمسك على الساق من غير أن يشده بشيء . و الصحيح من الذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لأن مواظبة المشى فيها سفرا يمكن - ١٥٢ ج ١ ص ١٠٢ .

(١) كذا في ٥ ، ح ، ص ؛ و في ع ، ز « يجب » باسقاط همز الاستفهام .

(٢) كذا في أكثر الأصول ؛ و في ح ، ص « الخفين » بصيغة التثنية .

(٣) زاد في ٥ بعد قوله « أيضا » « قال : نعم يمسح على الخفين أيضا » و هو من - هو التاسع .

(٤) كذا في الأصل و كذا في ص ؛ و في ز ، ٥ ، ح « وضوءه » بلا ضمير .

أبصلي بذلك المسح؟ قال: لا، ولكنه يخلع خفيه و يغسل قدميه .
قلت: فان كان مسافرا استكمل ثلاثة أيام و لياليها و لم يحدث و لم ينم؟
قال: ينزع خفيه و يغسل قدميه ، و لا يجب على واحد منهما أن يعيد
الوضوء كله . قلت: لم؟ قال: لأن الوضوء إنما يجب عليه في القدمين ،
فأما ما سوى ذلك فهو طاهر . قلت: فان صلى بعد ما استكمل لوقت ٥
مسحه ذلك؟ قال: عليه أن ينزع خفيه و يغسل قدميه و يعيد ما صلى
بعد خروج الوقت .

قلت: أ رأيت رجلا توضع مسحا على خفيه فصلى صلاة أو صلاتين
ثم أحدث فمسح على الخفين أو يكون له كمال يوم و ليلة من الحدث
الآخر أو من الحدث الأول؟ قال: بل من الحدث الأول . قلت: فان ١٠
صلى بمسحه ذلك الآخر كمال يوم و ليلة؟ قال: عليه أن ينزع خفيه
و يغسل قدميه و يعيد ما صلى بعد خروج الوقت من الحدث الأول .

قلت: أ يمسح الرجل على الخفين ما دام في الوقت من كل
حدث غائطا كان أو بولا أو رعاقا أو نوما أو قينا أو أغمى عليه أو ذهب
عقله؟ قال: نعم ، يمسح على خفيه ما لم يخرج الوقت ، إلا أن يجب عليه ١٥
الغسل ، فاذا وجب عليه الغسل فلا بد من أن يخلع خفيه . قلت: و كذلك
لو اجتمعت أو لابس من شهوة فأنزل أو جامع فيما دون الفرج أو نظر إلى

(١-١) من قوله « قلت: فان كان مسافرا » ساقط من ز ، ح ، و هو من سهو
الناسخ ؛ و الصواب ما في أكثر الأصول .

(٢-٢) وفي ح ، ص « من الحدث الآخر » مكان « ذلك الآخر » .

فرج امرأة فأمنى؟ قال: نعم هذا كله باب واحد، إذا وجب عليه الغسل في وجهه من الوجوه فلا بد من أن يخلع خفيه ويغسل قدميه.

قلت: أ رأيت الرجل والمرأة هما سواء في الغسل والوضوء والمسح

على الخفين؟ قال: نعم، هما سواء في كل شيء من الوضوء والغسل والمسح على الخفين ومسح الرأس.

قلت: أ رأيت المسافر يكون في أرض الجبل وعليه خُفان

وجرموقان فوق الخفين أيتوضأ ويمسح على الجرموقين وقد كان لبس خفيه وهو على وضوء؟ قال: نعم. قلت: فإن نزع جرموقيه؟

قال: يمسح على الخفين. قلت: فإن خلع إحدى خفيه؟ قال: عليه أن

ينزع الأخرى ويغسل رجليه. قلت: فإن مسح على الجرموقين وقد كان

لبس خفيه على وضوء ثم نزع أحد الجرموقين؟ قال: عليه أن يخلع الجرموق الثاني ويمسح على خفيه، إذا انتقض بعض المسح انتقض كله.

قلت: لم؟ قال: ألا ترى أنه إذا وجب عليه غسل إحدى قدميه وجب

(١) وفي ص بعد لفظ «عليه» «أن يمسح على الجرموق الباقي لأن المسح إذا

انتقض بعضه انتقض كله». قال المرخسي: قال «ولو مسح على الجرموقين

ثم نزع أحدهما مسح على الخلف الظاهر وعلى الجرموق الباقي»، وفي بعض

روايات الأصل «قال: ينزع الجرموق الثاني ويمسح على الخفين»، وقال زفر:

يمسح على الخلف الذي نزع الجرموق عنه وليس عليه في الآخر شيء. - اه ج ١

ص ١٠٢ من المبسوط. فالذي هنا في الأصول هو رواية من نسخ الأصل،

والمتمم ما في ص.

(٢) لفظ «قال» ساقط من ه.

عليه غسل الأخرى . قلت: أرأيت إن لم ينزع خفيه و لكنه مسح عليها ثم لبس فوقهما الجرموقين أيجب عليه أن يمسح على الجرموقين دون أن يحدث؟ قال: لا . قلت: لم لا يكون هذا كالباب الأول حين مسح على الجرموقين ثم نزعها وجب عليه أن يمسح على الخفين، فإذا مسح على الخفين ثم لبس فوقهما الجرموقين زعمت أنه لا يجب عليه أن يمسح على الجرموقين حتى يحدث؟ قال: هما مختلفان؛ ألا ترى أنه إذا مسح على الخفين ثم لبس فوقهما الجرموقين فالذي مسح عليها هو بعد لابسهما؛ فإذا مسح على الجرموقين ثم نزعها فقد بقي عليه خفان لم يمسحها ولا بد^١ من أن يمسح عليها .

قلت: أرأيت رجلا قال لرجل «علمنى الوضوء و المسح على الخفين»، فتوضأ و مسح على خفيه و لا ينوى بذلك وضوء الصلاة هل يجزيه من وضوئه؟ و قد كان لبس خفيه و هو على وضوئه ثم أحدث بعد ذلك؟ قال: نعم، يجزيه من وضوئه و إن لم يكن ينويه .^٢

[قلت: أرأيت رجلا توضأ ففسى أن يمسح على خفيه و قد توضأ

(١) وفي «فان» .

(٢) و كان في ع ، هـ ، ز «فان زعمت»؛ و لفظ «فان» زاده الناسخ سهواً، و الصواب حذفه كما هو في ح ، ص .

(٣) وفي ص «فلا بد» .

(٤-٥) كذا في الأصول؛ و قوله «و قد كان» إلى «بعد ذلك» ساقط من ح .

(٥) ما بين الربيعين زيادة من ح ، ص .

وضواً تماماً إلا المسح ثم غاض الماء و عليه خُفاه فأصاب الماء ظاهر الخفين و باطنهما؟ قال: يجزيه ذلك من المسح [١].

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ و مسح على خفيه و هو مقيم فصلى بذلك الوضوء^١ يوماً و ليلة ثم سافر بعد ذلك أو سافر قبل أن يستكمل يوماً و ليلة؟
 ٥ قال: إذا سافر بعد ما استكمل يوماً و ليلة فقد انتقض المسح، و لا يجزيه دون أن يغسل قدميه إن كان على وضوء بعد، و إن كان أحدث استقبل الوضوء؛ و أما إذا سافر قبل أن يستكمل يوماً و ليلة فله أن يصلي بذلك المسح حتى يستكمل ثلاثة أيام و لياليها من الساعة التي أحدث فيها و هو مقيم.
 قلت: فإن أحدث في الثلاث؟ قال: عليه أن يتوضأ و يمسح على خفيه.
 ١٠ قلت: و يجب عليه أن يحتسب به^٢ في الثلاثة؛ الأيام ما صلى بالمسح و هو مقيم؟^٣ قال: نعم. قلت: لم جعلت له ههنا ما للسافر و قد أحدث و هو مقيم؟^٤ قال: لأنه سافر قبل أن يستكمل مدة^٥ المسح، فله ما للسافر.
 قلت: أ رأيت مسافراً مسح على خفيه ثم قدم المصراً فأقام؟
 قال: يكون له ما يكون للقيم، فإن كان قد استكمل في سفره يوماً

(١) ما بين المربعين زيادة من ح، ص.

(٢) كذا في ٥ «بذلك الوضوء»، و لفظ «الوضوء» ساقط من بقية الأصول.

(٣) لفظ «به» ساقط من ٥، ز، ع؛ و زيد من ص، ح.

(٤) كذا في الأصول؛ و في ص «من الثلاثة».

(٥-٥) من قوله «قال نعم» إلى «و هو مقيم» ساقط من ع، ز، ح؛ موجود في

٥، ص و هو الصواب.

(٦) لفظ «مدة» ساقط من أكثر الأصول؛ و إنما زيد من ص.

وليلة فقد انتقض المسح و عليه أن ينزع خفيه و يغسل قدميه إن كان على وضوئه، و إن كان أحدث استقبل الوضوء، و إن كان لم يستكمل في سفره يوما و ليلة استكمل يوما و ليلة . قلت : فإن مسح و هو مسافر ثم أقام و جب عليه ما يجب على المقيم و انتقض حال السفر الأول ؟ قال : نعم . قلت : و هذا قياس الباب الأول إذا مسح و هو مقيم ثم سافر قبل أن يمضي يوم و ليلة كان له ما للمسافر ، و إذا مسح و هو مسافر ثم أقام كان له ما للمقيم ؟ قال : نعم . قلت : أرأيت إن مسح في السفر يوما أو يومين ثم بدا له أن يقيم ؟ قال : قد انتقض حال السفر^٢ و رجع إلى حال المقيم . قلت : أرأيت رجلا خرج إلى ضيعته بالسواد هل يمسح ثلاثة أيام و لياليها ؟ قال : إن كان سفره ١٠ [ذلك أكثر من -^١] ثلاثة أيام و لياليها مسح على خفيه ثلاثة أيام و لياليها . يكون له ما للمسافر ، و إن كان سفره ذلك أقل من ثلاثة أيام و لياليها فهذا و المقيم سواء ، و يكون له ما للمقيم .

قلت : أرأيت مسافرا مسح على خفيه ف صلى صلاة أو صلاتين ثم

بدا له أن يقيم ؟ قال : قد انقطع حال السفر ، و كان له ما للمقيم يوم ١٥

(١) وفي « قال و جب » .

(٢-٣) وفي « قال قلت » ؛ وفي ع ، ز « قلت » ؛ وفي ص « قال : نعم قلت » و هو الصواب .

(٣) وفي « المسافر » .

(٤) ما بين المربعين زيادة من ص .

(٥) من قوله « قال : إن كان » إلى « و لياليها » ساقط من ه .

و ليلة . قلت : فان قدم أرضا و قد سافر إليها و هي مسيرة شهر فدخلها
و لا يدري متى يخرج منها يقول « اليوم و غدا ، أله أن يمسخ على الخفين
ثلاثة أيام و لياليها ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا مسافر بعد . قلت :
أرأيت إن بداله أن يقيم خمسة عشر يوما أو أكثر من ذلك و أجمع
أرأيت ٥ عليه على ذلك يوم دخل ؟ قال : هذا مقيم ، و له ما للقيم . قلت : أرأيت
القوم يغزون أرض الحرب فيقيمون في العسكر شهرا أو نحو ذلك
أو يحاصرون مدينة من المدائن كيف يصلون أصلاة مسافر أو صلاة مقيم
و ما حالهم في المسح ؟ قال : هؤلاء مسافرون ، لهم من المسح ثلاثة أيام
و لياليها ، و عليهم أن يقصروا الصلاة . قلت : لِم و هؤلاء قد وطنوا
أنفسهم على إقامة شهر ، و قد قلت : إذا وطن المسافر نفسه بإقامة خمسة عشر
يوما و جب عليه أن يتم الصلاة و كان له من المسح ما للقيم ، ؟ قال : لأن
العسكر ليس كالأمصار و المدائن ، إذا كان القوم في عسكر فهم مسافرون
و إن وطنوا أنفسهم على إقامة سنة . قلت : أرأيت رجلا خرج من
الكوفة إلى مصرين^٢ من الأمصار أو إلى مدينتين من المدائن و الذي
بينهما مسيرة يوم أو يومين و هو يريد أن يقيم بهما جميعا خمسة عشر يوما
١٥ فقدم أحدهما ما له من المسح ؟ قال : له من المسح ما للمسافر . قلت :
لِم ؟ قال : لأنه لم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوما^٣ في مدينة واحدة .

(١) وفي ص « وهو » .

(٢) وفي ح « إلى مصر » و الصواب « مصرين » بالثنية كما في بقية الأصول .

(٣) لفظ « يوما » ساقط من الأصل ، موجود في بقية النسخ ؛ و الأصوب إثباته .

قلت: ولا ترى مدينتين في هذا مثل مدينة واحدة؟ قال: لا؛ ألا ترى أنه لم ينفذ إلى الأخرى بعد. قلت: أ رأيت إن كان المدينتان مثل الحيرة والكوفة؟ قال: هذا والأول سواء. قلت: لِم صار هكذا؟ قال: أ رأيت رجلاً من أهل الحيرة أقبل من خراسان حتى أتى الكوفة فأقام بها ثلاثة أيام أو أربعة أيام أليس هذا مسافراً حتى يأتي الحيرة، له من المسح ما للمسافر وعليه من الصلاة ما على المسافر؟ قلت: بلى، قال: فهذا وذاك سواء.

قلت: أ رأيت رجلاً توطأ ومسح على خفيه وصلى فقعده في الرابعة قدر التشهد ثم وجد في خفيه شيئاً فنزعه؟ قال: صلاته تامة في قول أبي يوسف ومحمد، وأما في قول أبي حنيفة فإنه يستقبل الصلاة. ١٠ قلت: أ رأيت مسافراً تيمم وهو لا يجد الماء ثم لبس خفيه على تيممه ذلك ثم صلى فلما فرغ من صلاته حضرت صلاة أخرى فوجد الماء أبتوضاً ويمسح على خفيه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لم يلبسها على وضوء، إنما لبسها على تيمم؛ ألا ترى أنه لو وجد الماء لم يجزه تيممه ذلك وكان عليه الوضوء، ولو لبس خفيه على وضوء ثم أحدث وتوضأ ١٥ ومسح عليهما لم يجب عليه وضوء حتى يحدث، فهذا مخالف لذلك. قلت: أ رأيت رجلاً توطأ ومسح على جبائر على يديه ثم لبس خفيه

(١) وفي ٥، ص «مدينتان» وفي ز، ح «كانت المدينتان».

(٢) كذا في ز، ح؛ وفي بقية الأصول «مسافر» وليس بصواب.

(٣) وفي ٥ «على وضوئه».

ثم أحدث بعد ذلك هل يتوضأ و يمسح على جبائر يده أيضا و على خفيه ؟
قال : نعم ، قلت : لم و قد لبس الخفين على غير وضوء تام ؟ قال : هذا
طهور تام في هذه الحال ' و ليس هذا كالتيتم ؛ ألا ترى أن هذا على
وضوئه ما لم يحدث و المتيتم إذا وجد الماء توضأ و إن لم يحدث .

٥ قلت : أ رأيت رجلا اغتسل من الجنابة ثم لبس خفيه ثم أحدث
بعد ذلك أتوضأ و يمسح عليهما ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا مقبلا توضأ و مسح على خفيه ثم سافر ثم
أحدث فلم يجد الماء أيتيمم و لا يزرع خفيه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يمسح على الخفين أ ترى له أن يؤم المتوضئين ؟
١٠ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يكون متوضئا و يريد أن يبول أو يقضى
حاجته فيلبس خفيه ثم يبول أو يقضى حاجته و إنما يريد بذلك المسح
هل يجزيه أن يتوضأ و يمسح على خفيه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا توضأ و مسح على خفيه ثم نزعهما و عليه
١٥ جوربان ثم أحدث أ يجزيه أن يمسح على الجوربين و يصلح ؟ قال : لا .

قلت : لِمَ ؟ قال : لأب المسح على الجوربين لا يجزى و لكنه يخلع
جوريه و يغسل قدميه - و هذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد :
يجزيه المسح على الجوربين .

(١) وفي « الحالة » .

(٢) وفي « المتوضئ » .

قلت: أ رأيت رجلا توضأ و لبس خفيه ثم خلع أحدهما ثم أحدث هل يجزيه أن يمسح على الخف الذي لم ينزع و يغسل الأخرى؟ قال: لا ، ولكنه يخلع الأخرى و يغسل قدميه ، إذا وجب الغسل في إحدى رجليه وجب في الأخرى .

قلت: أ رأيت رجلا توضأ و مسح على خفيه ثم بدا له أن يخلعها ه جميعا فنزع القدم من الخف غير أنها في الساق بعد ثم بدا له فلبسها هل يجب عليه غسل قدميه جميعا؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأنه قد نزع القدم من الخف؛ فاذا نزع الرجل قدميه من الخف وجب عليه غسل قدميه جميعا؛ و لا ينتقض المسح في قول أبي حنيفة إلا أن يخرج أكثر عقبه^١ عن موضعه ، و في قول أبي يوسف حتى يخرج أكثر قدمه^{١٠} ، و في قول محمد حتى يخرج كله .

قلت: أ رأيت امرأة توضأت و مسحت على القفازين؟ قال: لا يجزيها^٢ حتى تغسل ذراعيها . قلت: فان صلت بذلك المسح؟ قال: عليها أن تنزع القفازين و تغسل ذراعيها و تعيد الصلاة .

قلت: أ رأيت الرجل إذا أراد أن يمسح على خفيه أ ترى له ١٥ أن يغسل الخفين كما يغسل قدميه؟ قال: لا أرى له ذلك ولكنه يمسحها مسحا .

(١-١) وفي «الأكثر من عقبه» .

(٢-٢) وفي «الأكثر من قدمه» .

(٣) وفي «لا يجزيها» .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه بظاهر كفيه أو بباطنها هل يجزيه؟ قال: نعم، ولكن أفضل ذلك أن يمسحها بباطن كفيه.

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه وصلى ثم قعد قدر التشهد وفرغ من التشهد وذهب وقت المسح حين فرغ من التشهد قبل أن يسلم؟ قال: أما في قول أبي حنيفة فإن عليه أن ينزع خفيه ويغسل قدميه ويستقبل الصلاة، وأما في قول أبي يوسف ومحمد فإن صلاته تامة وعليه أن ينزع خفيه ويغسل رجله لصلاة أخرى.

قلت: أ رأيت رجلاً لم يجد الماء فتوضأ بالنيذ ولبس خفيه ثم أحدث وتوضأ ومسح على الخفين بذلك النيذ ثم وجد الماء؟ قال: ينزع خفيه ويستقبل الوضوء بالماء، وإنما يكون للرجل أن يتوضأ بالنيذ ما لم يجد الماء فإذا وجد الماء لم يجزه أن يتوضأ بالنيذ، وإن كان قد توضأ بالنيذ ثم وجد الماء انتقض وضوؤه ذلك وعليه أن يستقبل الوضوء بالماء.

قلت: أ رأيت رجلاً به جرح عليه خرقة وقد نهى أن يصفيه الماء فتوضأ ومسح عليه ثم لبس خفيه ثم أحدث فتوضأ ومسح على الخفين ثم برأ ذلك الجرح كيف يصنع؟ قال: ينزع خفيه ويغسل قدميه، ويكون على وضوئه لأن المسح إنما يجزيه ما لم يبرأ ذلك الجرح.

قلت: أ رأيت مستحاضة لا ينقطع عنها الدم توضأت ثم سال الدم بعد وضوئها ثم لبست خفيها ثم صلت ثم أحدثت بعد ما فرغت من

(١) وفي ح، ص «المسح على خفيه».

الصلاة فتوضأت ومسحت على خفيها ثم ذهب وقت تلك الصلاة أتوضأ وتمسح على الخفين؟ قال: لا، ولكن تنزع خفيها وتغسل قدميها، وإنما يكون لها أن تمسح ما كانت في وقت الصلاة، فإذا دخل وقت صلاة أخرى فلا بد لها من أن تنزع خفيها وتغسل قدميها وتعيد الصلاة. قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ولبس خفيه ثم أحدث فتوضأ و٥ مسح على الخفين ثم لبس الجرموقين فوق الخفين ثم أحدث؟ قال: ينزع الجرموقين ويتوضأ ويمسح على الخفين.

وقال أبو حنيفة: إذا كان مع الرجل في سفره ماء هو قدر ما يتوضأ به وفي ثوبه دم أنه^١ يغسل ذلك الدم من ثوبه بذلك الماء ويتيمم بالصعيد - وهو قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: ١٠ قال حماد: يتوضأ بذلك الماء ولا يغسل ذلك الدم - والله أعلم^٢.

باب التيمم بالصعيد

قلت: أ رأيت المسافر الذي لا يجد الماء متى يتيمم؟ وكيف يتيمم؟ قال: ينتظر إلى آخر وقت تلك الصلاة التي حضرت فإن وجد الماء توضأ وصلى، وإن لم يجد الماء يتيمم صعيداً طيباً. والتيمم أن يضع ١٥ يديه على الأرض ثم يرفعهما فينفضهما ثم يمسح بهما وجهه ثم يضمهما

(١) حرف «من» ساقط من ز، ح.

(٢) وفي «أن»، وفي ص «وفي ثوبه دم يغسل».

(٣) كذا في الأصل وكذا في ص؛ وقوله «والله أعلم» ساقط من بقية الأصول.

(٤) قال السرخسي: فقد ذكر «الوضع» والآثار جاءت بلفظ «الضرب» قال =

على الأرض ثم يرفعهما ثم يمسح بهما [كفيه و - ١] ذراعيه إلى المرفقين ثم يصلي .

قلت : أ رأيت إن مسح كفيه و وجهه ولم يمسح ذراعيه ؟ قال :

لا يجزيه ذلك . قلت فان مسح كفيه و ذراعيه ولم يمسح وجهه ؟ قال :

لا يجزيه أيضا . قلت : فان مسح وجهه و ذراعيه ولم يمسح ظاهر كفيه ؟

قال : لا يجزيه أيضا .

قلت : أ رأيت كل شيء يتيمم به من تراب أو طين أو جص

أو نورة أو زرينخ أو شيء مما يكون من الأرض ؟ قال : يجزيه التيمم

بذلك كله .

١٠ قلت : فان ضرب يديه على حائط^١ أو حصة^٢ أو على حجارة عليها

غبار فيتيمم بذلك ؟ قال : يجزيه .

قلت : فان تيمم بشيء غير الصعيد و ليس من الأرض ؟ قال :

لا يجزيه . قلت : لم ؟ قال : لأن الله تعالى يقول « فَتَيَسَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ،

فما كان من الأرض فهو من الصعيد ، و ما كان من غير الأرض فليس

١٥ بالصعيد و لا يجزى التيمم به .

قلت : أ رأيت مسافرا تيمم في^٣ أول الوقت و صلى^٤ و لم ينتظر

صلى الله عليه وسلم لعبار بن ياسر : « أما يكفيك ضربتان » . و الوضع جائز ،

و الضرب أبلغ ليتخال التراب بين أصابعه - اه ج ١ ص ١٠٦ .

(١) ما بين المربعين زيادة من ص .

(٢-٢) و في ح ، ص « أو على حصة » .

(٣-٣) و في ص « أول وقت الصلاة فصلي » و في ز ، ح « أول الصلاة و صلى » .

إلى آخر الوقت ثم وجد الماء بعد فراغه من الصلاة وبعد ما سلم؟
قال: صلاته تامة .

قلت: أرأيت إن وجد الماء قبل أن يسلم وقد قعد قدر التشهد

أو وجد الماء قبل أن يقعد قدر التشهد؟ قال: صلاته فاسدة ويتوضأ

و يستقبل الصلاة في قول أبي حنيفة ، وأما في قول أبي يوسف ومحمد

فصلاته تامة إذا كان قد قعد قدر التشهد ، فإن وجد الماء قبل أن يقعد

قدر التشهد فعليه أن يستقبل الصلاة .

قلت: أرأيت المتيمم هل يصلى بالقوم المتوضئين؟ قال: نعم -

في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد: لا يؤم المتيمم المتوضئين ،

قال: بلغنا ذلك عن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه^١ .

قلت: أرأيت الجنب والخائض وغير الجنب وغير الخائض أهما

سواء في التيمم كما وصفت الكفين والذراعين والوجه؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت رجلا مريضاً مقيماً في المصر^٢ لا يستطيع الوضوء

(١) أسند هذا: البلاغ البيهقي عن مسدد عن حفص بن غياث عن الحجاج عن

أبي إسحاق عن الخارث عن علي أنه كره أن يؤم المتيمم المتوضئين (قال) وهذا

الإسناد لا تقوم به الحجة . وروى من طريق أبي إسماعيل الكوفي أسد بن سعيد

عن صالح بن بيان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: لا يؤم المتيمم المتوضئين . قال: هذا إسناد ضعيف - اهـ راجع ج ١

ص ٢٣٤ من سنن البيهقي .

(٢) لفظ «مريضاً» ساقط من هـ .

(٣) قوله «مقيماً في المصر» ساقط من ز؛ وفي ح «بالمصر» مكان «في المصر» .

لما به من المرض أيجز به أن يتيمم؟ قال: نعم. قلت: فإن كان جنباً من احتلام ولا يستطيع الغسل أيتيمم بالصعيد كما وصفنا؟ قال: نعم. قلت: فإن كان مريضاً كما وصفت^١ لا يستطيع الوضوء أيبلى^٢ بتيممه ذلك ما لم يحدث؟ قال: نعم^٣. قلت: وكذلك إن مكث^٤ يوماً أو يومين على حاله لا يحدث ولا ينام؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان مسافراً صلى بتيممه ذلك ما لم يحدث أو يحد الماء؟ قال: نعم. قلت: فإن تيمم وصلى ثم وجد الماء فلم يتوضأ ثم حضرت صلاة أخرى هل يجز به. أن يبلى بتيممه ذلك؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه حيث وجد الماء فقد فسد تيممه فلا بد له من أن يتيمم ثانية. قلت: وكذلك الحدث؟ قال: نعم. ١٠ قلت أ رأيت^٥ إن تيمم باصبع واحدة أو باصبعين؟ قال: لا يجز به. قلت: فإن تيمم بثلاثة أصابع؟ قال: يجز به. قلت: لم؟ قال: لأنه تيمم بالأكثر من أصابعه.

قلت: أ رأيت الرجل إذا تيمم أ يجب عليه أن يصب رجليه أو رأسه بشيء من التيمم؟ قال: لا، إنما التيمم كما وصفت لك.

(١-١) وفي ص، ح «قال: نعم إذا».

(٢) وفي هـ «وصفنا».

(٣-٣) وفي ص «لا يستطيع صلى».

(٤) قوله «قال نعم» ساقط من ص.

(٥) وفي ز، ح «يمكث» وفي ص «إن كان» مكان «إن مكث».

(٦) لفظ «أ رأيت» ساقط من هـ.

قلت: أرأيت مسافراً أجنب فحضرت الصلاة فلم يقدر على الماء ليغتسل به إلا أن عنده من الماء قدر ما يتوضأ به ولا يستطيع أن يغتسل به كيف يصنع؟ قال: يتيمم بالصعيد ولا يتوضأ بذلك الماء. قلت: فان تيمم بالصعيد وصلى الظهر ثم أحدث ثم حضرت العصر و ذلك الماء عنده قدر ما يوضئه؟ قال: يتوضأ به ولا يتيمم. قلت: فان تيمم ٥ ولم يتوضأ بذلك الماء؟ قال: لا يجزيه. قلت: لم؟ قال: لأنه طاهر و عنده من الماء قدر ما يتوضأ به فلا يجزيه أن يتيمم فلذلك جعلت عليه الوضوء.

قلت: فان توضأ و لبس خفيه ثم أحدث ثم تيمم ثم أحدث ثم أصاب من الماء مقدار ما يتوضأ؟ قال: هذا يتوضأ و يمسح على خفيه. ١٠ قلت أرأيت إن توضأ بذلك الماء وصلى العصر ثم مر بالماء بعد ما صلى العصر فلم يغتسل ثم حضرت المغرب وقد أحدث أو لم يحدث؟ و عنده من الماء قدر ما يتوضأ به ولا يستطيع أن يغتسل أ يتوضأ به أو يتيمم؟ قال: بل يتيمم ولا يتوضأ. قلت: لم؟ قال: لأنه حين أبصر الماء قد عاد جنباً كما كان. قلت: وإذا حضرت الصلاة بعد ذلك فلم يجد ١٥ من الماء قدر ما يغتسل به؟ قال: عليه أن يتيمم ولا يتوضأ. قلت: فان تيمم وصلى المغرب ثم حضرت العشاء وقد أحدث و عنده من الماء قدر

(١) كذا في الأصل و كذا في ص؛ و لفظ «ثم» ساقط من ه؛ و في ز، ح «حتى» مكان «ثم».

(٢) قوله «أو لم يحدث» ساقط من ه.

ما يتوضأ 'أ يتوضأ' به أم يتيمم؟ قال: بل يتوضأ ولا يتيمم. قلت: أليس قد زعمت أنه عاد جنبا كما كان؟ قال: أجل، ولكنه لما حضرت المغرب ولم يجد من الماء قدر ما يغتسل فتيمم وصلى المغرب فقد صار طاهراً، فإذا حضرت العشاء وهو يقدر على ما يتوضأ به لم يجزه أن يتيمم لأنه طاهر.

قلت: أ رأيت مسافراً توضأ وضوءه للصلاة ولبس خفيه وصلى الظهر ثم أجنب ثم حضرت العصر وعنده من الماء قدر ما يتوضأ به ولا يغتسل فتيمم بالصعيد وصلى العصر ثم حضرت المغرب وعنده من الماء قدر ما يوضئه فتوضأ به أ يمسح على خفيه أو ينزعها؟ قال: بل ينزعها ١٠ و يغسل رجليه. قلت: أ رأيت إن توضأ به ونزع خفيه وغسل قدميه ثم لبس خفيه وصلى المغرب ثم أحدث فحضرت العشاء وعنده ماء قدر ما يوضئه أ يمسح على خفيه أو ينزعها؟ قال: بل يمسح [على خفيه - ٢] ولا ينزعها. قلت: أ رأيت ٢ إن مسح عليهما وصلى العشاء ثم مر بالماء ولم يغتسل فحضرت صلاة الفجر وعنده من الماء قدر ما يوضئه أ يتوضأ ١٥ [به - ٢] وينزع خفيه، أو يمسح أو يتيمم كيف يصنع؟ قال: لا يمسح ولا ينزع خفيه ولكنه يتيمم بالصعيد ويصلى الفجر. قلت: أ رأيت

(١-١) ساقط من هـ.

(٢-٢) ما بين المربعين زيادة من ح، ص.

(٣) لفظ «أ رأيت» ساقط من الأصل، إنما زدناه من بقية الأصول الأربعة.

(٤) ما بين المربعين زيادة من ز، ح.

إن تيمم و صلى الفجر ثم أحدث ثم حضرت الظهر و عنده من الماء قدر ما يوضئه؟ قال: يتوضأ به و لا يتيمم . قلت: فهل يمسح على خفيه؟ قال: لا ، ولكنه ينزعها و يغسل رجله . قلت: لم؟ قال: لأنه حيث مرَّ بالماء فقد انتقض وضوؤه كله فلا بد له من أن ينزع خفيه و يغسل قدميه . قلت: أ رأيت إن نزعها و غسل قدميه ثم لبس خفيه و صلى الظهر ثم أحدث فحضرت العصر و عنده من الماء قدر ما يتوضأ به؟ قال: يتوضأ و يمسح على خفيه و لا ينزعها . قلت: لم؟ قال: لأن رجله طاهرتان بعد . قلت: أ رأيت إن توضأ و مسح على خفيه و صلى العصر فقعده قدر التشهد ثم أبصر الماء؟ قال: قد انتقضت صلاته حين أبصر الماء فعليه أن يغتسل و يعيد العصر - وهذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف ١٠ و محمد: صلاته تامة و لا يعيدها . قلت: أ رأيت إن قعد قدر التشهد و سلم ثم أبصر الماء؟ قال: عليه أن يغتسل و لا يعيد العصر لأن صلاته قد تمت .

قلت: أ رأيت مسافراً أجنب فحضرت الظهر فلم يجد الماء قتيماً بالصعيد و صلى فلما قعد قدر التشهد وجد من الماء قدر ما يوضئه ١٥ و لا يغتسل؟ قال: يمضي على صلاته . قلت: أ رأيت إن مضى على صلاته و سلم ثم أحدث ثم حضرت العصر فلم يجد الماء قتيماً بالصعيد و صلى العصر فلما قعد قدر التشهد وجد من الماء قدر ما يوضئه؟ قال: قد انتقضت صلاته حين وجد من الماء قدر ما يوضئه . قلت: لم؟ قال: لأنه لما تيمم

(١) كذا في الأصول؛ وفي ز، ح، «ثم سلم» .

في الظهر و صلى فقد صار طاهرا فاذا دخل العصر فوجد الماء فانه لا يجزئه أن يتيمم ' و هو يجد الماء و عليه أن يتوضأ و يصلى العصر .

قلت: أ رأيت إن كان لما حضرت الظهر فلم يجد الماء قنيم و صلى

من الظهر ركعة ثم ضحك فانصرف ثم وجد من الماء قدر ما يغتسل به؟

٥ قال: عليه أن يغتسل و يستقبل الظهر. و لا يجزئه أن يبنى على صلاته .

قلت: و كذلك لو تكلم أو رعى أو أحدث أو تقياً متعمداً أو غير

متعمد؟ قال: نعم، هذا كله سواء و عليه أن يستقبل الصلاة لأنه لما

وجد الماء فقد انتقض تيممه و عاد جنبا كما كان فعليه أن يستقبل الصلاة .

قلت: أ رأيت مسافرا وجد بئرا في الطريق فيها ماء و هو لا يستطيع

١٠ أن يأخذ منها و لا يجد ماء غيره؟ قال: يتيمم بالصعيد و يصلى، و هذا

بمنزلة من لا يجد الماء .

قلت: أ رأيت مسافرا تيمم بالصعيد و الماء منه قريب و هو لا يعلم

به فصلى بتيممه ذلك و سلم ثم علم بالماء؟ قال: صلاته تامة إذا لم يعلم

بالماء و هو^٢ بمنزلة من لا يجد الماء .

١٥ قلت: أ رأيت مسافرا حضرت الصلاة و هو على غير وضوء

و لا يجد الماء إلا قدر ما يغسل فرجه أو قدر ما يغسل وجهه لا يبلغ^٣

(١) و في ص « التيمم » مكان « أن يتيمم » .

(٢) لفظ « فقد » ساقط من ه .

(٣) و في ص « وهذا » مكان « و هو »؛ و في ز، ح « هو » و الواو ساقط منها .

(٤) لفظ « على » ساقط من ه .

(٥) و في ح، ص « لا يكفيه » مكان « لا يبلغ » . و في المختصر: ما يكفي لوضوئه .

في وضوئه كله أيتيمم بالصعيد أو يتوضأ بذلك الماء؟ قال: بل يتيمم للصلاة ولا يتوضأ بذلك الماء.

قلت: أ رأيت مسافرا عنده من الماء قدر ما يتوضأ به وهو يخاف العطش فحضرت الصلاة وهو في مفازة؟ قال: يتيمم بالصعيد ولا يتوضأ.
قلت: وكذلك لو كان معه من الماء أكثر مما يتوضأ به؟ قال: نعم، إذا كان يخاف على نفسه.

قلت: أ رأيت إن لم يكن معه ماء وكان معه رفيق له ماء فأبى رفيقه أن يعطيه من الماء شيئا إلا بشمن كثير؟ قال: يتيمم ولا يشتري إن شاء. قلت: لم؟ قال: أ رأيت لو قال صاحب الماء «أبيعك لوضوئك من الماء ما يكفيك بألف درهم أو أكثر من ذلك» أ كان يجب عليه أن يشتريه منه! فله أن لا يشتريه ولكنه يتيمم ويصلي. قلت: فإن وجد الماء بشمن رخيص كما يجد الناس؟ قال: يشتري فيتوضأ ويشرب ولا يتيمم.

قلت: أ رأيت مسافرا في طين وردغة لا يجد ماء يتوضأ به ولا صعيدا يتيمم به كيف يصنع؟ قال: إن كان معه لبد أو سرج ١٥

(١) كذا في الأصل وكذا في هـ، ز؛ وفي ص بعد قوله «أن يشتريه منه»
«قلت: لا، قال: ليس عليه أن يشتري منه ولكن يتيمم ويصلي»؛ وفي ح
مكان قوله «فله» «قال ليس عليه أن يشتري منه ولكنه يتيمم ويصلي».

(٢) وفي ح، ص «يبيع» مكان «يجد».

(٣) وفي ع، ز، ح «فيتوضأ».

نقضه و تيمم بغباره ، وإن لم يكن ذلك معه نفى ثوبه قميم بغباره .
قلت : أرأيت إن لم يكن في ثوبه غبار و كان قد أصابه المطر و لم يكن
على دابته سرج و لا لبد^١ و لا يجد شيئاً فيه تراب^٢ ؟ قال : يأخذ
من ذلك الطين شيئاً فيلطح به بعض ثيابه فإذا جف تيمم به . قلت :
٥ فإن لطح به ثوبه فلم يحف و لا يجد ماء و لا صعيداً ؟ قال : ينتظر حتى
يحف أو يجد صعيداً أو ماء . قلت : فإن ذهب الوقت ؟ قال : وإن ذهب
الوقت لأنه لا يجزيه أن يصلي إلا بوضوء أو تيمم ، و قال أبو يوسف :
يصلي إذا لم يجد الماء و لا يحف ذلك الطين فإذا جف الطين أو وجد
الماء أو الصعيد تيمم و أعاد الصلاة .

١٠ قلت : أرأيت إن وجد سور حمار أو بغل أتوضأ به أو يتيمم ؟
قال : بل يتوضأ به و يتيمم بعد ذلك ثم^٣ يصلي . قلت : لم ؟ قال : هذا
أخذ^٤ بالثقة فإن أجزاء سور الحمار لم يضره التيمم شيئاً^٥ ، وإن
لم يجزه^٦ كان قد تيمم .

(١) الواو من قوله « و كان » ساقط من ح ، ص .

(٢-٣) هكذا في ص ، ح ؛ وفي بقية الأصول « و لا يجد فيه تراباً » .

(٣) وفي ه « و » مكان « ثم » .

(٤) كذا في الأصل و كذا في ه ؛ وفي ز ، ح « هذا أخذ به بالثقة » ؛ وفي ص

« و أخذ في هذا بالثقة » وهو الأولى و أفصح - والله أعلم .

(٥) كذا في ص ، ح ؛ و لفظ « شيئاً » ساقط من بقية الأصول .

(٦) كذا في ه ، وفي بقية الأصول « يجزيه » .

قلت: أ رأيت مسافرا تيمم ثم أصاب بعض جسده [بول أو]^٢
 عذرة أو دم أو قيء أو خمر ولا يجد الماء هل ينقض ذلك تيممه؟
 قال: لا . قلت: فكيف يصنع في الذي أصابه وهو أكثر من قدر
 الدرهم؟ قال: يمسحه بخرقه أو بتراب^٣ ثم يصلي . قلت: فإن صلى
 ولم يمسحه؟ قال: يجزيه . قلت: لم؟ قال: لأنه لا يجد الماء ولا يطهر ذلك^٥
 المكان إلا بالماء فتركه ومسحه سواء .

قلت: أ رأيت رجلا تيمم للصلاة ثم ارتد عن الإسلام ثم أسلم
 و تاب أيكون على تيممه ذلك ما لم يجد الماء أو يحدث؟ قال: نعم .
 قلت: و كذلك لو توطأ ثم ارتد عن الإسلام ثم أسلم؟ قال: نعم .
 قلت: لم وقد حبط عمله؟ قال: إنما حبط أجر عمله ، فأما الطهر^{١٠}
 فهو طاهر .

قلت: أ رأيت نصرانيا توطأ أو اغتسل ثم أسلم أيكون على وضوئه
 وغسله؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت نصرانيا تيمم ثم أسلم هل يجزيه
 تيممه ذلك ما لم يجد الماء أو يحدث؟ قال: لا يجزيه . قلت: لم؟ قال:
 لأن التيمم لا يكون إلا بالنية - وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، و قال^{١٥}
 أبو يوسف: يجزيه وهو متيمم .

قلت: أ رأيت المسافر تكون معه امرأته أو جاريتها فأراد أن يطأها

(١) وفي ص « يتيمم » .

(٢) ما بين المربعين زيادة من ص .

(٣) وفي ص « تراب » وهو الأولى .

وهو يعلم أنه لا يجد الماء أترى له أن يطأها؟ قال: نعم؛ ألا ترى قوله تعالى
 "أَوَلَمْ تَسْئَلُوا النَّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا".

قلت: أ رأيت رجلا قال لرجل « علمني التيمم » يريد بذلك التعليم
 ولا ينوي به الصلاة هل يجزيه ذلك من تيممه؟ قال: لا. قلت: لم؟
 قال: لأن التيمم لا يكون إلا بالذية. قلت: فلم يجزيه هذا في الوضوء؟
 إذا علم به ولا يجزيه في التيمم؟ قال: هما مختلفان؛ ألا ترى لو أن
 رجلا جنبا وقع في نهر وهو لا يريد الغسل فاغتسل فيه أجزاه ذلك؟
 من غسله ومن وضوئه، ولو أصاب ذراعيه ووجهه غبار لم يجزه من
 التيمم؛ ألا ترى لو أصابه مطر ينقي ذراعيه ووجهه ورجليه أجزاه
 ذلك من الوضوء. فالوضوء لا يشبه التيمم.

قلت: أ رأيت رجلا تيمم فشك في شيء من تيممه أ هو عندك
 والذى يشك في شيء من وضوئه سواء؟ قال: نعم. قلت: فإذا أحدث
 فهو على حدته ما لم يستيقن بالتيمم وإذا تيمم فهو على تيممه حتى
 يستيقن؛ بالحدث؟ قال: نعم. قلت: وكيف يستيقن بالحدث؟ قال:
 ١٥ إن يسمع صوتا أو يجد ريحا. قلت: وكل شيء ينقض الوضوء فإنه

(١) لفظ «في الوضوء» ساقط من ز، ح، وهو من سهو الناسخ.

(٢) لفظ «ذلك» ساقط من ز، ح.

(٣) وفي «وإذا».

(٤) وفي ز، ح «ما لم يستيقن».

(٥) وفي ص «الحدث».

(٦) لفظ «فانه» ساقط من ه، ص.

ينقض التيمم؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت امرأة مسافرة وهي حائض فطهرت من حيضها فلم تجد الماء فتيمنت وصلت هل لزوجها أن يجامعها؟ قال: نعم . قلت: ولها أن تصلي ' بالتيمم المكتوبة '؟ قال: نعم .

قلت: فإن كان زوجها قد طلقها قبل ذلك وطهرت من الحيضة ٥

الثالثة فتيمنت وصلت؟ قال: قد انقضت عدتها وحلت للرجال .

قلت: أرأيت المرأة إذا طهرت وتيممت وصلت ثم وجدت

الماء بعد ذلك أيجب عليها أن تغتسل؟ قال: نعم . قلت: فهل يملك

زوجها الرجعة؟ قال: لا يملك رجعتها^٢ . قلت: فإن كانت قد تزوجت

زوجا غيره قبل أن تجد الماء ثم وجدت الماء؟ قال: نكاحها جائز وعليها ١٠

أن تغتسل . قلت: ولا ترى ما وجب عليها من الغسل حين وجدت الماء

ينقض شيئا من نكاحها؟ قال: لا نرى ذلك .

قلت: أرأيت مسافرا جنبا وهو لا يجد الماء إلا في المسجد كيف

يصنع؟ قال: يتيمم بالصعيد^٢ ثم يدخل المسجد فيستقي^٤ من ذلك الماء

ثم يخرج الماء^٥ من المسجد فيغتسل به . قلت: فإن لم يكن معه شيء ١٥

(١-١) وفي ٥، « المكتوبة بالتيمم » .

(٢) كذا في ص وهو الصواب؛ وفي بقية النسخ « زوجها » مكان « رجعتها » وهو تصحيف .

(٣) وفي ص « الصعيد » .

(٤) وفي ز، ح « ويستقي »؛ وفي ٥ « ثم يستقي » وهو تصحيف .

(٥) لفظ « الماء » زدناه من ص، وهو ساقط من بقية الأصول .

يستقى^١ به وكان لا يستطيع أن يغترف من البئر^٢ ولكنه يستطيع أن يقع فيها وهي بئر^٣ صغيرة؟ قال: يتيم بالصعيد^٤ ولا يقع فيها. قلت: لم؟ قال: لأنه إذا وقع فيها أفسد ماءها كله ولم يجزه غسله ذلك وكان عليه أن يتيم بعد ذلك، فلذلك أمرته أن يتيم ولا يقع فيها. قلت: أ رأيت الرجل يجد سور الكلب أتوضأ به أو يتيم؟ قال: بل يتيم ولا يتوضأ به. قلت: لم؟ أليس هذا عندك مثل سور الحمار والبغل؟ قال: لا^٥، سور الحمار والبغل أحب إلى من هذا.

قلت: أ رأيت مسافراً قرأ السجدة وهو^٦ لا يجد الماء؟ قال: يتيم ويسجد. قلت: وكذلك لو أراد أن يصلي تطوعاً في غير وقت المكتوبة؟ قال: نعم يتيم ويصلي ما بدا له. قلت: فان تيمم وصلى ثم حضرت الصلاة المكتوبة أيضاً بذلك التيمم ما لم يجد الماء أو يحدث؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلاً حضرت الصلاة على الجنابة وهو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: يتيم ويصلي عليها. قلت: لم وهو مقيم

(١) وفي هـ «يستقى».

(٢) وفي ص والمختصر «العين» مكان «البئر».

(٣) وفي ص «الصعيد».

(٤) لفظ «قال» ساقط من هـ.

(٥-هـ) وفي ص «قلت أليس».

(٦) وفي هـ «لأن» مكان «لا».

(٧) لفظ «هو» ساقط من هـ.

في المصر؟ قال: لأنه إذا صلى عليها لم يستطع أن يصلي عليها وحده، وإن ذهب يتوضأ سبق بالصلاة عليها.

قلت: أ رأيت رجلاً قرأ السجدة وهو مقيم بالمصر وهو على غير وضوء أيتيمم ويسجد؟ قال: لا. قلت: لم؟ ومن أين اختلف هذا والاول؟ قال: لأن هذا لا يفوته فتى ما شاء توضأ وقضى السجدة. ٥
قلت: أ رأيت رجلاً شهد العيد مع الإمام في الجبانه وهو على غير وضوء أيتيمم ويصلي؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأن هذا خارج من المصر، فان رجع فتوضأ فاتته الصلاة؛ وليس صلاة العيد إلا مع الإمام، وصلاة العيد والصلاة على الجنازة سواء.

قلت: وكذلك لو أن الإمام أحدث بعد ما دخل في الصلاة يوم ١٠ العيد تيمم وصلى بهم بقية الصلاة؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو أحدث رجل خلفه؟ قال: نعم يتيمم ويدخل معه في صلاته - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا دخل في الصلاة متوضئاً ثم أحدث انحرف فتوضأ ثم بنى لأن هذا لا تفوته الصلاة. قلت: فان كان كل الذي ذكرت لك يحد الماء من غير أن تفوته الصلاة؟ قال: عليهم أن يتوضؤا، ١٥ ولا يجزيهم التيمم.

قلت: وكذلك لو أن رجلاً شهد الجمعة فأحدث؟ قال: لا،

(١) لفظ « ما » زدناه من ز، ح، ص.

(٢-٢) وفي ص « كذلك الذي ».

الجمعة ليست ' مثل العبد لأن الرجل في المصر ولأن الجمعة إذا فاتت الرجل كان عليه أن يصلي الظهر أربعاً؛ والظهر فريضة . وليست الجمعة كالعبد ولا كالصلاة على الجنازة .

قلت: أ رأيت رجلاً يتيمم بالصعيد القدر' الذي كان فيه بول
 ٥ أو عذرة فجف؟ قال: لا يجزئه . قلت: ' فان صلى بذلك؟ قال: يعيد التيمم والصلاة .

قلت: أ رأيت رجلاً تيمم بالصعيد ثم دخل في الصلاة فأحدث كيف يصنع؟ قال: ينفلت فيعيد التيمم؛ فان تكلم استقبل الصلاة، وإن لم يتكلم اعتد بما مضى من صلاته وصلى ما بقى . قلت: و التيمم والوضوء
 ١٠ عندك في هذا سواء؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت إن تيمم فدخل في الصلاة ثم أحدث فانفلت فوجد الماء؟ قال: يتوضأ ويستقبل الصلاة . قلت: لم؟ قال: لأنه حين وجد الماء انتقض ما مضى من صلاته وما بقى . قلت: و كذلك لو كانت الصلاة تطوعاً؟ قال: نعم . قلت: فهل يجب عليه قضاء التطوع؟ قال:
 ١٥ نعم . قلت: لم؟ قال: قد انتقضت صلاته؟ قال: لأنه افتتح الصلاة وهو على تيمم فدخل في صلاة ليست بفاسدة، فلما وجد الماء انتقضت صلاته و كان عليه أن يتوضأ ويقضيها؛ ألا ترى أنه لو لم يجد الماء تمّ عليها

(١) لفظ « ليست » ساقط من هـ .

(٢) لفظ « القدر » ساقط من هـ .

(٣) لفظ « قلت » ساقط من ع، وإنما زدناه من بقية الأصول .

أجزته لأن أول دخوله فيها كان وهي صحيحة ، ولا يشبه هذا الحدث الذي يقضى ما بقي ويعتد بما مضى ، لأن هذا يفسد ما مضى وما بقي لأنه حيث وجد الماء صار على غير وضوء إلا أن عليه قضاءه .

قلت : رأيت رجلاً تيمم بصعيد فيه بول أو عذرة ثم افتتح الصلاة تطوعاً ثم وجد الماء هل عليه أن يقضى تلك الصلاة ؟ قال : ليس عليه أن يقضيها لأنه بمنزلة من لم يدخل في الصلاة ؛ ألا ترى أنه لو تم عليها لم يجز ذلك . قلت : هذا والذي يدخل في الصلاة وهو على غير وضوء سواء ؟ قال : نعم ، هما سواء ، وليس على واحد منهما القضاء .

قلت : رأيت متيماً أمّ قوماً متوضئين فأحدث فتأخر وقدم رجلاً من المتوضئين ثم إن التيمم بعد ذلك وجد الماء فتوضأ أبني على ما مضى ١٠ من صلاته ؟ قال : لا ، ولكن يستقبل الصلاة .

قلت : رأيت القوم إذا صلى بهم الإمام الثاني أفاسدة صلاتهم أم تامة ؟ قال : بل صلاتهم تامة . قلت : لم ؟ قال : لأنهم قد خرجوا من صلاة التيمم و صار إمامهم متوضئاً فلا تفسد صلاتهم . قلت : لم ؟ قال : رأيت لو ضحك الإمام الأول أو تكلم أو بال أو تقيأ هل كان تفسد ١٥ عليهم صلاتهم ؟ قلت : لا ، قال : هذا وذاك سواء . قلت : رأيت إن كان الإمام الأول متوضئاً و الإمام الثاني متيمماً فلما أحدث الأول قَدَّم الثاني

(١) كذا في ص ، ح ؛ وفي « فقد صار » وفي ع ، ز « فصار » .

(٢) لفظ « قد » ساقط من هـ .

(٣) وفي ص « والثاني متيماً » .

فصلى بهم ركعة ثم وجد الماء الإمام الثاني؟ قال: صلاة الإمام الثاني والإمام الأول والقوم جميعا كلهم فاسدة. قلت: لم؟ قال: لأن إمامهم هو الثاني و صار هو إمام الأول، فلما فسدت صلاته فسدت صلاة الأول والقوم جميعا، وهذا يبين لك أن الصلاة في الباب الأول تامة لأن الثاني هو الإمام، ولا يضرهم ما دخل على الأول من فساد صلاته، وإنما يضرهم ما دخل على الإمام الثاني لأن الإمام هو الثاني.

قلت: أ رأيت رجلا مقيما أم قوما متيممين و صلى بهم ركعة ثم رأى بعض من خلفه الماء و علم بمكانه و لم يعلم به الإمام و لا بقية القوم حتى فرغوا من صلاتهم و سلموا؟ قال: أما من علم منهم بالماء فصلاته فاسدة، و أما الإمام و من خلفه الذين لم يعلموا بالماء فصلاتهم تامة. قلت: أ رأيت إن كان في القوم متوضئون و متيممون، و علم المتوضئون بالماء و لم يعلم به الإمام و لا المتيممون حتى سلم بهم؟ قال: أما المتوضئون فصلاتهم فاسدة، و أما الإمام و المتيممون الذين لم يعلموا بالماء فصلاتهم تامة. قلت: أ رأيت رجلا تيمم فدخل في الصلاة فصلى ركعة فبينما هو في صلاته إذ رأى سرايا فظن أنه ماء فانقلت من صلاته فشى إليه ساعة حتى انتهى إليه فإذا هو سراب؟ قال: يستقبل الصلاة. قلت: لم؟ قال: لأن انصرافه كان إلى غير ماء و مشيه الذي مشى فيه حدث أحدثه و عمل

(١) لفظ « هو » ساقط من أكثر الأصول و إنما زدناه من ص.

(٢-٢) كذا في ح، ص؛ و في بقية الأصول « متوضئين و متيممين » و هو تصحيف.

(٣) كذا في الأصل و كذا في ز، ح؛ و في ه، ص « فبينما ».

عمله فعليه أن يعيد صلاته وهو على تيممه لأنه لم يحدث ولم يجد الماء .
قلت: أ رأيت رجلا تيمم و صلى ثم حضرت صلاة أخرى فأراد
أن يصلي بذلك التيمم فشك فلم يدر أمر^١ على الماء أم لا؟ قال: يصلي بتيممه
ذلك حتى يستيقن أنه قد مر^٢ على الماء أو يستيقن بالحادث .

قلت: أ رأيت رجلا أجنب فلم يجد الماء فتمسك في التراب فتدلك^٣ به
جسده كله هل يجزيه ذلك من التيمم؟ قال: إن كان قد أصاب وجهه
و ذراعيه وكفيه فقد تم^٤ تيممه، وإن كان لم يصبه فعليه أن يعيد التيمم .
قلت: فإن كان قد أصاب وجهه و ذراعيه وكفيه^٥ التيمم و أصاب سائر
جسده هل يفسد^٦ ذلك عليه^٧ تيممه؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت رجلا تيمم فبدأ بذراعيه فيمهما ثم يم وجهه^٨
ثم صلى؟ قال: يجزيه . قلت: فإن بدأ فيه وجهه^٩ ثم مكث ساعة ثم يم
ذراعيه ثم مكث ساعة ثم يم كفيه؟ قال: يجزيه .

قلت: أ رأيت رجلا وضع يديه على الصعيد فتيمم به ثم إن آخر تيمم

(١) وفي ح، ص « ولم » .

(٢) وفي ح، ص « فذلك » .

(٣) لفظ « قد » ساقط من أكثر الأصول، وإنما زدناه من ص .

(٤) لفظ « قد » زيد من ص .

(٥) من قوله « فقد تم تيممه » ساقط من ه .

(٦-٦) وفي ه « عليه ذلك » .

(٧-٧) وفي ص « فإن بدأ تيمم وجهه » .

(٨) من قوله « ثم صلى » ساقط من ه .

أبما تييم به الأول من الصعيد؟ قال: يجزيه . قلت: لم؟ قال: رأيت رجلاً
توضاً ففضل من وضوته ماء فتوضاً بذلك الماء آخرُ أما يجزيه؟ قلت:
بلى، قال: فهذا وذاك سواء .

قلت: رأيت امرأة ظهرت من حيضها فتييمت بالصعيد ثم وضع
رجل يديه^٥ في موضع يدها^٦ فتييم؟ قال: يجزيه . قلت: وكذلك لو كان
الأول جنباً؟ قال: نعم .

قلت: رأيت رجلاً نفض ثوبه أو لبده فتييم بغباره وهو يقدر
على الصعيد أيجزيه؟ قال: يجزيه . قلت: لم؟ قال: لأن هذا صعيد أيضاً -
وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف: لا يجزيه
١٠ إذا كان يقدر على الصعيد .

قلت: رأيت رجلاً مقطوع اليدين من المرفقين فأراد أن يتييم هل
يمسح على وجهه و يمسح على موضع القطع؟ قال: نعم . قلت: فإن مسح
وجهه وترك موضع القطع؟ قال: لا يجزيه . قلت: فإن صلى هكذا أياماً؟
قال: عليه أن يمسح موضع القطع ويستقبل الصلاة . قلت: فإن كان
١٥ القطع في اليدين من المنسكب؟ قال: عليه أن يمسح وجهه وليس عليه
أن يمسح موضع القطع . قلت: وكذلك لو كان القطع من فوق المرفق

(١-١) وفي « بما قد تييم » .

(٢) وفي « ص » يد .

(٣) وفي « يديها » .

(٤-٤) وفي ح ، ص « إلا أن يتييم بالصعيد الطيب بالتراب » .

دون المنكب؟ قال: نعم. قلت: فان كان القطع من المفصل؟ قال: عليه أن يمسح وجهه و ذراعيه و قلت: و كذلك لو كان دون المرفق؟ قال: نعم. قلت: فان لم يفعل و صلى هكذا أياما؟ قال: عليه أن يمسح ذلك و يعيد الصلوات كلها .

قلت: أ رأيت رجلا تيمم و صلى فقعد قدر التشهد ثم وجد الماء؟ ه
قال: يتوضأ و يعيد الصلاة في قول أبي حنيفة؛ و قال أبو يوسف و محمد:
لا ترى عليه إعادة. قلت: فان كان قد سلم تسليمة واحدة ثم وجد الماء؟
قال: صلاته تامة و ليس عليه أن يعيدها. قلت: فان كان قد سلم تسليمتين
عن يمينه و عن يساره و قد كان سها في صلاته ثم سجد لسهوه ثم رفع رأسه
و هو يريد أن يسجد الأخرى فأبصر الماء؟ قال: صلاته فاسدة و عليه أن
يتوضأ و يعيد الصلاة في قول أبي حنيفة. قلت: ليم و قد سلم و فرغ من
صلاته؟ قال: لأنه في شيء من صلاته بعد: ألا ترى أنه لو كان إماماً
فأدرك «معه رجل» الصلاة في هذه الحال كان قد أدرك معه الصلاة.

قلت: أ رأيت مسافراً تيمم و معه في رحله ماء و هو لا يعلم به فصلى
فلما فرغ من صلاته و سلم علم بالماء؟ قال: صلاته تامة، و هذا بمن ١٥
لا يجد الماء لأن الله تعالى لا يكلفه إلا عله - و هذا قول أبي حنيفة و محمد.
و قال أبو يوسف: لا يجزئه. قلت: فان علم بالماء قبل أن يسلم؟ قال:
عليه أن يتوضأ و يستقبل الصلاة.

(١ - ١) و في ه، ص «رجل معه» .

(٢) لفظ «قد» ساقط من الأصل .

قلت: أ رأيت رجلا به جراحات في عامة جسده و هو يستطيع أن يغسل ما بقي و لا يستطيع أن يغسل الجراحات و هي في رأسه و صدره ' أو ظهره ' و عامة جسده ؟ قال : يتيمم . قلت : فان كانت الجراحات في رأسه أو في إحدى يديه ؟ قال : يغسل سائر جسده . قلت : فكيف يصنع بمواضع الجراحات ؟ قال : يمسح عليها بالماء . قلت : فان كان لا يستطيع ذلك ؟ قال : يمسح على الخرقه التي فوق الجراحة بالماء . قلت : فان كانت الجراحات في رأسه ؟ قال : يغسل جسده و يدع رأسه و يمسح على الجراحات بالماء .

قلت: أ رأيت رجلا مريضا أجنب و هو لا يستطيع أن يغتسل لما به من الجدري ؟ قال : يتيمم بالصعيد . قلت : فان كان به جرح في رأسه و هو يستطيع الغسل في سائر جسده ؟ قال : يغسل جسده و يدع رأسه .

قلت: أ رأيت رجلا صحيحا و هو في المصر فأصابته جنابة فخاف إن اغتسل أن يقتله البرد ؟ قال : إن خاف على نفسه القتل من البرد فإنه يتيمم ، و إن لم يخف على نفسه القتل فلا بد من أن يغتسل . قلت : و كذلك إن كان في السفر ؟ قال : نعم - و هذا قول أبي حنيفة ،

(١-١) وفي ز، ح، ص «صدره و رأسه» (٢) لفظ «ظهره» ساقط من ص .

(٣) لفظ «رجلا» ساقط من ص .

(٤-٤) «قال» ساقط من ه .

(٥) وفي ه، ص «إذا» .

وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى أن يجزئه ذلك في السفر ولا يجزئه إذا كان مقبياً في المصر - وهو قول محمد .

وقال أبو حنيفة: إذا حُبس رجل في مخرج وهو مقيم في المصر وحضرت الصلاة ولم يقدر على مكان نظيف أن يصل فيه ولم يقدر على وضوء ولا على صعيد طيب فإنه لا يصل حتى يخرج من ذلك المخرج . ثم يتوضأ ويقضى ما مضى من صلاته . وقال أبو يوسف ومحمد: يصل في ذلك المكان^٢ يومى إيماء بغير وضوء ولا يتيمم . فإذا خرج توضأ وقضى ما مضى من صلاته . قلت: أرأيت إن كان في غير مخرج وكان محبوساً في السجن^٣ لا يقدر^٤ على ماء يتوضأ به؟ قال: يتيمم ويصل . فإذا خرج توضأ وأعاد الصلاة . قلت: لم؟ قال: لأنه^٥ في المصر .

قلت: أرأيت رجلاً أخر الصلاة وهو على غير وضوء حتى خاف

(١) قال السرخسي: أما المحبوس فإن كان في موضع نظيف وهو لا يجد الماء كان أبو حنيفة يقول: إن كان خارج المصر صلى بالتيمم، وإن كان في المصر لم يصل - وهو قول زفر ثم رجع فقال: يصل ثم يعيد - وهو قول أبي يوسف ومحمد - ٥١ ج ١ ص ١٢٣ من المبسوط .

(٢) واختلفت الروايات عن محمد، فذكر في الزبادات ونسخ أبي حفص من الأصل كقول أبي حنيفة، وفي نسخ أبي سليمان ذكر قوله كقول أبي يوسف - اه قاله السرخسي في شرح المختصر ج ١ ص ١٢٣ .

(٣) لفظ «المكان» ساقط من ٥ .

(٤-٤) وفي ح، ص «وكان لا يقدر» .

ذهاب الوقت هل يجزيه أن يتيمم و يصلي ؟ قال : لا يجزيه ، ولكنه يتوضأ و يصلي وإن ذهب الوقت .

قلت : أ رأيت رجلا متيمما صلى بقوم متوضئين فأبصر المتوضئون الماء و لم يبصره الإمام و لم يعلم به 'حتى فرغ' من صلاته و سلم ؟ قال : أما صلاة الإمام فثامة ، و أما صلاة القوم جميعا فهي فاسدة ، و عليهم أن يستقبلوا الصلاة . قلت : لِمَ أفسدت صلاة القوم و صاروا صلاة الإمام تامة ؟ قال : هذا 'مثل إمام' صلى بقوم و تحرى القبلة فأخطأ و عرف الذين خلفه أنه على غير القبلة ، فصلاة الإمام تامة و صلاة القوم فاسدة .

١٠ . و قال محمد : ' لا أرى أن يؤم المتيمم المتوضئين على حال ' و لا يجزيهم ذلك - و هو قول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

باب ما ينقض التيمم و ما لا ينقضه

قلت : أ رأيت مسافرا^١ تيمم و هو جنب فصلى بتيممه ذلك صلاة

(١-١) وفي ٥ ، « حتى خرج » .

(٢) وفي ح ، ص « صارت » .

(٣-٣) وفي ص « بمنزلة الإمام » مكان « مثل إمام » .

(٤-٤) وفي ص « لا أرى التيمم يؤم المتوضئين على حال » ، و قوله « على حال » ساقط من ٥ .

(٥) و قد مر تفريجه قول علي كرم الله وجهه قبل ذلك - راجع تعليق ص ١٠٥ من هذا الجزء .

(٦) عنوان الباب لم يذكر في ص و لافي المختصر .

(٧) وفي ٥ « رجلا مسافرا » .

ثم أحدث فوجد من الماء قدر ما يتوضأ به ' ولا يكفيه لغسله؟ قال: يتوضأ به . قلت: لِمَ؟ أليس هذا جنب بعداً! فلا ينبغي له أن يتوضأ حتى يجد من الماء قدر ما يكفيه للغسل؟ قال: هو ظاهر ليس بجنب حتى يجد من الماء ما يكفيه للغسل ، فلذلك جعلت عليه الوضوء .

قلت: أ رأيت مسافراً جنباً غسل فرجه ووجهه وذراعيه ورأسه ه ثم أهرق الماء وليس معه ماء غيره فقيم بالصعيد ودخل في الصلاة ثم ضحك ففقهه ثم وجد من الماء ما يكفيه للغسل؟ قال: يغسل وجهه وذراعيه و يمسح برأسه و يغسل ما بقي من جسده سوى الفرج والرأس و يغسل رجليه ، و القهقهة ههنا ' بمنزلة الحدث تنقض الوضوء ، و التيمم ، و لا تنقض ما مضى من الغسل ؟ ' و لو أن جنباً اغتسل بماء إلا موضع ١٠ درهم من جسده بقي لم يجد له ماء فقيم و صلى ثم وجد من الماء ما يغسل ذلك الموضع و حضرت صلاة أخرى فانه كان عليه أن يغسل

(١) لفظ « به » ساقط من ه .

(٢) وفي ز ، ح « هنا » مكان « ههنا » .

(٣) لأن شروعه في الصلاة قد صح بالتيمم ؛ و القهقهة في الصلاة لو طرأ على غسل جميع الأعضاء تنقض طهارته فيها ، فكذلك إذا طرأ على غسل بعض الأعضاء بمنزلة سائر الأحداث . و عن أبي يوسف في الإملاء قال : القهقهة في انصلافة ناقض للطهارة التي بها شرع في الصلاة ؛ و شروعه في الصلاة هنا بالتيمم لا يغسل وجهه وذراعيه . و لا تنقض بالقهقهة طهارته في الوجه و الذراعين ، و لا يلزمه إعادة الغسل فيهما كما لا يلزمه إعادة الغسل فيما غسل من جسده سوى أعضاء الوضوء . اه ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ١ ص ١٢٤ .

ذلك الموضع ويصلي ولا يتيمم لأنه ظاهر بالغسل، ولو كان أخذت قبل أن يغسل ذلك الموضع كان عليه أن يغسل ذلك الموضع ويتيمم، فإن بدأ بالتيمم قبل أن يغسل ذلك الموضع ثم غسل ذلك الموضع أجزاءه لأنه قد وجب عليه التيمم مع غسل ذلك الموضع، فإذا وجبا عليه جميعاً فلا يضره وبأيها بدأ أجزاء ذلك؛ ألا ترى أنه لو وجد سور حمار كان عليه أن يتوضأ وأن يتيمم وبأيها بدأ أجزاء ذلك . قلت: أ رأيت لو وجد سور الحمار 'واغتسل به' بعد التيمم وقد بدأ بالتيمم أما يجزيه هذا؟ قال: يجزيه وهذا مثل الأول، وقال محمد في رجل تيمم ودخل في الصلاة ثم نظر إلى سور الحمار أو إلى نبيذ التمر قال: يمضي في صلاته ولا يقطعها، فإذا فرغ من الصلاة توضأ بسور الحمار أو النبيذ ثم يصلي مرة أخرى، وكذلك لو كان توضأً بالنبيذ وتيمم ثم دخل في الصلاة ثم نظر إلى سور الحمار مضى على صلاته ولا يقطعها، فإذا فرغ توضأ بسور الحمار وصلى مرة أخرى .

(١-١) وفي ز، ح، ص «فلا يضره بأيها بدأ ألا ترى» .

(٢-٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «فيغتسل، به» .

(٣) وفي ز، ح، ص «حمار» .

(٤-٤) لفظ «كان» ساقط من ه؛ وفي ص «إن توضأ» .

(٥) و كان في الأصل و كذا في ه، ز بعد قوله «أخرى» «ولا يجوز التيمم من مكان قد كان فيه بول أو نجاسة وإن ذهب الأثر» والعبارة هذه ساقطة من ح، ص؛ والصواب سقوطها لأن المسألة مرت قبل ذلك لا حاجة إلى أن تذكر ثانياً .

باب الأذان

قلت: أ رأيت الرجل إذا أراد أن يؤذن كيف يؤذن و كيف يقوم في أذانه؟ قال: يستقبل القبلة في أذانه حتى إذا انتهى إلى " الصلاة " وإلى " الفلاح " حوّل وجهه يمينا و شمالا و قدماء مكانهما، فاذا فرغ من " الصلاة " و " الفلاح " حوّل وجهه إلى القبلة . قلت: و الأذان و الإقامة مثنى مثنى، و آخر الأذان " لا إله إلا الله "؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت الرجل إذا أذن أن يجعل إصبعه في أذنيه؟ قال: نعم . قلت: فان لم يفعل حتى فرغ من أذانه؟ قال لا يضره ذلك .

قلت: أ رأيت إن استقبل القبلة بأذانه حتى انتهى إلى " الصلاة " وإلى " الفلاح " و هو في صومعته فأراد أن يخرج رأسه من نواحيها ١٠ فلم يستطع حتى يحوّل قدميه من مكانها فدار في صومعته؟ قال: لا يضره ذلك شيئا .

قلت: فهل يثوب في شيء من الصلاة؟ قال: لا يثوب إلا في صلاة الفجر .

(١) وفي ح ، ص « الصلوات » .

(٢) قال السرخسي: و أما المتأخرون فاستحسنوا التثويب في جميع الصلوات لأن الناس قد ازداد بهم الغفلة و قلما يقومون عند سماع الأذان ، فيستحسن التثويب للبالغة في الإعلام ، و مثل هذا يختلف باختلاف أحوال الناس ، و قد روى عن أبي يوسف أنه قال: لا بأس بأن يخص الأمير بالتثويب فيأتي بابه فيقول: السلام عليك أيها الأمير و رحمة الله و بركاته ، حتى على الصلاة - مرتين ، حتى على الفلاح - مرتين ، الصلاة ، يرحمك الله . لأن الأمراء لهم زيادة اهتمام =

قلت: فكيف التثويب في صلاة الفجر؟ قال: كان التثويب الأول بعد الأذان «الصلاة خير من النوم» فأحدث الناس هذا التثويب وهو حسن^٢.

قلت: أفيحدر الإقامة حذرا و يترسل في الأذان؟ قال: نعم.

= بأشغال المسلمين و رغبة عن الصلاة بالجماعة فلا بأس بأن يخصصوا بالتثويب ، غير أن عهدا كره هذا - الخ ص ١٣١ من شرح المختصر .

(١-١) قوله « قلت فكيف التثويب في صلاة الفجر » ساقط من ز ، و هو من سهو الناسخ .

(٢) قال السرخسي: أما معنى التثويب لغة فالرجوع؛ ومنه سمي الثواب لأن منفعة عمله يعود إليه، ويقال تاب إلى المريض نفسه إذا برأ. فهو عود إلى الإعلام بعد الإعلام الأول بدليل ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله حصاص كحصاص الحمار، فإذا فرغ رجع، فإذا تَوَّب أدبر، فإذا فرغ رجع، فإذا أقام أدبر، فإذا فرغ رجع وجعل يوسوس إلى المصلي أنه كم صلى. فهذا دليل على أن التثويب بعد الأذان. وكان التثويب الأول «الصلاة خير من النوم» لما روى أن بلالا أذن لصلاة الفجر ثم جاء إلى باب حجرة عائشة فقال: الصلاة يا رسول الله! فقالت عائشة: الرسول تأثم، فقال بلال: الصلاة خير من النوم. فلما اتبته أخبرته عائشة بذلك فاستحسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم - اه المبسوط.

(٣) قوله « فأحدث الناس هذا التثويب » إشارة إلى تثويب أهل الكوفة فانهم ألحقوا «الصلاة خير من النوم» بالأذان، وجعلوا التثويب بين الأذان والإقامة «حي على الصلاة» مرتين «حي على الفلاح» مرتين - اه شرح المختصر

قلت: أ رأيت إن حذرهما^١ جميعا أو ترسل فيهما جميعا، أو حذر^٢ الأذان و ترسل في الإقامة هل^٣ يضره ذلك؟ قال: لا، ولكن أفضل ذلك أن يصنع كما وصفت لك .

قلت: أ رأيت رجلا أذن و هو على غير وضوء و أقام كذلك؟

قال: يجزيه .

قلت: أ رأيت رجلا أذن قاعدا؟ قال: أكره له ذلك . قلت:

فهل يجزيه ذلك؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا أذن و أقام رجل آخر غيره؟ قال: لا بأس

بذلك .

قلت: أ رأيت رجلا أذن و لم يستقبل القبلة في أذانه؟ قال: أكره . ١٠

له ذلك . قلت: فهل يجزيه ذلك؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا أذن قبل وقت الصلاة؟ قال: لا يجزيه ،

و عليه أن يعيد أذانه إذا دخل الوقت . قلت: فان لم يفعل و صلى بهم؟

قال: صلاتهم تامة؛ و قال أبو يوسف آخرأ: لا بأس بأن يؤذن للفجر

خاصة قبل طلوع الفجر^٤ .

١٥

قلت: أ رأيت المسافر هل يؤذن و هو راكب؟ قال: نعم، إن شاء .

(١) وفي «أحدرهما» .

(٢) وفي «أحدر» .

(٣) وفي «قال هل» وليس هذا مقام «قال» بل هو خطأ .

(٤-٤) من قوله «و قال أبو يوسف» ساقط من ص، ح .

قلت : فكيف يصنع إذا أقام ؟ قال : أحبّ ذلك إلى إذا أراد أن يقيم أن ينزل فيقيم وهو على الأرض . قلت : فان لم يفعل وأقام راكبا كما هو ؟ قال : يجزيه .

قلت : أ رأيت النساء هل عليهن أذان وإقامة ؟ قال : ليس على النساء أذان ولا إقامة .

قلت : أ رأيت أهل المصر يصلون الجماعة بغير أذان ولا إقامة ؟ قال : قد أسأوا في ذلك ، و صلاتهم تامة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى في المصر وحده هل يجب عليه أذان وإقامة ؟ قال : إن فعل فحسن وإن اكتفى بأذان الناس وإقامتهم أجزاه ذلك .

قلت : أ رأيت رجلا انتهى إلى المسجد فأراد أن يصلي فيه وقد أذن في ذلك المسجد وأقيم فيه وصلى الناس هل يجب على هذا الرجل أن يؤذن لنفسه ويقيم ؟ قال : لا ، ولكنه يصلي بأذانهم وإقامتهم . قلت : أ رأيت المسافر أيؤذن ويقيم في السفر ؟ قال : نعم .

(١) وفي « إن » .

(٢-٢) وكان في الأصل « لا أذان ولا إقامة » والصواب ما في بقية الأصول « أذان ولا إقامة » .

(٣) وفي « هل يصلون » .

(٤) لفظ « في ذلك » ساقط من الأصل وكذا من هـ ، ز ؛ وإنما زدناه من

ص ، ح .

(٥) لفظ « صلى » ساقط من هـ .

قلت: فان أقام ولم يؤذن؟ قال: يحزبه . قلت: فان أذن ولم يقم؟
 قال: يحزبه وقد أساء . قلت: فان لم يؤذن ولم يقم؟ قال: قد أساء
 وصلاته تامة . قلت: أ رأيت ان كانوا جماعة في سفر؟ قال: الجماعة
 في هذا والواحد سواء ، و عليهم أن يؤذنوا و يقيموا ، وإن لم يفعلوا
 فقد أساؤا وصلاتهم تامة . قلت: فان أقاموا وتركوا الأذان؟ قال: ه
 يحزبهم . قلت: و ترخص للسافرين في هذا و لا ترخص للقيمين؟ قال: نعم .
 قلت: أ رأيت الأذان و الإقامة هل يجب في شيء من صلاة التطوع؟
 قال: لا ، إنما الأذان و الإقامة في الصلوات الخمس المفروضة .

قلت: فهل في الوتر أذان و إقامة؟ قال: لا . قلت: فهل في العيدين أذان
 و إقامة؟ قال: ليس في العيدين أذان و لا إقامة . قلت: فالجمعة؟ قال: الجمعة ١٠
 فريضة و فيها أذان و إقامة . قلت: ففتى الأذان و الإقامة يوم الجمعة؟
 قال: إذا صعد الإمام المنبر أذن المؤذن ، و إذا نزل الإمام أقام المؤذن .
 قلت: أ رأيت المؤذن إذا أذن و أقام هل يتكلم في شيء من أذانه
 أو إقامته؟ قال: لا . قلت: فان تكلم في أذانه أو في إقامته و صلى القوم
 بذلك؟ قال: صلواتهم تامة ، و أحب ذلك إلى أن لا يتكلم في أذانه ١٥
 و لا في إقامته .

قلت: أ رأيت المؤذن يؤذن للفجر قبل أن ينشق الفجر أم تأمره
 أن يعيد الأذان إذا انشق الفجر؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لانه

(١) قوله « و إقامته قال لا قلت فان تكلم في أذانه » ساقط من ه .

(٢) وفي ز، ح « في أذانه و إقامته » .

أذن قبل الوقت؛ ألا ترى أنه لو أذن لها في عشاء كان يجب عليه أن يعيد الأذان، فكذلك إذا أذن قبل دخول الوقت. قلت: فإن لم يعد الأذان فصرى بهم في الوقت؟ قال: صلاتهم تامة - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع فقال: لا بأس ' بأن يؤذن ' في الفجر خاصة قبل أن يطلع الفجر .

قلت: أ رأيت قوما فاتتهم الصلاة في جماعة فدخلوا المسجد وقد أقيم في ذلك المسجد وصرى فيه فأراد القوم أن يصلوا فيه جماعة بأذان وإقامة؟ قال: أكره لهم ذلك، ولكن عليهم أن يصلوا وحدانا بغير أذان ولا إقامة لأن أذان أهل المسجد وإقامتهم تجزيهم. قلت: فإن أذنوا وأقاموا وصلوا جماعة؟ قال: صلاتهم تامة، وأحب إلي أن لا يفعلوا. قلت: أ رأيت إن كان ذلك المسجد في طريق من طرق المسلمين وصرى فيه قوم مسافرون بأذان وإقامة ثم جاء قوم مسافرون سوى أولئك فأرادوا أن يؤذنوا فيه ويقموا ويصلوا جماعة؟ قال: لا بأس بذلك. قلت: لم؟ قال: لأن هذا المسجد لم يصل فيه أهله، وإنما صلى فيه أهل الطريق، وإنما أكره ذلك إذا كان أهله قد صلوا فيه. قلت: فإن صلى في هذا المسجد قوم مسافرون ثم جاء أهل المسجد فأذن مؤذنهم وأقام فصلوا فيه ثم جاء قوم مسافرون فأرادوا أن يصلوا

(١) وفي ز، ح « أن يصل » مكان « بأن يؤذن » .

(٢) في الأصل « وإنما » وفي بقية الأصول « إنما » بغير الواو وهو الأصوب .

فيه جماعة بأذان وإقامة؟ قال: أكره لهم ذلك لأن أهل المسجد قد صلوا فيه.

باب من نسي صلاة ذكرها من الغد

قلت: أ رأيت قوما 'فاتتهم الظهر' نسوها حتى الغد ثم ذكروها فأرادوا أن يقضوها جماعة بأذان وإقامة؟ قال: لا بأس بأن يؤذنوا و يقيموا و يؤمهم بعضهم. قلت: فان كان رجل واحد نسي هذه الصلاة فأراد أن يقضيها من الغد أو يؤذن لها و يقيم؟ قال: نعم. قلت: فان لم يفعل و صلى؟ قال: صلاته تامة.

قلت: أ رأيت قوما نسوا صلاتين حتى الغد، بعضهم نسي الظهر و بعضهم نسي العصر فذكروا ذلك من الغد ألهم أن يصلوا في جماعة؟^{١٠} قال: أما من نسي الظهر فلا بأس بأن يصلي جماعة، و لا يصلي من نسي معهم العصر؛ و يصلي الذين نسوا العصر في جماعة أيضا إن شاؤا. قلت: فان كان القوم نسوا جميعا الصلاتين فذكروا ذلك من الغد فأذن مؤذنتهم و أقام فصلوا الظهر في جماعة ثم أن مؤذنتهم أذن أيضا و أقام و صلوا العصر في جماعة^{١١} أ يجوز ذلك أو نحوه؟^{١٢} قال: نعم^{١٣}.

(١) لم يذكر عنوان هذا الباب في ص و لا في المختصر.

(٢-٢) وفي ٥ « فاتتهم صلاة الظهر ».

(٣) وفي ح، ص « فنسوها ».

(٤) لفظ « في » ساقط من ٥.

(٥) وفي ص « الجماعة ».

(٦-٦) من قوله « أ يجوز » ساقط من ٥، ص، ح.

(٧) وفي ح، ص « يجزيهم » مكان « نعم ».

قلت: أرأيت رجلين نسيا صلاتين أحدهما نسي الظهر و الآخر نسي العصر قد كرا ذلك من الغد فأتم أحدهما صاحبه و الإمام الذي نسي العصر فصلى به؟ قال: أما الإمام فصلاته تامة، و أما الذي نسي الظهر فهو إنما دخل مع الإمام في التطوع فهو يجزيه من التطوع. قلت: فان نسيا صلاتين من يومين و هما جميعا العصر فأتم أحدهما صاحبه و الإمام الذي نسي أولا؟ قال: صلاته تامة، و هذا الذي نسي آخرا^٢ إنما دخل معه في التطوع فهو يجزيه من التطوع^٣، و عليه أن يعيد العصر. قلت: و كذلك لو كان الذي نسي آخرا^٤؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت القوم يؤذن لهم العبد أو الأعرابي أو ولد الزنا أو الأعمى؟ قال: يجزيهم.

قلت: أتحب أن يكون المؤذن عالما بالسنة؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت القوم يؤذن لهم الغلام الذي لم يحتلم بعد و قد راهق الحلم؟ قال: أحب إلى^٥ أن يؤذن لهم رجل. قلت: فان صلوا بأذانه و إقامته؟ قال: يجزيهم.

قلت: أرأيت القوم تؤذن لهم المرأة فصلوها بأذانهما و إقامتها؟

(١) وفي ح، ص «الإمام الذي صلى العصر».

(٢) وفي ص «أخيرا».

(٣) من قوله «قلت فان نسيا» ساقط من هـ.

(٤-٤) لفظ «لو كان» ساقط من هـ؛ وفي ص «وكذلك الإمام لو كان الذي نسي أخيرا».

(٥) لفظ «إلى» ساقط من هـ.

قال: أكره لهم ذلك، فإن فعلوا أجزأهم.

قلت: فالبصير أحب إليك أن يؤذن من الأعمى؟ قال: نعم، هو أحب إلى لأن البصير أعرف بمواقيت الصلاة.

قلت: فأيهما أحب إليك أن يؤذن المؤذن على المنارة أو في صحن المسجد؟ قال: أحب ذلك إلى أن يكون أسمعه للقوم والجيران، وكل ذلك حسن.

قلت: أفتجب للمؤذن يرفع صوته بالأذان والإقامة؟ قال: نعم، يسمع ولا يجهد نفسه.

قلت: أفتكره للمؤذن إذا أذن أن يتطوع في صومعته؟ قال: لا أكره له ذلك.

قلت: أرايت إذا قال المؤذن "الله أكبر، الله أكبر" أيطول ذلك؟ قال: أحب ذلك إلى أن يحذفه حذفاً. قلت: فإن فعل؟ قال: يجزئه.

قلت: أرايت رجلاً أذن فظفر أنها الإقامة وأقام في آخرها فصلى القوم بذلك؟ قال: يجزئهم. قلت: فإن أقام ثم استيقن قبل أن يدخلوا في الصلاة؟ قال: أحب ذلك إلى أن يتم الأذان ثم يقم.

(١) لفظ «لهم» زدناه من ح، ص؛ وهو ساقط من بقية الأصول.

(٢) وفي ز، ح «وإن».

(٣) وفي ز، ح، ص «أيها».

(٤) لفظ «إلى» ساقط من هـ.

وإن لم يفعل أجزاءه .

قلت : أ رأيت مؤذنا أذن ثم مكث بعد أذانه ساعة فأخذ في إقامته
فظن أنها الأذان فصنع فيها ما يصنع في الأذان فقال له بعض القوم :
” هذه الإقامة “ كيف يصنع ؟ أ يتدنى الإقامة من أولها أو يقول ” قد
قامت الصلاة “ ؟ قال : بل يتدنى الإقامة من أولها . قلت : فان لم يفعل
وقال ” قد قامت الصلاة “ ؟ قال : يحزبهم . قلت : أ رأيت لو أنه حين
فعل في الإقامة ما فعل ثم ظن أن ذلك لا يحزبه فاستقبل الأذان من
أوله ثم أقام فصلى ؟ قال : يحزبه .

قلت : أ رأيت مؤذنا يثوب في الفجر فظن أن تشبيه ذلك إقامة
١٠ فأقام فيها الصلاة ، ثم علم بعد أنه التثويب قبل أن يدخل القوم في
الصلاة ؟ قال : يكف القوم حتى يتدنى المؤذن الإقامة من أولها ثم
يقومون إلى الصلاة .

قلت : أ رأيت مؤذنا أخذ في الإقامة فغشى عليه قبل أن يفرغ من
إقامته ثم أفق أ يتدنى بالإقامة من أولها أو من المكان الذي غشى
١٥ عليه فيه ؟ قال : أحب ذلك إلى أن يتدنى لها من أولها ، وإن

(١) لفظ « قال » ساقط من هـ .

(٢) وفي ح ، ص « يحزبهم » .

(٣) وفي ص « بها » مكان « لها » .

(٤) ألا ترى أنه لو غشى عليه في الصلاة لم يبن على صلاته فكذلك فيما هو من

أسباب الصلاة هـ شرح المختصر ج ١ ص ١٣٨ .

(٥) وفي هـ ، ص « فان » .

لم يفعل أجزاء ذلك .

قلت : أ رأيت مؤذنا أقام ثم رجع أو أحدث قبل أن يفرغ من إقامته فذهب فتوضأ ثم جاء أبتدئ الإقامة من أولها أو من الموضع الذى انتهى إليه ؟ قال : أحب إلى أن يبتدئها من أولها ، وإن لم يفعل فابتدأ من ذلك الموضع أجزاء .

قلت : أ رأيت مؤذنا أذن وقدم شيئاً قبل شيء فقال " أشهد أن محمداً رسول الله " ثم قال " أشهد أن لا إله إلا الله " ؟ قال : إذا قال " أشهد أن لا إله إلا الله " فإن عليه أن يقول " أشهد أن محمداً رسول الله " حتى يكون بعدها . قلت : فإن لم يفعل ومضى على ذلك ؟ قال : يحجزهم . قلت : وكذلك كل شيء قدمه من الأذن أو أخره ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو فعل هذا في الإقامة ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت مؤذناً أخذ في الإقامة فلم يفرغ من الإقامة حتى أحدث كيف يصنع ؟ أيتهم لإقامة ثم يذهب فتوضأ أو يبتدئ فتوضأ ثم يتم الإقامة ؟ قال : يتم الإقامة ثم يذهب فتوضأ ويصلي ، وأتى ذلك فعل أجزاء .

(١) والأولى له إذا أحدث في أذانه أو إقامته أن يتمها ثم يذهب فتوضأ ويصلي لأن ابتداء الأذان أو الإقامة مع الحدث يجوز ، فتمامه أولى (١٠٠) - اهـ شرح

المختصر ج ١ ص ١٣٩ .

(٢) وفيه « تكون » .

(٣) وفيه « في » مكان « من » .

(٤) وفيه « ح » يتم .

قلت: أ رأيت مؤذنا أخذ في الإقامة فوق فمات فقام رجل من القوم مكانه أبيتى الإقامة من أولها أو يأخذ من المكان الذي انتهى إليه الميت؟ قال: أحب إليّ أن يبتدى بها من أولها، وإن أخذ من المكان الذي انتهى إليه الميت أجزاءه. قلت: وكذلك لو أن الأول أصابه لممٌ أو جنٌّ أرغى عليه؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت مؤذنا أذن ثم ارتد عن الإسلام وخرج من المسجد أتى للصلاة أن يعتدوا بأذانه ويأمروا بعض القوم فيقيم بهم الصلاة أو يعيدوا الأذان؟ قال: «أى ذلك ما فعلوا» أجزاءهم.

قلت: أ رأيت المؤذن إذا أذن في المغرب و فرغ من أذانه أتجبه له أن يقعد ثم يقوم فيقيم بهم الصلاة أو يكون قائما كما هو حتى يقيم؟ أى ذلك أحب إليك؟ قال: أحب إليّ أن يقوم قائما كما هو حتى يقيم بهم الصلاة. وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: أحب إليّ أن يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم فيقيم بهم الصلاة - وهو قول محمد. قلت: فإن كان ذلك في الفجر والظهر والعصر والعشاء؟ قال: أحب ذلك إليّ أن يقعد فيها فيما بين الأذان والإقامة. قلت: فإن لم يفعل ولم يقعد في شيء من ذلك غير أنه أقام الصلاة؟ قال: يجزيهم. قلت:

(١) وفي «أن يقتدوا» والصواب «أن يعتدوا» كما هو في بقية أصول الكتاب.

(٢) وكان في الأصول «أو يأمروا» والصواب «ويأمروا» قل في المختصر إذا اعتدوا بأذانه وأمروا من يقيم ويصلى أجزاءهم.

(٣-٣) وفي ح، ص «أى ذلك فعلوا».

(٤) وفي ح، ص «يجزيه».

أرأيت إن وصل الأذان والإقامة ولم يجعل بينهما شيئا أو لم يمكث بينهما؟ قال: أكره له ذلك ويجزيهم.

قلت: أرأيت مؤذنا أذن وهو في إزار واحد وأقام كذلك؟

قال: يجزيهم.

قلت: أرأيت المؤذن هل تكره له أن يؤذن للقوم ويقوم؟

ويصلي معهم ثم يأتي قوما آخرين فيؤذن لهم ويقوم ولا يصلي معهم؟

قال: نعم أكره له ذلك. قلت: فان فعل؟ قال: يجزيهم.

قلت: أرأيت المؤذن إذا لم يكن له منارة والمسجد صغير أين

أحب إليك أن يؤذن؟ أيجري من المسجد فيؤذن حتى يسمع الناس

أو يؤذن في المسجد؟ قال: أحب ذلك إلى أن يؤذن خارجا من

المسجد، وإذا أذن في المسجد أجراه.

قلت: أرأيت المؤذن والإمام هل تكره لهما أن يؤذنا ويؤما

(١) لفظ «له» ساقط من «موجود في الأصل وفي ز، ح؛ وفي ص «لهم»

مكان «له».

(٢) في ح «يجزيه».

(٣) كذا في ح، ص وكان في الأصل وكذا في «ولا يقيم».

(٤) قال السرخسي: ويكره أن يؤذن في مسجدين ويصلى في أحدهما لأنه بعد

ماصل يكون متفلا بالأذان في المسجد الثاني والتفيل بالأذان غير مشروع،

ولأن الأذان مختص بالمكتوبات فانما يؤذن ويقوم من يصلى المكتوبة على أثرها

وهو في المسجد الثاني يصلى النافلة على أثرها - اه من المبسوط ج ١ ص ١٤٠.

(٥) لفظ «ذلك» ساقط من أكثر الأصول وإنما زدناه من ح، ص.

بأجر معلوم؟ قال: نعم، أكره لها ذلك، ولا ينبغي للقوم أن يعطوها على ذلك أجرا. قلت: فان أخذ على ذلك أجرا معلوما فأذن لهم وأم؟ قال: يجوزهم. قلت: أ رأيت إن لم يشارطهم على شيء معلوم ولكنهم عرفوا حاجته فكانوا يجمعون له في السنة شيئا فيعطونه ذلك؟ قال: هذا حسن.

قلت: أ رأيت المؤذن إذا كان رجل سوا و القوم يجسرون خيرا منه

(١) وفي « أن يعطوا لها » .

(٢) لأنها يميلان لأنفسهما فكيف يشترطان الأجر على غيرهما ، ثم هما خليفتان للرسول في الدعاء و الإمامة و قال الله تعالى « قل لا أسئلكم عليه أجرا إلا المودة في القربى » فمن يكون خليفة ينبغي أن يكون مثله . و قال عثمان بن أبي العاص الثقفي : آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم أن « صل بالناس صلاة أضعفهم ، و إذا اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الأذان أجرا » . و قال رجل لعمر (كذا) : إني أحبك في الله ، فقال : إني أبغضك في الله ، قال : و لم ؟ قال : لأنه بلغني أنك تأخذ على الأذان أجرا - ١٥ مبسوط المرخسي ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) وفي ص « و أفام » مكان « أم » .

(٤) وفي ز ، ح « أحسن » . قال السرخسي : فان عرف القوم حاجته فواسوه بشيء فما أحسن ذلك بعد أن لا يكون عن شرط لأنه فرغ نفسه لحفظ المواقيت و إعلامه لهم فربما لا يتفرغ للكسب فينبغي لهم أن يهدوا إليه بهدية ، فقد كان الأنبياء و الرسل صلوات الله و سلامه عليهم يقبلون الهدية ؛ و على هذا قالوا : الفقيه الذي يقف في بلدة أو قرية لا يحل له أن يأخذ على الفتيا شيئا عن شرط ؛ فان عرفوا حاجته فأهدوا إليه فهو حسن لأنه محسن إليهم في تفرغ نفسه عن الكسب و حراسة أمر دينهم فينبغي أن يقابلوا إحسانه بالإحسان - ١٥ من المبسوط

ج ١ ص ١٤٠ .

من يؤذن لهم؟ قال: ليؤذن لهم من هو خير من هذا. قلت: فان لم يفعلوا و أذن لهم هذا؟ قال: يحجزهم.

قلت: أ رأيت الرجل السوقي يؤذن للقوم الفجر و المغرب و العشاء و يكون الظهر و العصر في سوقه و يؤذن لهم الظهر و العصر غيره أ تكره لهم ذلك؟ قال: لا. قلت: فان كان رجل يواظب عليها كلها؟ قال: هو أحب إليّ.

قلت: أ رأيت رجلا أذن و أقام و هو سكران لا يعقل أو مجنون مغلوب لا يعقل فصلى القوم بذلك الأذان؟ قال: يحجزهم. قلت: أ فتكره للسكران و المجنون الذى لا يعقل أن يؤذن للقوم و يقيم؟ قال: نعم أكره لهم ذلك. قلت: و كذلك المعتوه؟ قال: نعم. قلت: ١٠ أ رأيت إن أذن و أقام للقوم أ ترى للقوم أن يعيدوا الأذان و الإقامة؟ قال: نعم، هو أحب إليّ أن يفعلوا.

قلت: أ رأيت القوم يكون بينهم المسجد و مؤذنهم واحد فاقسموا المسجد بينهم فضربوا حائطاً وسطه و لكل طائفة إمام على حدة هل يحجزهم أن يكون مؤذنهم واحداً؟ قال: نعم، ولكن لا ينبغي لهم أن يقسموا المسجد، و لا تجوز القسمة فيه. قلت: فان اقتصموا ذلك؟

(١) لأن معنى التعظيم لا يحصل بأذناها، و عامة كلام السكران و المجنون هذيان فلا يحصل به الإعلام فربما يشبهه على الناس، فالأولى إعادة أذانهم - اهـ من

البسوط ج ١ ص ١٤٠.

(٢) لفظ «قلت» ساقط من هـ، ص.

قال: القسمة مردودة. قلت^١: وإن لم يردوا القسمة ورضوا به جميعا؟ قال:
أحسن ذلك أن يكون لكل طائفة مؤذن لأنها مسجدان.

باب مواقيت الصلاة

قلت: أ رأيت وقت الفجر متى هو؟ قال: من حين يطلع الفجر إلى
٥ طلوع الشمس.

قلت: أ رأيت الفجر الذي يطلع فلا يعترض في الأفق أتعدّه^٢
من الوقت؟ قال: لا، ليس ذلك بوقت. قلت: فهل يحرم الطعام
على الصائم إذا طلع ذلك الفجر الذي يسطع^٣ في السماء؟ قال: لا،
ولكن الفجر الذي يحرم به الطعام على الصائم وتحل به الصلاة هو
١٠ الفجر الذي يعترض في الأفق.

قلت: أ رأيت وقت الظهر متى هو؟ قال: من حين تزول^٤ الشمس
إلى أن يكون الظل قائمًا - في قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة:
لا يدخل وقت^٥ العصر حتى يصير الظل قائمتين، فإذا صار الظل قائمتين
دخل وقت العصر.

(١) لفظ « قلت » زيادة من ص، وهو ساقط من بقية الأصول.

(٢) كذا في ص؛ وفي ع، ز، ح « أتعدّه »؛ وفي هـ « أيبده ».

(٣) وفي ح، ص « يستطيل » مكان « يسطع ».

(٤) وفي هـ « نزول ».

(٥) لفظ « وقت » ساقط من ز، ح.

قلت: أرأيت وقت العصر متى هو؟ قال: من حين يكون الظل قامة^١ فيزيد على القامة^١ إلى أن تتغير الشمس في قول أبي يوسف و محمد، وقال أبو حنيفة: لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قامتين، وآخر وقتها غروب الشمس. قلت: فمن صلى العصر حين تغيرت الشمس قبل أن تغيب أترى^٢ ذلك يجزيه؟ قال: نعم يجزيه، ولكن أكره له أن يؤخرها إلى أن تتغير الشمس^٣.

قلت: أرأيت المغرب متى هو؟ قال: من حين تغرب إلى أن يغيب الشفق. قلت: وتكره^٤ أن يؤخرها إذا غاب الشفق؟ قال: نعم، والشفق: البياض المعترض في الأفق في قول أبي حنيفة^٥، وفي قول أبي يوسف و محمد: الحجر: ^٦ وروى أيضا عن أبي حنيفة أنه قال: الشفق هو الحجر^٦.

(١) وفي ٥ «انقمتين» في كلا الحرفين وليس بشئ^٥.

(٢) وفي ٥ «ألا ترى» وهو تحريف.

(٣) واختلفوا في تغير الشمس أن العبارة للضوء أم للقرص، فكان النخعي يعتبر تغير الضوء، والشعبي يقول: العبارة لتغير القرص، وبهذا أخذنا لأن تغير الضوء يحصل بعد الزوال فإذا صار القرص بحيث لا يتحار فيه العين فقد تغيرت. اهـ ما قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ١٤٤.

(٤) وفي ص «أفتكره».

(٥-٥) وفي ص «والشفق في مذهب أبي حنيفة البياض المعترض» وفي ز، ح «الشفق البياض في الأفق في قول أبي حنيفة».

(٦-٦) من قوله «وروى أيضا» لم يذكر في ص، والصواب أنه ليس من الأصل =

قلت: أ رأيت وقت العشاء منى هو؟ قال: من حين يغيب الشفق إلى نصف الليل. قلت: أ رأيت من صلاها قبل أن يطلع الفجر بعد ما مضى نصف الليل؟ قال: يحزبه، ولكن أكره له أن يؤخرها إلى تلك الساعة.

٥ قلت: أ رأيت الفجر أ^١ ينور بها في الشتاء والصيف أو^٢ يغلس بها؟ قال: أحب إلى أن ينور بها.

قلت: أ رأيت الظهر أ يصلها حين تزول الشمس أو يؤخرها؟ قال: أما في الصيف فأحب إلى أن يؤخرها ويرد بها، وأما في الشتاء فأحب ذلك إلى أن يصلها^٥ حين تزول الشمس.

١٠ قلت: أ رأيت العصر أ يصلها في أول وقتها أو يصلها^٥ في آخر وقتها؟

= بل من زيادات بعض رواة الكتاب. وفي المختصر: وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة قال: الشفق الحمراء - اه.

(١) قال السرخسي: فأما آخر وقت العشاء فقد قال في الكتاب «إلى نصف الليل» والمراد بيان وقت إباحة التأخير، فأما وقت الإدراك فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني، حتى إذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي قبل طلوع الفجر فعليه صلاة العشاء - اه ج ١ ص ١٤٥ من المبسوط.

(٢) همز الاستفهام ساقط من ه.

(٣) وفي ه، ز، ح «أم» مكان «أو».

(٤) لفظ «إلى» زدناه من ص؛ وهو ساقط من بقية الأصول.

(هـ) من قوله «حين تزول» ساقط من ه؛ وإنما زدناه من بقية الأصول إلا أن في ص «أم» مكان «أو».

قال: أحب ذلك إلى أن يصلها في آخر وقتها و الشمس بيضاء لم تتغير.
قلت: و الشتاء و الصيف عندك سواء؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت المغرب أيؤخرها بعد غروب الشمس شيئاً؟ قال:

أكره له أن يؤخرها إذا غربت الشمس، و الشتاء و الصيف سواء.

قلت: أ رأيت وقت العشاء يصلها حين يغيب الشفق أو يؤخرها؟

قال: أحب ذلك إلى أن يؤخرها إلى ما بينه و بين ثلث الليل.

قلت: أ رأيت إذا كان يوم فيه غيم كيف يصنع في مواقيت

الصلوات كلها؟ قال: أما الفجر فينور بها، و أما الظهر فيؤخرها،

و أما العصر فيعجلها. و أما المغرب فيؤخرها. و أما العشاء فيعجلها.

قلت: أ رأيت هل يجمع بين الصلاتين إلا في عرفة و جمع؟ قال: ١٠

لا يجمع بين صلاتين في وقت واحد في حضر و لا سفر ما خلا عرفة
و المردفة.

قلت: أ رأيت المسافر إذا صلى الظهر في آخر وقتها و العصر في

أول وقتها هل يجزيه ذلك؟ قال: نعم. قلت: و كذلك المغرب و العشاء؟

١٥

قال: نعم.

قلت: أ رأيت الوتر متى وقته؟ قال: من حين يصل العشاء إلى

(١) و في ص «أم» مكان «أو».

(٢) لفظ «ذلك» زيد من ص؛ و لم يذكر في بقية الأصول.

(٣) كذا في ص، و في بقية الأصول «فيتنورها».

(٤-٤) من قوله «الظهر» ساقط من ه.

(٥) و كان في الأصل «تصل».

طلوع الفجر . قلت : فأى ذلك أفضل عندك ؟ قال : أفضل ذلك عندى أن يوتر فى آخر الليل قبل طلوع الفجر .

قلت : أ رأيت رجلا أوتر قبل العشاء متعمدا لذلك ؟ قال : لا يحزبه .

قلت : وكذلك لو أوتر بعد ما غاب الشفق ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال :

٥ لأنه لا ينبغي له أن يوتر ' إلا من بعد ' بما يصلى العشاء .

قلت : أ رأيت رجلا صلى العشاء وهو على غير وضوء فقام ثم

استيقظ سحرا فأوتر وهو لا يعلم أنه حيث صلى العشاء كان على غير

وضوء فقام وأوتر ، فلها فرغ من الوتر وسلم ذكر أنه ° كان قد صلى

العشاء وهو على غير وضوء فقام وصلى العشاء أ يحزبه وتره ذلك أم

١٠ بعيد ؟ قال : يحزبه ولا يعيد فى قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد :

يعيد الوتر وإن كان بعد أيام . قلت : أ رأيت إن لم يعلم أنه صلى

العشاء وهو على غير وضوء أياما وليالى ثم ذكر بعد ذلك أ يقضى الوتر

فى كل ليلة وقد صلى هكذا ؟ قال : لا ، لو أوجبت عليه أن يقضى

الوتر فى كل ليلة لأوجبت عليه أن يقضيها فى أكثر من ذلك - وهذا

١٥ قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : يقضى الوتر الأول .

(١) لفظ « ذلك » ساقط من هـ .

(٢-٢) وفى هـ ، ص « إلا بعد » .

(٣) وفى ص « من سحر » .

(٤-٤) وفى ص « على غير وضوء فأوتر » .

(٥-٥) لفظ « كان قد » زيد من ص .

قلت: أ رأيت الرجل إذا أراد أن يصلي تطوعاً أ يصلي في أى ساعة شاء من الليل والنهار؟ قال: نعم، ما خلا ثلاث ساعات: إذا طلعت الشمس إلى أن ترتفع، وإذا انتصف النهار إلى أن تزول الشمس، وإذا احمرت الشمس إلى أن تغيب؛ ولا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب.

قلت: أ رأيت رجلاً نسي صلاة مكتوبة فذكرها بعد ما صلى الفجر قبل أن تطلع الشمس أو ذكرها بعد ما صلى العصر قبل أن تتغير الشمس؟ قال: عليه أن يقضيها ساعة ذكرها. قلت: لِمَ؟ وقد زعمت أنك تكره الصلاة في هذين الوقتين؟ قال: إنما أكره النافلة، فأما الصلاة المكتوبة عليه فانه يقضيها في هاتين الساعتين. [قلت: وكذلك لو ذكر الوتر في هاتين الساعتين؟ قال: نعم - ٢]. قلت: وكذلك لو سمع في هاتين الساعتين سجدة أو قرأها هو أو سجدها؟ قال: نعم. قلت: وكذلك يصلى فيها على الجنابة؟ قال: نعم. قلت: لِمَ؟ أليس السجدة والصلاة على الجنابة بمنزلة التطوع؟ قال: لا؛ ألا ترى أن

(١) لفظ « شاء » ساقط من هـ.

(٢-٢) وفي ص « هاتين الساعتين ».

(٣) ما بين المربعين زيادة من ح، ص.

(٤) وفي هـ « قال أليس » وليس بشيء.

(٥) وفي هـ « على الجنائز ».

السجدة قد وجبت عليه حين يسمعها وهو في وقت الصلاة^١؛ أو لا ترى أنه^٢ لو نسي الصلاة^٣ فذكرها في هاتين الساعتين صلاحها وقد كان يكون^٤ قد صلى^٥ في وقت^٦، وإنما أكره الصلاة في هاتين الساعتين إذا كان قد صلى^٧ الفجر والعصر^٨ وهو يريد أن يتطوع به^٩ بعد ذلك. فأما صلاة ذكرها تلك الساعة فلست^{١٠} أكره أن يصلها.

قلت: أ رأيت رجلا نسي صلاة مكتوبة فذكرها حين طلعت الشمس أو^{١١} حين انتصف النهار أو ذكرها^{١٢} حين تغيب الشمس؟ قال: لا يصلها في هذه الساعات الثلاث. قلت: وكذلك لو كانت الصلاة هي الوتر أو المكتوبة أو غيرها؟ قال: نعم. لا يصل في هذه الثلاث ساعات ما خلا العصر فإنه إذا ذكر العصر من يومه ذلك قبل غروب الشمس صلاحها لأنه بلغنا في ذلك أثر^{١٣}، وإن كانت العصر قد نسيها قبل

(١) وفي ص «صلاة» في كلا اللفظين.

(٢) لفظ «أنه» زيد من ص، وهو ساقط من بقية الأصول.

(٣-٢) وفي ه «يصل».

(٤) وفي ج، ض «وكان قد صلى في وقته».

(٥-٥) وفي ص «العصر أو الفجر».

(٦) لفظ «به» ساقط من ص.

(٧) وفي ه «قلت»، وهو تصحيف «فلست».

(٨-٨) من قوله «حين انتصف» ساقط من ه.

(٩) قلت: أشار إلى قوله صلى الله عليه وسلم: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها» رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة =

ذلك نيوم ' أو بأيام ' لم يصلها في تلك الساعة . قلت : فان ذكر العصر عند طلوع الشمس أو نصف النهار ؟ قال : لا يصلها ، و العصر و غيرها في هذا سواء .

قلت : أ رأيت رجلا سمع السجدة حين طلعت الشمس أو حين اتصف النهار أو حين تغيب الشمس ؟ قال : لا يسجدها في هذه الساعات الثلاث ؟ ولكن يسجدها بعد ذلك . قلت : و كذلك لو قرأها هو ؟ قال : نعم .

قلت : فان أراد أن يصلي على جنازة في هذه الثلاث ساعات ؟ قال : لا يصلي على جنازة في هذه الثلاث ساعات . قلت : فاذا ارتفعت الشمس فايضت و إذا زالت الشمس و إذا غربت الشمس صلى على الجنازة إن شاء أو صلى صلاة ذكرها أو سجدة كانت عليه أو وترا قد نسيه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا نسي صلاة الفجر فذكرها حين زالت الشمس

= وفي لفظ للبخارى « إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته » . والحديث هذا معروف في الصحاح و غيرها .

(١-١) وفي « أو أيام » .

(٢-٢) وفي « تلك الثلاث الساعات » .

(٣) وفي ص « يقضيها » مكان « يسجدها » .

(٤-٤) وفي ص « قلت : أ رأيت إذا أراد » .

(٥) وفي ص « الساعات » في كلا البظنين .

(٦) وفي ح ، ص « فائنة » مكان « صلاة » .

أ يبدأ بها أو بالظهر؟ قال: بل يبدأ بها فيصلى الفجر ثم يصلى الظهر.
قلت: فان بدأ فصلى الظهر متعمدا لذلك؟ قال: لا يجوزيه، وعليه أن
يصلى الفجر ثم يصلى الظهر.

قلت: أ رأيت إن نسي الفجر و الظهر جميعا ثم ذكر ذلك في
آخر وقت الظهر؟ قال: يبدأ فيصلى الظهر ثم يصلى الفجر. قلت:
لم؟ قال: لأن الفجر قد فاتته وهو في آخر وقت من الظهر فعليه
أن يصلى الظهر ولا يدع أن تفوته فتكون قد فاتته صلاتان. قلت:
أ رأيت إن كان في أول وقت الظهر و قد نسي الفجر فلم يذكرها حتى
صلى الظهر فلما فرغ من الظهر ذكر الفجر؟ قال: يصلى الفجر، و قد
تمت الظهر. قلت: فان ذكر ذلك و قد بقيت عليه ركعة من الظهر؟
قال: الظهر فاسدة، وعليه أن يصلى الفجر ثم يعيد الظهر. قلت: فان
ذكر بعد ما قعد في الرابعة و تشهد إلا أنه لم يسلم؟ قال: هذا
و الأول سواء، و الظهر فاسدة، وعليه أن يصلى الفجر ثم يعيد الظهر
في قول أبي حنيفة، و أما في قول أبي يوسف و محمد فانه إذا ذكرها

(١-١) وفي ٥، ص «ابتداء».

(٢-٢) من قوله «قلت فان بدأ» ساقط من ٥.

(٣-٣) وفي ٥، ص «الظهر و الفجر».

(٤-٤) من قوله «الظهر قال» ساقط من ٥.

(٥) وفي ٥ «فيكون».

(٦-٦) وفي ح، ص «ذكر ذلك بعد».

بعد ما تشهد إن صلاته تامة . قلت : أرأيت إن كان سلم و عليه سجودنا السهو فسجدهما^١ ثم ذكر الفجر و هو في سجوده ؟ قال : الظهر فاسدة ، و عليه أن يصلي الفجر ثم يعيد الظهر في قول أبي حنيفة . قلت : لم ؟ قال : لانه بعد في صلاة لم يفرغ منها ؛ ألا ترى لو أن رجلا دخل معه في الصلاة على تلك الحال كان قد أدرك الصلاة معه ؟ ألا ترى لو كان الذي دخل معه مسافرا و الأول مقبلا كان على المسافر أن يصلي أربعا لأنه قد أدرك الصلاة معه .

قلت : أرأيت رجلا نام عن صلاة الفجر فاستيقظ و قد كادت الشمس أن تطلع و لم يوتر أبدأ بالوتر أو بالفجر ؟ قال : إن كان لا يخاف أن تفوته الفجر و أن تطلع الشمس بدأ فأوتر ثم صلى ركعتين ١٠ قبل الفجر ثم صلى الفجر ، و إن^٢ كان يخاف أن يفوته^٣ الفجر ترك الوتر و صلى الفجر . قلت : فإن فرغ من الفجر و سلم^٤ ثم طلعت الشمس متى يوتر ؟ قال : إذا ابيضت الشمس أوتر .

قلت : فإن طلعت الشمس و قد بقي عليه^٥ من الفجر ركعة ؟ قال : صلاته فاسدة ، و عليه أن يستقبل الفجر إذا ارتفعت الشمس ١٥

(١) وفي ح « فسجدهما » .

(٢) وفي هـ « فإن » .

(٣) وفي هـ ، ز ، ح « تفوته » .

(٤) لفظ « سلم » ساقط من ز ، ح .

(٥) وفي هـ « فيه » مكان « عليه » .

و ابيضت . قلت : أرأيت إن فرغ من الصلاة و قد قعد قدر التشهد ثم طلعت الشمس قبل أن يسلم ؟ قال : صلاته فاسدة ، و عليه أن يعيد ، إذا ارتفعت الشمس في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد : إذا قعد قدر التشهد ثم طلعت الشمس فإن صلاته تامة . قلت : فإن كان سها في صلاته و فرغ و سلم ثم سجد للسهو سجدة واحدة ثم طلعت الشمس ؟ قال : صلاته فاسدة و عليه أن يعيد إذا ارتفعت الشمس في قول أبي حنيفة .

قلت : أرأيت رجلا نسي العصر فذكرها حين احمرت الشمس فصلى ركعة أو ركعتين ثم غربت الشمس ؟ قال : يبني على صلاته فيصلي ما بقي . قلت : من أين اختلف هذا و الأول ؟ قال : لأن الذي صلى الفجر فطلعت له الشمس و هو في الصلاة فقد فسدت عليه صلاته لأنها ليست بساعة يصلى فيها ، و الذي غربت له الشمس و قد صلى ركعة أو ركعتين فقد دخل في وقت صلاة و الصلاة لا تكره في تلك الساعة ، فعليه أن يتم ما بقي منها .

١٥ . قلت : أرأيت رجلا صلى تطوعا ركعة ثم ذكر أن عليه صلاة مكتوبة هل يفسد التطوع و ينصرف ؟ قال : لا ، و لكنه يمضي على صلاته ، فإذا فرغ منها صلى المكتوبة . قلت : فإله إن ذكرها في المكتوبة

(١-١) وفي ص « و عليه أن يستقبل الفجر » .

(٢) وفي ح ، ص « اختلفا » .

(٣) زادني « بعد قوله « الأول » « سواء » و ليس بشيء » .

فسدت عليه؟ قال: لأنه لا ينبغي له أن يصلي المكتوبة إلا كما فرضت عليه الأولى فالأولى، فإن بدأ بالآخرى قبل الأولى فسدت عليه صلاته . وقد خالف حين صلى العصر قبل الظهر؛ و التطوع ليس مثل المكتوبة لأنه لو ذكر مكتوبة عليه ثم قام فصلى قبلها تطوعاً لم يضره ذلك شيئاً؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نام هو وأصحابه عن الفجر فاستيقظوا بعد ما طلعت الشمس، فلما ارتفعت الشمس تحولّ عن ذلك الوادي، ثم أوتر النبي صلى الله عليه وسلم وأوتر الناس، ثم أمر بلالا فأذن، فصلى ركعتي الفجر قبل الفجر، ثم أمر بلالا فأقام الصلاة فصلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم الفجر. فمن ذكر صلاة مكتوبة عليه فاتته

(١) لفظ « قال » ساقط من هـ .

(٢) أسند الإمام أبو يوسف هذا البلاغ في آثاره ص ٢٥ فرواه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس هو وأصحابه فلم يوقظهم إلا حر الشمس فقاموا فأمر بلالا فأذن ثم أوتر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ثم تأخروا عن معرسهم حين استيقظوا فصلوا ركعتين، ثم أمر بلالا فأقام الصلاة فصلى بالناس رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخرجه الحافظ طلحة بن محمد من طريق محمد بن خالد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرس وأمر بلالا أن يكلاً الصبح، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم ونام الرهط وبلال، حتى كان أول من استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده بلال، فأمر أن يقنادوا الرواحل من ذلك المحل، وأمر بلالا فأذن، ثم أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ركعتين، وأمره فأقام الصلاة ثم صلى بهم الفجر - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٩٥ . وأخرجه الإمام محمد في [باب النوم قبل الصلاة وانتقاض =

فبدأ قبلها بالتطوع لم يضره ذلك شيئا، لأن هذا أثر قد جاء، لأنه لم يقدم مؤخرا ولم يؤخر مقدما .

قلت : أ رأيت التطوع قبل الظهر كم هو؟ قال : أربع ركعات ، لا يفصل بينهما إلا بالشهد ، قلت : فكم التطوع بعدها؟ قال : ركعتان .

قلت : فهل قبل العصر تطوع؟ قال : إن فعلت لحسن . قلت : فكم التطوع قبلها؟ قال : أربع ركعات .

قلت : فكم التطوع بعد المغرب؟ قال : ركعتان .

قلت : فهل بعد العشاء تطوع؟ قال : إن تطوع لحسن ؛ بلغنا عن

عبد الله بن عمر رضی الله عنها أنه قال : من صلى أربع ركعات بعد العشاء

١٠ قبل أن يخرج من المسجد كنَّ مثلهن من ليلة القدر .

= الوضوء منه [من كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث . وليس فيه ذكر قضاء الوتر . وأخرجه في موضئه عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله - الحديث . (١) وفيه « قبلها » وهو خطأ .

(٢) قلت : أسند هذا البلاغ الإمام عهد في كتاب الآثار قال : أخبرنا أبو حنيفة

قال حدثنا الحارث بن زياد أو محارب بن دينار - الشك من عهد - عن عبد الله بن

عمر قال : من صلى أربع ركعات بعد العشاء الآخرة قبل أن يخرج من المسجد

فانهن يعدلن أربع ركعات من ليلة القدر - ٨١ ص ٢٧ . وأخرجه الإمام أبو يوسف

في آثاره عن محارب من غير شك . وأخرجه الحسن بن زياد أيضا في آثاره

والأشثاني في مسند الإمام له من طريق الحسن نحوه . وأخرجه أبو نعيم أيضا

في مسند الإمام له من طريق إسحاق الأزرق عن الإمام عن محارب عن ابن عمر =

= قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من صلى العشاء في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر » . قال أبو نعيم لم يروه عن ابن عمر إلا محارب ، ولا عنه إلا أبو حنيفة ، تفرد به إسحاق عن جعفر بن عون مرفوعا . ورواه جماعة من أصحابه منهم الحسن بن الفرات ، وأبو يوسف ، وأسد ، وسعيد بن أبي الجهم ، وأه ب ، والصلت بن الحجاج الكوفي ، وعبد الحميد الحماني ، وعبيد الله بن الزبير ، ومحمد بن الحسن (موقوفا) - اه . وأخرجه الحارثي من طريق خارجة بن مصعب عنه بأطول منه وقال : قد روى عبد العزيز ابن خالد وأبو عصمة وإبراهيم بن الجراح أيضا عن أبي حنيفة عن أيوب بن عائد عن محارب بن دثار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث خارجة بطوله . ثم روى الحارثي من طريق جعفر بن عون عن أبي حنيفة عن محارب ابن دثار عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى بعد العشاء أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد عدلن بمثلهن من ليلة القدر - انتهى مختصرا مسند الحارثي المخطوط ق / ٣٢ - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٩٣ . قلت : ورواه ابن أبي شيبة عن ابن إدريس عن حصين عن مجاهد عن عبد الله بن عمر : من صلى أربعاً بعد العشاء كقدرهن من ليلة القدر . ورواه عن وكيع عن عبد الجبار ابن عباس عن قيس بن وهب عن مرة عن عبد الله قال : من صلى أربعاً بعد العشاء لا يفصل بينهن بتسليم عدلن بمثلهن من ليلة القدر . وروى عن كعب بن ماتع ومجاهد نحوه . قلت : وقال الحافظ في الإيثار : أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق إسحاق الأزرق أحد الأثبات عن أبي حنيفة - اه . قلت : وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن فضيل عن العلاء بن المسيب عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : أربعة بعد العشاء يعدلن بمثلهن من ليلة القدر - اه (بحث في أربع ركعات بعد العشاء) ص ٨٨٢ . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة : ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل عليّ =

قلت: فهل بعد طلوع الفجر تطوع؟ قال: نعم، ركعتان قبل صلاة الفجر [قلت: ويكره الصلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر؟ قال: نعم - ١]. قلت: ويكره الكلام بعد انشقاق الفجر إلى أن يصلي الفجر إلا بخير؟ قال: نعم.

٥ قلت: أ رأيت التطوع يوم الجمعة كم هو؟ قال: قبلها أربع ركعات وبعدها أربع، لا يفصل بينهما إلا بالتشهد.

قلت: أ رأيت صلاة العيد هل قبلها صلاة؟ قال: لا. قلت: فبعدها؟ قال: إن فعلت فحسن. قلت: فكم أصلي بعدها؟ قال: أربع ركعات، لا يفصل بينهما إلا بالتشهد.

١٠ قلت: فكم الصلاة تطوعاً بالليل؟ قال: بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي بالليل ثمان ركعات، ثم يوتر بثلاث، ثم يصلي ركعتين قبل الفجر. قلت: فإن تطوع بالليل؟ قال: لا بأس بأن يصلي ركعتين، أو أربعاً، أو ستاً، أو ثمانياً، أو ثمانياً، لا بأس بأن تفعل أي ذلك شئت. قلت: فأى ذلك أحب إليك؟ قال: أربع أربع. قلت: وكذلك التطوع ١٥ بالنهار؟ قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة، وقال يعقوب ومحمد: صلاة الليل مثنى مثنى.

= الأصل بعدها أربع ركعات - ١٥. وروى البخاري عن ابن عباس نحوه في بيت ميمونة - ١٥.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول الثلاثة؛ إنما زدناه من ح، ص.

(٢) وفي ز، ح «لا تفصل».

قلت: أ رأيت الأثر الذي جاء لا يصلى بعد صلاة مثلها؟ قال: ذلك عندي في ترك القراءة في الركعتين الآخرين لأنك لا تقرأ فيها إن شئت في الصلاة المكتوبة .

قلت: فطول البقوت والقيام في التطوع أحب إليك أم كثرة السجود؟ قال: طول القيام أحب إلى، وأى ذلك فعل؛ فحسن .
قلت: أ رأيت رجلاً أفتح الصلاة بنوى أربع ركعات ثم تكلم؟

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم النخعي قال: قال عمر: لا يصلى بعد صلاة مثلها . وقال: حدثنا عبد الله بن إدريس عن خصين عن إبراهيم والشعبي قالا قال عبد الله: لا يصلى على أثر صلاة مثلها - اهـ . كذا قاله ابن الهمام في شرح الهداية . وقال الإمام محمد في الجامع الصغير: تفسير قوله صلى الله عليه وسلم « لا يصلى بعد صلاة مثلها » يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة - اهـ (باب في القراءة في الصلاة) ص ١٥ ، وكذلك نقله في الهداية . وقال ابن الهمام في شرح قول الهداية: وأما كون الحديث المذكور عنه صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر قول محمد فانه أعلم به، ومحمد رحمه الله أعلم بذلك منا - اهـ ج ١ ص ٣٢٨ . وقال العيني في شرح الهداية: والموقوف على عمر رواه الطحاوي أيضا في شرح معاني الآثار ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت: بل ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عند محمد وإن لم يثبت عندك، ولا يلزم من عدم ثبوته عندك عدم ثبوته عنده وقال علماءنا: إن بلاغات محمد كلها موصولة.

(٢-٢) كذا في ح، ص؛ وفي الأصول الثلاثة «لم تقرأ» .

(٣) وفي ه، ص «أو» مكان «ام» .

(٤) وفي ه، ص «فعلت» .

قال: عليه أن يقضى ركعتين.. قلت: لم؟ قال: لأنه لا يكون داخلا في الأربع حتى يتشهد في الركعتين و يقوم في الثالثة .

قلت: فان صلى أربع ركعات بغير قراءة كم يقضى؟ قال: يقضى

ركعتين . قلت: لم؟ قال: لأن الركعتين الأوليين فاسدتان ، فانما عليه

٥ أن يقضى الركعتين الأوليين . قلت: فان قرأ في الركعة الأولى و قرأ في

الرابعة أو قرأ في الأولى و قرأ في الثالثة؟ قال: عليه أن يقضى أربع

ركعات . قلت: من أين اختلف هذا و الأول؟ قال: هذا في القياس سواء-

وهذا قول أبي حنيفة . وقال يعقوب: أما أنا فأرى عليه في الوجهين

جميعا أربع ركعات قرأ أو لم يقرأ ، وقال محمد: أرى في الوجهين جميعا

١٠ ركعتين لأنه إذا أفسد الأولين لم يقدر على أن يدخل في الآخرين -

وهو قول زفر . قلت: أ رأيت إن صلى ركعتين بغير قراءة ثم إنه صلى

ركعتين بقراءة و لم يسلم و نوى في الآخرين قضاء الأولين؟ قال:

لا يكون هذا قضاء ، و عليه قضاء ركعتين ، لأن هذه صلاة واحدة

فلا يكون بعضها قضاء بعض . قلت: فان دخل معه رجل في الآخرين

١٥ فصلاهما معه؟ قال: عليه أن يقضى الأولين كما يقضيها الإمام . قلت:

فان دخل معه في الأولين رجل فلما فرغ منها تكلم الرجل فضى الإمام

في صلاته حتى صلى أربع ركعات؟ قال: على الرجل الذي كان خلفه

أن يقضى ركعتين .

قلت: أ رأيت إن كانت الصلاة كلها مستقيمة صحيحة كم يكون على

٢٠ الرجل الذي تكلم؟ قال: ليس عليه أن يقضى إلا ركعتين لأنه قد خرج

من أن يكون هذا إمامه قبل أن يدخل في الركعتين الآخرين، وإنما كان إمامه في الركعتين الأولين .

• قلت: أ رأيت رجلا صلى ركعتين من آخر الليل وهو ينوي بها ركعتي الفجر أيجزيه؟ قال: لا. قلت: فإن صلى ركعتي الفجر ولم يستيقظ بطلوع الفجر هل يجزيه؟ قال: لا. قلت: وكذلك لو شك في ركعة هـ منهما قبل طلوع الفجر إن لم يكن طلوع؟ قال: نعم .

و قال أبو حنيفة: إذا صلى الرجل الفجر ولم يوتر ثم ذكر الوتر فعليه قضاء الوتر، وإن صلى الفجر ولم يصل ركعتي الفجر ثم ذكرهما فلا قضاء عليه، وليس ركعتا الفجر بمنزلة الوتر - وهذا قول أبي يوسف، وقال محمد^٢: يقضيها إذا طلعت الشمس^١.

باب ما جاء في القيام في الفريضة

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من أمّ قوماً فليصل بهم صلاة أضعفهم فإن فيهم المريض والصغير والكبير وذا الحاجة".

(١) كذا في هـ؛ وفي ز، ح، ص وفي الأصل «الآخرين» .

(٢) كذا في أكثر الأصول، وفي ع «ليسا» .

(٣) وفي ح، ص «وقال محمد: أحبّ إليّ أن يصل ركعتي الفجر إذا ارتفعت الشمس، فإن لم يفعل فلا شيء عليه لأنه تطوع» .

(٤) لفظ «الشمس» ساقط من هـ .

(٥) قلت: لم أجده بهذا اللفظ وقريباً منه . أخرجه الشيرازي في الألقاب عن

عثمان بن أبي العاص الثقفي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صلِّ بأصحابك =

قلت: أ رأيت الإمام كم يقرأ في صلاة الفجر؟ قال: يقرأ بأربعين آية مع فاتحة الكتاب في الركعتين جميعا. قلت: فكم يقرأ في الركعتين من الظهر؟ قال: يقرأ بنحو من ذلك أو دونه. قلت: كم يقرأ في الركعتين من العصر؟ قال: بعشرين آية مع فاتحة الكتاب. قلت: فكم يقرأ في المغرب؟ قال: يقرأ في الركعتين في كل ركعة بسورة قصيرة خمس آيات أو ست آيات مع فاتحة الكتاب. قلت: فكم يقرأ في العشاء؟ قال: يقرأ في الركعتين جميعا بعشرين آية مع فاتحة الكتاب. قلت: وكلما ذكرت فهو بعد فاتحة الكتاب؟ قال: نعم. قلت: فكيف يقرأ في

= صلاة أضعفهم فإن فيهم الضعيف والمريض وذا الحاجة، واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا» - كذا في ج ٤ ص ١٢٨ من كثر العمال. وأخرجه الطبراني في الأوسط عن عثمان بن أبي العاص الثقفي قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثني إلى ثقيف: «تجوّز يا عثمان! وأمّ الناس بأضعفهم فإن فيهم الضعيف وذا الحاجة والحامل والمرضع» - كذا في مجمع الزوائد ج ٢ ص ٧٣ وقال: رجاله موثقون وأسنده عنه الإمام أحمد بالفاظ مختلفة. ورواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في المستدرک. والحديث في الصحيحين عن أبي هريرة بلفظ «إذا صلى أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير»، وفي لفظ لمسلم «الصغير والكبير والضعيف والمريض وذا الحاجة» - كذا في نصب الراية ج ٢ ص ٢٩.

(١) لفظ «فهو» زيادة من ح، وهو ساقط من بقية الأصول.

(٢-٣) وفي «فاتحة الكتاب القرآن» لعل لفظ «القرآن» كان بهامش الأصل إشارة إلى اختلاف النسخ فأدخله الناسخ في الأصل بظن أنه من تروك الأصل بجمع بين النسخين؛ وفي ص «فاتحة القرآن» مكان «فاتحة الكتاب».

السفر في هؤلاء الصلوات التي ذكرت لك^١؟ قال: يقرأ بفاتحة الكتاب
وبما شاء^٢، ولا يشبه الحضر السفر.

قلت: ويقرأ في الركعتين الأخيرين^٣ من المكتوبة بفاتحة الكتاب
في كل ركعة؟ قال: نعم، إن شاء قرأ في كل ركعة فاتحة القرآن وإن
شاء سبّح فيها^٤، وإن شاء سكت.

قلت: وكيف يقرأ في الوتر وماذا يقرأ؟ قال: ما قرأ من شيء
فهو حسن؛ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في
الوتر في الركعة الأولى بـ "سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى" وفي الثانية بـ "قُلْ
يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ" وفي الثالثة بـ "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ". وبلغنا أنه قنت فيها

(١) وفي ص «قلت فكيف في السفر الذي ذكرت لك».

(٢) وفي هـ «وما شاء».

(٣) وفي هـ «الأخيرتين» وفي ع «الأخرتين».

(٤) لفظ «فيها» ساطع من أكثر الأصول، وإنما زدناه من ص.

(٥) وفي ص «فكيف».

(٦) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الأمان: أخبرنا أبو حنيفة حدثنا زيد اليامي
عن ذرّ الهمداني عن سعيد عن عبد الرحمن بن أبزي قال: كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر في الركعة الأولى «سبّح اسم ربك الأعلى»
وفي الثانية «قل للذين كفروا» يعني «قل يا أيها الكافرون» وهي هكذا في
قراءة ابن مسعود، وفي الثالثة «قل هو الله أحد». قال مجد: إن قرأت بهذا فهو
حسن، وما قرأت من القرآن في الوتر مع فاتحة الكتاب فهو حسن أيضا إذا
قرأت مع فاتحة الكتاب بثلاث آيات فصاعدا - وهو قول أبي حنيفة - ٢٨ ص.

بعد ما فرغ من القراءة قبل أن يركع الثالثة .

قلت: فهل في شيء من الصلوات قنوت؟ قال: لا، إلا في الوتر.

قلت: فما مقدار القيام في القنوت؟ قال: كان يقال مقدار "إِذَا السَّمَاءُ

انْشَقَّتْ" و"وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ". قلت: فهل فيه دعاء موقّت؟

قال: لا. قلت: فهل يرفع يديه حين يفتح بالقنوت؟ قال: نعم، ثم يكفها^١.

قلت: وفي كم موطن ترفع الأيدي؟ قال: في سبع مواطن: في

اقتراح الصلاة وفي القنوت في الوتر وفي العيدين وعند استلام الحجر

وعلى الصفا والمروة وبعرفات وجمع، وعند المقام^٢ وعند الجمرتين .

قلت: أ رأيت الرجل يؤم النساء ليس معهن رجل غيره؟ قال:

١٠ أما إذا كان مسجد جماعة تقام فيه الصلاة وهو إمام^٣ فتقدم يصلي

(١) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الحجة: أخبرنا الثقة من أصحابنا قال أخبرنا

عطاء بن مسلم الخفاف قال حدثنا العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن

ابن عباس قال: بت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام من الليل فصلى ركعتين ثم قام

فأوتر فقرأ بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى، ثم ركع وسجد، ثم قام فقرأ

بفاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون، ثم ركع وسجد وقام فقرأ بفاتحة الكتاب

وقل هو الله أحد، ثم قنت ودعا وركع - اهـ ج ١ ص ٢٠١ .

(٢) كذا في ص؛ وفي ع، ه، ز «يكفها» وهو تصحيف؛ وفي ح «يكفه»

وليس بشيء .

(٣) وفي ص «المقامين» .

(٤) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «وليس» .

(٥) وفي ص «في مسجد» .

(٦) وفي ه «يقام» وفي ص «أقام» .

(٧) وفي ص «وهو الإمام» .

وليس معه رجل فدخلت نسوة في الصلاة فلا بأس بذلك، و أما أن يخلو بهن في بيت أو في مكان غير المسجد فإني أكره له ذلك إلا أن يكون معهن ذات محرم منهن .

قلت: أ رأيت الرجل تفوته صلاة الجماعة في مسجد حيّه أ ترى

له أن يأتي مسجدا آخر يرجو أن يدرك الصلاة؟ قال: إن فعل فحسن^٥ .
و إن صلى في مسجد حيّه فحسن . قلت: فإن صلى في مسجد حيّه
أ يتطوع قبل المكتوبة؟ قال: إن كان في وقت سعة^٦ فلا بأس بذلك،
و إن خاف ذهاب الوقت بدأ بالمكتوبة .

قلت: أ رأيت إذا أخذ المؤذن في الإقامة أ تكره^٧ للرجل أن يفتح

التطوع فيصلي؟ قال: نعم أكره له ذلك . قلت: فإن كانت ركعتي الفجر؟^{١٠}
قال: أما ركعتي الفجر فإني لا أكرههما .

(١) وفي هـ « فيقدم » وفي ص « فتقدم فيه وليس معه » .

(٢) من ص ، وفي بقية الأصول « فدخلن » .

(٣) وفي ص « بأن » .

(٤) لفظ « له » زيد من ص .

(٥) وفي ص « فهو حسن » .

(٦) من قوله « أ ترى له ... » ساقط من هـ .

(٧) كذا في ص ، ولعل الصواب « في الوقت سعة » و لفظ « سعة » ساقط

من بقية الأصول . وفي المختصر: ولا بأس بأن يتطوع فيه قبل المكتوبة إذا

لم يخف فوت الفرض .

(٨) وفي هـ ص « أ يكره » .

قلت: أرأيت رجلا انتهى إلى المسجد والقوم في الصلاة أ يصل
 تطوعا أو يدخل مع القوم في الفريضة؟ قال: لا، ولكنه يدخل مع
 القوم في صلاتهم، ولا يصل من التطوع شيئا إلا أن ينتهي إلى الإمام
 ولم يكن صلى ركعتي الفجر فانه يصليهما ثم يدخل في صلاة القوم.
 ه قلت: فان كان يخاف أن يفوته 'ركعة من' الفجر؟ قال: وإن كان
 يخاف. قلت: لئن خاف أن يفوته الفجر في جماعة؟ قال: أحب ذلك
 إلى أن يدخل مع القوم في صلاتهم و يدع الركعتين.

قلت: أرأيت رجلا نسي الوتر فذكر ذلك وهو يخاف أن يفوته
 وقت الفجر إن أوتر كيف يصنع؟ قال: يصل الفجر، فإذا ارتفعت
 الشمس قضى الوتر. قلت: أرأيت إن لم يخف أن يفوته الفجر؟ قال:
 يبدأ فيوتر ثم يصل الفجر. قلت: فان كان لم يصل ركعتي الفجر وهو
 يخاف إن صلاهما فاتته الفجر؟ قال: يصل الفجر ولا يصليهما. قلت:

(١) كذافي ص، ح، وفي بقية النسخ « يصلها ».

(٢-٢) قوله « ركعة من » ساقط من الأصول الثلاثة، وإنما زدناه من ح، ص.

(٣-٣) من « قوله قال وإن... » ساقط من أكثر الأصول، وإنما زدناه
 من ص:

(٤) وفي ص « الجماعة ».

(٥) وفي ز، ح « يفوت ».

(٦) وفي ص « صلاة الفجر ».

(٧) وفي ه، ز، ح « يفوته ».

(٨) كذافي ح، ص، وفي بقية الأصول « صلاها ».

فإن صلى الفجر ولم يصلهما^١ أ يصلهما إذا ارتفع النهار؟ قال: لا . قلت:
 لِمَ؟ قال: لأنها ليستا^٢ مثل صلاة الوتر التي يقضيها إذا ارتفع النهار .
 قلت: أ رأيت رجلا صلى وسلم على تمام في نفسه ثم دخل معه
 رجل في الصلاة والإمام قاعد بعد فكبر الرجل ودخل يأتّم به ثم ذكر
 الإمام الذي سلم أنه قد بقيت عليه سجدة من التلاوة أو ذكر أنه لم يتشهد
 في الرابعة وقد قدر التشهد ثم إن الإمام تكلم؟ قال: صلاة الإمام
 تامة، و صلاة الذي دخل معه تامة يبنى عليها لأن الإمام كان في صلاة
 تامة وكان تسليمه ذلك^٣ ليس يقطع الصلاة، ألا ترى أن عليه أن يسجد
 وأن يتشهد وأن يسلم، فكل شيء كان يكون على الإمام قبل التسليم فهو
 على هذا، وليس على الرجل الداخل مع الإمام سجدة التلاوة لأن الإمام
 لم يسجدهما . قلت: فإن كان دخل معه الرجل والمسألة على حالها بعد ما
 سلم الإمام إلا أن الإمام ذكر أن عليه سهوا في صلاته فلم يسجد لسهوه
 حتى تكلم وقام فذهب؟ قال: صلاة الإمام تامة، وأما الرجل الداخل
 مع القوم فإن عليه أن يستقبل الصلاة - وهذا قول أبي حنيفة و
 أبي يوسف، وقال زفر ومحمد: يقوم الرجل فيصلي بصلاة الإمام لأن السهو
 شيء ترك من الصلاة .

(١-١) قوله «فإن صلى الفجر ولم يصلهما» ساقط من ص .

(٢) كذا في ص، وفي بقية الأصول «ليسا» ، والصواب ما في ص .

(٣) لفظ «ذلك» زيد من ض، ح .

(٤) وفي ص «لا يقطع» .

(٥) لفظ «الرجل» ساقط من ه .

باب الحدث في الصلاة وما يقطعها

قلت: رأيت رجلاً دخل مع الإمام ثم أحدث حدثاً من بول أو غائط أو قيء أو رعاف أو شيء يسبقه ولا يعتمد لشيء من ذلك كيف يصنع إن كان إماماً أو لم يكن إماماً؟ قال: إن كان إماماً تأخر وقدم رجلاً من خلفه يصلي بالقوم ويذهب هو فيتوضأ، فإن لم يكن تكلم اعتد بما مضى من صلاته وصلى ما بقي، فإن تكلم استقبل الصلاة ولم يعتد بشيء مما مضى. قلت: فإن لم يتكلم ولكنه لما رجع إلى أهله بال أو أتى غائطاً هل يتوضأ ويبنى على صلاته؟ قال: لا، ولكنه إذا تعدد بشيء من هذا انتقضت صلاته، وكان عليه أن يستقبل الصلاة إذا توضأ.

١٠. قلت: ولم يكن عليه في العمدة أن يستقبل ولا يكون فيما سبقه ولم يملكه؟ قال: لأن الأثر والسنة جاء فيما سبقه أن يتوضأ ويبنى على ما مضى.

(١-١) كذا في ه، ز، ح؛ وكان في الأصل «دخل الجماعة فأحدث»؛ وفي ص «دخل في الصلاة ثم أحدث».

(٢) أسند الإمام محمد هذا الأثر في آثاره فقال: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عبد الملك بن عمير عن معبد بن صبيح أن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى خلف عثمان بن عفان رضي الله عنه فأحدث الرجل فانصرف ولم يتكلم حتى توضأ ثم أقبل وهو يقول: «ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون» فأحسن بما مضى وصلى ما بقي. وروى عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: يجزيه، والأستئناف أحب إليّ. وروى عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يرفع في الصلاة أو يحدث قال: يخرج ولا يتكلم إلا أن يذكر الله ثم يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه فيقضى ما بقي عليه من صلاته ويعتد بما صلى، فإن كان =

من صلاته و يعتدّ بما مضى .

قلت: رأيت الرجل^١ إن جامع أو دخل المخرج^٢ أو^٣ استقاه^٤ هل يبنى على صلاته؟ قال: هذا والأول سواء وعليه أن يستقبل . قلت: وكذلك

إن تقياً؟ قال: نعم . قلت: رأيت إن قاه ماء كثيراً لا يخالطه شيء . أو قاه

مرة لا يخالطها شيء . أو قاه طعاماً أو تقياً متعمداً لذلك أو ذرعه التقي .

ولم يتعمد؟ قال: أما إذا كان ذلك عمداً استقبل الصلاة والوضوء ، وإن

كان غير متعمد للتقي توضأ وبنى على صلاته . قلت: فإن قاه بلغمًا

لا يخالطه شيء هل ينقض ذلك وضوءه؟ قال: لا . قلت: لِمَ؟ قال: لأن

البلغم بزاق^٥ ولا وضوء فيه - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال يعقوب:

أما أنا فأرى عليه الوضوء في البلغم إذا كان ملء فيه أو أكثره .

قلت: رأيت رجلاً دخل في الصلاة فصلى ركعة أو ركعتين ثم تكلم

في الصلاة وهو ناسٍ أو متعمد لذلك؟ قال: صلاته فاسدة ، وعليه أن يستقبلها .

= تكلم استقبل - اه قال محمد: وبه نأخذ الكلام والاستقبال أفضل - وهو قول

أبي حنيفة ، وروى البناء عن ابن عمر وسعيد بن المسيب في موطئه - راجع

(باب الوضوء من الرعاف) من الموطأ ص ٦٢ . ورواه من فعله صلى الله عليه

وسلم أيضاً في الموطأ - راجع (باب الحدث في الصلاة) منه ص ١٢٠ .

(١) لفظ « الرجل » ساقط من أكثر الأصول ، إنما زدناه من ص .

(٢-٣) وفي ص « إن دخل المخرج أو جامع » .

(٣) لفظ « أو » ساقط من ه .

(٤) وفي ح ، ص « استمنى » مكان « استقاه » .

(٥) وفي ص « هو الزقاق » .

قلت: فان ضحك؟ قال: إن كان الضحك دون الفهقة مضى على صلاته، وإن كان فهقة^١ استقبل الوضوء و الصلاة ناسيا كان أو متعمدا . قلت: لِمَ كان الضحك عندك هكذا و الضحك و الكلام في القياس سواء؟ قال: أجل، ولكني أخذت في الضحك بالأثر^٢ الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه و سلم .

قلت: أ رأيت رجلا دخل في الصلاة فصلى ركعة أو ركعتين ثم غشى عليه أو أصابه لم أو وجع فذهب عقله و هو إمام؟ قال: صلاته و صلاة من خلفه فاسدة، و على الإمام أن يستقبل^٣ الوضوء و الصلاة،

(١) كذا في الأصل و كذا في ٥ - أي إن كان الضحك فهقة؟ و في ز، ح «فهقه» فهو إذن فعل الماضي - أي فهقه المصلي .

(٢) أشار إلى الأثر الذي أسنده في كتاب الآثار فقال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا منصور بن زاذان عن الحسن البصرى عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: بينما هو في الصلاة إذ أقبل رجل أحمى من قبل القبلة يريد الصلاة و القوم في صلاة الفجر فوقع في زبية فاستضحك بعض القوم حتى فهقه، فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه و سلم قال «من فهقه منكم فليعد الوضوء و الصلاة - اه ص ٣٥ . و رواه الإمام أبو يوسف في آثاره عن أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه بينما هو في الصلاة إذ أقبل أحمى يريد الصلاة فوقع في زبية فاستضحك بعض القوم حتى فهقه، فلما انصرف النبي صلى الله عليه و سلم قال: من كان منكم فهقه فليعد الوضوء و الصلاة - اه ص ٢٨ . و تحقيق الحديث في البنائة شرح الهداية للعيني - فارجع إليها إن شئت تحقيق الحديث و الاطلاع على طرقة .

(٣) كذا في ز، ح، ص، ٥، ٤ و كان في الأصل «أن يستقبلوا» ولكن في ص «فاسدة و يستقبل» ٤ و قوله «و على الإمام أن» ساقط من ص .

وأما القوم فإن عليهم أن يستقبلوا الصلاة ، ولا وضوء عليهم . قلت :
وكذلك لو ضحك الإمام حتى قهقه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا أم قوما فصلى ركعة أو ركعتين ثم نام قائما ؟
قال : يمضى في صلاته ، ولا وضوء عليه ولا إعادة . قلت : فإن نام
مضطجعا تمعدا لذلك ؟ قال : عليه أن يعيد الوضوء ويستقبل الصلاة ،
وعلى القوم أن يستقبلوا الصلاة ، ولا وضوء عليهم .

قلت : أ رأيت رجلا صلى بقوم فقدم في الرابعة قدر التشهد ثم ضحك
حتى قهقه ؟ قال : صلاته وصلاة من خلفه تامة ، وعلى الإمام أن يعيد
الوضوء لصلاة أخرى ، ولا وضوء على القوم . قلت : فإن ضحك القوم
مع الإمام جميعا معا ؟ قال : عليهم أيضا أن يعيدوا الوضوء لصلاة أخرى .
قلت : فإن ضحك القوم حتى قهقهوا بعد ما قهقه الإمام ؟ قال : ليس عليهم
وضوء لصلاة أخرى ، وأما الإمام فعليه الوضوء . قلت : لِمَ ؟ قال : لأن
الإمام حين قهقه فقد قطع الصلاة ، وهؤلاء ضحكوا وليسوا في الصلاة : قلت :
وكذلك لو أن الإمام أحدث متعمدا بعد ما قعد قدر التشهد ؟ قال : نعم ،
عليه الوضوء لصلاة أخرى ، ولا وضوء على القوم . قلت : وكذلك لو غشى ١٥
عليه أو أصابه لمم ' أو جن ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن أحدث الإمام
غير متعمد ؟ قال : صلاته تامة لأنه قد قعد قدر التشهد .

قلت : أ رأيت إن كان الإمام قد سها فسجد سجدة السهو ثم ضحك

(١) واللمم بفتحين : جنون خفيف ، ومنه : صلى ركعتين ثم غشى عليه
أو أصابه لمم - ٥١ مغرب ج ٢ ص ١٧٢ .

فيها حتى قهقه؟ قال: يعيد الوضوء لصلاة أخرى، و صلاته و صلاة القوم تامة، و لا وضوء على القوم. قلت: و لِمَ لا يكون على من خلفه الوضوء؟ قال: لأنهم لم يضحكوا و لم يحدثوا.

قلت: أ رأيت إماما أحدث فتأخر و قدّم رجلا من خلفه و قد فاتته ركعة كيف يصنع؟ قال: يصلي بالقوم، فإذا تشهد تأخر و قدّم رجلا من غير أن يسلم بهم فيسلم بهم الرجل الآخر، ثم يقوم هو فيقضى 'ما بقي' من صلاته و يسلم. قلت: أ رأيت إن لم يفرغ من صلاته حتى ضحك قهقهة و قد بقيت عليه ركعة أو ركعتان؟ قال: صلاته و صلاة من خلفه و صلاة الإمام الأول فاسدة، و على هذا الذي ضحك أن يعيد الوضوء و الصلاة، و عليهم جميعا أن يستقبلوا الصلاة. قلت: لِمَ أفسدت صلاة الإمام

الأول؟ قال: لأن الإمام الثاني هو^٢ إمام الأول؛^١ أ لا ترى أن الإمام ينبغي له أن يتوضأ ثم يجيء فيدخل مع الثاني في صلاته. قلت: أ رأيت إن توضأ الأول و صلى في بيته و اعتدّ بما مضى من صلاته هل يجزيه ذلك؟ قال: إن كان صلى في بيته بعد ما سلم الإمام الثاني و فرغ من صلاته فإن صلاته تامة، و إن كان الإمام الثاني لم يفرغ من صلاته فإن صلاته فاسدة

(١-١) وفي هـ « ما بقي عليه » .

(٢) لفظ « عليه » ساقط من هـ .

(٣-٣) كذا في الأصل و كذا في ز، ح؛ وفي ص « إمام للأول »؛ وفي هـ

« الإمام الأول » و هو تحريف من الناسخ .

(٤) لفظ « قال » ساقط من هـ .

و عليه أن يستقبل الصلاة . قلت : أ رأيت الإمام الثاني إن قعد في الرابعة وهي له الثالثة ثم ضحك بعد ما تشهد حتى قهقه ؟ قال : عليه أن يعيد الوضوء والصلاة ، وأما من خلفه فصلاتهم تامة . قلت : لِمَ كان هذا هكذا أن يكون صلاة الإمام فاسدة وصلاة من خلفه تامة ؟ قال : لأن الإمام قد بقيت عليه ركعة ، وأما الذين خلفه فقد استكملوا الصلاة .
قلت : فما حال الإمام الأول ؟ قال : إن كان خلف الثاني وقد فرغ من صلاته معه فإن صلاته تامة ، وإن كان في بيته لم يدخل مع الإمام الثاني في الصلاة فإن صلاته فاسدة ،^٢ و عليه ؛ أن يستقبل الصلاة لأن الإمام .

- (١) كذا في الأصل و كذا في ص ؛ وفي ه ، ز ، ح « تكون » .
(٢) كذا في أكثر الأصول ؛ وفي ه « نيته » وهو تصحيف .
(٣) كذا في ح ، ص ، وهو الصواب ؛ وفي الأصول الثلاثة « فإن صلاته تامة أيضا » . وفي المختصر الكافي : فصلاته فاسدة ، قال : وفي رواية : تامة ، والأول أشبه بالصواب - ه . وقال السرخسي في شرح هذا القول : وفي رواية أبي حفص : قال : صلاته تامة ، وجه هذه الرواية أنه مدرك لأول صلاته فيكون كالفارغ بقعدة الإمام قدر التشهد ، والرواية الأولى أصح وأشبه بالصواب لأنه قد بقي عليه البناء ، وضحك الإمام في حقه في المنع من البناء كضحكه ، ولو ضحك هو في هذه الحالة فسدت صلاته ، فكذلك ضحك الإمام في حقه ؛ ورواية أبي حفص كأنه غلط وقع من الكاتب لأنه اشتغل بتقسيم ثم أجاب في الفصلين بأنه صلاة تامة ، وظاهر هذا التقسيم يستدعي المخالفة في الجواب -
ه ج ١ ص ١٧٣ .

- (٤) كذا في ح ، ص ؛ وفي الأصول الثلاثة « وليس عليه » وهذا بناء على رواية أبي حفص .
(٥) لفظ « الصلاة » ساقط من أكثر الأصول ، وإنما زدناه من ص .

الثاني حين فسدت صلاته قبل أن يتم الأول 'فسدت صلاة الأول' ولو كان في القوم من لم يتم صلاته كان عليه أيضا أن يستقبل الصلاة، ولا يشبه هذا الإمام الأول، ألا ترى أن الإمام الأول يقضى بغير قراءة فكأنه خلف الإمام الثاني، وهذا الذي لم يدرك الصلاة يقضى بقراءة^٢.

قلت: أ رأيت رجلا صلى من الظهر ركعتين ثم تشهد^١ فلم ناسيا^٢ ثم ذكر فظن أن ذلك يقطع الصلاة فاستقبل التكبير ينوي به الدخول في الظهر ثانية وهو إمام قوم فكبر معه القوم ينوون ما صنع^٣؟ قال: هو على^٤ صلاته الأولى و يصلى ما بقي منها^٥، و عليه سجودتا السهو^٦، و تكبيره^٧ لا يكون قطعاً للصلاة لأنه^٨ فيها بعد؛ ألا ترى لو أنهم أحدثوا كانت صلاتهم تامة. قلت: وكذلك إن رجعوا؟ قال: نعم.

(١-١) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «لم تفسد صلاة الأول» بناء على رواية أبي حفص.

(٢) وفي ص «فلو».

(٣-٣) من قوله «ولا يشبه...» ساقط من ح، ص؛ وكان في «قراءته» وهو تصحيف.

(٤-٤) وفي ص «وسلم» ولفظ «ناسيا» ساقط من ص.

(٥) وفي ص «معه ذلك» مكان «ما صنع».

(٦-٦) وفي «هؤلاء على» وهو خطأ.

(٧) وفي «تكبيره» وهو تصحيف.

(٨) وفي «لأن» وفي ص «لأن التكبير».

قلت: أ رأيت رجلا صلى وحدة ركعة 'أو هو' إمام ثم جاء قوم فدخلوا في صلاته فأتهم لهم الصلاة فلما قعد قدر التشهد ضحك الإمام حتى فقهه؟ قال: صلاة الإمام تامة وعليه أن يعيد الوضوء لصلاة أخرى، وأما صلاة القوم فهي فاسدة وعليهم أن يستقبلوا الصلاة.

قلت: لِمَ؟ قال: ألا ترى أن الذين خلفه لو تكلموا أو أحدثوا أو ضحكوا ه أفسدت^٢ عليهم صلاتهم لأنه قد بقيت عليهم ركعة؟ فكذلك الإمام يفسد على من خلفه ولا يفسد على نفسه لأنه قد أتم الصلاة. قلت: وكذلك لو أن الإمام أحدث متعمدا؟ قال: نعم. قلت: فإن تكلم متعمدا؟ قال: لا يشبه الكلام الضحك والحدث لأن الكلام بمنزلة التسليم، وعلى القوم أن يقضوا تلك الركعة التي بقيت عليهم^٣، ١٠. و صلاتهم تامة - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد:

(١-١) وفي هـ «أو وهو» وفي ص «وهو» وكلاهما تحريف.

(٢) وفي هـ «الذي» وهو تصحيف.

(٣) وفي ص «فسدت».

(٤) وفي ص «صلاته».

(٥) وفي ح، ص «قلت: وكذلك لو أن الإمام أحدث متعمدا أو قام متعمدا؟

قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: صلاة من خلفه

تامة في ذلك كله، وقال أبو يوسف ومحمد: لا تفسد صلاتهم لأن الإمام إذا تمت

صلاته تمت صلاة من خلفه.

(٦) لفظ «عليهم» زيد من ص، ح؛ وهو ساقط من بقية الأصول.

١ صلاة من خلفه تامة يقومون في ذلك كله فيقضون^١ وإن ضحك الإمام قهقهة^٢ - أو بهذا الأخير تأخذ^٣ .

قلت : أرأيت رجلا افتتح الظهر في المسجد فصلى ركعة أو ركعتين ثم أقيمت الصلاة كيف يصنع ؟ قال : إن كان صلى^٤ ركعة أضاف إليها أخرى^٥ ثم يقطع . وسلم^٥ ويدخل مع الإمام في صلاته ، ويكون^٦ له الركعتان تطوعا . قلت : فإن كان صلى ركعتين وقام في الثالثة فقرأ^٧ وركع ولم يسجد حتى^٨ أقيمت الصلاة ؟ قال : يقطعها^٩ فيدخل مع الإمام في صلاته^٩ ، ولا يحتسب بما صلاه^{١٠} وحده فيجعل صلاة الإمام فريضة وما صلى تطوعا . قلت : أرأيت^{١١} إن كان يسجد

(١-١) قوله « صلاة من خلفه تامة » ساقط من ح ، ص ؛ وكذلك قوله « في ذلك كله » ، بل فيها « وقال أبو يوسف ومحمد : يقومون فيقضون » .

(٢) وفي ص « حتى قهقهة » .

(٣-٣) قوله « وبهذا الأخير تأخذ » ساقط من ح ، ص .

(٤) وفي ص « أصاب » مكان « صلى » .

(٥-٥) وفي ص « ثم يسلم ويقطع ويفرغ » .

(٦) وفي ص « تكون » .

(٧) وفي ص « وقرأ » .

(٨) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « حين » مكان « حتى » .

(٩-٩) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « فيدخل في صلاة الإمام » .

(١٠) وفي هـ « صلى » واللفظ هذا ساقط من ص .

(١١) لفظ « أرأيت » ساقط من هـ .

في الثالثة سجدة واحدة أو سجودتين؟ قال: يمضي على صلاته حتى يتمها وهي الفريضة ثم يسلم، فإذا سلم دخل مع الإمام في صلاته فيجعلها تطوعاً. قلت: وكذلك 'لو كان هذا' في صلاة العصر؟ قال: نعم، إلا أنه لا ينبغي أن يصلي مع القوم بعد العصر تطوعاً، ولكنه إذا فرغ من صلاته خرج ولم يدخل مع الإمام في صلاته. قلت: فإن كان في الفجر ٥ وكان قد صلى ركعة وسجد سجودتين أو هو رابع في الثانية ثم أقيمت الصلاة؟ قال: يقطعها ويدخل مع الإمام في صلاته لأن صلاة الإمام فريضة، ولا يحتسب بما كان صلى وحده. قلت: فإن كان قد سجد في الثانية سجدة^٢ أو سجودتين ثم أقيمت الصلاة؟ قال: يمضي على صلاته ويسلم، ثم يخرج من المسجد ولا يدخل مع الإمام في صلاته. قلت: ١٠. أ رأيت إن كان في المغرب وقد صلى منها ركعة ثم قام في الثانية فقرأ وركع، ثم أقيمت الصلاة وهو رابع؟ قال: يقطعها ويدخل مع الإمام في صلاته ويجعلها فريضة. قلت: فإن كان قد سجد في الثانية سجدة أو سجودتين ثم أقيمت الصلاة؟ قال: يمضي في صلاته حتى يفرغ ويسلم ولا يدخل مع القوم في صلاتهم. قلت: لِمَ؟ قال: لأنها ثلاث ركعات، ١٥

(١-١) كذا في ص؛ وقوله «لو كان هذا ساقط من ه، موجود في ع، ز،

ح؛ إلا لفظ «هذا» فانه من زيادة ص.

(٢) كذا في ص، ح؛ وحرف «قد» ساقط من بقية الأصول.

(٣) وفي ه «سجد سجدة» وهو مكرر، سها فيه النسخ.

(٤) كذا في ص، وفي بقية الأصول «فركع».

وأكره أن يصلي ثلاثاً نافلة يقعد فيها .

قلت : أرأيت رجلاً صلى المغرب و فرغ منها ثم دخل المسجد فأقيمت الصلاة أوصلي معهم أو يخرج ؟ قال : بل يخرج من المسجد ولا يصلي معهم . قلت : لِمَ ؟ قال : لأنها ثلاث ركعات فأكره له أن يقعد في الثالثة من النافلة . قلت : فإن دخل و صلى معهم ؟ قال : إذا فرغ الإمام وسلم قام هذا فيشفع بركة .

قلت : أرأيت رجلاً صلى الظهر أو العشاء ثم أتى المسجد فأقيمت الصلاة أوصلي معهم ويجعل الذي صلى تطوعاً ؟ قال : لا .

قلت : أرأيت رجلاً صلى الظهر يوم الجمعة ثم أتى المسجد فأقيمت الصلاة أوصلي معهم الجمعة ويجعل التي صلى تطوعاً ؟ قال : نعم . قلت : من أين اختلف هذا و الباب الأول ؟ قال : لأن هذا يجب عليه أن يصلي الجمعة مع الناس ولا ينبغي له أن يصلي الظهر في بيته يوم الجمعة من غير عذر ، و الباب الأول إذا صلى الظهر في بيته فهي الفريضة و لا ينبغي له أن يجعل الفريضة نافلة ، و الفريضة ههنا هي الجمعة .

(١) وفي الأصل « أن تصلي » .

(٢-٣) وفي « فله أن يقعد » .

(٣-٣) كذا في الأصل و كذا في ه ، ص ، و في ز ، ح « فان كان دخل » .

(٤) وفي « فتشفع » .

(٥) وفي ه ، ص « الذي » .

باب الإمام يحدث ولا يقدم أحدا

قلت: أ رأيت إماما صلى بقوم ركعة أو ركعتين ثم أحدث فلم يقدم أحدا حتى خرج من المسجد؟ قال: صلاة القوم فاسدة و عليهم أن يستقبلوا الصلاة. قلت: لِمَ؟ قال: أستحسن ذلك و أرى به قديحا أن يكون قوم في الصلاة في المسجد و إمامهم في أهله.

قلت: أ رأيت إن قدّم القوم رجلا بعد خروج الإمام من المسجد؟ قال: لا يجزيهم و عليهم أن يستقبلوا الصلاة. قلت: فان قدّموا رجلا قبل خروج الإمام من المسجد؟ قال: صلاته و صلاتهم تامة. قلت: و يكون هذا بمنزلة الذي لو قدمه الإمام؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت إن قدّم القوم رجلين أمّ هذا طائفة و أمّ هذا طائفة؟ قال: صلاتهم جميعا فاسدة. قلت: لم؟ قال: لأنه لا يكون إمامين يصلي كل واحد منهما بطائفة و قد كان إمامهم واحدا؛ ألا ترى أنه لو نوى كل واحد أن يؤمّ نفسه و يصلي وحده إن هذا لا يجزيهم فكذلك الإمامان إذا لم يجتمع القوم على إمام واحد فصلاتهم فاسدة.

قلت: أ رأيت إن كان الإمام الذي أحدث ليس خلفه إلا رجل

(١) وفي ح «إمامان» و الصواب «إمامين» - أي لأنه لا يكون الإمام إمامين.

(٢) وفي ز، ح «لنفسه»؛ و الصواب «نفسه».

(٣) كذا في ح، و في بقية الأصول «الإمامين».

واحد فأحدث الإمام فانقتل ونوى هذا الذي كان خلفه أن يؤم نفسه قبل خروج الإمام من المسجد؟ قال: صلاته تامة، وهذا بمنزلة القوم لو اجتمعوا فقدموا رجلا فضلى بهم. قلت: فان لم ينو الذي كان خلف الإمام أن يؤم نفسه حتى يخرج الإمام من المسجد؟ قال: صلاته تامة ٥ وليس عليه أن يستقبل.

قلت: أ رأيت إن قدمه الإمام حين أحدث وجمعه إماما فذهب الإمام الأول فتوضأ ورجع؟ قال: يدخل مع هذا في صلاته فيأتم به لأن الإمام ههنا هو الثاني.

قلت: فان كان الإمام الأول حين قدم الإمام الثاني وخرج من المسجد ليتوضأ أحدث الإمام الثاني فذهب يتوضأ؟ قال: صلاة الأول فاسدة، وصلاة هذا تامة. قلت: فان لم يحدث هذا الثاني ولكن كان على صلاته حتى جاء الأول فدخل معه في الصلاة ثم أحدث الثاني وخرج من المسجد ولم يقدم هذا ولم ينو هذا الأول أن يكون إمام نفسه؟ قال: صلاة الأول والثاني تامة وليس عليهم أن يستقبلوا ١٥ الصلاة، وهذا الثاني إمام إن نوى أو لم ينو.

قلت: أ رأيت إماما صلى بقوم ركعة أو ركعتين ثم أحدث فانقتل ولم يقدم أحدا فأجمع القوم على أن يقدموا رجلا يصلى بهم قبل

(١) وفي «لو» مكان «إن».

(٢) وفي ح، ص «ليتوضأ».

(٣) وفي ص «فاجتمع».

خروج الإمام من المسجد فقدموه^١ وقد اجتمع عليه كلهم إلا رجلا واحدا أو اثنين^٢ ونوى هذا الذي لم يجمع معهم أن يصلى علاحدة لنفسه؟ قال: إذا كان^٣ جماعة القوم قدموا رجلا قبل خروج الإمام من المسجد^٤ فصلاة الذين انضموا به تامة، وصلاة الذين تفردوا فاسدة إن كان واحدا أو اثنين .

قلت: أ رأيت إماما أحدث فانقل فقدم رجلا جاءه ساعتئذ، فلما قدمه كبر الرجل ودخل في الصلاة ونوى أن يؤم القوم^٥ بصلاة الإمام^٦ أ يجزيهم ذلك؟ قال: نعم يجزيهم^٧. قلت: فان لم ينو الذي قدم أن يصلى بهم صلاة الإمام ولكن نوى أن يصلى بهم صلاة مستقبله فصلى بهم فأتم الصلاة ونوى القوم صلاة الإمام الأول؟ قال: أما^٨ الإمام الثاني فصلاته تامة . وأما القوم^٩ فان صلاتهم^{١٠} فاسدة و عليهم أن يستقبلوا الصلاة .

(١) كذا في ص؛ و ضمير المفرد ساقط من البقية .

(٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول « اثنان » .

(٣) وفي ص « فاذا كان » .

(٤) من قوله « فقدموه » وقد اجتمع . . . ساقط من .

(٥) لفظ « جاء » ساقط من .

(٦-٧) وفي ص « في صلاة الإمام » .

(٧) لفظ « يجزيهم » ساقط من ص .

(٨-٩) وفي ص « فصلاتهم » .

باب المسافر يحدث فيقدم مقبياً

قلت: رأيت إماماً أحدث وهو مسافر وخلفه قوم مقيمون ومسافرون فقدم رجلاً من المقيمين كيف يصنع هذا المقيم؟ قال: يصلي بهم تمام صلاة المسافر، فإذا تشهد تأخر من غير أن يسلم بهم ٥ و قدّم رجلاً من المسافرين فلم يصلي بهم تمام صلاة المسافر، وقام المقيمون فقفوا ما بقي من صلاتهم عليهم وحدانا بغير إمام.

قلت: رأيت إن قدم الإمام الأول رجلاً من المقيمين فصلّى بهم وقعد في الثانية وتشهد ثم قام فأتمّ بالقوم الصلاة وصلى القوم معه؟ قال: أما المسافرون فصلّاهم جميعاً تامّة. وأما المقيمون^٢ فإن صلّاهم فاسدة وعليهم أن يستقبلوا الصلاة إلا الإمام فإن صلاته تامّة.

قلت: فإن لم يقعد الإمام في الركعتين قدر التشهد؟ قال: صلاته فاسدة، وصلاة من خلفه من المسافرين والمقيمين جميعاً فاسدة. قلت: فما حال الإمام الأول المسافر الذي أحدث؟ قال: صلاته أيضاً فاسدة، وعليه أن يستقبل الصلاة. قلت: لِمَ أفسدت صلاة المسافرين؟ قال: لأن صلاتهم ١٥ أربع ركعات ولم يقعد في الركعتين قدر التشهد، فإزاد على الركعتين فهو تطوع لأنهم قد خلطوا المكتوبة بالتطوع، فلما خلطوا المكتوبة بالتطوع

(١) لفظ «قوم» ساقط من هـ، ص.

(٢) وفي ز، ح «وأمّ».

(٣-٢) وفي هـ، ص «فصلّاهم».

(٤-٤) وفي ج، ص «وعليهم أن يستقبلوا» وهو خطأ.

فصدت صلاتهم ، وأما المقيمون فإنه أمهم فيما لا ينبغي له أن يؤمهم فيه ، فلذلك أفسدت عليهم صلاتهم .

قلت : أ رأيت رجلاً صلى ركعة بغير قراءة ولا سجود وركع فلما ركع رفع رأسه فقرأ وركع وسجد وأنا رجل فدخل معه في صلاته وأدرك معه الركعة هل يجزيه ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنه هكذا ينبغي له أن يصنع . قلت : أ رأيت إن كان الإمام قد قرأ في الركعة الأولى وركع على فراغ من القراءة ؟ قال : ركوعه في الثاني باطل ولا يحتسب به لأنه حين قرأ أولاً ثم ركع فقد تمت الركعة . قلت : فإن دخل معه رجل في الركعة الثانية هل يجزيه من ركعته ؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت إن كان الإمام حين قرأ وركع أولاً أحدث وخلفه ١٠ قوم فقدم رجلاً آخر فاستقبل هذا الرجل القراءة والركوع والسجود فجاء رجل فدخل مع هذا ؟ قال : إن كان الإمام الأول قد قرأ في الركعة الأولى فهى الركعة ٢ ، وهذه الركعة الثانية لا تجزيه ، وسجود الثانية من السجود للأولى ٥ ، ولا يجزى الذى دخل مع هذا في الثانية ركوعه ١ وسجوده ،

(١) لفظ « له » ساقط من هـ .

(٢) لفظ « أولاً » ساقط من هـ .

(٣) وفي هـ « رجل » وهو تصحيف .

(٤-٤) كذا في هـ ، ز ، ح ، ص ، وفي ع « في الركعة » .

(٥-٥) وفي ح ، ص « هو سجود الأولى » مكان قوله « من السجود للأولى » .

(٦) كذا في ص ، ح ، وفي بقية الأصول « وركوعه » .

وإن كان الإمام الأول لم يقرأ حتى ركع ثم أحدث فقدم هذا فقرأ هذا الإمام الثاني وركع ثم دخل معه رجل وهو راع فانه يجزيه؛ والقوم والداخل معه سواء لأن الأول كأنه افتتح الصلاة ثم أحدث فقدم هذا فقرأ هذا الإمام الثاني وهكذا ينبغي له أن يصنع .

باب الإمام يحدث فيقدم جنباً أو صلياً

قلت: أ رأيت رجلاً أحدث وهو إمام فتأخر وقدم رجلاً وهو على غير وضوء أو هو جنب أو هو صبي لم يجتم؟ قال: صلاته وصلاة القوم كلهم فاسدة. قلت: لم؟ قال: لأن صلاة إمامهم الذي

(١-١) قوله «الإمام الأول» زدناه من ص، ح؛ وهو ساقط من بقية الأصول.
(٢) قوله «سواء» زدناه من ح، ص؛ وهو ساقط من بقية الأصول.
(٣-٣) وفي ص «فقدم هذا الإمام الثاني وقرأ وركع وهذا ينبغي» .

(٤) هذه المسألة بينها الحاكم في مختصره بأسلوب حسن مختصرة قال: إمام افتتح الصلاة ولم يقرأ وركع ولم يسجد ثم رفع رأسه فقرأ وركع وسجد وأدرك معه رجل هذا الركوع الثاني قال: يجزيه ولا يعتد بالركوع الأول، وإن كان قرأ قبل الركوع الأول فالركوع من الأول والسجود له، وهذا الداخل في صلاته لم يدرك معه الركعة ولا يعتد بما ركع؛ وكذلك إن كان الإمام أحدث حين فرغ من الركوع الأول واستخلف رجلاً فان الخليفة يعتد بذلك الركوع إن كان الإمام قرأ قبله، وإن لم يكن قرأ قبله لم يعتد به - ٥١ .

(٥-٥) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «فتأخر وهو إمام فقدم» .
(٦-٦) وفي هـ «أوصي» وفي ز «أو وهو صبي»؛ والواو زاده الناسخ سهواً - والله أعلم .

قدم فاسدة ليست بصلاة ، فاذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة من خلفه ؛ ألا ترى لو أنه حين أحدث قدم امرأة أن صلاتهم كانت فاسدة؟
فكذلك كل من ذكرت .

باب صلاة الأُمى

- قلت : أ رأيت رجلا أميا صلى بقوم أميين وفيهم من يقرأ وفيهم ٥
من لا يقرأ؟ قال : صلاتهم فاسدة - وهو قول أبي حنيفة ، وقال محمد :
صلاة من يقرأ فاسدة و صلاة من لا يقرأ تامة - وهو قول أبي يوسف .
قلت : أ رأيت إن افتتح بهم الصلاة وهو أمى فصلى بهم ركعة
أو ركعتين ثم علم سورة فقرأها في الثالثة والرابعة أيجز به ويجزى من
خلفه؟ قال : لا يجز بهم ، و صلاتهم فاسدة . قلت : وكذلك لو صلى بهم ١٠
ثلاث ركعات ثم علم سورة؟ قال : نعم ٢ . وفي الإجماع عن
أبي يوسف أن أبا حنيفة كان يقول أولا في الأُمى يتعلم سورة في خلال
صلاته إنه يقرأ وينبئ ، ثم رجع عن ذلك - رحمة الله عليه ٣ .
قلت : أ رأيت إن افتتح بهم الصلاة وهو أمى فصلى بهم تمام الصلاة
فلما قعد قدر التشهد ولم يسلم علم سورة؟ قال : هذا و الأول سواء . ١٥

(١-١) من قوله « وقال محمد ... » ساقط من الأصل وكذا من ٥ ، ز ؛ وإنما

زدناه من ح ، ص ؛ إلا أن في ص « لم يقرأ » مكان « لا يقرأ » .

(٢) وفي المختصر « تعلم » وهو الأصواب .

(٣-٣) وفي ٥ « قال كذلك نعم » ؛ والصواب « قال نعم » كما هو في بقية الأصول .

(٤-٤) من قوله « وفي الإجماع ... » ساقط من ح ، ص .

(٥) كذا في الأصول كلها .

قلت : فان كان خلفه قوم لا يقرأون فافتتح بهم وهو أمي فلما صلى ركعة أو ركعتين علم 'سورة فقرأها' فيما بقي ؟ قال : لا يجزيهم ، وعليهم أن يستقبلوا الصلاة . قلت : لم ؟ قال : لأنه بنى صلاته 'على غير قراءة ثم علم' سورة فعليه أن يستقبل - وهو قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد :
 ٥ أما نحن فزرى إذا صلى الای يقوم أمين و يقوم يقرؤون فصلى بهم تمام الصلاة وقد قدر التشهد ثم علم 'سورة أنه يجزيه صلاته و صلاة من خلفه ممن لا يقرأ ، وأما من كان يقرأ فصلاته فاسدة .

قلت : فان كان الإمام ممن لا يقرأ فافتتح الصلاة ثم أحدث قبل أن يصلى شيئاً فقدّم رجلاً ممن كان يقرأ ؟ قال : صلاة الإمام و صلاة ١٠ من خلفه فاسدة في قول أبي حنيفة . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد وجب عليه ما وجب على الإمام الأول لأن الإمام الأول كان لا يقرأ . قلت : رأيت إن كان الإمام الأول قد صلى ركعة ثم أحدث فقدم هذا ؟ قال : هذا و الأول سواء . قلت : فان كان الإمام الأول حين 'افتتح بهم الصلاة علم' سورة فصلى ركعتين وقرأ فيها تلك السورة ثم أحدث فقدم رجلاً

(١) كذا في الأصول كلها .

(٢) كذا في الأصل و كذا في ه ؛ وفي ز ، ح ، ص «قرأ» .

(٣) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول «صلاة» .

(٤) كذا في ح ، ص ؛ وقوله «و مجد» ساقط من الأصل و كذا من ه ، ز .

(٥) وفي ه «أوجب» .

(٦) قوله «الأول» ساقط من ه .

(٧) لفظ «حين» ساقط من ص .

من لا يقرأ؟ قال: هذا و الأول سواء . قلت : فان قدم رجلا من يقرأ؟
قال: هذا و ما قبله سواء .

قلت^١: إذا اقتتح أى يقوم أمين الصلاة فصلى بهم ركعة أو ركعتين
أو ثلاثاً ثم علم سورة؟ قال^٢: ضلاتهم فاسدة . قلت^٣: وكذلك لو كان
فيهم قوم يقرؤون؟ قال^٤: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا دخل مع الإمام فى الصلاة و قد سبقه بركعة
و الرجل أى فلما فرغ الإمام^٥ من صلاته قام الرجل ليقضى أتحب
له^٦ أن يقرأ فيما بقى؟ قال: نعم . قلت: فاذا لم يحسن أن يقرأ؟ قال:
أما فى القياس فان صلاته فاسدة، و لكن أدع القياس و أستحسن أن
يجزيه . قلت: لم؟ قال: أ رأيت لو كان أخرس فسبقه الإمام بركعة فقام^٧
يقضى أما كان يجزيه صلاته؟ قلت: بلى، قال: هذا^٨ و ذاك سواء .
قلت: أ رأيت رجلا صلى فى المسجد وحده^٩ تطوعا فأحدث فانقتل

(١) و فى « لا يقرأ » و هو خطأ .

(٢) كذا فى ص ، و لفظ « قلت » ساقط من بقية الأصول .

(٣) كذا فى ص ؛ و فى بقية الأصول « فان » .

(٤) كذا فى ص ، ح و لفظ « قلت » ساقط من بقية الأصول .

(٥-٥) كذا فى ص ، ح ؛ و لفظ « قال نعم » ساقط من بقية الأصول .

(٦) لفظ الإمام « ساقط من ز ، ح ، ص .

(٧) و فى ص « أ يجب عليه » مكان « أتحب له » .

(٨) و فى ص ، ح « فهذا » .

(٩) لفظ « وحده » ساقط من ه .

كتاب الأصل (فيمن صلى تطوعاً أو فريضة ولم يقعد في الثانية) ج - ١

فذهب يتوضأ^١ أ يجزيه أن يصلي في بيته؟ قال: أي ذلك فعل فحسن،
فإن كان لم يتكلم بنبي على صلاته، وإن كان تكلم استقبل الصلاة.

باب فيمن صلى تطوعاً أو فريضة ولم يقعد في الثانية

قلت: رأيت رجلاً اقتتح التطوع فضلى أربع ركعات ولم يقعد

ه في الثانية؟ قال: يجزيه وعليه سجدة السهو إن كان فعل ذلك ناسياً.

قلت: لم؟ أليس^٢ قد أفسدت^٣ الأولين حين لم يقعد فيها؟ قال: أما في

القياس فقد أفسدتها^٤، ولكن أدع القياس وأستحسن فأجعلها بمنزلة

الفريضة؛ ألا ترى لو أن رجلاً صلى الظهر ولم يقعد في الثانية وقعد في الرابعة

و تشهد أن صلاته تامة وعليه سجدة السهو؟ فكذلك هذا.

١٠ قلت: رأيت رجلاً أمياً اقتتح^٥ الظهر وصلى ففرغ من صلاته وسلم

ثم ذكر أن عليه سهواً من صلاته فسجد سجدة واحدة للسهو ثم علم سورة

قبل أن يسجد الأخرى^٦؟ قال: صلاته فاسدة وعليه أن يستقبل الصلاة.

قلت: فإن لم يسه في صلاته ولكنه صلى أربع ركعات فقعد في الرابعة

(١) وفي ص « فتوضأ ».

(٢) وفي ص « ساهياً ».

(٣) كذا في الأصول، وفي « التيس » وهو تصحيف.

(٤) وفي ص « أفسد ».

(٥) وفي ح، ص « أفسدهما ».

(٦-٧) كذا في أكثر الأصول؛ وفي « قلت رجلاً اقتتح »، سقط منها لفظ

« رأيت » ولفظ « أمياً » وهو من سهو الناسخ.

(٧) وفي « الاستواء » وهو تحريف.

قدر التشهد ثم علم سورة قبل أن يسلم؟ قال: هذا والاول سواء - وهذا قول أبي حنيفة^١، وقال أبو يوسف ومحمد: أما نحن فنرى إذا قعد قدر التشهد ثم علم سورة أن صلاته تامة^٢ -

باب صلاة النساء مع الرجال

قلت: أ رأيت امرأة صلت مع القوم في الصف وهي تصلي بصلاة الإمام ما حالها و حال من كان يجنبها من الرجال؟ قال: أما صلاتها فتامة، وصلاة القوم^٣ كلهم جميعا^٤ تامة ما خلا الرجل الذي عن يمينها والذي كان عن يسارها والذي خلفها بجهاها فان هؤلاء الثلاثة يعيدون الصلاة. قلت: لم؟ قال: لأن هؤلاء الثلاثة قد ستروا من خلفهم من الرجال، وهما لكل رجل^٥ منهم بمنزلة الحائط بين المرأة وبين أصحابه^٦. قلت: أ رأيت رجلا صلى بقوم رجال ونساء فكان صفا تاما نساء^٧ ومن خلف الإمام وخلف ذلك صفان من الرجال؟ قال: صلاة الصفتين فاسدة،^٨ وصلاة القوم بمن^٩ هو أمام النساء والنساء كلهن تامة.

(١-١) قوله «أما نحن فنرى» ساقط من ص.

(٢) كذا في ص، وز؛ وفي بقية الأصول «وهو قول محمد»؛ وفي «أبي محمد» وليس بشيء.

(٣-٣) كذا في أكثر الأصول؛ وفي «كلهم جميعا كلهم».

(٤) وفي ص «كان عن».

(٥-٥) وفي ح، ص «وصار كل واحد» مكان «وهما لكل رجل».

(٦) كذا في ص؛ ولفظ «بين» ساقط من بقية الأصول.

(٧-٧) وفي «وكان صفا تاما نساء»، وفي ص «فكان صف تام من نساء».

(٨-٨) وفي «فصلاة القوم فيمن».

قلت: ولم^١ إذا كانت المرأة واحدة أفسدت صلاة الذي خلفها^٢
 ولم تفسد صلاة الذي خلف^٣ أولئك كما أنه لو كان صفا^٤ من النساء
 أفسدت صلاة الذي^٥ خلفهن و الذي خلف ذلك أيضا؟ قال: هذا في
 القياس سواء و لكني^٦ أستحسن إذا كان [صف تام أفسدت صلاة
 من خلفهن من الرجال و إن كانوا عشرين -^٧] صفا، و إذا كانت امرأة^٨
 واحدة أو اثنتان أفسدت^٩ صلاة من كان عن يمينها و عن يسارها و الذي
 خلفها، و بقية القوم صلاتهم تامة .

قلت: أ رأيت امرأة صلت بحذاء الإمام تأتم به و هو يؤم القوم
 و يؤمها؟ قال: صلاة الإمام و القوم و المرأة جميعا فاسدة. قلت: أ رأيت
 ١٠. إن صلت^{١٠} أمام الإمام و هي تأتم به؟ قال: صلاتها فاسدة، و صلاة الإمام
 و من خلفه تامة . قلت: لم؟ قال: لأنه من كان أمام الإمام فلا يكون

(١) قوله « ولم » كذا في ح؛ وفي ص « لم » و هو ساقط من بقية الأصول .

(٢) وفي ح « من خلفها » .

(٣) وفي ح، ص « من خلف » .

(٤) وفي ح « صف » .

(٥) وفي ص « الذين » .

(٦) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول « ولكن » .

(٧) ما بين المربعين زيادة من ح، ص .

(٨) وفي هـ « المرأة » .

(٩) كذا في ص، وفي بقية الأصول « ان أفسد » .

(١٠) وفي هـ « صلاة » مكان « إن صلت » و هو خطأ .

في صلاة الإمام .

قلت : أرأيت امرأة صلت بحذاء رجل و هما جميعا في صلاة واحدة غير أن كل واحد منهما يصلي لنفسه ؟ قال : صلاتهما جميعا تامة ، ولا يفسد على الرجل صلاته إذا كان كل واحد منهما يصلي لنفسه .

قلت : أرأيت امرأة صلت إلى جنب رجل وهي تريد أن تأتمّ به ؟
و الرجل يصلي وحده لا ينوي أن يكون إمامها ؟ قال : صلاة الرجل تامة ،
و صلاة المرأة فاسدة . قلت : لِمَ لا تفسد صلاة الرجل ؟ قال : إذا لم ينو
الرجل أن يكون إماما للمرأة فلا تفسد عليه شيئا لأنه إنما صلى وحده ،
ولو جعلته إمامها كانت المرأة إن شاءت أن تفسد على الرجل صلاته
جاءت فكبرت و قامت بحذائه فتنتقض صلاته ، فهذا قبيح ؛ لا يكون
إمامها و لا تفسد عليه صلاته إلا أن ينوي أن يؤمها . قلت : فان كان
يؤمها و يؤم غيرها و ائتمت به و قامت بحذائه أفسدت عليه و على من خلفه
و على نفسها ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت رجلا و امرأة سبقهما الإمام بركعة فلما فرغ الإمام
قاما يقضيان و قام كل واحد منهما بحذاء صاحبه فهل تفسد المرأة صلاة
الرجل ؟ قال : لا . قلت : و لِمَ و هما في صلاة واحدة ؟ قال : لأن كل
واحد منهما يصلي لنفسه ؛ ألا ترى لو أن أحدهما سها فيما يقضي فسجد لسهوه
لم يجب على صاحبه أن يسجد معه . قلت : فان لم يسبقها الإمام بشيء مما ذكرنا
من صلاته و لكنهما أدركا أول الصلاة فلما صليا ركعة أو ركعتين أحدهما

(١) وفي ح « أقبح » .

فذهباً قوضاً فجاءا و قد فرغ الإمام من صلاته فقاما يقضيان ما سبقهما الإمام به فقامت المرأة بحذاء الرجل فصلت؟ قال: أما المرأة فصلاتها تامة، وأما الرجل فان صلاته فاسدة، وعليه أن يستقبل الصلاة لأنها في صلاة الإمام بعد؛ ألا ترى أنها يقضيان بغير قراءة .

٥ قلت: أرأيت إماماً صلى الظهر فأتت به امرأة فقامت بحذائه تنوى صلاته تريد بذلك التطوع والإمام ينوي أن يؤمها؟ قال: صلاة الإمام والمرأة والقوم جميعاً فاسدة. قلت: لِمَ أفسدت على الإمام صلاته وهي لا تنوى صلاته؟ قال: لأنه إمام لها وقد أتت به وقامت بحذائه. قلت: فهل للمرأة أن تقضى التطوع التي دخلت فيه مع الإمام؟ قال: نعم. قلت: ١٠ أرأيت إن كان الإمام ينوي الظهر والمرأة تنوى العصر؟ قال: صلاة الإمام والقوم تامة، وصلاتها فاسدة. قلت: فهل عليها أن تقضى العصر؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت امرأة دخلت مع الإمام في صلاته وهو على غير وضوء؟

(١-١) وفي « فذهب أو قوضاً » .

(٢) كذا في ح، ص؛ ولفظ « به » ساقط من بقية الأصول .

(٣) وفي « فصلاته » وفي ص « وأما صلاة الرجل فانها » .

(٤) وفي « صلاة » .

(٥) وفي « صلاة » وهو تصحيف .

(٦) وفي ح، ص « ان كانت » مكان « امرأة » .

(٧) وفي ح، ص « وهي »

قال: صلاة الإمام والقوم فاسدة^١، وصلاتها تامة^٢.

باب صلاة العريان^٣

قلت: أ رأيت رجلاً عريانا لا يقدر على ثوب يصلي فيه كيف يصنع؟ قال: يصلي قاعدا يومى إيماء. قلت: وكذلك لو كانوا رهطاً صلوا وحداناً؟ قال: نعم. قلت: فإن صلوا جماعة يومون إيماء ويجعلون السجود أخفض من الركوع؟ قال: يجزيهم. قلت: وكذلك لو صلوا قياماً وحداناً يومون إيماء؟ قال: نعم، إلا أن أفضل ذلك أن يصلوا قعوداً وحداناً يومون إيماء. قلت: وكذلك لو تقدم بعضهم فصلى بهم يومى إيماء؟ قال: نعم يجزيهم.

قلت: أ رأيت رجلاً عريانا لا يقدر على ثوب نظيف يصلي فيه ومعه ١٠ ثوب فيه دم أكثر من قدر الدرهم كيف يصنع؟ قال: يصلي فى ذلك الثوب. قلت: فإن كان فى ثوبه قدر نصفه دم^٤؟ قال: يصلى فيه. قلت: فإن كان مملواً كله دماً؟ قال: إن صلى عريانا قاعداً^٥ أجزاء ذلك،

(١) وفى ح، ص «تامة».

(٢) وفى ح، ص «فاسدة».

(٣) وفى هـ «باب الرجل يصلى عريانا»؟ ولم يذكر عنوان الباب فى ص.

(٤) لفظ «رجلاً» ساقط من هـ.

(٥-٥) وفى ح «فإن كان فى الثوب نصفه دم»؛ وفى ص «قلت: فإن كان

فى الثوب نصفه دم يصلى فيه؟ قال: نعم».

(٦-٦) وفى ص «إن صلى قاعداً وهو عريان».

«وإن صلى في الثوب أجزاء ذلك» - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد: لا يجزئه إن صلى عرياناً وإن كان ثوبه مملوئاً دماً إلا أن يصلى فيه.

باب الرجل يحدث وهو راعع أو ساجد

قلت: رأيت رجلاً صلى فأحدث وهو راعع أو ساجد فذهب

هـ «رتوضاً وجاء» أترى له أن يعيد تلك الركعة أو تلك السجدة؟ قال:

نعم. قلت: لم؟ قال: لأن الحدث قد نقضه. قلت: فإن كان إمام قوم

فأحدث وهو راعع فتأخر وقدم رجلاً أيمكك الرجل كما هو راععاً

حتى يكون قدر ركعته؟ قال: نعم.

قلت: رأيت رجلاً صلى ركعة أو ركعتين ثم ذكر أن عليه سجدة

١٠ من الركعة الأولى أو من الثلاثة فذكر ذلك وهو راعع فخرَّ ساجداً ثم

رفع رأسه أيعود في تلك الركعة؟ قال: نعم. قلت: ولا يجزئه ما كان

مضى منها؟ قال: إن احتسب بتلك الركعة أجزاءه، وإن عاد في ذلك

فهو أحب إليّ. قلت: وكذلك إن ذكرها وهو ساجد؟ قال: نعم.

قلت: رأيت رجلاً أدرك الإمام في المغرب وقد بقيت عليه

١٥ ركعة فصلى معه تلك الركعة فلما سلم الإمام قام يقضى كيف يصنع؟

(١-١) كذا في ص، ح؛ وقوله «وإن صلى في الثوب أجزاء ذلك» ساقط

من بقية الأصول، ولا بد منه.

(٢-٢) وفي هـ، ز، ح «فتوضاً» ولفظ «وجاء» ساقط من الأصول

الثلاثة، إنما زدناه من ح، ص.

(٣) كذا في ح، ص؛ ولفظ «فهو» ساقط من بقية الأصول.

(٤) لفظ «تلك» ساقط من هـ.

قال: يقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يركع ويسجد ويجلس ثم يقوم فيقرأ ثم يركع ويسجد ويجلس فيتشهد ويدعو بحاجته ثم يسلم. قلت: لم؟ قال: لأنه إنما يقضى أول صلاة الإمام. قلت: فلم يقعد في الآخرة منها وفي الأولى وهما عندك أول الصلاة؟ قال: أما الأولى منها فهي الثانية له فيها يصلي فلا بد له من أن يقعد فيها، وأما الثالثة فلا بد له من أن يقعد فيها حتى يسلم.

قلت: أ رأيت رجلاً أدرك مع الإمام ركعة من الوتر في رمضان فقتت فيها مع الإمام ثم أقام يقضى ما سبق به هل يقنت فيما يقضى؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه إنما يقضى أول صلاة الإمام وقد أدرك آخرها وقتت؛ ألا ترى لو أن الإمام سها فسجد معه بسجدة السهو لم يكن عليه أن يقضيها بعد؟

قلت: أ رأيت رجلاً صلى فر بين يديه رجل أو امرأة أو حمار أو كلب هل يقطع شيء من ذلك صلاته؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن هذا لا يقطع الصلاة، وقد جاء فيه الأثر.

(١) وفي ص «ويتشهد».

(٢-٢) من قوله «وأما الثالثة» ساقط من الأصول الثلاثة؛ وإنما زدناه من ح، ص.

(٣-٣) كذا في الأصول؛ وفي هـ «قام قال يقضى» وهو خطأ؛ لفظ «قال» زاده الناسخ سهواً.

(٤) لفظ «بعد» ساقط من هـ.

(٥) كذا في ح، ص؛ ولفظ «الصلاة» ساقط من بقية الأصول.

(٦) والأثر هذا أخرجه الإمام محمد بن الحسن بنفسه في آثاره عن أبي حنيفة =

قلت: فهل يجب على الرجل إذا صلى أن يدفع عن نفسه من يمر بين يديه؟ قال: نعم. قلت: فإن كان الذي يمر بين يديه شيء كبير، إذا أراد أن يدرأه^٢ عن نفسه مشى إليه ساعة؟ قال: لا يمشى إليه، ولكن يصلي مكانه ويدعه لأن الذي يدخل عليه من المشى أشد من يمر هذا بين يديه.

قلت: إن مرَّ بين يديه إنسان، ففعله أترى له أن يدفعه ويعالجه^٦ ويمنعه من ذلك؟ قال: لا. قلت: فإن فعل؟ قال: إذا انقطعت^٧ صلواته. قلت: وإنما يدرأ عن نفسه ما ليس فيه^٨ مشى ولا علاج^٩؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت رجلاً صلى في صحراء ليس بين يديه شيء؟ قال:

عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد أنه سأل عائشة أم المؤمنين عما يقطع الصلاة، فقالت: أما إنكم يا أهل العراق! تزعمون أن الحمار والكلب والمرأة والسنور يقطعون الصلاة فقرنتمونا بهم! فادرأ ما استطعت فإنه لا يقطع صلواتك شيء. قال محمد: وبقول عائشة نأخذ، وهو قول أبي حنيفة - اه ص ٣١.

(١) كذا في ح ص؛ وفي بقية الأصول «للرجل».

(٢-٣) وفي ص «يمر بين يديه بينه وبينه شيء كبير»، وفي ز «بين يديه شيء كبير».

(٣) وفي ص «أن يدرأ».

(٤-٤) وفي ص «قلت أ رأيت إن مر إنسان بين يديه».

(٥) وفي ه «ألا ترى له».

(٦) وفي ص «أو أن يعالجه».

(٧-٧) وفي ص «إذا يقطع».

(٨-٨) وفي ص «علاج ولا مشى».

أحب إلى أن يكون بين يديه شيء، فإن لم يكن أجزته صلواته. قلت:
وما أدنى ما يكفيه؟ قال: طول ذراع.

قلت: أرايت رجلا صلى بقوم و بين يديه رمح قد ركزه أو قصبة^٢
و ليس بين يدي أصحابه الذين خلفه شيء؟ قال: تجزيهم صلواتهم.

قلت: أرايت رجلا انتهى إلى الإمام وقد سبقه بركعة فقام الرجل
خلف الصف فصلى وحده بصلاة الإمام؟ قال: يجزيه. قلت: لم؟ قال:
أرايت لو كان معه رجل على غير وضوء أو كان معه صبي أو كان رجلا
في صف فكبر أحدهما قبل الآخر أما يجزيه؟ قلت: بلى، قال: فهذا
و ذاك سواء.

قلت: أرايت رجلا صلى مع الإمام وبينه وبين الإمام حائط؟
قال: يجزيه. قلت: فإن كان بينه وبين الإمام طريق يمر فيه الناس وهو
عظيم؟ قال: لا يجزيه، و عليه أن يستقبل الصلاة لأن هذا ليس مع
الإمام. قلت: أرايت إن كان في الطريق الذي بينه وبين الإمام

(١) وفي ص «أجزاء».

(٢-٢) من قوله «قلت و ما أدنى...» ساقط من الأصول الثلاثة؛ وإنما زدناه
من ح، ص.

(٣) وفي ص «أو نصبه».

(٤) كذا في ه، ح؛ وفي بقية الأصول «الذي» وهو تصحيف.

(٥) وفي ه، ص «يجزيهم».

(٦) لفظ «قال» ساقط من ه.

(٧) زاد في ه «أو طريق» ولا يصح لأن ذكر الطريق يجيء بعد.

مصلون' يصلون بصلاة الإمام صفوفًا متصلة؟ قال: صلاته و صلاة
القوم تامة. قلت: من أين اختلف هذا و الأول؟ قال: إذا كان الطريق
ليس فيه من يصلى لم يجزه الصلاة قال^١ لأنه قد جاء الأثر^٢ في ذلك
أنه من كان بينه و بين الإمام نهر أو طريق فليس معه، وإذا كان في
الطريق مصلون فليس بينهم و بين الإمام طريق. قلت: أ رأيت إن كان
بينهم و بين الإمام صف من نساء قدامهم؟ يصلين بصلاة الإمام؟ قال:
لا يجزيهم.

قلت: أ رأيت رجلا صلى و خلفه رجل يتعلم القرآن فاستفتح
ففتح له الرجل الذى يصلى غير مرة؟ قال: هذا يقطع صلاته، و عليه
١٠. أن يستقبل الصلاة.

قلت: أ رأيت رجلا صلى مع الإمام فقرأ الإمام ففتح عليه هل
يكون هذا قد قطع صلاته؟ قال: لا. قلت: من أين اختلف هذا؟ قال:

(١) وفي ٥، ص « قوم » مكان « مصلون » .

(٢) لفظ « قال » ساقط من ص و هو الأصوب . . .

(٣) هذا الأثر رواه الإمام محمد في آثاره: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
في الرجل يكون بينه و بين الإمام حائط قال: حسن ما لم يكن بينه و بين الإمام
طريق أو نساء. و في نسخة: بناء. و في نسخة: بنيان. قال محمد: وبه نأخذ و هو
قول أبي حنيفة - ١٥ ص ٢٨. و أخرج الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٦٥ عن
الإمام عن حماد عن إبراهيم أنه قال: من كان بينه و بين الإمام طريق أو امرأة
أو نهر أو بناء فليس معه - ١٥.

(٤) كذا في ح، ص؛ و في بقية الأصول « قدامه » .

لأن هذا يريد التلاوة، و الأول يريد التعليم . قلت : أرأيت إن أراد
الأول التلاوة ولم يريد التعليم ؟ قال : لا يقطع ذلك صلاته . قلت : أفينبغي
لمن خلف الإمام أن يفتح على الإمام ؟ قال : لا ، ولكن ينبغي للإمام
إذا أخطأ أن يركع عند ذلك أو يأخذ في آية غيرها أو يأخذ في سورة .
قلت : فإن لم يفعل ذلك وفتح عليه بعض القوم الذين خلفه ؟ قال : هـ
أجزام ، ولكن قد أساء الإمام حين ألجأهم إلى ذلك .

قلت : أرأيت الرجل يصلي فيقتل الحية أو العقرب في صلاته هل
يقطع ذلك صلاته ؟ قال : لا . قلت : فهل يقطعه في الالتفات ؟ قال : لا .
قلت : أرأيت رجلا صلى فرمى على طير الحجر وهو في الصلاة ؟
قال : أكره له ذلك و صلاته تامة . قلت : فإن أكل ناسيا أو شرب ١٠
ناسيا ؟ قال : هذا يقطع الصلاة .

قلت : أرأيت رجلا صلى فأخذ في صلاته قوسا فرمى بها ؟ قال :
قد قطع صلاته . قلت : وكذلك لو عالج رجلا أو قاتله ؟ قال : نعم .
قلت : وكذلك لو خاط ثوبا أو ادهن أو سرح رأسه أو قطع ثوبا ؟ قال :
نعم . قلت : فإن كان بين أسنانه شيء من طعام فابتلمه ؟ قال : لا يضره ١٥
ذلك و صلاته تامة . قلت : فإن قلس أقل من ملء فيه ثم رجع فدخل
جوفه ٢ وهو لا يملك ٣ ذلك ؟ قال : لا يضره ذلك و صلاته تامة . قلت :

(١) لفظ « أرأيت » ساقط من ..

(٢-٢) من قوله « قلت ذ... » إلى قوله « نعم » ساقط من هـ ، إلا أن في ص ، ح

« ثوبه » مكان « ثوبا » .

(٣-٣) وفي ص « ولا يملك » .

كتاب الأصل (إصابة بول أو دم ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم) ج - ١

من أين اختلف 'هذا والأكمل والشرب'؟ قال: لأن الأكل والشرب عمل فهو يقطع الصلاة، وليس هذا بعمل.

باب الرجل يصلي فيصيب 'ثوبه أو بدنه' بول أو دم أكثر من قدر الدرهم.

٥ قلت: أ رأيت الرجل يصلي فينتضح عليه البول فيصيبه منه أكثر من قدر الدرهم؟ قال: ينقتل فيغسل ما أصاب جسده منه ولا يبنى على صلاته، وإن كان في ثوبه ألقاه وصلى في غيره.

قلت: فإن سال من دمل فيه دم كثير أو قبح أو أصابه بندقة أو حجر فشججه فغسل ذلك أ يبنى على ما مضى من صلاته؟ قال: نعم، إن كان لم يتكلم - وهذا قول أبي يوسف - وأما أبو حنيفة ومحمد فقالا: يعيد في الضربة والشجة والبندقة ولا يبنى.

قلت: أ رأيت رجلا صلى فنام في الصلاة فاحتم؟ قال: أما في القياس فعليه أن يغتسل ويبنى على ما مضى من صلاته، ولكن أدع القياس وأمره أن يغتسل ويستقبل الصلاة.

١٥ قلت: أ رأيت رجلا صلى ركعة فوقع عنه ثوبه فقام عريانا وهو

(١-١) وفي، ح «هذا والأول».

(٢-٢) وفي «بدنه أو ثوبه».

(٣) عنوان الباب ساقط من ص.

(٤) وفي ص «رجلا».

(٥) وفي «يد».

كتاب الأصل (إصابة بول أو دم ثوب المصلي أكثر من الدرهم) ج - ١

لا يعلم به ثم ذكر من ساعته فتناول ثوبه فلبسه؟ قال: يمضي على صلاته ولا يقطعها وهي تامة.

قلت: أ رأيت رجلا صلى وفرجه أو دبره مكشوف وهو يعلم بذلك أو لا يعلم حتى فرغ من صلاته؟ قال: صلاته فاسدة.

قلت: أ رأيت رجلا صلى في إزار أو سراويل أو قميص قصير أو ثوب متوشح به وهو إمام أو غير إمام؟ قال: إن كان صفيقا فصلاته تامة.

قلت: أ رأيت امرأة صلت ورأسها أو عورتها مكشوفة وهي تعلم أو لا تعلم؟ قال: صلاتها فاسدة. قلت: فإن صلت و بطنها مكشوف أو نغذاها مكشوفان أو صلت في درع رقيق يشف عنها أو ليس عليها إزار أو صلت في خمار رقيق يرى رأسها وكل شيء منها؟ قال: صلاتها فاسدة. قلت: فإن صلت وقد انكشف بعض رأسها أو بعض نغذها أو بعض بطنها تعمدت لذلك أو لم تعمد؟ قال: إن كان ذلك يسيرا فصلاتها تامة وقد أساءت في ذلك، وإن كان كثيرا فعليها أن تعيد الصلاة. وقال أبو حنيفة: إن صلت و ربع رأسها أو ثلثه أو مكشوف أعادت الصلاة، وإن كان أقل من ذلك لم تعد - وهو قول محمد،

(١-١) وفي ح، ص «أرفى ثوب».

(٢) كذافي ح، ص؛ وفي بقية الأصول «تعمد».

(٣) كذافي أكثر النسخ؛ وكان في الأصل «لم يتعمد» وهو خطأ.

(٤) وفي ح «كبيرا» مكان «كبيرا».

وقال أبو يوسف: لا تعبد حتى يكون النصف مكشوفاً، وكذلك الفخذ
والبطن والشعر في قوله وقولها .

قلت: أ رأيت المرأة إذا قعدت في الصلاة كيف تقعد؟ قال:
كأستر ما يكون لها .

٥ قلت: أ رأيت امرأة صلت فأرضعت ولدها في الصلاة؟ قال:
هذا يقطع الصلاة .

باب الدعاء في الصلاة

قلت: أ رأيت رجلاً قد صلى فدعا الله فسأله الرزق وسأله العافية
هل يقطع ذلك الصلاة؟ قال: لا . قلت: و كذلك كل دعاء من
١٠ القرآن وشبه القرآن فإنه لا يقطع الصلاة؟ قال: نعم . قلت: فإن
قال " اللهم ! اكسني ثوباً ، اللهم ! زوجني فلانة "؟ قال: هذا يقطع
الصلاة ، [وما كان من الدعاء مما يشبه هذا فهو كلام وهو يقطع
الصلاة]^٢ . قلت: فإن قال " اللهم ! أكرمني ، اللهم ! أنعم عليّ ، اللهم !
أدخلني الجنة و عافني من النار ، اللهم ! أصلح لي أمري ، اللهم ! اغفر لي
١٥ و لو الذي ، اللهم ! وفقني و سددني ، اللهم ! اصرف عني شر كل ذي شر "

(١) كذا في الأصول الثلاثة؛ وفي ح، ص « أكثر من النصف »، و الصواب
ما في الأصول الثلاثة .

(٢) عنوان الباب ساقط من ص، و كذا من المختصر .

(٣) ما بين المربعين زيادة من ح، ص .

أعوذ بالله من شر 'الجن و الإنس' ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ،
 أعوذ بالله من جهد البلاء و درك الشقاء ، و من شامة الأعداء ، اللهم !
 ارزقني حج بيتك و جهادا في سبيلك ، اللهم ! استعملني في طاعتك و طاعة
 رسولك ، اللهم ! اجعلنا صادقين ، اللهم ! اجعلنا حامدين عابدين شاكرين ،
 اللهم ! ارزقنا و أنت خير الرازقين " ؟ قال : هذا كله حسن ، و ليس ه
 شيء من هذا يقطع الصلاة ، و هذا من القرآن و ما يشبه القرآن ؛
 و إنما يقطع الصلاة ما يشبه حديث الناس ' .

قلت : أ رأيت الرجل يمر بالآية ° فيها ذكر النار ° فيقف عندها
 و يتعوذ بالله ° و يستغفر الله و ذلك في التطوع و هو وحده ؟ قال :
 هذا حسن . قلت : فان كان الإمام ؟ قال : أكره له ذلك . قلت : فان ١ .
 فعل ؟ قال : صلاته تامة . قلت : أ رأيت الرجل يكون خلف الإمام
 فيقرأ الإمام بسورة فيها ذكر الجنة و ذكر النار أو ذكر الموت أ ينبغي

(١-١) و كان في الأصل «الإنس و الجن» ؛ و في بقية الأصول «الجن و الإنس» .

(٢) كذا في ه ؛ و في بقية الأصول « و من درك الشقاء » و لفظ السنة يؤيد
 ما في ه .

(٣) و في ص « و شبه القرآن » .

(٤) زاد في ه بعد قوله « حديث الناس » « في الآنين و التعوذ من النار في
 الصلاة » و ليس بشيء .

(٥-٥) و في ص « ذكر الموت » .

(٦) زاد في ص بعد قوله « باقية » « عندها من الشيطان الرجيم » .

لمن خلفه ' أن يتعوذ بالله من النار و يسأل الله الجنة ؟ قال : يسمعون و ينصتون ' أحب إلى . قلت : أ رأيت الرجل يكون خلف الإمام فيفرغ الإمام من السورة أ تكره ' للرجل أن يقول " صدق الله و بلغت رسله ؟ قال : أحب إلى ' أن ينصت و يستمع . قلت : فإن فعل هل يقطع ذلك صلاته ؟ قال : لا ، صلاته تامة ، ولكن أفضل ذلك أن ينصت . قلت : أ رأيت الإمام يقرأ الآية ' فيها ذكر قول الكفار ' أ ينبغي لمن خلفه أن يقولوا " لا إله إلا الله " ؟ قال : أحب ذلك إلى ' أن يستمعوا و ينصتوا . قلت : فإن فعلوا ؟ قال : صلاتهم تامة .

الإشارة في الصلاة^٦ - قلت : أ رأيت رجلا صلى ففرت خادمه^٧

١٠ بين يديه و هو يصلي أو قريبا منه فقال " سبحان الله " أو ما بيده^٨

(١-١) و في ص « أن يعوذوا بالله من النار و يسألوا الله الجنة ؟ قال : يستمعوا و ينصتوا » و الأصوب « يستمعون » ؛ و في ه « أو ينصتون » ، و الصواب « و ينصتون » .

(٢) كذا في ز ، ح ، ص ؛ و كان في الأصل « أ يكره » و كذا كان في ه ؛ و الصواب « أ تكره » ، بصيغة الخطاب ..

(٣) لفظ « إلى » ساقط من ه ، و هو من سهو الناسخ .

(٤-٤) و في ص « فيها قول الكفار » .

(٥) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ « إلى » ساقط من بقية الأصول .

(٦) قوله « الإشارة في الصلاة » ساقط من ص ، ح .

(٧) و في ص « ففرت خادمه » و الصواب « ففرت خادمه » . و في المختصر : ففرت الخادم .

(٨) كذا في الأصل ؛ و في بقية الأصول « و أو ما » .

ليصرفها عن نفسه هل يقطع ذلك صلاته؟ قال: لا، وأحب إلى أن لا يفعل.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى فاستأذن عليه رجل فسيح وأراد بذلك إعلامه أنه في الصلاة هل يقطع ذلك صلاته؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى فأخبر بخبر يسوءه فاسترجع فأراد

به جوابه؟ قال: هذا كلام وهو يقطع الصلاة. قلت: فإن أراد بذلك

تلاوة القرآن؟ قال: صلاته تامة. قلت: فإن أخبر بخبر يسوءه

أو يفرحه فقال "سبحان الله" أو قال "الحمد لله" أو قال "اللهم!

لك الحمد" أو قال "اللهم! لك الشكر" وأراد بذلك جوابه؟ قال:

هذا كلام يقطع الصلاة. قلت: فإن لم يرد بذلك جوابه ولكنه

حمد الله وكبر وسبح؟ قال: هذا لا يكون كلاماً، وصلاته تامة.

قلت: وكيف يكون التسبيح والتحميد والتكبير والشكر كلاماً؟ قال:

أوليس قد يكون الشعر تسيحاً وتحميداً،^٢ فلو أن شاعراً^٣ أنشد شعراً

في صلاته أما يكون كلاماً ويقطع صلاته؟ قلت: بلى، قال: فهذا

(١) وفي ص « وأراد » .

(٢) كذا في ص؛ ولفظ « قد » ساقط من بقية النسخ .

(٣-٣) وفي ص « فلو أن الشاعر » .

(٤) وفي ز، ح « أما كان يكون » .

(٥) و كان في الأصل وكذا في « قال » ، والصواب « عملت » كما هو في ز،

ح، ص .

كتاب الأصل (فيمن يؤم القوم وهو يقرأ في المصحف) ج - ١

وذلك سواء - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف : أما أنا فلا أرى التسييح والتحميد والتهليل كلاماً ، ولا يقطع الصلاة وإن أراد بذلك الجواب .

فيمن يؤم القوم وهو يقرأ في المصحف - قلت : أ رأيت الإمام يؤم القوم في رمضان^١ أو في غير رمضان وهو يقرأ في المصحف ؟ قال : أكره له ذلك . قلت : وكذلك لو كان يصلي وحده ؟ قال : نعم . قلت : فهل تفسد^٢ صلاته ؟ قال : نعم - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : أما نحن ففرى^٣ أن صلاته تامة ، ولكننا نكره له ذلك لأنه يشبه فعل أهل الكتاب .

١٠ قلت : أ رأيت الرجل يصلي ومعه جلد ميتة مدبوغ^٤ ؟ قال : لا بأس بذلك ، دباغته^٥ طهوره . قلت : فإن كان الجلد غير مدبوغ ؟

(١) العنوان هذا ساقط من ز ، ح ، ص .

(٢-٣) وفي ص « أو غير » .

(٣) وفي ه ، ع « قال » وهو خطأ .

(٤) كذا في ز ، ح ، ص ؛ وفي ه ، ع « قال » مكان « قلت » وهو تحريف .

(٥) وفي ه « نفسه » وهو تصحيف ؛ وفي ص « تفسد ذلك عليه صلاته » .

(٦) وفي ص « وهو » .

(٧) كذا في ح ، ص ، ه ؛ وفي ع ، ز « نرى » .

(٨) وفي ص « مدبوغاً » وفي ع « مدبوغة » وهو خطأ .

(٩) وفي ص « دباغته » .

قال: صلاته فاسدة وعليه أن يستقبل الصلاة. قلت: وكذلك لو صلى
ومعه من لحومها شيء كثير؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت إن صلى ومعه عظم من عظامها أو صوف؟ قال:
صلاته تامة. قلت: لم؟ قال: لأن العظم ليس من اللحم والصوف
كذلك، وليس عليه دباغ، ولا بأس بالارتفاع به.

فيمن صلى وقدامه العذرة ١ - قلت: أ رأيت الرجل يصلي
وقدامه العذرة أو البول أو ناحية منه هل يفسد ذلك صلاته؟ قال:
لا. قلت: فإن كان حيث سجد أو حيث يقوم؟ قال: صلاته فاسدة
وعليه أن يستقبل الصلاة. قلت: فإن كان ناحية من مقامه وعن
موضع سجوده؟ قال: لا يضره ذلك، ولكن أحب إلي أن يتحنى عن
ذلك المكان. قلت: وكذلك الخمر والميتة والدم والقيء؟ قال: نعم.
فيمن يصلي على الأرض أو البساط وقدامه بول - قلت:
أ رأيت رجلا صلى في مكان من الأرض قد كان فيه بول أو عذرة
أو دم أو قيء أو خمر أو قد جف ذلك وذهب أثره؟ قال: صلاته
تامة. قلت: فإن كان لم يذهب أثره؟ قال: صلاته فاسدة وعليه ١٥

(١) كذا في ه، والعنوان هذا ساقط من بقية الأصول.

(٢) لفظ: «فإن» ساقط من ز، ح؛ وهو من سهو الناسخ.

(٣) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «اللحم» وهو المصحف.

(٤) كذا في ه، والعنوان هذا ساقط من ع، ز، ح، ص.

(٥-٥) وفي ز، ح «فإن لم يذهب».

أن يستقبل الصلاة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى على بساط قد كان^٢ أصابه بول^٣ أو عذرة^٤ أو دم^٥ أو خمر أو قيء قد جف و ذهب أثره؟ قال : صلاته فاسدة و عليه أن يعيد الصلاة^٦ . لا يشبه البساط الأرض في هذا .

٥ قلت : أ رأيت الرجل يصلى على الطنفسة أو على الحصير أو على^٧ البورى^٨ أو على المسح أو على المصلى يسجد على ثوبه^٩ أو لبدته فيسجد عليه يتقى بذلك حرَّ الأرض و بردها؟ قال : صلاته تامة .

قلت : أ رأيت الرجل يصلى في جلود السباع و قد دبغت؟ قال : نعم ، لا بأس بذلك . قلت : و كذلك الميتة؟ قال : نعم .

١٠ فى الصلاة على الثلج^١ - قلت : أ رأيت الرجل يصلى على الثلج؟ قال : إن كان متمكنا يستطيع أن يسجد عليه فلا بأس بذلك .

قلت : أ رأيت المسجد هل تكره أن تكون قبلته إلى الحمام أو إلى

(١) وفى هـ « أن يعيد » .

(٢) وفى ح « كان قد » .

(٣-٤) وفى ص « أودم أو عذرة » .

(٥) من قوله « قلت أ رأيت رجلا صلى على بساط... » ساقط من هـ .

(٦) لفظ « على » ساقط من هـ .

(٧) وفى ص « البوريا » .

(٨) وفى ح . ص « و يسجد عليه أو يضع ثوبه » .

(٩) كذا فى هـ ؛ و العنوان ساقط من بقية الأصول .

كتاب الاصل (فيمن سجد على بعض أعضائه أو على ظهر الرجل) ج - ١

مخرج أر إلى قبر؟ قال: نعم أكره له ذلك . قلت: فان صلى فيه أحد يجزيه صلاته^١؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت القوم المسافرين تكروه لهم أن يصلوا على الطريق؟

قال: نعم أكره لهم ذلك ، و ينبغي لهم أن يتنحوا عن الطريق إذا صلوا .

قلت: فان لم يتنحوا و صلوا على ظهر الطريق؟ قال: صلاتهم تامة . ٥

فيمن سجد على بعض أعضائه أو على ظهر الرجل^٢ - قلت:

أ رأيت رجلا صلى مع الناس فرحمه الناس فلم يجد موضعا لسجوده فسجد على ظهر الرجل؟ قال: صلاته تامة .

قلت: أ رأيت الرجل إذا صلى هل تكروه له أن يخفف ركوعه

و سجوده و لا يقيم ظهره؟ قال: نعم أكره ذلك أشد الكراهية . ١٠

قلت: أ رأيت رجلا دخل في صلاة الإمام و لم يدر الظهر هي أم

الجمعة فصلى معه ركعتين فاذا هي الجمعة أو إذا هي الظهر؟ قال: يجزيه

أيهما كانت فقد نواها لأنه قد نوى صلاة الإمام - و هذا قول أبي حنيفة

و أبي يوسف و محمد . قلت: فان دخل معه في الصلاة و لم ينو صلاة الإمام

و لكنه نوى الجمعة و صلى معه فاذا هي الظهر؟ قال: صلاته فاسدة . قلت: ١٥

أ رأيت إن دخل معه و نوى الظهر و لم ينو صلاة الإمام فصلى معه فاذا

(١) وفي ص « إليه » مكان « فيه » .

(٢) كذا في ح ، صي ؛ و لفظ « صلاته » ساقط من بقية الأصول .

(٣) كذا في ه ؛ و عنوان المسألة ساقط من بقية الأصول .

(٤) لفظ « أ رأيت » ساقط من ه .

هي الجمعة؟ قال: صلاته فاسدة لأنه لم ينو ما نوى إمامه، وإنما أوجب هذا على نفسه غير ما أوجب إمامه على نفسه.

قلت: رأيت رجلا صلى فوضع أنفه على الأرض في سجوده ولم يضع جبهته أو وضع جبهته ولم يضع أنفه؟ قال: تجزئه صلاته وقد أساء حين لم يضعهما جميعا - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف^٥ ومحمد^٣: إذا سجد الرجل على أنفه ولم يسجد على جبهته من علة به أجزاء ذلك، ومن غير علة وهو يقدر على ذلك أعاد الصلاة، وإن سجد على جبهته ولم يسجد على أنفه وهو يقدر على ذلك أجزاء^٦.

(١) وفي رواية غير أبي سليمان «قال: إذا نوى صلاة الإمام والجمعة فاذا هي الظهر جازت صلاته» وهذا صحيح فقد تحقق البناء بنية صلاة الإمام ولا يعتبر بما زاد بعد ذلك وهو كمن نوى الاقتداء بهذا الإمام، وعنده أنه زيد فاذا هو عمر وكان الاقتداء صحيحا، بخلاف ما إذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر -
٥١ من المبسوط ج ١ ص ٢٠٨.

(٢) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «وقول أبي يوسف» وهو تصحيف.

(٣) ولفظ «سجد» ساقط من ص، وهو من سهو الناسخ.

(٤) وفي ح، ص بعد قوله «على جبهته» «وهو يقدر على ذلك أعاد الصلاة، وإن سجد على جبهته ولم يسجد على أنفه وهو يقدر على ذلك أجزاء، فإن سجد على أنفه ولم يسجد على جبهته».

(٥) كذا في هـ «وإن»؛ والواو ساقط من بقية الأصول.

(٦-٦) من قوله «وهو يقدر...» زيادة من ص.

كتاب الأصل (فبين افتتح الصلاة قائماً ثم يعتمد أو يقعد من غير عذر) ج - ١

فمن افتتح التطوع أو المكتوبة قائماً ثم يعتمد على شيء

أو يقعد من غير عذر^١ - قلت: أ رأيت الرجل يصلي المكتوبة وهو

إمام أو وحده أتكره أن يعتمد على شيء؟ قال: نعم أكره له ذلك إلا

من عذر. قلت: فان فعل ذلك^٢؟ قال: صلته تامة.

قلت: أ رأيت رجلاً دخل في الصلاة فقرأ وركع ثم ذكر وهو

راكع أنه لم يكبر تكبيرة الافتتاح للصلاة فكبرها وهو راكم؟ قال:

لا يجزيه^٣، وعليه أن يرفع رأسه من الركوع ويكبر ثم يقرأ ثم يركع

فيكبر^٤. قلت: أ رأيت إن لم يكبر تكبيرة الافتتاح ولكن لما ذكر كبر

لركوعه ولسجوده؟ قال: لا يجزيه شيء من ذلك وعليه أن يستقبل

الصلاة فريضة كانت أو تطوعاً. ١٠

قلت: أ رأيت رجلاً افتتح الصلاة تطوعاً وهو قائم ثم بداه

أن يقعد ويصلي قاعداً من غير عذر هل^٥ يجزيه؟ قال: نعم في قول

أبي حنيفة^١، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجزيه. قلت: فان افتتح الصلاة

وهو قاعد ثم بداه أن يقوم فيصلي قائماً أو يصلي بعضها قائماً وبعضها

قاعداً؟ قال: يجزيه. قلت: فان افتتح وهو قاعد فقرأ حتى إذا أراد ١٥

(١) كذا في ٥؛ وعنوان المسألة ساقط من ع، ز، ح، ص.

(٢) كذا في ز، ح؛ ولفظ «ذلك» ساقط من بقية الأصول.

(٣) كذا في ح، ص؛ ولفظ «فيكبر» ساقط من بقية الأصول.

(٤) لفظ «أ رأيت» ساقط من ٥.

(٥) وفي ز «وهل» وليس بشيء.

أن يركع قام فركع ففعل ذلك في صلاته كلها؟ قال: لا بأس بذلك؛ بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يفعل ذلك^١. قلت: رأيت الرجل إذا افتتح الصلاة وهو قائم ليم رخصت له أن يقعد ولم لا يكون هذا بمنزلة رجل قال "لله على ركعتان قائما"؟ قال: هما في القياس سواء غير أنني^٢ أستحسن في هذا - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجزئه.

فيمن صلى على غير وضوء؛ - قلت: رأيت إن افتتح الصلاة تطوعا وهو على غير وضوء أو كان متوضئا وعليه ثوب فيه دم أو بول أو عذرة أكثر من قدر الدرهم ولم يعلم بذلك هل ترى هذا دخولا في الصلاة؟^٣ قال: ليس هذا دخولا في الصلاة وليس عليه قضاء. قلت: لم؟ قال: لأن هذا لو تم على صلاته لم يجزه ذلك.

(١) أسند هذا البلاغ البخاري في صحيحه عن محمد بن الثني عن يحيى بن سعيد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في شيء من صلاة الليل جالسا، حتى إذا كبر قرأ جالسا، فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون آية أو أربعون آية قام فقرأهن ثم ركع - ٥٢ ص.

(٢) وفي ٥، ص «أني»

(٣) وفي ع، ز، ح «وهو».

(٤) كذا في ٥؛ والعنوان هذا ساقط من بقية الأصول.

(٥) وفي ز، ح «ذلك».

(٦-٦) وفي ص «قال: لا، ليس هذا بدخول».

قلت : أرأيت رجلا افتتح الصلاة تطوعا نصف النهار أو حين
احمرت الشمس أو بعد الفجر أو قبل طلوع الشمس فصلى ركعتين؟ قال :
قد أساء ولا شيء عليه . قلت : أرأيت لو قطعها وأفسدها؟ قال : عليه
أن يقضيها بعد ذلك في ساعة تحل فيها الصلاة . قلت : لِم جعلت عليه
القضاء وقد افتتحها في ساعة لا تحل فيها الصلاة؟ قال : لأنه دخل في
صلاة فافتتحها وأوجبها على نفسه .

قلت : أرأيت المرأة تصلى ومعها صبيها تحمله؟ قال : قد أساءت
في حمل الصبي وينبغي لها أن تضع صبيها ثم تصلى . قلت : فإن لم تضع
صبيها وصلت؟ قال : صلاتها تامة .

فيمن صلى وفي فيه دنانير أو دراهم^٢ - قلت : أرأيت رجلا
صلى وفي فيه درهم أو دينار أو لؤلؤة هل يقطع ذلك صلاته؟ قال :
لا . قلت : وكذلك لو كان في فيه عشرة دنانير^٣؟ قال : نعم . قلت :
وكذلك لو كان في يده متاع أو ثياب أو دراهم أو جوهر أو دنانير^٤؟
قال : نعم ، صلاته في هذا كله تامة إلا أنى أكره له ذلك . قلت :
أرأيت إن كان في يده دراهم أو دنانير أو متاع ولم يضع يديه على

(١) وفي ص « إن » مكان « لو » .

(٢) كذا في ٥ ؛ والعنوان هذا ساقط من بقية الأصول

(٣) وفي ص « عشرة دراهم أو عشرة دنانير » .

(٤-٥) وفي ص « في يديه شيء يمسه من متاع أو ثياب أو دراهم أو جوهر

أو دنانير » .

ركبته في الركوع ولم يضعهما على الأرض في السجود؟ قال: أكره له ذلك وصلاته تامة .

فيمن صلى فأقعى من غير عذر^١ - قلت: أ رأيت رجلا صلى

فأقعى أو تربيع في صلته من غير عذر؟ قال: قد أساء وصلاته تامة .

٥ قلت: أ رأيت الرجل إذا صلى تطوعا قاعدا أ يتربع^٢ ويقعد كيف يشاء وإن شاء يصلى محتبيا؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا صلى فوق المسجد بصلاة الإمام هل يجزيه

ذلك؟ قال: إن كان خلف الإمام فصلاته تامة . وإن كان أمام الإمام

فصلاته فاسدة وعليه أن يعيد الصلاة . قلت: أ رأيت إن كان السطح

١٠ إلى جنب المسجد وليس بينه وبين المسجد طريق فيصل في ذلك السطح بصلاة الإمام؟ قال: صلته تامة .

قلت: أ رأيت رجلا^٣ صلى في بيت^٤ وفي القبلة تماثيل مصورة

وقد قطع رؤسها؟ قال: لا يضره ذلك شيئا^٥ لأن هذه ليست^٦ بتماثيل .

(١) كذا في ه؛ والعنوان هذا ساقط من بقية الأصول .

(٢) كذا في ه، ص؛ وفي بقية الأصول « يتربع » من غير همز الاستفهام .

(٣) وفي ه « إن » مكان « رجلا » .

(٤) وفي ص « البيت » .

(٥) وفي ع « شيء » تصحيف .

(٦-٦) وفي ص « هذا ليست »؛ وفي بقية الأصول « هذا ليس »، والصواب

« هذه ليست » .

- قلت: أ رأيت السبر الذي يكون فيه التماثيل أتكره^١ أن يكون في قبلة المسجد؟ قال: نعم^٢. قلت: فإن كان على باب البيت في مؤخر القبلة؟ قال: ليس بمنزلة أن يكون في القبلة.
- قلت: أ رأيت رجلا صلى وعليه ثوب فيه تماثيل؟ قال: أكره له ذلك. قلت: فإن صلى فيه؟ قال: صلاته تامة. قلت: وكذلك لو صلى في بيت وفي قبلة المسجد تماثيل؟ قال: نعم، صلاته تامة.
- قلت: أ رأيت رجلا صلى على بساط فيه تماثيل؟ قال: أكره له ذلك^٣ قلت: فإن فعل؟ قال: صلاته تامة^٤، والبساط أهون إذا كان فيه تماثيل من أن يكون في القبلة لأنه قد رخص في البساط.
- قلت: أ رأيت رجلا يقرأ دخل في صلاة أمي^٥ تطوعا ثم أفسدها؟

(١) وفي «أ يكره»؛ وفي ص «هل يكره».

(٢) لأن فيه تشبيها بمن يعبد الصور، ولكن هذا إذا كان كبيرا يبدو للناظرين من بعيد فإن كان صغيرا فلا بأس به لأن من يعبد الصورة لا يعبد الصغيرة منها جدا؛ وقد كان على خاتم أبي موسى ذبايتان؛ ولما وجد خاتم دانيال صلوات الله وسلامه عليه كان على فصه أسدان بينهما صبي يلحسانه كأنه يحكي بهذا ابتداء حاله؛ أولأن التمثال في شريعة من قبلنا كان حلالا، قال الله تعالى «يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل» - الم - مبسوط السرخسي ج ١ ص ٢١٠.

(٣-٣) من قوله «قلت فإن فعل...» ساقط من «.

(٤) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «قلت والبساط» وهو من سهو الناسخ،

والصواب حذف قوله «قلت».

(٥) وفي ج، ص «رجل أمي».

قال: ليس عليه قضاؤها . قلت: وكذلك لو دخل في صلاة امرأة؟
 قال: نعم . قلت: وكذلك لو دخل في صلاة جنب أو على غير وضوء؟
 قال: نعم، ليس عليه قضاء في شيء مما ذكرت . قلت: لم؟ قال: لأنه
 لم يدخل في صلاة تامة^١ .

٥ قلت: أ رأيت رجلا صلى مع الإمام في الصلاة وإلى جنبه جارية
 لم تحض وهي تصلى بصلاة الإمام هل يفسد^٢ ذلك عليه صلاته؟ قال: إذا
 كانت الجارية تعقل الصلاة فإني أستحسن أن أفسد^٣ صلاته وأمره أن يعيد؛
 ألا ترى لو أن الجارية صلت بغير وضوء أو صلت عريانة أمرتها^٤ أن
 تعيد الصلاة^٥ . قلت: وكذلك الصبي^٦ الذي قد يكاد^٧ أن يبلغ^٨ ولم يبلغ^٩
 ١٠ إذا صلى بغير وضوء أو صلى^{١٠} عريانا أمرته أن يعيد الصلاة؟ قال: نعم .
 قلت: أ رأيت جارية قد راهقت ولم تبلغ الحيض فصلت بغير
 قناع؟ قال: أستحسن في هذا وأرى أن يجزئها، ولا يشبه هذا^{١١} إذا

(١) كذا في ح، ص، وكذا في المختصر؛ وفي بقية الأصول «أو غير وضوء» .

(٢) لفظ «تامة» ساقط من ه .

(٣) كذا في ه؛ وفي بقية الأصول «تفسد» .

(٤) وفي ع «تفسد»، وفي ص «أفسدت» .

(٥) وفي ص «أمرها» .

(٦) وفي ح، ص «صلاتها»؛ ولفظ «الصلاة» ساقط من ز .

(٧-٧) وفي ح، ص «الذي كاد» .

(٨-٨) وفي ح «وأما إذا لم يبلغ»؛ وفي ص «وأما لم يبلغ» .

(٩) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «وصلى» .

(١٠) كذا في ص؛ ولفظ «هذا» ساقط من بقية الأصول .

كانت عريانة أو على غير وضوء .

قلت : أ رأيت أمة صلت بغير قناع ؟ قال : صلاتها تامة . قلت : وكذلك المكاتبه والمدبرة و أم الولد ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت أمة مكاتبه أو أم ولد^١ صلت بغير قناع ركعة ثم اعتقت ؟ قال : عليها أن تأخذ قناعها وتبني على ما مضى من صلاتها . قلت : لم ؟ قال : لأنها قد صلت ٥ والصلاة لها حلال جائزة تامة ثم اعتقت فصلت وهي حرة بقناع تمت صلاتها أمة و حرة في الوجهين جميعا .

قلت : أ رأيت رجلا توضأ فبقى عضو من أعضائه لم يصبه الماء ثم دخل الصلاة فصلى ركعة ثم أحدث فخرجت منه ريح أو رعا ف أوقىه فتوضأ أيدي على وضوئه أم يستأنف ؟ قال : بل^٢ يستأنف الوضوء والصلاة . ١٠ قلت : لم ؟ ولو تم على صلاته كان عليه أن يعيد ! قال : لأنه لو كان قد توضأ فأتم الصلاة ثم أحدث كان عليه أن يستأنف وضوءه ، فإذا كان لم يتم وضوءه فذلك أحرى أن يستأنف الصلاة^٣ .

باب صلاة المريض في الفريضة

قلت : أ رأيت المريض الذي لا يستطيع أن يقوم ولا يقدر على ١٥ السجود كيف يصنع ؟ قال : يومي على فراشه إيماء ويجعل السجود أخفض من الركوع . قلت : فإن صلى وكان يستطيع أن يقوم ولا يستطيع

(١-١) كذا في ٥ ، ح ، ص ، وفي الأصلين الباقيين « وأم ولد » .

(٢) لفظ « بل » ساقط من ٥ .

(٣) وفي ح ، ص « الوضوء » مكان « الصلاة » .

أن يسجد؟ قال: يصلي قاعدا يومى إيماء . قلت: فان صلى قائما يومى إيماء؟
قال: يحزبه . قلت: فان كان لا يستطيع أن يصلى إلا مضطجعا كيف
يصنع؟ قال: يستقبل القبلة ثم يصلى مضطجعا يومى إيماء . ويجعل السجود
أخفض من الركوع .

٥ قلت: أ رأيت رجلا مريضا صلى قائما فأنتم به مريض آخر معه
يومى إيماء؟ قال: يحزبهما جميعا^١ . قلت: وكذلك لو كانوا جماعة؟ قال:
نعم . قلت: أ رأيت رجلا^٢ مريضا صلى قاعدا^٣ يركع ويسجد فأنتم
به قوم فصلوا خلفه قياما؟ قال: يحزبهم - وهذا قول أبى حنيفة^٤ .
قلت: أ رأيت إن كان الإمام صحيحا وهو يصلى قائما وخلفه مريض
١٠ يصلى قاعدا؟ قال: يحزبه . قلت: فان كان المريض الذى خلف^٥ الإمام
يومى إيماء؟ قال^٦: يحزبه وصلاته تامة^٧ .

(١) لفظ «جميعا» ساقط من ٥ .

(٢) وكان فى الأصل «ولو كانوا» .

(٣) لفظ «رجلا» ساقط من ٥ .

(٤-٤) كذا فى الأصل؛ وفى ٥، ز، ح، ص «يسجد ويركع» .

(٥) كذا فى ص؛ و لفظ «قياما» ساقط من بقية الأصول .

(٦) كذا فى الأصول، والصواب «قول أبى حنيفة وأبى يوسف» . قال السرخسى
فى مبسوطه: فأما إذا كان الإمام قاعدا والمقتدى قائما يصح عند أبى حنيفة وأبى
يوسف استحسانا، وعند محمد لا يصح قياما - الخ ج ١ ص ٢١٣ .

(٧-٧) وفى ص «وإن كان رجل مريض صلى خلف» .

(٨-٨) وفى ص «قال صلته تامة» .

قلت: رأيت^١ إن كان الإمام المريض لا يستطيع السجود فأوى إيماء وهو جالس فائتم به قوم يصلون قياما؟ قال: يجزيه^٢، ولا يجزيهم . قلت: رأيت رجلا^٣ ينزع الماء من عينه^٤ وأمر أن يستلقى على ظهره ونهى عن القعود والسجود هل يجزيه أن يصلي مستلقيا يومى إيماء؟ قال: نعم يجزيه^٥ .

قلت رأيت مريضا صلى لغير القبلة أوى إيماء متعمدا لذلك؟ قال: لا يجزيه و عليه أن يعيد . قلت: وكذلك الصحيح؟ قال: نعم . قلت: فان كان منه خطأ لم يتعمد له؟ قال: يجزيه^٦ .

قلت: رأيت رجلا مريضا صلى صلاة قبل وقتها متعمدا لذلك مخافة أن يشغله المرض عنها أو ظن أنه في الوقت ثم علم بعد ذلك أنه صلى ١٠

(١) لفظ « رأيت » ساقط من هـ .

(٢) وكان في الأصل « لا يجزيه » وهو خطأ ، حرف « لا » من سهو الناسخ .

(٣-٣) وفي ص « نزع الماء من عينه » .

(٤-٤) وفي ص « يستلقى قائما على » .

(٥) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ « يجزيه » لم يذكر في بقية الأصول .

(٦) معناه: إذا اشتبهت عليه القبلة فتحرى إلى جهة و صلى إليها ثم تبين أنه أخطأ القبلة تجوز صلاته ، وإن تعمد لا تجوز لحديث على رضي الله عنه أنه قال: قبلة المتحرى جهة قصده . فالخاصل أن المريض إنما يفارق الصحيح فيما هو عاجز عنه ، وأما فيما هو قادر عليه هو والصحيح سواء ، ثم الصحيح إذا اشتبهت عليه القبلة في المغازة فتحرى إلى جهة و صلى إليها ثم تبين أنه أخطأ القبلة تجوز صلاته ، ولو تعمد لا تجوز ، فكذلك هذا - هـ كذا في البسوط ج ١

قبل الوقت؟ قال: لا يجزيه في الوجهين جميعا، و عليه أن يعيد الصلاة.
قلت: أرأيت قوما مرضى يكونون في بيت فيؤمهم بعضهم بآتمون
به وهم يصلون قعودا؟ قال: صلاتهم تامة.

قلت: أرأيت إن كان الإمام مريضا وخلفه قوم أصحاء بآتمون
به و الإمام قاعد يومى إيماء أو مضطجعا على فراشه يومى إيماء و القوم
يصلون قياما؟ قال: يجزيه، و لا يجزى القوم في الوجهين جميعا.

قلت: أرأيت قوما مرضى يكونون في بيت فيؤمهم بعضهم بالليل
وهم يصلون لغير القبلة و الإمام يصلى للقبلة أو صلى الإمام لغير القبلة
و صلى من خلفه للقبلة أو غير القبلة و هم غير متعمدين لذلك و هم يرون
١٠ أنهم قد أصابوا القبلة؟ قال: صلاتهم تامة.

قلت: أرأيت قوما مسافرين صلوا في السفر فأمهم رجل منهم
و تعمدوا القبلة فأخطأوا و صلوا ركعة ثم علموا بالقبلة؟ قال: يصرفون
وجوههم فيما بقى من صلاتهم للقبلة و صلاتهم تامة. قلت: لم جعلت صلاتهم
تامة و قد صلوا لغير القبلة ثم علموا بذلك قبل أن يفرغوا من صلاتهم؟
١٥ قال: لأنهم لو آمنوا عليها أجزاءهم.

قلت: أرأيت رجلا مريضا صلى و هو يومى إيماء قاعدا أو مضطجعا
فسها في صلاته؟ قال: عليه أن يسجد سجدتى السهو يومى إيماء.

(١) لفظ «أرأيت» ساقط من هـ.

(٢) كذا في ح، ص، و هو الصواب؛ و في بقية الأصول «تعمد».

(٣-٣) و في هـ «لو آمنوا عليها أجزاءهم».

قلت: أ رأيت رجلا مريضا لا يستطيع أن يتكلم أيجزيه أن يومي

إيماء بغير قراءة؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا مريضا أغمى عليه يوما و ليلة ثم أفاق؟ قال:

عليه أن يقضى ما فاته من الصلاة . قلت: فان أغمى عليه أياما؟ قال:

لا يقضى شيئا مما ترك . قلت: من أين اختلعا؟ قال: للأثر الذي جاءه
'عن ابن عمر' .

قلت: أ رأيت رجلا مريضا افتتح الصلاة فضلى ركعة يومي إيماء ثم

(١-١) وفي ح ، ص « عن عبد الله بن عمر » . قلت: أما الأثر الذي جاء عن
ابن عمر فرواه المؤلف في كتاب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
عن ابن عمر في المغمى عليه يوما و ليلة قال: يقضى . قال محمد: وبه نأخذ حتى يغمى
عليه أكثر من ذلك ، وهو قول أبي حنيفة - ٥١ ص ٣٦ . وكذلك رواه في
كتاب الحجّة . وروى في كتاب الحجّة أيضا عن عبد الله بن عمر عن نافع عن
ابن عمر أنه كان أغمى عليه يوما و ليلة فلم يعد لشيء من صلاته . وروى
في موطئه: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر أنه أغمى عليه ثم أفاق فلم يقض
الصلاة . قال محمد: وبهذا نأخذ إذا أغمى عليه أكثر من يوم و ليلة ، و أما إذا
أغمى عليه يوما و ليلة أو أقل قضى صلاته ؛ بلغنا عن عمار بن ياسر أنه أغمى عليه
أربع صلوات ثم أفاق فقضاها ، أخبرنا بذلك أبو معشر المدني عن بعض أصحابه -
٥١ ص ١٥١ . وهذا الحديث رواه في الحجّة عن أبي معشر عن سعيد المقبري
ومحمد بن قيس أن عمار بن ياسر أغمى عليه الظهر و العصر و المغرب و العشاء
فأفاق في جوف الليل فصلى الظهر و العصر و العشاء . وروى عن أبي معشر عن
نافع عن ابن عمر قال: أغمى على ابن عمر ثلاثة أيام فلم يقض (قال) وبقول
ابن عمر و عمار نأخذ - ٥١ .

أحدث فتواً أبنى على ما مضى من صلاته؟ قال: نعم؛ المريض والصحيح في هذا سواء. قلت: رأيت رجلاً مريضاً به جرح في جسده أو في رأسه أو به وجع لا يستطيع القيام ولا الركوع ولا السجود أيومي إيماء قاعداً ويجعل السجود أخفض من الركوع؟ قال: نعم. قلت: رأيت رجلاً أصابه فزع أو خوف من شيء فلم يستطع القيام لما به هل يجزيه أن يصلي قاعداً؟ قال: نعم. قلت: رأيت رجلاً في جبهته جرح ولا يستطيع أن يسجد عليه هل يجزيه أن يومي إيماء؟ قال: لا، ولكن يسجد على أنفه. قلت: فإن أومي إيماء؟ قال: لا يجزيه وعليه أن يعيد الصلاة. قلت: وكذلك لو كان الجرح بأنفه وهو يستطيع أن يسجد على جبهته؟

١٠ قال: نعم.

قلت: رأيت المريض الذي لا يستطيع أن يركع ولا يسجد أو يسجد على عود أو قصبه أو وسادة ترفع إليه؟ قال: أكره له ذلك. قلت: فإن رفع إليه فسجد عليه من غير أن يومي إيماء؟ قال: لا يجزيه صلاته. قلت: فإن كان يخفض رأسه بالسجود ثم يقرب العود منه فيلذقه بأنفه وجبهته حتى فرغ من صلاته؟ قال: صلاته تامة. قلت: لم؟ قال: لأن خفض رأسه إيماء.

١٥

(١) وفي ص «وهو لا يستطيع».

(٢) لفظ «عليه» ساقط من ح.

(٣) وفي ص «في أنفه».

(٤-٤) وفي ص، ح، «رأسه بالركوع ثم يخفض رأسه للسجود».

(٥-٥) وفي «بجبهته وأنفه»، وفي ص «أنفه وجبهته للسجود»، وفي ح «بأنفه وجبهته للسجود».

- قلت : وكذلك لو وضع للمريض وسادة أو مرفقة يسجد عليها؟ قال : نعم .
- قلت : أ رأيت المريض 'هل يسهه أن يصلي' بغير قراءة وهو يستطيع القراءة؟ قال : لا . قلت : فان صلى؟ قال : لا يجزئه و عليه أن يعيد .
- قلت : 'فهل يقصر المريض الصلاة كما يقصر المسافر؟ قال : لا' .
- قلت : 'فهل يصلي بغير وضوء وهو يقدر على الوضوء؟ قال : لا . قلت : ه
- فان فعل في هذا كله و صلى؟ قال : لا يجزئه و عليه أن يعيد .
- قلت : أ رأيت رجلا افتتح الصلاة وهو صحيح قائم ثم أصابه وجع فلم يستطع أن يصلي إلا قاعدا بومي إيماء أو مضطجعا بومي إيماء أي يصلي بقية صلاته بالإيماء و قد صلى بعضها قائما؟ قال : نعم . قلت : فان صلى قاعدا يسجد و يركع^٢ و صلى ركعتين ثم برأ و صح؟ قال : يصلي بقية صلاته ١٠ قائما في قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد : يستقبل الصلاة .
- قلت : أ رأيت رجلا مريضا لا يستطيع الركوع و لا السجود فصلى ركعة بومي إيماء ثم صح فقام أي يصلي بقية صلاته قائما؟ قال : أما هذا فيستقبل الصلاة كلها قائما ؛ و هذا لا يشبه الأول ° لأن هذا كله بومي و الأول كان يسجد .

١٥

(١-١) كذا في ح ، ص ؛ و في بقية الأصول « هل يسجد أو يصلي » .

(٢-٢) و في ح ، ص « فهل يقضى المريض الصلاة كما يقضى المسافر قال نعم » .

(٣-٣) و في ص « يركع ويسجد » .

(٤-٤) و في ح ، ص . فقام أي يصلي بقية صلاته قائما قال نعم » .

(٥-٥) و في ص « لأن هذا كان » .

قلت: أرأيت الرجل المريض الذي لا يستطيع أن يركع ولا يسجد ولا يستطيع الجلوس فأراد أن يصلي مضطجعا يومى إيماء كيف يومى؟ قال: يتوجه نحو القبلة فيومى على قفاه ويجعل السجود أخفض من الركوع حتى يفرغ من صلاته.

قلت: أرأيت الرجل المريض إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين؟ قال: فليدع الظهر حتى يأتي آخر وقتها ويقدم العصر في أول وقتها، ولا يجمع بينهما في وقت واحد، ويوتر ويقنت على كل حال.

باب السهو في الصلاة وما يقطعها

قلت: أرأيت رجلا صلى نفسها في صلاته فلم يدر أن ثلاثا صلى

١٠ أو ٣ أربعا وذلك أول ما سها؟ قال: عليه أن يستقبل الصلاة. قلت:

فإن لقي ذلك غير مرة كيف يصنع؟ قال: يتحرى الصواب فإن كان

أكثر رأيه أنه قد أتم مضى على صلاته، وإن كان أكثر رأيه أنه صلى

ثلاثا أتم الرابعة، ثم يتشهد ويسلم ويسجد بسجدة السهو ويسلم عن يمينه

وعن شماله في آخرها.

١٥ قلت: أرأيت رجلا صلى فقام فيما يقعد فيه أو قعد فيما يقام فيه؟

(١-١) وفي « في وقت إحداهما ».

(٢) زاد في ح « وما يفسدها ».

(٣) وفي ص « أم ».

(٤) وفي ح، ص « أكبر رأيه ».

(٥) وفي « قعد ».

قال: يمضي على صلاته، وعليه سجدة السهو. قلت: وكل من وجب عليه سجدة السهو فأنما يسجدهما بعد التسليم ويتشهد فيهما ويسلم؟ قال: نعم، فإن شك في سجود السهو عمل بالتحري ولم يسجد لسهو السهو.

قلت: أ رأيت رجلا سها في تكبير العيدين هل عليه سجدة السهو؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت رجلا سها في تكبير الركوع والسجود؟ قال: ليس عليه سجدة السهو. قلت: من أين اختلفا؟ قال: تكبير الركوع والسجود بمنزلة التسيح في الركوع والسجود، ولا سهو عليه في هذا^٢، وتكبير العيدين بمنزلة القنوت في الوتر والتشهد، وعليه في ذلك السهو.

قلت: أ رأيت رجلا سها في تكبير الصلاة كلها إلا التكبيرة التي يفتح بها الصلاة هل عليه في ذلك سهو؟ قال: لا. [قلت: لم؟ قال: لأن التكبير ليس بالصلاة بعينها. قلت: وكذلك لو سها عن التسيح في الركوع أو في السجود لم يكن عليه سهو؟ قال: نعم-°]. قلت: لم؟ قال: أ رأيت لو سها فترك التعوذ وترك "سبحانك اللهم وبحمدك"

(١) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «يسجدها».

(٢-٢) وكان في الأصل «قلت فإن شك»، والصواب حذف لفظ «قلت» كما هو في بقية الأصول.

(٣) وفي ص «ذلك».

(٤) وفي ص «فعله»، والصواب «وعليه» كما هو في بقية الأصول.

(٥) ما بين المربعين زيادة من ح، ص.

أو ترك "آمين" هل عليه سهو؟ قلت: لا، قال: فهذا وذاك سواء .
قلت: فان ترك التشهد ساهيا؟ قال: أستحسن أن يكون عليه
سجدتا السهو .

قلت: أ رأيت إن نسي فاتحة القرآن في الركعة الاولى^٢ أو في الثانية^٣
أو بدأ بغيرها فلما قرأ من السورة شيئا ذكر أنه لم يقرأ فاتحة الكتاب؟
قال: يبدأ فيقرأ فاتحة الكتاب^٤ ثم السورة، وعليه سجدتا السهو . قلت:
أ رأيت إن نسي فاتحة^٥ القرآن في الركعتين الاوليين وقد قرأ غيرها^٦ هل
يقرأ في الآخرين؟ قال: إن شاء قرأها وإن شاء لم يقرأها . قلت: فان
قرأها هل يكون ذلك قضاء لما ترك؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأنها
لو كانت قضاء لوجب عليه أن يقرأها في الآخرين، وكان عليه سجدتا
السهو قرأ في الآخرين^٧ أو لم يقرأ .

قلت: أ رأيت رجلا صلى الظهر فقرأ في الركعتين الاوليين في كل
واحدة بفاتحة القرآن^٨ ولم يقرأ معها شيئا ففعل ذلك ساهيا أعليه

(١-١) وفي ص « هل كان عليه » .

(٢) وفي ه « قال » ، و الصواب « قلت » كما في بقية الأصول .

(٣-٣) وفي ه « أو الثانية » .

(٤) وفي ز ، ح ، ص « فاتحة القرآن » .

(٥) من قوله « الكتاب قال يبدأ فيقرأ ... » ساقط من ه .

(٦) وفي ه « غيرهما » وهو تصحيف ، و الصواب « غيرها » .

(٧) قوله « في الآخرين » ساقط من ز .

(٨) و كان في ع « الكتاب » ، وفي بقية الأصول « القرآن » .

- أن يقرأ في الآخرين مع فاتحة القرآن سورة؟ قال: أحب إلى أن يقرأ .
 قلت: فإن لم يفعل؟ قال: يجزئه ، وعليه سجودتا السهو قرأ أو لم يقرأ .
 قلت: فإن لم يقرأ في الأولين بشيء من القرآن ساهياً أترى عليه أن يقرأ بفاتحة القرآن و بسورة في كل ركعة من الآخرين؟ قال: نعم .
 قلت: فإن لم يقرأ فيها أو قرأ في إحداها؟ قال: لا يجزئه .
 قلت: فإن كان إماماً وكانت العشاء فقرأ في الآخرين وأخفى بالقراءة أو كانت الظهر و العصر فقرأ فيها وجهر بالقراءة أ كان عليه سجودتا السهو؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت إن لم يقرأ في الأولين شيئاً و قرأ في الآخرين بآية آية وهو ساهٍ في الأولين متعمد في الآخرين؟
 قال: ' يجزئه إن لم تكن آية قصيرة جداً'؛ و قال أبو حنيفة: صلواته ١٠ جائزة وإن كانت آية قصيرة ، ثم إنه رجع عن قوله الأول . قلت:

(١) بعد قوله «سأهياً» عبارة مكررة في « إلى قوله « أترى » .

(٢) وفي « قرأ » .

(٣) وفي « قال » ، والصواب « أ كان » كما هو في بقية الأصول .

(٤ - ٤) وفي ص « لا تجزئه إن كان قرأ آية قصيرة جداً » .

(٥) وفي المختصر: وإذا قرأ في كل ركعة من صلواته بآية آية أجزاء إن لم تكن قصيرة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، ثم رجع أبو حنيفة فقال: يجزئه وإن كانت قصيرة . وحكى عن أبي يوسف أنه قال: لا يجزئه بأقل من ثلاث آية - هـ . وقال السرخسي في شرحه: قال: وإذا قرأ في كل ركعة من صلواته بآية أجزاء في قول أبي حنيفة الآخر قصيرة كانت أو طويلة ، وفي قوله الأول وهو قول أبي يوسف ومحمد: لا تجزئ ما لم يقرأ في كل ركعة =

أرأيت هل عليه سجدة السهو؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت إماما صلى بقوم فجهر بالقرآن في صلاة يخافت بها أو خافت في صلاة يجهر فيها بالقرآن؟ قال: قد أساء و صلته تامة .
قلت: فان فعل ذلك ساهيا؟ قال: عليه سجدة السهو . قلت: فان لم يكن إماما ولكنه صلى وحده تخافت فيما يجهر فيه أو جهر فيما يخافت فيه؟
قال: ليس عليه شيء . قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا كان الرجل وحده و أسمع أذنيه القرآن أو رفع ذلك أو خفض في نفسه أجزاء ذلك ، و ليس عليه [سهو لأنه وحده ، وإذا كان الإمام فلا بد له من أن يضع ذلك موضعه فان كان ساهيا فيما صنع وجب عليه - ١] سجدة السهو ،

= ثلاث آيات قصار أو آية طويلة؛ وفي بعض الروايات عن أبي يوسف: لا يجزيه أقل من ثلاث آيات لأن الواجب عليه قراءة المعجزة وهي السورة وأقصرها «الكوثر» وهي ثلاث آيات . ولأنه لا بد أن يأتي بما يسمى به قارئاً، ومن قال «ثم نظر» أو قال «مدهامتان» لا يسمى به قارئاً؛ وأبو حنيفة استدلل بقوله تعالى «فاقرءوا ما تيسر من القرآن» والذي تيسر عليه آية واحدة فيكون ممثلاً للأمر . ولأنه يتعلق بالقراءة حكماً: جواز الصلاة، وحرمة القراءة على الجنب والحائض، ثم في أحد الحكمين لا فرق بين الآية القصيرة والطويلة، فكذلك في حكم الآخر وهو بناء على الأصل الذي يبناه لأبي حنيفة أن الركن يأتى بأدنى ما يتناول الاسم - ٥١ ج ١ ص ٢٢١ .

(١-١) كذا في ح، ص؛ و من قوله « في صلاة يخافت ... » ساقط من بقية الأصول؛ وفيها أيضاً « يجهر بالقراءة: » مكان « فيجهر بالقرآن: » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل و كذا من ه، ز، ح؛ وإنما زدناه من ص .

وإن تعمد لذلك فقد أساء و صلاته تامة .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم و سها في صلاته و لم يسه من خلفه ؟

قال : إذا وجب على الإمام سجدة السهو وجب ذلك على من خلفه و إن لم يسه منهم أحد غيره .

قلت : أ رأيت إن سها من خلفه و لم يسه الإمام ؟ قال : ليس عليهم ولا عليه سهو .

قلت : أ رأيت رجلا سلم في الرابعة قبل التشهد ساهيا ؟ قال : عليه

أن يتشهد ثم يسلم ثم يسجد بسجدة السهو ثم يتشهد ثم يسلم . قلت : لم ؟ قال : أ رأيت لو كان عليه سجدة من تلاوة أو ركعة قد ترك منها سجدة

' فذكر ذلك ' أليس عليه أن يسجد هما ' ويتشهد و يسلم ثم يسجد للسهو .

و يتشهد ثم يسلم ' إذا كان سلم ' ساهيا ، و إن كان سلم و هو ذاكر لذلك

فصلاته فاسدة و إن ' كانت السجدة من الصلاة ؟ قلت : بلى ، قال : فهذا

و ذلك سواء إذا كانت السجدة من الركعة ' فسلم و هو ذاكر فان صلاته

فاسدة ، و إن ' كانت السجدة من تلاوة فصلاته تامة ، و ليس عليه

(١-١) وفي ص « ففعل ذلك » مكان « فذكر ذلك » .

(٢) وفي ص « يسجد هما » والضمير للسجدة و ضمير الثانية للسجدتين : سجدة

الصلاة و سجدة التلاوة .

(٣-٣) وفي ح ، ص « إذا سلم » .

(٤) وفي « فان » .

(٥) وفي « ص » ركعة » .

(٦) وفي ص « فان » .

أن يسجد بسجدة السهو . قلت : فإن سلم متعمدا وعليه التشهد وقد قعد

'قدر التشهد' أجزاء ذلك وليس عليه بسجدة السهو؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت 'رجلا صلى فسها' في صلاته فلم يدر كم صلى ثم

استيقن أنه صلى ثلاث ركعات أ يجب عليه بسجدة السهو؟ قال : إن كان

٥ حين سها^١ لم يدر كم صلى حتى تفكر و نظره في ذلك فان كان تفكره

و نظره في ذلك يشغله عن^٥ شيء من صلاته وجب عليه بسجدة السهو .

و إن كان تفكره و نظره في ذلك لم يطل ولم يشغله عن^٦ شيء من

صلاته فصلى فلا سهو عليه ؛ و الإمام و الذي صلى^٧ وحده في ذلك سواء .

قلت : أ رأيت رجلا صلى من الظهر ركعتين فقام في الثالثة

١٠ ولم يجلس ولم يستو قائما حتى ذكر فقعد هل^٨ عليه بسجدة السهو؟ قال :

نعم . قلت : لم؟ قال : لأنه قد تغير عن حاله ، فاذا تغير عن حاله وجب

عليه بسجدة السهو . قلت : و كذلك لو فعل هذا في الرابعة؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا صلى فسها في صلاته مرتين أو ثلاثا أو أربعاً كم

(١-١) وفي ص « مقدار التشهد » .

(٢-٢) وفي هـ « رجلا سها » .

(٣-٣) وفي هـ « إن كان سها » .

(٤) وفي ز ، ح « ثم » مكان « حتى » .

(٥-٥) وفي هـ « يشغله ذلك عن » و ليس بشيء .

(٦) وفي هـ « ذلك عن » و لفظ « ذلك » زائد زاده الناسخ سهوا .

(٧) وفي ص « يصلى » .

(٨) لفظ « هل » ساقط من هـ .

يجب عليه لسهوه ذلك؟ قال: يجب عليه سجودتا السهو ولا يجب عليه غير ذلك؛ والإمام، الذي يصلي وحده في ذلك سواء.

قلت: رأيت رجلاً صلى فأراد أن يقرأ في صلاته بسورة ' فأخطأ فقرأ غيرها أو قرأ تلك السورة ' فأخطأ فيها هل يجب عليه سجودتا السهو؟ قال: لا؛ والإمام وغيره في ذلك سواء.

قلت: رأيت رجلاً صلى خلف الإمام وكان يقوم قبل الإمام

أو كان يقعد قبل قعود الإمام أو كان يسجد قبله وهو ساهٍ في ذلك هل عليه سجودتا السهو؟ قال: ليس على من خلف الإمام سهو إلا أن يسهو الإمام. [قلت: فإن كان يركع قبل الإمام ويسجد قبله؟ قال: إن

أدرك الإمام ركعة وهو راكع أو يسجد وهو ساجد أجزاءه. قلت: ١٠

إن أدرك الإمام وهو راكع فكبر معه ولم يركع حتى رفع الإمام رأسه فلا يستطيع أن يركع قبل أن يرفع الإمام رأسه ثم ركع؟ قال: لا يجزيه، وعليه قضاء تلك الركعة. قلت: لم؟ قال: لأنه لم يركع مع

الإمام ولم يدرك مع الإمام.]

قلت: رأيت رجلاً صلى يقوم فسها في صلاته فلما قعد في الرابعة ١٥

تشهد ثم سجدهما قبل التسليم هل يجزيه ذلك؟ قال: نعم. قلت: فهل يعيدهما بعد التسليم؟ قال: لا. قلت: والإمام، الذي يصلي وحده في ذلك سواء؟ قال: نعم.

(١-١) كذا في ح، ص؛ ومن قوله « فأخطأ فقرأ غيرها... » ساقط من بقية الأصول.

(٢) كذا في ح، ص؛ ولفظ « يجب » لم يذكر في بقية الأصول.

(٣) ما بين المربعين ساقط من ه، ع، ز؛ وإنما زدناه من ح، ص.

قلت: أرأيت رجلا صلى فسها في صلاته فلما فرغ من صلاته سجد لسهوه فشك فلم يدر أيسجد لسهوه واحدة أو اثنتين؟ قال: يتحرى الصواب فإن كان أكبر رأيه أنه سجد سجدة^١ واحدة سجد^٢ أخرى، وإن كان أكبر رأيه أنه سجد سجدتين لسهوه تشهد وسلم.

قلت: أرأيت إماما صلى بقوم فسها في صلاته^٣ فلما فرغ من صلاته سلم وهو لا يريد أن يسجد للسهو ثم بدا له أن يسجد للسهو وهو في مجلسه ذلك^٤ قبل أن يقوم وقبل أن يتكلم؟ قال: عليه أن يسجد بسجدتي السهو ويسجد معه أصحابه. قلت: فإن قام ولم يسجد؟ قال: ليس عليه شيء. قلت: وكذلك لو تكلم قبل أن يسجد؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يتكلم ولم يقم ولكنه أراد السجود^٥ وفي أصحابه من قد تكلم^٦ ومنهم من قد قام فذهب^٧؟ قال: من تكلم منهم أو خرج من المسجد لم يكن عليه سجدتا السهو، ومن كان مع الإمام ولم يتكلم ولم يخرج فعليه أن يسجد مع الإمام.

(١) لفظ «سجدة» زدناه من ص.

(٢) وفي ح، ص «يسجد».

(٣) من قوله «فلما قعد في الرابعة تشهد ثم سجدهما قبل التسليم...» ساقط من هـ.

(٤) وفي هـ «وهي» مكان «وهو» خطأ.

(٥) كذا في ح، ص؛ ولفظ «ذلك» ساقط من بقية الأصول.

(٦-٦) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «في أصحابه ومنهم من قد تكلم»، والصواب ما في ح، ص.

(٧-٧) وفي ص «أو من قد قام وذهب».

قلت: أ رأيت إن كان حين سلم كان من نيته أن يسجد للسهو^١ فتسى أن يسجد حتى تكلم أو خرج من المسجد؟ قال: هذا قطع للصلاة، ولا شيء عليه. قلت: فإن لم يتكلم ولم يخرج وكان في مجلسه وقد نوى حين سلم أن يسجد أو لم ينو ثم ذكرهما^٢ وهو في مجلسه؟ قال: عليه أن يسجد^٣، والنية ههنا وغير النية سواء. قلت: أ رأيت ه إن نوى لِم لا يكون عليه سجودتا السهو واجبتين^٤؟ قال: أ رأيت لو سها وأجمع^٥ رآه أن لا يسجد عليه في ذلك فسلم على نيته تلك ثم بدا له من ساعته^٦ أن يسجد أليس يجب عليه أن يسجد؟ قلت: بلى، قال: أفلا ترى أن النية ههنا ليست بشيء؟

قلت: أ رأيت إماما صلى بقوم فسها في صلاته فلما فرغ وسلم^{١٠} جاء رجل فدخل معه على تلك الحال قبل أن يسجد الإمام للسهو^٧ ثم إن الإمام يسجد للسهو أ يسجد هذا الرجل معه؟ قال: نعم. قلت: و تراه قد أدرك الصلاة معه؟ قال: نعم. قلت: فإن سجد مع الإمام ثم قام يقضى أ ترى عليه أن يعيد السهو إذا فرغ من صلاته؟ قال: لا. قلت:

(١) وفي ص «لسهوه» .

(٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «ذكرها» .

(٣) وفي ز، ح «يسجدها» .

(٤) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «واجبة» .

(٥) وفي ز، ح «فأجمع» .

(٦) وفي ز «ساعة» تصحيف .

(٧) لفظ «لسهوه» ساقط من ه .

ألم؟ قال: لانه قد سجد الذي وجب عليه مع الإمام وليس عليه أن يعيد. قلت: أرأيت لو سها في صلاته بعدما قام يقضى؟ قال: يجب عليه سجودتا السهو. قلت: لم؟ قال: لأن سجوده الأول مع الإمام لا يجزئه^١ من سهوه هذا الآخر، ولا يكون سجوده قبل هذا السهو وقبل أن يجب عليه سجوده، فهذا السهو للآخر^٢. قلت: أرأيت إن لم يسه مع الإمام فقام يقضى بعد ما فرغ الإمام من صلاته فسها في صلاته كم عليه أن يسجد؟ قال: عليه سجودتان، وليس عليه غيرهما. قلت: أرأيت إن لم يسه حتى فرغ من صلاته هل عليه أن يسجد لسهو الإمام؟ قال: نعم. قلت: ليم وقد تركهما في موضعها؟ قال: أدع القياس^٣ واستحسن.

قلت: أرأيت إماما صلى بقوم ركعة فسها فيها ثم قام في الثانية فجاه رجل فدخل معه في الصلاة أيجب عليه أن يسجد مع الإمام بسجودتي السهو؟ قال: نعم. قلت: ليم وإنما دخل بعد ما سها؟ قال: لأنه يجب عليه ما يجب على الإمام؛ ألا ترى أن الإمام يسجد هما وهو خلفه

(١) لفظ «قد» ساقط من هـ.

(٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «ولا يجزئه».

(٣) وفي ص «سجود لهذا الآخر».

(٤) وفي هـ «فقضى».

(هـ-هـ) لفظ «الإمام من صلاته» زيد من ص؛ وهو ساقط من بقية الأصول.

(-) وفي ص «سجودها».

فينبغي له أن يسجدهما معه . قلت : فإن لم يسجدهما معه ؟ قال : عليه أن يسجدهما بعد ما يفرغ من صلاته .

قلت : أ رأيت رجلا صلى فسها في صلاته فلما فرغ و سلم أحدث وهو غير متعمد لذلك هل ينبغي له أن يتوضأ ثم يعود إلى مكانه فيسجد سجدة السهو و يتشهد و يسلم ؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يفعل ؟ قال : هـ ليس عليه شيء .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم فسها في صلاته ثم أحدث فتأخر و قدم رجلا هل يجب على الثاني سجدة السهو ' اللتان كانتا ' على الإمام الأول ؟ قال : نعم . قلت : فإن سها الثاني أيضا ؟ كم عليه للسهو ؟ قال : عليه سجدة السهو الأول ، و ليس عليه لسهوه الآخر . قلت : أ رأيت ١٠ إن لم يكن الأول سها حتى أحدث فقدم الثاني هل يجب على الأول الذي أحدث سجدة السهو ؟ قال : نعم إن بنى على صلاته . قلت : لم ؟ قال : لأن الثاني إمام الأول ، فواجب عليه وجب على الأول ؛ ألا ترى أن الثاني لو ضحك أو تكلم أفسد صلاته و صلاة من خلفه و كان قد أفسد صلاة الأول ؛ أو لا ترى أن ما دخل على الثاني دخل على الأول ١٥ مثله . قلت : أ رأيت لو أحدث الإمام الأول أو تكلم أو ضحك هل

(١) وفي « فرغ » .

(٢-٢) كذا في ح ، ص ؛ و « وفي بقية الأصول » التي كانت .

(٣) لفظ « أيضا » ساقط من ه ، ص .

(٤-٤) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « و ليس عليه » ساقط من بقية الأصول .

يفسد على الإمام الثاني أو من خلفه؟ قال: لا. قلت: ألم؟ قال: لأنه قد خرج من أن يكون إمامهم و صار الإمام غيره.

قلت: أ رأيت رجلا صلى فسها في صلاته فلها سلم سجد سجدة واحدة للسهر ثم أحدث هل ينبغي له أن يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه فيسجد الأخرى ثم يتشهد ويسلم؟ قال: نعم. قلت: فان لم يفعل أو تكلم؟ قال: ليس عليه شيء.

قلت: أ رأيت إماما صلى بقوم فسها في صلاته فلما فرغ من صلاته وسلم سجد سجدة واحدة للسهر ثم أحدث أينبغي له أن يتأخر ويقدم رجلا غيره فيسجد بهم الثانية؟ قال: نعم. قلت: فان كان الإمام الأول حين سلم قبل أن يسجد لسهوه دخل معه رجل في الصلاة فسجد الإمام سجدة واحدة ثم أحدث فقدم هذا الذي أدرك معه السجدة الواحدة كيف يصنع؟ قال: يسجد بهم. أخرى ثم يتشهد ثم يتأخر فيقدم رجلا قد أدرك مع الإمام الصلاة فسلم بهم، ثم يقوم هو فيقضى ما بقي من صلاته.

١٥ قلت: أ رأيت رجلا أدرك مع الإمام ركعة في أيام التشريق من صلاته وقد سبقه الإمام بثلاث ركعات وعلى الإمام سهر أو ليس يسجدهما هذا الرجل مع الإمام قبل أن يقضى ما سبقه به الإمام؟ قال: نعم. قلت: فكيف يصنع إذا كبر الإمام؟ أ يكبر أو يقوم فيقضى؟ قال: بل يقوم فيقضى ما سبقه به الإمام، فاذا فرغ وسلم كبر بعد ذلك. قلت: وكذلك التلبية؟

(١) وفي «المجموع» .

قال: نعم . قلت: من أين اختلف التكبير و السجود؟ قال: لأن السجود من الصلاة، ألا ترى لو أن رجلاً دخل معه في سجدة السهو أو في إحداها لكان قد أدرك الصلاة معه، ولو انتهى إلى الإمام وهو يكبر فكبر معه لم يكن داخلًا في صلاته لأن التكبير ليس من الصلاة .

قلت: أرأيت رجلاً انتهى إلى الإمام وقد فرغ من صلاته وعليه ه السهو فسجد سجدة واحدة ثم سجد الأخرى فدخل معه الرجل في الأخرى هل يجب عليه أن يقضى تلك السجدة؟ قال: لا . قلت: ما شأنه يقضى بقية صلاته ولا يقضى تلك السجدة؟ قال: لأنها ليست من صلب الصلاة، إنما هي بمنزلة سجدة قرأها الإمام وسجدها قبل أن يدخل معه الرجل، فانما يقضى الرجل ما بقي من صلاته ولا يقضى السجدة .

قلت: أرأيت إماماً صلى بقوم ركعة فقرأ سجدة فنتى أن يسجد بها فذكر ذلك وهو قاعد أو راكع أو ساجد كيف يصنع؟ قال: إذا ذكرها وهو راكع خَرَّ ساجداً لها ثم قام فعاد في ركعته ثم مضى في صلاته، وعليه سجدة السهو، وإن ذكر ذلك وهو قاعد خَرَّ ساجداً ثم رفع رأسه وكان عليه سجدة السهو، وإن ذكر ذلك وهو ساجد رفع رأسه فسجد ثم سجد للسهو بعد التسليم . قلت: فإن آخرها إلى آخر صلاته؟ قال: يجزيه .

قلت: أرأيت إماماً صلى بقوم ركعة فترك سجدة منها ثم قام في الثانية فقرأ وركع وسجد ثم ذكر تلك السجدة كيف يصنع؟ قال:

(١) وفي ح، ص « لها » مكان « بها » .

يرفع رأسه من السجود و يسجد تلك السجدة التي كان نسيها ثم يسجد ما كان فيه ثم يمضي في صلاته ، وعليه سجدة السهو . قلت : فان ذكر ذلك وهو راکع ؟ قال : عليه أن يخرج لها ساجدا ثم يقوم فيعود إلى ركوعه و يمضي في صلاته ، وعليه سجدة السهو بعد التسليم . قلت : فان لم يعد إلى ركوعه ؟ قال : صلاته تامة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى ف نسي منها سجدة ثم ذكر ذلك بعد ما قام في الثانية بأيّهما يبدأ ؟ قال : بالاولى . قلت : وكذلك لو نسي ثلاث سجرات من ثلاث ركعات ؟ قال : نعم . قلت : فان نسي سجدة التلاوة من الركعة الاولى ونسي من الركعة الثانية سجدة من صلب الصلاة فذكر ذلك بأيّهما يبدأ ؟ قال : يبدأ بالاولى منهما تلاوة كانت أو من صلب الصلاة . قلت : أ رأيت إن نسي سجدة من ركعة أو سجدة من تلاوة فلم يذكر ذلك حتى فرغ من صلاته وسلم وخرج من المسجد ثم ذكر بعد ذلك ؟ قال : إن كانت السجدة من صلب الصلاة فعليه أن يستقبل الصلاة ، وإن كانت السجدة من تلاوة فصلاته تامة . قلت : من أين اختلفا ؟ قال : لأن السجدة إذا كانت من ركعة فهي من صلب الصلاة ، وإذا كانت من تلاوة فليست من صلب الصلاة ، فاذا ذكر ذلك من غير أن يتكلم أو يخرج من المسجد

(١) وفي « فسهى » وهو تصحيف .

(٢) وفي « وإن » .

(٣) وفي « تذكر » .

(٤-٤) وفي ح ، ص « من قبل أن » .

بجدها^١ و تمت صلاته و عليه سجودنا السهو ، و إن كان تكلم أو خرج من المسجد فلا 'ينبى عليه' . قلت :^٢ 'أرأيت لو خرج^٣ من المسجد لِمَ جعلته قطعاً^٤ للصلاة؟ قال : إن لم أفعل ذلك^٥ لم يكن لي بد^٦ من أن أجعله^٧ قطعاً للصلاة^٨ إذا خطأ^٩ خطوة ولا^{١٠} أجعله قطعاً ، إن مشى فربما فاستحسنت أن أجعل وقت ذلك الخروج من المسجد . قلت : فان كان في صحراء هـ فما وقت ذلك عندك ؟ قال : وقت ذلك أن يجاوز أصحابه .^{١١} قلت : فان تقدم إمامه متى وقته ؟ قال : وقته أن يجاوز موضع سجوده .^{١٢}

قلت : أرأيت رجلاً صلى الظهر خمس ركعات ساهياً 'هل عليه'^{١٣} سجودنا السهو ؟ قال : 'إن كان لم يقعد'^{١٤} في الرابعة قدر التشهد فصلاته فاسدة ، و عليه أن يستقبل الصلاة . قلت : أرأيت إن ذكر حين تمت^{١٥}

(١) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « بجدها » .

(٢-٢) وفي ح ، ص « فلا ينبى عليه » ، وفي هـ « فلا ينبى عليه » وهو خطأ .

(٣-٣) وفي ص « أرأيت الخروج » .

(٤) في ص « قطعاً » .

(٥) لفظ « ذلك » ساقط من هـ .

(٦-٦) كذا في ص ؛ وفي غ ، ز ، هـ « أن أجعلها » وفي هـ « من أن أجعلها » .

(٧-٧) لفظ « للصلاة » ساقط من ص ؛ وفي ص « قطعاً » مكان « قطعاً » .

(٨) وفي ص « إذا ما خطأ » .

(٩) وفي هـ ، ص « أولاً » والصواب « ولا » كما هو في الأصل وكما هو في ز ، ح .

(١٠-١٠) من قوله « قلت فان تقدم ... » ساقط من ع ، هـ ، ز .

(١١-١١) وفي ص « هل يجب عليه » .

(١٢-١٢) وفي هـ « إن لم يكن قد » .

الخامسة أنه صلى خمسا أضيف إليها ركعة حتى تكون ستا أو يقطعها؟
 أي ذلك أحب إليك؟ قال: أحب إلى أن يشفعها بركعة ثم يسلم، وعليه
 أن يستقبل الصلاة، وإن لم يفعل لم يكن عليه شيء إلا الظهر. قلت:
 فان كان قعد في الركعة قدر التشهد؟ قال: قد تمت الظهر، والخامسة
 ٥ تطوع، وعليه أن يضيف إليها ركعة ثم يتشهد ويسلم ويسجد بسجدة
 السهو وقد تمت صلاته. قلت: فان لم يضيف إليها ركعة أخرى وتكلم؟
 قال: يجزيه، ولا شيء عليه.

قلت: أرايت رجلا صلى ركعة ولم يسجد لها ثم قام في الثانية فقرأ
 وسجد ولم يركع فذكر ذلك قبل أن يصلي الثالثة؟ قال: هذا إنما صلى ركعة
 ١٠ واحدة وعليه أن يمضي في صلاته ويسجد بسجدة السهو بعد التسليم، وإنما
 صارت السجدة الأولى للركعة الأولى فصارت ركعة تامة، وعليه سجدة السهو
 فيما سها. قلت: فان ركع في الأولى ولم يسجد ثم ركع في الثانية وسجد
 ثم قام في الثالثة ولم يركع وسجد بسجدة؟ قال: هذا إنما صلى ركعة
 واحدة. قلت: لم؟ قال: لأنه ركع أولا ثم قام في الثانية فركع وسجد
 ١٥ فصارت ركعة تامة وبطلت الركعة الأولى ثم قام في الثالثة ولم يركع
 وسجد بسجدة من غير ركوع فلا يجزيه. قلت: فان سجد في الأولى
 بسجدة ولم يركع ثم قام في الثانية فقرأ وركع ولم يسجد ثم قام في
 الثالثة فقرأ وركع ثم سجد؟ قال: هذا إنما صلى ركعة واحدة لأنه حين

(١-١) وفي ه، ص « أنه قد صلى » .

(٢) وفي ح، ص « حيث » مكان « حين » .

يسجد - أولاً ثم ركع في الثانية فإنها لا تكون ركعة تامة لأنه يسجد قبل الركوع
وإنما السجود بعد الركوع ثم قام في الثالثة فقرأ وركع ثم يسجد فصارت
ركعة تامة ويطل ما كان قبل ذلك . قلت : فإن ركع أولاً ولم يسجد
ثم قام في الثانية فقرأ وركع ولم يسجد ثم قام في الثالثة فقرأ و يسجد
ولم يركع؟ قال : هذا إنما صلى ركعة واحدة لأنه حيث ركع أولاً ولم يسجد
حتى قام في الثانية فقرأ وركع ولم يسجد حتى قام في الثالثة و يسجد
يسجدتين فهاتان السجدتان للركعة الأولى و بطلت الوسطى . قلت : وعليه
في جميع ما صنع سجودتا السهو بعد التسليم؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت إذا صلى الرجل أربع ركعات . و قد قعد^٥ قدر التشهد
في الرابعة^٦ ثم صلى الخامسة^٧ لم جعلت صلاته تامة؟ قال :^٧ لأنه قد قعد^٧ .
قدر التشهد فقد تمت صلاته ، فلا يفسد صلاته ما حدث بعد ذلك من
كلام أو ضحك أو صلاة . قلت : أرأيت إن كان عليه سجودتا السهو ثم
فعل شيئاً من ذلك بعد ما تشهد قبل أن يسجدهما أو بعد ما يسجد إحداهما؟

(١-١) كذا في ح ، ص؛ و من قوله «حتى قام...» ساقط من بقية الأصول.

(٢) وفي ح ، ص « ثم » مكان « حتى » .

(٣) كذا في ح ، ص؛ و لفظ «سجدتا» ساقط من بقية الأصول .

(٤) قوله « بعد التسليم قال نعم» و لفظ « قلت » من ابتداء المسألة ساقط من ص .

(٥-٥) وفي هـ ، ص « و قعد » .

(٦-٦) وفي ص ، ح « ثم قام فصلي الخامسة » .

(٧-٧) كذا في الأصول إلا أن لفظ « قد » لم يذكر في ص؛ و لعل الصواب « لأنه

إذا قعد » و الله أعلم .

قال: صلاته في هذا تامة غير أن عليه الوضوء لصلاة أخرى إذا فقهه أو أحدث . قلت: لِمَ جعلت عليه الوضوء وهو في غير الصلاة وقد زعمت أن صلاته تامة؟ قال: أجل . إن صلاته تامة غير أنه قد بقي عليه شيء يجب عليه فيه الوضوء إذا فقهه أو أحدث ، ولا تفسد صلاته :
 ٥ أ لا ترى لو أن رجلا دخل معه في الصلاة على تلك الحال كان قد أدرك معه الصلاة! أو لا ترى لو أن رجلا أدرك الإمام يوم الجمعة على تلك الحال كان قد أدرك معه الجمعة! أو لا ترى لو أن مسافرا دخل في صلاة المقيم على تلك الحال وجب عليه صلاة المقيم!

قلت: رأيت رجلا صلى الظهر فقعده في الثانية وسلم في الركعتين ١٠ ساھيا؟ قال: يمضي في صلاته وعليه سجدتا السهو . قلت: «أَو لا ترى» التسليم قطعا للصلاة كما يقطعها الكلام؟ قال: أما إذا كان ساھيا فلا، وإن كان متعمدا لذلك فصلاته فاسدة .

باب الزيادة في السجود

قلت: رأيت رجلا صلى فسجد في ركعة ثلاث سجودات أو أربعاً ١٥ هل يفسد ذلك صلاته؟ قال: لا، إلا أن عليه سجدتي السهو . قلت: وكذلك لو ركع ثم رفع رأسه ثم ركع ساھيا؟ قال: نعم .
 قلت: أَو لا ترى السجدة أو السجديتين أو الركعة إذا لم يكن معها

(١-١) وفي هـ «أدرك مع الإمام» .

(٢-٢) وفي ص، ع «ولا ترى» .

(٣) عنوان هذا الباب ساقط من ص .

سجود ولم يكن مع السجود ركعة تفسد الصلاة؟ قال: لا، إنما يفسد الصلاة ركعة وسجدة أو سجودتان .

قلت: أ رأيت إن زاد في الظهر ركعة وسجدة أو سجودتين ولم يقعد في الرابعة قدر التشهد؟ قال: هذه الصلاة قد صارت خمس ركعات ففسدت، فعليه أن يعيدها .

في الإمام يحدث فيقدم من فاتته ركعة^٢

قلت: أ رأيت إماما صلى بقوم فسها في صلاته ثم أحدث فقدم رجلا قد فاتته ركعة كيف يصنع؟ قال: يصلى بالقوم فإذا انتهى إلى تمام صلاة الإمام تشهد ثم تأخر من غير أن يسلم و يقدم رجلا ممن أدرك أول الصلاة فيسلم بهم و يسجد بسجدة السهو ثم يقوم هذا الإمام ١٠ الثاني فيقضى ما سبقه . قلت: و ينبغي له أن يسجد بسجدة السهو مع الذي قدم قبله أن يقضى؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت إن لم يكن في القوم رجل قد أدرك الصلاة من أولها كيف يصنع الإمام الثاني؟ قال: إذا انتهى إلى رابعة الإمام الأول

(١) وفي « صلواته » .

(٢) وفي ص « تفسد » .

(٣) هذا العنوان ساقط من الأصول إلا من « فانه ذكر فيها فقط .

(٤) لفظ « قبل » ساقط من » .

(٥) لفظ « الصلاة » ساقط من » .

(٦) كذا في ص؛ و لفظ « الأول » ساقط من بقية الأصول .

تشهد ثم تأخر من غير أن يسلم فقام يقضى وحده ما سبق به^١ و قام
القوم يقضون وحدا^٢نا . قلت : فاذا قضوا وحدا^٣نا هل عليهم سجدة السهو
الثان^٤ وجبتا على الإمام الأول ؟ قال : نعم . قلت : فتنى يسجد^٥هما ؟ قال :
كلما فرغ رجل منهم من صلاته و سلم يسجد سجدة السهو . قلت : لم
أوجبت على كل رجل منهم أن يسجد للسهو^٦ . ولم يسجد الإمام
و زعمت أنه إذا لم يكن يسجد الإمام^٧ فلا يسجد على أصحابه ؟ قال : ليس
هذا كذلك ، هذا قد وجب على إمام هؤلاء أن يسجد ولكنه لم يدرك
أول الصلاة فلم يستطع أن يسجد . ولم يكن لهم إمام يسجد بهم ،
واستحسن^٨ أن يسجدوا بها^٩ . وحدا^{١٠}نا كما يقضون وحدا^{١١}نا .

١٠ قلت : أ رأيت مسافرا يؤم قوما مقيمين فسها في صلاته فسجد
سجدة السهو بعد ما سلم من الركعتين أ يسجد المقيمون معه أم يقضون قبل
ذلك ثم يسجدون ؟ قال : بل يسجدون معه^{١٢} ثم يقومون فيقضون صلاتهم .

(١) لفظ « به » ساقط من هـ .

(٢) وفي ص « السهو » .

(٣) و لفظ « الإمام » ساقط من هـ .

(٤) لفظ « أول » ساقط من هـ .

(٥-٥) وفي هـ « أن يسجدونها » و ليس بشيء .

(٦) قال السرخسي : فأما في حكم السهو في الكتاب جعله كالمسبوق فقال : يتابع
الإمام في سجود السهو ، وإذا سها فيما يتم فعليه سجود السهو أيضا لأنه في الإتمام
غير مقتد ؛ و كيف يكون مقتديا فيما ليس على إمامه ، و الإمام لو أتم صلاته
أربعا كان متفلا في الآخرين ، و لو جعلناه مقتديا فيها كان كاتداء المفترض =

قلت : فان سجدوا معه ثم قاموا بقضون فسها رجل فيما يقضى أ يجب عليه أن يسجد بسجدة السهو بعد ما يسلم ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا نام خلف الإمام ثم استيقظ و قد فرغ الإمام من صلاته و سلم و عليه سهو فأراد أن يسجد لسهوه أ يسجد هذا الرجل

معه أم يقضى ؟ قال : بل يبدأ يقضى الأولى فالأولى من صلاته ، فاذا فرغ و سلم يسجد بسجدة السهو . قلت : فان سجد مع الإمام ثم قام يقضى ؟

قال : لا يجزيه ما سجد مع الإمام ، و عليه أن يسجد إذا فرغ من صلاته .

قلت : من أين اختلف هذا و الذي سبقه الإمام بركعة ؟ قال : هذا قد أدرك

أول الصلاة ، و الذي سبقه الإمام لم يدرك أولها ؛ ألا ترى أن الذي

لم يدرك أول الصلاة خلفه عليه أن يقرأ فيما يقضى ، و هذا الذي

= بالمتنفل . و ذكر الكرخي في مختصره أنه كاللاحق لا يتابع الإمام في سجود السهو

و إذا سها فيما يتم لم يلزمه سجود السهو لأنه مدرك لأول الصلاة فكان في حكم

المتنفل فيما يؤديه بتلك التحريمة كاللاحق - اهـ من المبسوط ج ١ ص ٢٢٩ .

(١) كذا في ص ؛ و لفظ « لسهوه » ساقط من بقية الأصول .

(٢) لأنه يسجد قبل أوائه في حقه فعليه أن يعيد إذا فرغ من قضاء ما عليه و لكن

لا تفسد صلاته لأنه ما زاد إلا سجدتين - اهـ مبسوط السرخسي ج ١ ص ٢٢٩ .

(٣) كذا في ص ؛ و في بقية الأصول « اذن » مكان « قد » .

(٤) و في هـ « لم يدركه » خطأ .

(٥) كذا في ص - أي أول الصلاة ؛ و في بقية الأصول « أوله » وهو تصحيف .

(٦-٦) كذا في ص ؛ و في هـ « خلفه أ يقرأ » ؛ و في بقية الأصول « خلفه أن يقرأ »

و الصواب ما في ص .

أدرك أول الصلاة إنما يتبع الإمام بغير قراءة حتى يفرغ من صلاته . قلت : فهل يقوم هذا الرجل الذي أدرك أول الصلاة في كل ركعة مقدار قراءة الإمام ؟ قال : نعم . قلت : فإن نقص أو زاد ؟ قال : لا يضره . قلت : وكذلك لو أن رجلاً أدرك أول الصلاة مع الإمام ثم أحدث فذهب فتوضأ بجاهه وقد فرغ الإمام من صلاته ؟ قال : نعم . قلت : فإن استيقظ النائم وقد بقيت على الإمام ركعة أو جاء الذي أحدث كيف يصنعان ؟ أيصليان مع الإمام ما بقي عليه أم يتديان فيقضيان ما سبقا به ثم يصليان هذه الركعة ؟ قال : يتديان فيقضيان ما سبقا به من الصلاة ثم يصليان هذه الركعة ثم يسجدان سجدة السهو ، فإن أدركا الإمام بعد ما فرغاً 'مما سبقا به' قعدا مع الإمام حتى يفرغ .

قلت : أ رأيت رجلاً انتهى إلى الإمام في الظهر أو العصر وقد سبقه الإمام بركعتين فدخل معه في الصلاة فصلى معه الركعتين الآخرين فلما سلم الإمام قام يقضى أيقضى بقراءة أم بغير قراءة ؟ قال : بل يقضى بقراءة في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة ' - ' وهو قول محمد . قلت :

(١-١) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « ما سبقا به » وهو خطأ .
 (٢) وفي المختصر الكافي : وعلى المسبوق أن يقرأ فيما يقضى ، ولا ينفعه قراءة الإمام وإن كان قد قرأ فيما أدرك معه ، وكذلك إن كان هذا المسبوق قرأ خلف الإمام فيما صلى معه . وفي شرحه : فعليه القراءة فيما يقضى لأن قراءته فيما هو مقتد فيه مكروه غير معتد بها ، فلا يتأدى بها فرض القراءة في حقه - اهـ ج ص ٢٣٠ .
 (٣-٣) قوله « وهو قول محمد » ساقط من ص ، وهو الصواب لأن المسألة متفق عليها لا اختلاف فيها .

وكذلك لو سبقه الإمام^١ بركعة؟ قال: نعم. قلت: فإن سبقه بثلاث ركعات؟ قال: يقرأ في الركعتين الأوليين فيما يقضى بفاتحة الكتاب وسورة في كل ركعة، ويقرأ في الآخرة بفاتحة الكتاب، وإن شاء سبح وإن شاء سكت. قلت: فإن كان الإمام سهواً في صلاته وقد أدرك هذا معه ركعة أو لم يدرك معه إلا أنه أدركه جالساً^٢ 'أيسجد' معه إذا سجد الإمام للسهو؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت^٣ إن لم يقرأ فيما يقضى؟ قال: صلاته فاسدة. قلت: لِمَ؟ قال: لأنه يقضى أول صلاته فعليه أن يقرأ.

قلت: أ رأيت رجلاً انتهى إلى الإمام في الظهر وقد صلى الإمام ركعتين ولم يقرأ فيهما فدخل للرجل معه في الصلاة فصلى معه الركعتين^٤ الآخرين وقرأ الإمام فيهما فلما سلم قام هذا يقضى أ يقرأ فيما يقضى من صلاته؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يقرأ؟ قال: لا يجزيه، وعليه أن يعيد الصلاة. قلت: ولِمَ؟ قد أجزت الإمام^٥ صلاة هذا فاسدة وقد أدرك معه الركعتين اللتين قرأ فيهما الإمام؟ قال: لأن الإمام آخر القراءة عن موضعها ثم قرأ في آخر صلاته في الركعتين فهو يجزيه، وأما^٦

(١) لفظ «الإمام» ساقط من ٥.

(٢-٣) كذا في ٥، ص، وهو الصواب؛ وفي بقية الأصول «يسجد».

(٣) لفظ «أ رأيت» ساقط من ٥، وهو من سهو الناسخ.

(٤-٥) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «وقد صارت صلاة هذا فاسدة».

هذا فانه يقضى أول صلاته فلا بد له من أن يقرأ فيها . قلت :
 'أرأيت إن كان هذا ' حين ' أدرك الركعتين مع الإمام قرأ فيها؟ قال :
 لا يجزئه حتى يقرأ فيما يقضى . قلت : أرأيت إن قرأ فيما يقضى 'بفاتحة
 الكتاب' وحدها أو بسورة ليس معها 'فاتحة الكتاب'؟ قال : إن كان
 ٥ ساهيا فعليه سجدة السهو ،^٧ وإن تعمد لذلك فصلاته تامة ، ولا شيء
 عليه إلا أنه قد أساء^٧ .^٨ قلت : أرأيت إن قام يقضى قبل أن يتشهد
 مع الإمام وقبل أن يقعد قدر التشهد فقضى وفرغ مما عليه؟ قال :
 لا يجزئه ذلك . قلت : ليم؟ قال : أرأيت لو قام يقضى^٩ وقد بقي على
 الإمام ركعة أ كان يجزى؟ قلت : لا ، قال : فهذا وذاك سواء . قلت :
 ١٠ فإن قام يقضى^٩ بعد ما قعد الإمام قدر التشهد وفرغ من صلاته؟ قال :

(١) وفي ص « فهو » .

(٢-٢) وفي ص « أرأيت هذا » ، وفي ه « أرأيت هذا إن كان هذا » .

(٣) لفظ « حين » ساقط من ه .

(٤-٤) وفي ض « بفاتحة القرآن » .

(٥) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « وليس » .

(٦-٦) وفي ص « فاتحة القرآن » .

(٧-٧) وفي ص « وإن كان متعمدا فلا شيء عليه ، وصلاته في الوجهين
 جميعا تامة » .

(٨) كذا في ص ، وفي بقية الأصول ههنا سؤال وجواب وهو « قلت : أرأيت
 إن قرأ آية ساهيا أو متعمدا؟ قال : إن كان ساهيا فعليه سجدة السهو وصلاته
 تامة ، وإن تعمد ذلك فصلاته تامة ولا شيء عليه إلا أنه قد أساء » . وهذه هي
 المسألة المذكورة قبل وهي مكررة ولذا أخرجناها من الأصل .

(٩-٩) من قوله « وقد بقي على الإمام ... » ساقط من ه ، وهو من سهو الناسخ .

يجزئه . قلت : أ رأيت إن كان على الإمام سجدة السهو فسجد بها
والرجل قائم يصلي ولم يركع أو قد ركع ولم يسجد كيف يصنع ؟
قال : يرفض ذلك ويحزأ ساجدا مع الإمام فيسجد معه ، فإذا سلم الإمام
قام ففضى ما عليه . قلت : فان سجد الإمام سجدتى السهو وقد صلى الرجل
ركعة وسجدة أو سجدتين أ يرفض ذلك و يدخل مع الإمام ؟ قال : لا . هـ

قلت : أ رأيت لو لم يكن سجد ولكنه كان ركع بها ، فلما سجد الإمام
سجد معه ثم قام يقضى ما سبقه الإمام أ تحتسب تلك القراءة التي
قرأ قبل أن يسجد مع الإمام ؟ قال : لا . و قد انتقض سجوده مع

(١) لأن قيامه حصل بعد فراغ الإمام من أركان الصلاة ولكنه مسمى في ترك
الانتظار لسلام الإمام فان أوان قيامه للقضاء ما بعد خروج الإمام من الصلاة ،
فان قام إليه وقضى قبل أن يقعد الإمام قدر التشهد لم يجزه لأن قيامه كان قبل
أوانه فان الإمام لم يفرغ من أركان الصلاة بعد لأن القعدة من أركانها . ثم فسر
هذه المسألة في نوادر أبي سليمان فقال : إن كان مسبوقا بركعة أو ركعتين فان
قرأ بعد فراغ الإمام من التشهد مقدار ما يتأدى به فرض القراءة جازت صلاته
وإلا فلا ، لأن قيامه وقراءته غير معتد بهما ما لم يفرغ الإمام من التشهد ، ويجعل
هون الحكم كالقاعد معه لأن ذلك مستحق عليه فانما تعتبر قراءته بعد فراغ الإمام

من التشهد - هـ ، كذا قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢-٢) وفي ص « راكمها بها » .

(٣-٣) وفي ص « بعد ما فرغ الإمام » .

(٤) وفي هـ ، ص « أ يحتسب » .

الإمام وقراءته فعليه أن يعيد القراءة .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم فاتم بهم الصلاة و سلم و معه رجلان أو ثلاثة ، ممن لم يدرك أول الصلاة فقاموا يقضون فسها أحدهم فيما يقضى هل يجب على صاحبه السهو؟ قال : لا . قلت : و لِمَ أوصلاهم واحدة فيما أدركوا : ليست بواحدة فيما يقضون؟ قال : ألا ترى لو أزع أحدهم ضحك أو أحدث أو تقيا أو تكلم لم يفسد على صاحبه . قلت : أ رأيت إن قاما يقضيان فاتم أحدهما بصاحبه؟ قال : صلاة الإمام تامة و صلاة الآخر فاسدة . قلت : لِمَ أفقدت عليه صلاته؟ قال : لأنه صا صلاة واحدة بامامين .

١٠ قلت : أ رأيت مسافرا أتم قوما مقيمين فصلى بهم ركعتين و سلم فقام المقيمون فائتموا برجل منهم هل يجزيهم صلاتهم؟ قال : لا ، صلاتهم فاسدة غير الإمام ، فإن صلاته تامة .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم الظهر و صلى إمام آخر بقوم آخرين الظهر فلما سلم الإمامان معا جميعا قام رجل من هؤلاء يقضى

(١) وفي ع « ثلاث » .

(٢-٢) كذا في ه ، ح ، ص ؛ وفي ع ، ز « صلاتهم » الواو ساقط منها ، ولكن لا بد من اثباته .

(٣) كذا في الأصل ؛ وفي بقية الأصول « يجزيهم » .

(٤) لفظ « صلاتهم » ساقط من ص .

(٥-٥) قوله « فإن صلاته تامة » ساقط من ص .

ورجل من هؤلاء يقضى ، قد بقي على كل واحد منها ركعة فاتتم أحد الرجلين بصاحبه؟ قال: صلاة الإمام منها تامة ، 'و صلاة المؤتم' فاسدة. قلت: و سواء إن كانت ' صلاة واحدة^٢ أو صلاتين أو ثلاث صلوات^٣؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت المرأة إذا صلت وحدها^٤ هل يجب عليها من السهو ٥ ما يجب على الرجل؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل إذا صلى تطوعا أ يجب عليه في ذلك من السهو ما يجب عليه في المكتوبة؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت إماما صلى بقوم الغداة و تشهد ثم طلعت الشمس قبل أن يسلم^٥ و عليه سجدة السهو؟ قال: صلاته و صلاة من خلفه ١٠ فاسدة ، و عليهم أن يستقبلوا الصلاة إذا ارتفعت الشمس - و هذا قول^٦ أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد: أما نحن فنرى صلاته و صلاة من خلفه تامة .

قلت: أ رأيت إماما صلى بقوم الجمعة فقعده في الثانية^٧ قدر التشهد^٧

(١-١) وفي ص « و صلاة الذي أتم » .

(٢) وفي ه « أ كانت » .

(٣-٣) وفي ص « أو اثنتين أو ثلاثة » .

(٤) كذا في ص ؛ و لفظ « وحدها » ساقط من بقية الأصول .

(٥-٥) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « قبل أن يسجد » .

(٦-٦) وفي ص « في قول » .

(٧-٧) وفي ص « و تشهد » .

ثم دخل وقت العصر؟ قال: عليهم أن يستقبلوا الظهر أربع ركعات -
' وهذا قول أبي حنيفة ^١ ، وقال أبو يوسف ومحمد: أما نحن فنرى
صلاته و صلاة من خلفه تامة .

قلت: أ رأيت رجلا مسافرا عريانا لا يجد ثوبا فصلى ركعتين فقعده
٥ فيها قدر التشهد و تشهد ^١ ثم وجد ثوبا؟ قال: صلاته فاسدة و عليه
أن يستقبل - ^٢ وهذا قول أبي حنيفة ^٢ ، وقال أبو يوسف ومحمد:
نرى صلاته تامة .

قلت: أ رأيت رجلا قرأ ^٥ بالفارسية في الصلاة ^٥ و هو يحسن
العربية ^٦؟ قال: تجزيه ^٦ صلاته . قلت: و كذلك الدعاء؟ قال: نعم -
١٠ و هذا ^٨ قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قرأ الرجل في
الصلاة بشيء من التوراة أو الإنجيل أو الزبور و هو يحسن القرآن ^٩
أولا يحسن إن هذا ^{١١} لا يجزيه ^{١١} لأن هذا كلام ليس بقرآن

(١-١) وفي ص «في قول أبي حنيفة» .

(٢) وفي ص «قتشهد» .

(٣-٣) في ص «في قول أبي حنيفة» .

(٤) وفي ز «نحن نرى» ، وفي ح «أما نحن فنرى» .

(٥-٥) وفي ص «في الصلاة بالفارسية» .

(٦-٦) وفي ح ، ص «و هو لا يحسن العربية أو يحسن القراءة بالعربية» .

(٧) وفي ه ، ص «يجزيه» .

(٨) وفي ص «و هو» .

(٩) وفي ص «القراءة» .

(١٠) وفي ص «إنه» .

(١١) وقيل: هذا إذا لم يكن موافقا للقرآن ، وأما إذا كان ما قرأ موافقا

ولا تسبيح .

قلت : أرأيت عرق الحمار أو البغل أو لعابهما يصيب الثوب ؟
قال : لا ينجسه . قلت : وكذلك لو كان كثيرا فاحشا ؟ قال : نعم ، وقال
أبو يوسف : إذا سقط من لعاب الحمار أو البغل وعرقه شيء في
وضوء الرجل قليلا كان أو كثيرا فان ذلك يفسد الماء ، ولا يجزى
من توطأ به ، فان توطأ به رجل وصلى أعاد الوضوء والصلاة .
وقال أبو حنيفة : إذا توطأ الرجل بسور الحمار أو البغل وهو
يجد غيره لم يجزه .

وقال أبو حنيفة في لعاب الكلب والسباع كلها : إذا كان أكثر
من قدر الدرهم أفسد الصلاة ؛ وقال : لا يتوضأ بسور شيء من السباع ١٠
إلا بسور السنور فانه يتوضأ بسورها ، ولا بأس بلعابها ؛ وقال أبو حنيفة :
وغير سورها أحب إلى أن يتوضأ به .
وقال : أبو حنيفة ؛ لا بأس بسور الحائض والمشرک وإن أدخلها
أيديها أو شربا بعد أن لا يعلم في أيديها قدر .

= لما في القرآن يجوز به الصلاة عند أبي حنيفة لأنه يجوز قراءة القرآن بالفارسية
وغيرها من اللسان فيجعل كأنه قرأ القرآن بالسريانية والعبرانية فتجوز الصلاة
عنده لهذا - ما قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٢٣٤ .

(١) لفظ «عرق» ساقط من هـ .

(٢-٢) وفي ص «من عرق الحمار أو لعابه» .

(٣) وفي ص «رجل» .

قلت: أ رأيت رجلا نسي التكبير في دبر الصلاة في أيام التشريق هل عليه سهو؟ قال: لا. قلت: لِم؟ قال: لأن هذا ليس من الصلاة. قلت: أ رأيت رجلا نسي القنوت في الوتر وذكر ذلك بعد ما رفع رأسه من الركوع هل يقنت؟ قال: لا، ليس عليه قنوت بعد الركوع. قلت: فهل عليه سجدة السهو؟ قال: نعم. قلت: فان قنت بعد ما رفع رأسه من الركوع هل يسقط عنه سجدة السهو؟ قال: لا. قلت: لم جعلت عليه سجدة السهو في ترك القنوت ولا تجعلها عليه في ترك التكبير في أيام التشريق؟ قال: لأن القنوت عندي بمنزلة التشهد. قلت: فما لك لم تجعل عليه أن يقنت بعد الركوع؟ قال: لأن موضع القنوت قبل الركوع، فإذا لم يقنت في موضعه لم يكن عليه إعادة، و كان عليه سجدة السهو إذا فعل ذلك ناسيا. قلت: فان فعل ذلك متعمدا؟ قال: قد أساء ولا شيء عليه.

(١) كذا في ه؛ وفي ع، ز «ولا تجعلها»؛ وفي ح، ص «ولم تجعلها».

(٢) وفي ص «الإعادة».

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ١ ص ٢٣٤ (وإن نسي القنوت في الوتر ثم ذكر بعد ما رفع رأسه من الركوع لم يقنت) لأنه سنة فاتت عن موضعها فان أوان القنوت قبل الركوع، وما كان سنة في محله يكون بدعة في غير محله، ولأنه لو قنت لكان بعد الركوع وانقض بالسنه، وبه فارق قراءة السورة لأن القراءة ركن، وإذا قرأ السورة كان مقترضا فيما يقرأ فينتقض به الركوع. قال (وإذا تذكر القنوت وهو راكع ففيه روايتان في إحداهما: يعود) لأن حالة الركوع كحالة القيام، ولهذا لو أدرك الإمام فيها =

قلت : أرأيت رجلا صلى ركعتين تطوعا فسها فيهما^١ . وتشهد
و سلم هل عليه سجدة السهو؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يسلم ولكنه
قام يصلي أخريين^٢ فجعل^٣ صلاته أربعاً ثم يسلم هل عليه سجدة
السهو وإنما سها في الأولين^٤؟ قال : نعم . قلت : لم؟ قال : لأنها
صلاة واحدة .

قلت : أرأيت رجلا افتتح التطوع وهو ينوي أن يصلي ركعتين
فلما صلى ركعة سها فيها ثم بدا له أن يجعل صلاته أربعاً فراد أخريين^٥
هل عليه سجدة السهو؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يسه في الأولين^٦

= كان مدركا للركعة ؛ ولهذا يعود لتكبيرات العيد إذا ذكرها في الركوع ، فكذلك
للقنوت . (وفي الرواية الأخرى : لا يعود للقنوت) لأن الركوع فرض ولا يترك
الفرض بعد ما اشتغل به للعود إلى السنة ، كما لو قام إلى الثالثة قبل أن يقعد ،
بخلاف تكبيرات العيد فإنها لم تسقط ، فالركوع محل لها حتى إذا أدرك الإمام في
الركوع يأتي بها ، فهذا يعود لأجلها ؛ فأما القنوت فقد سقط بالركوع لأنه ليس
بمحل له ، فالقنوت مشبه بالقراءة ، وحالة الركوع ليس بحالة القراءة فبعد ما سقط
لا يعود لأجله . (وعليه سجدة السهو على كل حال عاد أو لم يعد قنت أو لم يقنت)
لنمكن النقصان في صلاته لسهو - ه .

(١) كذا في ص ، ه ؛ وفي ع ، ز ، ح « فيها » أى في صلاة التطوع .

(٢) وفي ه « آخريين » ؛ وفي ص « ركعتين أخراوين » .

(٣) وفي ص « فيجعل » .

(٤) وفي ص « - لم » .

(٥) وفي ه « في الأولتين » .

(٦) وفي ه « آخريين » . وفي ص « أخراوين » .

(٧) وفي ه « الأولتين » والصواب ما في بقية الأصول .

ولكنه سها فيما زاد أوجب عليه سجودا السهو؟ قال: نعم، لأنها صلاة واحدة.

قلت: أ رأيت رجلا دخل مع الإمام في الصلاة و الإمام يصلي الظهر و نوى الرجل بدخوله معه التطوع ثم تكلم الإمام كيف يصنع الرجل الداخل؟ قال: يستقبل أربع ركعات.

قلت: أ رأيت إن كان الإمام لم يتكلم و تم على صلاته إلا أن الرجل الداخل معه إما أدرك الركعتين؟ قال: إذا فرغ الإمام فان عليه أن يقوم فيقضى الآخرين حتى تكون أربع ركعات مثل صلاة الإمام.

قلت: أ رأيت رجلا افتتح الصلاة للتطوع و هو ينوي أن يصلي ١٠ [أربعا فلما صلى ركعة أو ركعتين بدا له أن لا يتمها أربعا فسلم في الركعتين هل عليه أن يصلي أخراوين؟ قال: لا. قلت: من أين اختلف هذا و الذي خلف الإمام؟ قال: لأن الذي خلف الإمام قد دخل في صلاته فلا بد له من أن يتمها لأنه قد دخل فيها و ائتم به، و أما هذا فلا يجب عليه أربع ركعات حتى يقوم في الثالثة، فإذا قام في الثالثة و جب عليه أن يتمها أربع ركعات.

قلت: أ رأيت رجلا دخل في الظهر و هو ينوي أن يصلي - ١] ست ركعات؟ قال: صلاته تامة؛ و هذا و الأول سواء، و لا تفسد

(١) وفي «الأخرتين» وفي ص «الأخراوين».

(٢) ما بين المربعين زيادة من ح، ص؛ و العبارة سقطت من الأصول الثلاثة كلها و لا بد منها.

(٣) كذا في الأصل؛ وفي بقية الأصول «يفسد».

عليه صلاته الركعتان اللتان نوى أن يصليهما لأنه^١ لم يدخل فيهما وليس عليه قضاؤهما .

قلت : أ رأيت مسافرا نوى أن يصلى الظهر أربع ركعات ثم بدا له فصلى ركعتين ؟ قال : لا تفسد صلاته ؛ ألا ترى أنه^٢ لو دخل في الظهر وهو ينوى أن يقطعها بكلام أو حدث فصلى ركعة ثم بدا له فأتمها^٣ ولم يقطعها أن صلاته تامة ، فإذا^٤ نوى شيئا فلم يفعل^٥ أو أراد^٦ أن يزيد شيئا ثم بدا له فلم يزد فصلاته تامة ، ولا شيء عليه فيما نوى .

قلت : أ رأيت رجلا اقتتح التطوع ونوى أن يصلى ركعتين فصلى ركعة فقرأ فيها ثم صلى ركعة أخرى^٧ فلم يقرأ فيها أو قرأ^٨ في الثانية^٩ ولم يقرأ في الأولى ثم سلم ؟ قال : عليه أن يستقبل ركعتين .^{١٠} قلت :^{١١} فان لم يسلم^{١٢} حتى صلى أربع ركعات وقرأ في الآخرين^{١٣} أو في الأولين^{١٤} كما وصفت لك وقد نوى بالآخرين قضاء الأولين هل يجزيه ذلك ؟

(١) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ « لأنه » ساقط من بقية الأصول .

(٢) كذا في ص ؛ و لفظ « أنه » ساقط من بقية الأصول .

(٣) وفي ص « وإن » .

(٤) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ « فلم يفعل » ساقط من بقية الأصول .

(٥) وفي ع ، ص « وأراد » .

(٦) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ « أخرى » ساقط من بقية الأصول .

(٧-٧) وفي ص « في الركعة الثانية » .

(٨-٨) وفي ص « قلت أ رأيت إن لم يسلم » .

(٩-٩) وفي ص « ولم يقرأ في الأولين » .

قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد أفسد الأولين فلا يستطيع أن يدخل في صلاة صحيحة حتى يقطع الأولين . قلت : وكذلك لو أتتها ست ركعات ؟ قال : نعم . قلت : لم أفسدت الأولين ؟ قال : لأنه لم يقرأ في إحداها فلا تكون صلاة بغير قراءة . قلت : فان أضاف إليها ركعة بقراءة ينوي قضاء التي أفسدها ؟ قال : لا يجزيه . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد أفسدهما حين لم يقرأ في إحداها فلا يستطيع أن يضيف إليها أخرى فيكون إذا ثلاثا وقد أفسد إحدا من فعله ركعتان يقضيها .

قلت : أرأيت رجلا صلى الغداة ركعتين فقرأ في الركعة الأولى ولم يقرأ في الثانية هل يجزيه أن يضيف إليها أخرى ؟ قال : لا يكون ثلاثا فعليه أن يستقبل صلاة الغداة .

قلت : أرأيت رجلا افتتح الصلاة وهو ينوي أربع ركعات فقرأ في الركعة الأولى والرابعة ولم يقرأ في الثانية والثالثة ؟ قال : عليه أن يستقبل أربع ركعات . قلت : لم ؟ قال : لأنه حيث قرأ في الأولى ولم يقرأ في الثانية أفسد الركعتين ، ثم قرأ في الرابعة ولم يقرأ في الثالثة فقد أفسد

(١) وفي ص « ولا يكون » .

(٢-٢) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « قلت لم قال لأنه » ساقط من بقية الأصول .

(٣) وفي ص « لأنه أفسدهما » .

(٤) كذا في ص ؛ ولفظ « ركعتين » ساقط من بقية الأصول .

(٥-٥) وفي ص « قال لا وعليه » .

(٦) كذا في ص ؛ ولفظ « صلاة » ساقط من بقية الأصول .

الركعتين أيضا، فعليه أن يستقبل أربعا؛ وقال محمد: عليه قضاء ركعتين.
قلت: أ رأيت إن كان سها فيما صلى وأوجب على نفسه سجدة السهو
ثم أمرته أن يعيد الصلاة أ ترى عليه أن يسجد للسهو فيما يعيد؟ قال:
لا يسجد فيما يعيد إلا أن يسهو، فإن سها بسجد.

قلت: أ رأيت رجلا صلى الظهر أو العصر فلما صلى ركعتين ظن أنه
قد فرغ من صلاته وسلم ثم ذكر مكانه أنه إنما صلى ركعتين؟ قال: يتم
صلاته وعليه سجدة السهو. قلت: أ رأيت إن لم يسلم ولكنه لما صلى
ركعتين ظن أنه فرغ من صلاته ونوى القطع لصلاته والدخول في التطوع
وهو ساه ثم ذكر ذلك بعد ما دخل في التطوع أنه إنما صلى من الظهر
ركعتين؟ قال: يمضي في التطوع فإذا فرغ استقبل الظهر أربع ركعات،
وليس عليه سجدة السهو فيما صنع^٢ لأن صلاته قد انتقضت^٣.

قلت: أ رأيت الإمام إذا سها يوم الجمعة أو سها في العيدين أو سها
في صلاة الخوف أ ليس عليه في ذلك ما عليه فيما ذكرت من الصلوات؟
قال: نعم. قلت: ومن دخل معه في سجدة السهو فقد دخل معه في صلاته
ووجب عليه ما وجب على الإمام؟ قال: نعم.

(١) وفي ٥، ص « فنوى ».

(٢) لفظ « أنه » ساقط من ز، ح، ص.

(٣-٤) كذا في ح، ص، وهو الصواب؛ وفي بقية الأصول « لأنه قد انتقضت ».

(٤) كذا في الأصول، ولعل الصواب في الجواب « بلى ».

(٥-٥) وفي ح، ص « قال دخل معه في صلاته قلت ووجب عليه مكان فقد
دخل معه ... ».

قلت: أرأيت الإمام إذا سها في صلاة الخوف فسجد أيسجد الطائفة الذين^١ معه؟ قال: نعم. قلت: ولا تسجد الطائفة الذين^٢ هم بازاء العدو؟ قال: نعم^٣، لا يسجدون. قلت: فإن جاءت الطائفة الذين^٤ هم بازاء العدو وقضوا متى يسجدون للسهو؟ قال: إذا فرغوا من صلاتهم. قلت: فإن سهوا فيما يقضون وجب على من سها منهم سجودتا السهو؟ قال: لا، إنما عليهم السهو فيما سها إمامهم.

قلت: أرأيت الرجل الذي لا يستطيع أن يسجد وهو يومى إيماء أو رجل يسير^٥ على دابته لا يستطيع^٦ أن ينزل من الخوف فسها أحد من هؤلاء في صلاته هل يجب عليه سجودتا السهو؟ قال: نعم. قلت: ويجب عليه أن يومى بسجودتى السهو إيماء بعد التسليم؟ قال: نعم. قلت: أرأيت رجلا افتتح الصلاة فقرأ ثم شك فلم يدر أكره

(١) كذا في ص، ح؛ وفي بقية الأصول «الذى».

(٢-٣) وفي هـ «الطائفة الأخرى الذين».

(٣) كذا في ص؛ ولفظ «نعم» ساقط من بقية الأصول.

(٤-٥) كذا في هـ؛ وفي بقية الأصول «الذين بازاء العدو».

(٥) لفظ «لا» ساقط من ص.

(٦) كذا في ح، ص؛ ولفظ «هو» ساقط من بقية الأصول.

(٧) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «يسجد».

(٨) وفي ص «لا يقدر».

(٩) وفي هـ «عليهم».

(١٠) زاد في ص «إيماء».

التكبيره اتى يفتح بها الصلاة أم لا فأعاد التكبير و القراءه ثم علم أنه كان كبر؟ قال: يمضى فى صلاته و عليه سجدة السهو . قلت: ' إن ذكر ذلك وهو راعى أو ساجد أو بعد ما صلى ركعة ثم استيقن أنه قد كان كبر؟ قال: يمضى فى صلاته و عليه سجدة السهو . قلت: فان لم يكن صلى شيئا إلا أنه ركع^١ فى الأولى فذكر أنه لم يكبر فرفع رأسه و كبر و قرأ ثم ذكر أنه قد كان كبر؟ قال: يمضى فى صلاته و يعتد^٢ بركته تلك^٣ و يسجد بسجدة السهو . قلت: و لا يكون تكبيره هذا قطعا للصلاة؟ قال: لا؛ ألا ترى أنه إنما^٤ ينويها^٥ لا ينوي^٦ غيرها . قلت: فان ذكر^٨ وهو ساجد أنه لم يكبر فرفع رأسه فقام فكبر ثم علم أنه قد كان كبر؟ قال: يمضى فى صلاته و يعتد بركته تلك و بسجدة و يتم^{١٠} ما بقى من صلاته و عليه سجدة السهو .

قلت: أ رأيت رجلا اقتنح الظهر ثم نسي^٩ فظن أنه فى العصر فصلى هكذا هل عليه سجدة السهو؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأنه لا يعلم ما صلى .

- (١-١) وفى ص « أ رأيت إن ذكر » .
 (٢) وفى ص « راعى » .
 (٣-٣) وفى ص « بتلك الركعة » .
 (٤) وفى ص « لصلاته » .
 (٥) لفظ « إنما » زده من ح .
 (٦) وفى ص « ينوي بها » .
 (٧) وفى ح ، ص « ولا ينوي » .
 (٨-٨) وفى ص ، ح « فان ظن » .
 (٩-٩) وفى ص « فظن أنه العصر فصلى هكذا ركعة أو ركعتين ثم ذكر أنه فى =

قلت: وكذلك لو اقتتح الظهر فصلى ركعة ثم ظن أنها العصر فصلى ركعتين ثم استيقن أنها الظهر ثم صلى الرابعة؟ قال: نعم. قلت: ولا يفسد هذا صلاته؟ قال: لا. قلت: فإن مكث وهو يتفكر حتى شغله ذلك عن ركعة أو سجدة أو كان راكماً أو ساجداً فأطال الركوع أو السجود يتفكر ثم ظن أنها الظهر^٢ يجب في ذلك عليه^١ سجدة السهو؟ قال: إذا تغير عن حاله فتفكر استحسن أن أجعل عليه سجدة السهو.

قلت: أ رأيت الرجل الذي نام خلف الإمام قد أدرك أول الصلاة مع الإمام فاستيقظ وقد فرغ الإمام من صلاته والرجل الذي أدرك مع الإمام أول الصلاة فأحدث فذهب يتوضأ ويحجى. وقد فرغ الإمام من صلاته أهما عندك سواء؟ قال: نعم. قلت: وعليهما أن يينا على صلاتهما؟ قال: نعم. قلت: ولا يقرأ واحد منهما؟ قال: لا. قلت: فإن سهواً في صلاتهما أو سهواً أحدهما فهل على الذي سهواً سجدة السهو؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه بمنزلة من حلف لإمام ولا سهو على

= انظر أعليه في ذلك سجدة السهو .

(١) وفي ص « يشغله » .

(٢-٢) وفي ص « ثم ذكر » .

(٣-٣) وفي ص « هل عليه في ذلك » .

(٤) كذا في الأصل وكذا هو في ز؟ وفي ح، ص « بتفكره » واللفظ هذا ساقط من ه .

(٥-٥) وفي ص « فيذهب فيتوضأ » .

(٦) وفي الأصول « سهياً » (كذا) .

من خلف الإمام إذا لم يسه الإمام .

قلت : أ رأيت إماماً صلى بقوم فلما قعد في الرابعة تشهد ثم شك في شيء من صلاته فتفكر فيه ساعة حتى شغله تفكره عن التسليم ثم استيقن أنه قد أتم الصلاة هل عليه سجودتا السهو ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن لم يشك حتى سلم تسليم واحدة ثم شك فلم يدر أصلى ثلاثاً أم أربعاً ثم استيقن أنه قد أتم الصلاة هل عليه سجودتا السهو ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا إنما سها بعد خروجه من الصلاة .

قلت : أ رأيت رجلاً صلى وحده فأحدث فانقل ليتوضأ فشك في صلاته وهو يتوضأ فلم يدر أ ثلاثاً صلى أم ركعتين فشغله ذلك عن وضوئه ثم استيقن أنه صلى ركعتين ففرغ من وضوئه فجاء فبني على صلاته حتى فرغ من صلاته هل عليه سجودتا السهو بعد الفراغ ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنه في الصلاة أ لا ترى أنه يعتد بما مضى من صلاته ويصلى ما بقي . قلت : أ رأيت رجلاً صلى الظهر أربع ركعات ثم قام في الخامسة ساهياً فذكر قبل أن يقرأ أو بعد ما قرأ أو بعد ما ركع ولم يسجد كيف يصنع وقد قعد في الرابعة قدر التشهد أو لم يقعد ؟ قال : إذا ذكر فليقعد ١٥ وليتشهد ويسلم وعليه سجودتا السهو ، ولا يفسد عليه ما ذكرت شيئاً من صلاته لأنها ليست بركعة تامة . قلت : فان سجد في الخامسة ثم ذكرها وقد قعد قدر التشهد ؟ قال : يضيف إليها ركعة أخرى ثم يسجد بسجودتي السهو .

(١-١) وفي ح ، ص « وتشهد شك » .

(٢) لفظ « الصلاة » ساقط من ه ، ز .

قلت : أ رأيت رجلا افتتح الصلاة تطوعا فسها في صلاته فأتم ركعتين وسلم ثم قام فدخل في صلاة مكتوبة أو في صلاة تطوع غير تلك هل عليه في ذلك سجودنا السهو؟ قال : لا . قلت : لِمَ؟ قال : لأنه قد قطع التي بها فيها ودخل في غيرها فلما دخل في غيرها سقط عنه سجودنا السهو .

٥ قلت : أ رأيت رجلا صلى الظهر وحده وقد فرغ من صلاته وسلم ثم دخل مع الإمام في صلاة غيرها ثم شك في الأولى وهو في الصلاة مع الإمام فتفكر حتى شغله تفكره هل عليه في هذه الصلاة سهو؟ قال : لا . قلت : لم؟ قال : لأنه لم يشك في شيء منها . قلت : وكذلك لو كان يصلي وحده حتى فرغ من الأولى فتفكر فيها؟ قال : نعم إن لم يشغله عنها شيء .

١٠ قلت : أ رأيت رجلا صلى ركعتين فسها فيها 'فسجد لسهوه' بعد التسليم والتشهد ثم أراد أن يضيف إليهما ركعتين أخريين؟ قال : ليس له ذلك إلا أن يستقبل التكبير؛ ألا ترى أنه إن بنى على التكبير الأول

(١) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « تطوعا » .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « ذلك » .

(٣) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « الذي » .

(٤) كذا في ز ، ح ، ص ؛ ولفظ « هل » ساقط من الأصل وكذا من هـ .

(٥-٥) من قوله « قلت لم . . . » ساقط من الأصل وكذا من هـ ، ز ؛ وإنما زدناه

من ح ، ص ؛ إلا أن قوله « قلت لم قال » ساقط من ص أيضا .

(٦-٦) وفي هـ « لسهو » ، وفي ص « ثم سجد لسهو » .

(٧) وفي ص « أخرأوين » .

كانت عليه سجدة السهو وسقطت! صلاته ولا تكون سجدة السهو إلا في آخر الصلاة، وإن استقبل التكبير ودخل في الركعتين أجزاءه .

باب صلاة المسافر

قلت : أرأيت المسافر هل يقصر الصلاة في أقل من ثلاثة أيام؟

قال : لا . قلت : فان سافر مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا؟ قال : يقصر . الصلاة حين يخرج من مصره . قلت : ولِمَ وقت له ثلاثة أيام؟ قال : لأنه جاء أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعها ذومحرم " ففست على ذلك؟ وبلغني عن إبراهيم النخعي^٥ وسعيد بن جبيرة^٦ أنهما قالوا : إلى المدائن ونحوها .

(١) وفي ٥ « سقطته ، ولا يصح .

(٢-٢) وفي ح ، ص « سجدة السهو » .

(٣) وفي ٥ ، ص « حتى » مكان « حين » .

(٤) هذا الأثر أخرجه الإمام محمد في كتاب الحج ج ١ ص ١٦٧ : أخبرنا أبو معاوية

المكفوف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون

ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعها أبوها أو زوجها أو أخيها أو ذومحرم منها - اهـ .

(٥) أسند هذا البلاغ المؤلف في كتاب الحج ج ١ ص ١٦٧ : أخبرنا أبو معاوية

عن إبراهيم : قلت : فيما تقصر الصلاة؟ قال : في المدائن وواسط ونحوهما - اهـ .

ج ١ ص ١٦٧ .

(٦) لم أجد من أسند هذا البلاغ .

(٧) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « إلى » ساقط من بقية الأصول .

قلت: أرأيت 'إن سافر ثلاثة أيام' فصاعدا فقدم المصّر الذي خرج إليه أتمّ الصلاة؟ قال: إن كان يريد أن يقيم فيه خمسة عشر يوما أتمّ الصلاة، وإن كان لا يدري متى يخرج قصر الصلاة. قلت: ولِمَ وقّت خمسة عشر يوما؟ قال: للأثر الذي جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

قلت: أرأيت إذا خرج من مصره وهو يريد السفر لحضرت الصلاة وأمامه من مصره ذلك دار أو داران؟ قال: يصلي صلاة المقيم ما لم يخرج من مصره ذلك حتى يخلف ذلك المصّر. قلت: فإن كان بينه وبين المصّر الذي خرج إليه فرسخ أو أقل من ذلك وهو يريد المقام فيه أيصلي صلاة مسافر أو صلاة مقيم؟ قال: بل صلاة مسافر حتى يدخلها.

(١-١) وفي ص «إذا سافر مسيرة ثلاثة أيام».

(٢) وفي هـ «أتم».

(٣) وفي هـ «قلت» مكان «قال» وهو خطأ.

(٤) أثر عبد الله بن عمر أخرجه المؤلف في كتاب الآثار ص ٣٩ وكتاب الحجّة ج ١ ص ١٧: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: إذا كنت مسافرا فوطنت نفسك على إقامة خمسة عشر يوما فأتمم الصلاة، وإن كنت لا تدري فأقصر - ٥١. وروى في كتاب الحجّة: أخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه إذا أراد أن يقيم بمكة خمسة عشر يوما سرح ظهره وصلى أربعاً - ٥١ ص ١٧. ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع: قال حدثنا عمر بن ذر عن مجاهد قال: كان ابن عمر إذا اجتمع على إقامة خمس عشرة سرح ظهره وصلى أربعاً - ٥١، في ٢/٢٠٩.

قلت: أرأيت الرجل إذا خرج من الكوفة إلى مكة ومضى وهو يريد أن يقيم بمكة ومضى خمسة عشر يوماً أبكمل الصلاة حين يدخل مكة؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لا يريد أن يقيم بمكة وحدها خمسة عشر يوماً. قلت: ولا تعد مكة ومضى مصر واحداً؟ قال: لا.

قلت: أرأيت رجلاً أقبل من الجبل يريد الحيرة وأهله بها فرسوا بالكوفة فحضرت الصلاة أبصلي صلاة مسافر أو صلاة مقيم؟ قال: بل يبصلي صلاة مسافر ما لم يدخل الحيرة أو يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوماً بالكوفة. قلت: أرأيت إن لم يكن أهله بالحيرة ولكنه أقبل من الجبل يريد أن يقيم بالحيرة والكوفة خمسة عشر يوماً فقدم الكوفة أبصير الصلاة أم يتم؟ قال: بل يقصر الصلاة. قلت: ولِمَ يقصر الصلاة؟ ولا يتم حين يدخل الكوفة؟ قال: لأنه لم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوماً في مصر واحد؛ ألا ترى لو أن رجلاً أقبل من الجبل وهو يريد أن يقيم بالكوفة والبصرة خمسة عشر يوماً فقدم الكوفة أو البصرة

(١) الحيرة - بالكسر ثم السكون وراه. مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة على موضع يقال له: النجف. زعموا أن بحر قارص كان يتصل بها. وبالحيرة الخورنق يقرب منها ما يلي الشرق على نحو ميل. والدير في وسط البرية التي بينها وبين الشام. كانت مسكن ملوك العرب في الجاهلية من زمن نصر ثم من لحم التمان وآبائه. والنسبة إليها حارثي - على غير قياس، كما نسبوا إلى النمر النمرى - من معجم البلدان ج ٢ ص ٣٧٦.

(٢) كذا في ص؛ وقوله «بل يبصلي» ساقط من بقية الأصول.

(٣) قوله «أرأيت» ساقط من الأصل، موجود في بقية الأصول.

أنه لم يجب عليه أن يتم الصلاة .

قلت : أ رأيت رجلا خرج من مصره مسافرا بعد زوال الشمس
 أ يصلي صلاة المسافر أم صلاة المقيم ؟ قال : بل صلاة مسافر . قلت : ولم
 وقد خرج من مصره في وقت صلاة قد وجبت عليه ؟ قال : أ رأيت
 ه لو زالت الشمس وهو مسافر ثم قدم أهله أ كان يصلي الظهر صلاة
 مسافرا أو صلاة مقيم ؟ قلت : ' بل صلاة مقيم ' . قال : فهذا وذاك سواء .
 قلت : أ رأيت رجلا خرج من مصره بعد ذهاب وقت الصلاة
 ولم يصلها أ يصلي تلك الصلاة صلاة مسافر أو صلاة مقيم ؟ قال : بل صلاة
 مقيم . قلت : لم ؟ قال : لأنها وجبت عليه قبل أن يخرج من مصره . قلت :
 ١٠ وكذلك لو أن مسافرا دخل في وقت الظهر ولم يصلها حتى ذهب الوقت
 ثم قدم المصر ؟ قال : نعم ، عليه أن يصلي صلاة مسافر . قلت : وإنما
 ينظر إلى ذهاب الوقت ولا ينظر إلى دخوله ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا خرج مسافرا فحضرت الصلاة وهي الظهر
 فافتتح الصلاة ليصلي وقد خرج من مصره وهو يريد أن يصلي ركعتين
 ١٥ فأحدث حين دخل في الصلاة فانتقل فأتى المصر فتوضأ ثم عاد إلى مكانه
 كم يصلي ؟ قال : أربع ركعات . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد دخل المصر

(١-١) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « يصلي الظهر مسافرا » .

(٢-٢) وفي ص « صلاة مقيم » ولفظ « بل » ساقط منها .

(٣-٣) كذا في ز ، ح ، ص ؛ وقوله « قال نعم » ساقط من الأصل وكذا من ه .

(٤) كذا في ه ؛ وفي بقية الأصول « في المصر » .

فصار مقياً وهو في الصلاة بعد فعله أن يصلي صلاة المقيم. قلت: 'فان انقل' حين أحدث وهو يريد أن يدخل المصر ليتوضأ^٢ ثم ذكر^٣ أن عنده ماء^٤ لم يعلم به؟ قال: يتوضأ ويصلي أربع ركعات صلاة مقيم. قلت: 'ليم' ولم يدخل المصر؟ قال: لأنه حين أجمع رأيه على^٥ دخوله المصر قد وجب عليه أن يصلي أربع ركعات. قلت: 'ليم كان هكذا عندك؟' قال: 'أرأيت لو بداله أن يقيم ويرجع إلى أهله ألم يكن عليه أن يصلي أربع ركعات؟' قلت: 'بلى، ولكن لا يشبه^٦ هذا عندي ذلك لأن هذا قد أراد الإقامة والأول لم يرد أن يقيم، قال: 'أرأيت لو أجمع رأيه على أن يدخل أهله فيمكث يوماً ثم يخرج^٧ كم كان يصلي؟' قلت: 'أربعاً. قال: 'فهذا رذاك سواء. قلت: 'أرأيت إن أراد المقام وهو ١٠

(١-١) وفي ص «فان كان انقل» .

(٢) وفي ص «ويتوضأ» .

(٣-٣) وفي ص «أن معه اه» .

(٤) وفي ز، ح «ولم» .

(٥-٥) وفي ه، ص «دخول المصر» .

(٦) وفي ه «على» مكان «عليه» وهو سهو.

(٧) وفي ه «قال» خطأ .

(٨) كذا في ص ؛ ولفظ «لكن» ساقط من بقية الأصول .

(٩) وفي ه «خرج» .

(١٠) كذا في ص ، وهو الصواب ؛ وفي بقية الأصول «قال» مكان «قلت» .

(١١) كذا في ص ؛ ولفظ «قال» ساقط من بقية الأصول ولا بد منه .

في الصلاة ثم بدا له أن يتم على سفره ولا يرجع؟ قال: إذا أجمع رأيه على الإقامة فهو مقيم، ولا يكون مسافراً بالنية كما يكون مقياً بالنية لأنه لا يكون مسافراً حتى يسير، والإقامة إنما تكون بالنية لأن الإقامة ليس بعمل، والسفر عمل.

قلت: أ رأيت مسافراً صلى في سفره 'أربعاً أربعاً' حتى رجع 'إلى أهله ما القول في ذلك؟ قال: إن كان قعد في كل ركعتين قدر التشهد فصلاته تامة، وإن كان لم يقعد في الركعتين الأوليين قدر التشهد فصلاته فاسدة وعله أن يعيد. قلت: لِمَ كان هذا عندك هكذا؟ قال: لأن صلاة المسافر الفريضة ركعتان فما زاد عليها فهو تطوع، فإن خلط المكتوبة بالتطوع فسدت صلاته، إلا أن يقعد في الركعتين الأوليين قدر التشهد لأن التشهد فصل لما بينهما^٥؛ ألا ترى لو أنه تكلم وقد قعد قدر التشهد كانت صلاته تامة^٦، فإن كانت الصلاة لم يفسدها الكلام لم يفسدها صلاة

(١-١) كذا في «أربعاً أربعاً» مكرر وكذا هو في المختصر؛ وفي بقية الأصول «أربعاً» غير مكرر.

(٢) وفي ص «يرجع».

(٣) لفظ «كان» ساقط من هـ.

(٤) وفي هـ «إن».

(٥-٥) وفي ص «فيكون فصلاً بينهما».

(٦-٦) وفي هـ «أنه لو»؛ وفي ح، ص «ألا ترى لو أنه تكلم قبل أن يقعد قدر التشهد كانت صلاته فاسدة».

(٧-٧) كذا في ص، ح، وفي بقية الأصول «قلت فإن كانت» وليس بصواب، =

أخرى لأن الصلاة لا تكون أشد من الكلام .

قلت : أرأيت مسافرا افتتح الظهر و هو ينوى أن يصلي أربع ركعات ثم بدا له فصلي ركعتين و سلم ؟ قال : صلاته تامة .

قلت : أرأيت مسافرا افتتح الظهر فصلي ركعتين و تشهد و قد سها في صلاته فسلم و هو يريد أن يسجد بسجدة السهو ثم بدا له أن يقيم ؟ قال : صلاته تامة و ليس عليه سجدة السهو ، و نيته هذه قطع

للصلاة : ألا ترى لو أنه ضحك في هذه الحال حتى قهقه لم يكن عليه وضوء ، و لو كان في صلاة لكان عليه الوضوء ، وإنما بدا له المقام حين فرغ من صلاته فلذلك لم يكن عليه أن يتم الصلاة . قلت :

أرأيت إن سجد لسهوه بسجدة واحدة أو بسجدة ثم بدا له المقام قبل ١٠

أن يسلم ؟ قال : عليه أن يكمل أربع ركعات و عليه أن يسجد بسجدة السهو بعد التسليم و يتشهد فيها و يسلم : ألا ترى أنه لو ضحك في هذه الحال حتى قهقه كان عليه الوضوء لصلاة أخرى ؛ أو لا ترى لو أن رجلا أدرك معه الصلاة في هذه الحال كان قد أدرك معه الصلاة ؛

و لا يشبه هذا الأول لأن هذا بدا له المقام و هو في الصلاة ، و الأول بدا له و قد فرغ من صلاته - [و هذا قول أبي حنيفة و أبي يوسف ،

= وفي ص « فإذا كانت » مكان « فان كانت » .

(١) لفظ « فصلي » ساقط من الأصل و كذا من ص .

(٢) وفي ص « الاقامة » مكان « أن يقيم » .

(٣) وفي « فكذلك » خطأ .

(٤-٤) وفي « ولو أنه » .

وقال محمد و زفر: هذا كله سواء و هو في صلاته بعد ما لم يسلم قبل أن يدخل في سجدة السهو إن بدا له المقام كان مقبياً و عليه أن يتم الصلاة، و إن دخل معه رجل في تلك الحال كان داخلاً في صلاته و إن لم يسجد الإمام بسجدة السهو و إن قهقه الإمام في تلك الحالة
 ٥ كان عليه الوضوء لصلاة أخرى - ١] .

قلت: أ رأيت مسافراً افتتح الظهر و صلى ركعة^٢ ثم أحدث فانصرف ليتوضأ فلم يجد الماء فتيمم بالصعيد ثم وجد الماء قبل أن يعود إلى مقامه و بدا له المقام؟ قال: يتوضأ و يبني على صلاته و يكمل أربع ركعات . قلت: فإن قام في مقامه ثم رأى الماء ثم بدا له المقام؟ قال: يتوضأ و يستقبل الصلاة أربع ركعات؛ و رؤيته الماء في مقامه و قبل أن يقوم في مقامه سواء في القياس غير أني أستحسن ذلك و أمره أن يتوضأ و يبني على صلاته ما لم ير الماء؛ بعد ما يقوم في مقامه أو يقوم في غير مقامه يريد^٦ الصلاة^{١٠} فإذا فعل ذلك ثم رأى الماء استقبل الوضوء و الصلاة .

(١) ما بين المربعين زيد من ص، ح .

(٢) وفي ص، ح « فصلى » .

(٣) وفي ح « ركعتين » .

(٤) كذا في ص و لفظ « الماء » ساقط من بقية الأصول .

(٥) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول « من » .

(٦-٦) وفي ص « في غيره ثم يريد » .

- قلت: أ رأيت مسافراً أمّ قوماً مقيمين و مسافرين فصلّى بهم ركعة و سجدة ثم أحدث فقدم رجلاً دخل معه في الصلاة ساعته و هو مسافر مثله؟ قال: لا ينبغي لذلك الرجل أن يتقدم و لكن ينبغي للإمام أن يقدم من قد أدرك أزل الصلاة . قلت: أ رأيت إن تقدم الرجل المسافر كيف يصنع؟ قال: ينبغي له أن يسجد تلك السجدة التي تركها الإمام الأزل ثم يصلى بهم . قلت: فإن سها عن تلك السجدة فصلّى بهم ركعة و سجدة فيها سجدة ثم أحدث فقدم رجلاً آخر دخل معه في الصلاة ساعته فذهب فتوضأ و جاء فدخل معه في الصلاة و جاء الإمام الأزل فدخل معه كيف ينبغي لهذا الإمام الثالث أن يصنع؟
- قال: ينبغي له أن يسجد تلك السجدة الأولى و يسجدها معه الإمام ١٠ الأزل ، القوم ، و لا يسجدها معه الإمام الثاني ، ثم يسجد السجدة الآخرة و يسجدها معه الإمام الثاني و القوم ، و لا يسجدها معه الإمام الأزل ، و يصلى الإمام الأزل الركعة الثانية بغير قرآن ، فإن أدرك مع الإمام الثالث السجدة الآخرة يسجدها معه ، و إن لم يدركها يسجدها وحده ، و يتشهد الإمام الثالث ثم يتأخر فيقدم رجلاً قد أدرك ١٥

(١-١) وفي ص « قلت فالرجل المسافر » .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « ترك » .

(٣) كذا في ص ، ح ؛ و لفظ « فذهب » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي ه « فيسجدها » .

(٥-٥) وفي ز ، ح « وإن كان لم يدركها » ؛ وفي ص « وإن لم يدرك » .

أول الصلاة فيسلم بهم و يسجد بهم بسجدة السهو و يسجدون معه جميعا ،
ثم يقوم الإمام الثاني فيقضى الركعة التي سبق بها فيقرأ^١ فيها ، و يقوم
المقيمون فيقضون وحدانا بغير إمام حتى يكملوا الصلاة .^{١٠}

قلت : ^٢ « رأيت إماماً صلى بقوم الظهر وهو مقيم و القوم جميعا

٥ فصلى بهم ركعة و سجدة ثم أحدث فانقل و قدم رجلا من أدرك أول

الصلاة فسها عن هذه السجدة و صلى بالقوم ركعة و سجدة ثم رجع

فانقل و قدم رجلا قد أدرك أول الصلاة فسها عن السجدة جميعا

و صلى بهم ركعة و سجدة ثم رجع فتأخر و قدم رجلا قد أدرك أول

الصلاة فسها عن الثلاث سجدة و صلى بهم ركعة و سجدة ثم رجع

١٠ و قدم رجلا قد أدرك أول الصلاة و توطأ الأئمة الأربعة و جاؤا جميعا

و لم يتكلموا ؟ قال :^٥ ينبغى للإمام الخامس أن يسجد بهم السجدة الأولى

و يسجد معه الأئمة الأربعة و القوم جميعا ،^١ ثم يسجد^٦ السجدة الثانية

و يسجد^٧ معها جميعا^٢ غير الإمام^٨ الأول و الثاني ، ثم يسجد^٩ السجدة الثالثة

(١) و في ص « يقرأ » .

(٢) زادههنا في ع ، ز ، ه « باب الإمام يحدث فيقدم رجلا و يحدث الثاني

فيقدم آخر » و لم يذكره في ص و لا في المختصر .

(٣-٣) و في ه « رأيت رجلا إماما » .

(٤) و في ص « ثم توطأ » .

(٥-٥) و في ص « ينبغى لهذا الإمام » .

(٦-٦) و في ص « و يسجد » .

(٧) كذا في ص ؛ و لفظ « جميعا » ساءط من بقية الأصول .

(٨) و في ص « إلا الإمام » .

١. 'و يسجد معه القوم' إلا الإمام الأول والثاني^١، ثم يسجد السجدة الرابعة^٢ و يسجدها معه القوم جميعا^٣ إلا الإمام الأول والثاني والثالث، ويقضى الإمام الأول الركعة الثانية و يسجدتها، ثم يقضى الثالثة والرابعة و يسجدهما، ويقضى الإمام الثاني الركعة الثالثة والرابعة بسلامهما، ويقضى الإمام الثالث الركعة الرابعة بسلامها، وأيما إمام منهم أدرك الإمام الآخر^٥ في سجدة من ركعته التي يقضى بسجدها^٦ معها لم يتابعه فيها^٧ ثم يسلم الإمام و يسجد^٨ بسجدة السهو و يسجدون معه جميعا إن كان الأئمة الأربعة قد فرغوا من صلاتهم، وإن كان قد بقي على أحد منهم شيء من صلاته لم يسجد مع الإمام حتى يفرغ من صلاته فإذا فرغ من صلاته يسجد بسجدة السهو بعد ما يسلم^٩ الإمام.

١٠

قلت: رأيت مقبلا^١ صلى بقوم^٢ مقيمين ركعة من الظهر ونسى سجدة^٣

(١-١) وفي ص «فيتابعه القوم جميعا» .

(٢) من قوله «ثم يسجد السجدة الثالثة...» ساقط من هـ .

(٣-٣) وفي ص «و يسلم القوم معه»

(٤) وفي ص «الركعة» .

(٥) لفظ «يسجدتها» ساقط من ص .

(٦-٦) كذا في الأصول الثلاثة؛ وفي هـ «يسجد معه فيها»، وفي ص «الركعة التي

يقضى بسجدها معه فيها» .

(٧-٧) وفي ص «ثم يسلم الأول و يسجد» .

(٨) وفي ص «سلم» .

(٩) وفي ح، ص «إماما مقبلا» .

(١٠-١٠) وفي ص «مقيمين ركعة و سجدة»

ثم أحدث فقدم رجلا جاء ساعئذ فلم يسجد بهم تلك السجدة ولكنه صلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث وقدم رجلا جاء ساعئذ فصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث فقدم رجلا جاء ساعئذ فصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث وقدم رجلا جاء ساعئذ ثم توضأ الأئمة الأربعة وجاءوا جميعا؟ قال: ينبغي لهذا الإمام الخامس أن يسجد بهم أربع سجديات يبدأ بالاولى فالاولى ويسجد معه الإمام الاول السجدة الاولى والقوم ولا يسجد معه الإمام الثاني والثالث والرابع تلك السجدة، ثم يسجد السجدة الثانية فيسجدها معه الإمام الثاني والقوم ولا يسجد معه الإمام الاول والثالث والرابع، ثم يسجد السجدة الثالثة فيسجدها معه الإمام الثالث والقوم جميعا ولا يسجدها معه الإمام الاول ولا الثاني ولا الرابع، ثم يسجد السجدة الرابعة فيسجدها معه القوم والإمام الرابع ولا يسجدها معه الإمام الاول والثاني والثالث إلا أن يقضى الإمام الاول ما سبق به من الصلاة، فإن أدركه في شيء من هذا السجود والسجدة التي يسجدها الإمام من الركعة التي يقضيها الإمام الاول فإنه يسجدها معه، وإن لم يدركها معه يسجدها وحده حين يفرغ من صلاته فإذا فرغ قعد مع الإمام الخامس إن أدركه قاعدا؛ وأما الإمام الثاني والثالث والرابع فإنه ليس

(١-١) وفي ص «فصلى بهم ركعة وسجدة» .

(٢-٢) من قوله «فصلى بهم...» ساقط من ص، هـ .

(٣) وفي ص «معهم» .

(٤) كذا في ص؛ ولفظ «السجدة» ساقط من بقية الأصول .

على أحد منهم أن يقضى ما سبق به الإمام قبل أن يدخل في صلاته إلا بعد ما يسلم الإمام و يفرغ من صلاته فإذا فرغ الإمام قاموا فقصوا بقراءة، و أما الإمام الأول فإنه يقضى بغير قراءة، و أما الإمام الخامس فينبغي له أن يتشهد بالقوم ثم يتأخر فيقدم رجلا قد أدرك أول الصلاة فيسلم بهم و يسجد بهم سجدتي السهو و يسجد معه القوم جميعا غير الإمام^٥ الأول إلا أن يكون الإمام الأول قد فرغ مما سبق به فيسجد^٥ معه السجدتين، و الأئمة الآخرون و^٦ إن كانوا أيضا قضوا ما أدركوا مع الإمام الأول ما لم يصلوا معه فيسجدون^٦ معه سجدتي السهو، ثم يقوم هؤلاء الأئمة فيقضون صلاتهم بقراءة.

قلت: أ رأيت مساقرا صلى بقوم مسافرين المغرب فصلى بهم ١٠ ركعتين فلما قام في الثالثة دخل معه رجل مقيم و نوى بدخوله معه التطوع

(١) لفظ «فانه» ساقط من ه، ص .

(٢-٢) وفي ز، ح «فانه ينبغي له» .

(٣) لفظه «الإمام» ساقط من ه .

(٤-٤) قوله «إلا أن يكون الإمام الأول» ساقط من ز، ح .

(٥) كذا في ه؛ وفي ع، ز، ح «سجد» .

(٦) والواو ساقط من ه .

(٧) كذا في ح؛ وفي بقية الأصول «فيسجدوا»؛ وفي ص «فيسجد»؛ ولعله

كان فيها «فيسجدوا» فصحف وصار «فيسجدوا» .

فصلى معه الركعة الثالثة ثم سلم الإمام؟ قال: يقوم هذا المقيم فيصلى ثلاث ركعات يقرأ فيهن جميعا ويقعد في الأولى منهن لأنها الثانية؛ ولا يقعد في الثانية لأنها الثالثة، ويقعد في الرابعة ويتشهد ويسلم؛ ولو أن امرأة صلت مكتوبة في حضر أو في سفر فهي في ذلك بمنزلة الرجل، فإن اتم بها رجل ونوى التطوع فقد أساء ودخل في غير صلاة، فإن تم عليها لم تجزه، وإن أفدها لم يكن عليه قضاء؛ ولا يشبه هذا الذي دخل في المغرب.

وقال: أكره للرجل أن يدخل مع الإمام في المغرب ينوى به التطوع ولو دخل معه وأفدها كان عليه أن يقضى أربع ركعات، والذي اتم بالمرأة لا يشبه هذا؛ ألا ترى لو أن رجلا اتم بصبي أو برجل كافر لم يكن داخلا في الصلاة، فكذلك المرأة، لا ينبغي للمرأة أن تؤم الرجل.

قلت: رأيت مسافرا أم قوما مقيمين و مسافرين فصلى بهم ركعة ثم بدا له أن يقم؟ قال: عليه أن يكمل الصلاة. قلت: فإن أحدث

(١) وفي «فصلي بهم» خطأ.

(٢) لفظ «في» ساقط من «ص».

(٣) وفي «ص» كانت «مكان» فهي «.

(٤) كذا في ح، ص؛ ولفظ «هذا» ساقط من بقية الأصول، وهو من سهو الناسخ.

(٥) وفي «ص»، ح «بالذي».

(٦) وفي ح، ص «لأنه لا ينبغي».

الإمام بعد ما نوى الإقامة فقدم رجلاً؟ قال: يتم بهم أربع ركعات . قلت: أ رأيت إن كان الإمام الثاني قد أدرك مع الإمام أول الصلاة ولم يصلها معه بأن نام خلفه عنها ثم أحدث فذهب فتوضأ فجاء فأحدث الإمام الأول فقدم هذا فان أبا حنيفة قال في هذا: إن تأخر و قدم غيره ممن قد صلى تلك الركبة فهو أفضل وأحب إلى ، وإن لم يفعل ه فبدأ بها فصلها و هو قدامهم أومى إليهم فقاموا أجزاء ذلك و أجزاءهم ، وإن لم يفعلوا و صلى بهم الثلاث ركعات و تشهد و قدم رجلاً ممن قد أدرك أول الصلاة فلم و قام هو يقضى أجزاء ذلك ، و ' إن صلى ' بهم ركعة ثم ذكر ركعته تلك فان أفضل ذلك أن يومى إلى القوم فيقومون حتى يقضى هو تلك الركعة ثم يصلى بهم بقية صلاتهم ، وإن لم يفعل ولكنه تأخر حين ذكر فقدم رجلاً فصلى بهم فهو أفضل ، وإن لم يفعل ذلك ولكنه صلى بهم وهو ذاكر لركعته تلك أجزاءه و أجزاءهم غير أنه ينبغي له إذا تشهد أن يتأخر و يقدم رجلاً قد أدرك أول الصلاة فيسلم بهم و يقوم فيقضى تلك الركعة .

قلت: أ رأيت إماماً صلى بقوم أربع ركعات ففسى بسجدة واحدة ١٥ من أول ركعة و سجدة من الثانية فلم يذكر ذلك حتى قعد في الرابعة ثم ذكر ذلك و خلفه رجل قد أدرك معه أول الصلاة و نام خلفه

(١) قوله « فذهب » ساقط من ه .

(٢-٢) وفي ه « و إن لم يفعلوا صلى » .

ولم يصل معه شيئا ثم اتبته حتى قعد مع الإمام في الرابعة؟ قال: ينبغي لهذا الرجل أن يقوم فيصلي الركعة الأولى والثانية والثالثة بغير قراءة. قلت: فان سجد الإمام السجدة الأولى فأدركه الرجل فيها أيسجد معه؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو أدركه في السجدة الثانية؟ قال:

نعم. قلت: وكذلك لو أدركه في السجدة الثالثة؟ قال: نعم.

قلت: أرايت مسافرا نسي الظهر فدخل أهله وقد ذهب وقتها

ثم ذكر ذلك فقام يصلي فجاء رجل مقيم فدخل معه في الصلاة وقد فاتته تلك الصلاة؟ قال: ينبغي للمسافر أن يصلي ركعتين ويقعد ويتشهد

ويسلم، ثم يقوم هذا المقيم فيتم صلاته أربع ركعات. قلت: أرايت

إن كان الإمام هو المقيم فاتم به المسافر؟ قال: صلاته تامة،

وأما المسافر فصلاته فاسدة، لأنه لا يستطيع أن يكمل أربع ركعات

لأنها صلاة قد ذهب وقتها وقد وجبت عليه ركعتان، فلا يستطيع أن يتمها أربعا.

قلت: أرايت مسافرا أم قوما مسافرين في مصر أ يصل بهم

(١) كذا في ح، ص، وهو الصواب؛ وفي بقية الأصول «فانه» مكان «قال».

(٢-٢) وفي ص «وقام يصلها وجاء»، وفي ح «فقام يصلها فجاء».

(٣) لفظ «كان» ساقط من ه، ص.

(٤-٤) وفي ص «أما المقيم فان صلاته تامة، وأما المسافر فان صلاته فاسدة».

(٥) وفي ز، ح، ه «ركعتين».

(٦) وفي ص «لا يستطيع».

أربع ركعات أو ركعتين؟ قال: يصلى بهم ركعتين؛ والمصر في هذا وغيره سواء. قلت: فإن قامت معهم في الصلاة جارية لم تحض فصلت صلاة الإمام؟ قال: أستحسن أن تفسد على الذي خلفها صلاته وعن يمينها وعن شمالها، وبقيتهم صلاتهم تامة؛ ألا ترى أني أمرها أن تتوضأ وتصل، ولو صلت بغير وضوء أمرتها أن تعيد، وكذلك لو صلت عريانة وهي ٥ تجد ثوبا أمرتها بالإعادة، ولو كان غلاما قد راهق ولم يحتلم فقام مع القوم في الصف أجزاء وأجزاء؛ ولم يكن الغلام بمنزلة الجارية؛ وكذلك الغلام لو قام مع رجل واحد في الصف أجرى الرجل والغلام ذلك. قلت: رأيت رجلا ترك الصلاة في السفر أيما أ يكون بمنزلة

المعنى عليه؟ قال: لا، وعلى هذا أن يقضى ما ترك. قلت: وكذلك ١٠ لو صلى أربعا ولم يقعد في الركعتين الأوليين قدر التشهد؟ قال: نعم، عليه أن يقضى ما صلى هكذا. قلت: رأيت إن ترك صلاة واحدة ثم صلى شهرا وهو ذاكر لتلك الصلاة؟ قال: عليه أن يعيد تلك الصلاة وحدها ولا يعيد ما بعدها. قلت: فإن صلى يوما أو أقل من ذلك وهو ذاكر لها؟ قال: فإن أبا حنيفة كان يقول: إذا صلى يوما وليلة أو أقل من ١٥ ذلك وهو ذاكر لها إن عليه أن يقضى تلك الصلاة ويعيد ما صلى

(١-١) وفي «معهم جارية في الصلاة»، وفي ص «معه جارية في الصف».

(٢-٢) وفي ص «وإن كان».

(٣-٣) وفي ص «كان أبو حنيفة يقول».

(٤) وفي ص «أن يصلى».

(٥-٥) وفي ص «تلك الصلاة وحدها».

وهو ذاكر لها ، وإن كان أكثر من صلاة يوم وليلة أعاد تلك الصلاة وحدها ولا يعيد ما صلى ؛ وهو استحسان وليس بقياس ، وأما قول^٢ أبي يوسف ومحمد فعلى ما قال أبو حنيفة حتى يصلى أكثر من يوم وليلة ؛ وهو ذاكر لتلك الصلاة^٣ ؛ فإذا فعل ذلك أعاد تلك الصلاة وصلاة يوم وليلة من أول ما صلى ولم يعد ما بقى^٤ .

(١) لفظ « كان » ساقط من هـ ، ص .

(٢) وفي ص « إن عليه أن يصلى تلك الصلاة ويعيد ما بعدها ، وإذا صلى بعدها أكثر من يوم وليلة وهو ذاكر لها فانه يعيد تلك الصلاة وحدها ولم يعد ما صلى ؛ وهذا » .

(٣-٣) وفي ص « وأما في قول » .

(٤-٤) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « وهو ذاكر لتلك الصلاة » ساقط من بقية الأصول .

(هـ) قال السرخسي في شرح الكافي : وهذه المسألة التي يقال لها « واحدة تفسد خمسا وواحدة تصحح خمسا » ، لأنه إن صلى السادسة قبل الاشتغال بالقضاء صح الخمس عنده ، وإن أدى المتروكة قبل أن يصلى السادسة فسد الخمس . وعلى قولها عليه قضاء الفائتة وخمس صلوات بعدها ؛ وهو القياس لأن الخمس فسدت بسبب ترك الترتيب حتى لو اشتغل بالقضاء في ذلك الوقت كان عليه قضاء الكل فبتأخر القضاء لا ينقلب صحيحا ، وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول : الفساد كان بوجوب مراعاة الترتيب ، وقد سقط ذلك عنه بالاتفاق عند تناول الزمان . والدليل عليه أنه لو أعادها غير مرتب يجوز فكيف يلزمه إعادتها لترك الترتيب مع أنه ليس عليه مراعاة الترتيب بالإعادة ! ولا يبعد أن يتوقف حكم الصلاة المؤداة على ما تبين في الثاني كصلى الظهر يوم الجمعة إن أدرك الجمعة تبين أن المؤداة كانت تطوعا وإلا كان فرضا - اهـ ج ١ ص ٢٤٤ .

قلت: أ رأيت مسافراً صلى صلاة الظهر وهو على غير وضوء و صلى العصر وهو ذاكر أنه صلى الظهر على غير وضوء وهو يحسب أنه يجزيه؟ قال: لا يجزيه، وعليه أن يعيد الظهر ثم يصلى العصر. قلت: فان لم يصل الظهر أو لا العصر حتى صلى المغرب وهو ذاكر لما صنع في الظهر؟ قال: لا يجزيه، وعليه أن يعيد الظهر ثم العصر ثم المغرب. ٥ قلت: فان لم يصل المغرب حتى أعاد الظهر و ظن أن العصر تامة ثم صلى المغرب؟ قال: يعيد العصر ولا يعيد المغرب لأنه صلى المغرب بعد صلاة يرى أنها تامة.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى الظهر بغير وضوء تام وهو يرى أنه تام ثم أحدث قتوضاً و صلى العصر ثم ذكر أن الظهر كانت بغير وضوء. ١٠ تام؟ قال: يعيد الأول ولا يعيد الآخر.

قلت: أ رأيت مسافراً صلى بقوم مسافرين ركعة فقرأ سجدة التلاوة فلم يسجدها ناسياً ثم قام في الثانية فدخل معه مسافر في صلاته فصلى الإمام ركعة أخرى تمام صلاته و صلى الرجل معه و تشهد الإمام ثم قام الرجل يقضى قبل أن يسلم الإمام فقرأ و ركع و سجد سجدة ثم سلم ١٥ الإمام ثم ذكر الإمام سجدة التلاوة فسجدها و سجد الرجل معه بعد ما صلى ركعة و سجدة أو سجدتين؟ قال: صلاة الإمام و القوم تامة، و صلاة الرجل (١) و كان في الأصل « يصلى » وهو تصحيف؛ و الصواب ما في بقية الأصول « صلى ».

(٢-٢) كذا في ص؛ و في بقية الأصول « و العصر ».

فاسدة وعليه أن يستقبل . قلت : لم ؟ قال : لأنه حين قام قبل أن يسلم الإمام فقرأ وركع وسجد سجدة فقد خرج من صلاة الإمام ، فلما سجد معه دخل في صلاة غيرها فصارت فاسدة . قلت : أ رأيت إن قرأ وركع ولم يسجد حتى يسجد الإمام سجدة التلاوة فسجد الرجل معه ؟ قال : قد أحسن و صلاته تامة ، ويقوم بعد ما يفرغ الإمام فيقضى ما سبقه الإمام به . قلت : فإن كان حين دخل مع الإمام و صلى معه تلك الركعة وتشهد الإمام و تشهد الرجل معه ثم قام يقضى قبل أن يسلم الإمام فقرأ وركع^٢ ولم يلتفت إلى الإمام ثم سلم الإمام فسجد سجدة التلاوة وسجد معه أصحابه . أعاد الإمام التشهد وأعادوا معه ولم يتشهد الرجل معه . لم يلتفت إلى صلاته^٣ ؟ قال : صلاة الرجل أيضا فاسدة . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد تشهد مع الإمام والإمام لم يحزه تشهده ذلك ، وهذا الرجل قام يقضى ما سبق به^٤ قبل فراغ^٥ الإمام من صلاته وقبل أن يتشهد فصلاته فاسدة .

(١-١) وفي ص « فإن كان دخل مع الإمام صلى » .

(٢) وفي ص « فتشهد » .

(٣) وفي ح ، ص « وركع وسجد » .

(٤-٤) وفي ح ، ص « إلى صاحبه » .

(٥) كذا في ص ؛ ولفظ « قد » ساقط من بقية الأصول .

(٦) وفي ص « رجل » .

(٧-٧) وفي ز « بعد فراغ » ، وهو تحريف ..

قلت: رأيت مسافرا صلى بقوم مسافرين ركعة فلما قام في الثانية دخل معه رجل مسافر في الصلاة فصلى معه ركعة فلما قعد الإمام في الثانية تمام صلاته لم يقعد الرجل معه . ولكن قام يقضى ما سبق به فقرأ وركع وسجد و تشهد الإمام ثم سلم ؟ قال : إن كان الرجل حين قام يقضى قرأ بعد فراغ الإمام من تشهده آية أو آيتين فصلاته تامة . قلت : فان كان فراغ الإمام من التشهد مع فراغ الرجل من القراءة جميعا معا ولم يقرأ بعده شيئا ؟ قال : صلاته فاسدة ، ولا يجزيه حتى يقرأ بعد فراغ الإمام من التشهد آية أو آيتين . قلت رأيت إن قام يقضى فقرأ وركع ولم يسجد حتى سلم الإمام و عليه السهو لصلاته فسجد الرجل معه ؟ قال : قد أحسن و صلاته تامة . فاذا فرغ الإمام من صلاته فليقض ما سبقه به . ١٠ .

قلت : رأيت رجلا أسلم في دار الحرب فكث بها شهرا أو شهريين ولا يعلم أن عليه الصلاة ولم يأمره بذلك أحد ولم ير أحدا يصلي ؟ قال : ليس عليه قضاء . قلت : فان كان هذا في دار الإسلام ؟ قال : عليه القضاء ،

(١) وفي ص « ولكنه » .

(٢) وفي ص « وسلم » .

(٣-٣) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « من تشهده . . . » ساقط من الأصل وكذا من ٥ ، ز .

(٤) وفي ص « قال إن كان الرجل قام يقضى قرأ بعد فراغ الإمام من تشهده آية أو آيتين فقد تمت صلاته ، وإن كان لم يقرأ بعد فراغ الإمام من تشهده فصلاته فاسدة ، ولا يجزيه حتى يقرأ بعد فراغ الإمام من التشهد آية أو آيتين » - ٥١ .

وقال أبو يوسف ومحمد: هما في القياس سواء، وليس عليهما جميعا القضاء حتى يقوم عليهما الحجّة^١ ويعلم^٢ أن ذلك عليه، ولكن ندع^٣ القياس والقول قول أبي حنيفة^٤.

قلت: رأيت مسافرا^٥ ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يدري لعل^٦ العصر الذي ترك^٧ أولا؟ قال: يتحرى الصواب فيقضى الأولى منهما في نفسه ثم يقضى الأخرى. قلت: فان لم يدرك؟ قال: يصلى الظهر ثم يصلى العصر ثم يصلى الظهر، فان كان العصر أولا أجزاء وأجزته الظهر بعد ذلك، وإن كان الظهر أولا فقد أجزاء الظهر وأجزاه العصر بعد ذلك، والظهر تطوع منه؛ وهذا في الثقة والتزهد^٨؛ وقال أبو يوسف ومحمد: لسنا نأمره بذلك وليس عليه إلا أن يتحرى^٩.

(١) وفي ح، ص «على واحد منهما».

(٢-٣) كذا في ص؛ وفي ح «عليهم»؛ وفي بقية الأصول «عليه الحجّة».

(٣) وفي ص «فيعلم».

(٤) وفي ص «أدع»؛ وفي هـ «يدع».

(٥-٦) وفي ح، ص «وأقول ما قال أبو حنيفة وهو قول محمد». قلت:

ويصح هذا القول إذا لم يذكر قول محمد في ابتداء المسألة مع أبي يوسف، فاعلمه من إلحاقات بعض الناصحين - والله أعلم.

(٧) وفي ص «رجلا مسافرا».

(٧-٧) وفي ص «التي ترك» وهو الأصوب؛ وفي ح «العصر ترك» وهو

من سهو الناصح.

(٨) وفي ص «واليقين»

قلت : أرأيت مسافراً صلى في مسجد فأحدث الإمام فخرج وتركه ونوى هذا الثاني أن يصلي لنفسه فجاء مسافر فدخل معه في الصلاة وهو يريد أن يأتيه به ثم أحدث الإمام الثاني فخرج من المسجد ليتوضأ ونوى هذا الثالث أن يؤم نفسه ثم أحدث الثالث فخرج ليتوضأ وترك الموضوع بغير إمام؟ قال: صلاة الأول والثاني فاسدة. وصلاة هذا الثالث تامة،^٥ إن لم يتكلم توضأ، ونوى على صلاته؛ وإنما فسدت صلاة الأول والثاني لأنها لا إمام لهما في المسجد. قلت: 'فإن لم ينو الثالث أن يكون إماماً' حين أحدث الثاني؟ قال: هو إمام وإن لم ينو. قلت: فإن أحدث الثالث ولم يخرج من المسجد حتى جاء الأول والثاني؟ قال: يقدم أحدهما^٢ قبل أن يخرج هذا الثالث من المسجد فهو إمام وتجزئهم صلاتهم، وإن^{١٠} لم يتقدم أحدهما حتى خرج هذا الثالث من المسجد فصلاة الأول والثاني فاسدة وصلاة الثالث تامة.

قلت: أرأيت المسافر يؤم النساء في السفر؟ قال: أكره للرجل أن يؤمهن في بيت ليس معهن ذات محرم منه، فإن أمهّن فأحدث الإمام فتأخر ليتوضأ فصلاة الإمام تامة وصلاة النسوة فاسدة. قلت: فإن^{١٥}

(١) كذا في ه، ص؛ ولفظ «توضأ» ساقط من ع، ز، ح.

(٢-٢) وفي ه «فإن لم يتوضأ الثالث أن يكون إماماً». قلت: هو تحريف لا يتبع.

وفي ص «قلت أرأيت إن لم ينو الثالث أن يكون إماماً».

(٣-٣) كذا في ص؛ وفي ح «يؤم أحدهما» مكان «يقدم»؛ وفي بقية الأصول

العبارة هنا غير مستقيمة، فيها سقوط و تصحيف.

أمهن في مسجد جماعة أو في بيت و معه امرأة ذات محرم منه ؟ قال :
 لا بأس بذلك . قلت : فان أحدث الرجل فتأخر و قدم امرأة منهن ؟
 قال : صلاة النسوة كلهن فاسدة ، و صلاة الرجل فاسدة . قلت : فان
 تقدمت امرأة منهن من غير أن يقدمها قبل أن يخرج من المسجد ؟ قال :
 هذا و الأول سواء . قلت : لِمَ صارت صلاة النسوة فاسدة ؟ قال : لأن
 الإمام الأول رجل . قلت : فان كان الإمام الأول امرأة ؟ قال :
 صلاتهن جميعا تامة .

قلت : أ رأيت المرأة المسافرة تؤم النساء ؟ قال : أكره ذلك .
 قلت : فان فعلت ذلك ؟ قال يجزيهم^٢ ، و تقوم وسطا من الصف .
 قلت :^٣ أ رأيت رجلا افتتح الظهر و هو مسافر فصلى ركعتين^٤
 بغير قراءة ثم بداله المقام ؟ قال : عليه أن يصلي ركعتين بقراءة^٥ ، و المسافر
 و المقيم في هذا سواء ؛ و قال محمد : لا يجزيه و عليه أن يستقبل الصلاة
 لأنه أفسدها قبل^٦ أن ينوي المقام .

(١-١) وفي ع « صلاة النساء » .

(٢) كذا في ص ؛ و في بقية الأصول « صلاتهم » خطأ .

(٣) كذا في الأصول ؛ و سقطت المسألة هذه من ص ، و الصواب « يجزيهن » .

(٤-٤) وفي ص « أ رأيت مسافرا افتتح الظهر و هو ينوي أن يصلي
 ركعتين » .

(٥) كذا في ح ، ص ؛ و قوله « بقراءة » ساقط من بقية الأصول .

(٦-٦) كذا في ص ؛ و في بقية الأصول « أفسدها هذا قبل » .

قلت: أرأيت مسافرا دخل في صلاة مقيم في الظهر فذهب وقت الظهر قبل أن يفرغ الإمام من الصلاة ثم إن الإمام أفسد صلاته بكلام ما صلاة المسافر؟ قال: على المسافر أن يصلي ركعتين^١. قلت: لم؟ قال: لأن المقيم قد أفسد صلاته، وإنما كان يجب على المسافر أربع لو أتم المقيم صلاته، فلما أفسدها عاد المسافر على^٢ حاله فعليه ركعتان؛ ألا ترى لو أن مسافرا دخل في صلاة الجمعة مع الإمام كان عليه الجمعة^٣ فان أفسدها وجبت عليه الظهر ركعتان إذا أفسدها في الوقت، فات ذهب الوقت قبل أن يفرغ منها فقد فسدت وعلى المسافر ركعتان.

قلت: أرأيت المسافر أى صلاة؟ يقصر؟ قال: يصلي الفجر ركعتين مثل صلاة المقيم، ويقصر الظهر فيصلى ركعتين، ويقصر العصر فيصلى ١٠ ركعتين، ويصلي المغرب صلاة المقيم، ويقصر العشاء فيصلى ركعتين، ويصلي الوتر ثلاث ركعات صلاة المقيم، إلا أنه يقصر القراءة في كل ما ذكرت؛ ولا يشبه^٤ الحضر السفر في القراءة. قلت: وكذلك صلاة التطوع^٥ في السفر ركعتين^٦ وهما في الحضر والسفر سواء؟ قال: نعم^٧.

(١-١) وفي ص « بكلام هل على المسافر أن يصلي ركعتين؟ قال: نعم ».

(٢) كذا في الأصل وكذا في ص؛ وفي ه، ز، ح « إلى ».

(٣-٣) قوله « مع الإمام... » ساقط من ه.

(٤) كذا في ه؛ وفي ع، ز، ح « الصلاة »، وفي ص « أى الصلوات ».

(٥-٥) وفي ص « السفر الحضر ».

(٦-٦) وفي ح « صلاته صلاة التطوع ».

(٧) كذا في الأصول أى يصلى - ركعتين.

(٨-٨) قوله « قال نعم » ساقط من ه.

قلت: أ رأيت مسافرا دخل في صلاة مقيم كم يصلي؟ قال: يصلي صلاة مقيم. قلت: وكذلك لو أدركه بعد ما تشهد قبل أن يسلم؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو أدركه في سجدة السهو؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت المسافر إذا أم أصحابه في الصلوات كلها ما مقدار قيامه وقراءته؟ قال: يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مع أى سورة تيسرت عليه. قلت: فان قرأ في الفجر "قل هو الله أحد"؟ قال: يجزيه. قلت: فأى ذلك أحب إليك أن يقرأ في الفجر؟ قال: أحب ذلك إلى أن يقرأ "وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ" و"وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا" ونحوهما مع فاتحة الكتاب. قلت: وكذلك الظهر؟ قال: نعم. قلت: والعصر والمغرب والعشاء؟ قال: ب "قل هو الله أحد" و"إذا جاء نصر الله" مع فاتحة الكتاب ونحوهما. قلت: ويسبح في الركوع والسجود ثلاث ثلاث؟ قال: نعم إن شاء، وإن شاء أكثر من ذلك، ولكن لا أحب له أن يكون أقل من ثلاث ثلاث.

قلت: فهل في شيء من الصلوات فتوت؟ قال: لا فتوت في شيء من الصلوات كلها في سفر ولا حضر إلا في الوتر؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت قط إلا شهرا واحدا، حارب حيا من المشركين فقنت يدعو عليهم؛ وبلغنا عن أبي بكر الصديق رضی الله عنه

(١-١) من قوله « قلت: أ رأيت مسافرا دخل... » ساقط من ص.

(٢) وفي « وكذا ».

(٣-٣) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول « مع نحوهما ».

(٤) أسند هذا البلاغ المؤلف في كتاب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن =

= إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرقاننا في الفجر حتى فارق الدنيا إلا شهرا واحدا، يدعو على حى من المشركين ، ولم يرقاننا قبله ولا بعده ؛ وأن أبا بكر لم يرقاننا بعده حتى فارق الدنيا - ٥١ . وكذلك أخرجه في كتاب الحجّة ص ١٠١ . وأخرج عن هشام الدستوائى عن قتادة عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب ثم تركه - رواه في كتاب الحجّة ص ١٠٥ ج ١ . ورواه الإمام أبو يوسف في آثاره عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت في الفجر إلا شهرا واحدا، حارب حيا من المشركين قنت يدعو عليهم ، لم يرقاننا قبلها ولا بعدها - ٥١ . ثم قال: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله - ٥١ ص ٧ . وأخرج الحارثى والأشنانى وابن خسر و بسند الأشنانى من طريق أبي يوسف عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفجر إلا شهرا ، حارب حيا من المشركين فقنت يدعو - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٤٢ . وأخرجه الحارثى من طريق أبي سعد الصغانى عن أبي حنيفة بسنده المذكور أن رسول الله لم يقنت في الفجر قط إلا شهرا واحدا، لم يرق قبل ذلك ولا بعده ، وإنما قنت في ذلك الشهر يدعو على ناس من المشركين - راجع جامع المسانيد ص ٣٤٦ . وأخرجه الخافظ طلحة و ابن خسر و من طريق مالك بن الفديك عن أبي حنيفة نحوه - راجع جامع المسانيد ص ٣٢٤ . وأخرج الحارثى من طريق محمد بن بشر عن أبي حنيفة عن عطية العوفى عن أبي سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت إلا أربعين يوما ، يدعو على « عصية » و « ذكوان » ثم لم يقنت إلى أن مات - راجع جامع المسانيد ص ٣٣٠ . قات : وقتوت النبي صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على « وعن » و « ذكوان » و « عصية » مع وف مخرج في الصحاح و السنن .

أه لم يقنت ؛ و بلغنا عن الأسود بن يزيد أنه قال : صحبت عمر بن الخطاب سنتين فلم أره قنت في سفر ولا حضراً .

قلت : أ رأيت القوم يخرجون في الغزو فيدخلون أرض الحرب

(١) أسنده الإمام أبو يوسف في آثاره عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن أبا بكر رضي الله عنه لم يقنت حتى لحق بالله تعالى - اه ص ٧١ . وقد مرّ فوق في ضمن قنوت النبي صلى الله عليه وسلم عن آثار الإمام محمد . وأخرج الأثناني وابن خسرو في مسنديهما للإمام من طريق المقرئ عن إمامنا الأعظم عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال : ما قنت أبو بكر رضي الله عنه في الفجر حتى لحق بالله - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٣٠ .

(٢) وفي ح ، ص «سنتين» و الصواب رواية «سنتين» ، وكذلك هو في بقية الأصول .

(٣) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الآثار ص ٤ ، وكذا في كتاب الحجّة ص ١٠١ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صحبه سنتين في السفر والحضر فلم يره قانتاً في الفجر حتى فارقه - اه . ورواه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٧١ سنداً ومقتناً إلا أنه لم يذكر فيه قوله (في صلاة الفجر حتى فارقه) . وأخرجه ابن خسرو في مسنده من طريق محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال : صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنتين فلم أره قانتاً في الفجر . وأخرجه الحسن بن زياد أيضاً في كتاب الآثار له - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٢٩ . وأخرج الحافظ ابن خسرو والأثناني من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : ما قنت أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي حتى حارب أهل الشام . فكان يقنت - راجع جامع المسانيد

فيحاصرون مدينة وقد وطنوا أنفسهم على إقامة شهر أو أكثر من ذلك هل يتمون الصلاة؟ قال: لا، ولكنهم يصلون صلاة المسافر. قلت: لم وقد وطنوا أنفسهم على إقامة شهر؟ قال: لأنهم في عسكر، وليس العسكر كالأمصار، والمدائن. إنما هم قوم في غزو وفي حرب، وأي سفر أشد من هذا؟ قلت: وكذلك لو كانوا في سفرًا وقد حاصروا؟ قال: نعم.

قلت: رأيت إن نزلوا مدينة من المدائن فزولوا بعضها وحاصروا أهلها وقاتلهم وقد وطنوا أنفسهم على الإقامة؟ قال: هؤلاء مسافرون وإن وطنوا أنفسهم.

قلت: رأيت مسافرًا صلى بقوم مسافرين ونوى الجمعة ونوى القوم ذلك؟ قال: لا تجزيهم وعليهم أن يصلوا الظهر. قلت: لم؟ قال: لأنهم لم ينووا الظهر وإنما نوا الجمعة، فلا تجزيهم من الجمعة لأنهم مع غير إمام في غير مصر. قلت: رأيت إن كانوا دخلوا المصر

(١) كذا في ح، ص؛ ولفظ « الصلاة » ساقط من بقية الأصول.

(٢) وفي هـ « ولكن ».

(٣) وفي ص « ولم ».

(٤) وفي ص « العسكر ».

(٥) وفي ص « كالمصر ».

(٦) وفي ص « في السفر ».

(٧) وفي ص « إماما مسافرا ».

(٨-٨) وفي ص « غير الإمام »، وفي ج وإمام وفي «.

٥ فصلوا الجمعة مع أهله؟ قال: تجزيهم. قلت: لم وهم مسافرون وليس عليهم الجمعة؟ قال: إذا دخلوا مع الإمام وجب عليهم ما وجب على الإمام؛ ألا ترى أن المرأة والعبد لا الجمعة عليهما، ولو صليا الجمعة مع الإمام أجزاها؛ أو لا ترى أن المسافر عليه أن يصلي ركعتين فإذا دخل في صلاة مقيم وجب عليه ما وجب على المقيم، فكذلك الجمعة.

قلت: أ رأيت الإمام إذا سافر فمرَّ بمدينة أو مصر من الأمصار فصلى بأهلها الجمعة وهو مسافر؟ قال: يجزيه ويجزي أهلها. قلت: لم وهو مسافر؟ قال: لأن الإمام ليس كغيره. قلت: وكذلك الأمير إذا مرَّ بمدينة أو بمصر من عمله؟ قال: نعم.

١٠ قلت: أ رأيت أمير الموسم إذا كان من غير أهل مكة وقد استعمل عليها وقد وطن نفسه على الإقامة أ يتم الصلاة أيام الموسم ويجمع أهل منى يوم الجمعة؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان من أهل مكة؟ قال: نعم. قلت: فإن كان من غير أهل مكة وإنما استعمل على الموسم ولم يستعمل على مكة ولم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر؟ قال: ولم يصلي ركعتين. قلت: فهل يجمع بأهل منى يوم الجمعة؟ قال: لا.

(١-٢) وفي ح، ص «فنونوا الجمعة».

(٢) وفي هـ «إن كان».

(٣) وفي هـ «آتم».

(٤) وفي ص «بأهل منى».

(٥-٥) قوله «قلت وكذلك...» ساقط من هـ.

قلت : أرأيت المسافر إذا أراد أن يصلي تطوعا وهو على دابته يسير كيف يصنع؟ قال : يصلي على دابته حيث توجهت به تطوعا يومى إيماء، ويجعل السجود أخفض من الركوع . قلت : فعلى أى الدواب كان أجزاءه؟ قال : نعم . قلت : أرأيت إن كان على سرجه قذرو هل تفسد صلاته؟ قال : لا ، والداية أشد من ذلك ثم لا تفسد عليه . قلت : ه وكذلك المرأة على الدابة؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو سمع سجدة تلاوة أو تلاها على دابته؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت إن صلى المكتوبة على دابته؟ قال : لا يجزيه و عليه أن يعيد . قلت : فان كان مريضا لا يستطيع النزول أو كان يتخوف على نفسه من السباع وغيرها؟ قال : يجزيه .

قلت : أرأيت الرجل المقيم هل يصلي على دابته تطوعا؟ قال : لا . قلت : فان خرج من المصر فرسيخين^١ أو ثلاثة هل يصلي على دابته تطوعا؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت مسافرا صلى على دابته ركعة تطوعا ثم قدم أهله؟ قال : يصلي ركعة أخرى .

قلت : أرأيت رجلا مقبلا أو مسافرا صلى على الأرض ركعة تطوعا ثم ركب دابته فأضاف إليها أخرى وهو راكب؟ قال : لا يجزيه و عليه أن يستقبل ركعتين .

قلت : أرأيت رجلا قال " لله على أن أصلي ركعتين تطوعا "

(١) وفي هـ « على فرسيخين فرسيخين » ، والصواب ما في بقية الأصول .

فصلاهما على دابته من غير عذر؟ قال: لا يجزيه . قلت: و كذلك لو قال " لله على أن أصلي أربع ركعات تطوعا " فصلى ركعتين و لم يتشهد و لم يسلم حتى ركب دابته فصلى آخرين على الدابة ثم سلم؟ قال: نعم، لا يجزيه و عليه أن يستقبل أربع ركعات .

٥ قلت: أ رأيت رجلا سمع سجدة أو قرأها و هو على غير وضوء ثم توضأ و ركب دابته أ يجزيه أن يقضيها على الدابة يومى إيماء؟ قال: لا . قلت: فان سمعها و هو على دابة ثم نزل فسجدها على الأرض؟ قال: يجزيه . قلت: و كل صلاة أو سجدة وجبت عليه و هو نازل فلا يجزيه أن يقضيها على دابة و كل صلاة أو سجدة وجبت عليه و هو راكب ثم نزل فانه يجزيه أن يقضيها و هو نازل؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلين فى حمل واحد افتتح أحدهما الصلاة تطوعا و افتتح الآخر الذى معه و هو ينوى أن يأتى به؟ قال: يجزيهما جميعا . قلت: فان كان عن يسار الإمام؟ قال: لا أحب له أن يأتى به . قلت: فان فعل؟ قال: يجزيه . قلت: فان كان كل واحد منهما على دابة فصلى أحدهما فاتم به صاحبه؟ قال: أما الإمام فيجزيه، و أما الذى اتم به فلا يجزيه . قلت: من أين اختلف هذا و الأول؟ قال: ليستا

(١) قوله « لو قال » ساقط من هـ .

(٢-٢) وفى ص « و ركب على دابة » .

(٣) وفى هـ « أن يقضى » .

(٤-٤) وفى ص « كل سجدة أو صلاة » .

بسواء: ألا ترى أن بين الدابتين طريقاً فهو الذي أفسد عليه صلاته.
قلت: رأيت مسافراً أمّ قوماً مسافرين فنام رجل خلفه فصلى
الإمام وفرغ من صلاته ثم استيقظ الرجل بعد فراغ الإمام فأحدث
نفرح فتوضأ ثم بدا له الإقامة كم يصلي؟ قال: يصلي ركعتين. قلت:
لم؟ قال: لأنه إنما يقضى ما صلى الإمام؛ ألا ترى أنه إنما يقضى بغيره
قراءة لأن قراءة الإمام له قراءة؛ أو لا ترى أنه لو دخل في الصلاة
وحده فصلى ركعة ثم نام فاستيقظ وقد ذهب الوقت فأحدث فدخل
المصر فتوضأ وأقام يقضى ركعتين. قلت: فإن كان حين دخل المصر
فأحدث^٢ أو تكلم وقد نوى الإقامة وهو في الوقت؟ قال: عليه
أن يصلي صلاة مقيم لأنه قد أفسد الصلاة التي كان فيها؛^٣ أو لا ترى
أنه لو دخل في الصلاة وحده فصلى ركعة ثم أحدث متعمداً أو تكلم
وقد نوى الإقامة وهو في الوقت. قال: عليه أن يصلي صلاة مقيم لأنه
قد أفسد الصلاة التي كان فيها.

(١) قال السرخسي: وعن محمد بن الحسين رحمه الله قال: استحسن أن يجوز اقتداؤه
بالإمام إذا كانت دابته بالقرب من دابة الإمام على وجه لا يكون الفرجة بينه
وبين الإمام إلا بقدر الصف بالقياس على الصلاة على الأرض - اهـ ج ٢ ص ٢٥٢
من شرح المختصر.

(٢) وفي ص «أحدث».

(٣-٢) وفي ص «أو تكلم في الوقت وقد نوى الإقامة».

(٤-٤) كذا في ع ز؛ وقوله «أولا ترى...» ساقط من ه، ح، ص؛
والظاهر أنه متكرر، وفي ز «التي فيها».

قلت: أ رأيت رجلا مسافرا صلى مع إمام مسافر ركعة وقد سبقه الإمام ركعة فلما فرغ الإمام قام الرجل يقضى ثم بداهه الإقامة كم يصلي؟ قال: يصلي أربع ركعات. قلت: لم؟ قال: لأنه إنما يقضى بقراءة^١، ولا يشبه هذا الأول.

٥ قلت: أ رأيت رجلا^٢ من أهل الكوفة مسافرا افتتح الصلاة مع إمام مسافر بطريق الحيرة ثم نام خلفه فاستيقظ وقد فرغ الإمام من صلاته ثم أحدث الرجل ورجع إلى أهله فتوضأ قبل ذهاب الوقت ثم نوى الإقامة؟ قال: إن تكلم صلى أربع ركعات، وإن لم يتكلم صلى ركعتين. قلت: فإن أحدث ودخل^٣ المصر بعد ذهاب الوقت^٤ وقد تكلم^٥ فتوضأ كم يصلي؟ قال: ركعتين. قلت: لم؟ قال: لأنه وجبت^٦

(١-١) وفي ص «صلى بمسافر».

(٢) وفي هـ «بغير قراءة» وليس بشيء. قال السرخسي في شرحه: ونية المسبوق في قضاء ما عليه للإقامة أو دخوله مصره يلزمه الإتمام لأن المسبوق فيما يقضى كالمفرد ونية المفرد الإقامة مغير فرضه في الوقت فكذلك نية المسبوق لأنه أصل بنفسه - اهـ ج ١ ص ٢٥٢.

(٣-٣) وفي ص «من أهل الكوفة افتتح».

(٤) لفظ «الإمام» ساقط من هـ.

(٥) وفي ص «فدخل».

(٦-٦) وفي ص «ثم تكلم».

(٧) وفي ص «وجب».

عليه ركعتان فلا يستطيع أن يجعلها أربعا . قلت: 'فاذا دخل' المصر قبل ذهاب الوقت وقد نوى الإقامة قبل أن يذهب وقت تلك الصلاة 'كم يصلي؟ قال: ركعتين'.^٢ قلت: لم^٣؟ قال: لأنه نوى الإقامة بعد فراغ الإمام من الصلاة فوجبت عليه ركعتان فعليه أن يتبع الإمام ويبنى على صلاته ما لم يتكلم، فان تكلم صلى أربعا .

قلت: أ رأيت رجلا من أهل خراسان قدم الكوفة وأراد المقام هناك شهرا فأتم الصلاة ثم خرج منها إلى الحيرة فوطن نفسه بها على إقامة خمسة عشر يوما فأتم الصلاة ثم خرج من الحيرة يريد خراسان فرّ بالكوفة فأدركته الصلاة كم يصلي؟ قال: يصلي ركعتين . قلت: فان خرج من الكوفة إلى الحيرة ولم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوما فأقام بالحيرة أياما على تلك النية وهو يتم الصلاة ثم خرج من الحيرة يريد خراسان فرّ بالكوفة فأدركته الصلاة كم يصلي؟ قال: أربع ركعات صلاة مقيم لأنه مقيم بعد، لا يقطع ذلك إلا أن يخرج مسافرا أو يوطن

(١-١) وفي هـ «فان دخل»؛ وفي ص «فان فعل» تصحيف «دخل» .

(٢-٢) كذا في ص؛ وفي ع، هـ، ح «لم يصلي ركعتين» وهو تصحيف وسقوط .

(٣-٣) كذا في ص؛ وقوله «قلت لم» ساقط من بقية الأصول ولا بد منه .

(٤) الحيرة - بالكسر ثم السكون وراه، مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة

على موضع يقال له: النجف . زعموا أن بحر فارس كان يتصل به - اهـ ج ٣

من معجم البلدان ص ٢٧٦ .

(٥-٥) وفي هـ، ص «فان كان خرج» .

نفسه ' على المقام ' في بلدة أخرى خمسة عشر يوما .

قلت : أ رأيت رجلا من أهل خراسان قدم الكوفة فوطن نفسه على الإقامة بها خمسة عشر يوما أ يتم ' الصلاة حين يدخلها ؟ قال : نعم . قلت : فان أقام بها أياما ثم خرج وهو يريد مكة فلما انتهى إلى القادسية ذكر حاجة له بالكوفة فانصرف حتى دخل الكوفة وهو لا يريد الإقامة بها فحضرت الصلاة وهو بالكوفة كم يصلي ؟ قال : يصلي ركعتين . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد قطع إقامته الأولى ورجع إلى حال السفر .

(١-١) وفي ٥، ص « على الإقامة » .

(٢) وفي ٥ « أتم » ، والصواب ما في بقية الأصول

(٣) القادسية : بلدة بينها وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا ، وبينها وبين العذيب أربعة أميال - كذا في معجم البلدان ج ٧ ص ٦ .

(٤) فالحاصل أن الأوطان ثلاثة : وطن قرار ويسمى الوطن الأصلي ، وهو أنه إذا نشأ ببلدة أو تأهل بها (أو) توطن بها ؛ ووطن مستعار ، وهو أن ينوي المسافر المقام في موضع خمسة عشر يوما وهو بعيد عن وطنه الأصلي ؛ ووطن سكني ، وهو أن ينوي المسافر المقام في موضع أقل من خمسة عشر يوما أو خمسة عشر يوما وهو قريب من وطنه الأصلي . ثم الوطن الأصلي لا ينقضه إلا وطن أصلي مثله ، والوطن المستعار ينقضه الوطن الأصلي ، ووطن مستعار مثله . والسفر لا ينقضه وطن السكني لأنه دونه ، ووطن السكني ينقضه كل شيء إلا الخروج منه لا على نية السفر . وقد قررنا هذا الأصل فيما أملكناه من شرح الزيادات ، فأكثر المسائل على هذا الأصل تخريجها ثمه ، والقدر الذي ذكرنا ههنا ما بينا أنه حين توطن بالحيرة خمسة عشر يوما كان هذا وطنا مستعارا له فانتقض به وطنه بالكوفة والتحق بمن لم يدخلها قط . فلهذا يصلي بها ركعتين ، وإن لم يوطن على =

قلت : فان كان هذا الرجل من أهل الكوفة و المسألة على حالها ؟
قال : يصلى أربع ركعات ، و لا يشبه هذا الاول .

قلت : أ رأيت رجلا من أهل الكوفة خرج يريد القادسية في
حاجة له كم يصلى ؟ قال : يصلى أربع ركعات . قلت : فان خرج من
القادسية إلى الحيرة^٢ ، و هو يريد أن لا يجاوزها^٣ ؟ قال : يصلى أربع ركعات .
قلت : فان فعل هكذا مسيرة يوم أو يومين حتى أتى مكة كلها
سافر يوما أو يومين ؟ كان من نيته أن لا يجاوز^٤ ؟ قال : عليه أن يصلى
في هذا كله صلاة المقيم^٥ . قلت : فان خرج إلى القادسية و هو لا يريد
أن يجاوزها^٦ ثم خرج منها إلى الحفيرة^٧ ثم خرج و هو يريد انشام

= إقامة خمسة عشر يوما بالحيرة صلى بالكوفة أربعاً ما لم يخرج منها ، فان الحيرة
كانت وطن السكنى له فلم ينتقض به وطنه بالكوفة فهو مقيم بها ما لم يخرج على
قصد خراسان منها - اهـ ما قاله السرخسي في ج ١ ص ٢٥٢ من شرح المختصر .
قلت : وهذه الفروع إلى آخر الباب كلها مبنية على الأصول التي بينها السرخسي .
(١) وفي هـ « بحالها » .

(٢) كذا في الأصول ؛ و الصواب « الحفيرة » . لأن المراد سفر مكة من القادسية
لا يمر على الحيرة بل على الحفيرة - و اقه أعلم .

(٣-٢) وفي هـ « يريد الإقامة تجاوزها » و ليس بصواب ؛ وفي ص « و هو لا يريد
أن يجاوزها » .

(٤-٤) وفي ص « و كانت نيته لا يجاوزها » .

(٥) وفي ص « مقيم » .

(٦) وفي ز ، ح « من » مكان « إلى » و هو خطأ .

(٧) وفي هـ « أن يتجاوزها » .

(٨) كذا في ص و كذا في البسوط و المختصر و هو الصواب ؛ وفي بقية =

- و مرةً بالقادسية ولا يمر بالكوفة؟ قال: عليه أن يصلي ركعتين حتى يخرج من الحفيرة^١ مقبلا فيما بينه وبين القادسية حتى يأتي الشام.
- قلت: فإن كان له بالقادسية ثقل قد خلفه فخرج من الحفيرة^٢ إلى ثقله^٣ فحمله منها إلى الشام ولم يمر بالكوفة؟ قال: يصلي ركعتين. قلت: فإن لم يأت الحفيرة^٤ ولكنه يخرج من القادسية لحاجة له حتى إذا كان قريبا من الحفيرة^٥ بدا له أن يرجع إلى القادسية فيحمل ثقله منها^٦ ويرتحل منها إلى الشام^٧ ولا يمر بالكوفة؟ قال: عليه^٨ أن يصلي أربعا حين يرتحل^٩ منها. قلت: لم؟ قال: أ رأيت لو خرج من القادسية في جنازة أو لغائط أو بول ثم بدا له أن يرتحل إلى الشام أليس كان يصلي أربعا حتى يرتحل^{١٠} منها؟ قلت: نعم، قال: فهذا^{١١} وذاك سواء.

= الأصول « الحيرة » . والحفيرة - بافظ التصغير ، وفي المغرب ج ١ ص ١٢٩ : وعن شيخنا : الحفيرة - بالضم ، موضع بالعراق في قولهم : خرج من القادسية إلى الحفيرة - هـ .

(١) كذا في المختصر وشرحه وهو الصواب ؛ وكان في الأصول كلها « الحيرة » وهو تصحيف .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « الحيرة » .

(٣) وفي ص « إلى ثقله » .

(٤) وفي أكثر الأصول « الحيرة » ولا يصح .

(٥) كذا في ص وهو الصواب ؛ وفي بقية الأصول « الحيرة » ولا يصح .

(٦-٧) كذا في الأصل ؛ وفي هـ ، ص « ويرتحل إلى الشام » ؛ وفي ز ، ح « ويرجع إلى الشام » .

(٧-٧) وفي ص « أن يصلي أربعا ركعات حتى يرتحل »

(٨) وفي هـ « هذا » .

قلت : أ رأيت رجلا أقبل من النيل^١ يريد الكوفة كم يصلي ؟
قال : أربعا^٢ . قلت : فان صلى أربعا و قدم الكوفة و وضع بها ثقله
و كان يصلي أربعا ثم خرج في حاجة^٣ له^٤ إلى الجبانة^٥ ثم بدا له
الشيخوخ إلى مكة من وجهه ذلك غير أنه يريد الممر على الكوفة فيحمل
ثقله فأتى الكوفة كم يصلي ؟ قال : يصلي أربع ركعات حتى يشخص^٦
منها لأن ثقله بالكوفة و هو غير مسافر فلا يجب عليه أن يقصر الصلاة
حتى يحمل ثقله من الكوفة و هو يريد السفر . قلت : أ رأيت إن
كان حين أقام بالكوفة^٧ خرج من الكوفة إلى القادسية و^٨ طالب
غريما له بما له خلف^٩ ثقله بالكوفة كم يصلي ما بينه و بين القادسية
في مقامه بالقادسية ؟ قال : يصلي أربع ركعات . قلت : فان أقبل من^{١٠}

(١) وفي ح ، ص « الجبل » مكان « النيل » . وفي ج ٢ ص ٢٣٦ من المغرب :
النيل : نهر مصر ، و بالكوفة نهر يقال له : النيل - أيضا ، وهو فيما ذكر الناطقي :

خرج من النيل يريد كذا - اه .

(٢) وفي ه « أربع ركعات » .

(٣) وفي ه « حاجته » .

(٤) كذا في ص ؛ و لفظ « له » لم يذكر في بقية الأصول .

(٥) وفي ج ١ ص ٧٣ من المغرب : الجبانة : المصلى العام في الصحراء .

(٦) وفي ص « شخص » .

(٧-٧) وفي ص « أ رأيت حين قدم الكوفة » .

(٨-٨) كذا في ه ؛ وفي ص « في طلب غريم له خلف » ؛ وفي ز ، ح « غريما له

ثقله » ؛ و كان في الأصل « غريما له خلف » .

القادية وهو يريد الشام ويريد أن يمر بالكوفة فيحمل ثقله ويمضي إلى الشام على حاله؟ قال: يصلى فيما بينه وبين الكوفة حتى يشخص منها حتى يأتي الشام ركعتين إلا أن يوطن نفسه على إقامة خمسة بشر يوما بالكوفة لأن القادية قرية - أناها وقد انتطع مكناه بالكوفة ٥ و صار مسافرا من القادية . قلت: فان ' خرج من الكوفة أول ما خرج وهو يريد الرجوع إليها ثم أراد السفر إلى الشام وأن يمر بالكوفة فيحمل ثقله؟ قال: هذا و الباب الأول سواء في القياس ولكن أستحسن بالجائز و آخذ في القادية بالقياس؛ ألا ترى لو أن رجلا خرج من الكوفة يريد القادية أتم الصلاة، فان خرج من القادية يريد الحفيرة أتم الصلاة، فان خرج كذلك بنقله حتى أتى بستان بنى عامر ثم ترك ثقله في البستان و خرج إلى مكة فحج ثم أقبل من مكة يريد الكوفة و مرّ على البستان فحمل ثقله أنه مسافر حين خرج من مكة و عليه أن يصلى صلاة مسافر .

(١) كذا في الأصل و كذا في ص؛ و في بقية الأصول «حين» .

(٢) و في ص «أرأيت إن» .

(٣-٢) و في ٥ «بالقادية في القياس» .

(٤-٤) من قوله «فان خرج من القادية...» ساقط من الأصل وهو موجود في بقية الأصول؛ وكذلك لفظ «الحفيرة» فانه من ص وهو الصواب؛ و في ز، ح «الحيرة» وهو تصحيف .

(٥) زاد بعد قوله «بنقله» في ص «بنقله» .

(٦) قوله «من مكة» ساقط من ص .

قلت : أ رأيت رجلا من أهل خراسان أقبل يريد مكة فدخل الكوفة فوطن نفسه على إقامة شهر؟ قال : عليه أن يصلي أربع ركعات . قلت : فان خرج من الكوفة في جنازة ثم أراد الخروج إلى مكة أمن وجهه ذلك وأن يمر بالكوفة فيحمل ثقله؟ قال : يصلي أربع ركعات حتى يحمل ثقله ويخرج من الكوفة ، فاذا خرج صلى ركعتين . قلت : فان خرج من الكوفة إلى مكة فنزل القادسية ثم بدا له أن يرجع إلى خراسان فمرَّ بالكوفة؟ قال : يصلي ركعتين حين يخرج من القادسية لأنه مسافر ، والكوفة ليست بوطن له لأن وطنه قد انتقض حين خرج يريد مكة . قلت : وإن كان هذا رجلا من أهل الكوفة والمسألة بحالها؟ قال : عليه أن يصلي أربع ركعات حتى يدخل الكوفة وما دام بالكوفة ، فاذا خرج منها متوجها إلى خراسان صلى ركعتين .

باب المسافر في السفينة

قلت : أ رأيت مسافرا صلى الفريضة في السفينة وهو يستطيع

(١) لفظ « قلت » ساقط من ه .

(٢-٢) وفي ص « من وجهه ذلك وأن يرجع مارا إلى الكوفة » . وكان في الأصل « من وجه ذلك » وفي بقية الأصول « وجهه » .

(٣) وفي ه ، ص « حتى » .

(٤-٤) وفي ص « فان كان هذا الرجل » .

(٥) وفي ص « على حالها » .

(٦-٦) وفي ص ، ح « باب صلاة المسافر في السفينة » .

الخروج منها؟ قال: أحب إلى أن يخرج منها. قلت: فإن لم يفعل؟ قال: يجزيه. قلت: فإن كانوا جماعة فصلوا فيها جماعة؟ قال: يجزيهم. قلت: فإن صلوا فيها قعودا وهم لا يستطيعون القيام ويستطيعون الخروج من السفينة؟ قال: يجزيهم. قلت: وكذلك لو كان إمام وخلفه قوم قعود وهو يصلي بهم؟ قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجزيهم إذا كانوا يستطيعون القيام أن يصلوا قعودا.

(١) قلت: وقول الإمام استحسان، وقولها قياس؛ وجه الاستحسان أن الغالب في حال راكب السفينة دوران رأسه إذا قام، والحكم يبنى على العام الغالب دون الشاذ النادر؛ ألا ترى أن نوم المضطجع جعل حدثا على الغالب من حاله أن يخرج منه لزوال الاستمساك، وسكوت البكر رضا لأجل الحياء بناء على الغالب من حال البكر، والشاذ يالحق بالعام الغالب، فهذا مثله. وفي حديث ابن سيرين قال: صلينا مع أنس بن مالك رضي الله عنه في السفينة قعودا، ولوشثنا نخرجنا إلى الجلد. وقال مجاهد: صلينا مع جنادة بن أبي أمية قعودا في السفينة، ولوشثنا لقمنا. فدل على الجواز - كذا قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ١١. قلت: حديث مجاهد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الله بن إدريس عن حصين عن مجاهد: كنا نغزو مع جنادة بن أبي أمية (في) البحر فكنا نصلي في السفينة قعودا. وحديث ابن سيرين رواه عن هشيم عن يونس أن ابن سيرين قال: خرجت مع أنس إلى بني سيرين في سفينة عظيمة، قال: فأما فصلينا جالوسا ركعتين ثم صلى بنا ركعتين أخراوين. وروى عن ابن علية عن خالد بن أبي قلابة أنه كان لا يرى بأسا بالصلاة في السفينة جالسا. وروى عن وكيع عن أبي خزيمة عن طاؤس قال: يصلي فيها قاعدا - اه (من صلى في السفينة جالسا) في ٢/١٦٨.

قلت : أرأيت الرجل إذا صلى بالقوم في سفينة وهي تدور في الماء ؟ قال : عليهم أن يتوجهوا إلى القبلة كلما دارت السفينة بهم .
قلت : أرأيت الرجل إذا صلى في السفينة أين يسجد ؟ قال : يسجد في المكان الذي يصل في فيه .

قلت : أرأيت مسافرا صلى في السفينة تطوعا يومى إيماء حيث ه توجهت به السفينة ؟ قال : لا يجزيه ، و عليه أن يقضيها . قلت : لم ؟ قال : لأنه دخل فيها وأوجبها على نفسه ثم أفسدها بعد ذلك حين أوى و صلى لغير القبلة فعليه أن يعيد الصلاة .

قلت : أرأيت قوما مسافرين سافروا في السفن و أقاموا فيها زمانا هل يكملون الصلاة ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنهم قوم مسافرون ما كانوا في السفن . قلت : أرأيت صاحب السفينة نفسه إذا كان مع هؤلاء هل يتم الصلاة ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه بمنزلتهم ، قلت : أو ليس السفينة بمنزلة بيته الذى يقيم فيه ؟ قال : لا . قلت : فان أقام في قريته التى هو منها ووطنه فيها إلا أن منزله السفينة ؟ قال : هذا يتم الصلاة .
قلت : أرأيت مسافرا صلى بقوم مسافرين في سفينة فاتهم به في سفينة ١٥ أخرى هل يجزى أهل السفينة الأولى الذين يأتمون به ؟ قال : لا يجزيهم

(١-١) وفي ٥ ، ز « بهم السفينة » .

(٢-٢) وفي ص « لأنه بمنزلة السفينة » .

(٣) من قوله « قلت فان أقام في قريته ... » ساقط من ه .

(٤) وفي ح ، ه « الأخرى » مكان « الأولى » .

(٥) وفي ز ، ح « الذى » وليس بشىء .

وعليهم أن يستقبلوا^١. قلت: فان كانوا في سفينتين مقرونتين؟ قال:
يحزبهم صلاتهم، وهذا بمنزلة سفينة واحدة.

قلت: أ رأيت رجلا صلى بقوم في سفينة وهي واقفة وإلى جنب
الجد^٢ قوم يأتون به؟ قال: إن لم تكن بينهم طريق أو لم يكن بينهم^٣ من
النهر شيء، فصلاتهم تامة، وإن كان بينهم وبين السفينة طريق أو طائفة
من النهر فصلاتهم فاسدة. قلت: وكذلك لو كان الإمام يصلى على
الجد وبعض أصحابه^٤ في السفينة؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت إماما صلى بقوم في السفينة وبعض أصحابه^٥ على
الاطلال^٦؟ قال: إن لم يكونوا^٧ قدام الإمام فصلاتهم تامة، وإن

(١) وفي ٥ « أن يستقبلوا الصلاة ».

(٢) كذا في ص وكذا في المختصر الكافي وهو الصواب؛ وفي بقية الأصول «الجد»
بالحاء المهملة. و«الجد» بضم الجيم: الساحل. وفي ج ١ ص ٧٧ من المغرب: ومنه
الجد بالضم لشاطئ النهر لأنه مقطوع منه، أو لأن الماء قطعه كما سمي ساحلا
لأن الماء يسحله أى يقشره - الخ. وفي مجمع بحار الأنوار: والجدة - بالضم،
شاطئ النهر، وبه سميت المدينة التي عند مكة: جدة - اه ج ١ ص ١٧٧ .
(٣) لفظ « بينهم » ساقط من ص .

(٤) وكان في الأصل « وكذلك » وفي بقية الأصول « وكذلك » وهو الصواب .
(٥-٥) من قوله « ، السفينة... » ساقط من ٥ .

(٦) طلل السفينة: جلاها - وهو غطاء تعشى به كالسقف للبيت، والجمع اطلال - اه
ج ٢ ص ١٨ من المغرب .

(٧-٧) وكان في الأصل « فان لم يكونوا » .

كانوا قدام الإمام فصلاتهم فاسدة . قلت : وكذلك لو كان الإمام فوق الأطلال و القوم تحته ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت رجلا صلى على الجدا فانقلبت سفينته خاف إن أقبل على صلاته وتركها أن تغرق سفينته ؟ قال : يقطع صلاته و يأتي سفينته فيستوثق منها ثم يعود فيستقبل الصلاة . قلت : وكذلك لو كانت دابة أو شيء من متاعه يخاف أن يذهب ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو كان راع فتحوف على غنمه السبع ؟ قال : نعم .

(١) كذا في ص و المختصر ، وقد مرت تحقيقه آنفا .

(٢) كذا في ه ، ز ، ح ؛ و كان في الأصل و كذا في ص « يغرق » بالتذكير .

(٣ - ٣) وفي ه « كان دابة » ؛ وفي ص « كانت الدابة » .

(٤) قال السرخسي : و من خاف فوت شيء من ماله وسعه أن يقطع صلاته ويستوثق من ماله ، وكذلك إذا أقلت سفينته أو رأى سارقا يسرق شيئا من متاعه ، لأن حرمة المال كحرمة النفس فكما يسعه أن يقطع صلاته إذا خاف على نفسه من عدو أو سبع فيكذلك إذا خاف على شيء من ماله . و لم يفصل في الكتاب بين القليل و الكثير ؛ و أكثر مشايخنا رحمهم الله قدروا ذلك بالدرهم فصاعدا و قالوا : ما دون الدرهم حقير فلا يقطع الصلاة لأجله . قال الحسن : لعن الله الدانق و من دنق الدانق . وإنما يقطع صلاته إذا احتاج إلى عمل كثير ، و أما إذا لم يحتاج إلى شيء و عمل كثير بنى على صلاته ، لحديث أبي برزة الأسلمي أنه كان يصل في بعض المغازي فانسق قياد الفرس من يده فشى أمامه حتى أخذ قياد فرسه ثم رجع القهقرى و أتم صلاته ؛ و تأويل هذا أنه لم يحتاج إلى عمل كثير . و الله سبحانه و تعالى أعلم - اهـ ج ٢ ص ٣ من شرح المختصر الكافي للسرخسي .

(٥) وفي ص « الراعي » .

(٦) وفي ص « من السبع » .

باب السجدة

قلت: أ رأيت الرجل يقرأ السورة كلها فيها السجدة أتكره له أن يكف عن قراءة السجدة من بين السورة؟ قال: نعم أكره له ذلك. قلت: فان فعل ذلك؟ قال: ليس عليه شيء.

قلت: أ رأيت رجلاً قرأ السجدة^٢ من بين السورة^١ هل تكره^٣ له ذلك؟ قال: أحب إليّ أن يقرأها وآيات معها، وإن لم يقرأ معها شيئاً لم يضره ذلك^٤. قلت: فهل عليه أن يسجد إذا قرأها وحدها^٥ أو مع آيات؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن قرأها وهو على غير وضوء أتيتم^٦ ويسجد؟ قال: لا، ولكن يتوضأ ويسجد. قلت: فان تيمم^٧ وسجد؟ قال: لا يجوزيه وعليه أن يتوضأ ويعيد^٨. قلت: ولم لا يجوزيه التيمم؟ قال: إذا كان يقدر على الماء فلا يجوزيه لانه لا يتخوف^٩ فوت

(١) أى سجدة التلاوة.

(٢) لفظ «ذلك» لم يذكر في ه، ص.

(٣) وفي ص «سجدة».

(٤) وفي ه، ص «السور».

(٥-٥) وفي ه «قال يكره» مكان «هل تكره».

(٦-٦) وفي ص «وإن لم يقرأ معها آيات لم يضره ذلك شيئاً».

(٧) وفي ه «وحده».

(٨) كذافي ص؛ وحرف الاستفهام ساقط من بقية الأصول.

(٩-٩) كذافي ص؛ ومن قوله «قلت فان تيمم ويسجد...» ساقط من بقية الأصول.

(١٠-١٠) وفي ه «قلت لم ولم»؛ والصواب ما في بقية الأصول.

(١١) وفي ص «لا يخاف».

السجدة . قلت : وكذلك لو سمعها من غيره ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا سمع السجدة^١ من صبي أو من امرأة حائض

أو من رجل^٢ جنب ؟ قال : عليه أن يسجدها^٣ . قلت : فإن سمعها من رجل

كافر^٤ ؟ قال : عليه أن يسجدها^٥ لأنها قد وجبت عليه ، ولا يبطلها عنه

ما ذكرت .

قلت : أ رأيت جنبا^٦ سمع السجدة ؟ قال : عليه أن يسجد^٧ إذا اغتسل .

قلت : أ رأيت امرأة حائضا سمعت السجدة ؟ قال : ليس عليها أن

تسجد ، وليس عليها القضاء^٨ . قلت : لم ؟ قال : لأنها تدع ما هو أعظم من

السجدة الصلاة المكتوبة ، فلا يجب عليها أن تقضيها .

قلت : أ رأيت رجلا قرأ السجدة و معه قوم قد سمعوها منه أ يسجدون^٩

معه ؟ قال : نعم . قلت : فهل لهم^{١٠} أن يرفعوا رؤسهم^{١١} قبل الإمام^{١٢} ؟

(١) وفي ص «سجدة» .

(٢-٣) وفي ص «أو رجل» .

(٣) كذافي ص ؛ وفي بقية الأصول «أن يسجد» .

(٤) كذافي ح . ص ؛ ولفظ «كافر» ساقط من بقية الأصول .

(٥) وفي ص «يسجد لها» .

(٦) وفي ص «رجلا جنبا» .

(٧) وفي ه «يسجدها» .

(٨) لفظ «القضاء» ساقط من ه .

(٩) كذافي ص ؛ وفي بقية الأصول «عليهم» .

(١٠-١١) وفي ص «قبله» .

- قال: لا . قلت: فان رفعوا رؤوسهم قبله؟ قال: يحزيهم . قلت: أ رأيت إن لم يرفعوا رؤوسهم قبله ولكن يسجدوها معه و فرغوا منها ثم ذهب بعض القوم و بقي بعض ثم جاء بعض من ذهب فقرأ تلك السجدة "أرقرأ بعض ما بقي"؟ قال: ليس على أحد منهم أن يسجد، إلا الذي ذهب ثم جاء فان عليه أن يسجد لها . قلت: لم؟ قال: إذا سمعها الرجل فسجد لها أو قرأها فسجد لها ثم سمعها بعد ذلك أو قرأها و هو في مجلسه لم يكن عليه أن يسجد إلا أن يكون قد قام من مجلسه ثم ذهب ثم رجع فعليه أن يسجد لها . قلت: أ رأيت إن كان القوم في مجلسهم ذلك فسمعوا سجدة غيرها؟ قال: عليهم أن يسجدوها . قلت: وكذلك لو سمعوا سجدة بعد سجدة حتى يمر بكل سجدة في القرآن؟ قال: نعم . قلت: ولا يسجدون لها وقد يسجدوا لها مرة؟ قال: نعم، إلا أن يكونوا قاموا من مجلسهم ذلك أو قام بعضهم فذهب فعلى من قام إذا سمعها أن يسجدها .

قلت: وكم تعد في القرآن من سجدة؟ قال: التي في آخر الأعراف،

(١) وفي ص « يسجدوا لها » .

(٢) كذا في ص؛ ولفظ « منها » لم يذكر في بقية الأصول .

(٣-٣) كذا في ه؛ وفي ح « أو بعض ما بقي »؛ وقوله « أو قرأ بعض ما بقي » لم يذكر في بقية الأصول .

(٤) وفي ص « فك » .

(٥) كذا في ح ، ص؛ ولفظ « التي » لم يذكر في بقية الأصول .

و التي في الرعد ، و التي في النحل ، و التي في بني إسرائيل ، و التي في مريم ،
و التي في الحج ، و التي في الفرقان ، و التي في النمل ، و التي في تنزيل
السجدة ، و التي في ص ، و التي في حم - السجدة ، و التي في النجم ، و التي
في إذا السماء انشقت ، و التي في اقرأ باسم ربك . قلت : أ رأيت التي
في آخر الحج سجدة هي أم لا ؟ قال : ليست بسجدة .

قلت : أ رأيت كل شيء مما ذكرت إذا تلاه هو أو سمعه من غيره
أ عليه أن يسجد ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو كان راكبا فسمعها
أو تلاها ؟ قال : نعم ، يومى إيماء . قلت : فان سمعها وهو ماشٍ أو تلاها
يخزيه أن يومى إيماء ؟ قال : لا . قلت : من أين اختلف الراكب والماشي ؟
قال : الماشي بمنزلة القائم والقاعد ؛ ألا ترى لو أن رجلا قرأ السجدة في ١٠
في صلاته وهو قائم أن عليه أن يسجد لها ؟ فكذلك الماشي ، وأما
الراكب فقد جاء فيه أثر أنه يومى إيماء .

(٢) كذا في ح . ص ؛ وفي بقية الأصول «الذي» .

(٢) و الأثر هذا أخرجه الإمام أبو يوسف في كتاب الآثار ص . ٤ عن الإمام
عن حماد عن إبراهيم أنه كان مع علقمة في مجلس فقرأ القرآن فلما بلغ السجدة أراد
أن يشب ، فقال : يا ابن أخى ! الإيماء يخزيك - ٥١ . و رواه ابن أبي شيبة عن
أبي الأحوص عن مغيرة عن إبراهيم في الرجل يقرأ السجدة وهو على دابة قال :
يومى برأسه إيماء حيث كان وجهه - ٥١ ص ٥٥٦ . و روى عن هشيم عن مغيرة
(و) عن سيار عن مسعر قال : حدثنا حماد أن إبراهيم سأل علقمة : أ ينزل عن دابته
للسجدة ؟ فأمره أن لا ينزل . و روى عن وكيع عن مسعر عن وبرة قال : سألت
ابن عمر وأنا مقبل من المدينة عن الرجل يقرأ السجدة وهو على دابة ، قال : =

قلت : أرأيت الرجل يقرأ السجدة وهو في صلاة و السجدة في آخر السورة إلا آية بقيت من ال ررة بعد آية السجدة ؟ قال : هو بالخيار إن شاء ركع بها و إن شاء سجد بها . قلت : فإن أراد أن يركع بها ختم السورة ثم ركع بها أيجزيه ؟ قال : نعم . قلت : فإن أراد أن يسجد بها سجد عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فيتلو ما بعدها من السورة وهو آيتان أو ثلاث ثم يركع ؟ قال : نعم إن شاء ، و إن وصل بسورة أخرى فهو أحب إلي . قلت : فإن كانت سجدة في آخر سورة ليس معها شيء فسجد بها ثم قام ؟ قال : لا بد له أن يقرأ سورة

= يومى برأسه إيماء حيث كان وجهه و روى عن أبي عبيدة عن سعيد بن زيد قال : كان يقرأ السجدة على راحته فيومى . و روى عن نويرة قال : رأيت ابن الزبير يقرأ السجدة على راحته قال : يومى . و روى عن أبي معاوية عن سعيد ابن جبيرة قال : كنت أسير مع أبي عبيدة بين الكوفة والحيرة فقرأ السجدة فذهبت أنزل فقال : يجزيك أن تومى برأسك ، قال : وأومى برأسه - ١ هـ .
(في الرجل يقرأ السجدة على الدابة) ق ١١١ / ٢ .
(١) وفي هـ « اثنان » مكان « آيتان » .

(٢) وفي المختصر وشرحه : (وإذا قرأها في صلاته وهو في آخر السورة إلا آيات بقين بعدها فإن شاء ركع و إن شاء سجد لها) ، هكذا روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا تلا آية السجدة في الصلاة ركع . ولأن المقصود الخضوع والخشوع ، و ذلك يحصل بالركوع كما يحصل بالسجود . و اختلف مشايخنا في أن الركوع ينوب عن سجدة التلاوة أم السجود بعده ، فمنهم من قل : الركوع أقرب إلى موضع التلاوة فهو الذى ينوب عنها . والأصح أن سجدة الصلاة تنوب عن سجدة التلاوة لأن المجانسة بينهما أظهر ، ولأن الركوع افتتاح للسجود ، ولهذا =

= لا يلزمه الركوع في الصلاة إن كان عاجزا عن السجود ، وإنما ينوب عن الأصل قال : (فإذا أراد أن يركع بها ختم السورة ثم ركع) ونوى ، هكذا فسرّه الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما - اهـ ج ٢ ص ٨ .

قلت : أما حديث ابن عمر فرواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٢٢ من طريق مسلم بن إبراهيم عن عبد الله بن بكر المزني عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : حدثني رجلان - كلاهما خير مني إن لم يكن أظنه ، قال : أبو بكر أو عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فلا أدري من هو - أن أحدهما سجد في « إذا السماء انشقت » وفي « اقرأ باسم ربك الذي خلق » قال : وكان عبد الله بن مسعود إذا قرأ « النجم » مع القوم يسجد ، وإذا قرأها في الصلاة (ركع) . وكان ابن عمر إذا وصل إليها قرأنا يسجد ، وإذا لم يصل إليها قرأنا ركع - الحديث . وروى من طريق وهب ابن جرير ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله في الرجل يقرأ السورة آخرها السجدة قل : إن شاء ركع وإن شاء سجد ، ثم قام فقرأ وركع وسجد - اهـ ج ٢ ص ٢٢٣ . وفي ج ٢ ص ٢٨٦ من مجمع الزوائد : وعن ابن مسعود قال : إذا كانت السجدة آخر السورة فاركع إن شئت أو اسجد ، فإن السجدة مع الركعة - رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات - اهـ . وروى عن ابن مسعود قال : من قرأ سورة الأعراف أو النجم أو اقرأ باسم ربك أو إذا السماء انشقت أو بنى إسرائيل فشاء أن يركع بآخرهن ركع أجزاء سجود الركوع ، وإن سجد فليضف إليها سورة أخرى - رواه الطبراني في الكبير إلا أنه منقطع بين إبراهيم وابن مسعود - اهـ .

قلت : وروى ابن أبي شيبة في مصنفه : الركوع على آية السجدة إذا كانت في آخر السورة عن ابن مسعود وعلقمة والأسود ومسروق وعمر بن شرحبيل وإبراهيم وطائوس والشعبي ومجاهد والربيع بن خثيم - (في السجدة تكون آخر السورة) ق ١٥ / ٢ . ورواه الإمام أبو يوسف في كتاب الآثار ص ٢٤ عن إبراهيم .

أو آيات من سورة أخرى فيركع بها . قلت : فإن كانت السجدة في وسط
السورة كيف يصنع لها ؟ قال : يسجد لها ثم يقوم فيقرأ ما بقى أو ما بدا
له منها ثم يركع .

قلت : فإن أراد أن يركع بالسجدة بعينها هل يجزيه ذلك ؟ قال :
٥ أما في القياس فالركعة في ذلك و السجدة سواء لأن كل ذلك صلاة ؛
ألا ترى إلى قول الله تعالى في كتابه ” وَخَرَّ رَاكِعًا ” و تفسيرها :
خرَّ ساجداً ، و الركعة و السجدة سواء في القياس ، و أما في الاستحسان فإنه
ينبغي له أن يسجدها ، و بالقياس نأخذ . قلت : فإن أراد أن يسجد
و هو راكع كيف ينبغي له أن يصنع ؟ قال : يرفع رأسه من الركوع فيخترُ
١٠ ساجداً ثم يرفع رأسه فيقوم فيعود إلى حال ركوعه . قلت : و كذلك
لو نسى سجدة من الركعة الأولى فذكرها و هو راكع في الثانية ؟ قال :
نعم . قلت : و كذلك لو ذكرها و هو ساجد فرفع رأسه فسجد التي ذكر
ثم يعود في هذه السجدة التي كان فيها ؟ قال : نعم . قلت : فهل يكتبني
بما كان منها ؟ قال : إن شاء اكتفى بها . قلت : فهل عليه سجدة السهو ؟
١٥ قال : نعم . قلت : فإن ذكرها بعد ما تشهد و سلم و هو في مجلسه
لم يتم و لم يتكلم ؟ قال : عليه أن يسجدها ، ثم يتشهد و يسلم و يسجد
سجدة السهو . قلت : فإن كان قد تكلم أو خرج من المسجد و السجدة

(١) وفي ص « بها » مكان « لها » .

(٢) وفي « فيها » مكان « منها » .

(٣-٣) كذا في الأصل و كذا في ٥ ؛ وفي ز ، ح ، ص « ذكر بعد » .

من صلب الصلاة؟ قال: عليه أن يستقبل الصلاة. قلت: فإن كانت
السجدة من تلاوة؟ قال: صلاته تامة. قلت: لم؟ قال: لأنها ليست من
صلب الصلاة، فإذا تركها صاحبها لم يكن عليه شيء. قلت: فإن ذكرها
قبل أن يتكلم وقبل أن يقوم من مجلسه وهو إمام أيسجدها ويسجد
معه من خلفه؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن دخل معه رجل في الصلاة ه
على تلك الحال هل يكون داخلا في صلاته؟ قال: نعم. قلت:
وكذلك لو كان مسافرا والإمام مقيم فدخل معه في هذه الحال وجب
عليه صلاة مقيم؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت مريضا سمع سجدة التلاوة وهو لا يستطيع أن
يسجد أ يوى إيماء؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان لا يستطيع أن
يقعد أوى إيماء وهو مضطجع؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: ألا ترى
أنه يصلي المكتوبة هكذا وهي أوجب من السجدة.

قلت: أ رأيت الرجل سمع السجدة وهو على غير وضوء ولا يجده
لما فتيتم ويسجد بحزبه؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: ألا ترى أنه
لو صلى المكتوبة هكذا أجزاء.

قلت: أ رأيت رجلا سمع السجدة أو تلاها ونسى أن يسجد ثم
افتتح الصلاة فذكر تلك السجدة أ يقضيها وهو في الصلاة؟ قال: لا.
قلت: لم؟ قال: لأن السجدة ليست من هذه الصلاة. فلا ينبغي له أن
يدخل في شيء من هذه الصلاة شيئا من غيرها. قلت: فإن سمع السجدة

(١) وفي « رجلا ».

وهو في الصلاة أيسجد لها وهو في الصلاة؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأنه إنما تلاها غيره وليست من صلاته . قلت: فإن سجد لها وهو في الصلاة؟ قال: قد أساء وصلاته تامة . قلت: فهل يجزى عنه؟ قال: لا يجزى عنه وعليه أن يقضيها بعد ما يسلم .

قلت: أرأيت رجلا تلا السجدة أو سمعها من غيره فسجدها لغير القبلة متعمدا لذلك أو جاهلا؟ قال: إن كان تعمد لذلك لم يجزه، وإن كان جاهلا أجزاءه .

قلت: أرأيت إن كان سجدها للقبلة فضحك فيها حتى فهقه أو أحدث فيها؟ قال: إذا أحدث أو ضحك فقد أفسدها وعليه في الحدث أن يعيد الوضوء ويعيد السجدة، وأما في الضحك فليبه أن يعيد السجدة ولا يعيد الوضوء . قلت: لم لا يعيد الوضوء إذا فهقه في السجدة؟ قال: لأنها ليست بصلاة؛ ألا ترى أنه لا قراءة فيها ولا تشهد .

قلت: أفيكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه؟ قال: نعم . قلت: فإن

(١) في ص « سلم » .

(٢) يعني إذا اشتبهت عليه القبلة فتحرى وسجد إلى جهة . وقد بينا أن الصلاة بالتحرى تجوز إلى غير القبلة ، فالسجدة أولى - اهـ ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٩ من شرح المختصر .

(٣) كذا في ص؛ ولفظ « كان » ساقط من بقية الأصول .

(٤) لأن الضحك عرف حدثا بالأثر؛ وإنما ورد الأثر في صلاة مطلقة وهذه ليست بصلاة مطلقة، وكانت قياس صلاة الجنازة - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٩ من شرح المختصر .

(٥) قوله « إذا فهقه » ساقط من هـ .

ترك ذلك؟ قال: يجزيه .

قلت: أ رأيت إماماً قرأ السجدة يوم الجمعة؟ قال: عليه أن يسجدها

و يسجد معه من خلفه .

قلت: أ رأيت إماماً قرأ السجدة في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة؟

قال: ليس ينبغي للإمام أن يقرأ بسورة فيها سجدة من صلاة لا يجهر

فيها بالقرآن ، فإن فعل ذلك كان عليه أن يسجدها و يسجد معه أصحابه .

قلت: لِمَ ولم يسمعها أصحابه؟ قال: لأنه إمامهم و هو معهم في الصلاة .

قلت: أ رأيت رجلاً قرأ السجدة خلف الإمام و هو يسر بالقراءة

أ يسجدها؟ قال: لا . قلت: لِمَ و قد قرأها في الصلاة؟ قال: لأنه لا ينبغي

له أن يخالف إمامه و لا يصنع شيئاً لم يجب على إمامه . قلت: فهل عليه

أن يقضيها بعد ما يفرغ؟ قال: لا . قلت: لِمَ؟ قال: لأنه قرأها خلف

الإمام - وهذا قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد: يقضيها إذا فرغ

من صلاته لأنها ليست من الصلاة فكأنه قد سمعها من غيره . قلت:

فإن سمع سجدة من غيره و هو في الصلاة خلف الإمام؟ قال: ليس عليه أن

يسجدها حتى يفرغ الإمام من صلاته، فإذا فرغ الإمام من صلاته يسجدها . ١٥

قلت: أ رأيت رجلاً سمع الإمام يقرأ السجدة و ليس الرجل معه

في الصلاة هل عليه أن يسجدها؟ قال: نعم . قلت: فإن دخل الرجل

مع الإمام في الصلاة قبل أن يسجدها فسجدها معه أجزاء و لم يجب

(١) لفظ « للإمام » ساقط من هـ ، ص .

(٢) وفي هـ « فيسجدها » .

عليه أن يسجدها إذا فرغ وإن دخل معه بعد ما يسجدها فصلي مع الإمام الصلاة كلها هل عليه أن يسجدها بعد ما يفرغ من صلاته وقد كان الإمام يسجدها قبل أن يدخل معه هذا الداخل في صلاته؟ قال: لا. قلت: لم؟ أليس قد وجبت عليه قبل أن يدخل في الصلاة؟ قال: بلى، قد وجبت عليه كما وجبت على الإمام، فإذا صلى تلك الصلاة وفرغ منها فقد صلى ما كان على الإمام فليس عليه قضاؤها؛ ألا ترى أنه لو دخل مع الإمام في تلك الصلاة وهو ينوي التطوع^٢ ثم أفسدها ثم دخل معه أيضا في تلك الصلاة وهو ينوي تطوعا^٣ آخر لم يكن عليه قضاء الأولى إذا فرغ من هذه الأخرى^٤.

(١) وفي « وجب » وليس بشيء .

(٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول « تطوعا »، وفي « تطوع »، والصواب « التطوع » كما هو في ص والمختصر، إلا أن الناسخ أسقط « ال » من الكلمة. (٣-٣) كذا في ص؛ ومن قوله « ثم أفسد... » ساقط من بقية الأصول، والصواب إثباتها .

(٤) وفي المختصر وشرحه: (وإذا سمعها من الإمام من ليس معهم في الصلاة فعليه أن يسجدها)، لتقرر السبب وهو السماع. (فإن دخل مع الإمام في صلاته فإن كان الإمام لم يسجدها بعد سجدها والداخل معه)، كما لو كان في صلاته عند القراءة. (وإن كان الإمام قد يسجدها سقطت عن الرجل)، لأنه لا يمكنه أن يسجدها في الصلاة إذا يكون مخالف لإمامه ولا يمكنه أن يسجدها بعد الفراغ لأنها صلاتية في حقه كما هي في حق الإمام فإنه شريك الإمام، والصلاة لا تؤدي بعد الفراغ منها. وفي الأصل بعد ذكر هذه المسألة قال: « ألا ترى لو أن رجلا افتتح الصلاة مع الإمام وهو ينوي التطوع والإمام في الظهر ثم قطعها =

قلت: أ رأيت السجدة هل فيها تسليم؟ قال: لا^١.

قلت: أ رأيت امرأة حائضا قرأت السجدة فسمعها منها رجل هل عليه أن يسجدها؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو قرأها صبي أو رجل كافر أو رجل جنب؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلا سمع السجدة وهو يصلي والذي قرأها ليس في الصلاة؟ قال: على الرجل الذي يصلي إذا فرغ من صلاته أن يسجدها -

= فعليه قضاؤها، فإن دخل معه فيها ينوي صلاة أخرى تطوعا فصلها معه لم يكن عليه قضاء شيء، وهذه المسألة مبتدأة وهي على ثلاثة أوجه: إما أن ينوي قضاء الأولى، أو لم يكن له نية، أو نوى صلاة أخرى. ففي الوجهين الأولين عندنا سقط عنه ما لزمه بالإفساد، وقال زفر: لا يسقط لأن ما لزمه بالإفساد صار ديننا كالمندورة فلا بد أن يتأدى خلف الإمام حين يصلي صلاة أخرى، ولكننا نقول: لو أتمها حين شرع فيها لم يلزمه شيء آخر، فكذلك إذا أتمها بالشروع الثاني لأنه ما التزم بالشروع إلا أداء هذه الصلاة مع الإمام وقد أداها. (فإن كان قد نوى تطوعا آخر)، فقد قال ههنا: (ينوب عما لزمه بالإفساد - وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف). وفي زيادات الزيادات: قال: لا ينوب - وهو قول محمد، ووجهه أنه لما نوى صلاة أخرى فقد أعرض عما كان ديننا في ذمته بالإفساد فلا ينوب هذا المؤدى عنه، بخلاف الأولى. وجه قولها أنه ما التزم في المرتين إلا أداء هذه الصلاة مع الإمام وقد أداها - اهـ ج ٢ ص ١١.

(١) لما أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن حفص عن الأعمش قال: كان إبراهيم وأبو صالح ويحيى بن وثاب لا يسلمون في السجدة. وروى عن حفص عن حجاج عن عطاء نحوه. وروى عن هشيم عن يونس قال: كان الحسن يقرأ بنا سجود القرآن ولا يسلم. وروى عن عباد عن وفاء بن إياس الأسدي عن =

' وهذا قول أبي حنيفة ^١ ، وقال أبو يوسف ومحمد : إن قرأ الرجل الذي يصلي تلك السجدة بعينها في الصلاة بعد ما سمعها فانه يسجدها وتجزئه من سماعه الأولى ، وليس عليه أن يقضيها ؛ وقال أبو يوسف ومحمد : لو كان الرجل الذي يصلي هو الذي قرأها أول مرة ثم سمعها من ذلك الرجل أجزاء أن يسجدها في الصلاة منها جميعا . قلت : لم ؟ قال : لأن السنة جاءت أنه إذا سمع سجدة واحدة مرارا في مقعد واحد ومقام واحد ^٢ أجزاء من ذلك سجدة واحدة ؛ حدثنا أبو سليمان قال حدثنا محمد بن الحسن قال حدثنا جعفر ^٣ بن عمر بن يعلى بن مرة الثقفي ^٤ عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يعلمهم القرآن فيقرؤون السجدة عليه مرارا

= سعيد بن جبيرانه كان يقرأ السجدة فيرفع رأسه ولا يسلم - اهـ (من كان لا يسلم في السجدة) ق ١١١ .

(١-١) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « وهذا قول أبي حنيفة » لم يذكر في بقية الأصول .

(٢) قوله « في مقعد واحد » ساقط من هـ .

(٣) قوله « ومقام واحد » ساقط من الأصل وكذا من هـ ، ز ؛ وإنما زدناه من ح ، ص .

(٤) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « حدثنا » لم يذكر في بقية الأصول ، وإن الرواية يتصرفون مثل هذه التصرفات كثيرا .

(٥-٥) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « محمد بن جعفر » وهو تصحيف وتحريف .

(٦) وفي ص « جعفر بن عمرو بن يعلى » ، والصواب « عمر بن يعلى » . وعمر بن يعلى من رجال التهذيب يروي عن أبيه عن جده ، وهو عمر بن عبد الله بن يعلى =

فلا يسجد لها إلا مرة واحدة .

قلت : رأيت رجلا افتتح الصلاة وسمع السجدة من رجل ليس في الصلاة وسمع تلك السجدة بعينها من رجل آخر ثم قرأ هو تلك السجدة ؟ قال : يجزيه إذا سجد لها من الثلاث سجديات . قلت : فان سمع من رجل سجدة ثم سمع من آخر سجدة غير تلك السجدة ثم قرأ هو

= ابن مرة ، نسب إلى جده - راجع ترجمته في التهذيب ج ٧ ص ٤٧٠ . وجمفر ابن عمر هذا الذي روى عنه مؤلف الكتاب لم أجده فيما عندي من كتب الرجال ، ويمكن أن يكون فيه تصحيف ، ولعل واسطة (عن أبيه) أيضا سقطت من السند بعد جمفر بن عمر - والله أعلم . وكان في « محمد بن جمفر » و « بن » هذا تصحيف « عن » . ويعلى بن مرة الثقفى صحابى معروف . وأبو عبد الرحمن السلمى عبد الله ابن حبيب الضرير من أصحاب أميرى المؤمنين عثمان وعلى وابن مسعود من كبار التابعين والقراء ، وهو من شيوخ الإمام المقرئ عاصم بن أبى النجود الكوفى . وعمر بن عبد الله بن يعلى روى عنه اسرائيل وسفيان الثورى ومروان بن معاوية وسليمان بن حيان والمسدودى ؛ فلعل حفص بن غياث أيضا روى عنه ويكون ما فى السند « حفص عن عمر » - والله أعلم . وأخرج ابن أبى شيبه عن ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبى عبد الرحمن السلمى أنه كان يقرأ السجدة فيسجد ثم يعيدها فى مجلسه ذلك مرارا لا يسجد . وروى عن هشيم عن يونس عن الحسن وعن مغيرة عن إبراهيم فى الرجل يقرأ السجدة ثم يعيد قراءتها قال : يجزيه السجدة الأولى - اه (الرجل يقرأ السجدة ثم يعيد قراءتها كيف يصنع) ق ٢/١١١ .

(١) كذا فى ص ؛ و لفظ « هو » لم يذكر فى بقية الأصول .

(٢) كذا فى ح ، ص ؛ و لفظ « من » لم يذكر فى بقية الأصول .

سجدة فسجد لها؟ قال : عليه إذا فرغ من صلاته أن يسجد بسجدين
 لما كان سمع^١. قلت : فان سمع سجدة وهو يصلي ثم قرأها هو بنفسه فسجد لها
 ثم قام فأحدث فذهب فتوضأ ثم عاد إلى مكانه فبنى على صلاته ثم قرأ
 ذلك الرجل تلك السجدة بعينها؟ قال : 'على الرجل' إذا فرغ من صلاته
 ٥ أن يسجد هذه السجدة التي سمعها لأنه حين أحدث فذهب فتوضأ ثم عاد
 إلى مكانه فسمع السجدة فعليه أن يسجدها لأن هذين مقامان^٢، وقال
 أبو يوسف و محمد : لو أن رجلا قرأ سجدة^٣ فسجد ثم افتتح الصلاة مكانه^٤
 فقرأ تلك السورة التي فيها تلك السجدة كان^٥ عليه أن يسجدها أيضا،
 ولو لم يكن يسجد في الأولى حتى دخل في الصلاة ثم قرأها فسجدها^٦ أجزته
 ١٠ من^٧ هذه التي في الصلاة و^٨ من الأولى لأن الأولى قد وجبت عليه
 في ذلك المقام، فاذا قضاها فيه أجزته منهما جميعا؛ ألا ترى لو أن إماما

(١-١) وفي ص «لا سمع»؛ وكان في «لما كان سمعها» .

(٢-٢) وفي ح، ص «على الرجل الذي يصلي» .

(٣-٣) وفي ص «هذا مقامان» .

(٤) وفي ص «السجدة» .

(٥) كذا في ص؛ ولفظ «مكانه» لم يذكر في بقية الأصول .

(٦) وفي ص «فكان» .

(٧) وفي ص «فسجد بها» .

(٨) كذا في ص؛ ولفظ «من» ساقط من بقية الأصول .

(٩) كذا في ص؛ وحرف «و» ساقط من بقية الأصول .

قرأ السجدة في الصلاة فسمعها منه رجل ليس معه في الصلاة كان عليه أن يسجدها. فان سجدها ثم دخل مع الإمام في الصلاة فسجدها الإمام كان عليه أن يسجدها معه، ولو لم يكن يسجدها حتى دخل مع الإمام فسجدها معه أجزاء .

قلت: أ رأيت رجلا قرأ السجدة فسجدها و أطال القعود ثم قرأها ه
ثانية؟ قال: تجزيه الأولى . قلت: فان أكل أو نام مضطجعا أو أخذ في بيع أو شراء أو في عمل آخر يعرف أنه قطع لما كان فيه قبل ذلك حتى طال ذلك ثم عاد فقرأها؟ قال: عليه أن يسجدها، وإن نام قاعدا أو أكل لقمة أو شرب شربة أو عمل عملا يسيرا ثم قرأها فانه ليس عليه أن يسجدها بعد قراءته الأولى، إنما أستحسن إذا طال العمل أن أوجها عليه . ١٠
و إذا قرأ الرجل السجدة وهو في الصلاة فسجدها ثم قرأها في الركعة الثانية فليس عليه أن يسجدها لأنها قد وجبت عليه في هذه الصلاة مرة فلا يجب عليه فيها ثانية، وإن طالت صلاته فقرأها في أولها وآخرها فانما عليه أن يسجدها مرة واحدة .

قلت: و إذا قرأ الإمام سجدة في ركعة فسجد لها و فرغ منها ثم أحدث ١٥
فقدم رجلا دخل معه في الركعة الثانية؛ فقرأ الإمام الثاني تلك السورة

(١) وفي ه « فسجد فسمعها » .

(٢-٢) كذا في ه؛ وقوله « فان سجدها ثم دخل ... » لم يذكر في بقية الأصول .

(٣) كان في الأصل وكذا في ه « شرى » .

(٤-٤) من قوله « فليس عليه ... » ساقط من ه .

و تلك السجدة التي قرأها الإمام الأول؟ قال: عليه أن يسجدها و يسجدها معه القوم ، وإنما وجبت هذه السجدة على هذا الإمام الثاني لأنه لم يسمع تلك السجدة الأولى ولم تجب عليه ، فلما قرأها هو وجبت عليه وعلى أصحابه .
 وإذا قرأ الإمام السجدة وهو قاعد في الصلاة فسجدها ثم سلم
 ٥ و تكلم ثم قرأها ثانية فعليه أن يسجدها لأن الثانية قد وجبت عليه في غير الصلاة ، و الأولى إنما وجبت عليه في الصلاة ، فإذا سجدها و سلم ثم تكلم ثم قرأها فلا بد له من أن يسجدها ؛ فان كان لم يسجدها حتى سلم و تكلم ثم قرأها فسجدها فانه يحزبه منهما جميعا .

و إذا قرأ الرجل السجدة فسجدها ثم قام فقرأها قبل أن يتحول
 ١٠ أو اضطلع فقرأها لم يكن عليه أن يسجدها ثانية ، وإن تحول أو مشى ثم قرأها فعليه أن يسجدها ؛ إذا تحول من ذلك المكان الذي وجبت عليه فيه .
 وإذا قرأ الرجل سجدة فسجدها ثم قرأ سورة طويلة أو قصيرة ثم أعاد فقرأ تلك السجدة لم يكن عليه أن يسجدها لأن قراءة القرآن من السجود .

(١) قال السرخسي: قال في الأصل: «وإن لم يسجدها في الصلاة حتى يسجدها الآن أجزاء عنها»، وهو سهو، وإن كان مراده أعادها بعد الكلام لأن الصلاة قد سقطت عنه بالكلام إلا أن يكون مراده أعادها بعد السلام قبل الكلام، فينشد يستقيم لأنه لم يخرج عن حرمة الصلاة، وإنما كررها في الصلاة و يسجد -

٥٤ ج ٢ ص ١٣ من المبسوط .

(٢) وفي ص «يضطلع» .

(٣) وفي ٥ «ثانيا» .

(٤) وفي ص «أن يسجد لها» .

و لو قرأها و هو راكب ثم نزل فقرأها ، فان كان لم ينزل حتى سار فهذا عمل و عليه سجدتان ، و إن كان واقفا حين قرأها ثم نزل مكانه فقرأها فإني أستحسن أن يكون عليه سجدة واحدة ، و كذلك لو قرأها و هو قاعد ثم قام فركب ثم قرأها بعد ما ركب فان كان سار من ذلك المكان فعليه سجدتان ، و إن لم يكن سار من ذلك المكان لم يكن عليه إلا سجدة واحدة ، فان سجدها على الدابة إيماء فان ذلك لا يجزيه لأن السجدة وجبت عليه و هو نازل ، و لو قرأها ثم نزل ثم ركب تلك الدابة ثم قرأها أيضا فانما عليه أن يسجد سجدة واحدة ما لم يكن سائرا و عمل عملا يطول ذلك .

١٠ و قال أبو حنيفة: إذا قرأ الرجل السجدة^٢ و هو في الصلاة خلف الإمام فليس عليه أن يسجدها في الصلاة لأنه إن سجدها كان مخالفا للإمام و ليس عليه أن يقضيها بعد فراغ الإمام لأنه قرأها و هو في الصلاة . و كذلك لو سمعها منه الإمام و القوم فلا شيء عليهم^٥ ؛ و لا يشبه هذا الذي يقرأ السجدة و هو في غير الصلاة فسمعها القوم ، فعلى من

(١-١) و في ز ، ح « لم يجب عليه » .

(٢) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ « واحدة » ساقط من بقية الأصول .

(٣) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ « السجدة » ساقط من بقية الأصول .

(٤) و في « إذا » مكان « إن »

(٥) و في المختصر: رجل قرأ السجدة خلف الإمام قال: ليس عليه أن يسجدها

و لا على من سمعها منه من القوم في قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد:

سجدها إذا فرغ من الصلاة ، و كذلك من سمعها منه ؛ و إذا سمع المؤتم سجدة من

أجنبي سجدها بعد الفراغ من الصلاة - ٥١ .

سمعها أن يسجد لها بعد الفراغ - وهو قول أبي يوسف، وقال محمد: يسجدها من سمعها إذا فرغوا من الصلاة، ويسجدها الذي قرأها .

قلت: رأيت رجلا افتتح الصلاة تطوعا وهو راكب فقرا بسجدة ثم سار ساعة ثم ركع وسجد للصلاة ثم قرأها في الركعة الثانية بعد مسيرة ساعة؟ قال: ليس عليه أن يسجد إلا مرة واحدة لها .
جميعا لأنها صلاة واحدة لا يسجد فيها بسجدة واحدة مرتين، وهذا بمنزلة يسجدتي السهو؛ ألا ترى لو أن رجلا سها في صلاة^٢ مرارا لم يكن عليه إلا سجدة^١تان. قلت: رأيت إن كان هذا الراكب الذي يصلي

(١) قال السرخسي: بخلاف ما سمعوا ممن ليس معهم في الصلاة لأنها ليست بصلاتية؛ ألا ترى أن المقتدى إذا فتح على إمامه لم تفسد به الصلاة، ومن ليس معه في الصلاة إذا فتح على المصلى فسدت صلاته . وبه يتضح الفرق، وليس هذا كقراءة الجنب لأنه غير ممنوع من قراءة القرآن الموجب للسجدة وهو ما دون الآية، بخلاف المقتدى؛ ولأن الجنب ممنوع عن القراءة غير مولى عليه والمقتدى مولى عليه في القراءة والمولى عليه في التصرف لا يتعلق بتصرفه حكم -

اه ج ٢ ص ١٠ .

(٢-٢) وفي ح، ص «لا يجب» مكان «لا يسجد» .

(٣) وفي ص «صلاته» .

(٤) ومن أصحابنا من يقول: هذا إذا أعادها في ركعة واحدة، فإن أعادها في ركعتين ينبغي أن يكون على الخلاف الذي بينا في المصلى على الأرض . ومنهم من قال: لا، بل الجواب ههنا في الكل واحد . والفرق لمحمد بينه وبين المصلى على الأرض أن هناك يركع ويسجد، وذلك عمل كثير يتخلل بين التلاوتين، والراكب يومي وهو عمل يسير، فلهذا يتجدد به وجوب السجدة - كذا قاله السرخسي =

سمع السجدة من رجل في الركعة الأولى ثم سار ساعة ثم سمعها من ذلك الرجل في الركعة الثانية؟ قال: عليه إذا فرغ من صلاته أن يسجد لها سجدة واحدة^١. قلت: لم وقد سمعها من^٢ موطنين بينهما مسير^٣ وعمل؟ قال: لأن هذا المسير والعمل لا يفرق بين الركعتين لأنهما صلاة واحدة^٤.

باب المستحاضة

قلت: أ رأيت امرأة حاضت حين زالت الشمس هل عليها قضاء تلك الصلاة إذا ظهرت من حيضها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن الصلاة لا تجب^٥ عليها؛ ألا ترى أنها لو لم تحض و سافرت في تلك

= في شرح المختصر ج ٢ ص ١٤ .

(١) كذا في ص؛ ولم يذكر لفظ «ثم» في بقية الأصول.

(٢-٣) وفي ص «أن يسجد لها بسجدة» ، وهو تحريف ، والصواب ما في بقية الأصول ، يدل عليه تعليقه بقوله «لأن هذا المسير» .

(٣) وفي ص «في» مكان «من» .

(٤) وفي ص «مسيرة» .

(٥) زاد المرخسي في شرح المختصر مسألة فقال: (قال: إن سمعها من غيره مرتين وهو يسير على الدابة فعليه بسجدة) ، لأن هذه ليست بصلاة فيعتبر فيه اختلاف الأمكنة لا اتحاد حرمة الصلاة ، فهذا يلزمه بالساع في كل مرة بسجدة - اهـ .

قلت: هذه الصورة في أراكب الذي لا يصل ، فإن كان في الصلاة فعليه بسجدة واحدة كما مر لأنها في صلاة واحدة - فافهم ولا تكن من الغافلين .

(٦) وفي ح ، ص «لم تجب» .

الساعة كان عليها أن تصلي ركعتين ، ولو كانت الصلاة وجبت عليها لم تجزها إلا أربع ركعات ؛ ألا ترى أنها لو كانت مسافرة فزالت الشمس وهي مسافرة ثم قدمت فأقامت أن عليها أربع ركعات ، ولو كانت الصلاة قد وجبت عليها قبل أن تقيم كان عليها أن تصلي ركعتين .

قلت : أ رأيت إن حاضت بعد ذهاب وقت الظهر ولم تكن

صلت ؟ قال : عليها إذا طهرت أن تقضيها لأن الصلاة قد وجبت عليها قبل أن تحيض ، وإنما وجبت الظهر عليها لأن الوقت ذهب وهي طاهرة .

قلت : أ رأيت امرأة افتتحت الظهر في أول وقتها فصلت ركعة

ثم حاضت هل يجب عليها أن تقضى هذه الصلاة إذا طهرت ؟ قال :

١٠ لا . قلت : لِمَ ؟ وقد دخلت فيها وصارت الصلاة واجبة عليها ؟

قال : الدخول في هذا وغيره سواء ، لا يجب عليها الصلاة حتى يذهب

الوقت وهي طاهرة ولم تصل ، فإذا كان هكذا وجب عليها أن تقضيها

إذا طهرت .

قلت : أ رأيت امرأة طهرت حين زالت الشمس هل عليها أن

١٥ تصلي الظهر ؟ قال : نعم ، عليها أن تغتسل و تصلي الظهر .

قلت : أ رأيت امرأة إن طهرت في آخر وقت الظهر و عليها

(١-١) وفي ٥ ، ص « لو أنها » .

(٢) وفي ز ، ح « وجب » .

(٣) وفي ٥ « ولم » .

(٤) كذا في ص ؛ و لفظ « عليها » ساقط من بقية الأصول .

من الوقت ما لو اغتسلت لفرغت من غسلها قبل خروج الوقت فأخرت
 الغسل حتى ذهب الوقت؟ قال: عليها أن تغتسل وتصل الظهر. قلت:
 فإن طهرت في آخر وقت الظهر وعليها من الوقت ما لا تستطيع أن
 تغتسل فيه حتى يذهب الوقت؟ قال: ليس عليها قضاء للظهر، وعليها
 أن تغتسل وتصل العصر. قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا طهرت
 وهي تستطيع أن تغتسل قبل ذهاب الوقت فأخرت ذلك فعليها القضاء
 لأنها قد طهرت قبل ذهاب الوقت وإنما جاء الترك من قبلها، وإذا
 كانت لا تستطيع أن تغتسل حتى يذهب الوقت لقله ما بقي من الوقت
 فهي غير طاهرة لأنها لم تطهر حتى ذهب الوقت لأن الظهر ههنا هو
 الغسل؛ ألا ترى أن زوجها لو طلقها كان يملك رجعتها ما لم تغتسل ١٠
 أو يذهب وقت تلك الصلاة: أو لا ترى لو أن امرأة حاضت وطهرت
 فلم تغتسل لم يكن لزوجها أن يجامعها حتى تغتسل أو يذهب وقت تلك
 الصلاة التي طهرت فيها، فإذا ذهب وقت تلك الصلاة أو اغتسلت كان
 لزوجها أن يجامعها.

قلت: أرأيت امرأة حاضت يوماً أو يومين ثم انقطع عنها الدم؟ ١٥
 قال: ليس هذا بحيض، ولا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام. قلت:
 فإن كانت تركت الصلاة في ذلك اليوم أو اليومين؟ قال: عليها أن تقضى
 ما تركت. قلت: فهل عليها غسل في انقطاع الدم عنها؟ قال: لا. قلت:

(١) وفي «وأخرت».

(٢-٢) وفي «ويذهب»، وليس بصواب.

لم ؟ قال : لأن هذا ليس بحيض ؛ ألا ترى أنها لو رأت الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم لم يكن هذا بحيض ولم يكن عليها غسل ؟ فكذلك الأول .

قلت : أ رأيت امرأة كان حيضها خمسة أيام في كل شهر ثم زاد يوما

أ تصلى ذلك اليوم ؟ قال : لا ، وهي فيه حائض . قلت : وكذلك لو زادت

خمسة أيام ؟ قال : نعم . قلت : فان زادت على العشرة الأيام يوما أو يومين ؟

قال : هذه مستحاضة فيما يزداد على عشرة أيام فتكون مستحاضة فيما زاد

على أيام أقرانها . قلت : فهل عليها قضاء ما زاد على أيام أقرانها ؟

(١) وفي هـ «أولا ترى» .

(٢) وفي هـ ، ص «لو أنها» .

(٣) وفي المختصر : وإذا كان حيضها خمسة أيام في كل شهر فزاد الدم عليها

فالزيادة حيض معها إلى تمام العشر ، فان زادت على العشر كان حيضها هي الخمسة

المعروفة ، وجميع ما زاد عليها استحاضة ، وتعيد الصلاة التي تركتها بعد ذلك

الخمس - اهـ . لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة فبقينا فيما زاد على العشرة

أنها استحاضة ، وبقينا في أيامها بالحيض ، بقي التردد فيما زاد عليه إلى تمام العشرة ،

إن ألحقناه بما قبله كان حيضا ، وإن ألحقناه بما بعده كان استحاضة ، فلا ترك الصلاة

فيه بالشك ، وإلحاقه بما بعده أولى لأنه ما ظهر إلا في الوقت الذي ظهرت فيه

الاستحاضة متصلا به . والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام : «المستحاضة

تدع الصلاة أيام أقرانها» - اهـ ما قاله السرخسي في شرح هذا القول ج ٢ ص ١٦ :

(٤ - ٤) وفي هـ «خمسة أيام في كل شهر» ، وهو من سهو الناسخ ، زاد لفظ

«في كل شهر» ولا يصح معناه .

(٥) وفي هـ «فيما زاد» ، وفي ص «زادت» هنا وكذا في اللفظ الآتي .

(٦ - ٦) وفي هـ ، ص «على عشرة أيام وفي ما زاد على أقرانها» .

قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة أيام، فان زادت على عشرة أيام عرفنا أنها مستحاضة فيما زادت على أيام أقرائها، وإن لم تزد على عشرة أيام فهي حائض وليس عليها أن تقضى شيئاً من الصلاة: بلغنا عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - أنه قال: الحيض ثلاثة أيام وأربعة أيام إلى عشرة أيام.

(١) وفي « زاد » .

(٢) أسند هذا الحديث الدارقطني، والبيهقي من طريقه عن إسماعيل بن علية وعبد السلام بن حرب النهدي الملائي وسفيان وهشام بن حسان وسعيد بن الجلد بن أيوب عن معاوية بن قررة عن أنس قال: القرأ - وفي رواية: الحيض - ثلاث وأربع وخمس وست وسبع وثمان وتسع وعشر. زاد هشام وسعيد في روايتها: فإذا جاوزت عشرة أيام فهي مستحاضة وتغتسل وتصلي. وروى من طريق إسماعيل بن داود عن عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس قال: هي حائض فيما بينها وبين عشرة، فإذا زادت فهي مستحاضة - اهـ - قلت: وروى عن هارون بن زياد القشيري عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: الحيض ثلاث وأربع وخمس وست وسبع وثمان وتسع وعشر، فان زاد فهي مستحاضة. قلت: وروى ابن عدى عن أنس هذا الحديث مرفوعاً. وروى الدارقطني عن الحسين بن إسماعيل عن خلاد بن أسلم نا محمد بن فضيل عن أشعث عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال: لا تكون المرأة مستحاضة في يوم ولا يومين ولا ثلاثة أيام حتى تبلغ عشرة أيام، فإذا بلغت عشرة أيام كانت مستحاضة. وروى من طريق عبد الوهاب عن هشام بن حسان عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص الثقفي قال: الحائض إذا جاوزت عشرة أيام فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل وتصلي - اهـ ص ٧٧. وفي الباب عن أبي أمامة ووائلثة ومعاذ وأبي سعيد وعائشة - قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أقل =

قلت: أرأيت امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول كل شهر فتقدم حيضها قبل ذلك يوم أو يومين أو ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة؟ قال: هي حائض؛ ألا ترى أنها إذا زادت على حيضها خمسة أيام كانت فيها حائضاً؟ فكذلك إذا تقدمت حيضتها خمسة أيام كانت فيها حائضاً.

قلت: أرأيت امرأة حاضت أول ما حاضت فاستمر بها الدم كم تدع الصلاة؟ قال: عشرة أيام. قلت: فإذا مضى عشرة أيام كيف تصنع؟ قال: تغتسل وتحتشى وتتوضأ لوقت كل صلاة بعد ذلك، ولا تقعد أقل من عشرة أيام ولا أكثر من ذلك.

قلت: أرأيت إن كان وقت نساها خمسة أيام؟ قال: لا تنظر^١ إلى ذلك لأن هذا ليس بشيء. قلت: أرأيت إن كانت حاضت قبل ذلك سنين فكانت تحيض خمسة أيام مرة وسبعة أيام مرة أخرى فكان حيضها يختلف ثم استحاضت كم تدع الصلاة؟ قال: أقل ما كانت تقعد خمسة أيام، و^٢ تغتسل وتصلى. قلت: فإن كان زوجها قد طلقها فخاضت الحيضة الثالثة ومضت خمسة أيام؟ قال: لا يملك زوجها رجعتها. قلت: فهل لها أن تتزوج ساعته؟ قال: ليس لها أن تتزوج حتى يمضي سبعة أيام،

١٥ = الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام - راجع نصب

الراية ج ١ ص ١٩١.

(١) وفيه «أربعة أيام».

(٢) وفيه «لا ينظر».

(٣) وفيه ج، ص «ثم» مكان «و».

فإن تزوجت لم يجز النكاح : أخذ لها في الصلاة بالثقة فصلي
وهي حائض أحب إلى من أن تدع الصلاة وهي طاهرة ؛ وأخذ في
التزويج أيضا بالثقة فلا تزوج حتى يمضي أكثر أيامها .

قلت : أ رأيت المستحاضة أتوضأ لكل صلاة وتحتشى ؟ قال :

نعم . قلت : وتصلى المكتوبة وما شاءت من التطوع ما دامت في وقت ه
تلك الصلاة ؟ قال : نعم . قلت : فإن ذهب وقت تلك الصلاة انتقض
وضوءها وكان عليها أن تستقبل الوضوء لصلاة أخرى ؟ قال : نعم .
قلت : فإن كان عليها صلوات قد نسيتها أو جعلت لله على نفسها أن تصلى
أربع ركعات أتصلها بوضوء واحد ما لم يذهب الوقت ؟ قال : نعم ،
تصلى ما شاءت من فريضة أو تطوع ما دامت في وقت تلك الصلاة . ١٠
فاذا ذهب الوقت فإن عليها أن تعيد الوضوء لصلاة أخرى .

قلت : أ رأيت إن كان بها جرح أو قرحة فسال منها دم أو قيح ؟

قال : هذا ينتقض وضوءها . قلت : فإن سال الدم من حيضها أو من
الجرح بعد ما توضأت ؟ قال : الدم الذي سال من جرحها ينتقض وضوءها ،
وأما ما سال من حيضها فإنه لا ينتقض وضوءها . قلت : وكذلك الرجل ١٥
الذي به جرح سائل لا يتقطع ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك المبطن

(١) وفي ه « تزوج » .

(٢) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « لها » لم يذكر في بقية الأصول .

(٣) وفي ه « أيقض » .

(٤) لفظ « الرجل » ساقط من ه .

الذى لا ينقطع استطلاق بطنه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت امرأة حاضت في أيام حيضها خمسة أيام ثم طهرت

يوما أو يومين ثم رأت الدم يوما أو يومين أو ثلاثة أيام ؟ قال : هي

حائض وعليها أن تدع الصلاة . فإذا انقطع عنها الدم اغتسلت . قلت :

لم ؟ قال : أ رأيت لو رأت الطهر ساعة ثم عاودها الدم ألم تكن

حائضا ؟ قلت : بلى ، قال : فهذا وذاك سواء . قلت : فإن رأت الدم يوما

أو يومين ثم انقطع الدم عنها يومين ثم رأت الدم يومين ثم انقطع عنها

ثم رأت الدم ثلاثة أيام وهذا كله في عشرة أيام ؟ قال : هذا حيض

كله ، وعليها أن تدع الصلاة . قلت : فإن رأت الدم ثلاثة أيام ثم انقطع

عنها أربعة أيام ثم عاودها الدم ثلاثة أيام ؟ قال : هذا حيض . قلت :

فإن رأت الدم سبعة أيام ثم انقطع عنها يومين ثم رأت الدم في اليوم

العاشر بعض النهار ثم انقطع الدم عنها ؟ قال : هذا كله حيض وعليها أن

تدع الصلاة ، فإذا طهرت اغتسلت ، ولم يكن عليها القضاء في شيء

من ذلك .

قلت : أ رأيت امرأة كان حيضها خمسة أيام فخاضت ستة أيام

ثم حاضت حيضة أخرى سبعة أيام ثم حاضت حيضة أخرى ستة أيام

(١-١) قوله « قلت لم » ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ « قلت » مكان « قال » . وهو تصحيف .

(٣-٣) وفي هـ « عنها الدم » .

« أ رأيت » ساقط من الأصل ، وهو من سهو النسخ .

كم حيضها؟ قال: ستة أيام. قلت: فان كان حيضها خمسة أيام فحاضت ستة أيام ثم حاضت ثمانية أيام ثم حاضت حيضة أخرى سبعة أيام كم حيضها؟ قال: سبعة أيام. قلت: فان حاضت ستة أيام ثم حاضت حيضة أخرى عشرة أيام ثم حاضت حيضة أخرى ثمانية أيام؟ قال: حيضها ثمانية أيام، كلما عاودها الدم مرتين في يوم واحد فحيضها ذلك. هـ
قلت: أرايت امرأة ترى في أيام حيضها الصفرة أو الكدرة؟ قال: هذا حيض كله، وهو بمنزلة الدم. قلت: فان رأت الدم ثم رأت الطهر في نفاسها فرأت حمرة أو صفرة أو كدرة هل يكون هذا طهرا؟ قال: لا يكون هذا طهرا حتى ترى البياض خالصا. ١٠

قلت: أرايت امرأة كان حيضها خمسا فحاضت خمسة أيام في ١٠ أيام أقرانها ثم طهرت فاعتسلت ثم صامت ثلاثة أيام و صلت ثم عاودها الدم يومين في العشر هل يجزئها ما صامت و صلت؟ قال: لا، وعليها أن تعيد الصوم. قلت: فان حاضت خمسة أيام ثم طهرت فصامت أربعة أيام ثم عاودها الدم في اليوم العاشر يوما تاما؟ قال: عليها أن تعيد الصوم ولا يجزئها. قلت: فان حاضت خمسة أيام ثم طهرت ١٥ فصامت يومين أو ثلاثة ثم عاودها الدم فاستمر بها شهرا؟ قال: هذه

(١) وفي الأصل و كذا في «طهر» بالرفع.

(٢) قيل: هو بياض الخرقة. وقيل: هو شبه خيط دقيق أبيض تراه المرأة على الكرسي إذا طهرت. انتهى ما قاله المرخسي في ج ٢ ص ١٩ من مبسوطه.

مستحاضة ، و يجزئها صومها و صلاتها . قلت : فان حاضت خمسة أيام ثم طهرت ثم صامت و صلت عشرة أيام ثم عاودها الدم ؟ قال : هي مستحاضة ، و يجزئها ما صامت و صلت في العشر و بعد ذلك .

قلت : و كل شيء جعلتها فيه حائضا فليس عليها فيه صلاة و لا ينبغي لزوجها أن يقربها حتى تطهر و تغتسل و إن كانت رأت الطهر بين تلك الأيام فصامت فيها لم يجزئها صومها ؟ قال : نعم . قلت : و كل شيء جعلتها فيه مستحاضة فانها تصوم فيه و تصلى و يأتيها زوجها ؟ قال : نعم . قلت : فان تركت فيها الصلاة و الصوم كان عليها أن تقضى ؟ قال : نعم . قلت : و لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام و لا أكثر من عشرة أيام ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت امرأة كان حيضها ستة أيام فحاضت خمسة أيام فرأت الطهر فاعتسلت في اليوم الخامس هل ترى لزوجها أن يقربها قبل تمام الست ؟ قال : أحب ذلك إلى أن يكف عنها حتى تمضي أيامها التي كانت تحيض فيها ، فان فعل لم يضره . قلت : فهل على المرأة أن تدع الصلاة و الصوم في ذلك اليوم السادس ؟ قال : لا تدع الصلاة و الصوم ولكنها تصوم و تصلى ، فان كانت طاهرة أجزاها ، و إن عاودها الدم فعليها أن تعيد الصوم ؛ و ينبغي لها أن تأخذ بالثقة فتصوم و تصلى .

قلت : أ رأيت امرأة نساء ولدت أول ما ولدت فاستمر بها الدم أشهر اكم تدع الصلاة ؟ قال : أربعين يوما ، فاذا مضت أربعون يوما اغتسلت ؛ و هي بمنزلة المستحاضة فيما بعد ذلك ، تصوم و تصلى و تقرأ

القرآن و يأتيها زوجها . قلت : فهل تنظر إلى وقت نساها؟ قال : لا .
 قلت : فان طهرت في ثلاثين يوما؟ قال : تغتسل و تصلى و تصوم و تكون
 طاهرة . قلت : فان اغتسلت و صلت و صامت خمسة أيام ثم عاودها
 الدم خمسة أيام في الأربعين؟ قال : لا يجزيها صومها و صلاتها و عليها
 أن تقضى الصوم . قلت : أرأيت إن كان وقتها ثلاثين يوما ثم طهرت
 في عشرين يوما فكشفت في خمسة أيام طاهرة و صلت و صامت فيها ثم عاودها
 الدم حتى استكملت أربعين؟ قال : هي بمنزلة الحائض و عليها أن تقضى
 الصوم . قلت : فان طهرت في عشرين يوما فصامت و صلت عشرة
 أيام ثم عاودها الدم فاستمر بها شهرين؟ قال : هذه مستحاضة فيما زاد
 على ثلاثين يوما^٢ . قلت : فهل تقضى الصلاة و الصوم فيما تركت من
 الأيام بعد الثلاثين؟ قال : نعم . قلت : فهل يجزيها صومها العشرة من
 الأيام التي صامت قبل الثلاثين؟ قال : لا^٤ .

قلت : أرأيت النفساء ترى الصفرة أو الكدرة أو الحمرة؟ قال : هذا

- (١) كذا في ح ، ص ؛ و افظ « فهل » ساقط من بقية الأصول .
 (٢-٣) وفي ص « وصامت و صلت » ؛ و افظ « صلت » ساقط من ه .
 (٣) لأن صاحبة العادة في النفاس كصاحبة العادة في الحيض ، و قد بينا هناك أنه
 متى زاد على عاداتها و جاوز العشرة ترد إلى أيام عاداتها و تجعل مهتعضة فيما
 زاد على ذلك ، فهذا مثله - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ١٩ من مبسوطه .
 (٤) قال السرخسي في شرح المختصر : قال الحاكم : و هذا على مذهب أبي يوسف
 مستقيم ، و على مذهب محمد فيه نظر ، و هذا لأن أبا يوسف يرى ختم النفاس بالطهر
 إذا كان بعده دم ، كما يرى ختم الحيض بالطهر إذا كان بعده دم ، فيمكن جعل =

كله بمنزلة الدم .

قلت: أ رأيت امرأة حاملا حاضت كل شهر وهي حامل؟ قال:

ليس ذلك بحيض ولا نفاس .

قلت: أ رأيت امرأة ولدت ولدا وفي بطنها آخر هل تصوم

و تصلى حتى تضع الآخر؟ قال: لا، إنما النفاس من الولد الأول حتى

يتم الأربعين . قلت: فان صامت وصلت بعد ما ولدت الأول قبل أن

تلد الآخر؟ قال: لا يجزيها لأنها نفساء في قول أبي يوسف وأبي حنيفة،

وقال محمد: النفاس من الولد الآخر، ولا تكون نفساء وفي بطنها ولد،

كما لا تكون حائضا وهي حامل - وهو قول زفر .

قلت: أ رأيت السقط إذا استبان خلقه هل يكون بمنزلة الولد وتكون

المرأة فيه بمنزلة النفساء؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت المرأة كم أقل ما يكون بين حيضها؟ قال: أكثر

= الثلاثين نفاسا لها عنده، وإن كان ختمها بالطهر؛ ومجد لا يرى ختم النفاس

والحيض بالطهر، فنفاسها عنده في هذا الفصل عشرون يوما، فلا يلزمها قضاء

ما صامت في العشرة الأيام التي بعد العشرين - انتهى ج ٢ ص ١٩ .

(١) وفي ص «أربعين يوما» . قلت: روى أن أبا يوسف قال للامام:

أ رأيت لو كان بين الولدين أربعون يوما؟ قال: هذا لا يكون . قال:

فإن كان؟ قال: لا نفاس لها من الثاني وإن رغم أبق أبي يوسف، ولكنها

تغتسل وقت أن تضع الولد الثاني وتصلى . وهو الصحيح كما في الضياء ونحوه -

اه من هامش الخزان بخطه - انتهى منه من هامش رد المحتار ج ٢ ص ٢٠٠

وكذا ذكره السرخسي في ج ٣ ص ٢١٣ من مبسوطه .

(٢) لفظ «فيه» ساقط من ه .

(٣) كذا في الأصول؛ ولعل الأولى «بين حيضتها» - والله أعلم .

ما يكون الحيض عشرة أيام ، وأقل ما يكون ثلاثة أيام ؛ و الطهر أقل ما يكون خمسة عشر يوما ، فإذا رأت الدم في أقل من ذلك فهي مستحاضة . قلت : أرأيت إن كانت تحيض في كل شهر حيضتين ؟ قال : هذه مستحاضة . قلت : أرأيت إن حاضت خمسة أيام ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم حاضت خمسة أيام هل يكون هذا حيضا وتدع فيه الصلاة والصوم ؟ قال : نعم . قلت : هه فقد حاضت الآن في الشهر حيضتين وقد زعمت أنه لا يكون الطهر أقل من خمسة عشر يوما ؟ قال : إذا احتسب بأيام طهرها ، وأيام حيضها كان أربعين يوما . قلت : أرأيت إن قعدت بين كل حيضتين ثلاثة عشر يوما أو أربعة عشر يوما ؟ قال : هذه مستحاضة لأنها لا يكون بين حيضتين أقل من خمسة عشر يوما .

(١) وفي ص « أيام » .

(٢) وفي ج ٢ ص ١٩ من مبسوط السرخسي : قال : (فإن حاضت المرأة في شهر مرتين فهي مستحاضة) ، والمراد أنه لا يجتمع في شهر واحد حيضتان وطهران لأن أقل الحيض ثلاثة وأقل الطهر خمسة عشر . وقد ذكر في الأصل سؤالاً فقال : « لو رأت في أول الشهر خمسة ثم طهرت خمسة عشر ثم رأت الدم خمسة أليس قد حاضت في شهر مرتين ؟ » ثم أجاب فقال : « إذا ضمنت إليها طهرا آخر كان أربعين يوما ، والشهر لا يشتمل على ذلك » . ويحكى أن امرأة جاءت إلى علي رضي الله عنه فقالت : إني حضت في شهر ثلاث مرات . فقال رضي الله تعالى عنه لشريح : ما ذا تقول في ذلك ؟ فقال : إن أقامت بينة من بطانتها من برضى بدينه وأمانته قبل منها . قال علي رضي الله عنه : قالون . وهي بلغة الرومية : أصبت . ومراد شريح من هذا تحقيق نفي أنها لا تجدد ذلك وأن هذا لا يكون =

قلت : أ رأيت امرأة أسقطت سقطا لم يستين شيء من خلقه
 أتعددها نفساء؟ قال : لا . قلت : فكيف تدع الصلاة؟ قال : أيام حيضها
 حتى تستكمل ما بينها وبين العشرة الأيام . قلت : فإن استمر بها الدم
 أكثر من ذلك؟ قال : هي مستحاضة فيما زاد على أيام^٢ أقرائها وعلينا
 أن تقضى ما تركت من الصلاة . قلت : فإن^٣ كانت صامت فيما زاد
 على أيام أقرائها في العشرة^٤؟ قال : يجزئها . قلت : وكذلك الصلاة^٥؟
 قال : نعم ؛ وإذا توضأت المستحاضة في وقت العصر و الدم منقطع
 فغربت الشمس وهي طاهرة ثم رأت الدم فانها تتوضأ ، و الدم ينقض
 طهرها في وقت المغرب^٦ ،^٧ فإن سال الدم في صلاة المغرب^٨ انصرفت .

= هـ . انظر إلى نسخة المؤلف كم بينها وبين نسخنا من الاختلاف - وإلى
 الله المشتكى .

(١) لفظ « الدم » ساقط من هـ .

(٢) لفظ « أيام » ساقط من هـ ، ع .

(٣) وفي ح ، ص « وإن » .

(٤) من قوله « أقرائها وعلينا أن تقضى ... » ساقط من الأصل وكذا من
 ز ، وإنما زدناه من هـ ، ح ، ص .

(٥) وفي ح « عشرة أيام » ، وفي ص « العشرة الأيام » .

(٦) لفظ « الصلاة » ساقط من هـ .

(٧) زاد في ح بعد قوله « المغرب » « كما كان ينقض الوضوء في وقت صلاة
 العصر » .

(٨-٨) من قوله « فإن سال الدم ... » ساقط من هـ ؛ وفي ص مكانه « ولورأت =

فتوضأت ثم بنت على صلاتها . قلت : أ رأيت لو لم تر الدم حتى الغد
وهي على وضوئها ثم رأيت الدم من الغد حين زالت الشمس أتصلي
بذلك الوضوء وقت الظهر كله ؟ قال : لا ، وقد نقض الدم طهرها
وعليها الوضوء ، ولو كانت لبست الخفين قبل المغرب ثم لم تر الدم
حتى صلت ركعتين من المغرب ثم رأيت الدم كان عليها أن تنصرف ^٥
وتوضأ وتسمح وتبني على صلاتها ، ولو لم تر الدم ولم تدخل في
المغرب حتى توضأت من غير حدث ثم دخلت في المغرب فرأت الدم
كان عليها أن تنصرف ووضأ وتبني على صلاتها ، ولو أحدثت قبل
المغرب فتوضأت ثم دخلت في المغرب فرأت الدم فإنها تنصرف وتوضأ
وتبني على صلاتها ، ولو أحدثت بعد هذا الدم كان عليها الوضوء ^{١٠}
أيضا ولكنه لو سال منها ' الدم أجزاءها في ذلك الوقت الوضوء الذي
كان بعد الدم ، إذا توضأت للدم أجزاءها من الدم الحادث ولا يجوزها
من الحادث ، وإذا توضأت من الحادث ولم تر الدم ثم رأيت الدم
لم يجوزها وضوء الحادث من الدم ^٢ ؛ ألا ترى لو أن رجلا رجع من
أحد الأنفين ^١ رعاقا لا ينقطع فتوضأ أنه يجوز له لوقت الصلاة كله ^{١٥}

= الدم وهي في صلاة المغرب .

(١) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « منه » .

(٢) وفي ص « فلم » .

(٣) قوله « من الدم » ساقط من ه .

(٤) وفي ه « إحدى الأنفين » .

(٥) وفي ص « كلها » .

ولو سال من الأنف الآخر دم نقض وضوءه ، فهذا بين لك أن الحدث ينقض وضوء المستحاضة ، وإن دم المستحاضة ينقض وضوء الحدث ، ولو توضأت المستحاضة قبل المغرب ولم تر الدم بعد الوضوء حتى صلت المغرب ثم رأت الدم فأنها تعيد الوضوء ، والمغرب تامة ، ولو كانت لبست الحفنين قبل أن ترى الدم أجزاها أن تمسح عليهما يوما و ليلة ، وإذا توضأت المستحاضة والدم سائل و لبست خفيها ثم صلت ركعة من العصر ثم غابت الشمس استقبلت الوضوء والصلاة ونزعت خفيها ، ولو كانت لبستها والدم منقطع ثم صلت ركعة ثم رأت الدم ثم غربت الشمس توضأت ومسحت على الحفنين واستقبلت الصلاة ،

(١) وقد المختصر الكافي : وإذا توضأت المستحاضة والدم سائل و لبست خفيها ثم انقطع الدم فلها أن تمسح عليهما ما دامت في وقت تلك الصلاة ، وإذا كان الدم منقطعا في الوضوء و لبست فلها أن تمسح عليهما يوما و ليلة ، وإذا وجب الوضوء بذهاب الوقت و هي في الصلاة استقبلت الصلاة ، وإذا وجب لسيلان الدم بنت على صلاتها - اه . وقال السرخسي في شرحه : ومعنى هذا : إذا كان الدم سائلا حين توضأت أو سال بعد الوضوء قبل خروج الوقت و هي في الصلاة فعليها أن تستقبل لأن خروج الوقت ليس بحدث ولكن عند خروج الوقت تنتقض طهارتها بالدم السائل مقرونا بالطهارة أو بعدها في الوقت وقد أدت جزءا من الصلاة بعد ذلك الدم ؛ وأداء جزء من الصلاة بعد سبق الحدث يمنع البناء عليها ، فأما إذا توضأت والدم منقطع و خرج الوقت في خلال الصلاة قبل سيلان الدم ثم سال الدم فأنها توضحا و تبنى لأن وجوب الوضوء بالدم السائل بعد خروج الوقت ولم يوجد بعده أداء شيء من الصلاة فكان لها أن توضحا و تبنى - اه ج ٢ ص ٢١ .

ولو سال من منخريها دم فانقطع من ' أحدهما و سال من الآخر كان هذا بمنزلة منخر واحد يسيل لأن هذا شيء واحد ، ولا يشبه هذا إذا سال من منخر واحد فتوضأت ثم سال من المنخر الآخر - والله أعلم بالصواب .

باب صلاة الجمعة

قلت : رأيت الجمعة هل تجب على أهل السواد و أهل الجبال ؟
قال : لا تجب الجمعة إلا على أهل الأمصار و المدائن . قلت : رأيت قوما من أهل السواد اجتمعوا في مسجد ثم خطب لهم بعضهم ثم صلى بهم

(١) وفي ص « فلو » .

(٢) كذا في الأصل و كذا في ص ؛ و لفظ « من » ساقط من ه ، ز ، ح .

(٣) كذا في ص ؛ و لفظ « من » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي ج ٢ ص ٢١ من مبسوط السرخسي : و صاحب الرعاف السائل كالمستحاضة فإنه يتوضأ لوقت كل صلاة . قال : (وإن سال الدم من أحد المنخرين فتوضأ له ثم سال من المنخر الآخر فعليه الوضوء) ، لأن هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فلم تقع الطهارة له فهو و البول و الغائط سواء . (وإن كان سال منها جميعا فتوضأ لها ثم انقطع أحدهما فهو على وضوءه ما بقي الوقت) ، لأن وضوءه وقع لها و ما بقي بعد انقطاع أحدهما حدث كامل ؛ ألا ترى أنه لو لم يكن توضأ في الابتداء إلا لواحد كان يتقدر وضوءه بالوقت لأجله ؟ فكذلك في حكم البقاء ، و ما انقطع صار كأن لم يكن ؛ و على هذا حكم صاحب القروح إذا كان البعض سائلا ثم سال من آخر أو كان الكل سائلا فتقطع السيلان عن البعض - والله أعلم بالصواب - اه .

الجمعة؟ قال: لا تجزيهم صلاتهم، وتليهم أن يعيدوا الظهر. قلت:
وكذلك لو كانوا مسافرين؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت إماما صلى بالناس يوم الجمعة ركعتين ولم يخطب؟
قال: لا يجزيه صلاته ولا من خلفه، وعليهم أن يعيدوا. قلت: فإن صلى
بهم الظهر أربعاً وترك الجمعة؟ قال: يجزيه ويجزيهم، وقد أساء الإمام
في ترك الجمعة.

قلت: أ رأيت الإمام إذا أراد أن يخطب يوم الجمعة كيف يخطب؟
قال: يخطب قائماً ثم يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم أيضاً ويخطب.
قلت: أ رأيت إماماً خطب بالناس يوم الجمعة وهو جنب أو على
غير وضوء ثم اغتسل أو توضأ وصلى بالناس هل تجزيه صلاته؟ قال:
نعم، ولكنه قد أساء حين دخل المسجد وخطب وهو جنب.
قلت: فهل ينبغي للإمام أن يقرأ سورة يوم الجمعة في خطبته؟
قال: نعم.

قلت: أ رأيت إماماً خطب بالناس يوم الجمعة فأحدث قزلاً فتوضأ
هل يعيد الخطبة؟ قال: أي ذلك فعل أجراه.

قلت: أ رأيت إماماً خطب بالناس يوم الجمعة فأحدث فأمر رجلاً

(١) لعظ «الإمام» ساقط من هـ.

(٢) قال المرخسي: وذكر السورة لأنها أدل على المعنى والإعجاز، ولو اكتفى
بقراءة آية طويلة جاز أيضاً لأن فرض القراءة في الصلاة يتأدى بهذا، فسنة
القراءة في الخطبة أولى - اهـ ج ٢، ص ٢٦ من المسوط.

(٣-٢) وفي ص «خطب الناس يوم الجمعة ثم أحدث».

أن يصلى بالناس و الرجل لم يشهد الخطبة كم يصلى بهم^١ ؟ قال :
 يصلى بهم أربع ركعات . قلت : فان كان شهد الخطبة ؟ قال : يصلى بهم
 ركعتين . قلت : أ رأيت إماما خطب بالناس يوم الجمعة ثم أحدث فأمر
 رجلا أن يصلى بالناس و قد شهد الرجل الخطبة فتقدم فأفتتح الصلاة
 ثم أحدث فتأخر و قدم رجلا كم يصلى بهم هذا الرجل ؟ قال : يصلى
 بهم ركعتين يبنى على صلاة الإمام . قلت : فان أحدث الثاني فتأخر فتقدم^٢
 رجلا كم يصلى بهم^٣ هذا الرجل ؟ الثالث ؟ قال : ركعتين يبنى على صلاة
 الإمام .

قلت : أ رأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة ثم أحدث فأمر
 رجلا أن يصلى بالناس و الرجل جنب أو على غير وضوء فأمر الرجل
 رجلا غيره ممن قد شهد الخطبة كم يصلى بهم^٤ ؟ قال : ركعتين . قلت : فان
 كان لم يشهد الخطبة ؟ قال : يصلى بهم أربع ركعات . قلت : فان كان
 الإمام لما أحدث أمر رجلا أن يصلى بالناس و الرجل جنب أو على غير
 وضوء فأمر عبدا أو مكاتباً أن يصلى بالناس و قد شهد الخطبة كم يصلى
 بهم^٥ ؟ قال : ركعتين . قلت : فان تقدم العبد أو المكاتب فأحدث فتأخر^٥

(١) لفظ « بهم » ساقط من هـ ، ص .

(٢) و ف هـ « و قدم » .

(٣) لفظ « بهم » ساقط من هـ .

(٤) لفظ « الرجل » ساقط من هـ .

(٥) قوله « فتأخر » ساقط من هـ .

وقدم عبدا مثله قد شهد الخطبة ؟ قال : يصلى بهم ركعتين يبني على صلاة الإمام . قلت : وكذلك لو أحدث الثاني فقدم^١ ثالثا^٢ ؟ قال : نعم . قلت : فان كان الاول الذي أمره الإمام أن يصلى بالناس فأمر هو عبدا أم مكاتبا لم يشهد الخطبة كم يصلى بهم^٣ ؟ قال : أربع ركعات .

قلت : أ رأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة فأحدث فأمر صيا يصلى^٤ بالناس فصلى بهم الصبي^٥ ؟ قال : لا يجوز بهم وعليهم أن يعيدوا .

قلت : فان لم يصل بهم الصبي^٥ ولكنه أمر رجلا أن يصلى بالناس^٦ فصلى بهم الرجل^٦ كم يصلى بهم^٧ ؟ قال : أربع ركعات . قلت : لم ؟ قال : ألا ترى

أن الصبي لو صلى بهم لم يجزهم ؟ فكذلك أمره لا يجوز . قلت : وكذلك لو أن الإمام حين أحدث أمر^٧ امرأة أن تصلى^٨ بالناس فصلت بالناس^٨

أو أمرت رجلا يصلى بالناس^٩ ؟ قال : نعم ، لا يجوز بهم . قلت : وكذلك لو أمر الإمام رجلا معنوها^٩ لا يعقل أن^{١٠} يصلى بالناس فأمر رجلا

(١) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « قدم » .

(٢) وفي ص « الثالث » .

(٣) كذا في ح ؛ ولفظ « بهم » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي ص « أن يصلى » .

(٥-٥) من قوله « قال لا يجوز بهم ... » ساقط من هـ .

(٦-٦) قوله « فصلى بهم الرجل » لم يذكر في ص ، وهو الصواب .

(٧-٧) وفي هـ « امرأة تصلى » .

(٨) وفي ص « بهم » مكان « بالناس » .

(٩-٩) وفي ص « لو أن الإمام حين أحدث أمر رجلا معنوها » .

(١٠) لفظ « أن » لم يذكر في ص .

غيره 'يصلى بهم'؟ قال: نعم، لا يجزئهم .

قلت: أ رأيت إن كان الإمام حين أحدث لم يأمر أحدا أن يصلى بالناس فتقدم^٢ صاحب شرطة كم يصلى بهم؟ قال: ركعتين . قلت: وكذلك لو تقدم القاضي؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت إن لم يتقدم صاحب شرطة ولكنه أمر رجلا أن يصلى بالناس كم يصلى بهم؟ قال: ركعتين . إن كان الرجل قد شهد الخطبة، وإن كان لم يشهد الخطبة صلى بهم أربع ركعات . قلت: فإن كان الرجل قد شهد الخطبة فتقدم فافتتح الصلاة ثم أحدث فتأخر وقدم رجلا ممن لم يشهد الخطبة كم يصلى بهم؟ قال: يصلى بهم^٢ ركعتين يبنى على صلاة الإمام . قلت: وكذلك لو أن الرجل الذي أمره صاحب الشرطة أن يصلى بالناس فتقدم فأحدث . فتأخر وقدم عبدا أو مكاتبا؟ قال: نعم إن كان أدرك الخطبة صلى ركعتين . قلت: وكذلك لو أن القاضي أمر رجلا أو مكاتبا أو عبدا فهو على ما^٥ وصفت لك^٥؟ قال: نعم . قلت: وكذلك لو أن صاحب الشرطة أو القاضي أمر رجلا جنبا أو على غير وضوء فأمر هذا الرجل

(١-١) وفي ص « يصلى بالناس » .

(٢) كذا في ح؛ وفي بقية الأصول « تقدم » .

(٣) كذا في ص؛ وقوله « يصلى بهم » لم يذكر في ع، ز، ح .

(٤) من قوله « رجلا ممن لم يشهد الخطبة ... » ساقط من هـ .

(٥-٥) كذا في الأصل وكذا في ص؛ وفي ز، ح « وصفته » وفي هـ « وصفه » .

هـ لفظ « لك » ساقط منها .

غيره كان على ما وصفت لك من أمر الإمام؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة فدخل في الصلاة

فأحدث بعد دخوله فتأخر وقدم رجلا ممن شهد الخطبة أو ممن لم يشهد

الخطبة كم يصلي بهم؟ قال: ركعتين: قلت: لِمَ والداخل لم يشهد الخطبة؟

٥ قال: لأن الناس قد دخلوا في الصلاة، وهذا إنما ينبي على صلاة الإمام .

قلت: فان أحدث هذا الرجل الذي قدمه الإمام فتأخر وقدم رجلا

من لم يشهد الخطبة؟ قال: يصلي بهم ركعتين ينبي على صلاة الإمام .

قلت: وكذلك لو أمر عبدا أو مكاتبا؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الإمام إذا خطب يوم الجمعة هل ينبغي له أن يتكلم

١٠ بشيء من كلام الناس أو من حديثهم؟ قال: لا . قلت: فان فعل هذا

هل يقطع ذلك خطبته؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت إن خطب الإمام يوم الجمعة هل ينبغي لمن مع الإمام

أن يتكلموا؟ قال: لا . قلت: أفنكره أن يذكروا الله تعالى إذا

ذكره الإمام ويصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى عليه الإمام؟

(١) وفي شرح المختصر: وهذا بخلاف ما لو افتتح الأول الصلاة ثم سبقه الحدث

فاستخلف من لم يشهد الخطبة أجزاءهم لأن هناك الثاني بان وليس بمفتتح،

والخطبة من شرائط الافتتاح وقد وجد ذلك في حق الأصيلي، فيتعين اعتباره

في حق التابع . فان قيل: لو أفسد الباني صلاته ثم افتتح بهم الجمعة جاز أيضا

وهو مفتتح في هذه الحالة؟ قلنا: نعم، ولكنه لما صح شروعه في الجمعة وصار

خليفة الأول التحق بمن شهد الخطبة حكما، فهذا جاز له افتتاحها بعد الفساد - اهـ

قال: أحب إلى أن يستمعوا وينصتوا . قلت: فهل يشمتون العاطس ويردون السلام؟ قال: أحب إلى أن يستمعوا وينصتوا .

قلت: أ رأيت الإمام إذا خطب الناس يوم الجمعة فقال " الحمد لله " أو قال " سبحان الله " أو قال " لا إله إلا الله " أو ذكر الله أيجزيه من الخطبة ولم يزد على هذا شيئاً؟ قال: نعم يجزيه - وهذا قول أبي حنيفة^٢، هـ

(١) قال الإمام السرخسي في مبسوطه: فقد أظرف في هذا الجواب ولم يقل « لا » ولكنه ذكر ما هو المأمور به وهو الاستماع والإنصات، ولم يذكر أن العاطس هل يمدح الله تعالى، والصحيح أنه يقول في نفسه، فذلك لا يشغله عن الاستماع - هـ ج ٢ ص ٢٨ .

(٢) لفظ « قال » ساقط من هـ .

(٣) قال السرخسي في شرح المختصر: وأبو حنيفة استدلل بما روى أن عثمان رضي الله عنه لما استخلف صعد المنبر فقال « الحمد لله » فأرجم عليه فقال « إن أبابكر وعمر رضي الله عنهما كانا يعدان لهذا المكان مقالا » أو قال « يرتادان، أتم إلى إمام فعال أحوج منكم إلى إمام قوال، وستأق الخطب، الله أكبر ما شاء الله » فعل ونزل وصلى الجمعة، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة . فدل أنه يكتفى بهذا القدر (إلى أن قال) وقد بينا أن الذكر بها ثبت بالنص، والذكر يحصل بقوله « الحمد لله » فما زاد عليه شرط الكمال لا شرط الجواز، وهو نظير ما قال أبو حنيفة: إن فرض القراءة يتأدى بآية واحدة . ثم قوله « الحمد لله » كلمة وجيزة تحتها معان جملة تشتمل على قدر الخطبة وزيادة، والمتكلم بقوله « الحمد لله » كالذاكر لذلك كله فيكون ذلك خطبة لكنها وجيزة، وقصر الخطبة مندوب إليه، جاء عن عمر رضي الله عنه قال: طولوا الصلاة وقصروا الخطبة . وقال ابن مسعود رضي الله عنه: طول الصلاة وقصر الخطبة من فقه الرجل . إلا أن =

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجزيه 'حتى يكون كلاماً' يسمى الخطبة .
وقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بالكلام قبل أن يخاطب الإمام، ولا بأس
بالكلام إذا نزل الإمام قبل أن يفتح الصلاة^٢ .

قلت: أ رأيت الإمام إذا خرج هل يقطع خروجه الصلاة؟ قال:

نعم . قلت: وينبغي لمن كان في الصلاة أن يفرغ منها ويسلم إذا خرج
الإمام؟ قال: نعم .

قلت: فإذا خطب الإمام كرهت الكلام والحديث؟ قال: نعم . قلت:

أفهل تكره^٣ ذلك قبل أن يخاطب حين يخرج؟ قال: نعم . قلت: أفتكروه^٤

الكلام ما بين نزوله إلى دخوله في الصلاة؟ قال: نعم . قلت: وتحب

للرجل أن يستقبل الإمام إذا خطب؟ قال: نعم^٥ .

= الشرط عند أبي حنيفة أن يكون قوله « الحمد لله » على قصد الخطبة حتى إذا
عطس وقال « الحمد لله » يريد به الحمد على عطاسه لا ينوب عن الخطبة - هكذا
نقل عنه مفسران الأمامي - اهـ ج ٢ ص ٣١ .

(١-١) وفي ح، ص « حتى يأتي بكلام » .

(٢) لفظ « الصلاة » ناقض من هـ .

(٣-٣) وفي هـ « أفتكروه » .

(٤) وفي هـ « أنكروه » .

(٥) زاد في ح، ص بعد قوله « نعم » « وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف
ومحمد: لا يجزيه حتى يأتي بكلام يسمى خطبة » وقد مر هذا القول قبل ذلك في
الأصل وكذا في ز، هـ - وليس هذا مقامه .

(٦) وفي المختصر: « قلت وتحب للرجل أن يستقبل الإمام إذا خطب؟ قال: نعم » =

قلت: أ رأيت الأذان والإقامة متى هو يوم الجمعة؟ قال: إذا صعد الإمام المنبر أذن المؤذن، فاذا نزل أقام الصلاة بعد فراغه من الخطبة^١.

قلت: أ رأيت الرجل يقرأ القرآن والإمام يخطب أتكره له ذلك؟ قال: أحب إلي أن يستمع وينصت^١. قلت: أ رأيت رجلاً ه اقتتح الصلاة يوم الجمعة مع الإمام ثم ذكر أن عليه صلاة الفجر؟ قال: عليه أن يقطع الجمعة وينصرف فيبدأ فيصلي الغداة، فاذا فرغ منها دخل مع الإمام^٢ في الجمعة^٢ إن أدركه في الصلاة، وإن لم يدركه صلى الظهر أربع ركعات؛ والجمعة وغيرها في هذا سواء؛ ألا ترى أنه إذا فاتته الجمعة كانت عليه الظهر، والظهر فريضة فليس تفوته -^٥ وهذا قول^{١٠}.

= وقد فسر في الإملاء أن هذا كله على قول أبي حنيفة - هـ. وفي شرح المختصر للسرخسي: وينبغي للرجل أن يستقبل الخطيب بوجهه إذا أخذ في الخطبة، وهكذا نقل عن أبي حنيفة أنه كان يفعله لأن الخطيب يعظهم، ولهذا استقبلهم بوجهه وترك استقبال القبلة، فينبغي لهم أن يستقبلوه بوجوههم ليظهر فائدة الوعظ وتعميم الذكر كما في غير هذا من مجالس الوعظ، ولكن الرجم الآن أن القوم يستقبلون القبلة ولم يؤمروا بترك هذا لما يلحقهم من الحرج في تسوية الصفوف بعد فراغه لكثرة الزحام إذا استقبلوه بوجوههم في حالة الخطبة - اهـ ج ٢ ص ٣٠.

(١) من قوله «وتحب للرجل أن يستقبل...» لم يذكر في ج، ص.

(٢) لأنه يعظهم، فإما ينفع وعظه إذا استمعوا - اهـ شرح المختصر.

(٣-٣) قوله «في الجمعة» ساقط من هـ.

(٤) وفي هـ «وغيره» وهو خطأ.

(٥-٥) وفي ص «في قول».

أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : إذا خاف الرجل أن تفوته الجمعة مع الإمام صلى الجمعة ثم قضى الصلوات التي ذكر بعد ذلك لأن الجمعة فريضة ولا تجزى إلا مع الإمام ، فتفوته إذا فاتته ' مع الإمام ' - وهو قول زفر . قلت : أ رأيت إن لم يقطع الجمعة ولم ينصرف ولكنه مضى عليها مع الإمام حتى فرغ منها؟ قال : لا يجزيه ، وعليه أن يصلي الفجر ثم الظهر .

قلت : أ رأيت رجلاً زحمة الناس يوم الجمعة فلم يستطع أن يركع ويسجد حتى سلم الإمام كيف يصنع؟ قال : يركع ركعة ثم يسجد بسجودتين^١ ثم يقوم فيمكث ساعة ثم يركع ركعة أخرى ثم يسجد بسجودتين^{١٠} ثم يتشهد ثم يسلم . قلت : أ رأيت إن كان قد ركع مع الإمام ركعة؟ قال : يسجد لها بسجودتين^٢ ثم يقوم فيركع الثانية ويسجد لها بسجودتين^٢ ثم يتشهد ويسلم . قلت : فهل يقرأ فيما يقضى؟ قال : لا ، لأنه قد أدرك أول الصلاة ، وقراءة الإمام له قراءة قلت : فإن قام يقضى الركعة الثانية فلم يقم فيها ، قدر مقدار قراءة الإمام أو لم يقم فيها؟ قال : يجزيه إذا استتم قائماً ، ثم يركع الركعة الثانية .

(١-١) قوله « مع الإمام » - ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ « سجودتين ثم يتشهد » ، ذكر التشهد هنا من سهو الناسخ .

(٣-٣) من قوله « ثم يقوم . . » ساقط من هـ ، ولا بد منه .

(٤-٤) كذا في الأصول كلها .

(٥) وفي ح ، ص « فيها رأساً » .

(٦) لأن الركن أصل القيام في كل ركعة لا امتداده ؛ ألا ترى أن الإمام في

قلت: أرأيت الرجل أحدث يوم الجمعة يخاف إن ذهب يتوضأ أن تفوته الجمعة هل يجزيه أن يتيمم و يصلي؟ قال: لا يجزيه و عليه أن يتوضأ ، فان لم يتكلم اعتد بما مضى من الجمعة و صلى ما بقى ، وإن تكلم استقبل الصلاة فصلى الظهر أربع ركعات .

قلت: أرأيت رجلاً مريضاً لا يستطيع أن يشهد الجمعة فصلى الظهر هـ في بيته أبصليها بأذان وإقامة؟ قال: إن فعل فحسن ، وإن لم يفعل أجزاه . قلت: أرأيت رجلاً مريضاً لا يستطيع أن يشهد الجمعة فيصلى في بيته الظهر ثم وجد خفة فأتى الجمعة فصلى مع الإمام أيتها الفريضة؟ قال: الجمعة هي الفريضة . قلت: فان وجد خفة حين صلى الظهر في بيته فخرج وهو يريد أن يشهد الجمعة فجاء ، وقد فرغ الإمام من الجمعة؟ قال: عليه ١٠ أن يصلى الظهر أربع ركعات . قلت: لِمَ وقد صلى في بيته؟ قال: لأنه حين خرج ونوى أن يشهد الجمعة فقد بطل ما صلى ، فاذا لم يدرك مع الإمام الجمعة كان عليه أن يصلى الظهر أربع ركعات - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد: لا تنقض صلاته إلا أن يدخل في الجمعة .

= سائر الصلوات لو لم يطول القيام في الشفع الثاني أجزاه لأنه لا قراءة فيها؟

فهذا مثله - اهـ ما قاله السرخسي في شرح الكافي ج ٢ ص ٣٢ .

(١) لأنها تفوت إلى خلف وهو الظهر اهـ من المبسوط ج ٢ ص ٣٢ .

(٢) لأن هذا اليوم في حقه كسائر الأيام، إذ ليس عليه شهود الجمعة فيه - اهـ ما قاله

السرخسي ج ٢ ص ٣٢ .

(٣) وفي ص ، «أيتها» ، وفي هـ «أنها» .

(٤) وقال السرخسي في ج ٢ ص ٣٣ من مبسوطه : فان كان خروجه من بيته بعد

فراغ الإمام منها فليس عليه إعادة الظهر ، وإن كان قبل فراغ الإمام منها فعليه =

قلت : أرأيت إن جاء فدخل مع الإمام في الصلاة ثم أحدث فذهب فتوضأ فجاء وقد فرغ الإمام ؟ قال : إن لم يتكلم صلى ركعتين وبنى على صلاته ، وإن تكلم استقبل الظهر أربع ركعات .

قلت : أرأيت مسافراً صلى الظهر في السفر ركعتين ثم قدم المصرو فأتى الجمعة فصلى مع الإمام الجمعة أيتها الفريضة ؟ قال : الجمعة هي الفريضة ؛ أستحسن ذلك و أدع القياس . قلت : فإن كان حين قدم خرج وهو يريد الجمعة فاتمى إلى المسجد وقد صلى الإمام ؟ قال : عليه أن يصلى الظهر أربع ركعات إن كان من أهلها ، وإن كان مسافراً صلى ركعتين . قلت : فإن انتهى إلى الإمام فدخل معه في الصلاة فصلى معه ركعة ثم أحدث فذهب

= إعادة الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى - اهـ . وفي البحر : وقيد بقوله «إيها» لأنه لو خرج لحاجة أو خرج وقد فرغ الإمام لم يبطل ظهروه إجماعاً ، فأبطلان به مقيد بما إذا كان يرجو إدراكها بأن خرج والإمام فيها أو لم يكن شرع ؛ وأطلق فشمل ما إذا لم يدركها بعد المسافة مع كون الإمام فيها وقت الخروج أو لم يكن شرع - وهو قول البايعيين . قال في السراج الوهاج : وهو الصحيح لأنه توجه إليها وهي لم تفت بعد حتى لو كان بيته قريباً من المسجد وسمع الجماعة في الركعة الثانية وتوجه بعد ما صلى الظهر في منزله بطل الظهر على الأصح أيضاً لما ذكرنا . وفي النهاية : إذا توجه إليها قبل أن يصلها الإمام ثم إن الإمام لم يصلها لعذر أو لغيره اختلفوا في بطلان ظهروه ، والصحيح أنها لا تبطل ، وكذا لو توجه إليها والإمام والناس فيها إلا أنهم خرجوا منها قبل إتمامها الثانية ، فاصحح أنه لا يبطل ظهروه - اهـ ج ٢ ص ١٥٢ .

قلت : وفي المسألة طول ولها صور مفيدة - راجعه إن شئت زيادة لاطلاع عليهما . (١) وفي ص «إيها» .

فتوضأ فجاء وقد فرغ الإمام من صلاته؟ قال: إن لم يتكلم بنى على صلاة الإمام، وإن تكلم استقبل الظهر.

قلت: أ رأيت رجلاً صحيحاً صلى الظهر في أهله ولم يشهد الجمعة

فلما فرغ من صلاته بداله أن يشهد الجمعة فجاء فدخل مع الإمام فصلى

منه أيتها الفريضة؟ قال: التي أدرك مع الإمام هي الفريضة. قلت: هـ

فإن جاء وقد فرغ الإمام من صلاته؟ قال: عليه أن يصلى الظهر أربع

ركعات - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: صلاته الأولى

تامة ما لم يدخل في الجمعة، فإذا دخل في الجمعة بطلت الظهر التي صلى.

قلت: أ رأيت إن انتهى^٢ إلى الإمام^١ حين خرج من بيته فأدرك معه

الصلاة فأحدث فذهب فتوضأ؟ وجاء وقد فرغ الإمام؟ قال: إن هـ

لم يتكلم بنى على صلاة الإمام، وإن كان قد تكلم استقبل الظهر أربع

ركعات. قلت: فإن كان حين دخل مع الإمام في الصلاة صلى^٣ ركعة ثم ذكر

أنه لم يصل الفجر؟ قال: يقطع الصلاة ويصلى^٤ الفجر ثم يدخل مع الإمام

(١) وفي ص «أيها» .

(٢-٣) قوله «فإذا دخل في الجمعة» ساقط من هـ .

(٣-٣) قوله «إلى الإمام» ساقط من هـ .

(٤) وفي هـ «وتوضأ» .

(٥) كذا في ص؛ ولفظ «جاء» لم يذكر في بقية الأصول .

(٦-٦) كذا في ص؛ وفي ع «كان تكلم»، وفي بقية الأصول «إن تكلم» .

(٧) لفظ «صلى» ساقط من هـ .

(٨) وفي ص «فيصلى» .

في قول أبي حنيفة و أبي يوسف . قلت : فان فرغ من الفجر و قد صلى الإمام ؟ قال : عليه ' أن يستقبل ' الظهر أربع ركعات . قلت : فان تم عليها مع الإمام و لم يقطعها حتى فرغ من صلاته ؟ قال : لا يجزيه ، و عليه أن يبدأ فيصلي الفجر ثم يستقبل الظهر أربع ركعات .

٥ قلت : أ رأيت عبدا أو مكاتبا صلى في أهله يوم الجمعة الظهر ثم أعتق فوى حين أعتق أن يشهد الجمعة لجماء إلى الإمام فدخل معه في الصلاة فصلى معه ركعتين ؟ قال : تجزيه و هي الفريضة . قلت : فان جاء و قد صلى الإمام ؟ قال : عليه أن يستقبل الظهر أربع ركعات . قلت : أ رأيت إن جاء فأدرك مع الإمام الصلاة ثم أحدث فذهب فتوضأ فجاء ١٠ و قد فرغ الإمام ؟ قال : إن لم يتكلم بنى على صلاته ، و إن تكلم استقبل الظهر ' أربع ركعات ' .

قلت : أ رأيت امرأة صلت الظهر في بيتها ثم بدا لها أن تشهد الجمعة فجاءت فدخلت مع الإمام في الصلاة فصلت معه أيتهما الفريضة ؟ قال : الجمعة هي الفريضة . قلت : فان جاءت و قد فرغ الإمام من صلاته ؟ ١٥ قال : عليها أن تستقبل الظهر أربع ركعات في قياس قول أبي حنيفة . قلت : و هي في جميع ما ذكرت لك بمنزلة الرجل ؟ قال : نعم . قلت : و كذلك أم الولد و المدبرة و المكاتبه إذا أعتقت فهي في جميع ما ذكرت

(١-١) وفي ص « أن يصلي » .

(٢-٢) كذا في ز ، ح ، و في ص « أربعا » ، و لم يذكر قوله « أربع ركعات » في بقية الأصول .

(٣) وفي ص ، ه ، و وصفت « مكان » ذكرت » .

لك سواء؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلا دخل مع الإمام في الصلاة يوم الجمعة فصلى بهم الإمام فلم يفرغ من صلاته حتى دخل وقت العصر؟ قال: فسدت صلاتهم، و عليه أن يستقبل بهم الظهر أربع ركعات - وهذا قول أبي حنيفة، و قال أبو يوسف و محمد: أما نحن فمرى صلاتهم تامة إذا كان قد قدمه قدر التشهد قبل أن يدخل وقت العصر، و إن ضحك في هذه الحال كان عليه الوضوء لصلاة أخرى. قلت: فان كان الإمام ضحك في هذه الحال حتى قهقه ' و هو يتشهد هل ' عليه الوضوء بعد خروج الوقت لصلاة أخرى؟ قال: لا'. قلت: فان دخل معه رجل في الصلاة على هذه الحال لم يكن داخلا معه؟ قال: نعم.

١٠

قلت: أ رأيت الرجل الذي لا يريد أن يشهد الجمعة و ليس له عذر من مرض و لا غيره متى صلى الظهر؟ قال: يصلها حين ينصرف الإمام من الجمعة. قلت: فان صلى قبل ذلك؟ قال: يجزيه.

(١-١) و في ص « و تشهد فهل ».

(٢-٢) و في ح، ص « قال: نعم ». قلت: و الاختلاف منى على اختلاف الروايتين عن الإمام، قال السرخسى في ج ٢ ص ٢٢ من مبسوطه: (فان قهقه لم يلزمه وضوء - و هذا قول محمد، و هو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة)؛ لأن التحريمه انحلت بفساد الجمعة. (فأما عند أبي يوسف و هو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة)، فلم تحل التحريمه بفساد الفريضة. (فاذا قهقه فعليه الوضوء)، لمصادفة القهقهة حرمة الصلاة - اه.

(٣) لفظ « من » ساقط من ه.

(٤) لفظ « الإمام » ساقط من ز، ح، ص.

قلت: أ رأيت الإمام يمر بمصر من الأمصار أو بمدينة من المدائن فيجمع يوم الجمعة بأهلها وهو مسافر هل يجزيهم؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأن الإمام في هذا لا يشبه غيره؛ ألا ترى أنه لا تكون جمعة إلا بإمام.

٥ قلت: أ رأيت رجلا صلى بالناس يوم الجمعة ركعتين من غير أن يأمره الأمير؟ قال: لا يجزيهم و عليهم أن يستقبلوا الظهر. قلت: فان كان الأمير أمره بذلك أو كان خليفة الأمير أو صاحب شرطة أو القاضي؟ قال: تجزيهم صلاتهم.

قلت: أ رأيت مسافرا دخل مصرا من الأمصار فشهد مع أهلها الجمعة هل يجزيه ذلك؟ قال: نعم. قلت: لِمَ وهو مسافر؟ قال: إذا دخل مع قوم في الصلاة صلى بصلاتهم؛ ألا ترى أنه لو دخل مع مقيم في الظهر كان عليه أن يصلي أربع ركعات؛ أو لا ترى لو أن امرأة أو عبدا شهد الجمعة كان عليه أن يصلي ركعتين وليس على واحد منهما أن يشهد الجمعة.

١٥ قلت: أ رأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة ففرغ الناس كلهم؟

(١-١) وفي « أن يأمر الأمير ».

(٢) وفي ح، ص « الشرطة ».

(٣) لفظ « صلى » ساقط من هـ.

(٤-٤) وفي « لو أنه ».

(٥) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول « وفرغ » وهو تصحيف.

(٦) لفظ « كلهم » لم يذكر في ص، وهو الأنسب.

فذهبوا كلهم إلا رجلا واحدا بقي معه كم يصلي مع الإمام؟ قال: يصلي أربع ركعات، إلا أن يبقى معه 'ثلاثة رجال' سواء فصلي بهم الجمعة، وذلك أدنى ما يكون. قلت: فان كان معه عبيد أو رجال أحرار؟ قال: يصلي بهم الجمعة ركعتين. قلت: فان بقي معه نساء ليس معهن رجل؟ قال: يصلي بهن^٢ الظهر أربع ركعات. قلت: من أين اختلف العبيد والنساء^٥ وليس على واحد منهما الجمعة؟ قال: لأن العبيد رجال، وليس النساء كالرجال.

قلت: أ رأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة فصلي بهم ركعة ثم فرغ^٢ الناس فذهبوا كلهم وبقى وحده كم يصلي؟ قال: يصلي الجمعة ركعتين. قلت: فان فرغ^٢ الناس فذهبوا بعد ما افتتح الصلاة قبل أن يصلي ركعة؟ قال: عليه أن يستقبل الظهر أربع ركعات، ولا يبني على شيء من صلاته - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يمضي على الجمعة في الوجهين جميعا لأنه افتتح الجمعة فلا يفسدها ذهاب الناس عنه، ولو ذهب الناس عنه^٤ قبل أن يفتح الجمعة كان عليه أن يصلي الظهر أربع ركعات^٥.

١٥

(١-١) وفي ص « ثلاث رجال »، وفي هـ « رجال ثلاثة ».

(٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول « بهم ».

(٣) كذا في ص و كذا في المختصر؛ وفي بقية الأصول « فرغ » تحريف .

(٤) لفظ « عنه » ساقط من هـ .

(٥) اختصر الحاكم هذه المسألة اختصاراً حسناً، قال: وإذا فرغ الناس فذهبوا بعد ما خطب الإمام لم يصل الجمعة إلا أن يبقى معه ثلاثة رجال سواء أحرار =

قلت : أرأيت رجلًا صلى مع الإمام يوم الجمعة فلم يقدر على السجود فسجد على ظهر رجل هل يحزبه ذلك ؟ قال : نعم ، يحزبه إذا كان لا يقدر على السجود .

قلت : أرأيت من صلى الجمعة في الطاقات أو في السدة ، هل يحزبه ذلك ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت من صلى الجمعة في دار الصياقة هل يحزبه ؟ قال : إن كان في الطاقات قوم يصلون وكانت الصفوف متصلة أجزاء ذلك ، وإن لم يكن فيها أحد يصل فلا تحزبه صلاتهم لأن بينهم وبين الإمام طريقًا .

قلت : أرأيت إذا صف القوم يوم الجمعة بين الأساطين في الجمعة وغيرها هل تكره ذلك ؟ قال : لا أكرهه وليس به بأس .

قلت : أرأيت رجلًا أدرك مع الإمام يوم الجمعة ركعة أو أدرك الإمام في التشهد قبل أن يسلم أو بعد ما تشهد قبل أن يسلم أو أدركه - أو عيّد أو مسافرون فصل بهم الجمعة ، فإن صلى بهم ركعة ثم ذهبوا مضى على صلاة الجمعة ، وإن ركع ولم يسجد حتى ذهبوا استقبال الظهر في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومجد : إذا افتتحها وهم معه مضى على الجمعة ، وإن كان ركع ولم يسجد حتى ذهبوا استقبال الظهر في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومجد : إذا افتتحها وهم معه نبي على الجمعة - اهـ ق ٢٧ .

(١) لفظ « أرأيت » ساقط من الأصل ، وهو من سهو الناسخ .

(٢) الطاق : ما عطف من الأبنية - أي جعل كالقوس . والسدة : الباب ، والظلة فوقه .

بعد ما سلم وهو في سجدة السهو؟ قال: أدرك هذا معه الصلاة وعليه أن يصلي ركعتين.

قلت: أرايت رجلاً أحدث وهو خلف الإمام يوم الجمعة فاقفل فذهب وتوضأ، وقد فرغ الإمام من صلاته كيف يصنع؟ قال: إن كان قد تكلم استقبل الظهر أربع ركعات، وإن لم يتكلم بنى على صلاته ٥

(١) وقال محمد: يصلي الأربعة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام فقد أدرك، وإن أدركهم جلوساً صلى أربعاً. وهما استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم: ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا. وقد فاته ركعتان، ثم هو بادراك التشهد مدرك للجمعة بدليل أنه ينويها دون الظهر حتى لو نوى الظهر لم يصح اقتداؤه به؛ ثم الفرض بالانتداء تارة يعين إلى الزيادة كما في حق المسافر يقتدى بالمقيم، وتارة إلى النقصان كما في حق الجمعة؛ ثم في اقتداء المسافر بالمقيم لافرق بين الركعة وما دونها في تعين الفرض به، هكذا هنا وتأويل الحديث: وإذا أدركهم جلوساً قد سلموا. والقياس ما قاله إلا أن هذا احتياط وقال: يصلي أربعاً احتياطاً، وذلك جمعه. ولهذا ألزمه القراءة في كل ركعة، وكذلك تلزمه القعدة الأولى على ما ذكره الطحاوي عنه كما هو لازم للإمام، وفي رواية المعلية عنه: لا تلزمه القعدة الأولى لأنه ظهر من وجهه فلا تكون القعدة الأولى فيه واجبة، وهذا الاحتياط لا معنى له فإنه إن كان ظهراً فلا يمكنه أن يبنيها على تحريمه عقدها للجمعة، وإن كان جمعة فلا تكون الجمعة أربع ركعات - ٥١ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٣٥ .

(٢) وفي ص «الرجل» .

(٣-٣) وفي ص «في يوم الجمعة» .

(٤) كذا في الأصل؛ وفي بقية الأصول «توضأ» .

(٥) كذا في ح، من؛ ولم يذكر لفظ «قد» في بقية الأصول.

حتى يتم ركعتين .

قلت: أ رأيت رجلا أدرك الإمام يوم الجمعة وهو يتشهد أ يصلى الجمعة؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: أ رأيت مسافرا دخل في صلاة مقيم كم يصل؟ قلت: يصل صلاة مقيم أربع ركعات، قال: فهذا وذاك سواء؟
 ٥ أ لا ترى لو أنه أدرك مع الإمام الصلاة وجبت عليه صلته؟ فكيف يصل غير صلته وقد دخل في صلته ونواها! وقال محمد: يصل الجمعة أربعاً إن لم يدرك الركعة الآخرة - وهو قول زفر .

قلت: أ رأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة في وقت الظهر أو صلى الجمعة في وقت العصر وكان ذلك في يوم غيم هل تجزيهم صلاتهم؟
 ١٠ قال: لا . قلت: فان لم يخطب حتى ذهب وقت الظهر ثم خطب في وقت العصر وصلى الجمعة؟ قال لا تجزيهم في الوجهين جميعا، وعليهم أن يستقبلوا الظهر أربع ركعات .

قلت: أ رأيت أمير عسكرا نزل بالناس في بلدة وهو لا يريد براحا غير أنه يسرح الجنود هل عليه أن يقصر الصلاة؟ قال: لا .
 ١٥ قلت: فهل عليه أن يخطب الناس يوم الجمعة ويصل ركعتين؟ قال: نعم .

(١-١) وكان في الأصل « صلاة الجمعة »؛ وفي بقية الأصول « وصلى الجمعة » وهو الصواب .

(٢-٢) وفي ص « إمام عسكرا » .

(٣) وفي « نزاخا » مكان « براحا » . والبواح: المكان الذي لاسترة فيه من شجر أو غيره - مغرب ج ١ ص ٣٣ .

قلت : أرأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة فلما فرغ من خطبته قدم عليه أمير آخر أوصلي القادم بخطبة الأول أم يعيد الخطبة ؟ قال : إن صلى بخطبة الأمير الأول صلى أربع ركعات ، وإن هو خطب الناس صلى بهم ركعتين .

قلت : أرأيت القوم أتكره لهم أن يضلوا الظهر في جماعة يوم الجمعة ؟ قال : نعم ، أكره لهم ذلك إذا كانوا في مصر . قلت : وكذلك إذا كانوا في بجن أو محبس ؟ قال : نعم ، وإن صلوا أجزاء .

قلت : أرأيت الإمام هل يجهر بالقراءة يوم الجمعة ؟ قال : نعم .

قلت : فمن يجب عليه أن يأتي الجمعة ؟ قال : على أهل الأمصار .

(١) قال السرخسي في شرح المختصر : وإن كان صلى الأول الجمعة بالناس ، فإن لم يعلم بقدم الثاني أجزاءهم لأنه لا ينزل ما لم يعلم بقدم الثاني ، وإن علم به لم يجزهم إلا أن يكون الثاني أمر بإقامتها فحينئذ يجزيهم لأنه مستجمع لشرائطها . وقد قيل : لا يجزيهم لأن الثاني لما لم يملك إقامتها لعدم شهود الخطبة لم يصح أمره الأول بها . وقد بينا هذا فيما سبق - اهـ ج ٢ ص ٣٥ .

(٢) كذا في ح ؛ وفي ع ، ز « مجلس » ؛ وأظن أنه تصحيف « محبس » ، وفي ص « حبس » ، وفي هـ « محبس » .

(٣) قال أبو هريرة رضي الله عنه : قرأ (رسول الله صلى الله عليه وسلم) في الركعة الأولى سورة الجمعة وفي الثانية المنافقين . وقال النعمان بن بشير رضي الله عنهما : قرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية هل أتك حديث العاشية - اهـ ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٣٦ من شرح الكافي .

(٤) لقوله عليه الصلاة والسلام : لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع . وقال على رضي الله عنه : لا الجمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع =

قلت: أفتجب على من كان بزراعة أو نحوها أن يأتي الجمعة بالكوفة؟
قال: لا . قلت: وكذلك أهل الحيرة والمدينة؟ قال: نعم، ليس تجب
على هؤلاء الجمعة .

قلت: أ رأيت الخطبة يوم الجمعة أهي قبل الصلاة أو بعدها؟ قال:
بل قبلها . قلت: فإن خطب بعدها هل تجزئهم؟ قال: لا . قلت: فإن
صلى بهم الجمعة وخطب بعد ذلك؟ قال: عليه وعليهم أن يعيدوا
الجمعة بعد الخطبة .

= كذا قاله السرخسي في ج ٢ ص ٢٣ من مبسوطه - قال: وظاهر المذهب في بيان
حد مصر الجامع أن يكون فيه سلطان أو قاض لإقامة الحدود و تنفيذ الأحكام؛
وقد قال بعض مشايخنا: أن يتمكن كل صانع أن يعيش بصنغته فيه ولا يحتاج فيه
إلى التحول إلى صنعة أخرى؛ وقال ابن شجاع: أحسن ما قيل فيه إن أهلها بحيث
لو اجتمع في أكبر مساجدهم لم يسعهم ذلك حتى احتاجوا إلى بناء مسجد الجمعة
فهذا مصر جامع تقام فيه الجمعة. ثم في ظاهر الرواية: لا تجب الجمعة إلا على من سكن
المصر والأرياف المتصلة بالمصر؛ وعن أبي يوسف: إن كل من سمع النداء من
أهل القرى القريبة من مصر فعليه أن يشهدها - اهـ .

(١) الزرارة - بضم الزاي وفتح الراءين: محلة بالكوفة، سميت زرارة
ابن يزيد بن عمرو بن عدس من بني البكار، وكانت منزله - راجع ج ٢ ص ٣٨١
من معجم البلدان .

(٢) لفظ « المدينة » لم يذكر في ص، مذكور في بقية الأصول؛ وليس أطراف
الكوفة مقام يسمى « المدينة » فلعله تصحيف « السدير » وهو من أطراف الكوفة
عند الحيرة - والله أعلم .

(٣-٣) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول « قال: عليهم » .

قلت : أ رأيت رجلا أدرك الإمام يوم الجمعة و قد ركع و رفع رأسه من الركوع فأحدث الإمام فقدم هذا الرجل فسجد بهم ؟ قال : يجزيهم . قلت : فهل يجزي هذا المقدم ؟ قال : يجزيه من سجدين ، و لا يحتسب بهما من صلاته لأنه لم يدرك الركوع و لكن يجعل السجدين تطوعا و يصل الركعة التي سبقه الإمام بها . قلت : فكيف أجرى من خلفه و لا يجزيه ؟ قال : لأنه لو كان خلف الإمام كان عليه أن يسجدهما .

قلت : أ رأيت مسافرا شهد الجمعة مع الإمام فأدرك الخطبة فلما فرغ الإمام من خطبته أحدث قدمه قبل أن يدخل في الصلاة فصلى المسافر بالناس الجمعة أتجزئهم صلاتهم ؟ قال : نعم . [قلت : وكذلك العبد ؟ قال : نعم - ٧] . قلت : أ رأيت إن كان المسافر لم يشهد الخطبة مع الإمام يوم الجمعة ١٠

(١-١) وفي ح ، ص « فسجد بهم هل يجزيهم ؟ قال : نعم » .

(٢) وفي ص « هل » .

(٣-٣) كان في الأصل و كذا في ز ، ح « يحتسبها » ؛ وفي ه « يحسبها » ؛ وفي ص و المختصر « يحتسب بها » و هو الصواب .

(٤) وفي ج ٢ ص ٣٦ من مبسوط السرخسي : فان قيل : فإذا لم يحتسب بها كان تطوعا في حقه فكيف يجوز اقتداء القوم به و هم مفترضون ؟ قلنا : لا كذلك ، بل هما فرض في حقه حتى لو تركها لم تجز صلاته ، ولكنه لا يحتسب بها لانعدام شرط الاحتساب في حقه - ه .

(٥) كذا في ص ؛ و لفظ « الإمام » ساقط من بقية الأصول .

(٦) وفي ص « فقدم المسافر » .

(٧) كذا في ح ، ص ؛ و ما بين المربعين ساقط من بقية الأصول .

(٨) من قوله « فأدرك الخطبة فلما فرغ الإمام ... » ساقط من ه .

إلا أنه حين دخل المسجد أحدث الإمام قبل أن يدخل في الصلاة فقدمه كيف يصنع؟ قال: يصلى بهم الظهر ركعتين ثم يتشهد و يسلم ثم يقوم الناس فيقضون ركعتين وحدانا بغير إمام .

قلت: أ رأيت الإمام ما يجب عليه أن يقرأ في الجمعة؟ قال: ما قرأ

٥ هـ فحسن ، ويكره أن يوقت في ذلك وقتاً . قلت: فأى سورة يقرأها

على المنبر؟ قال: ما قرأ^٢ فحسن^٣ . قلت: فان قرأ على المنبر سورة

فيها سجدة أسجدها^٤ و يسجد من معه^٥؟ قال: نعم . قلت: فان قرأها

في الصلاة؟ قال: يسجدها و يسجد من معه . قلت: فان لم يسجدها^٦

وفرغ من صلاته و سلم هل يسجد الناس بعد ذلك؟ قال: إذا لم يسجد

١٠ الإمام فلا يسجد من خلفه . قلت: أ رأيت إن كان الإمام حين قرأ

السجدة أحدث قبل أن يسجدها فقدم رجلاً أ يبنى لذلك الرجل المقدم

أن يسجدها و يسجد معه الناس؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الجيش يغزون أرض الحرب فيحاصرون مدينة

(١) وفي ز، ح « فيصلون » .

(٢) إلا أن يتبرك بقراءة سورة ثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها

فيقتدى به - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٣٦ .

(٣) وفي ص « قرأها » .

(٤) لأن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت منه أنه قرأ سوراً مختلفة على المنبر «الدهر»

و « المرسلات » وغيرها - ف .

(٥-هـ) كذا في الأصل وكذا في ص؛ وفي ز، ح، هـ « و يسجد معه من سمعها » .

(٦) كذا في ح، ص؛ والضمير ساقط من بقية الأصول .

و يوطنون أنفسهم على إقامة شهر هل يجمع بهم إمامهم؟ قال: لا. قلت:
لم؟ قال: لأنهم مسافرون. قلت: فان صلى بهم إمامهم الجمعة؟ قال:
لا تجزيهم، وعليهم أن يعيدوا ركعتين لأنهم مسافرون فلا يجزيهم أن
بصلوا الجمعة إلا في مصر من الأمصار مع الإمام.

- قلت: أ رأيت إماما صلى الجمعة بالناس فلما فرغ من الركعة الثانية ٥
قام حتى استوى قائما؟ قال: عليه أن يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد
سجدتي السهو. قلت: فان قام في الظهر في الرابعة حتى استوى قائما هل
عليه أن يقعد فيتشهد ويسلم ثم يسجد سجدتي السهو؟ قال: نعم. قلت:
فان قام في الظهر في الثانية حتى استوى قائما؟ قال: لا يقعد ولكنه يمضي
على صلاته، فاذا سلم سجد سجدتي السهو. قلت: من أين اختلفا؟ قال: ١٠
لأن الجمعة إنما هي ركعتان وقد تمت، و الظهر أربع ركعات لم تتم بعد،
فاذا استوى في الثانية قائما أمرته أن يمضي في صلاته و يسجد سجدتي السهو
إذا فرغ من صلاته! . قلت: فان لم يستو قائما أو ولكنه نهض و حين
نهض ذكر؟ قال: يقعد فيتشهد ويسلم، فاذا فرغ من صلاته سجد
سجدتي السهو بعد ذلك إن كان فعل ذلك ناسيا، وإن تعمد ذلك فقد ١٥
(١) وفي المختصر و شرحه للسرخسي: (و إذا قام الإمام من الركعة الثانية في الجمعة
و لم يقعد فانه يعود ويقعد)، لأنها تعدة الختم في هذه الصلاة فيعود إليها كما في
سائر الصلوات، و الجمعة في حق المقيم كالظهر في حق المسافر - انتهى ج ٢ ص ٣٦ .
(٢-٢) وفي ص « و لكنه نهض إلى الصلاة فذكر » و الواو ساقط من ه في قوله
« و حين » .

أساء ولا شيء عليه .

قلت : رأيت رجلا افتتح الصلاة تطوعا وهو ينوي أن يصلي أربع ركعات فلما صلى الثانية قام فذكر قبل أن يستتم قائما؟ قال : يقعد فيفرغ من بقية صلاته ، وعليه سجودتا السهو . قلت : فان استتم قائما
 ٥ ومضى على صلاته هل عليه سجودتا السهو؟ قال : نعم . قلت : فان كان لا يريد أن يصلي أربع ركعات فلما قعد في الثانية نهض في الركعتين حتى استوى قائما ثم ذكر؟ قال : يقعد فيتشهد ويسلم ويسجد بسجودتي السهو . قلت : وكذلك لو نهض في الركعتين من الوتر أو المغرب فهو مثل ما وصفت لك في الظهر والعصر؟ قال : نعم .

١٠ قلت : رأيت الرجل أيجتي يوم الجمعة في المسجد؟ قال : إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل .

باب صلاة العيدين

قلت : رأيت العيدين هل يجب فيهما الخروج على أهل القرى

(١) وفي المختصر وشرحه للمرخسي : وللرجل أن يجتي في المسجد يوم الجمعة إن شاء وإن شاء لم يفعل لأن عموده لانتظار الصلاة فيقعد كما شاء ، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم في التطوعات في بيته كان يقعد محتبيا ، فإذا جاز ذلك في الصلاة ففي حالة انتظارها أولى - ٥٥ ج ٢ ص ٣٦ .

(٢) الأصل في العيدين حديث أنس رضي الله عنه قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال : قد أبداكم الله سبحانه وتعالى بهما خيرا منهما : الفطر والأضحى . واشتبه المذهب في صلاة العيد أنها واجبة أم سنة ، فالذكور في الجامع الصغير أنها سنة لأنه قال في العيدين : يجتمعان في يوم =

و الجبال و السواد؟ قال: لا، إنما يجب على أهل الأمصار و المدائن^١. قلت: أ رأيت الإمام يوم العيد 'أبدأ' بالخطبة أو بالصلاة؟ قال: بل يبدأ بالصلاة^٢، فإذا فرغ خطب ثم جلس جلسة خفيفة ثم = واحد فالأولى منها سنة. و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه تجب صلاة العيد على من تجب عليه صلاة الجمعة؛ و قال في الأصل: لا يصلح التطوع في الجماعة ما خلا قيام رمضان و كسوف الشمس. فهو دليل على أن صلاة العيد واجبة، و الأظهر أنها سنة و لكنها من معالم الدين، أخذها هدى و تركها ضلالة - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٣٧ من مبسوطه.

(١) لما روينا: لا الجمعة و لا شريق إلا في مصر جامع. و المراد بالتشريق صلاة العيد على ما جاء في الحديث: لا ذبح إلا بعد التشريق. و الحاصل أنه يشترط لصلاة العيد ما يشترط لصلاة الجمعة، إلا الخطبة فإنها من شرائط الجمعة و ليست من شرائط العيد، و لهذا كانت الخطبة في الجمعة قبل الصلاة و في العيد بعدها، لأنها خطبة تذكير و تعليم لما يحتاج إليه في الوقت فلم تكن من شرائط الصلاة، كالخطبة بعرفات، و الخطبة يوم الجمعة بمنزلة شطر الصلاة لما ذكرنا - كذا ذكره السرخسي في ج ٢ ص ٣٧ من مبسوطه.

(٢-٢) و في «أبدأ».

(٣) و الدليل على أن الخطبة في العيد بعد الصلاة ما روى أن مروان لما خطب في العيد قبل الصلاة قام رجل فقال: أخرجت المنبر يا مروان! و لم يخرج رسول الله صلى الله عليه و سلم، و خطبت قبل الصلاة و لم يخطب هو قبلها و إنما كان يخطب بعد الصلاة. فقال مروان: ذاك شيء قد ترك. فقال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: أما هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده» - الحديث. (قال): فقد كانت الخطبة بعد الصلاة في عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم و الخلفاء الراشدين =

يقوم فيخطب، ويقرأ في خطبته بسورة من القرآن . قلت : أفتجب للقوم أن يستمعوا وينصتوا؟ قال : نعم .^١

قلت : أرأيت صلاة العيدين هل فيها أذان وإقامة؟ قال : ليس فيها أذان ولا إقامة .^٢

قلت : أرأيت الإمام إن بدأ بالخطبة فخطب ثم صلى بهم هل تجزيهم صلاتهم؟ قال : نعم .^٣

قلت : أرأيت التكبير في صلاة العيدين كيف هو؟ قال : يقوم الإمام فيكبر واحدة يفتح بها الصلاة، ثم يكبر بعدها ثلاثاً . فإذا كبر قرأ بفاتحة القرآن وسورة، فإذا فرغ من القراءة كبر الخامسة = حتى أحدث بنو أمية الخطبة قبل الصلاة لأنهم كانوا في خطبتهم يتكلمون بما لا يحل فكان الناس لا يجلسون بعد الصلاة لسماعها، فأحدثوها قبل الصلاة ليسمعها الناس - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٣٧ من شرح المختصر .

(١) لأنه يعظهم فانما ينفع وعظه إذا استمعوا - اهـ ج ٢ ص ٣٨ من شرح المختصر .
(٢) وفي المختصر وشرحه : وليس في العيدين أذان ولا إقامة ، هكذا جرى التوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ، وهو دليل أنها سنة - اهـ ج ٢ ص ٣٨ .

(٣) وزاد في ع ، ه ، ز بعد قوله « نعم » « ولا يخرج المنبر في العيدين » ؛ ولم يذكر هذا القول في ص ، وهو الصواب لأن المسألة يجي . بعد في آخر الباب . وفي المختصر وشرحه : وإن خطب أولاً ثم صلى أجزأهم كما لو ترك الخطبة أصلاً - اهـ ص ٣٨ .

(٤ - ٤) وفي ص « بفاتحة الكتاب وسورة » .

فركع بها، فإذا فرغ من ركوعه وسجوده قام في الثانية فبدأ فقرأ بفاتحة القرآن وبسورة، فإذا فرغ من القراءة كبر ثلاث تكبيرات، ثم يكبر الرابعة فيركع بها، ثم يسجد، فإذا فرغ تشهد وسلم. قلت: (١-١) وفي ص «فبدأ بفاتحة القرآن وسورة».

(٢) قال في المختصر وشرحه: (والتكبير في صلاة العيد تسع: خمس في الركعة الأولى، فيها تكبيرة الافتتاح والركوع؛ وأربع في الثانية، فيها تكبيرة الركوع؛ ويوالى بين القراءة في الركعتين). وهذه مسألة اختلف الصحابة رضوان الله عليهم فيها، والذي بينا قول ابن مسعود رضي الله عنه؛ وبه أخذ علماءنا - رحمهم الله؛ وقال على رضي الله عنه في الفطر: يكبر إحدى عشرة تكبيرة: ستا في الأولى، وخمسا في الثانية فيها تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع؛ والزوائد ثمان تكبيرات؛ وفي الأضحية خمس تكبيرات: تكبيرة الافتتاح، وتكبيرتا الركوع وتكبيرتان زائدتان: واحدة في الأولى، والأخرى في الثانية. ومن مذهبه البداءة بالقراءة في الركعتين ثم بالتكبير. وعن ابن عباس رضي الله عنهما ثلاث روايات: روى عنه كقول ابن مسعود وهي شاذة، والمشهور عنه روايتان: أحدهما أنه يكبر في العيدين ثلاث عشرة تكبيرة: تكبيرة الافتتاح، وتكبيرة الركوع، وعشر زوائد: خمس في الأولى، وخمس في الثانية. وفي الرواية الأخرى اثنتا عشرة تكبيرة: تكبيرة الافتتاح، وتكبيرة الركوع؛ وتسع زوائد: خمس في الأولى، وأربع في الثانية. وقد روى عن أبي يوسف أنه رجع إلى هذا - وهو قول الشافعي، وعليه عمل الناس اليوم لأن الولاية لما انتقلت إلى بني العباس أمروا الناس بالعمل في التكبيرات بقول جدهم. ومن مذهبه البداءة بالتكبير في كل ركعة؛ وإنما أخذنا بقول ابن مسعود رضي الله عنه لأن ذلك شيء اتفقت عليه جماعة من الصحابة منهم أبو مسعود البدرى وأبو موسى الأشعري وحذيفة ابن اليمان - رضي الله عنهم؛ فان الوليد بن عقبة أتاها فقال: هذا -

فهل يرفع يديه في كل تكبيرة من هذه التسع تكبيرات؟ قال: نعم . قلت: 'و لا يرفع يديه في تكبيرتين من هذه التسع' وإنما يرفع في السبع منها؟ قال: نعم . قلت: فأيهم التي يرفع فيها يديه؟ قال: إذا افتتح الصلاة رفع يديه، ثم يكبر ثلاثا فيرفع يديه، ثم يكبر الخامسة = العيد فكيف تأمروني أن أفعل؟ فقالوا الابن مسعود: علمه، فعلمه بهذه الصفة، وواقوه على ذلك. وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة العيد أربعاً ثم قال: «أربع كأربع الجنائز. فلا يشبهه عليكم» - وأشار بأصابعه وحبس إبهامه . ففيه قول وعمل وإشارة واستدلال وتأكيده؛ وإنما قلنا بالموالاة بين القراءتين لأن التكبيرات يؤتى بها عقب ذكر هو فرض ففي الركعة الأولى يؤتى بها عقب تكبيرة الافتتاح وفي الثانية عقب القراءة. ولأنه يجمع بين التكبيرات ما أمكن ففي الركعة الأولى يجمع بينها وبين تكبيرة الافتتاح، وفي الثانية يجمع بينها وبين تكبيرة الركوع، ولم يبين مقدار الفصل بين التكبيرات في الكتاب. وروى عن أبي حنيفة رحمه الله قال: ويسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلاث تسيحات. وقال ابن أبي ليلى: يأخذ بأى هذه التكبيرات شاء - وهو رواية عن أبي يوسف لأن الظاهر أن كل واحد منهما إنما أخذ بما رآه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سمعه منه، فإن هذا شيء لا يعرف بالرأى؛ ولكننا نقول: الآخر ناسخ للأول فلا وجه لإثبات التخيير بين القليل والكثير - اهـ ج ٢ ص ٣٨ .

(١-١) وفي ص «السبع التكبيرات»؛ وفي ح «السبع تكبيرات»، وهو أيضا صواب إذا لم تعد تكبيري الركوع منها .

(٢-٢) وفي ص «ولا يرفع في التكبير من غير هذه السبع» .

ولا يرفع يديه ، ' فإذا قام في الثانية وقرأ أكبر ثلاث تكبيرات
ويرفع يديه ، ثم يكبر الرابعة للركوع ولا يرفع يديه ' . قلت : والتكبير
في الفطر والأضحية والخطبة والصلاة سواء ؟ قال : نعم .

قلت : رأيت الرجل يفوته العيد هل عليه أن يصلي شيئاً ؟ قال :

إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل . قلت : فكيف يصلي إن أراد أن يصلي ؟ ه
قال : إن شاء أربع ركعات وإن شاء ركعتين ' .

قلت : رأيت الإمام إذا خرج إلى الجبابة ، أ ينبغي له أن يخلف

رجلاً يصلي بالناس في المسجد ؟ قال : إن فعل فحسن ، وإن لم يفعل

فلا شيء عليه . قلت : فإن فعل كيف يصلي بهم الرجل ؟ قال : يصلي

بهم كما يصلي الإمام في الجبابة .

(١) وحكى أبو عصمة عن أبي يوسف أنه لا يرفع يديه في شيء منها - قاله

المرخسي في شرح النكاح ج ٢ ص ٣٩ .

(٢-٢) كذا في ح . ص ؛ ومن قوله « فإذا قام في الثانية . . . » ساقط

من بقية الأصول .

(٣) لما روى علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من

صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نبت نبات وكل ورقة حسنة » -

انتهى ما قاله المرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٣٩ .

(٤) الجبابة - مثقل الباء وثبوت الهاء أكثر من حذفها : هي المصلي في

الصحراء - من مصباح المنير ج ١ ص ٦٧ .

(٥) روى عن علي رضي الله عنه أنه استخف من يصلي بالضعفة صلاة العيد في

الجامع وخرج إلى الجبابة - ذكره المرخسي في ج ٢ ص ٤٠ من شرح المختصر .

قلت: أ رأيت رجلا أحدث في الجبابة يوم العيد وهو مع الإمام يخاف إن رجع إلى السكوة أن تفوته الصلاة ولا يجد الماء كيف يصنع؟
قال: يتيمم ويصلي مع الناس. قلت: لم؟ قال: لأن العيدين إن فاتته لم يكن عليه صلاة. 'و صلاة العيدين' بمنزلة الصلاة على الجنائز؛
٥ ألا ترى أنه إذا صلى على الجنائز فأحدث فإنه يتيمم ويصلي عليها؛
فكذلك العيد. قلت: فإن أحدث بعد ما صلى ركعة أ يتيمم مكابيه
و يَمْضِي على صلاته؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يتيمم وتكبه انصرف
إلى السكوة فتوضأ ثم عاد إلى المصلي فوجد الإمام قد صلى كيف يصنع؟
قال: يصلي ركعتين كصلاة الإمام ويكبر كما يكبر الإمام. قلت:
١٠ فهل يقرأ فيهما؟ قال: لا. قلت: فما شأنه يكبر ولا يقرأ؟ قال: لأن
قراءة الإمام له قراءة، ولا يكون تكبير الإمام له تكبيرا؛ ألا ترى
أن من خلف الإمام يكبرون معه ولا يقرأون؟ فهذا والذي خلفه
سواه؛^١ لأنه قد أدرك أول الصلاة مع الإمام - وهذا قول أبي حنيفة.

(١-١) وفي ص «لأن العيد إذا فاتته».

(٢-٢) وفي ص «و صلاة العيد».

(٣) وفي هـ «لو» مكان «إذا».

(٤) وفي ص هـ «أنه».

(٥) كذا في الأصل و كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «فيصلي».

(٦) وفي هـ «أو» وليس بشيء.

(٧) وفي ص «يكبر» بغير واو؛ وسقط قوله «ويكبر» من هـ.

(٨) كذا في ح، ص؛ والواو قبل قوله «لأنه» ساقط من بقية الأصول.

وقال أبو يوسف و محمد : إذا دخل مع امام في الصلاة متوضيا لم يجزه التيمم لأن هذا لا يفوته الصلاة - وهذا قول زفر .

قلت : أرأيت الإمام هل يقرأ في العيدين بشيء معلوم ؟ قال :

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ بـ "سبح اسم ربك الأعلى" و "هل أتك حديث الغاشية" ، وأما سورة من القرآن

(١) لفظ « الصلاة » ساقط من الأصل و كذا من ز . ه ؛ وإنما زيد من ح ، ص .

(٢) أسنده إمامنا الأعظم عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في العيدين و يوم الجمعة بـ « سبح اسم ربك الأعلى » و « هل أتك حديث الغاشية » - أخرجه الحارثي في مسنده من طريق القاسم بن الحكم و أبي يحيى الجماني و الحسن بن زياد و أبي يوسف و أيوب بن هاني و محمد بن مسروق و سعيد بن أبي الجهم و أسد ابن عمرو و إسحاق بن يوسف الأزرق و المقرئ و عفيف بن سالم الموصلي و الأبيض بن الأغر عنه ، ورواية الثلاثة الأخيرين في العيدين فقط . و أخرجه الحافظ طاححة بسنده من طريق القاسم و الأبيض و الجماني . و أخرجه الحافظ محمد بن المظفر في مسنده من طريق القاسم و الجريز بن عبد الحميد و الأبيض عنه . قال الحافظ : و رواه شعبة عن إبراهيم كذلك . و أخرجه ابن خمر و باسناده عن ابن المظفر المذكور . و رواه من طريق محمد بن مسروق عنه و عن الثوري ، و من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عنه . و أخرجه الإمام الحسن بن زياد أيضا في كتاب الآثار عنه متندا و متنا - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤ ؛

و أخرجه ابن خمر و من طريق القاسم بن الحكم و الأبيض بن الأغر عنه ، و لفظه : إنه كان يقرأ في العيدين بـ « سبح اسم ربك الأعلى » و « هل أتك

قرأها أجزته ، وقد يكره أن يتخذ الرجل شيئا من القرآن

== حديث الغاشية . و أخرج من طريق محمد بن مسروق ناسفیان و أبو حنيفة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم مثله سواء . و أخرجه عن المقرئ أيضا مثله سواء . و أخرجه الحافظ أبو نعيم في مسند الإمام له من طريق الأبيض بن الأغر عن أبي حنيفة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين والجمعة بـ « سبح اسم ربك الأعلى » و « هل أتك حديث الغاشية » . (قال) و رواه محمد بن مسروق و أيوب بن هاني و الحسن بن زياد و الحسن بن الفرات و أبو يوسف و سعيد بن أبي الجهم - اه كذا رواه من غير واسطة محمد بن المنتشر ثم رواه عنه من طريق عبد الله بن زريع و شعيب بن إسحاق عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن حبيب عن النعمان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة (وفي العيدين) بـ « سبح اسم ربك الأعلى » و « هل أتك حديث الغاشية » . (قال) و رواه عن أبي حنيفة على هذا القاسم بن الحكم والحامى و إسحاق بن زيد في كلتا الروايتين ، فتوابع أبو حنيفة عليهما ؛ فأما روايته عن إبراهيم عن حبيب نفسه فتابعه عليها الفرات بن خالد ويحيى بن سعيد الأموى عن مسعر (ثم أسند عن مسعر) قال : و ممن تابعه على الرواية الأخرى التي قال فيها : عن أبيه عن حبيب الثورى وشعبة و مسعر و جرير بن عبد الحميد ، ثم أخرج عن كل منهم بسنده قات : و تابعه جرير و أبو عوانة أيضا عن إبراهيم عن أبيه ؛ و تابع عبيد الله بن عبد الله حبيبا عن النعمان . رواه مسلم - راجع ج ٢ ص ٢٨٨ من صحيحه . و رواه أحمد و الطبرانى في الكبير عن سمرة بن جندب ، و رجال أحمد ثقات - راجع ج ٢ ص ٢٠٤ من مجمع الزوائد .

(١) فأنب تترك بالافتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في قراءة هاتين السورتين لحسن - قاله المهرخسى في ج ٢ ص ٤ من شرح المختصر .

حتماً حتى لا يقرأ في تلك الصلاة غيرها^١ .

قلت : فهل قبل العيدين صلاة؟ قال : لا . قلت : فهل بعدها صلاة؟

قال : إن شاء صلى أربعاً^٢ ، وإن شاء لم يصل .

قلت : أرايت رجلاً أدرك الإمام في صلاة العيد بعد ما تشهد

ولم يسلم أو أدركه بعد ما سلم وسجد بسجدة السهو فدخل معه ثم سلم الإمام^٣

أيقوم الرجل فيصلّي صلاة العيد؟ قال : نعم . قلت : ويقرأ ويكبر؟

قال : نعم^٤ . قلت : فكيف يكبر إذا قام يصلّي إذا أدركه؟ قال : يكبر

ثلاث تكبيرات ، ثم يقرأ فاتحة^٥ القرآن وسورة^٦ ، ثم يكبر

(١) لفظ «حتماً» ساقط من ص ، وهو من سهو الكاتب .

(٢) فربما يظن ظان أنه لا يجوز تلك الصلاة إلا بقراءة تلك السورة ، فكان هو

مدخلاً في الدين ما ليس منه ؛ وقال عليه الصلاة والسلام : « من أدخل في ديننا

ما ليس منه فهو رد عليه » - اه ما في شرح الكافي ج ٢ ص ٤٠ .

(٣) والذي يختص بهذا اليوم حديث علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : « من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نبت نبتا

وبكل ورقة حسنة » - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٣٩ من شرح المختصر .

(٤-٤) وفي « ويكبر ويقرأ » .

(٥) قلت : هذا الجواب مع سؤاله ساقط من ص .

(٦) وفي ز ، ح « يقرأ » مكان « يكبر » .

(٧) كذا في الأصل وكذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « بقية » .

(٨) من ص وكذا في المختصر ، وفي بقية الأصول : بسورة .

الرابعة فيركع بها ويسجد، ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ بفاتحة القرآن وسورة، ثم يكبر أربع تكبيرات ويركع في التكبيرة الرابعة . قلت : لِم جعلت على هذا ثمانى تكبيرات؟ قال : لأنه كبر تكبيرة واحدة حين افتتح بها الصلاة مع الإمام فألقيت عنه تلك التكبيرة .

قلت : أ رأيت رجلا أدرك مع الإمام ركعة من العيد فلما سلم الإمام قام يقضى كيف يكبر؟ قال : يقرأ بفاتحة القرآن وسورة ثم يكبر أربع تكبيرات يركع بأخرهن^٢ .

قلت : أ رأيت الإمام هل ينبغي له أن يكبر في العيدين أكثر من تسع تكبيرات؟ قال : ما أحب له ذلك . قلت : فإن فعل هل يضره (١-١) كذا في ح ، ص ؛ ومن قوله « الرابعة فيركع ... » ساقط من بقية الأصول ، ولا بد منه .

(٢) وفي هـ « العبيد » مكان « العيد » خطأ فاحش .

(٣) وبه أجاب في الجامع والزيادات وفي نوادر أبي سليمان في أحد الموضوعين ، وقال في الموضوع الآخر : يبدأ بالتكبير . وهو القياس لأنه يقضى ما فاتة فيقضيه كما فاتة ولكنه استحسن فقال : لو بدأ بالتكبير كان مواليا بين التكبيرات فان في الركعة المؤداة مع الإمام كانت البداءة بالقراءة ، والموالاتة بين التكبيرات لم يقل بها أحد من الصحابة ؛ ولو بدأ بالقراءة كان فعله موافقا لقول على رضى الله عنه . ولأن يفعل كما قال بعض الصحابة أولى من عكسه . ولأنه لو بدأ بالقراءة كان آتيا بالتكبيرات عقيب ذكر هو فرض جامعا بينها وبين تكبير الركوع ، وهو أصل ابن مسعود رضى الله عنه كما بينا - انتهى ما قاله السرخسى في ج ٢ ص ٤٠ من شرح المختصر .

(٤) وفي ص ، ح « سبع » .

من ذلك شيء قال : لا .

قلت : أ رأيت إماما قرأ السجدة يوم العيد؟ قال : عليه أن يسجد
و يسجد معه أصحابه . قلت : وكذلك لو قرأها وهو يخطب؟ قال : نعم ،
يسجدها و يسجد معه من سمعها ، و أما إذا قرأها في الصلاة فسجدها
يسجدها معه من سمعها و من لم يسمعها جميع من معه في الصلاة .

قلت : أ رأيت النساء هل عليهن خروج في العيدين؟ قال : قد كان
يرخص لهن في ذلك ، فأما اليوم فاني أكره لهن ذلك . قلت : أفنكره
لهن أن يشهدن الجمعة و الصلاة المكتوبة في جماعة؟ قال : نعم . قلت :

(١) و في الأصل « سمعه » . كان « معه » و ليس بشيء .

(٢) أسنده المؤلف في كتاب الآثار فقال : أخبرنا أبو حنيفة عن عبد الكريم بن
أبي المخارق عن أم عطية رضی الله عنها قالت : كان يرخص للنساء في الخروج في
العيدين : الفطر والأضحى . قال محمد : لا يعجبنا خروجهن في ذلك إلا العجوز
الكبيرة - وهو قول أبي حنيفة - اه ص ٤١ . و أخرجه الإمام أبو يوسف في
ص ٥٩ من كتاب الآثار ، زاد في آخره : حتى لقد كانت البكران لتخرجان في
الثوب الواحد ، وحتى تخرج الحائض فتنجلس في عرض النساء فتدعو و لاتصل -
اه . و أخرجه الإمام الحسن بن زياد أيضا في آثاره - راجع جامع المسانيد ج ١
ص ٣٧١ . و أخرجه طلحة بن محمد في مسند الإمام له من طريق عبيد الله بن
الزبير . و أخرجه الحارثي من طرق . و أخرجه ابن خسر و من طريق ابن زياد
و محمد بن الحسن - راجع ج ١ ص ٣٨١ من جامع المسانيد . و أخرجه محمد بن
الحسن في نسخة أيضا نحو ما رواه في آثاره - راجع جامع المسانيد ص ٣٧٩ .
قلت : و حديث أم عطية معروف ، أخرجه عنها غير عبد الكريم أيضا ابن سيرين
و غيره ، أخرجه الشيخان .

فهل ترخص لشيء منهن؟ قال: أرخص للعجوز الكبيرة أن تشهد العشاء والفجر والعيدين، فأما غير ذلك فلا^١.

قلت: أرأيت العبد هل يجب عليه أن يشهد الجمعة والعيدين؟ قال: إن فعل فحسن، وإن لم يفعل فلا شيء عليه. قلت: فهل ينبغي له أن يفعل دون أن يأذن له مولاه؟ قال: لا. قلت: فهل ينبغي للولي أن يمنعه من ذلك أو من الصلاة في جماعة؟ قال: إن فعل لم يضره ذلك شيئاً^٢.

(١) وفي المختصر وشرحه: (ليس على النساء خروج في العيدين، وقد كان يرخص لهن في ذلك فأما اليوم فأنى أكره ذلك)، يعني للشواب منهن فقد أمرن بالقرار في البيوت ونهين عن الخروج لما فيه من الفتنة. (فأما العجائز فيرخص لهن في الخروج إلى الجماعة لصلاة المغرب والعشاء والفجر والعيدين، ولا يرخص لهن في الخروج لصلاة الظهر والعصر والجمع - في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومجد: يرخص للعجائز في حضور الصلوات كلها وفي الكسوف والاستسقاء)، لأنه ليس في خروج العجائز فتنة والناس قل ما يرغبون فيهن وقد كن يخرجن إلى الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يداوين المرضى ويسقين الماء ويطبخن. وأبو حنيفة قال في صلاة الليل: تخرج العجوز مستورة وظلمة الليل تحول بينها وبين نظر الرجال إليها، بخلاف صلوات النهار والجمعة (لأنها) تؤدى في المصر، فلكثرة الزحام ربما تصرع وتصطدم وفي ذلك فتنة فإن العجوز إذا كان لا يشتهيها شاب يشتهيها شيخ مثلاً، وربما يحمل فرط الشبق الشاب على أن يشتهيها ويقصد أن يصدمها، فأما صلاة العيد فتؤدى في الجبانة فيمكنها أن تعترل ناحية عن الرجال كيلا تصدم - الخ ج ٢ ص ٤١.

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وللولى منعه من عبده من حضور الجمعة =

قلت: رأيت السهو في العيدين والجمعة والصلاة المكتوبة والتطوع
أهو سواء؟ قال: نعم. قلت: وكذلك السهو في صلاة الخوف؟ قال: نعم.

قلت: رأيت المنبر هل يخرج في العيدين؟ قال: لا^٢.

قلت: رأيت الإمام إذا كبر في العيدين أكثر من تسع^٣ تكبيرات

= (والعيدين)، لأن خدمته حق مولاه وفي خروجه إبطال حق المولى في خدمته
وإضرار به فكان له أن يمنعه من ذلك؛ وإنما لا يمنعه من أداء المكتوبات لأن
ذلك صار مستغنى من حق المولى. واختلف مشايخنا فيما إذا حضر مع مولاه
ليحفظ دابته، فمنهم من قال: ليس له أن يصلي الجمعة والعيدين بغير رضاه.
والأصح أن له ذلك إذا كان لا يخل بحق مولاه في إمساك دابته - اه ص ٤١.

(١) وفي تنوير الأبصار: والسهو في صلاة العيدين والجمعة والمكتوبة سواء؛
(قال في الدرر): والمختار عند المتأخرين عدمه في الأوليين لدفع الفتنة كما في جمعة
- البحر. وأقره المصنف وبه جزم في الدرر - اه. وفي رد المحتار: وفي جمعة
حاشية أبي السعود عن العزيمة أنه ليس المراد عدم جوازه بل الأولى تركه
لثلايق الناس في الفتنة - اه. وفيه أيضا: قوله «وبه جزم في الدرر لئلا يفتنه قومه
محبوها الواني بما إذا حضر جمع كثير وإلا فلا داعي إلى الترك (ط) - اه ج ١
ص ٥٥. آخر باب السهو.

(٢) وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب في العيدين على ناقته؛
والناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا اتفقوا على ترك
إخراج المنبر، ولهذا اتخذوا في المصلى منبرا على حدة من اللبن والطين؛ واتباع
ما اشتهر العمل به في الناس واجب - انتهى ما في ج ٢ ص ٤٢ من
شرح الكافي.

(٣) وفي ص، ح «سبع».

أينبغي لمن خلفه أن يكبروا معه؟ قال: نعم، يتبعونه إلا أن يكبر ما لا يكبر أحد من الفقهاء وما لم تجئ به الآثار.

باب التكبير في أيام التشريق

قلت: أ رأيت التكبير في أيام التشريق متى هو وكيف هو؟ ومتى

يبدأ ومتى يقطع؟ قال: كان عبد الله بن مسعود يبتدئ به من صلاة الغداة يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر، وكان علي ابن أبي طالب يكبر من صلاة الغداة يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق، فأى ذلك ما فعلت فهو حسن: وأما أبو حنيفة فإنه كان يأخذ بقول ابن مسعود ويكبر من صلاة الغداة يوم عرفة إلى صلاة

(١) وإذا كبر ما لم يقل به أحد من الصحابة كان فعلة خطأ مخالفاً للاجماع، ولا متابعة في الخطأ؛ فأكثر مشايخنا على أنه يتابعه إلى ثلاث عشرة تكبيرة ثم يسكت بعد ذلك. وقال بعضهم: يتابعه إلى ست عشرة تكبيرة لأن فعلة إلى هذا الموضع محتمل للتأويل؛ فعلة ذهب إلى أن مراد ابن عباس رضى الله عنهما: ثلاث عشرة تكبيرة زوائد، فإذا ضمنت إليها تكبيرة الافتتاح وتكبيرتي الركوع ضارت ست عشرة تكبيرة فلا احتمال هذا التأويل لا يتيقن بخطئه فيتابعه - اهـ ج ٢ ص ٤٢ من شرح الكافي.

(٢) وصله الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٦٠ فقال: عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال في التكبير أيام التشريق: من دبر صلاة الفجر يوم عرفة إلى دبر صلاة العصر من يوم النحر؛ وكان يكبر فيقول: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر والله الحمد».

العصر من يوم النحر ولا يكبر بعدها ، وأما أبو يوسف ومحمد فانهما يأخذان بقول علي بن أبي طالب .

قلت : فكيف التكبير ؟ قال : إذا سلم الإمام قال « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد » ؛ بلغنا ذلك عن علي بن أبي طالب و عبد الله بن مسعود .

قلت : فمن صلى المكتوبة في جماعة في مصر من الأمصار فعليهم أن يكبروا في هذه الأيام ؟ قال : نعم . قلت : فان كان معهم نساء ؟ قال : عليهن أن يكبرن .

(١) قال الإمام محمد في كتاب الآثار ص ٤٢ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علي بن أبي طالب أنه كان يكبر من صلاة الفجر من يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق . و رواه الإمام أبو يوسف أيضا في آثاره ص ٦٠ . قال محمد : وبه نأخذ ، ولم يكن أبو حنيفة يأخذ بهذا ولكنه يأخذ بقول ابن مسعود - يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر ، يكبر في العصر ثم يقطع - اه .

(٢) وصله الإمام محمد في كتاب الحجّة فقال : أخبرنا أبو جناب الكلبي عن عمير ابن سعيد النخعي عن علي و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما أن تكبيرهما في دبر الصلاة « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد » . و رواه عن سلام بن سليم عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود قال : كان عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد » و روى عن محل بن محرز عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود نحوه - راجع ج ١ ص ٣١٠ منه . (٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (وإن صلى النساء مع الرجال أو المسافر =

قلت: أرأيت من صلى وحده من المقيمين و المسافرين أو النساء هل عليهم أن يكبروا؟ قال: لا. قلت: فهل على المسافرين أن يكبروا؟ قال: لا. قلت: أرأيت من صلى التطوع في جماعة أو صلى الوتر هل يكبر بعدها؟ قال: لا. قلت: فهل على السواد أن يكبروا؟ قال: لا. قلت: فإن صلوا في جماعة؟ قال: وإن صلوا في جماعة فلا تكبير عليهم. وهذا قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: نرى التكبير على من صلى المكتوبة رجل أو امرأة أو مسافر أو مقيم صلى وحده أو في جماعة. قلت: أرأيت المحرم يوم عرفة إذا صلى وسلم أبدأ بالتكبير أو بالتلبية؟ قال: بل يبدأ بالتكبير ثم يلبي. قلت: لم؟ قال: لأن التكبير أرجحهما.

قلت: أرأيت الإمام إذا كان عليه سجدة السهو أ يكبر قبل أن

= خلف المقيم وحب عليهم التكبير) تبعاً كما يتأدى بهم فرض الجمعة تبعاً، وفي المسافرين إذا صلوا في المصر جماعة روايتان: رواية الحسن: عليهم التكبير لأن المسافر يصلح للإمامة في الجمعة؛ والأصح أنه ليس عليهم التكبير لأن السفر مغير للفرض مسقط للتكبير؛ ثم لا فرق في تغير الفرض بين أن يصلوا في المصر أو خارجاً عنه، فكذلك في التكبير. - اهـ ج ٢ ص ٤٤.

(١) من قوله « قلت » - السؤال و الجواب لم يذكر في ز، ح. ص.
 (٢) قال السرخسي: وكذلك عقيب صلاة العيد لا يكبرون لأنها سنة، فأما عقيب الجمعة فيكبرون لأنها فرض مكتوبة - اهـ ص ٤٤. قلت: وأفتى العلماء المتأخرون من مذهبنا بالتكبير عقيب صلاة العيد أيضاً - راجع كتب القوم.
 (٣) وفي هـ « ولا »، وهو تصحيف.

يسجدهما؟ قال: لا، ولكنه يسجدهما و يسلم ثم يكبر .

قلت: رأيت رجلا سبقه الإمام بركعة في أيام التشرية أي يكبر مع الإمام حين يسلم أو يقوم فيقضى؟ قال: بل يقوم فيقضى، فإذا سلم كبر . قلت: لم؟ قال: لأن التكبير ليس من الصلاة، ألا ترى لو أن رجلا دخل معهم في التكبير يريد الصلاة لم يجزه ذلك . قلت: وهذا لا يشبه سجدي السهو؟ قال: لا؛ ألا ترى أن من دخل مع الإمام في سجدي السهو فقد دخل معه في الصلاة؟ لأن سجدي السهو من الصلاة، و التكبير ليس من الصلاة .

قلت: رأيت إماما صلى بالناس يوم العيد فلما صلى الركعة الثانية

قام حتى استوى قائما وهو ساهٍ كيف يصنع؟ قال: يقعد و يشهد و يسلم ، ١٠ (١) و في المختصر و شرحه للسرخسي: (و يبدأ الإمام إذا فرغ من صلاته بسجود السهو ثم بالتكبير ثم بالتلبية إن كان محرما) ، لأن سجود السهو مؤدى في حرمة الصلاة، ولهذا يسلم بعده؛ و من اقتدى به في سجود السهو صح اقتداؤه، و التكبير يؤدي في فور الصلاة لا في حرمتها حتى لا يسلم بعده ولا يصح اقتداء المقتدى به في حال التكبير؛ و التلبية غير مؤداة في حرمة الصلاة ولا في فورها حتى لا تختص بحالة الفراغ من الصلاة فيبدأ بما هو مؤدى في حرمتها ثم بما هو مؤدى في فورها ثم بالتلبية - اهـ ج ٢ ص ٤٤ .

(٢) و في المختصر و شرحه: (و المسبوق يتابع الإمام في سجود السهو) ، لأنه مؤدى في حرمة الصلاة (ولا يتابعه في التكبير و التلبية) ، لأنها غير مؤداة في حرمة الصلاة؛ و على هذا إذا نسي الإمام سجود السهو لم يسجد القوم لأنه مؤدى في حرمة الصلاة فكانوا مقتدين به، لا يأتون به دونه - اهـ ج ٢ ص ٤٥ .

ثم هجد سجدة السهو و يسجد من خلفه معه ، ثم يتشهد و يسلم .
قلت : أرأيت إن لم ينهض الإمام و لكن نهض رجل من خلف الإمام
ثم ذكر بعد ما استتم قائماً؟ قال : يقعد و يتشهد مع الإمام و يسلم معه ،
و لا سهو عليه . قلت : لم ؟ قال : لأنه ليس على من خلف الإمام سهو

٥ إذا لم يسه الإمام .

قلت : أرأيت إماماً صلى بالناس في أيام التشريق فنتسى أن يكبر
حتى قام من مجلسه ذلك أو خرج من المسجد ثم ذكر؟ قال : ليس
عليه أن يكبر^١ و على من خلفه التكبير^١ . قلت : فإن ذكر قبل أن
يقوم من مجلسه و قبل أن يخرج من المسجد و لم يتكلم أيكبر و يكبر

١٠ من^٢ معه؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت إماماً صلى بالناس يوم العيد فأحدث؟ قال : يتيمم
و يمضى على صلاته لأن العيد ليس كغيره؛ ألا ترى أنه خارج من المصر
و ليس بحضرته ماء .

قلت : فإن قدم الإمام رجلاً يصلى بالناس بعد ما أحدث الإمام

(١) لفظ « سهو » ساقط من ه .

(٢-٢) كذا في ص؛ وفي المختصر « و على القوم أن يكبروا »؛ و كان في الأصل
و كذا في ه ، ز ، ح « و لا على من خلفه » ، و هو تحريف فاحش ينقلب الحكم
المثبت به منفياً . وفي المختصر و شرحه : (و إذا نسي التكبير أو التلبية) أو تركهما
متأولاً (لم يترك القوم) ، لأنها غير مؤداة في حرمة الصلاة - الخ .

(٣) لفظ « من » ساقط من ه .

وقد قرأ السجدة ولم يكن يسجدها حتى أحدث هل يسجدها هذا الإمام الثاني؟ قال: نعم، يسجدها ويسجد معه الناس. قلت: أ رأيت إن كان الإمام الثاني لم يكن داخلا في صلاة القوم ولم يسمع السجدة فلما قدمه الإمام كبر ينوي الدخول في صلاة القوم أ يسجدها ويسجد من معه؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن كان الإمام الأول لما قرأ السجدة ه نسي أن يسجدها فلما أراد أن يركع أحدث فقدم هذا هل على الإمام الأول وعلى من خلفه يسجدتا السهو؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الصلاة قبل العيد هل تكرهها؟ قال: نعم.

قلت: أ أفكرهها بعد؟ قال: لست أكرهه، إن شاء صلى وإن شاء

لم يصل. ١٠

قلت: أ رأيت الإمام إذا خطب في العيدين هل يجب على الناس

أن ينصتوا ويستمعوا كما يجب عليهم في الجمعة؟ قال: نعم.

(١) وفي ه «لم يستمع».

(٢-٢) كذا في ص، ه؛ وفي بقية الأصول «أعلى الإمام».

(٣-٣) وفي ص «هل يضره» وهو تصحيف.

(٤) وفي ص «أفصلها».

(٥) وفي ص «في العيد».

(٦-٦) وفي ز، ح، ص «أن يستمعوا وينصتوا».

باب صلاة الخوف والفرع

قلت: أ رأيت الإمام إذا كان مواقف العدو في أرض الحزب
فحضرت الصلاة فأراد أن يصلي بالناس كيف يصلي بهم؟ قال: تقف
طائفة من الناس بازاء العدو ويفتح الإمام الصلاة و طائفة معه فصلي
بالتائفة الذين معه ركعة وسجدين، فإذا فرغ منها انفلتت^٢ الطائفة الذين
مع الإمام من غير أن يتكلموا ولا يسلموا فيقفون بازاء العدو، وتأتي
الطائفة الأخرى التي كانوا^٣ بازاء العدو فيدخلون مع الإمام في الصلاة
فيصلي بهم الإمام ركعة أخرى وسجدين، ثم يتشهد و يسلم الإمام إذا
فرغ من الصلاة، ثم تقوم^٤ الطائفة التي^٥ مع الإمام فيأتون مقامهم من
غير أن يتكلموا ولا يسلموا حتى يقفوا بازاء العدو، وتأتي الطائفة
التي^٦ كانت بازاء العدو و هم الذين صلوا مع الإمام الركعة الأولى فيأتون
مكانهم الذي صلوا فيه فيقفون ركعة وسجدين وحدانا^٧ بغير إمام

(١) لفظ «الفرع» لم يذكر في ص .

(٢) وفي ص، هـ «مواقف» .

(٣) كذا في ز، و في ع، هـ «انفلتت»، وفي ح، ص «انفلت» .

(٤-٤) وفي ص «الطائفة الذين كانوا» .

(٥) وفي ص «قامت» .

(٦-٦) من قوله «مع الإمام...» ساقط من هـ؛ و كان في الأصول «الذين»

و الصواب «التي» يدل عليه «التي» الذي قبل القول الساقط .

(٧) قوله «وحدانا» زده من ح، ص؛ و هو ساقط من بقية الأصول .

ولا قراءة و يقعدون^١ و يسلمون^٢ ، ثم يقومون فيأتون مقامهم^٣ ، ثم تأتي الطائفة^٤ الذين صلوا^٥ مع الإمام الركعة الثانية فيقضون ركعة وسجدتين بقراءة^٦ بغير إمام و يتشهدون و يسلمون ، ثم يقومون فيأتون أصحابهم فيقضون معهم . قلت : و لم يصلي بهم الإمام ركعة ركعة ؟ قال : لقول الله تعالى في كتابه « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَ لِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ » .

قلت : أ رأيت لو كان هذا العدو في القبلة فاستطاع الإمام أن يصلي بالناس جميعا و يستقبل العدو يفعل ذلك ؟ قال : إن شاء فعل . و إن شاء صلى كما وصفت لك^٥ . قلت : فإذا^٦ كانت الصلاة صلاة^{١٠} المغرب كيف يصلي بهم ؟ قال : يفتح الصلاة و معه طائفة و طائفة بازاء العدو ، فيصلي بالطائفة الذين^٧ معه ركعتين^٨ ، ثم تقوم الطائفة فتأتي^٩

(١) وفي ج « و يتشهدون » مكان « و يقعدون » .

(٢ - ٣) وفي ص « فيأتون » . مكان « ثم تأتي الطائفة » .

(٣ - ٤) وفي ح « التي صلت » مكان « الذين صلوا » .

(٤) وفي ح « بقراءة وحدانا » .

(٥) قال السرخسي : لأن ظاهر الآية شاهد لذلك ، قال الله تعالى : « و لتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك » - ج ٢ ص ٤٧ .

(٦) وفي ص « فان » .

(٧) وفي ه ، ص « التي » .

(٨) وفي ص « فيأتون » .

مقامهم فيقفون بازاء العدو من غير أن يتكلموا ولا يسلموا، وتأتى الطائفة التي كانوا بازاء العدو فيدخلون مع الإمام في الصلاة فيصلى بهم ركعة ويتشهد ويسلم^١، ثم تقوم الطائفة التي معه من غير أن يتكلموا ولا يسلموا فيأتون مقامهم فيقفون^٢ بازاء العدو، وتجيء الطائفة التي صلت مع الإمام الركعتين الأوليين فيأتون مقامهم الذي صلوا فيه فيقضون ركعة وسجدتين وحدانا بغير إمام ولا قراءة ويتشهدون ويسلمون، ثم يقومون فيأتون مقامهم بازاء العدو، وتجيء الطائفة التي صلت مع الإمام الركعة الثالثة^٣ فيأتون مقامهم الذي صلوا فيه فيقضون ركعتين

(١) وفي ص «الدين» .

(٢) وأما في صلاة المغرب فيصلى بالطائفة الأولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعة لأنه إنما يصلى بكل طائفة شطر الصلاة، وشطر المغرب ركعة ونصف، فثبت حق الطائفة الأولى في نصف ركعة، والركعة الواحدة لا تجزى فثبت حقهم في كلها. ولأن الركعتين شطر المغرب، ولهذا كانت القعدة بعدهما وهي مشروعة للفصل بين الشطرين، ثم الطائفة الأولى تصلى الركعة الثالثة بغير قراءة لأنهم لاحقون، والطائفة الثانية يصلون الركعتين الأوليين بالقراءة ويقعدون بينهما وبعدهما كما يفعله المسبوق بركعتين في المغرب - اهـ من شرح الكافي بالاختصار.

والتغير القليل ج ٢ ص ٤٨ .

(٣) قوله « فيقفون » ساقط من هـ .

(٤) قوله « صلت » ساقط من الأصل الهندي .

(٥) وفي ح « الثانية » مكان « الثالثة »، وليس بصواب .

بقراءة^١ وحادانا و يتشهدون و يسلمون ، ثم يأتون مقامهم^٢ فيقفون مع أصحابهم^٣ .

قلت : أ رأيت إذا^٤ كان الإمام مقيماً في مصر^٥ أو في مدينة^٦ فأناه العدو فحضرت الصلاة فصلى صلاة الخوف هل يقصر الصلاة ؟ قال : لا ، ولكنه يصلى بهم صلاة مقيم . قلت : وكيف يصلى بهم ؟ قال : يفتح الصلاة و معه طائفة ، و طائفة بازاء العدو ، فيصلى بهم ركعتين ، ثم تقوم الطائفة التي^٧ معه فيذهبون فيقفون بازاء العدو من غير أن يتكلموا و لا يسلموا ، و تأتي^٨ الطائفة التي كانت بازاء العدو فيدخلون مع الإمام في الصلاة فيصلى بهم ركعتين تمام صلاته و يتشهد و يسلم ، ثم تقوم الطائفة^٩ التي صلوا معه^{١٠} الركعتين الآخرين^{١١} فيأتون مقامهم^{١٢} من غير أن يتكلموا و لا يسلموا ، و تأتي الطائفة^{١٣} التي صلت^{١٤} مع

(١) كذا في الأصل و كذا في ص ؛ وفي « بغير قراءة » خطأ ؛ واللفظ هذا ساقط من ز .

(٢-٣) وفي « فيقفون مع أصحابهم » تصحيف .

(٣) وفي ص « إن » .

(٤-٥) وفي ص « أو مدينة » .

(٥-٥) وفي ص « هؤلاء الطائفة الذين » .

(٦) وفي ص « ثم تأتي » .

(٧-٧) وفي ص « الذين صلوا مع الإمام » .

(٨) كذا في ز ، ح ، ه ؛ وفي ع ، ص « الآخرين » .

(٩-٩) وفي ص « الذين صلوا » .

الإمام الركعتين الأولين فيقضون ركعتين وحدانا بغير قراءة و يتشهدون
و يسلمون ، ثم يقومون مقامهم ، و تأتي الطائفة الذين صلوا مع
الإمام الركعتين الآخرين فيقضون وحدانا ركعتين بالقراءة و يتشهدون
و يسلمون ، ثم يقومون فيقفون بازاء العدو .

قلت : أ رأيت الطائفة الذين صلوا مع الإمام الركعتين الأولين
لم يقضون بغير قراءة ؟ قال : لأنهم أدركوا أول الصلاة مع الإمام الركعتين
فقراءة الإمام لهم قراءة ، و أما الذين أدركوا مع الإمام الركعتين
الآخرين فلا بد لهم من القراءة فيما يقضون لأنهم لم يدركوا مع الإمام
أول الصلاة . قلت : أ رأيت إن لم يقرأ الطائفة الذين أدركوا مع الإمام
الركعة الثانية ؟ قال : لا يجزيهم و عليهم أن يستقبلوا الصلاة .

قلت : أ رأيت إن اتم أحد من ذكرت لك فيما يقضى صاحبه ؟
قال : أما الإمام فصلاته تامة ، أما الذين اثموا به فصلاتهم فاسدة و عليهم
أن يستقبلوا الصلاة .

(١-١) وفي ص « ثم يأتون » .

(٢-٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « الطائفة التي صلوا » .

(٣) كذا في ز ، ح ، ه ؛ وفي الأصل و كذا في ص « الآخرين » .

(٤-٤) وفي ص « ثم يأتون مقامهم فيقفون مع أصحابهم » .

(٥) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « التي » .

(٦-٦) وفي ص « و الذين » مكان « وأما الذين » .

(٧) وفي ص « الآخرين » .

(٨) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « التي » .

(٩-٩) وفي ص « وأما الذي يأتهم به فصلاته فاسدة ، و عليه أن يستقبل الصلاة »

بتوحيد الضمائر .

قلت: أ رأيت إماما صلى بالناس صلاة الخوف فسها في صلاته؟
قال: السهو في صلاة الخوف وفي غيرها سواء. قلت: فمتى يسجد للسهو؟
قال: إذا فرغ من صلاته وسلم سجد بسجدة السهو وتسجد معه الطائفة
التي خلفه، ثم يتشهد ويسلم، ثم تقوم الطائفة التي خلفه فيأتون مقامهم
فيفقون بازاء العدو، وتأتي الطائفة الأخرى فيقضون ركعة وحدانا، فإذا
سلبوا سجدوا بسجدة السهو، ثم يتشهدون ويسلمون، ثم يأتون مقامهم،
وتأتي الطائفة التي بازاء العدو فيقضون ركعة وحدانا، ولا يسجدون للسهو
لأنهم قد سجدوا مع الإمام^٢. قلت: فان سها رجل من الذين سجدوا مع
الإمام فيما يقضى؟ قال: عليه سجدة السهو^٣.

قلت: فان سها رجل من الذين لم يسجدوا مع الإمام فيما يقضون
هل عليه سجدة السهو؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنهم خلف الإمام؛
ألا ترى أنهم يقضون الركعة بغير قراءة، ولا سهو على من خلف
الإمام ولكنهم يسجدون السجدة اللتين كانتا على الإمام.

قلت: أ رأيت الإمام إذا قرأ في الركعة الثانية السجدة فسجدها
بالطائفة التي معه ثم جاءت الطائفة الذين صلوا مع الإمام أول ركعة

(١) وفي ص «و يسجد».

(٢-٢) وفي ص «معه» ويمكن «مع الإمام».

(٣-٣) كذا في ح، ص؛ وقوله «قلت فان سها رجل...» السؤال والجواب
كلاهما ناقطان من بقية الأصول.

(٤) وفي ص «الذين».

(٥) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «التي».

أيسجدون تلك السجدة؟ قال: نعم. قلت: لِمَ 'و لم يسمعوها'؟ قال: لأنهم قد أدركوا مع الإمام أول الصلاة فعليهم ما على الإمام؛ ألا ترى لو أن رجلا نام خلف الإمام في صلاة الغداة فقرأ الإمام السجدة ثم استيقظ الرجل بعد ذلك أنه ينبغي له أن يسجد ثم يرفع رأسه فيصنع كما يصنع الإمام وهو لم يسمع السجدة؟ فكذلك هذا.

قلت: أ رأيت إماما صلى يقوم صلاة الخوف فلما كان في الركعة الثانية أحدث و معه الطائفة الذين لم يدركوا معه أول الصلاة كيف يصنع؟ قال: يقدم رجلا منهم فيصلي بهم تلك الركعة، فإذا تشهد تنحى من غير أن يسلم، ثم انقل القوم جميعا فقاموا بأزاء العدو، وتأتى الطائفة التي أدركت^١ أول الصلاة فيقضون ركعة^٢ وحدانا،^٣ فإذا فرغوا أتوا مقامهم، ثم تأتى الطائفة الذين^٤ أدركوا الركعة الثانية فيقضون ركعة وحدانا. قلت: أ رأيت الإمام الثاني لما تقدم سها في صلاته كيف يصنع؟

(١) وفي ذ، ح « ولم »؛ واللفظ ساقط من هـ.

(٢-٢) قوله « ولم يسمعوها » ساقط من ص.

(٣) وفي ص « صنع ».

(٤) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول « التي ».

(٥) لفظ « معه » ساقط من هـ.

(٦-٦) وفي ص « الذين أدركوا ».

(٧) لفظ « ركعة » ساقط من هـ.

(٨-٨) هذه العبارة ساقطة من ص؛ وفي بقية الأصول « التي » والصواب « الذين »

كما أثبتته هنا.

قال: إذا فرغ من تلك الركعة تشهد وتنحى من غير أن يسلم ولا يسجد، فيقومون فيأتون مقامهم بإزاء العدو، وتأتي الطائفة الذين أدركوا أول الصلاة فيقضون ركعة وحدانا، فإذا شهدوا وسلوا سجدوا بسجدي السهو، فإذا فرغوا جاءت الطائفة الذين أدركوا الركعة الثانية فيقضون ركعة وحدانا، فإذا فرغوا وسلوا سجدوا بسجدي السهو.

قلت: رأيت إن حمل العدو على الطائفة الأولى بعد ما صلوا الركعة الأولى وقاموا^١ بإزائهم فقاتلوهم؟ قال: صلاتهم فاسدة وعليهم أن يستقبلوا الصلاة. قلت: رأيت إن كان العدو إنما حملوا على الإمام وعلى من خلفه^٢ والإمام ومن خلفه في الركعة الثانية فقاتلوهم؟ قال: صلاة الإمام وصلاة من معه وصلاة الذين صلوا^٣ معه الركعة الأولى كلهم فاسدة. قلت: لم؟ قال: لأنه إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة^٤ من خلفه، والذين صلوا^٥ معه الركعة الأولى فهم^٦ خلف الإمام^٧؛ ألا ترى أنهم يقضون الركعة بغير قراءة. قلت: لِمَ أفسدت

(١) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «التي»، والصواب «الذين».

(٢) وفي ص «فقاموا».

(٣) وفي هـ «كانوا».

(٤-٤) وفي ص «من معه».

(٥) لفظ «صلوا» ساقط من هـ، موجود في بقية الأصول.

(٦) لفظ «صلاة» ساقط من هـ.

(٧) كذا في هـ؛ وفي ص «هم»، وفي الأصل و ز، ح «وهو»؛ والصواب

بضمير الجمع.

(٨) ولفظ «الإمام» ساقط من هـ، وهو بسهو الناسخ.

صلاة الإمام؟ قال: 'لأنه قاتل، والقتال عمل في الصلاة يفسدها .
قلت: أ رأيت رجلا يخاف العدو فلا يستطيع النزول عن دابته
أ يسهه أن يصلي على دابته وهو يسير حيث توجهت يومية إيماء ويجعل
السجود أخفض من الركوع؟ قال: نعم :

قلت: أ رأيت رجلا لا يستطيع أن يقوم^٢ من خوف العدو
فهل يسهه أن يصلي قاعدا يومية إيماء؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت القوم إذا كانوا يقاتلون العدو فحضرت الصلاة هل
يصلون وهم في تلك الحال؟ يقتلون؟ قال: لا يصلون على تلك الحال،
ولكنهم يدعون الصلاة حتى ينصرف عنهم العدو . قلت: فان قاتلهم

(١) لفظ « قال » ساقط من الأصل ، ثابت في بقية الأصول ، وهو الصواب .

(٢) وفي « العمل » مكان « العدو » وهو تصحيف .

(٣) وفي ص « أن يومية » ، والصواب « أن يقوم » كما في بقية الأصول .

(٤-٤) وفي ص « على تلك الحالة » .

(٥) وفي الكافي وشرحه : (ولا يصلون وهم يقاتلون وإن ذهب الوقت) ، لأن

النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن بعد هدم من

الليل ، وقال : شغلونا عن صلاة الوسطى ملا الله قبورهم وبطونهم ناراً . فلو

كان تجوز الصلاة في حالة القتال لما أخرجها رسول الله صلى الله عليه وسلم . (وكذلك

من ركب منهم في صلاته عند انصرافه إلى وجه العدو فسدت صلاته) ، لأن

الركوب عمل كثير وهو بما لا يحتاج إليه ، بخلاف المشي فإنه لا بد منه حتى يقفوا

بإزاء العدو ، وجواز العمل لأجل الضرورة فيختص بما يتحقق فيه الضرورة

- اهـ ج ٢ ص ٤٨ .

العدو حتى ذهب وقت صلاة أو صلاتين أو ثلاثة هل يكفون ' عن تلك الصلاة '؟ قال: نعم . قلت: فإذا ' انصرف عنهم العدو قضا ما فاتهم؟ قال: نعم . قلت: أرأيت إن كان العدو لا يقاتلونهم حتى إذا دخلوا في الصلاة أقبل العدو نحوهم فرمام المسلمون بالنبل والنشاب هل يقطع هذا صلاتهم؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأن هذا عمل في ه الصلاة يفسدها ، وهذا والمسابقة سواء ، وعليهم أن يستقبلوا الصلاة .^٢

قلت: أرأيت الرجل يخاف السبع؟ فلا يستطيع النزول عن دابته هل يسهه أن يصلي على دابته يومى إيماء ويجعل السجود أخفض من الركوع حيث توجهت به دابته؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت القوم يكونون بازاء العدو وهم يخافون هل يصلون ١٠ على الدواب جماعة كما وصفت لك؟ قال: لا .^٣

(١-١) وفي ص « عن الصلاة » .

(٢) وفي ص « فان » .

(٣) قال السرخسى فى مبسوطه : القتال عمل كثير ، وهو ليس من أعمال الصلاة ، ولا تتحقق فيه الحاجة لا محالة فكان مفسدا لها كتخليص العريق واتباع السارق لاسترداد المال والأمر بأخذ الأسلحة ، الكيلا يطمع فيهم العدو إذا رأهم مستعدين ، أو لقاتلوا بها إذا احتاجوا ، ثم يستقبلون الصلاة - اهـ ج ٢ ص ٤٨ .

(٤) وفي ص « السباع » .

(٥-٥) هذا الجواب مع سؤاله ساقط من ص . وفي ج ٢ ص ٤٨ من مبسوط السرخسى : (ولا يصلون جماعة ركباناً) ، لأن بينهم وبين الإمام طريقاً فيمنع ذلك صحة الاقتداء ، إلا أن يكون الرجل مع الإمام على دابة فيصح اقتداؤه به =

قلت: رأيت الإمام إن صلى 'بطائفة منهم وهم' على الأرض فلما صلى بهم الركعة الأولى قامت الطائفة التي معه فركبوا الخيل ثم ساروا حتى وقفوا بازاء العدو هل تفسد صلاتهم؟ قال: نعم،^٢ وهذا عمل في الصلاة يفسدها^٢: قلت: فإن لم يركبوا ولكنهم مشوا مشياً؟ قال: صلاتهم تامة، والمشى لا يفسد الصلاة ههنا^٣. قلت: من أين اختلف المشى والركوب؟ قال: لأن المشى لا بد منه لأنهم لا يستطيعون أن يقوموا بازاء العدو حتى يمشوا، والركوب منه بد^٤.

قلت: رأيت إماماً صلى بالناس صلاة الخوف فأحدث في الركعة الأولى فقدم رجلاً كيف يصلى بهم؟ قال: يصلى بهم^٥ كما يصلى الإمام الأول لو لم يحدث على ما وصفت لك. قلت: رأيت إن تقدم الإمام الثاني يصلى بالناس بعد ما أحدث الإمام الأول فقاتل العدو هو والذين = لأنه ليس بينهما مانع؛ وقد روى عن محمد رحمه الله أنه جوز لهم في الخوف أن يصلوا ركباناً بالجماعة، وقال: أستحسن ذلك ليناووا فضيلة الصلاة بالجماعة؛ فقد جوزنا لهم ما هو أعظم من ذلك وهو الذهاب والجمي ليناووا فضيلة الجماعة، ولكننا نقول: ما أثبتناه من الرخصة أثبتناه بالنص، ولا مدخل للرأى في إثبات الرخص - انتهى.

(١-١) وفي ص « بالطائفة منهم وهو ».

(٢-٢) وفي ص « قام الطائفة الذين ».

(٣-٣) وفي ص « هذا عمل في الصلاة يفسد الصلاة ههنا ».

(٤-٤) هذا الجواب مع سؤاله ساقط من ص.

(٥) كذا في الأصل وكذا في ه؛ ولفظ « بهم » ساقط من ز، ح، ص.

(٦) وفي ص « فقاتلوا ».

- معه؟ قال: صلاته^١ وصلاة القوم وصلاة الإمام الأول فاسدة، لأن الثاني قد صار إماماً للأول؛ ألا ترى أن الأول يبنى على صلاته وتجزئته • قراءة هذا الإمام الثاني، فإذا قاتل هذا الإمام الثاني فسدت صلاتهم •
- قلت: أرأيت إماماً صلى بالناس صلاة الخوف والإمام مسافر وطائفة من الناس مسافرون وطائفة منهم مقيمون كيف يصلى بهم؟ •
- قال: يصلى بالطائفة الأولى؛ ركعة، ثم يفتلون من غير أن يسلموا ولا يتكلموا فيأتون حتى يقفوا بازاء العدو، وتأتي الطائفة الأخرى فيصلى بهم ركعة أخرى، ثم يتشهد ويسلم، ثم يفتلون من غير أن يسلموا ولا يتكلموا فيقفون بازاء العدو، ثم تأتي الطائفة الأولى؛ فمن كان منهم مسافراً قضى ركعة^٢ ويتشهد ويسلم^٣، ومن كان منهم مقيماً •
- قضى ثلاث ركعات^٤ ويتشهدوا ويسلموا^٥، فإذا فرغوا من صلاتهم قاموا فوقوا بازاء العدو، وجاءت الطائفة الأخرى؛ فمن كان منهم مسافراً قضى ركعة ويتشهد ويسلم، ومن كان منهم مقيماً قضى ثلاث ركعات^٦
- (١) وفي ص «صلاتهم» وليس بشيء •
- (٢-٢) وفي ص «إمام الأول» •
- (٣-٣) وفي الأصل «هذا قراءة الإمام»، والصواب ما في بقية النسخ •
- (٤-٤) وفي ص «يصلى بهم بالطائفة الأولى» •
- (٥-٥) وفي ص «من غير أن يتكلموا ولا يسلموا فيقفوا» •
- (٦-٦) وفي ص «ويتشهد ويسلم» •
- (٧) من قوله «ويتشهدوا ويسلموا، فإذا...» ساقط من هـ • ومن قوله =

و تشهد و سلم . قلت : أرأيت إن كان الإمام نفسه مقبياً فصلى بهم ؟
 قال : يصلون أجمعون صلاة المقيمين كما وصفت لك صلاة الخوف .
 قلت : أرأيت قوما موافقياً العدو لا يستطيعون أن ينزلوا عن
 دوابهم كيف يصنعون ؟ قال : يصلون على دوابهم يومون إيماء . قلت :
 ٥ فإن أهمهم بعضهم فصلى بهم جماعة وهم على دوابهم يومون إيماء هل
 تجزيهم صلاتهم ؟ قال : لا . قلت : فكيف يصلون ؟ قال : يصلون
 وحدائنا بغير إمام ، ويجعلون السجود أخفض من الركوع .
 قلت : أرأيت القوم يكونون في السفن في البحر يقاتلون العدو
 كيف يصلون ؟ قال : يصلون كما يصلون في البر .

١٠ قلت : أرأيت القوم يخافون العدو فصلوا صلاة الخوف على
 ما وصفت لك ولم يعاينوا العدو ؟ قال : أما الإمام فتجزيه صلاته ،
 وأما القوم فلا تجزيهم صلاتهم . قلت : فإن رأوا سواداً فظنوا أنه
 = « فاذا فرغوا من صلاتهم . . . » ساقط من ص .

(١) لفظ « الإمام » ساقط من ه .

(٢) وفي ص « المقيم » .

(٣-٣) وفي ح ، ص « في صلاة الخوف » .

(٤) وفي ه ، ص « موافقياً » .

(٥-٥) كذا في ص ؛ وقوله « يومون إيماء » لم يذكر في بقية الأصول .

(٦) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وإن صلوا صلاة الخوف من غير أن يعاينوا

العدو جاز للإمام ، ولم يجز للقوم إذا صلوا بصفة الذهاب والمجيء) ، لأن

الرخصة إنما وردت إذا كانوا بحضرة العدو ، فإذا لم يكونوا بحضرة لم يتحقق =

العدو فصلوا صلاة الخوف على ما وصفت لك^١ فاذا ذلك السواد إبل أو بقر أو شياه؟ قال: أما الإمام فتجزيه صلاته، وأما القوم فلا تجزئهم، لأن مشيهم واختلافهم عمل يقطع الصلاة^٢. قلت: فان كان ذلك السواد عدوا؟ قال: صلاتهم جميعاتامة^٣ - والله أعلم والموفق^٤.

باب غسل^٥ الشهيد وما يصنع^٥ به

قلت: أرايت الشهيد هل يغسل؟ قال: إذا قتل في المعركة لم يغسل، وإذا حمل من المعركة فمات في بيته أو في أيدي الرجال غسل^٦ وحنط = سبب الترخص بالذهب والمجىء فلا يجوز صلاتهم بها، وأما الإمام فلم يوجد منه الذهب والمجىء فتجوز صلاته - هـ ج ٢ ص ٤٩ .

(١) لفظ « لك » ساقط من هـ .
(٢) وفي المختصر وشرحه: (ولو رأوا سوادا فظنوا أنه العدو فصلوا صلاة الخوف فان تبين أنه سواد العدو) فقد ظهر أن السبب الترخص كان متقرا (فتجزئهم) ، وإن ظهر أن السواد سواد إبل أو بقر أو غنم (فقد ظهر أن السبب لم يكن متقرا) (فلا تجزئهم) ، والخوف من سبع يعاينونه كالخوف من العدو لأن الرخصة لدفع الخوف عنهم ، ولا فرق في هذا بين السبع والعدو - والله أعلم .
(٣-٣) قوله « والله أعلم والموفق » لم يذكر في هـ ، ز ، ح ؛ وهو موجود في الأصل - نسخة عاطف .

(٤) و لفظ « غسل » ساقط من ح .

(٥) وفي هـ « يفعل » .

(٦) لأنه صار مرتثا ، وقد ورد الأثر بغسل المرتث ، ومعناه: من خلق أمره في باب الشهادة، يقال: ثوب رث - أي خلق . والأصل فيه أن عمر رضى الله عنه لما طعن حمل إلى بيته فعاش يومين ثم غسل وكان شهيدا على لسان رسول الله =

و صنع به ما يصنع بالميت من الكفن وغيره . قلت : فاذا قتل في المعركة هل يكفن ؟ قال : يكفن في ثيابه التي عليه ، غير أنه ينزع عنه ما كان عليه من السلاح أو فرو أو حشو أو جلد أو خفين أو منطقة أو قلنسوة^٢ ويحفظ إن شاؤا^٣ . قلت : فهل يراى في كفنه شيء أو ينزع منه شيء ؟
 ٥ قال : إن أحبوا فعلوا^٤ .

قلت : أ رأيت من قتل في المعركة بسلاح أو بعضا أو بحجر أو قصبه أو غير ذلك أهو والذى يقتل بالسلاح سواء ولا يغسل ؟ قال : نعم ؛

= صلى الله عليه وسلم . وكذلك على رضى الله عنه حمل حيا بعد ما طعن ثم غسل ، وكان شهيدا . فاما عثمان رضى الله عنه فأجهز عليه في مصرعه ولم يغسل . فعرنا بذلك أن الشهيد الذى لا يغسل من أجهز عليه في مصرعه دون من حمل حيا . وهذا إذا حمل ليرض في خيمته أو في بيته ، وأما إذا جر برجله من بين الصفيين لكيلا تطأ الخيول فمات لم يغسل ، لأن هذا ما نال شيئا من راحة الدنيا بعد صفة الشهادة فتحقق بذل نفسه ابتغاء مرضاة الله ، والأول بحسب ما عرض قد نال راحة الدنيا بعد فيغسل وإن كان له ثواب الشهداء ، كالغريق والحريق والبطون والغريب يغسلون وهم شهداء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى ما قاله السرخسى في ج ٢ ص ٥١ من شرح الكافي .

(١) كذا في ز ، ح ، ه ؛ و لفظ « عنه » ساقط من الأصل .

(٢) لأنه إنما لبس هذه الأشياء للدفع بأس العدو وقد استغنى عن ذلك ، ولأن هذا عادة الجاهلية لأنهم كانوا يذفنون أبطالهم بما عليهم من الأسلحة وقد نهينا عن التشبه بهم - انتهى ما قاله السرخسى في ج ٢ ص ٥٠ من شرح المختصر .

(٣-٣) كذا في الأصول ؛ وفي المختصر : ويحفظونه إن شاؤا .

(٤) قال السرخسى : واستدلوا بهذا اللفظ على أن عدد الثلاث في الكفن ليس بلازم - اه ص ٥١ .

وقال محمد: إذا وجد الرجل في المعركة وبه أثر جراحة فهو شهيد ولا يغسل، وإن لم يكن به أثر جراحة فهو ميت ويغسل. وقال: إذا خرج الدم من أذنه أو دبره أو ذكره فانه يغسل، وإذا خرج من أذنه أو عينه فانه لا يغسل.

قلت: رأيت رجلاً قطع عليه الطريق فقتل دون ماله؟ قال: •
يصنع به ما يصنع بالشهيد.

قلت: رأيت من قتل في المصر بسلاح هل يغسل؟ قال: إذا قتل مظلوما فهو بمنزلة الشهيد، ولا يغسل. قلت: فمن قتل مظلوما في المصر بغير سلاح؟ قال: هذا يغسل، ولا يشبه هذا عندى الذى يقتل بالسلاح أو في الحرب؛ ألا ترى أنه لا قصاص فيه وأن على عاقلة قاتله الدية. ١٠

(١) كذا في الأصل وكذا في ح؛ ولفظ «جراحة» ساقط من ه، ز.

(٢-٢) وفي ه «أو من عينه».

(٣) وفي المختصر وشرحه: (وإن كان الدم يخرج من أذنه أو عينه لم يغسل)، لأن الدم لا يخرج من هذين الموضعين عادة إلا بجرح في الباطن، فالظاهر أنه ضرب على رأسه حتى خرج الدم من أذنه أو عينه. (وإن كان يخرج من فيه، فإن كان ينزل من رأسه غسل)، وجرحه من جانب القم ومن جانب الأنف سواء. (وإن كان يعلو من جوفه لم يغسل)، لأن الدم لا يعلو من الجوف إلا بجرح في الباطن، وإنما يعرف ذلك بلون الدم - اه ج ٢ ص ٥٢.

(٤) وفي المختصر وشرحه: (ومن صار مقتولا من جهة قطاع الطريق لم يغسل أيضا)، لأنه قتل دافعا عن ماله، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «من قتل دون ماله فهو شهيد»، فلهذا لا يغسل - اه ص ٥٢.

قلت: رأيت رجلا قتل في المصر بسلاح في قصاص أو قتل وهو ظالم عدا على قوم وكابهم فقتلوه هل يغسل؟ قال: نعم.

قلت: رأيت المرجوم في الزنا والمقتص منه بالقتل والمحدود الذي يموت تحت السياط أو الذي يضرب في التعزير هل يغسلون؟ قال: نعم، هؤلاء كلهم يغسلون ويكفون، ويحنطون، وليس هؤلاء بمنزلة ما وصفت لك؛ ألا ترى أنهم ماتوا في حق واجب عليهم.

قلت: رأيت الذي يأكله السبع أو يتردى من الجبل أو يوجد قتيلا في القبيلة لا يدري أهـ مظلوم هو أو ظالم قتل بسلاح أو غيره أو الذي يسقط عليه الحائط أو الذي يموت في البئر هل يغسل هؤلاء؟ قال: نعم، ١٠ يغسل هؤلاء كلهم ويصنع بهم ما يصنع بالموتى.

قلت: رأيت المحرم والمحرمه تموت هل يصنع بها ما يصنع بالميت

(١) وفي ج ١ ص ٥٨٤ من رد المحتار: والمسكبر - بالباء الموحدة: المتغلب - المسموع. والمراد به من يقف في محل من المصر يتعرض لمعصوم.

(٢) وفي هـ «أيقتل» وهو تصحيف «أينسل».

(٣) وفي هـ «والذي».

(٤) وفي هـ «يكفون» تصحيف.

(٥) كذا في هـ؛ وهمز الاستفهام محذوف عن بقية الأصول.

(٦) لأن هذه الأشياء غير معتبرة شرعا في أحكام الدنيا فهو وإميت حتف أنفه سواء - انتهى ج ٢ ص ٥٢ من شرح الكافي.

(٧) لفظ «تموت» ساقط من هـ.

الحلال من الكفن و الحنوط و الغسل و يغطي وجهه و رأسه ؟ قال :
نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنه إذا مات فقد ذهب عنه إحرامه . قال :
بلغنا ذلك عن عائشة ؛ ألا ترى أنه يدفن ، و الدفن أشد من تغطية الوجه .

(١) لأن عطاء روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن محرم مات ، فقال : خمروا رأسه و وجهه ، و لانشبهوا باليهود . و سئلت عائشة رضی الله عنها عن ذلك ، فقالت : اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم . و إن عبد الله بن عمر رضی الله عنهما لما مات ابنه واقد و هو محرم كفنه و عممه و حنكه و قال : لولا أنا محرمون لحنطناك يا واقد . و لأن إحرامه قد انقطع بموته . و قال عليه الصلاة و السلام : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث . و الإحرام ليس منها فينقطع بالموت ، و لهذا لا يبنى المأمور بالحج على إحرامه و التحق بالحلال ، و إذا جاز أن يخمر رأسه و وجهه بالابن و التراب فكذلك بالكفن . و حديث الأعرابي تأويله : أن النبي عليه الصلاة و السلام عرف بطريق الوحي خصوصيته ببقاء إحرامه بعد موته ؛ و قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخص بعض أصحابه بأشياء - انتهى ما قاله السرخسي في شرح الكافي بتغيير يسير ص ٥٣ .

(٢) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الحجية قال : أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال : سألت عائشة رضی الله عنها عن المحرم يموت فقالت : إنما هو جسد انقلوا به كما تفعلون بموتاكم . أخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة عن إبراهيم عن عائشة رضی الله عنها

في المحرم يموت قالت : اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم - ج ١ ص ٣٥٣ .
قلت و حديث ابن عمر الذي ذكره السرخسي رواه مالك في الموطأ و مجد في موطئه ، و حجته من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر . و رواه أيضا في جهته عن اسماعيل بن رافع المديني عن القاسم بن مجد أن عبد الله بن عمر مات ابنه واقد بن عبد الله و هو محرم في طريق مكة فكفنه عبد الله بن عمر و غطى رأسه - ٥١ =

قلت: رأيت الطائفتين يقتلون إحداهما باغية و الأخرى عادلة كيف يصنع بأهل العدل بقتلاهم؟ قال: يصنع بهم ما يصنع بالشهداء.
قلت: رأيت أهل الحرب يغيرون 'على القرية' من قرى الإسلام فيقتلون^٢ الرجال و النساء و الولدان هل يغسل أحد منهم؟ قال: أما الرجال و النساء فلا يغسلون و يصنع بهم ما يصنع بالشهيد؛ لأن القتل كفارة،
و أما الولدان الذين ليست لهم ذنوب يكفرها القتل فانهم يغسلون - و هذا

= و أما ما ذكره السرخسي عن عطاء مرسلًا فرواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء . و ما رواه محمد بن رواه ابن أبي شيبة: ثنا غندر عن شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها سألت عن المحرم فقالت: اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم. و رواه عن وكيع عن عقبة بن أبي صالح عن إبراهيم عن عائشة قالت: إذا مات المحرم ذهب إحرام صاحبكم - اه كتاب المناك (في المحرم يموت أي يغطي رأسه) ق ٣٥٢ .

(١) و لم يذكر في الكتاب أن من قتل من أهل البني ما إذا يصنع به؟ و روى المعلى عن أبي يوسف و محمد رحمهما الله أنه لا يغسل و لا يصل عليه، لأن عليا رضي الله عنه لم يغسل أهل نهران و لم يصل عليهم، فقيل: أكفار هم؟ قال: لا، و لكنهم إخواننا بنوا علينا. أشار إلى أن ترك الغسل و الصلاة عليهم عقوبة لهم ليكون زجرا لغيرهم، و هو نظير المصلوب يترك على خشبته عقوبة له و زجرا لغيره - اه من المبسوط ص ٣٠٣ بالاختصار .

(٢-٢) و في هـ «على أهل القرية» .

(٣) و في هـ «يقتلون» .

(٤) و في هـ «بالشهداء» .

قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف و محمد : 'أما أنا فأرى ' أن ي صنع بالولدان ما ي صنع بالشهداء فلا يغسلون لأنه إذا لم يكن لهم ذنوب فذلك أ طهر ' لهم و أخرى أن يكونوا شهداء ' .

قلت : أرأيت القتييل يوجد منه يد أو رجل ولا يوجد منه 'بقية

جسده هل يغسل و يكفن و يصلى عليه ؟ قال : لا . قلت : و كذلك من ه وجد منه 'يدان أو رجلان أو رأسه ولم يوجد منه 'البدن ؟ قال : نعم .

قلت : فان وجد أقل من نصف بدنه و ليس معه رأس هل يغسل و يكفن و يصلى عليه ؟ قال : لا . قلت : فان وجد أقل من نصف البدن و فيه

الرأس هل يغسل و يكفن و يصلى عليه ؟ قال : نعم . قلت : أرأيت إن

(١ - ١) كذا في الأصول التي بأيدينا ؛ ولعل الصواب « و أما نحن فنرى » ،

أو هو بتأويل أن كل واحد منهما قال « أما أنا فأرى » - والله أعلم . وفي المختصر :

وقال أبو يوسف و محمد رحمهما الله : ذلك أ طهر لهم و هم شهداء لا يغسلون - اه .

(٢) كذا في المختصر و هو الصواب ؛ و في أصول الكتاب كلها « أ طهر » بالمعجمة

خطأ - من سهو الناسخ .

(٣) و أبو حنيفة رحمه الله قال : ليس للصبي ذنوب يحوه السيف ، فالقتل في حقه

و الموت حتف أنفه سواء يغسل . ثم الصبي غير مكلف ولا يخاصم بنفسه في

حقوقه في الدنيا ، فانما الخصم في حقوقه في الآخرة هو خالقه سبحانه و تعالى ،

و الله غنى عن الشهود ، فلا حاجة إلى إبقاء الشهادة عليه - انتهى ما قاله المرخسي

في ج ٢ ص ٤٤ من مبسوطه .

(٤-٤) من قوله « بقية جسده . . . » ساقط من ه .

(٥) كذا في ه ؛ و لفظ « منه » لم يذكر في بقية الأصول .

وجد مشقوقا نصفين طولاً و وجد أحد النصفين ولم يوجد الآخر هل يصلى عليه و يصنع به ما يصنع بالميت ؟ قال : لا . قلت : فان وجد نصف البدن سواء ليس معه رأس ؟ قال : لا يغسل ولا يصلى عليه . قلت : أ رأيت ما كان من هذا مما لا يصلى عليه أي دفن ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الشهيد الذي لا يغسل أي يصلى عليه كما يصلى على الميت ؟ قال : نعم ؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قتلى أحد .

(١) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ج ٢ ص ٤٥ : (وإذا وجد عضو من أعضاء الآدمي) كيد أو رجل (لم يغسل ولم يصل عليه ولكنه يدفن) ، لأن الم شروع الصلاة على الميت ، وذلك عبارة عن بدنه لا عن عضو من أعضائه ؛ وأعل صاحب العضو حي ، ولا يصلى على الحي ؛ ولو قلنا يصلى على عضو إذا وجد كان يصلى على عضو آخر إذا وجد أيضا فيؤدى إلى تكرار الصلاة على ميت واحد وذلك غير مشروع عندنا - إلى أن قال : (ثم إذا وجد النصف من بدنه) مشقوقاً طولاً (لم يغسل ولم يصل عليه) ، لأنه لو صلى عليه لكان يصلى على النصف الآخر إذا وجد فيؤدى إلى تكرار الصلاة على ميت واحد . (فأما إذا وجد أكثر البدن أو النصف ومعه الرأس يصلى عليه) ، لأن للأكثر حكم الكل ، ولا يؤدى هذا إلى تكرار الصلاة على ميت واحد - اهـ .

(٢) أسند هذا البلاغ الطحاوى في شرح معاني الآثار : حدثنا إبراهيم بن أبي داود ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبو بكر بن عياش عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوضع بين يديه يوم أحد عشرة فيصلى عليهم وعلى حمزة ، ثم يرفع العشرة وحمزة موضوع ، ثم يوضع عشرة فيصلى عليهم وعلى حمزة معهم - اهـ . وروى عن ابن الزبير وأبي مالك الغفارى =

قلت: أرأيت أهل بيت يسقط عليهم البيت فيموتون جميعا وهم مسلمون إلا أن إنسانا واحدا فيهم كافر لا يعرف فكيف يصنع بهم؟ قال: يغسلون جميعا ويحنطون^١ ويكفنون ويصلى عليهم، وينوون بالدعاء المسلمين^٢ ولا ينوون الكافر بالدعاء. قلت: ثم أرأيت الرجل المسلم يكون في الموتى من الكفار لا يعرف^٣ أيهم المسلم هل يصلى على أحد منهم؟ قال: لا. قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا كانوا مسلمين فيهم الكافر أو الأثنان استحسنت الصلاة عليهم، وإذا كانوا كفارا فيهم مسلم واحد أو اثنان لم أصل على واحد منهم؛ إلا أن أعرفه بالإسلام.

= نحوه. وروى عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد بعد مقتلهم بثمان سنين - راجع ج ٢ ص ٢٩٠.

(١) قوله «ويحنطون» ساقط من هـ.

(٢) وكان في الأصول «للمسلمين» والنصواب «المسلمين».

(٣) وفي هـ «ولا يعرف».

(٤) ولم يبين في الكتاب أى موضع يدفنون. فقال بعض مشايخنا: إذا لم يصل عليهم دفنوا في مقابر المشركين. وقال بعضهم: يتخذ لهم مقبرة على حدة. وأصل الاختلاف في نصرانية تحت مسلم جلت ثم ماتت وفي بطنها ولد مسلم؛ اختلف الصحابة أنها في أى موضع تدفن؛ فرجح بعضهم جانب الولد وقال: تدفن في مقابر المسلمين؛ وبعضهم (رجح) جانبها فان الولد في حكم جزء منها ما دام في البطن وقال: تدفن في مقابر المشركين. وقال عقبة بن عامر رضى الله عنه: تتخذ لها مقبرة على حدة - اهـ ما في شرح المختصر ج ٢ ص ٥٥.

قلت: أ رأيت يد المسلم أو رجله إذا وجدناها 'لم لا تصلى عليها؟ قال: لأنها ليست بيدن كامل، ولو صليت على يده ورجله لصليت على سنه إذا وجدناها'، ولو وجدت أيضا يد^١ مطروحة لم أدر لعل صاحبها حي^٢. قلت: فان علمت أن صاحبها ميت هل تصلى عليها؟ قال: لا، لست أصلى إلا^٣ على البدن.

قلت: أ رأيت رجلا مات فلم يدر أم مسلم هو أم كافر هل يغسل ويصلى عليه؟ قال: إن كان في مصر من أمصار المسلمين أو مدينة من مدائنهم أو قرية من قرأهم و كان عليه سيما المسلمين؛ غسل وصلى عليه، وإن كان في قرية من قرى 'أهل الكفر' وليس عليه^٤ سيما المسلمين لم يغسل ولم يصل عليه.

(١-١) من قوله «لم لا تصلى...» ساقط من هـ.

(٢) وفي ز، ح، هـ «يدلم» بالنصب - إذن يكون الفعل معروفاً.

(٣) لفظ «إلا» ساقط من هـ، وهو من سهو قلم الناسخ.

(٤) قال السرخسي: وسيا المسلمين: الختان والخضاب وليس السواد؛ وما تعذر الوقوف على حقيقته يعتبر فيه العلامة والسيما؛ قال الله تعالى: «يعرف المجرمون بسيماهم» اهـ ج ٢ ص ٥٤.

قلت: وهذا إذا لم يكن الختان سيما المشركين، وإن كان سيما المشركين أيضا لا يمتاز المسلم به منهم، وكان مشركو العرب يختنون في الجاهلية ويدعون أنهم على دين السيد خليل الرحمن صلوات الله على نبينا وعليه، واليهود أيضا يختنون لأن الختان من أحكام التوراة - ف.

(٥-٥) وكان في الأصول «أهل الكفار».

(٦) وفي هـ «عليهم»، وهو من سهو قلم الناسخ.

قلت: أ رأيت رجلا مسلما هل يغسل أباه وهو كافر؟ قال:
نعم^١. قلت: و كذلك كل ذى رحم محرم منه؟ قال: نعم^١. قلت:
أ رأيت الرجل المسلم هل يدفن أباه وهو كافر؟ قال: نعم. قلت: فان
كان الميت هو الابن وهو مسلم وأبوه كافر هل يدخل أبوه مع المسلمين
فى القبر؟ قال: أكره له ذلك^٢.

قلت: أ رأيت حمل الجنائزة و المشى بها كيف هو^٣؟ قال: حملها
من جوانبها الأربعة، يبدأ بالأيمن المقدم ثم الأيمن المؤخر ثم الأيسر
المقدم ثم الأيسر المؤخر. قلت: فاذا حملت جانب السرير الأيسر فذلك
(١) وإنما يغسل الكافر كما تغسل النجاسات بأفاضة الماء عليه، ولا يوضأ وضوء
الصلاة كما يفعل بالمسلم، لأنه كان لا يتوضأ فى حياته - اه ج ٢ ص ٥٥ من
شرح المختصر.

(٢) وإنما يقوم بذلك إذا لم يكن هناك من يقوم به من المشركين، فاذا كان خلى
المسلم بينه وبينهم ليصنعوا به ما يصنعون بموتاهم. ولم يبين أن الابن المسلم إذا
كان هو الميت هل يمكن أبوه الكافر من القيام بغسله وتجهيزه؟ وينبغي أن لا يمكن
من ذلك بل يفعله المسلمون؛ لأن اليهودى لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم
عند موته ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات ثم قال لأصحابه: اغسلوا
أخاكم. ولم يخل بينه وبين والده اليهودى - اه ما قاله السرخسى فى شرح
المختصر ج ٢ ص ٥٥.

(٣) وفى المختصر وشرحه: (ويكره أن يدخل الكافر قبر ابنه من المسلمين)،
لأن الوضع الذى فيه الكافر ينزل فيه السخط و اللعنة فينزله قبر المسلم من ذلك،
وإنما يدخل قبره المسلمون ليضعوه على سنة المسلمين - اه ص ٥٥.
(٤) قبل هذا السؤال «باب حمل الجنائزة» فى المختصر وشرحه، وهو لم يذكر
فى النسخ الأربعة من الأجل التى بأيدينا.

يمين الميت؟ قال: نعم^١. قلت: فالمشي؟ قال: ليس في المشى شيء^٢.
موقت غير أن العجلة أحب إلى من الإبطاء بها^٣. قلت: أرايت المشى
قدامها؟ قال: لا بأس بذلك، والمشي خلفها أحب إلى.

قلت: أرايت رجلا سبق جنازة ثم قعد ينتظرها أو يكون على
دابة^٤ فيسبقها ثم يقف فينتظرها؟ قال: المشى والسير معها أحب إلى.
قلت: أرايت الجنازة إذا انتهى بها إلى القبر أتكره للقوم أن
يجلسوا قبل أن يوضع الميت في اللحد؟ قال: إذا وضعت الجنازة على
الأرض فلا بأس بالجلوس^٥. قلت: لم؟ قال: أرايت لو انتهى بها

(١) والأيمن المقدم بجانب السرير الأيسر فذلك يمين الميت ويمين الحامل،
وينبغي أن يحمل من كل جانب عشر خطوات؛ جاء في الحديث: من حمل
جنازة أربعين خطوة كفرت له أربعون كبيرة - اهـ من المبسوط ص ٥٦.
(٢) لفظ «شيء» ساقط من الأصل، وهو من سهو النسخ ولا بد من ذكره.
(٣) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المشى بالجنازة فقال: ما دون
الحبيب، فإن يكن خيرا عجلتموه إليه، وإن يكن شرا وضعتموه عن رقابكم -
أو قال: فبعدا لأهل النار - اهـ ما قاله السرخسي في شرح الكافي، ص ٥٦.
(٤) وفي ح «دابته».

(٥) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وإذا وضعت الجنازة على الأرض
عند القبر فلا بأس بالجلوس)، به أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه حين
كانوا قياما معه على رأس قبر، فقال يهودى: هكذا نصنع بموتانا. فجلس وقال
لأصحابه: خالفوهم. وإنما يكره الجلوس قبل أن توضع عن مناكب الرجال فر بما
يحتاجون إلى التعاون قبل الوضع، وإذا كانوا قياما أمكن التعاون، وبعد
الوضع قد وقع الاستغناء عن ذلك. ولأنهم حضروا إكراما له فالجلوس قبل =

إلى القبر و لم يلحد بعد و لم يفرغ منه أيقوم القوم حتى يفرغ من اللحد وغيره ؟
قلت : لا . قال : فليس هذا بشيء ، و لا بأس بالجلوس إذا وضعت بالأرض ،
و إنما أكره الجلوس قبل أن توضع عن مناكب الرجال بالأرض .
قلت : أ رأيت الصلاة على الجنازة بالجبانة و في الدور أ هو سواء ؟
قال أي . ذلك فعلوا فحسن .

قلت : أ رأيت الرجل يغسل الميت ' أ يغتسل نفسه ' ؟ قال : لا .
قلت : فإن أصابه من ذلك الماء شيء ؟ قال : يغسله .
قلت : أ رأيت جنازة الصبي هل تكره أن تحمل على الدابة ؟ قال :
يحملها الرجال أحب إليّ .

قلت : أ رأيت المولود الذي يولد ميتا هل يغسل و يصل عليه ؟ قال : لا .
لا . قلت : فإن ولد حيا ثم مات ؟ قال : يصنع به ما يصنع بالميت .

= أن يوضع عن المناكب يشبه الازدراء والاستخفاف به ، و بعد الوضع لا يؤدي
إلى ذلك - ٥١ ص ٥٧ .

(١) وفي « بأى » ، و الصواب ما في الأصول الثلاثة « أى » .

(٢-٢) كذا في الأصل وكذا في ز و في ح ؛ « أ يغتسل » ، لم يذكر فيه لفظ « نفسه » ؛
و قوله « أ يغتسل » سقط من ه .

(٣) لفظ « الداء » ساقط من ه .

(٤) لأن في حملها على الدابة تشبيها لها بحمل الأثقال ، و في حملها على الأيدي إكرام
للميت ؛ والصغار من بني آدم مكرمون كالكبار - ٥١ ما في ج ٢ ص ٥٧ من
شرح المختصر .

(٥) قال السرخسي : و في غسله اختلاف الروايات : فروى عن أبي يوسف
رحمه الله أنه يغسل و يسمى و لا يصل عليه - هكذا ذكر الطحاوي . و عن محمد =

قلت: وكذلك لو كان غير تام؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل الجنب يقتل شهيدا هل يغسل؟ قال: نعم، لأن الأثر جاء بأن الملائكة غسلت حنظلة، ولم يغسل أحد ممن قتل يومئذ غير ذلك لأن حنظلة كان جنبا - وهو قول أبي حنيفة، وأما قول

= رحمه الله أنه لا يغسل ولا يسمى ولا يصل عليه - هكذا ذكره الكرخي. ووجه هذا أن المنفصل ميتا في حكم الجزء حتى لا يصل عليه، فكذلك لا يغسل، ووجه ما اختاره الطحاوي أن المولود ميتا نفس مؤمنة، ومن النفوس من يغسل ولا يصل عليه؛ وأكثر ما فيه أنه في حكم الجزء من وجه وفي حكم النفس من وجه، فلا اعتبار الشبهين قلنا: يغسل - اعتبارا بالنفوس؛ ولا يصل عليه - اعتبارا بالأجزاء - اه ص ٥٧ من شرح الكافي.

(١) الأثر هذا أخرجه ابن حبان في صحيحه في النوع الثامن من القسم الثالث والحاكم في المستدرک في كتاب الفضائل من طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عباد ابن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وقد قتل حنظلة بن أبي عامر الثقفي: إن صاحبكم حنظلة تغسله الملائكة فاسألوا صاحبه. فقالت: خرج وهو جنب لما سمع الطائفة. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لذلك غسلته الملائكة. قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، وليس عنده « فاسألوا صاحبه - إلى آخره ». وأخرجه ابن سعد في طبقاته عن الواقدي. ورواه الطبراني في معجمه عن ابن عباس، وفيه حمزة أيضا مع حنظلة غسلتهما الملائكة. ورواه البيهقي أيضا في سننه ج ٤ ص ١٥. ورواه ابن إسحاق في مغازيه عن محمود بن لبيد. ورواه أبو نعيم في الحلية في ترجمة أصحاب الصفة. ورواه قاسم بن ثابت السرقسطي في آخر كتابه غريب الحديث عن عروة مرسلًا - راجع ج ٢ ص ٣١٦ من نصب الراية تجده مفصلا.

(٢) ألا ترى أنه لو كان في ثوب الشهيد نجاسة تغسل تلك النجاسة ولا يغسل عنه =

أبي يوسف ومحمد فانه لا يغسل جنبا كان أو غير جنب ، لأن بنى آدم لم تغسل حنظلة رضى الله عنه .

باب غسل الميت من الرجال والنساء

قلت: أ رأيت الميت كيف يغسل؟ قال: حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن 'حماد بن إبراهيم' أنه قال: بمجرد الميت ويوضع على هـ تحت^١ ويطرح على عورته خرقه^٢ ، ثم يوضأ وضوءه للصلاة فيبدأ

= الدم؟ فكذلك ههنا في حق الطاهر، الغسل يجب بالموت فصفا الشهادة تمنع منه، وفي حق الجنب الغسل كان واجبا قبل الموت فلا يسقط بصفة الشهادة . وعلى هذا الاختلاف إذا انقطع دم الحيض ثم استشهدت فان استشهدت قبل انقطاع الدم فيه روايان عن أبي حنيفة: إحداهما: أنها لا تغسل ، والآخرى: أنها تغسل لأن الانقطاع قد حصل بالموت ، والدم السائل موجب للاغتسال عند الانقطاع - اهـ من شرح الكافي ص ٥٨ .

(١-١) وفي هـ «حماد بن إبراهيم» خطأ فاحش. روى الإمام أبو يوسف هذا الأثر في ص ٧٦ من آثاره مع اختلاف في الفاظه من زيادة ونقصان وتأخير في مواضع منه . ورواه المؤلف من غير واسطة أبي يوسف في آثاره مختصرا .

(٢) ولم يبين كيفية وضع التخت إلى القبلة طولا أو عرضا . ومن أصحابنا من اختار الوضع طولا كما كان يفعله في مرضه إذا أراد الصلاة بالإيماء ؛ ومنهم من اختار عرضا كما يوضع في قبره . والأصح أنه يوضع كما تيسر ، فذلك يختلف باختلاف المواضع - اهـ شرح المختصر ج ٢ ص ٥٩ .

(٣) لأن ستر العورة واجب على كل حال ، والآدمي محترم حيا وميتا . وروى الحسن عن أبي حنيفة رضى الله عنهما : أنه يؤزر بازار سابغ كما يفعله في حياته إذا أراد الاغتسال . وفي ظاهر الرواية : قال: يشق عليهم غسل ما تحت الإزار فيكتفى =

بميامنه ولا يعضض ولا يستشوق^١، ثم يغسل رأسه و لحيته بالخطمي^٢
ولا يسرح^٣، ثم يوضع^٤ على شقه الأيسر فيغسل بالماء القراح^٥ حتى
ينقيه ويرى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت^٥ منه؛ وقد أمرت

= بستر العورة الغليظة بمخرقة - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٥٥ من شرح
المختصر الكافي .

قلت: وفي الهداية: ويكتفى بستر العورة الغليظة، وهو الصحيح تيسيرا - ٥١ .
قال ابن الهمام: قوله « هو الصحيح » احتراز عن رواية النوادر « أنه يستر من سرته
إلى ركبته »؛ و صححها في النهاية لحديث على المذكور آنفا - ٥١ ج ١ ص ٤٤٨ .
من فتح ألقدير . وحديث على رضى الله عنه هو قوله المارفوق قال عليه الصلاة
والسلام لعلى: لا تنظر إلى نخذحى ولا ميت - فالصحيح المفتى به اليوم بستر عورته
من السرة إلى أسفل الركبة .

(١) كذا في الأصل؛ وفي ه، ز، ح « ينشق » . قال السرخسي: وتغسل رجلاه
عند الوضوء، بخلاف الاغتسال في حق الحى فإنه يؤخر فيه غسل الرجلين لأنهما
في مستنقع الماء المستعمل، وذلك غير موجود هنا - ٥١ ص ٥٥ .

(٢) هو نبات مختلف الأزهار: أبيض و أحمر - سبعة ألوان . وفي الفتح: أى
خطمي العراق . وفي الهداية: (و يغسل رأسه و لحيته بالخطمي) ليكون أنظف
له . وفي العناية: لأنه مثل الصابون في التنظيف - ٥١ ج ١ ص ٤٤٩ .

(٣) كذا في الأصول؛ وفي المختصر « ثم يضحجه » .

(٤) أى الخالص .

(٥) وفي ز، ح « التخت » بالمهمله - تصحيف . والتخت: السرير، معرب
« تخته » بالفارسية، ومعناه: خشب . جمعه: تحوت - كذا في كتب اللغة .
والمراد منه: السرير الذى يغسل الميت عليه؛ والتخت تكلم به العرب .

قبل ذلك بالماء فأعلى بالسدر ، فإن لم يكن سدر فخرص^١ ، فإن لم يكن واحد منها أجزاك الماء القراح ؛ ثم تضعه على شقه الأيمن فتغسله بذلك الماء حتى تنقيه وترى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه^٢ ، ثم تقعه فتسندة إليك فتمسح بطنه مسحا رقيقا فإن سال منه شيء غسلته^٣ ، ثم أضجه على شقه الأيسر فأغسله بالماء القراح حتى تنقيه وترى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ، ثم تنشفه في ثوب^٤ ؛ وقد أمرت قبل ذلك بأكفانه وسريره فأجمرت وترأ^٥ ، ثم تبسط اللفاقة بسطا

(١) الحرص - بالضم : أشنان غير مطحون - كذا في الفتح .

(٢) لفظ « منه » ساقط من هـ .

(٣) وفي الكافي و شرحه : (ثم يقعه فيمسح بطنه مسحا رقيقا) ، حتى إن بقي عند المخرج شيء يسيل منه لكيلا تلوث أكفانه ؛ فقد فعل ذلك العباس رضي الله عنه برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجد شيئا فقال : طبت حيا وميتا . وفي رواية فاح زريح المسك في البيت لما مسح بطنه . (فإن سال منه شيء مسحه ، ثم أضجه على شقه الأيسر فيغسله بالماء القراح حتى ينقيه) ، لأن السنة في اغتسال الحى عدد الثلاث فكذلك في غسل الميت - اه ص ٥٩ .

(٤) لثلاث تبطل أكفانه وسريره - اه شرح المختصر ص ٥٩ .

(٥) والأصل فيه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للنساء اللاتي غسلن ابنته : ابدأن بالميا من واغسلنها وترأ . وأمر باجمار أكفانها وترأ ، وهذا لأنه يلبس كفته للعرض على ربه ، وفي حياته كان إذا لبس ثوبه للجمعة والعيد تطيب ، فكذلك بعد الموت يفعل بكفته ، والوتر مندوب إليه في ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام : إن الله وتر ويحب الوتر - اه ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٥٩ من شرح المختصر .

(٦) وفي هـ « اللفائف » .

وهي الرداء طولاً ، ثم تنسط الإزار عليها طولاً ؛ فإن كان له قميص ألبسته إياه ، فإن لم يكن له قميص لم يضره ؛ ثم تضع الخنوط^١ في لحيته و رأسه و تضع الكافور على مساجده ، وإن لم يكن كافور لم يضره ، ثم تعطف الإزار عليه من قبل شقه الأيسر على رأسه و سائر جسده ، ثم تعطفه من قبل شقه الأيمن كذلك ، ثم تعطف اللقافة عليه و هي الرداء كذلك ؛ فإن خفت أن ينتشر^٢ عليه أكفانه^٣ عقده^٤ ، ثم تجعله على سريره ، و لا يتبع بنار إلى قبره فإن ذلك يكره أن يكون آخر زاده من الدنيا نار

(١) و المذهب عندنا أن القميص في الكفن سنة - كذا قاله السرخسي ص ٦٠ ؛ قال : و لم يذكر العمامة في الكفن ؛ و قد كرهه بعض مشايخنا لأنه لو فعل كان الكفن شفعاً ، السنة فيه أن يكون و ترا ؛ و استحسنته بعض مشايخنا لحديث عمر (كذا ، و لعله : ابن عمر) رضى الله عنه أنه كان يعمم الميت و يجعل ذنب العمامة على وجهه بخلاف حالة الحياة فإنه يرسل ذنب العمامة من قبل القفا لمعنى الزينة و بالموت ؛ قد انقطع بخلاف عن ذلك - اه .

(٢) الخنوط و الخنوط : ما يخلط من الطيب لأكفان الموتي و أجسامهم - أى المخلوط من كافور و صندل و نحوهما - كذا في مجمع بحار الأنوار .
(٣) و في ه « تنشر » .

(٤) و في الآثار « أن ينتشر عنه كفته » .

(٥) و لكن إذا وضع في القبر يحل العقد لأن المعنى الذي لأجله عقده قد زال . و لم يبين في الكتاب هل تحشى مخارقه ؛ و قالوا : لا بأس بذلك في أنفه و فمه كيلا يسيل منه شيء . و قد جوز الشافعي في دبره أيضاً ؛ و استتبع ذلك مشايخنا - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ٦٠ .

يتبع بها إلى قبره ، فإذا انتهى به إلى القبر فلا يضرب وتر دخله أو شفع ،
 فإذا وضع في اللحد قال " بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم " .
 قلت : فمن قبل القبلة يدخل أو يسلم سلا ؟ قال : بل يدخل من
 قبل القبلة .^٢

(١) يعنى الإجماع فى القبر . قال إبراهيم النخعي : أكره أن يكون آخر زاده من
 اسنينا تارا . و روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج فى جنازة فرأى امرأة فى
 يدها حجر فصاح عليها وطردها حتى توارت بالأكام - ١٥ ص ٦١ من شرح المختصر .
 (٢ - ٢) وفى الآثار « فلا يضرك كم دخله شفع أو وتر » .
 (٣) يعنى توضع الجنازة فى جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت فيوضع فى
 اللحد . و قيل : السنة أن يسلم إلى قبره ؛ و صفة ذلك أن الجنازة توضع على يمين
 القبلة ثم يؤخذ برجله فيحمل إلى القبر فيسلم جسده سلا ، لما روى أن النبي صلى الله
 عليه وسلم سلم إلى قبره ؛ و لأنه فى حل حياته كان إذا دخل بيته دخل برجله ،
 و القبر بيته بعد الموت فيبدأ بأدخال رجله فيه . و انما ما روى إبراهيم النخعي أن
 النبي صلى الله عليه وسلم أدخل قبره من قبل القبلة . فان صح هذا انضح المذهب ؛
 و إن صح ما رووا نقيل : إنما كان ذلك لأجل الضرورة لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم مات فى حجرة عائشة رضى الله عنها من قبل الحائط ، و كانت السنة فى
 دفن الأنبياء صوات الله وسلامه عليهم أجمعين فى الموضع الذى قبضوا فيه ،
 فلم يتمكنوا من وضع السرير قبل القبلة لأجل الحائط فلهدأ سلم إلى قبره . و عن
 ابن عباس و ابن عمر رضى الله عنهم قالوا : يدخل الميت قبره من قبل القبلة لأن
 جانب القبلة معظم ؛ ألا ترى أن المختار للجلوس فى حال الحياة استقبال القبلة ،
 قال صلى الله عليه وسلم : خير المجالس ما استقبلت به القبلة . فكذلك بعد الوفاة
 يختار إدخاله من قبل القبلة - ١٥ من البسوط ج ٢ ص ٦١ .

قلت : و يلحد له و لا يشق ؟ قال : نعم .^١ قلت : فأى شيء يجعل على لحده ؟ قال : اللبن و القصب . قلت : فهل يكره الآجر ؟ قال : نعم .^٢ قلت : فهل يكره أن يسجى القبر بثوب حتى يفرغ من اللحد ؟ قال : أما إذا كانت امرأة فلا بأس بذلك و هكذا ينبغي لمم أن يصنعوا ، و أما إذا كان رجلا فلا يضرهم أن لا يسجى القبر . فان فعلوا لم يضرهم .^٣ قلت : أ رأيت القبر يربع أم ينعم و لا يربع ؟ قال : بل ينعم و لا يربع .^٤

قلت : أ رأيت القبر هل تكره أن يخصص ؟ قال : نعم .

(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللحد لنا و الشق لغيرنا » .

(٢) قال السرخسي : و كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول : لا بأس به في ديارنا لرخاوة الأرض ، و كان يجوز استعمال رفوف الخشب و اتخاذ التابوت للميت حتى قالوا : لو اتخذوا تابوتا من حديد لم أر به بأسا في هذه الديار - اهـ ص ٦٢ .

(٣-٢) الجواب هذا ساقط من ٥ . قلت : قال النخعي : حدثني من رأى قبر رسول الله و أبي بكر و عمر صلى الله عليه و عليهما مسنمة عليها فلق من مدر بيض - رواه الإمام أبو يوسف في ص ٨٠ من آثاره و الإمام محمد أيضا في آثاره ص ٤٨ - زاد : ناشزة من الأرض عليها فلق من مدر أبيض - اهـ ، ثم قال محمد : و به نأخذ بسنم القبر تسنينا و لا يربع - و هو قول أبي حنيفة - اهـ .

(٤) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تخصيص القبور و تبيعها . ولأن التخصيص في الأبنية إما للزينة أو لإحكام البناء - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٦٢ من شرح المختصر .

قلت : أ رأيت الصلاة على الميت من أحق بها ؟ قال : إمام الحنبي
أحق بالصلاة عليه . قلت : فان لم يكن إمام ؟ قال : الأب أحق من
غيره . قلت : فالابن و الأخ و الأب ؟ قال : الأب أحق من هؤلاء .
قلت : فان العم ؟ قال : أحق بالصلاة على المرأة أم زوجها ؟ قال : بل ابن العم
أحق من الزوج ؛ إذا لم يكن لها منه ابن .

قلت : فكيف الصلاة على الميت ؟ قال : إذا وضعت الجنازة تقدم

(١) لفظ « بها » ساقط من ز ؛ وفي ح « به » و الضمير للصلاة .
(٢) و حاصل المذهب عندنا : أن السلطان إذا حضر فهو أحق بالصلاة عليه ، لأن
إقامة الجمعة والعيدين إليه ، فكذلك الصلاة على من كان يحضر الجمعة والعيدين .
ولأن في التقدم على السلطان ازدراء به و المأمور في حقه التوقير ؛ ولما مات
الحسن بن علي رضي الله عنهما حضر جنازته سعيد بن العاص فقدمه الحسين رضي الله
عنه و قال : لولا أنها سنة ما قدمتك . و كذلك إن حضر القاضي فهو أحق
بالصلاة عليه ، فان لم يحضر واحد منهما فإمام الحنبي عندنا ، لأن الميت كان راضيا
بإمامته في حياته فهو أحق بالصلاة عليه بعد موته ، فان لم يحضر إمام الحنبي فالأولياء .
وفي الكتاب : قال : الأب أحق من غيره - و هو قول محمد رحمه الله ، فأما عند
أبي يوسف رحمه الله فالابن أحق من الأب ، و لكن الأولى له أن يقدم الأب
لأنه جده و في التقدم عليه ازدراء به فالأولى أن يقدمه - من مبسوط

السرخسي ج ٢ ص ٦٣ .

(٣-٣) وفي « أحق من هؤلاء بالصلاة » .

(٤) وفي « بالزوج » خطأ .

(٥) لما روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ماتت امرأة له فقال لأوليائها: كنا
أحق بها حين كانت حية ، فأما إذا ماتت فأنتم أحق بها . ولأن الزوجية تنقطع
بالموت و القرابة لا تنقطع به - ٥١ من شرح الكافي ص ٦٣ .

الإمام و اصطف القوم خلفه فكبر الإمام تكبيرة و يرفع يديه و يكبر القوم معه و يرفعون أيديهم ، ثم يحمدون الله تعالى و يثنون عليه . ثم يكبر الإمام التكبيرة الثانية و يكبر القوم و لا يرفعون أيديهم و يصلون على النبي صلى الله عليه و سلم . ثم يكبر الإمام التكبيرة الثالثة و يكبر القوم معه و لا يرفعون أيديهم ، ثم يستغفرون للميت و يشفعون له ، ثم يكبر الإمام التكبيرة الرابعة و يكبر القوم معه و لا يرفعون أيديهم ، ثم يسلم الإمام عن يمينه و شماله و يسلم القوم كذلك : و كان ابن أبي ليلى يكبر على الجنائز خمسا . قلت : فهل يجهرون بشيء من التحميد و الشاء

(١) لفظ « الإمام » ساقط من ه .

(٢) و الآثار قد اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه و سلم ، فروى : الخمس ، و السبع و التسع و أكثر من ذلك ، إلا أن آخر فعله كان أربع تكبيرات ، فكان هذا نوحا لما قبله . و أن عمر رضى الله عنه جمع الصحابة حين اختلفوا في عدد التكبيرات و قال لهم : إنكم اختلفتم فن يأتي بعدكم أشد اختلافاً فأنظروا آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه و سلم على جنازة فخذوا بذلك . فوجدوه صلى على امرأة كبر عليها أربعاً فاتفقوا على ذلك . و لأن كل تكبيرة فائمة مقام ركعة في سائر الصلوات ، و ليس في المكتوبات زيادة على أربع ركعات ، إلا أن ابن أبي ليلى يقول : التكبيرة الأولى للافتتاح ، فبيني أن يكون بعدد أربع تكبيرات كل تكبيرة فائمة مقام ركعة . و أهل الزبير يزعمون أن علياً رضى الله عنه كان يكبر على أهل بيته خمس تكبيرات و على سائر الناس أربعاً ؛ و بهذا اقترأ منهم عليه . فقد روى أنه كبر على فاطمة أربعاً ، و روى أنه إنما صلى على فاطمة أبو بكر و كبر عليها أربعاً ، و عمر صلى على أبي بكر و كبر أربعاً - انتهى ما قاله المرخمى في ج ٢ ص ٦٣ من شرح المختصر .

و الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم و الدعاء للميت ؟ قال : لا يجهرون بشيء من ذلك ولكنهم ' يخفونه في أنفسهم ' . قلت : فهل يقرأ الإمام و من خلفه بشيء من القرآن ؟ قال : لا يقرأ الإمام و من خلفه بشيء من القرآن .^٢

(١) وفيه « ولكنه » .

(٢) وفي ظاهر المذهب : ليس بعد التكبيرة الرابعة دعاء سوى السلام . وقد اختار بعض مشايخنا ما يحتم به سائر الصلوات « اللهم ! ربنا آتانا في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة و قنا برحمتك عذاب القبر و عذاب النار » . فان كبر الإمام خمساً لم يتابعه المقتدى في الخامسة إلا على قول زفر فانه يقول : هذا مجتهد فيه فيتابعه المقتدى كما في تكبيرات العيد . و لنا أن ما زاد على أربع تكبيرات ثبت انتساخه بما روينا ، و لا متابعة في المنسوخ لأنه خطأ . ثم في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة : يسلم حين رأى إمامه يشتغل بما هو خطأ . و في الرواية الأخرى : ينتظر سلام الإمام حتى يسلم معه - اهـ من شرح المختصر ص ٤٤ .

(٣) لحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : لم يوقت لنا في الصلاة على الجنائز دعاء و لا قراءة ، كبر ما كبر الإمام و اختر من الدعاء أطيبه . و هكذا روى عن عبد الرحمن بن عوف و ابن عمر رضي الله عنهم أنها قالا : ليس فيها قراءة شيء من القرآن . و ما روى جابر من قراءة أم القرآن على الجنائز تأويله : أنه صلى الله عليه وسلم قرأ على سبيل النساء لا على وجه القراءة . و لأن هذه ليست بصلاة على الحقيقة ، إنما هي استعفار و دعاء للميت ؛ ألا ترى أنه ليس فيها أركان الصلاة و التسمية بالصلاة ، إن الصلاة في اللغة : الدعاء ، و اشتراط الطهارة و استقبال القبلة فيها لا يدل على أنها صلاة حقيقة و أن فيها قراءة ، كسجدة التلاوة - اهـ ما قاله السرخسي بالاختصار و التعيير .

قلت: أرأيت إذا اجتمعت الجنائز فكافوا رجالا كلهم كيف يوضعون؟ قال: إن بناؤا وضعهم صفا واحدا، وإن شاؤا وضعهم واحدا خلف واحد 'أمام الإمام'. قلت^٢: وكذلك لو كانت الجنائز نساء كلهن؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كانت الجنائز رجالا ونساء؟ قال: يوضع الرجال مما يلي الإمام رجل خلف رجل، ويوضع النساء خلف الرجال مما يلي القبلة امرأة خلف امرأة. قلت: أرأيت إذا اجتمع غلام وامرأة؟ قال: يوضع الغلام مما يلي الإمام والمرأة خلفه مما يلي القبلة.

قلت: فإذا أراد الإمام أن يصلى على الجنائز أين يكون مقامه من الجنائز؟ قال: أحسن ذلك أن يقوم بجذاه صدر الميت. قلت: فإن قام في غير ذلك المكان؟ قال: يجزيه.

قلت: أرأيت رجلا شهد جنازة وهو على غير وضوء أو كان على وضوء ثم أحدث كيف يصنع؟ قال: يتيمم ويصلى مع القوم. قلت:

(١) كذا في ح؛ ولفظ «كيف» ساقط من ع، ز، هـ، ولا بد منه.

(٢-٢) وفي هـ «أمام الأول».

(٣) لفظ «قلت» ساقط من هـ.

(٤) وكان في الأصول «كلهم» والصواب «كلهن» كما لا يخفى.

(٥) وفي هـ «لو» مكان «إن».

(٦) وفي هـ «توضع».

(٧) وفي هـ «وكان» والصواب «أو كان» كما هو في الأصل وكما هو في

ز، ح.

فان كان قريبا من الماء و هو يقدر على الماء غير أنه يخاف إن ذهب يتوضأ يسبقه الإمام بالصلاة عليها؟ قال: يتيمم و يصلى عليها معهم . قلت: فان كان لا يخاف أن يسبقه الإمام بالصلاة عليها؟ قال: يذهب فيتوضأ ثم يصلى عليها . قلت: فان كان في المصر و كان على غير وضوء أو كان على وضوء فلما كبر تكبيرة أو تكبيرتين أحدث كيف يصنع؟ قال: يتيمم مكانه و يصلى مع القوم بقیة صلاته . قلت: لم و هو في المصر؟ قال: لأنه إذا صلى مع القوم على الجنائز و فرغوا لم يستطع هو أن يصلى عليها بعدهم ، و ليست هذه كالصلاة المكتوبة و التطوع .

قلت: أرأيت إماما صلى على جنازة فكبر تكبيرة أو تكبيرتين ثم جاء رجل فدخل معه في الصلاة أيكبر الرجل حين يدخل أم ينتظر الإمام حتى يكبر الإمام؟ قال: بل ينتظر حتى يكبر الإمام ، فاذا كبر الإمام كبر معه ، فاذا سلم الإمام قضى ما بقى عليه قبل أن ترفع الجنائز - و هذا قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف: أما أنا فأرى أن يكبر الرجل حين يدخل في الصلاة ، و لا ينتظر الإمام لأن الإمام في الصلاة ١٠ .

قلت: أرأيت إماما صلى على جنازة و فرغ و سلم و سلم القوم ١٥

(١) و في « سبقه » .

(٢) لفظ « عليها » ساقط من هـ .

(٣) و مذهبنا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما . و المعنى فيه أن كل تكبيرة في الصلاة على الجنائز قائمة مقام ركعة ، فلو لم ينتظر تكبير الإمام حين جاء كان قاضيا ما فاتته قبل أداء ما أُتدرك مع الإمام ، و ذلك منسوخ - اهـ ما قاله المرخمي في ج ٢ ص ٦٦ من شرح المختصر .

ثم جاء آخرون بعد فراغ الإمام من الصلاة أ يصلون عليها جماعة
أو (وحدانا؟ قال: لا يصلون عليها جماعة ولا وحدانا).

قلت: رأيت إماما صلى على جنازة فكبر تكبيرة واحدة وكبر
معه القوم ثم أتى بمجنازة أخرى فوضعت معها ودخل الذين جاؤا بها مع
القوم في صلاتهم كيف يصنع الإمام والقوم؟ قال: إذا فرغ الإمام
(١) وفي هـ «أم» مكان «أو» .

(٢) كذا في ح؛ وفي بقية الأصول «لا يصلوا» .

(٣) لما روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنها فاتتها الصلاة على جنازة
فلما حضر أ ما زاد على الاستغفار له. وعبد الله بن سلام رضي الله عنه فاتته الصلاة
على جنازة عمر، فلما حضر قال: إن سبقتموني بالصلاة عليه فلا تسبقوني بالدعاء
له. والمعنى فيه أن حق الميت قد تأدى بفعل الفريق الأول، فلو فعله الفريق
الثاني كان تنفلا بالصلاة على الجنازة. وذلك غير مشروع، ونوجاز هذا لكان
الأولى أن يصلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرزق زيارته الآن،
لأنه في قبره كما وضع فأن لحوم الأنبياء حرام على الأرض - به ورد الأثر؛
ولم يشتغل أحد بهذا، فدل أنه لا تعاد الصلاة على الميت. إلا أن يكون الولي هو الذي
حضر فإن الحق له وليس لغيره ولاية إسقاط حقه، وهو تأويل قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم «فإن الحق كان له». قال الله تعالى: «النبى أولى بالمؤمنين من
أنفسهم». وعلى هذا قال علماءنا: لا يصلى على ميت غائب والنبى صلى الله
عليه وسلم وإن صلى على النجاشى فانا نقول: طويت الأرض، وكان هو أولى
الأولياء ولا يوجد مثل ذلك في حق غيره. ثم إن كان الميت من جانب المشرق
فإن استقبال القبلة في الصلاة عليه كان الميت خلفه وذلك لا يجوز، وإن
استقبل كان مصليا إلى غير القبلة وذلك لا يجوز - اه من المبسوط بالاختصار
والتصرف ص ٦٧ .

و الذين كانوا معه من الصلاة على الجنازة الأولى قضى الذين جاؤا بالجنازة الثانية ما بقي عليهم من تكبيرة ' الجنازة الأولى ' ثم يستقبل الإمام و القوم جميعا الصلاة على الجنازة الثانية و لا يحتسبون بما كبروا على الجنازة الأولى . قلت : لم ؟ قال : لأنهم افتتحوا الصلاة على الجنازة الأولى فلا يستطيعون أن يدخلوا معها جنازة أخرى جاءت بعد ذلك . قلت : فان افتتح الإمام ه و القوم الصلاة على الجنازة الثانية فكبروا تكبيرة أو تكبيرتين ثم أتى بجنازة أخرى فوضعت مع الثانية و دخل القوم مع الإمام في الصلاة ؟ قال : يتم الإمام الصلاة على الجنازة الثانية و القوم ، فاذا سلم قضى الذين جاؤا بالجنازة الثالثة ما بقي عليهم من التكبير على الجنازة الثانية ، ثم يستقبل الإمام و القوم جميعا الصلاة على الجنازة الثالثة .

١٠

قلت : أرأيت الصلاة على الجنازة عند غروب الشمس أو عند طلوع الشمس أو نصف النهار هل تكبره ذلك ؟ قال : نعم أكرهه . قلت : فان فعلوا و صلوا عليها هل ؛ عليهم أن يعيدوا الصلاة ؟ قال : لا . قلت : أرأيت إن صلوا عليها بعد طلوع الفجر أو بعد العصر قبل أن تتغير الشمس ؟ قال : لا أكره ذلك ؛ و صلاتهم تامة . قلت : وكذلك ١٥

(١) وفي ز ، ح « تكبير » .

(٢) لفظ « هل » ساقط من ه .

(٣) لأن حق الميت تأدى بما أدوا ، فان المؤدى في هذه الأوقات صلاة و إن كان

فيها نقصان ؛ ألا ترى ! أن التطوع إنما يلزم بالشروع في هذه الأوقات - اه

من المبسوط ج ٢ ص ٦٨ .

(٤-٤) وفي ه « لا أكره لهم ذلك » .

لو صلوا عليها بعد الفجر قبل طلوع الشمس؟ قال: نعم. قلت: رأيت هاتين الساعتين أحدهما ساعة صلاة؟ قال: ليستا بساعتى صلاة تطوع، فأما صلاة مكتوبة أو صلاة على جنازة أو سجدة فلا بأس أن يقضيهما الرجال والنساء في هاتين الساعتين.

قلت: رأيت القوم تغرب لهم الشمس وهم يريدون أن يصلوا على جنازة أيبدون بالمغرب أم بالصلاة على الجنازة؟ قال: بل يبديون بالمغرب لأنها أوجهها عليهم، ثم يصلون على الجنازة.

(١) كذا في ح؛ وفي بقية الأصول «ساعتى» بالنصب خطأ.

(٢) وفي «لأنهما» تصحيف، والصواب «لأنها» كما هو في بقية الأصول.
 (٣) ذكر السرخسي بعد هذه المسألة مسألة صلاة الجنازة في المسجد فقال: قال: (وتكره الصلاة على الجنازة في المسجد) عندنا، وقال الشافعي رضي الله عنه: لا تكره؛ وذكر في استدلاله صلاة أمر عائشة بإدخال جنازة سعد المسجد وقولها «ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد» قال: ولأنها دعاء أو صلاة والمسجد أولى به. قال: ولنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال عليه الصلاة والسلام: من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له. ودليل عائشة دليلنا لأن الناس في زمانها المهاجرون والأنصار وقد عابوا عليها فدل أنه كان معتكفا في ذلك الوقت فلم يمكنه أن يخرج وأمر بالجنازة فوضعت بخارج المسجد. وعندنا إذا كانت الجنازة خارج المسجد لم يكره أن يصلى الناس عليها في المسجد، إنما الكراهة في إدخال الجنازة لقوله عليه الصلاة والسلام: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم». فإذا كان الصبي يتعنى عن المسجد فليت أولى. انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٦٨ من مهسوطه.

قلت: ولم تذكر هذه المسألة في الأصل ولا في المختصر وأخشى أن تكون ساقطة منها بسبب النسخ لأنه نقلها بقوله «قال» وهذا يدل على نقل مسائل المختصر =

قلت : أ رأيت إماماً صلى على جنازة و معه قوم و الإمام على غير وضوء أو هو جنب ؟ قال : عليهم أن يعيدوا الصلاة . قلت : فان كان إمامهم متوضئاً و كان بعضهم على غير وضوء أو كان من خلفه كلهم على غير وضوء ؟ قال : لا يعيدون الصلاة عليها . قلت : لم ؟ قال : لأن إمامهم قد صلى عليها فلا يعيدون الصلاة عليها .

قلت : أ رأيت قوماً صلوا على جنازة فأخطأوا بالرأس فجعلوه في موضع الرجلين حتى فرغوا من الصلاة عليها ؟ قال : يحزبهم . قلت : فان فعلوا ذلك عمداً ؟ قال : قد أسأوا و صلاتهم تامة .

قلت : أ رأيت قوماً صلوا على جنازة فأخطأوا القبلة فصلوا عليها لغير القبلة حتى فرغوا من صلاتهم ؟ قال : صلاتهم تامة . قلت : فان

= والله تعالى أعلم . قلت : و حديث أبي هريرة الذي ذكره السرخسي أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه عن حفص بن غياث عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة و لفظه : من صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له - اهـ ق ٢٩٥ / ٢ . و رواه أبو داود و لفظه : فلا شيء له - ج ٢ ص ٩٨ . و رواه الطحاوي نحوه . و رواه ابن ماجه و لفظه : فليس له شيء - ص ١١٠ . و قال الإمام مجد في موطئه ص ١٦٥ بعد ما روى عن ابن عمر « ما صلى على عمر إلا في المسجد » لا يصل على جنازة في المسجد . و كذلك باعتبار عن أبي هريرة . و موضع الجنازة بالمدينة خارج من المسجد ، و هو الموضع الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل على الجنازة فيه - اهـ .

(١) و في هـ « عليه » و هو تصحيف .

(٢) و في المختصر و شرحه للسرخسي : (و إذا أخطأوا القبلة جازت صلاتهم)

يعنى إذا صلوا بالنحرى ، و إن تعمدوا خلافها لم تجز على قياس سائر الصلوات =

تعمدوا ذلك؟ قال: يستقبلوا الصلاة عليها.

قلت: أ رأيت^١ القوم يدفنون الميت و نسوا الصلاة عليه؟ قال: يصلون عليه و هو في القبر كما يصلون على الجنائز؛ و قال أبو يوسف: يصلي على القبر في ثلاث فإذا مضت ثلاثة لم يصل عليه^٢.

قلت: أ رأيت قوما أرادوا الصلاة على الجنائز و معهم نساء أين تصف النساء؟ قال: من وراء صفوف الرجال. قلت: أ رأيت إن قامت امرأة معهم في الصف أو قامت بجزاء الإمام فصلت معهم؟ قال: صلاتهم جميعا تامة. قلت: لم؟ قال: لأن هذه الصلاة ليست كهصلاة مكتوبة؛ ألا ترى لو أن رجلا قرأ السجدة فسجدتها امرأة معه أنه

= فإنها في وجوب استقبال القبلة كسائر الصلوات - اهـ ج ٢ ص ٦٩ .

(١) وفي ز، ح « يستقبلون » .

(٢) لفظ « أ رأيت » ساقط من هـ .

(٣) وفي الأ، الى عن أبي يوسف قال: يصلي عليه إلى ثلاثة أيام . وهكذا روى ابن رستم عن محمد ، لأن الصحابة كانوا يصلون على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ثلاثة أيام . و الصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم لأنه يختلف باختلاف الأوقات في الحر و البرد و باختلاف الأمكنة و باختلاف حال الميت في السمن و الهزال ، و المعتبر فيه أكبر الرأي . و الذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء أحد بعد ثمان سنين معناه : دعا لهم ؛ قال الله تعالى « و صل عليهم إن صلواتك سكن لهم » . و قيل : إنهم كما دفنوا لم تفرق أعضاؤهم . وهكذا وجدوا حين أرادوا معاوية أن يحولهم فتركهم - اهـ ج ٢ ص ٦٩ من شرح المختصر للسرخسي .

(٤) كذا في ح ؛ و لفظ « هذه » ساقط من هـ .

لا يفسد عليه ؟ فكذلك هذا .

قلت : أ رأيت إماما صلى على جنازة فلما كبر تكبيرة أو تكبيرتين ضحك الإمام حتى قهقه ؟ قال : صلاتهم فاسدة و عليهم أن يستقبلوا الصلاة .
قلت : فهل يعيد الوضوء من قهقهه منهم ؟ قال : لا . قلت : و كذلك لو أن الإمام تكلم ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت قوما صلوا على الجنازة و هم ركوب أو هم قعود ؟ قال : أما في القياس فانه يجزئهم ، و لكنى أدع القياس و أستحسن فأمرهم بالإعادة .

قلت : أ رأيت رجلا مات في سفره و معه نساء ليس معهن رجل هل تغسله إحداهن ؟ قال : إن كانت فيهن امرأته غسلته ، و إن لم تكن ١٠ فيهن امرأته لم يغسلته . قلت : و لِمَ تغسله امرأته ؟ قال : لأنها في عدة منه ؛ ألا ترى أنه لا يحل أن تزوج ما دامت في عدة منه . قلت : و كذلك لو كانت المرأة لم يدخل بها ؟ قال : نعم ، دخل بها أو لم يدخل بها فهو سواء . قلت : فان لم يكن فيهن امرأته و لكن كانت ١ فيهن أخته أو أمه أو خالته أو عمته ؟ قال : لا تغسله واحدة منهن ٢ ممن ١٥ ذكرت . و لا ينظرون ٣ إلى عورته ، و لكنها تيممه بالصعيد كما وصفت

(١) لفظ « منه » ساقط من هـ .

(٢) لفظ « كانت » ساقط من هـ .

(٣) لفظ « منهن » ساقط من هـ .

(٤) و كان في الأصول « لا ينظرون » .

لك التيمم^١ . قلت : فهل يصلين عليه ؟ قال : نعم . قلت : فهل تقوم^٢
الإمام^٣ منهن وسط الصف ؟ قال : نعم . قلت : فإن كانت فيهن
أم ولد له هل تغسله ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنها في غير عدة نكاح .
قلت : أ رأيت إن كان أعتقها قبل موته ؟ قال : سواء ، ولا تغسله
لأنها قد حرمت عليه قبل موته . قلت : أ رأيت إن كان فيهن امرأة
و قد طلقها ثلاثاً في مرضه أو صحته ؟ قال : لا تغسله ، لأنها قد حرمت
عليه قبل موته فلا تغسله . قلت : أ رأيت إن كان فيهن امرأته وهي

(١) لأن المحرم في حكم النظر إلى العورة كأجنبية ، فكذلك ذوات محارمه ،
(ولكن ييمم) ، لأنه تعذر غسله لانعدام من يغسله فصار كتعذر غسله لانعدام
ما يغسل به . (فإن كان من ييممه محرماً ييممه بغير خرقة) ، لأنه حل لها مس هذين
العضوين في حياته فكذلك بعد وفاته ، (وإن كانت أجنبية ييممه بخرقة تلفها
على كفها) ، لأنه لم يكن لها أن تمسه في حياته فكذلك بعد وفاته - اهـ من شرح
المختصر للسرخسي ج ٢ ص ٧١ .

(٢-٢) وفي هـ ، ز : ح « قلت فتقوم » .

(٣) كذا في المختصر الكافي وهو الصواب ؛ وفي الأصول «الإمامة» بناء التأنيث ؛
والامام - المذكور المؤنث فيه سواء .

(٤) كما هو الحكم في إمامة النساء - كذا قاله السرخسي في ص ٧١ من شرحه .

(هـ) وفي المختصر و شرحه (وإن كانت) فيهن (أم ولد له لم تغسله) في قول
أبي حنيفة الآخر ، وفي قوله الأول : لها أن تغسله - وهو قول زفر ، لأنها معتدته من
فراش صحيح فهي كالمنكوحة . وجه قوله الآخر أنها أعتقت بالموت فصارت أجنبية
منه ، و وجوب العدة عليها بطريق الاستبراء ولهذا لا يختلف بالحياة والوفاة
فلا يثبت باعتبارها حل المس والنظر كالعدة من نكاح قاسد - انتهى ج ٢ ص ٧٠ .

امرأته بنكاح فاسد فمات عنها على ذلك النكاح؟ قال: لا تغسله . قلت :
فان كانت معه أمة أو مدبرة وقد كان يطأها؟ قال: لا تغسله . قلت :
فقد كان فرجها حلالا له ! قال : لأنه لا عدة على واحدة منها ؛
ألا ترى ! أن الأمة تباع . والمدبرة إن لم يكن لها سعاية فتزوجت ساعة
مات الرجل كان نكاحها جائزا . وكان لزوجها أن يطأها ، فأستقبح أن
يطأها زوجها وينظر إلى فرجها وهي تنظر إلى فرج آخر و تغسله .
قلت : فان كانت فيهن امرأته وقد طلقها 'اطلاقا بائنا' هل تغسله ؟
قال : لا .

قلت : أ رأيت امرأة ماتت في السفر ومعها رجال وفيهم
زوجها هل يغسلها؟ قال : لا . قلت : لِمَ؟ وهي تغسله وهو لا يغسلها !
قال : لأنه لا عدة عليه ؛ ألا ترى أنه لو شاء تزوج أختها ولو شاء
تزوج أربعا ولو شاء تزوج ابنتها إن لم يكن دخل بالميتة ، فأستقبح أن
ينظر الرجل إلى فرج امرأة وابنتها امرأته أو أختها أو له أربع نسوة ؛

(١-١) وفي ز ، ح « ثلاثا بائنا » .

(٢) وفي هـ « عليها » خطأ فاحش .

(٣) لفظ « شاء » ساقط من هـ .

(٤) لأن ابن عباس روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن امرأة تموت
بين رجال ، فقال : تيمم الصعيد . ولم يفصل بين أن يكون فيهم زوجها أولا يكون ؛
و المعنى فيه أن النكاح بموتها ارتفع بجميع علاقته فلا يبقى حل المس والنظر ، كما
لو طلقها قبل الدخول ؛ و بيان الوصف أنها بالموت صارت محرمة ألبتة ، والحرمه
تنافي النكاح ابتداء وبقاء ، ولهذا جاز للزوج أن يتزوج بأختها وأربع سواها ، =

قلت: فان كان 'أخوها معها' أو أبوها؟ قال: لا يغسلها واحد منها.

قلت: أرايت رجلا مات في سفر ومعه نساء ومعهن رجل كافر هل ينبغي

لهن أن يصفن له كيف يغسله ثم يخلين بينه وبين الميت؟ قال: نعم. قلت:

وكذلك لو أن امرأة ماتت في سفر ومعها رجال ومعهم امرأة كافرة

كان ينبغي لهم أن يصفوا لها كيف تغسلها ثم يخلوا بينها وبينها؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إذا ماتت المرأة كيف تكفن؟ قال: تكفن في

لفافة وهي الرداء و' في إزار ودرع وخمار وخرقة تربط فوق

= بخلاف ما إذا مات الزوج، ثم الزوج بالمكاح مالك والمرأة مملوكة فبعد

موته يمكن إبقاء صفة المالكية له حكما إبقاء محل الملك، فأما بعد موتها فلا يمكن

إبقاء الملك مع فوات المحل؛ وما روى أن عليا رضي الله عنه غسل فاطمة فقد

ورد أن فاطمة غسلتها أم أيمن، و لو ثبت أنه غسلها فقد أنكر عليه ابن مسعود

حتى قال له علي: أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «فاطمة زوجتك

في الدنيا والآخرة»؟ فادعؤه الخصوصية دليل على أنه كان معروفا بينهم أن الرجل

لا يغسل زوجته، وقد قال عليه الصلاة والسلام: كل سبب ونسب ينقطع

بالموت إلا سببي ونسي. فهذا دليل على الخصوصية في حقه وفي حق علي أيضا

لأن نكاحه كان من أسباب رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى من المبسوط

بالاختصار والتصرف ج ٢ ص ٧١.

(١-١) وفي «أخوها معه أو معها» خطأ.

(٢-٢) وفي «يضعن له» تصحيف.

(٣) لأن نظر الجنين إلى الجنين أخف وإن لم يكن بينهما موافقة في الدين؛

ألا ترى! أن المسلم يغسل قرابته من الكفار - اه من المبسوط ج ٢ ص ٧١.

(٤) وفي «أو»، والصواب «و» كما في بقية الأصول.

الإكفان عند الصدر فوق الثديين و البطن حتى لا ينتشر^١ عنها الكفن^١ .
 قلت : و موضع الخنوط و الكافور من المرأة موضعه من الرجال ؟ قال :
 نعم . قلت و يسدل شعرها من خلف ظهرها إذا غسلت ؟ قال : لا ، ولكنه
^٢يسدل ما بين^٢ ثدييها من الجانبين جميعا ، ثم يسدل الخمار عليها كهيئة المقنعة .
 قلت : أ رأيت إذا ماتت المرأة فكففت في ثوبين و خمار ه
 ولم تكفن في درع هل يحزبها ذلك ؟ قال : نعم .

قلت : فالخلق و الحديد في ذلك سواء ؟ قال : نعم في ذلك سواء
 إذا غسل . قلت : و البرود أحب إليك أم البياض ؟ قال : كل حسن ؛
 بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه كفن في حلة^٣ و قميص^٤ ؛ و بلغنا

(١) وفي ه « لا ينشر » .

(٢) لأن مبنى حالها على الستر ، فيزاد كفنها على كفن الرجل - كذا قال السرخسي
 في شرحه المختصر .

(٣-٤) لفظ « يسدل » ساقط من ه ؛ وفي ز ، ح « يسدل بين » .

(٤) وكان في الأصول « حلتين » و الصواب « حلة » . والحلة : إزار و رداء ؛
 فالحلتان : إزاران و رداءان .

(ه) أسند مؤلف الكتاب هذا البلاغ في آثاره ص ه ه فقال : أخبرنا أبو حنيفة
 عن حماد عن إبراهيم أن النبي صلى الله عليه و سلم كفن في حلة يمانية و قميص .
 قال مجد : و به نأخذ ، نرى كفن الرجل ثلاثة أثواب ، و الثوبان يحزبان -
 و هو قول أبي حنيفة . و رواه الإمام أبو يوسف أيضا في ص ٧٨ من آثاره لكن
 لم يذكر فيه : يمانية . و روى أبو داود في ج ٢ ص ٩٢ في باب الكفن من سننه
 عن أحمد بن حنبل و عثمان بن أبي شيبة قالنا ابن إدريس عن يزيد بن يحيى ابن أبي زياد
 عن مقسم عن ابن عباس قال : كفن رسول الله صلى الله عليه و سلم في ثلاثة =

عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه أمر و أوصى أن يغسل ثوباه
و يكفن فيهما ، قال ”الحى أحوج إلى الجديد من الميت“
= أثواب نجرانية : الحلة - ثوبان - و قميصه الذى مات فيه . قال أبو داود :
قال عثمان : في ثلاثة أثواب : حلة حمراء و قميصه الذى مات فيه - اه . و زواه
البيهقى في سننه الكبير ج ٣ ص ٤٠٠ . كذلك من طريق أبي داود .

(١) أسند هذه البلاغ الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٧٩ فرواه عن الإمام عن
حماد عن إبراهيم أن أبا بكر رضى الله عنه كفن في ثوبين كانا له فأوصى أن يغسلا
و يكفن فيهما و قال : الحى أحوج إلى الجديد من الميت - اه . و ذكره الإمام
محمد في آثاره ص ٤٤ بلاغا . و قال ابن الهيثم في ج ١ ص ٤٤ من فتح القدير :
روى الإمام أحمد في كتاب الزهد : حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا إسماعيل بن
أبي خالد عن عبد الله التميمي مولى الزبير بن العوام عن عائشة رضى الله عنها
قالت : لما احتضر أبو بكر رضى الله عنه تمثلت بهذا البيت :

أعاذل ما يقنى الثراء عن الفقى إذا حشر جب يوما و ضاق بها الصدر
فقال لها : يا بنية ! ليس كذلك و لكن قولى : « و جاءت سكرة الموت بالحق ذلك
ما كنت منه تحيد » ، ثم قال : انظروا ثوبى هذين فأغسلوهما ثم كفنونى فيهما فان
الحى أحوج إلى الجديد . و روى عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن الزهرى عن
عروة عن عائشة قالت : قال أبو بكر لعويصة اللذين كان يمرض فيهما : اغسلوهما
و كفنونى فيهما . فقالت عائشة : ألا نشترى لك جديدا ؟ قال : لا ، الحى أحوج
إلى الجديد من الميت - اه . قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال
سمعت عبيد بن عمير يقول : أمر أبو بكر - إما عائشة و إما أسماء بنت عميس -
بأن تغسل ثوبين كان يمرض فيهما ، و يكفن فيهما ، فقالت عائشة : أو ثيابا جددا ؟
قال : الأحياء أحق بذلك - انتهى من نصب الراية ج ٢ ص ٢٦٢ .

- فأما فعل^١ حسن .
- قلت : فان كفن الرجل في ثوب واحد؟ قال : ما أحب له أن ينقص من ثوبين . قلت : فان فعلوا فكفونوه في ثوب واحد؟ قال : يجزى وقد أساؤا^٢ . قلت : و المرأة لا تنقص من ثوبين و خمار؟ قال : نعم .
- قلت : أ رأيت الصبي إذا كان صغيرا لم يتكلم ولم يعقل في أى ه شىء يكفن؟ قال : إن كفن في خرقتين إزار ورداء فحسن . و إن كان إزارا واحدا أجزاء . قلت : فان كان غلاما قد راهق ولم يحتلم إلا أنه قد صلى و صام ولم يحتلم مثله؟ قال : هذا يكفن كما يكفن الرجل .
- قلت : أ رأيت الرجلين^٣ هل يدفنان في قبر واحد؟ قال : إن احتاجوا إلى ذلك فعلوا؛ و إن فعلوا ذلك فليقدموا في اللحد أفضلهما و ليجعلوا^٤ بينهما حاجزا من الصعيد .

(١-١) كذا في ح ؛ و في بقية الأصول « فأى ذلك ما فعل » .

(٢) لأن في حالة حياته تجوز صلاته في إزار واحد مع الكراهة ، فكذلك بعد الموت يكره أن يكفن فيه إلا عند الضرورة بأن كان لا يوجد غيره - اه ما قاله السرخسي في مبسوطه ص ٧٣ .

(٣) و في ه « الرجلان » .

(٤) « أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه يوم احد و قال : « احضروا و أوسعوا و اجعلوا في كل قبر اثنين أو ثلاثة ، و قدموا أكثرهم أخذا للقرآن » . نقلنا : يوضع الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الجنين ثم خلفه المرأة ، و يجعل بين كل ميتين حاجز من التراب ليصير في حكم قبرين - اه ما في ج ٢ ص ٦٥ من المبسوط .

قلت : أ رأيت الصبي الصغير الذى لم يتكلم هل تغسله المرأة ؟ قال :
نعم . قلت : أ رأيت الصبية الصغيرة التى لم تتكلم هل يغسلها الرجل وهو
غير ذى رحم منها محرم ولا زوج لها ؟ قال : نعم . قلت : فان كانت
قد كبرت و مثلها يجامع ؟ قال : لا يغسلها الرجال . قلت : وكذلك الغلام
٥ إذا كان مثله يجامع لم يغسله أحد من النساء ما خلا امرأته ؟ قال : نعم .
قلت : أ رأيت الميت إذا وضئ وضوءه للصلاة هل يغسل
رجلاه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة إذا أسدل عليها خمارها أ تحت الكفن ؟
قال : فوق الدرع و تحت الإزار و اللقافة .

١٠ قلت : أ رأيت قوما صلوا على ميت قبل أن يغسل ثم ذكروا بعد
ما صلوا عليه كيف يصنعون ؟ قال : يغسل الميت و يعيدون الصلاة عليه .
قلت : فان لم يذكروا غسله حتى دفنوه هل ' ينشوا القبر ' ثم يغسل و يصل
(١) و كذلك لو غسلوه و بقى عضو من أعضائه أو قدر لعة فان كان قد لف
فى كفته و قد بقى عضو لم يصبه الماء يخرج من الكفن فيغسل ذلك العضو
بالاتفاق ، و إن كان الباق شيئا يسيرا كالإصبع و نحوه فكذلك عند عهد ، لأن
الإصبع فى حكم العضو بدليل اغتسال الحى ؛ و قال أبو يوسف : لا يخرج من
الكفن لأنه لا يتيقن بعدم وصول الماء إلى ذلك القدر فلعله أمرع إليه الجفاف
لقلته . و هذا الخلاف فى نوادر أبي سليمان - انتهى ما قاله السرخسى فى
شرح المختصر .

(٢-٢) و كذا فى الأصول ؛ و فى المختصر « ينش قبره » .

عليه؟ قال: لا. قلت: فلم أمرتهم بغسله^١ و قد صلوا عليه؟ قال: أمرتهم بغسله^٢ ما دام في أيديهم، فاذا دفن فلا أمرهم^٣ أن ينشوا القبر^٤.
 قلت: رأيت رجلا مات فدفن و وجهه لغير القبلة أو وضع على شقه الأيسر أو جعل رأسه في موضع الرجلين ثم ذكروا ذلك بعد ما فرغوا من دفنه هل ينشون^٥ قبره فيدفنونه^٦ على ما ينبغي له؟ قال: لا^٧ ولكنهم ه يدعونه كما هو. قلت: فإن كانوا قد وضعوا اللين ولم يهل التراب عليه بعد^٨؟ قال: ينزع اللين ثم يهيئونه على ما ينبغي له. قلت: فهل يغسلونه إن لم يكن غسل؟ قال: نعم. قلت: فإن كانوا قد أهالوا عليه التراب؟ قال: يتركونه كما هو على حاله.

قلت: رأيت القوم يسقط منهم الثوب في القبر أو الشيء من متاعهم هل ترى بأسا بأن^٩ يحفروا من التراب شيئا من^{١٠} غير أن ينشوا (١-١) كذا في ح؛ ومن قوله «و قد صلوا عليه...» ساقط من بقية الأصول. (٢) وفي أكثر الأصول «تأمرهم»؛ والصواب «أمرهم» كما هو في ح. (٣) لأنه قد خرج من أيديهم فسقط فرض غسله عنهم، ثم يصل على قبره لأن الصلاة الأولى لم تصح فكانهم دفنوه قبل الصلاة عليه - اه من شرح الكافي بالتصرف ص ٧٣.

(٤) وفي الأصول «ينشوا»؛ والصواب «ينشون». أو «هل لهم أن ينشوا» - والله أعلم.

(٥) كذا في ه؛ وفي بقية الأصول «يدفنوه»، وهذا لا يكون صوابا إلا إذا سلم سقوط «أن» بعد «هل لهم» فيكون الصواب إذن «هل لهم أن ينشوا قبره فيدفنوه» - والله أعلم.

(٦) وفي ز، ح «أن».

(٧) لفظ «من» ساقط من ه.

الميت؟ قال: لا بأس بأن يحفروا من التراب شيئاً فيخرجوا متاعهم.
قلت: أ رأيت للحد أتكره أن يجعل عليه رفوف^١ خشب؟ قال:
نعم أكره ذلك^٢.

قلت: أ رأيت الميت إذا وضع في اللحد ولم يغسل ولم يهل عليه
التراب؟ قال: ينبغي لهم أن يخرجوه فيغسلوه ويصلوا عليه. قلت:
فإن كانوا قد نصبوا اللبن عليه وأهلوا عليه التراب؟ قال: ليس ينبغي لهم
أن ينشوا الميت من قبره. قلت: وكذلك لو كانوا وضعوا رأسه مكان
رجليه أو وضعوه على شقه الأيسر كان لهم أن يخرجوه فيهوه كما ينبغي^٣
له ما لم يهلوا عليه التراب فإذا أهلوا عليه التراب لم ينبغ^٤ لهم أن
يخرجوه؟ قال: نعم.

(١) وفي «أن».

(٢) كذا في المختصر؛ وكان في الأصول «رفوف» بالدال - تصحيف.
وفي المغرب: رفوف الخشب: «لألواح اللحد». وفي مجمع بحار الأنوار: هو
بالفتح خشب يرفع عن الأرض إلى جنب الجدار، يوقى به ما يوضع عليه؛ وجمعه:
رفوف ورفف - هـ.

(٣) قلت: ومرت مسألة وضع الرفوف على اللحد في أثناء الباب - راجع
ص ٤٢٢ من هذا الكتاب. قال السرخسي: لأن ذلك يستعمل في الأبنية للزينة
أو لإحكام البناء؛ وقد بينا أنه لا بأس بذلك في ديارنا لرخاوة الأرض - انتهى
من شرح المختصر ص ٧٤.

(٤-٤) من قوله «قال ينبغي» ساقط من هـ.

(٥) قوله «كما ينبغي» ساقط من هـ.

(٦) كذا في ز، ح؛ وكان في الأصل و كذا في هـ «لم ينبغي»، ويمكن
أن تولد الياء من إشباع الكسرة.

قلت: رأيت المرأة تموت مع الرجال والرجل يموت مع النساء ليس ممن من يغسله؟ قال: يتيمم كل واحد منهما بالصعيد - الوجه والذراعان من وراء الثوب .

باب صلاة الكسوف

قال: أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى ركعتين في الكسوف، ثم كان الدعاء حتى انجلمت الشمس، وإنما الصلاة ركعتان، كصلاة التطوع، وإن شئت طولتها وإن شئت قصرتها، ثم الدعاء حتى تجلي الشمس . قلت: والذي ذكر من الصلاة فيهما أيركع ركعتين قبل أن يسجد؟ قال: الصلاة فيهما كما ذكرت لك كصلاة الناس المعروفة .

قلت: وترى في كسوف القمر صلاة؟ قال: نعم، الصلاة فيه حسنة . قلت: فهل يصلون جماعة كما يصلون في كسوف الشمس؟ قال: لا . قلت: فهل تكره الصلاة في التطوع جماعة ما خلا قيام رمضان

(١) وفي هـ «أو» .

(٢) وفي هـ «الذراعين» قلت: ومررت المسألة قبل ذلك - راجع ص ٣٣، ٣٤، ٤٣٤، ٤٣٥ من هذا الكتاب .

(٣) وأخرجه الإمام أبو يوسف أيضا في ص ٥٥ من آثاره، ولفظه: إنه صلى حين انكسفت الشمس ركعتين ثم كان الدعاء حتى تجلمت - اهـ . وذكر المرخمي نحوه ص ٧٥ ج ٢ من مبسوطه .

(٤) كذا في ح وكذا في المختصر؛ وفي بقية الأصول «ركعتين» وهو تصحيف .

(٥) وفي ز، ح «فيها»؛ والصواب «فيها» - أي في الركعتين .

و صلاة كسوف الشمس ؟ قال : نعم . ولا ينبغي أن يصلى فى كسوف الشمس جماعة إلا الإمام الذى يصلى الجمعة ، فأما أن يصلى الناس فى مساجدهم جماعة فإنى لا أحب ذلك ، و ليصلوا وحدانا .

قلت : أرأيت الصلاة فى غير كسوف الشمس فى الظلمة تكون أو

ه فى الريح الشديدة ؟ قال : الصلاة حسنة فى ذلك كله وحدانا : محمد عن أبى يوسف عن أبان بن أبى عياش عن الحسن البصرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا رأيتم من هذه الأفراع شيئا فافزعوا إلى الصلاة " .

(١) وفى مبسوط المرخسى « الأحوال » مكان « الأفراع » - راجع ج ٢ ص ٧٠ منه .

(٢) روى البخارى فى كسوف الشمس عن أم المؤمنين الصديقة حديث كسوف الشمس وفى آخره : قال : هما آياتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة - ص ١٤٢ ، ص ١٤٣ ، ص ١٤٥ . و روى عن أبى موسى حديث كسوف الشمس وفى آخره : فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره - ه . و روى عن الحسن عن أبى بكره أيضا وفى آخره : فإذا كان ذلك فصاوا وادعوا حتى يكشف ما بكم - ص ١٤٥ . و روى ابن أبى شيبة فى بحث صلاة الكسوف من مصنفه ق ١١٣ : عن جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : إذا فزعتم من أفق من آفاق السماء فافزعوا إلى الصلاة . و روى عن مصعب بن أبى المقدم عن زائدة قال : قال زياد بن علاقة : سمعت المغيرة بن شعبه يقول : انكسفت الشمس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ؛ وفى آخره : فإذا رأيتموها فادعوا الله وصلوا حتى تنكشف - ق ١١٣ . و روى عن الثقفى عن خالد عن عبد الله بن =

قلت: فان صلوا في كسوف الشمس وحدانا؟ قال: إن صلوا وحدانا أو في جماعة كيف ما صلوا فحسن . قلت: فان صلوا جماعة هل يجهرون فيها بالقراءة؟ قال: لا ، ولكنه يخفي فيها بالقراءة ، وليست هذه كصلاة العيدين ؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى فيها ولم يجهر فيها بالقراءة^١ ، ويجهر فيها في قول أبي يوسف^٢ وهو قول محمد^٣ .

= الحارث أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة كانت أربع سجودات ركع فيها ستا - ٥٥ ق ١١٣ / ٢ .

(١) كذا في ح ؛ وفي بقية الأصول « صلاة » .

(٢) روى أحمد بن حنبل وأبو يعلى في مسنديهما من طريق ابن طبيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة عن ابن عباس قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفا من القراءة . ورواه أبو نعيم في الحلية في ترجمة عكرمة من طريق الواقدي . ورواه الطبراني في معجمه من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: صليت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم أسمع له قراءة . وروى عن سمرة بن جندب : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف لأنسمع له صوتا - أخرجه الأربعة والحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه ، والتفصيل في نصب الراية - راجع ج ٢ ص ١٢٣ منه . ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن الأسود بن قيس العبدى عن ثعلبة بن عباد عن سمرة (في الجهر بالقراءة) ق ٢١٣ .

(٣-٣) قوله « ويجهر فيها في قول أبي يوسف » ساقط من النسخ التي بأيدينا ، إنما زدناه من المختصر الكافي ، إذن يستقيم قوله بعد « وهو قول محمد » .

(٤) قال السرخسي: وقول محمد مضطرب - قاله في شرح الكافي ج ٢ ص ٧٦ . قال الإمام محمد في آثاره ص ٤٤: وأما الجهر بالقراءة فلم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم =

قال: بلغنا ذلك عن علي بن أبي طالب أنه صلى في كسوف الشمس وأنه جهر بالقراءة فيها .

قلت: أ رأيت النساء هل ترخص لهن أن يحضرن ذلك؟ قال: لا أرخص للنساء في شيء من الخروج ، إلا العجوز الكبيرة فاني أرخص لها في الخروج في العيدين وفي صلاة الفجر والعشاء ؛ وقال أبو يوسف: أما أنا فأرخص لهن في الخروج في الصلوات كلها وفي صلاة الكسوف

= جهر بالقراءة فيها . وبلغنا أن علي بن أبي طالب جهر فيها بالقراءة بالكوفة ، وأحب إلينا أن لا يجهر فيها بالقراءة . ولم يصرح في كتاب الحجة بقوله: في الجهر والإخفاء . وإنما احتج على أهل المدينة: بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه صلى بالناس بالكوفة بجهر بالقراءة . وفي البدائع: وقول محمد مضطرب ، ذكر في عامة الروايات قوله مع قول حنيفة - اهـ ج ١ ص ٢٨١ . وفي مختصر الكرخي وشرحه للقدوري: وقد قال أبو حنيفة: لا يجهر بالقراءة فيها - وهو إحد الروايتين عن محمد ، وقال أبو يوسف: يجهر - وروى عن محمد مثله - ج ١ ق ١٤٩ / ٢ .

(١) من قوله « وهو قول محمد ... » ساقط من أكثر الأصول ، وإنما زدناه من نسخة حلب ، إلا أن في آخره « وهو قول أبي يوسف » ، فأسقطناه بسبب نسخة المختصر .

قلت: أما قوله « بلغنا عن علي بن أبي طالب » فأسنده هذا البلاغ الطحاوي في ج ١ ص ١٩٧ من شرح معاني الآثار فرواه عن علي بن شيبان عن قبيصة عن سفيان عن الشيباني عن الحكم عن حنش أن عليا جهر بالقراءة في كسوف الشمس . ورواه ابن أبي شيبان عن سفيان عن الشيباني عن الحكم عن الحنش الكنانى أن عليا جهر بالقراءة في الكسوف - اهـ (في الجهر بالقراءة في الكسوف) ق ١١٣ .

(٢) وكان في الأصل « الصلاة » بالإفراد ، والصواب « الصلوات » بالجمع كما في بقية الأصول .

وفي الاستسقاء إذا كانت عجوزا ولا بأس بأن تخرج في ذلك كله وأكره للشابة ذلك - وهو قول محمد.

باب صلاة الاستسقاء

قلت: فهل في الاستسقاء صلاة؟ قال: لا صلاة في الاستسقاء،

إنما فيه الدعاء. قلت: ولا ترى بأن يجمع فيه للصلاة ويجهر الإمام ه
بالقراءة؟ قال: لا أرى ذلك؛ إنما بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه خرج فدعا؛ وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صعد

(١) زاد المرخسي مسألة فقال في ج ٢ ص ٧٦: قال: (لا يصلى الكسوف في
الأوقات الثلاثة التي تكبر فيها الصلاة)، لأنها تطوع كسائر التطوعات - ه.
فعلها سقطت من الأصول التي بأيدينا ولم تذكر في المختصر أيضا.

(٢) عنوان الباب لم يذكر في الأصول التي عندنا ولم يذكره المرخسي أيضا،
إنما زده من المختصر الكافي.

(٣) وفي ه « الصلاة » .

(٤) أسنده أبو داود في ج ١ ص ١٧٢ من سننه: حدثنا عبد الله بن مسleme ناسليمان
يعنى ابن بلال عن يحيى عن أبي بكر بن محمد عن عباد بن تميم أن عبد الله بن زيد أخبره
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى يستسقى، وأنه لما أراد أن
يدعو استقبل القبلة ثم حول رداءه. حدثنا القعني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر
أنه سمع عباد بن تميم يقول: سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول: خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة - ه.
وذكره في ص ١٧١ من طريق يونس وابن أبي ذئب عن الزهري، ثم حول سنده
عن محمد بن عوف قال: قرأت في كتاب عمرو بن الحارث يعني الحمصي عن عبد الله =

المنبر فدعا واستسقى ؛ ولم يبلغنا في ذلك صلاة إلا حديثنا واحدا شاذاً لا يؤخذ به .

= ابن سالم عن الزبيدي عن محمد بن مسلم (أمي الزهري) بهذا الحديث باسناده لم يذكر : بالصلاة - الحديث - ٥١ .

(١) أسند هذا البلاغ مؤلف الكتاب في كتاب الحجّة : أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو رباح عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه نستسقى ، فلم يزد على أن قال : استغفروا ربكم إنه كان غفارا - ٥١ ج ١ ص ٣٣٥ . وأخرجه البيهقي أيضا في سننه بطرق - راجع ج ٣ ص ٣٥١ من سننه .

(٢) قال السرخسي في مبسوطه : ولأبي حنيفة قوله تعالى « استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا » ؛ فاتما أمرنا بالاستغفار في الاستسقاء بدليل أنه يقال « يرسل السماء عليكم مدرارا » . وفي حديث أنس رضي الله عنه أن الأعرابي لما سأل رسول الله أن يستسقى وهو على المنبر رفع يديه يدعو فما نزل عن المنبر حتى نشأت سحابة فطرنا إلى الجمعة القابلة - الحديث . وإن عمر رضي الله عنه خرج للاستسقاء فما زاد على الدعاء فلما قيل له في ذلك قال : لقد استسقيت لكم بمجاديح السماء التي يستنزل بها المطر . وروى أنه خرج بالعباس رضي الله عنه فأجلسه على المنبر ووقف بجانبه يدعو ويقول : « اللهم ! إنا نتوسل إليك بعم نبيك صلى الله عليه وسلم ، ودعا بدعاء فما نزل عن المنبر حتى سقوا . فدل أن في الاستسقاء الدعاء وهو الاستغفار . والأثر الذي نقل أنه صلى فيها صلى الله عليه وسلم شاذ فيما تعم به البلوى ، وما يحتاج الخاص والعام إلى معرفته لا يقبل فيه شاذ ، وهذا ما تعم به البلوى في ديارهم - ٥١ ج ٢ ص ٧٦ ، ٧٧ . وقال الإمام أبو بكر الرازي في شرح قول الإمام الطحاوي في مختصره « قال أبو حنيفة ليس في الاستسقاء صلاة ولكن يخرج الإمام بالناس فيدعون » : قد ذكر محمد عن أبي حنيفة في الأصل ومعلى =

قلت : فهل يستحب أن يقلب الإمام أو أحد من القوم رداءه في ذلك ؟ قال : لا - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال محمد بن الحسن : أرى أن يصلي الإمام في الاستسقاء نحواً من صلاة العيد ، يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ولا يكبر فيها كما يكبر في العيدين ، لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى في الاستسقاء^٢ ، وبلغنا عن ابن عباس أنه ه

= عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه ليس فيه جماعة ولكن الدعاء والاستغفار . ويشبه أن يكون مراده أن الصلاة فيه ليست بواجبة ولا مسنونة كصلاة العيدين والكسوف ، وأن الإمام مخير بين فعلها وتركها ؛ وذلك لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا في الاستسقاء - ولم يذكر صلاة . وروى شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا في الاستسقاء - ولم يذكر صلاة . وروى عن عمر رضي الله عنه أنه خرج يستسقى فأتى على الاستغفار ، فقيل له في ذلك ، فقال : لقد استسقيت (لكم) بمجاديع السماء التي يستزل بها الغيث ، قال الله تعالى « استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا » . ولو كانت الصلاة مسنونة فيه لما خفي أمرها على عمر رضي الله عنه ، ولو خفي عليه لم يخف على من حضره من الصحابة . وروى عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الاستسقاء وخطب و دعا . وكذا روى ابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين ثم خطب . والنظر يدل على أنه ليس فيه صلاة مسنونة لاتفاق الجميع على أن الزلازل وكثرة الأمطار والرياح العواصف الهائلة ليس فيها صلاة مسنونة ، وإنما فيها الدعاء ، فكذلك الاستسقاء قياساً عليها ؛ والمعنى في جميعها أن الدعاء فيها من أجل الخوف الحاد من هذه الأشياء - انتهى ج ١ ق ١٥٧ / ٢ .

(١) وفي ه « أو واحد » .

(٢-٢) وفي ز ، ح « النبي » مكان « رسول الله » .

(٣) أسنده المؤلف في كتاب الخحة عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عبد الله -

أمر بذلك ، و يقرب ردهاء في ذلك ، و قلبه أن يجعل الجانب الأيسر على الأيمن و الأيمن على الأيسر ، وإنما تتبع في هذه السنة والآثار المعروفة ، و ليس يجب ذلك على من خلف الإمام .

قلت : أفتجب أن يخرج أهل الذمة مع أهل الإسلام في ذلك ؟

قال : ما أحب ذلك ، و لا ينبغي لأهل الإسلام أن يتقربوا إلى الله تعالى بأحد من أهل الذمة ؛ و بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه نهى أن يحضر أحد من أهل الكفر عند المسلمين^٢ ، لأن السخطة تنزل عليهم

= ابن يزيد الأنصاري - الحديث ، ج ١ ص ٣٣٨ .

(١) أسنده في كتاب الخجة عن سفیان الثوري عن هشام بن إسحاق بن عبد الله

ابن كنانة عن أبيه عن ابن عباس - ج ١ ص ٣٣٧ .

(٢) كذا في ح ؛ و لفظ « في » ساقط من بقية الأصول .

(٣) قال أبو الحسين القدوري في شرح مختصر الكرخي : قال أصحابنا رحمهم الله :

لا يخرج أهل الذمة في الاستسقاء . و عن الزهري قال : لا أحب أن يخرج مع

المسلمين غيرهم . و روى عن فضالة بن عبيد أنه خرج يستسقى و خرج أهل

الذمة و كانوا ناحية فلم ينكر ذلك . و قال مالك : لا ينعون . لنا قوله تعالى « و ما

دعاء الكافرين إلا في ضلال » ، و لأن في ذلك تسوية بين دعائهم و دعاء المسلمين ،

و لأن اجتماعهم مع الكفرة يوجب نزول اللعنة عليهم فلا يجوز إخراجهم عند

طلب الرحمة . و عن عمر رضي الله عنه أنه نهى أن يحضر الكفار عند المسلمين

لأن السخطة تنزل عليهم - اهـ ج ١ ق ١٥٣ من النسخة المخطوطة .

قلت : و فتشت كتب الآثار و الأخبار و التفسير فلم أجد من أسند هذا

البلاغ ، و بلاغات الإمام محمد كلها موصولة و إن لم نجد لبعضها مخرجا -

و الله تعالى أعلم .

(٤-٤) و في « السخطة ينزل » .

فكيف أحضرم دعاء المسلمين ! .

قلت : أ رأيت الإمام إذا خطب في الاستسقاء هل يجب على القوم .

أن يستمعوا وينصتوا ؟ قال : نعم ، أحب إلى أن يستمعوا وينصتوا ،
وليس بواجب مثل العيدين والجمعة .

قلت : فهل يخرج المنبر في العيدين والاستسقاء ؟ قال : لا . قلت : هـ

فهل في العيدين ، أذان وإقامة ؟ قال : لا . قلت : فهل يخرج النساء

(١) لفظ « نعم » زدناه من ح ؛ ولم يذكر في بقية النسخ .

(٢) لأنه يعظمهم فيها ، وفائدة الوعظ إنما تظهر بالإنصات - اه ما قاله السرخسي

في شرح المختصر ج ٢ ص ٧٨ .

(٣) روى أن مروان لما خطب في العيد قبل الصلاة قام رجل فقال : أخرجت

المنبر يا مروان ! ولم يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث . ذكره

السرخسي في صلاة العيدين ج ٢ ص ٣٧ من مبسوطه . وقال في ص ٤٢ منه :

قال : (ولا يخرج المنبر في العيدين) ، لما روينا ؛ وقد ضح أن النبي صلى الله عليه وسلم

كان يخطب في العيدين على ناقته ، والناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى يومنا هذا اتفقوا على ترك إخراج المنبر ، ولهذا اتخذوا في المصلى منبرا علاحدة

من اللبن والطين ، واتباع ما اشتهر العمل به في الناس واجب - اه .

وقد مر التفصيل في باب العيدين - راجع صفحة ٣٨٣ من هذا الكتاب .

(٤) كذا في الأصول ؛ والصواب « في الاستسقاء » أو « في العيدين والاستسقاء »

فسقط منها لفظ « الاستسقاء » . قال في المختصر : وينصت القوم لخطبة الاستسقاء ،

ولا يخرج فيه المنبر ، وليس فيه أذان ولا إقامة - اه .

(٥) قال السرخسي في ج ٢ ص ٧٨ من مبسوطه : أما عند أبي حنيفة رضي الله =

في ذلك؟ قال: لا .

باب الصلاة بمكة وفي الكعبة

قلت: أرأيت الإمام إذا صلى بمكة وصف الناس حول الكعبة فقامت امرأة بجذاء الإمام؟ قال: إن كانت تأتم من الكعبة بالجانب الذي يأتهم به الإمام ونوى الإمام الذي تأتم به أن يؤمها ويؤم الناس فصلاة الإمام وصلاة الناس كلهم فاسدة. قلت: فإن كان يأتهم بالجانب الآخر وكانت إلى الكعبة أقرب من الإمام؟ قال: صلاتها وصلاة القوم وصلاة الإمام كلهم تامة. قلت: فإن قامت بجذاء الإمام من الجانب الآخر وصف معها النساء مقابل صف الإمام؟ قال: صلاة

= تعالى عنه فلا يشكل لأنه ليس فيها (كذا) صلاة بالجماعة، إنما فيها الدعاء، فإن شاؤوا صلوا فرادى، وذلك في معنى الدعاء؛ وعند محمد رحمه الله تعالى فيها صلاة بالجماعة لكنها تطوع كصلاة العيد؛ وليس فيها أذان ولا إقامة - ٥١ .

(١) وهذا مذهب الإمام؛ وقال أبو يوسف ومحمد: يرخض للعجائز في حضور الصلوات كلها وفي الكسوف والاستسقاء. وقد مررت هذه المسألة في صلاة العيد فراجع ص ٣٨١، ٣٨٢ من هذا الكتاب. وذكرها المرخمي في ج ٢ ص ٤١ من مبسوطه مبسوطه مشرحة - فراجعها إن أردت البسط.

(٢-٢) قوله «الذي تأتم به» زدناه من ح، ولم يذكر في بقية الأصول.

(٣-٣) كذا في الأصول التي بأيدينا؛ ولعل الصواب «فإن كانت تأتم» - والله أعلم.

(٤) افظ «صلاتها» ساقط من ه.

(٥) وفي ه «وكلهم». زيادة الواو من سهو الناسخ.

الإمام و صلاة الناس كلهم تامة 'إلا من' كان مع النساء في ذلك الجانب .
 'قلت : فمن كان 'بخذائهن أو خلفهن ؟ قال : صلاته فاسدة . قلت :
 فان صلى الناس فرادى تطوعا النساء و الرجال ؟ قال : هذا و الأول سواء ،
 و صلاة الرجال تامة من كان بخدا النساء أو خلفهن غير أنه قد أساء في
 قيامه بخذاء النساء أو خلفهن .

قلت : فان كانت الكعبة تبنى^٢ و قام الإمام يصلي بالناس و صف^١
 الناس حول الكعبة و ليس بين يدي الإمام ستر يحجز بينه و بين الصف
 المستقبل ؟ قال : يجزى الإمام و القوم جميعا ، و صلاتهم تامة إلا أن الإمام
 قد أساء في تركه أن يجعل^٣ بينهم و بينه^٤ ستر . قلت : و كذلك لو كان مكان
 'صف الرجال' صف من النساء كانت صلاته و صلاة القوم كلهم^٥
 تامة ؟ قال : نعم .

قلت : فان كان الإمام صلى في جوف الكعبة مستقبل حائط من

(١-١) و في ٥ « ألا ترى أن من » مكان « إلا من » ، خطأ فاحش .

(٢-٢) قوله « قلت : فمن كان » ، ساقط من ٥ .

(٣) قال السرخسي : و قد أظرف في العبارة في هذا اللفظ لأنه كره إطلاق

لفظ « الانهدام » على الكعبة ، و بهذا اللفظ يفهم هذا المقصود - ١٥١ ج ٢ ص ٧٨ .

(٤-٤) و في ح « بينه و بينهم » .

(٥-٥) و كان في الأصول « الصف الرجال » ؛ و الصواب « صف الرجال »

بالإضافة .

حيطانها أ يجوز أيضا؟ قال: نعم. قلت: فإن كان معه^١ في جوف الكعبة قوم يصلون إلى الحائط الذي يصلى إليه الإمام وهم قدام الإمام؟ قال: لا يجزيهم صلاتهم لأنهم قدام الإمام يصلون إلى الجانب الذي يصلى إليه الإمام. قلت: فإن كان مكانهم نساء؟ قال: صلاة الإمام و القوم تامة، و صلاة النساء فاسدة. قلت: فإن صفّ قوم مستقبل الإمام بوجههم^٢ إلى وجه الإمام^٣ يأتون بالإمام؟ قال: يجزيهم ذلك، إلا أن الإمام قد أساء في ترك السترة فيما بينهم^٤. قلت: فإن صافوا حلقة واحدة في جوف الكعبة فصلوا بامام؟ قال: يجزيهم صلاتهم إذ كل واحد منهم صلى على القبلة لأن كلا على القبلة^٥.

١٠ قلت: فإن كانوا في غير الكعبة فتحروا القبلة فصلى كل إنسان منهم

إلى ناحية بالتحري و اتموا بالإمام؟ قال: لا يجزى^٦ من خالف^٧ الإمام لأن الإمام على غير قبلة^٨ فلا يجزى أن يأتهم به^٩؛ و لا يشبه هذا الكعبة

(١) وفي «ان ما» مكان «أيضا» وهو تحريف.

(٢-٢) وفي «كان الإمام صلى»، و الصواب «كانت معه» كما هو في بقية الأصول.

(٣) وفي «بوجههم»؛ وفي ز، ح «وجوهم».

(٤-٤) قوله «إلى وجه الإمام» زدناه من ح.

(٥-٥) من قوله «يأتون بالإمام؟...» ساقط من ح.

(٦) وفي «قبلة».

(٧-٧) و كان في الأصول «من خلف»، و الصواب «من خالف» كما هو في المختصر.

(٨-٨) قوله «فلا يجزى أن يأتهم به» زيد من ح، و سقط من بقية الأصول.

لأن الكعبة حيث ما وجهها منها فهو قبلة وهو حق .

قلت : أ رأيت قوما صلوا فوق الكعبة بامام ؟ قال : يجزيهم . قلت :

فان كان وجه الإمام إلى ناحية منها ووجه كل إنسان منهم إلى ناحية

أخرى ؟ قال : يجزيهم كلهم ، إلا أن يكون أحداً منهم قدام الإمام

وظهره إلى وجه الإمام ، من كان هكذا فانه لا تجزيه صلاته . قلت : هـ

أ رأيت إن صف قوم منهم قدام الإمام ووجوههم إلى وجه الإمام ؟

قال : يجزيهم ذلك . قلت : والنساء في هذا الباب مثل الرجال ؟ قال : نعم ،

غير أنهم قد أساؤا في ترك السترة بينهم وبين الإمام . قلت : أ رأيت

إن صف قوم منهم خلف الإمام وجعلوا ظهورهم إلى ظهر الإمام واثموا

بالإمام ؟ قال : يجزيهم صلاتهم لأنهم خلف الإمام والإمام على قبلة . ١٠

قلت : أ رأيت العبيد والأحرار والرجال والنساء هم كلهم في هذا سواء ؟

قال : نعم .

قلت : أ رأيت إن كان الإمام يصلي إلى الكعبة بينه وبين الكعبة

= قال السرخسي : وهذا بخلاف ما إذا تحروا في ظلمة الليل واتعدوا بالإمام فانه

لا تجوز صلاة من علم أنه مخالف للإمام في الجهة هناك لأن عنده أن إمامه غير

مستقبل القبلة فلا يصح اقتداؤه به - ج ٢ ص ٧٩ .

(١) كذا في الأصول ؛ ولعل الصواب « ما واجهه » .

(٢) كذا في ز ، ح ؛ وفي بقية الأصول « أحدا » .

(٣) وفي ح « فمن » .

(٤) كذا في الأصول ؛ ولعله « السترة » سقطت التاء بسهو الناسخ .

(٥) لفظ « هم » ساقط من هـ .

مقام إبراهيم و الصف الذي مقابله أقرب إلى الكعبة من الإمام ؟ قال :
 تجزيهم صلاتهم كلهم . قلت : و كذلك الصف الآخر فيما بين الركن اليماني
 إلى الحجر و هو أقرب إلى البيت من الإمام ؟ قال : نعم ، تجزيهم كلهم
 صلاتهم . قلت : فان كان الذي في جانب الإمام أقرب إلى الكعبة من
 الإمام ؟ قال : لا تجزيهم ، و عليهم أن يستقبلوا الصلاة .

قلت : أ رأيت إن استقبلوا الإمام بوجوههم و الكعبة خلف
 ظهورهم ؟ قال : لا تجزيهم صلاتهم لأنهم على غير القبلة ، و عليهم أن
 يستقبلوا الصلاة ؛ و أما الإمام و القوم جميعا غير هؤلاء فان صلاتهم تامة .

* * * *

* * *

* * *

* *

كتاب الحيض

باب من المستحاضة في أول ما يمتد به الدم ما يكون
حيضا وما لا يكون^٢.

قال: سمعت محمد بن الحسن يقول: إذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض فرأت الدم أول ما رأته يوما ثم انقطع عنها ثمانية أيام ثم رأت الدم يوما وهو تمام العشرة ثم انقطع فهذا في قول أبي يوسف حيض كله؛ وقال محمد^٤: لا يكون هذا حيضا لأن ما بين الدمين من (١) هذا الكتاب في المختصر بعد كتاب الصوم.

(٢) الحيض في اللغة: هو الدم الخارج؛ ومنه: حاضت الأرنب، وحاضت الشجرة إذا خرج منها الصمغ الأحمر، وفي الشريعة: اسم لدم مخصوص وهو أن يكون تمتدا خارجا من موضع مخصوص وهو القبل الذي هو موضع الولادة. والمباضعة بصفة مخصوصة، فإن وجد ذلك كله فهو حيض وإلا فهو استحاضة؛ والاستحاضة استفعال من الحيض - كذا قال السرخسي في كتاب الحيض من مبسوطه ج ٣ ص ١٤٧.

(٣) عنوان الباب ساقط من ه، ح.

(٤) قال السرخسي: والأصل عند محمد رحمه الله تعالى وهو الأصح وعليه الفتوى: أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان دون ثلاثة أيام لا يصير فاصلا، فإذا بلغ الطهر ثلاثة أيام أو أكثر نظر، فإن استوى الدم بالطهر في أيام الحيض أو كان الدم غالبا لا يصير فاصلا، وإن كان الطهر غالبا يصير فاصلا، فينتد ينظر، إن لم يمكن أن يجعل واحد منهما بانفراده حيضا لا يكون شيء منه حيضا، وإن أمكن أن يجعل أحدهما بانفراده حيضا إما المتقدم أو المتأخر يجعل ذلك حيضا، وإن أمكن أن =

الطهر أكثر من الدمين جميعا ، فهذا ليس بحيض ؛ ولو كان الدمان أكثر مما بينهما من الطهر أو مثله كان ذلك حيضا كله ، لأن المرأة الحائض لا ترى الدم سائلا أبدا ، ينقطع الدم يوما وتراه يوما ، ينقطع يومين وتراه يومين ، وينقطع ثلاثة أيام وتراه بعد ذلك ، فذلك دم واحد . وإن كان بين ذلك أيام لا ترى فيها دما إذا كان الدمان أكثر مما بينهما من الطهر أو مثله .

وأقل ما يكون الحيض ثلاثة أيام ولياليها لا ينقص من ذلك شيئا ، وأكثر الحيض عشرة أيام ولياليها لا يزيد على ذلك شيئا ؛ فإن رأت المرأة الدم يومين وثلثي يوم ثم انقطع ذلك لم يكن ذلك حيضا حتى يكون ما بين أول الدم وآخره ثلاثة أيام ولياليها لا ينقص من ذلك شيء ؛ ألا ترى أن الدم لو زاد على عشرة أيام ولياليها ساعة كانت تلك الساعة

== يجعل كل واحد منهما بانفراده حيضا يجعل الحيض أسرعها إمكانا ، ولا يكون كلاهما حيضا إذ لم يتخللها طهر تام ، وهو لا يجوز بداية الحيض بالطهر ولا ختمه به سواء كان قبله وبعده دم أو لم يكن ، ولا يجعل زمان الطهر زمان الحيض باحاطة الدمين به - ٥ هـ ج ٣ ص ١٥٧ من المبسوط .

(١) قوله « فذلك » ساقط من ٥ .

(٢) وفي ٥ « فإن » .

(٣) كذا في ٥ ، ز ؛ وكان في الأصل « أما إذا » وبتقدير « أما » لا يستقيم المفهوم إلا أن يكون شيء من العبارة ساقطا من الأصول - والله أعلم .

(٤) وفي ٥ « وإن » .

(٥) لفظ « المرأة » ساقط من ٥ .

استحاضة؟ فكذلك النقصان إذا نقص الدم من ثلاثة أيام و لياليها شيئاً لم يكن ذلك حيضاً؛ لأن الأثر جاء أن أدنى الحيض ثلاثة وأكثره عشرة^١، (٢) وفي هـ «الأكثر» وهو تصحيف، والصواب «الأثر» كما هو في الأصل وكما هو في ز.

(٢) روى هذا الأثر من حديث أبي أمامة، ومن حديث وائلة بن الأسقع، ومن حديث معاذ بن جبل، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث أنس بن مالك، ومن حديث عائشة. أما حديث أبي أمامة فرواه الطبراني في معجمه والدارقطني في سننه من حديث حسان بن إبراهيم بن عبد الملك عن العلاء ابن كثير عن مكحول عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة، وأكثر ما يكون عشرة أيام، فإذا زاد فهي مستحاضة». وأما حديث وائلة فرواه الدارقطني: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة». وأما حديث معاذ فأخرجه ابن عدي في الكامل. وأما حديث أبي سعيد فرواه ابن الجوزي في العلل المتناهية. وأما حديث أنس فأخرجه ابن عدي أيضاً في الكامل. وأما حديث عائشة فذكره ابن الجوزي في التحقيق وفي العلل المتناهية فقال: وروى حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أكثر الحيض عشر وأقله ثلاث». وفي أسانيدنا مقال - راجع نصب الراية ج ١ ص ١٩١ وراجع فتح القدير ج ١ ص ١١٢ طبع الأميرية ببولاق تجد فيها تفصيلاً. قال ابن الهمام: فهذه عدة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متعددة الطرق، وذلك يرفع الضعيف إلى الحسن، والمقدرات الشرعية مما لا تدرك بالرأى، فالموقوف فيها حكمه الرفع، بل تسبكن النفس بكثرة ما روى فيه عن الصحابة والتابعين إلى أن المرفوع مما أجاد فيه ذلك الراوي الضعيف، وبالجملة فله أصل في الشرع - اهـ ما قاله ابن الهمام في الفتح.

فمن جعل أقل من ثلاثة^١ حيضا فينبغي له أن يجعل أكثر من عشرة
حيضا فهذا لا يستقيم ، و الأمر فيه كما وصفت لك .
وإذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض فرأت الدم أول ما رأته
فدبها الدم ثلاثة أشهر فان أبا حنيفة قال في ذلك : حيضها من أول
٥ مارأت الدم عشرة أيام ، فاذا مضت اغتسلت وتوضأت لكل وقت
صلاة وصلت عشرين يوما ، فاذا مضت عشرون يوما تركت الصلاة
عشرة أيام ثم اغتسلت . فكان هذا حالها حتى ينقطع الدم ، لأنها تجعل
حيضها أكثر الحيض ، لأنه لم يكن لها أيام معروفة فتجعل^٢ حيضها أيامها
المعروفة ، إنما جعلنا طهرها عشرين يوما . وقد يكون الطهر أقل من ذلك
١٠ لانا أخذنا في ذلك بالامر الظاهر المعروف من أمر النساء ، لأن الغالب
من أمر النساء في الحيض أن في كل شهر حيضة ؛ ألا ترى أن الله
تبارك وتعالى جعل على التي تحيض من العدة « ثلاثة قروء » ، فان لم تكن
تحيض من كبر أو صغر جعل عليها^٣ « ثلاثة أشهر » فجعل مكان كل
حيضة شهرا ، وهذا الغالب من أمور النساء .
و أدنى ما يكون بين الحيضتين من الطهر خمس عشرة ليلة لا ينقص

(١) وفي « ثلاث » .

(٢) وفي « فيجعل » .

(٣) لفظ « عليها » ساقط من ه ، موجود في الأصل و كذا في ز .

(٤) كذا في الأصول ؛ ولعل الصواب « شهرا » .

(٥) وفي « أمر » .

شيئا قليلا ولا كثيرا ، فاذا هي رأت دمين بينهما من الطهر أقل من خمس عشرة ليلة فهذان الدمان ليسا بحيض جميعا ، لأن الحيضتين لا يكون بينهما من الطهر أقل من خمس عشرة ليلة - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

وإذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض فرأت الدم أول ما رآته ه
يوما ثم انقطع عنها تسعة أيام ورآته يوما ثم انقطع فان أبا يوسف قال : عشرة أيام من ذلك حيض : اليوم الأول الذي رأت فيه الدم ، والتسعة الأيام التي رأت فيها الطهر 'حيض كله' ، واليوم الآخر الذي رأت فيه الدم استحاضة ، تغتسل و تقضى ما زاد على التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر من الصلاة ، وإن كانت صامت شيئا من شهر رمضان في ١٠ التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر فضتها لأنها كانت في ذلك حائضا باليوم الحادى عشر الذى رأت فيه الدم ، ولو لم تر الدم في اليوم الحادى عشر لم يكن شيء من ذلك حيضا . وقال محمد : لا يكون شيء من هذه الأيام كلها حيضا ، لأن اليوم الحادى عشر لم يكن حيضا فلا تكون التسعة ' الأيام التي فيها الطهر حيضا بالدم الذى رأت في اليوم الحادى عشر ، ١٥ 'وذلك' الدم ليس بحيض ، ولا يكون اليوم الأول أيضا حيضا لأنها

(١-١) وفي « الطهر فيها » .

(٢) وكان في الأصل « للتسعة » ، وهو تصحيف ؛ والصواب « التسعة » كما في

هـ ، ز .

(٣-٣) وفي « وغير ذلك » ، وهو خطأ .

إنما رأت الدم يوما واحدا، ولا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام؛
 رأيتم التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر أيكون حيضا إن لم تر الدم في
 اليوم الحادى عشر؟ قالوا: لا تكون تلك الأيام ولا اليوم الذى قبله
 حيضا. قيل لهم: إنما تكون تلك التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر حيضا
 ٥ و اليوم الذى قبلها بالدم الذى رآته فى اليوم الحادى عشر؟ قالوا: نعم.
 قيل لهم: فذلك الدم أحيض هو؟ قالوا: لا. قيل لهم: فكيف
 صير دم ليس بحيض غيره من أيام الطهر حيضا وهو نفسه ليس بحيض
 والحكم فيه عندكم أنه طهر فكيف يجعل الطهر غيره حيضا. وقد بلغنا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة استحاضت فمثل رسول الله صلى الله
 ١٠ عليه وسلم عن ذلك فقال: ليس ذلك بحيض وإنما هو دم عرق، فقد

(١) وفيه «فإنما».

(٢) أى الدم الذى رآته فى الحادى عشر.

(٣) أسند هذا البلاغ الحافظ طلحة بن محمد فى مسند الإمام له، فأخرجه عن
 أبى عبد الله محمد بن مخلد عن سليمان بن توبة الهمداني عن أبى نعيم الفضل بن دكين
 عن أبى حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن فاطمة بنت
 أبى حبيش قالت: يا رسول الله! إنى استحيض الشهر والشهرين، فقال لها: إنما
 هو عرق، فإذا أقبلت حيضتك فذرى الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلى لطهرك ثم
 توضعى لكل صلاة وصلى» - ٥٥. ورواه عن صالح بن أحمد عن محمد بن إشكاب
 عن أبى نعيم عن أبى حنيفة. ورواه عن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن
 الأزهر عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن أبى حنيفة - راجع جامع المسانيد ج ١
 ص ٢٦٧. وأخرجه الحسن بن زياد فى كتاب الآثار عن الإمام بسنده المذكور =

جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دم الاستحاضة غير دم الحيض، وجعل ذلك بمنزلة العرق يسيل منه الدم؛ وما ذلك بمنزلة الرعاف وغيره من الدم الذي يسيل من الجسد إلا أن مخرجه ومخرج دم الحيض من موضع واحد وحكمه مختلف؛ أما دم الحيض فيترك له الصلاة، وإن صامت فيه أعادت صيامها؛ وأما دم الاستحاضة فخيمه كحكم دم الرعاف، وتتوضأ منه لوقت كل صلاة وتصلى ويأتيها زوجها وتصوم وهي فيه بمنزلة الطاهرة؛ فكل دم حكم على المرأة أنها فيه بمنزلة الطاهرة فليس يجعل ذلك غيره من أيام الطهر حيضاً.

= راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٢٦٨. ورواه ابن خمرؤف مسنده ق ١٨٩ بسنده عن الحسن بن زيادنا أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله! إنى أستحاض الشهر والشهرين والثلاثة - وفي رواية: إنى أستحاض فلا أطهر الشهرين والثلاثة! فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أدبرت الحيضة - وفي رواية: حيضتك - فاغتسل لطهرك وتوضئي لكل صلاة - اه؛ وليس فيه ذكر عرق. ورواه أبو داود عن أحمد بن يونس وعبد الله بن محمد النفيلى عن زهير عن هشام عن عروة عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: إنى امرأة أستحاض فلا أطهر أفادع الصلاة؟ فقال: إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة، فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صل - اه ص ٤٣.

(١) لفظ «الذى» ساقط من ز.

(٢-٢) وفي هـ «من مخرج موضع».

(٣) وفي هـ، ز «فتترك».

(٤) لفظ «يجعل» ساقط من هـ.

أرأيتم امرأة أول ما رأت الدم رآته يوماً ثم انقطع عنها تسعة أيام أ يكون حيضاً؟ قالوا: لا . قيل لهم: فإن رعت أو سال منها دم من غير الفرج أ تكون بذلك حائضاً في التسعة الأيام التي طهرت فيها؟ قالوا: لا . قيل لهم: فالدم الذي سال من الفرج في اليوم الحادى عشر أحيض هو؟ قالوا: لا . قيل لهم: فاستحاضة هو؟ قالوا: نعم . قيل لهم: فخكه كحكم الرعاف في الصيام و الصلاة و غير ذلك؟ قالوا: نعم . قيل لهم: فكيف جعل ذلك اليوم ' الأيام التسعة التي كانت المرأة فيها طاهراً حيضاً و حكمه عليها غير حكم الحيض؟ هل رأيتم دماً ليس بحيض يجعل غيره حيضاً؟ ليس هذا بشيء ، إنما الحيض إذا كان الدمان كلاهما حيضاً في أول ذلك و آخره ، و إن كان بينهما طهر أيام مثلها أو أقل جعلنا ذلك كله حيضاً و إن لم تر فيه الدم لأن المرأة الحائض لا ترى الدم سائلاً أبداً يسيل مرة و ينقطع مرة ، فإذا كان أول دمها حيضاً و آخره حيضاً كانت الأيام كلها حيضاً ، و إذا كان

(١) لفظ « اليوم » ساقط من هـ .

(٢) وفي ج ٣ ص ١٥٥ من مبسوط السرخسي : واحتج محمد رحمه الله تعالى في الكتاب على أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال : الدم المرثى في اليوم الحادى عشر لا كان استحاضة كان بمنزلة الرعاف ، فلو جاز أن تجعل أيام الطهر حيضاً بالدم الذي ليس بحيض لجاز بالرعاف ؛ و لأن ذلك الدم ليس بحيض بنفسه فكيف يجعل باعتباره زمان الطهر حيضاً؟ هـ . فاختصر كلامه الطويل اختصاراً حسناً ثم ذكر استدلال الإمام أبي يوسف و احتججه على الإمام محمد - راجعه إن شئت التفصيل .

أول الدم حيضا و آخره استحاضة أو أوله ليس بحيض و آخره ليس بحيض لم يكن بينهما حيض أبدا ؛ و كذلك إن كان أوله ليس بحيض و آخره حيضا لم تكن تلك الأيام التي لم تر فيها الدم حيضا .

و إذا بلغت المرأة مبلغ النساء و لم تحض فرأت الدم يوما واحدا ثم انقطع ثمانية أيام ثم رأتها ثلاثة أيام ثم انقطع فان قياس قول ٥

أبي يوسف في ذلك أن اليوم الأول و الثمانية الطهر ، و اليوم العاشر الذي رأت فيه الدم حيض كله ، و اليومان الحادى عشر و الثانى عشر الذي رأت فيه الدم فهى فيها مستحاضة ؛ و قال محمد : الأيام الثلاثة الأواخر حيض ، و ما سوى ذلك استحاضة . و إن كانت أول ما رأت الدم رأتها يوما ثم انقطع الدم تسعة أيام كمال العشرة ثم رأت الدم ١٠

ثلاثة أيام مستقبلة ثم انقطع فان قياس قول أبي يوسف في ذلك أن اليوم الأول الذي رأت فيه الدم و التسعة الأيام التي رأت فيها ' الطهر حيض كله ، و الثلاثة الأيام التي رأت فيها ' الدم ' استحاضة تغتسل عند ' مضى العشرة و تتوضأ لكل وقت و تصلى ؛ و أما في قول محمد فان الأيام الثلاثة التي رأت فيها الدم أخيرا هى الحيض تدع ١٥

فيها الصلاة و الصيام ، و اليوم الأول الذي رأت فيه الدم استحاضة تصوم فيه و تصلى و يأتها زوجها .

(١-١) من قوله « الطهر حيض ... » ساقط من ز ، ع .

(٢) لفظ « الدم » ساقط من ه .

(٣) لفظ « عند » كان ساقطا من الأصل ، إنما زدناه من ه ، ز .

وإذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض فرأت الدم أول ما رأته
ثلاثة أيام ثم انقطع عنها سبعة أيام كمال العشرة ثم رأته اليوم الحادى
عشر ثم انقطع فان أبا يوسف قال في هذه الثلاثة الأول و السبعة
التي رأت فيها الطهر: حيض كله؛ و اليوم الحادى عشر الذى رأت فيه
الدم^٥: استحاضة؛ و أما في قول محمد فالثلاث الأول التي رأت فيها
الدم حيض و ما سوى ذلك استحاضة كله، لأن الدم الذى رأت فيه
اليوم الحادى عشر دم استحاضة فلا يحمل تلك السبعة الأيام التي رأت
فيها الطهر حيضا. ولو كانت المرأة أول ما رأت الدم رأت أربعة
أيام ثم انقطع خمسة أيام ثم رأته يومين ثم انقطع فان قول أبي يوسف:
١٠ إن الأيام الأول و الخمسة الأيام التي رأت فيها الطهر و اليوم العاشر
الذى رأت فيه الدم^٢ حيض كله، و اليوم الحادى عشر الذى رأت
فيها الدم^٢ استحاضة تصوم فيه و تصلى و يأتيها زوجها - فكذلك قول
محمد في هذا أيضا، لأن اليوم العاشر رأت فيه دما فكان ذلك الدم
حيضا فيصير الطهر الذى قبله حيضا.

١٥ باب ما يختلف فيه الحيض و الطهر من المرأة التي لم يكن لها أيام معروفة

وقال محمد بن الحسين: إذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض ثم

(١) كذا في ه، ز؛ وفي الأصل « هذا » وهو خطأ.

(٢) لفظ « الدم » ساقط من ز.

(٣-٢) من قوله « حيض كله ... » ساقط من ه.

كتاب الأصل (ما يختلف فيه الحيض و الطهر من الغير المعتادة) ج - ١

استمر بها الدم فرأت يوما دما و يوما طهرا حتى أتى عليها ثلاثة أشهر
ثم انقطع عنها فان أبا يوسف قال : عشرة أيام من أول دمها حيض
وعشرون طهر ؛ وقال محمد : تسعة أيام من أول ما رأت الدم حيض
و واحد و عشرون طهر ، و تسع حيض و واحد و عشرون طهر ، و لا يكون
اليوم العاشر حيضا لأنها رأت فيه الطهر ، و لم يكن في اليوم الذي بعده
حيض فنصيره ' حيضا .

و لو كانت رأت يومين حيضا و يومين طهرا حتى أتت عليها ثلاثة
أشهر كانت عشرة من أول ما رأت الدم حيضا و عشرون طهرا ، و عشرة
حيضا و عشرون طهرا ، و عشرة حيضا و عشرون طهرا - في قول أبي يوسف ؛
و أما في قول محمد فعشرة أيام من أول دمها حيض و اثنان و عشرون ١٠
يوما طهر ، و ستة أيام بعد ذلك حيض و اثنان و عشرون يوما طهر ،
و عشرة أيام حيض و ما بقى طهر .

و لو كانت رأت ثلاثة أيام دما و ثلاثة أيام طهرا حتى أتت عليها
ثلاثة أشهر كان في قول أبي يوسف عشرة أيام حيضا و عشرون طهرا ،
و عشرة أيام حيضا و عشرون طهرا ، و عشرة أيام حيضا و عشرون ١٥
طهرا ؛ و في قول محمد تسعة حيض و واحد و عشرون طهر ، حتى تأتي
على الثلاثة الأشهر .

و لو رأت أربعة أيام دما و أربعة أيام طهرا كان هذا في قول

(١) وفي « فيصيره » .

(٢) كذا في هـ ، ز ؛ و كان في الأصل « يأتي » .

أبي يوسف عشرة حيضا و عشرون طهرا حتى تأتي على الثلاثة الأشهر؛
و في قول محمد عشرة من أول ما رأت الدم حيض و اثنان و عشرون يوما
طهرا^١، و أربعة حيض و ثمانية و عشرون طهر، و أربعة حيض و ما بقي طهر .
و لو كانت رأت خمسة دما و خمسة طهرا و خمسة دما و خمسة طهرا
٥ حتى أنت عليها ثلاثة أشهر كانت عشرة من أول ما رأت الدم في قول
أبي يوسف عشرة^٢ حيضا و عشرون طهرا ، و عشرة حيضا و عشرون
طهرا ، و عشرة حيضا ، و عشرون طهرا ؛ و أما في قول محمد خمسة حيض
و خمسة و عشرون طهر ، و خمسة حيض و خمسة و عشرون طهر ، و خمسة
حيض و خمسة و عشرون طهر حتى يأتي عليها الثلاثة الأشهر . و كيف
١٠ تكون الخمسة التي لم تر فيها الدم حيضا و هي لم تر بعدها في اليوم الحادي
عشر إلا دم استحاضة* و دم الاستحاضة طهر؟ فكيف يكون ما لم تر فيه
دما حيضا و هي لم تر بعدها حيضا^٣ .

فإن كانت أول ما رأت الدم رأت ستة أيام دما و ستة طهرا ،

(١) وفي ز « يأتي » .

(٢) كذا في ه ؛ وفي ع ، ز « طهرا » .

(٣) و كان في الأصول « خمسة » مكان « عشرة » ، و الصواب « عشرة » ؛
و « خمسة » تحريف يؤيده ما يأتي بعد في الصور الثلاث ، لأن الحيض يجوز
ختمه بالطهر عند الإمام أبي يوسف .

(٤) كذا في الأصل و كذا في ز ؛ وفي ه « طهر » مكان « حيضا » خطأ .

(٥) وفي ه ، ز « الاستحاضة » .

(٦-٧) وفي ز « بعد حيضا » .

كتاب الأصل (المرأة يكون حيضها معروفا فيزيد أو ينقص) ج - ١

وستة أيام دما وستة طهرا، وستة دما وستة طهرا حتى آتى ذلك على ثلاثة أشهر كان عشرة من أول ما رأت الدم فيه حيضا، وما لم تر فيه الدم في قول أبي يوسف عشرون طهر وعشرة حيض، وعشرون طهر؛ وأما في قول محمد فسته أيام من أول ما رأت الدم حيض وثلاثون طهر، وستة حيض وثمانية عشر يوما طهر، وستة أيام حيض وما بقى طهر، لأنها حين لم تر الدم في أيامها المعروفة الأولى في الحيضة الثانية ورأت الطهر أيامها كلها لم يكن ذلك حيضا، فصارت الست التي رأت فيها الدم بعد أيامها التي طهرتها في الحيض وما سوى ذلك استحاضة .

باب المرأة يكون حيضها معروفا فيزيد أو ينقص

قال محمد بن الحسن: إذا كانت المرأة تحيض في أول كل شهر خمسة أيام حيضا معروفا فحاضت مرة أربعة أيام في أول الشهر ثم انقطع الدم خمسة أيام ثم حاضت يوما بعد ذلك تمام العشرة فهذا حيض كله - في قول أبي حنيفة وأبي يوسف و محمد .

وإن رأت الدم ثلاثة أيام في أول الشهر ثم انقطع تسعة أيام ثم

رأته يوما واحدا أو يومين أو ثلاثة أيام فإن الحيض الثلاثة الأيام الأولى، وما سوى ذلك استحاضة - في قول محمد؛ وقال أبو يوسف: خمسة أيام من أول الشهر حيض: الأيام الثلاثة الأولى التي رأت فيها الدم، ويومين

(١) كذا في الأصول؛ وسقط منها قوله « وعشرة حيض وعشرون طهر » ولا بد منه .

(٢) وفي « فأما » .

من أيام طهرها ، وما سوى ذلك استحاضة . وقال محمد : وكيف يكون اليومان اللذان رأت فيهما الطهر حيضا وهي لم تر بعدهما دما يكون حيضا إنما رأت دما يكون استحاضة ؟ فذلك الدم لا يجعل الطهر حيضا . فان كان حيضها من أول الشهر خمسة أيام فرأت الدم ثلاثة أيام

ثم انقطع خمسة أيام ثم رأت الدم ثلاثة أيام ثم انقطع^١ فان الحيض الثلاثة الأيام الأول ، ولا يكون شيء مما سوى ذلك حيضا - في قول محمد ؛ وقال أبو يوسف : خمسة من أول الشهر الثلاثة الأيام التي رأت فيها الدم ويومان بعد ذلك حيض كله ، فان كانت صامت في ذينك اليومين من أمر واجب عليها فلتقضه ، لأن الخمسة من أول الشهر كانت أيام حيضها فهي حيض كلها .
١٠ . وقال محمد : لا يكون اليومان اللذان طهرت فيهما حيضا لأنها لم تر بعدهما^٢ دما يكون حيضا ؛ أرأيت لو لم تر الدم في هذه الأيام الثلاثة ؛ الأواخر أكان^٣ يكون ذانك اليومان حيضا ؛ قال : لا ، إنما ذانك اليومان حيض إذا رأت في هذه الثلاثة الأيام الأواخر دما . قال : أرأيت اليوم^٤ في هذه الأيام الثلاثة أحيض هو ؟ قالوا : لا . قال : وتصلى فيه وتصوم ١٥ ويأتيها زوجها لأنها فيه بمنزلة الطاهر ؟ قالوا : نعم . قال : فكيف يصير^٥

(١) لفظ « سوى » ساقط من هـ .

(٢-٣) من قوله « خمسة أيام ... » ساقط من هـ .

(٣) وفي الأصول « بعدها » و الصواب « بعدها » والضمير لليومين .

(٤) وفي ع « الثلاث » .

(٥) همز الاستفهام ساقط من الأصل و كذا من ز ؛ وإنما زدناه من هـ .

(٦) كذا في الأصل ؛ وفي ز ، « هذا اليوم » .

(٧) كذا في هـ ؛ وفي ع ، ز « نصير » .

كتاب الأصل (المرأة يكون حيضها معروفاً فيزيد وينقص) ج - ١

هذا الدم ' وهو غير حيض يومين لم تر فيها الدم حيضاً؟ ليس هذا ' بشيء
وليس يكون اليومان حيضاً ' إلا أن ترى ' بعدهما دماً فيكون حيضاً.
ولو أن امرأة كان حيضها من أول الشهر خمسة أيام فرأت في
أول الشهر يوماً أو يومين دماً ثم رأت اليوم العاشر و اليوم الحادى عشر
دماً ثم انقطع الدم بعد ذلك قال محمد : لا يكون شيء من هذا الدم حيضاً ،
لأن الدم الثانى استحاضة فكأنه طهر ، ولم تر الدم في أول الشهر في أيام
حيضها إلا يوماً أو يومين فلا يكون ذلك حيضاً لأن الحيض لا يكون
أقل من ثلاثة أيام ؛ وقال أبو يوسف : خمس من أول الشهر حيض
ما رأت فيه الدم وما لم تر فيه .

ولو كانت رأت اليوم العاشر و اليوم الحادى عشر و اليوم الثانى عشر ١٠
دماً ورأت في أول الشهر دماً يوماً أو يومين فان محمداً قال في ذلك :-
ما رأت فيه الدم في أول الشهر استحاضة تقضى صلاتها ، ويجزئها صومها
إن كانت صامت ، وهذه الثلاثة الأيام * الأخر حيض إن كان بينهما

(١) كذا في الأصل وكذا في ه ؛ وفي ز « اليوم » مكان « الدم » .

(٢) لفظ « هذا » ساقط من ه .

(٣) وفي ز « إلا حيضاً » ، وليس بشيء .

(٤-٤) وفي ه « ألا ترى أن » ، وهو تحريف ، أخر ما كان حقه التقديم .

(٥) لفظ « الأيام » ساقط من ز .

(٦) وفي ه « بينهما » .

كتاب الأصل (المرأة يكون حيضها معروفاً فيزيد و ينقص) ج - ١

و بين الدم الذي يحدث بعد هذا خمس عشرة ليلة طهراً لأن هذا
حيضاً منتقلاً^٢؛ وقال أبو يوسف: هذه الأيام الآخرة الثلاثة استحاضة
و خمسة أيام من أول الشهر حيض و إن لم تكن رأت الدم من ذلك في أول
الشهر إلا ساعة من نهار . وقال محمد: كيف يكون الطهر حيضاً بساعة
من نهار رأت فيه الدم؟ و الدم المعروف الذي يشبه الحيض ليس بحيضاً!
ينبغي لمن قال هذا أن يقول: لو أن هذه المرأة ثبتت على هذا عشرين
سنة من عمرها ترى في أول الشهر الدم ساعة من نهار ثم ينقطع ثم تراه
اليوم العاشر و الحادى عشر و الثانى عشر و الرابع عشر حتى تراه خمسة
أيام، فكانت ترى الدم هكذا في كل شهر أول الشهر ساعة و خمسة
أيام على هذه الصفة لكان الحيض في قوله الخمسة الأولى من الشهر التي

(١) كذا في المختصر « طهراً »؛ و كان في الأصول الثلاثة « طهر » بالرفع .
(٢) كذا في ز، ه؛ و في الأصل « طهر » مكان « حيض » . قال السرخسى
في مبسوطه: الانتقال على ضربين: انتقال موضع، و انتقال عدد بالمرّة الواحدة -
في قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى ما لم تر مرتين؛ و عند أبي يوسف
رحمه الله تعالى: بالمرّة الواحدة يحصل انتقال العادة - الخ ج ٣ ص ١٧٤ .
و التفصيل في المبسوط راجعه إن شئته .

(٣-٢) قال السرخسى في شرح المختصر: و عند محمد الثلاثة الأخيرة هي الحيض
بطريق البدل، فان الإبدال ممكن لأنه يبقى بعده إلى مدة حيضها الثاني مدة طهر

كامل - ١٠١ ج ٣ ص ١٧٩ .

(٤) لفظ « حتى » ساقط من الأصل .

كتاب الأصل (ما يختلف فيه الطهر و الحيض من المعتادة) ج - ١

رأت فيها الطهر إلا ساعة حيض ، و هذه الخمسة الأيام التي رأت فيها الدم طهر كلها تصوم فيها و تصلى و يأتيها زوجها ! ليس هذا بشيء ، و الأمر على ما وصفت .

باب ما يختلف فيه الطهر و الحيض من المرأة التي لها

أيام معروفة^٥

و قال محمد بن الحسن : لو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر في كل شهر معروف ذلك فرأت في أول الشهر يوما دما و يوما طهرا حتى تراه على ذلك أكثر من عشرة أيام كانت الخمسة الأولى حيضا ، و ما سوى ذلك استحاضة - في قول أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد .
١٠ و لو رأت في أول يوم من الشهر طهرا و الثاني دما و الثالث طهرا و الرابع دما حتى تراه أكثر من عشرة أيام فان قول محمد في ذلك : إن اليوم الأول من الشهر ليس بحيض ، و ثلاثة أيام بعد اليوم الأول حيض ، و ما سوى ذلك استحاضة ؛ و أما في قول أبي يوسف : فالיום الأول ليس بحيض و الأربعة الأيام الباقية حيض كلها .

و لو كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر فرأت أول يوم حيضا ١٥ و الثاني طهرا ، و الثالث حيضا و الرابع طهرا ، و الخامس حيضا و السادس طهرا ، و السابع حيضا و الثامن طهرا ، و التاسع حيضا و العاشر طهرا ثم انقطع الدم كان الحيض تسعة أيام من أول الشهر ، و ما سوى ذلك (١) و في « باب الحيض الذي يكون للمرأة فيه أيام معروفة فيتقدم أو يتأخر » .

كتاب الأصل (ما يختلف فيه الطهر و الحيض من المعتادة) ج - ١

طهر - في قول أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد .

و لو كانت رأت الطهر أول يوم من الشهر و الثاني حيضا ، و الثالث طهرا و الرابع حيضا ، و الخامس طهرا و السادس حيضا ، و السابع طهرا و الثامن حيضا ، و التاسع طهرا و العاشر حيضا ثم انقطع الدم فان تسعة من ذلك حيض ، و الطهر من ذلك اليوم الأول لأنها لم تر فيه دما - في قول أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد .

و لو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر فرأت الدم قبل رأس الشهر يوما و يوما طهرا و يوما حيضا حتى تمت لها عشرة أيام لم تزد على ذلك شيئا فاليوم الذي تقدم قبل أول الشهر 'استحاضة' ١٠ و أما العشرة التي هي أول الشهر ' فان تسعة أيام منها حيض و هو اليوم الأول ، و الثمانية الأيام التي بعدها و اليوم العاشر الذي لم تر فيه دما ، و ما بعد ذلك طهر كله . و لو كانت 'رأت اليوم' الحادي عشر أيضا دما ثم انقطع الدم عنها فان قول محمد في ذلك : إن ثلاثة أيام من ذلك حيض و هو اليوم الثالث الذي رأت فيه الدم ، و اليوم الرابع الذي لم تر فيه دما ، و اليوم الخامس الذي رأت فيه الدم ، و ما سوى ذلك استحاضة ، ١٥ لأن اليوم الأول الذي رأت فيه الدم لم يكن دمه حيضا و كان استحاضة ، ٢

(١-١) من قوله « استحاضة ... » ساقط من ه .

(٢-٢) وفي ه « رأت الدم اليوم » من سهو الناسخ .

(٣-٣) من قوله « لأن اليوم الأول ... » ساقط من ه .

فلما كان ذلك الدم غير حيض كان اليوم الذي بعده الذي لم تر فيه الدم طهرا أيضا وهو من أيام أقرانها ثم رأت الدم اليوم الثالث وهو اليوم الثاني من أيام أقرانها ، فهذا أول حيضها ثم رأت اليوم الرابع طهرا وهو اليوم الثالث من أيام أقرانها ثم رأت اليوم الخامس دما وهو اليوم الرابع من أيام حيضها فكان ذلك اليوم الذي كانت فيه طاهرا فيما بين هذين اليومين حيضا ، لأن قبله حيضٌ وبعده دم حيض ، ورأت في اليوم السادس طهرا وهو اليوم الخامس من أيام حيضها ولم تر بعده دم حيض فذلك اليوم لا يكون حيضا ، فكان حيضها اليوم الثاني من أيام حيضها و اليوم الثالث والرابع ، وما سوى ذلك مما قبله وبعده استحاضة ؛ وأما في قول أبي يوسف : فالخمس الأيام التي كانت تحبسها ١٠ فيما مضى من أول الشهر حيض كلها ، والأيام التي قبلها التي رأت فيها الدم وما بعدها استحاضة كلها . وقال محمد : كيف يكون اليوم الأول الذي من أيام حيضها حيضا ولم تر فيه دما ؟ وإنما رأت الدم في يوم كان قبله ولم يكن ذلك الدم حيضا فكيف يكون اليوم الأول من أيام حيضها الذي لم تر فيه الدم حيضا وهي لم تر قبله حيضا ؟ ليس هذا بشيء ، وليس ١٥ الحيض إلا الدم الذي يكون حيضا ، والطهر الذي بين الدمين اللذين^٢ يكونان حيضا ، وما سوى ذلك استحاضة .

(١) لفظ « ذلك » زيد من ز .

(٢) كذا في الأصول ؛ والصواب « حيضا » . وزاد في « بعد قوله « حيض »

« كان من اليوم الذي بعده الذي لم تر فيه الدم طهر أيضا » وقد مرّت هذه العبارة قبل ، كررها الناسخ سهوا منه في غير محلها .

(٣) وفي « اللذان » وهو تصحيف .

باب الحيض الذي يكون للمرأة فيه أيام معروفة

فيتقدم الدم أو يتأخر

قال محمد بن الحسن: ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في كل

(١) عنوان هذا الباب في ه عنوان الباب المتقدم، وعنوان المتقدم كتبه هنا، وهذا من سهو الناسخ يترك العناوين ليكتبه بالجمرة بعد الفراغ من نسخ الأبواب فيسهو في إدراجها في مقامها .

(٢) قال السرخسي في (باب تقديم الحيض وتأخيره) من مبسوطه ج ٣ ص ١٨٠: اعلم أن صاحبة العادة إذا رأت قبل عادتها دما فهو على ثلاثة أوجه: في وجه هو حيض بالاتفاق، وفي وجه اختلفوا فيه، وفي وجه روايتان عن أبي حنيفة؛ أما الوجه الأول وهو أنها إذا رأت قبل أيامها ما لا يمكن أن يجعل حيضا بانفراده ورأت في أيامها ما يمكن أن يجعل حيضا بانفراده ولم يجاوز الكل عشرة فالكل حيض بالاتفاق، لأن ما رآته قبل أيامها غير مستقل بنفسه فيجعل تبعا لما رآته في أيامها؛ وذكر في نوادر الصلاة عن أبي حنيفة مطلقا أن المتقدم لا يكون حيضا؛ ولكن تأويله إذا كان بحيث لا يمكن أن يجعل حيضا بانفراده، وأما الوجه الذي اختلفوا فيه ثلاثة فصول: أحدها أن ترى قبل خمسيتها المعروفة خمسة أو ثلاثة، أو لا ترى في خمسيتها شيئا، أو رأت قبل خمسيتها يوما أو يومين؛ ومن أول خمسيتها يوما أو يومين بحيث لا يمكن جعل كل واحد منهما بانفراده حيضا ما لم يجتمعا. ففي كتاب الصلاة قال: الكل حيض - وهو قول أبي يوسف ومحمد، ولم يذكر قول أبي حنيفة، وقد نص على الخلاف في نوادر الصلاة أن عند أبي حنيفة لا يكون شيء من ذلك حيضا - (إلى أن قال) وانوجه الثالث إذا رأت قبل أيامها ما يكون حيضا بانفراده ورأت أيامها مع ذلك فعلى قولها لا يشكل أن الكل حيض إذا لم يجاوز العشرة اعتبارا للتقدم بالتأخر - الخ . والفصل فيه، راجعه إن شئت زيادة .

شهر من أول الشهر معروف ذلك فرأت دما خمسة أيام قبل هذه الخمسة
 الأيام ورأت الطهر أيامها المعروفة ورأت بعد ذلك الدم يوما أو يومين
 أو ثلاثة فإن محمدا قال: الخمسة الأيام الأول حيض، وما سوى ذلك
 استحاضة، وفي قول أبي يوسف: الحيض الخمس التي رأت فيها الطهر
 والخمس الأولى التي رأت فيها الدم واليومان الآخران اللذان رأت فيهما ه
 الدم استحاضة: قال محمد: وكيف تكون الأيام التي لم تر فيها الدم
 حيضا والأيام التي رأت فيها الدم طهرا؟ رأيتم لو ثبتت على هذا عشرين
 سنة أكان يكون طهرها حيضا ودمها طهرا! ليس هذا بشيء، إنما
 يكون الطهر حيضا إذا كان قبله دم يكون حيضا وبعده دم يكون حيضا،
 فأما ما سوى ذلك من الأيام التي لم تر فيها الدم فلا يكون حيضا . ١٠

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فتقدم
 حيضها فرأت الدم قبل أيام حيضها خمسة أيام ثم رأت بعد ذلك
 يومين دما من أيام حيضها ثم رأت ثلاثة أيام من أيام حيضها طهرا
 ثم رأت بعد ذلك ثلاثة أيام دما ثم انقطع فإن محمدا قال في ذلك:
 الخمس الأول حيض وما سوى ذلك استحاضة . ١٥

ولو كانت رأت الدم الخمس الأول ثم رأت ثلاثة أيام من أيام
 حيضها طهرا ثم رأت يومين من أيام حيضها دما ثم رأت بعد ذلك

(١) وفي «يومان» سهو النسخ .

(٢) وفي «الذي» .

(٣) وفي «الخمس» .

ثلاثة أيام دما ثم انقطع الدم فان محمدا قال: الخمسة الأيام الأولى التي رأت فيها الدم حيض كلها، وما سوى ذلك استحاضة لأن الأيام الخمسة الأولى لما كانت حيضا كان ما بعدها من أيامها استحاضة، ولو لم أجعل الأيام الأولى حيضا لم تكن أيامها حيضا، فلا بد من أن أجعل الأيام الأولى حيضا، فاذا جعلت الأولى حيضا كان ما بعدها من أيامها استحاضة لأنها لم تر فيها ثلاثة أيام دما، فاذا لم تر فيها ثلاثة أيام دما فذلك حيض منتقل لأن أقل من ثلاثة أيام من الدم لا يكون حيضا. ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر فتقدم حيضها خمسة أيام فرأت الدم خمسة أيام قبل أيام حيضها ثم رأت من أيام ١٠ حيضها ثلاثة أيام دما ثم رأت الظهر يومين ثم رأت بعد ذلك ثلاثة أيام دما فصار ذلك كله ثلاثة عشر يوما فهي مستحاضة في ذلك في الأولى وفي الآخر إلا الثلاثة الأيام التي رأت فيها الدم في أيام حيضها خاصة. وكذلك لو رأت الدم خمسة أيام قبل أيام حيضها ثم رأت الظهر يومين ثم رأت الدم الثلاثة الباقية من أيام حيضها ثم رأت دما ١٥ ثلاثة أيام أخرى حتى كان ذلك كله ثلاثة عشر يوما فجميع ذلك استحاضة إلا الثلاثة الأيام التي رأت فيها الدم في أيام حيضها، فان ذلك حيض وما سوى ذلك استحاضة - وهذا كله قول محمد؛ وفي قول أبي يوسف: أيامها الخمسة هي التي كانت تجلس فيما مضى هي الحيض رأت فيها الدم أم لم تره في ذلك كله.

باب انتقال الحيض عن أيامها التي كانت تجلس فيها مضى^١

قال محمد: لو أن امرأة كان حيضها في أول الشهر ثلاثة أيام معروف ذلك لها فتقدم حيضها قبل أول الشهر أحد عشر يوماً وطهرت أيام حيضها فلم ترفه دماً ولا بعدها فإن قياس قول أبي حنيفة في ذلك أن^٢ الأحد عشر يوماً استحاضة كلها إلا أن يعاودها الدم في مثل هـ تلك الحال أحد عشر يوماً أخرى، فإن عاودها الدم كانت ثلاثة أيام من الأيام الأولى أولها حيض وثلاثة أيام من هذه الأحد عشر^٣ يوماً

(١) قال السرخسي في باب الانتقال من مبسوطه ج ٣ ص ١٧٤، ١٧٥: الانتقال على ضربين: انتقال موضع، وانتقال عدد، ولا يحصل الانتقال بالمرة الواحدة في قول أبي حنيفة وعهد ما لم تر مرتين، وعند أبي يوسف بالمرة الواحدة يحصل انتقال العادة - (إلى أن قال) وانتقال الموضع نوعان: تارة يكون بالرؤية في غير موضع عاداتها مرتين، وتارة يكون بعدم الرؤية مرتين. وقال في فصل بيان أصول مسائل انتقال العدد: إن العادة نوعان: أصلية، وجعلية؛ فصورة العادة الأصلية أن ترى المرأة دميين وطهرين متفقين صحيحين على الولاء أو أكثر من ذلك، وصورة المادة الجعلية أن ترى المرأة دميين وطهرين متفقين بينهما مخالف لها، أو ترى أطهاراً مختلفة أودماء مختلفة فينصب أوسط الأعداد لها عادة على قول من يقول بأوسط الأعداد، وأقل المرتين على قول من يقول بأقل المرتين الأخيرتين، فتكون هذه عادة جعلية لها في زمان الاستمرار سميت جعلية لأنه جعل عادة لها للضرورة، ولم يوجد فيها دليل ثبوت العادة حقيقة - اهـ ج ٣ ص ١٧٩.

(٢) وفي هـ «إلا أن» خطأ.

(٣) وفي هـ «الإحدى عشر»، والصواب «الأحد عشر» كما هو في الأصل وكما هو في ز.

كتاب الأصل (انتقال الحيض عن أيامها التي كانت تجلس فيها مضى) ج - ١

الآخرة من أولها حيض ، وما سوى ذلك استحاضة ؛ وأما في قول محمد :
ثلاثة الأيام من الأحد عشر يوما الأول من أولها حيض عاودها الدم
أو لم يعاودها ، فإن عاودها الدم أيضا كذلك ثلاثة أيام من أولها حيض
لأن أيامها لما طهرت فيها مرتين علمنا أن حيضها قد انتقل فصار حيضها
ثلاثة أيام من هذه الأيام أولها ، وما سوى ذلك استحاضة ، ولا يكون
حيضها أكثر من ثلاثة أيام لأنه حيضها المعروف إلا أن ذلك تحول
عن موضعه ؛ ألا ترى أن امرأة لو كان حيضها خمسة أيام في أول الشهر
فحملت فوضعت لعشر^٢ بقين من الشهر و ذلك أول ما حبلت فداء^٣ بها
الدم سبعين يوما ثم انقطع كانت أربعون يوما من ذلك نقاسا وخمسة
و عشرون طهرا وخمسة حيض لا يزيدا في الحيض على خمسة أيام لأن
حيضها كان خمسا فقد تغير عن موضعه ولا يغيره عن الخمس إلى العشر
ولا إلى غيرها ولا يغير طهرها أيضا عن حاله ؛ فكذلك الوجه الأول .
ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول الشهر فحاضتها ثم
مدَّ بها الدم حتى أكلت الشهر ثم انقطع الدم . أيام حيضها الأول التي

(١) كذا في الأصلين ؛ ولفظ «الأول» لم يذكر في ز .

(٢) وفي ز «محول» .

(٣) وفي «عشرين» ؛ والصواب «عشر» كما هو في الأصلين .

(٤) وفي «قرنة» مكان «فداء» .

(٥-٥) وفي «أيام حيضها خمسة أيام الأول» .

كتاب الاصل (انتقال الحيض عن أيامها التي كانت تجلس فيها) ج - ١

كانت تجلس خمسة الأيام ثم مديها الدم. كذلك فان محمدا قال: خمسة أيام 'من الأيام' التي رأت فيها الدم بعد أيامها التي طهرتها حيض، وما سوى ذلك استحاضة حتى تجمي. كذلك مرة أخرى أيضا فلا تزال خمسة أيام بعد أيامها المعروفة التي طهرتها حيض، وما سوى ذلك ليس بحيض من الأيام التي رأت فيها الدم والخمسة الأيام التي طهرت فيها،^٥ ولا يكون الأيام التي طهرت فيها 'حيضا وهي لم تر فيها دما'. وقال في قياس قول أبي يوسف: فكل شيء رأت الدم فهو استحاضة، والخمسة الأيام التي طهرت فيها هي الحيض، فان كانت كذلك عشرين سنة أو ثلاثين سنة فما رأت فيه الدم فهو طهر في قياس قول أبي يوسف، تصوم فيه وتصلى ويأتيها زوجها، والخمسة الأيام التي لم تر فيها الدم^{١٠} وهي فيها حائض. لا تصوم فيها ولا تصلى ولا يأتيها زوجها.

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول كل شهر فتقدم حيضها خمسة أيام و طهرت أيامها فان هذا في قول محمد حيض وأيامها طهر، فان رأت في الحيضة الثانية الدم الخمسة الأيام التي تقدمت وأيامها الأول وزيادة يوم آخر كانت مستحاضة في الأيام الخمسة المتقدمة وفي اليوم^{١٥} المتأخر عن أيام حيضها الأول، وكان أيام حيضها من تلك هي الأيام

(١-١) قوله « من الأيام » ساقط من هـ .

(٢-٢) من قوله « ولا يكون الأيام ... » ساقط من هـ .

(٣) كذا في هـ؛ وفي ع، ز « وإن كان » .

(٤) كذا في هـ؛ وفي ع، ز « ذلك » .

كتاب الاصل (انتقال الحيض عن أيامها التي كانت تجلس فيها) ج - ١

الأول التي كانت تقعد ، ولو كانت رأت الدم في الخمسة الأيام المتقدمة مرتين و طهرت أيامها المعروفة وما بعدها ثم إنها بعد ذلك رأت الدم الخمسة الأيام المتقدمة والخمسة الأيام التي كانت ترى فيها الدم فيما مضى وزيادة يوم آخر فان الحيض من ذلك الخمسة الأيام المتقدمة ، وما سوى ذلك استحاضة ، لأن الدم عاودها في تلك الأيام مرتين وكانت أيام حيضها طاهرا مرتين فاتقل حيضها من أيامها الأول إلى هذه الخمسة الأيام المتقدمة .

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر في كل شهر فانقطع الدم عنها شهرا لم ترفيه دما في أيام حيضها ولا في غيرها فلما كان الشهر الثاني رأت الدم قبل أيام حيضها بخمسة أيام وأيام حيضها الخمسة وزيادة يوم فرأت الدم أحد عشر يوما فان أيامها الخمسة التي كانت تجلس فيها مضى هي الحيض ، وما سوى ذلك مما تقدم أو تأخر استحاضة ؛ ولو أنها طهرت أيام حيضها المعروفة مرتين فلم ترفيهما ولا في غيرها دما فانقطع الدم عنها شهرين ثم رأت الدم قبل أيامها المعروفة بخمسة أيام ورأته أيامها المعروفة الخمسة أيضا ورأته زيادة يوم فرأته أحد عشر يوما كانت خمسة أيام من أول هذه الأيام حيضا ، وما سوى ذلك استحاضة ، لأنها إذا طهرت أيام حيضها مرتين فقد بطلت تلك الأيام من أن تكون حيضها فأيام^٢ حيضها أول خمسة أيام ترى فيها الدم ، وما سوى ذلك

(١) وفي « فالخمس » .

(٢) وفي ز « كان » .

(٣) وفي « فان لم يكن » مكان « فأيام » ، خطأ .

كتاب الأصل (انتقال الدم عن أيامها التي كانت تجلس فيها) ج - ١

استحاضة ؛ ألا ترى أنها لو حبلت ثم وضعت فأرضعت فلم تر حيضها في رضاعها كله حتى فطمت ثم رأت الدم فمد بها أشهرا أن خمسة أيام من أول ما رأت الدم حيض ، وما سوى ذلك استحاضة حتى يمر بها تمام شهر من حين رأت الدم ، ثم تكون خمسة أيام حيضا فتكون كذلك أبدا وهو حيض منتقل عن الأول ، فكما تنقله برؤية الدم في غيره مرتين ٥ فكذلك تنقله برؤية الدم من أن تكون حيضا بالطهر فيه مرتين رأت الدم في غيره أو لم تر ، ولكنه لا ينتقل أن يكون خمسا خمسا كما كان ، ولكنه ينتقل من موضع إلى موضع لأن الحيض يرفعه الجبل ويرفعه الرضاع ويرفعه الريح ، ثم يذهب الذي رفعه ٢ فيعود ، فإذا عاد كان حيضها من يوم يعود ، ولم تنتظر بها الأيام التي كانت تجلسها ، وإنما عاد ١٠ الحيض الذي كان فهو على خمسة أبدا حتى تزيد على الخمسة مرتين بصحة فيكون قد تحول عن الخمسة أيضا إلى غيرها ، فإذا لم تزد على الخمسة فأنما عاد في غير الأيام التي كانت تجلسها لأن الذي منعها من الحيض الجبل والرضاع والمرض والريح ثم ذهب عنها في غير وقتها التي كانت تجلس فعاد ذلك الحيض الذي كان ذهب في غير وقتها على ما كان عليه من عدد ١٥

(١) وفي « ولو » مكان « ثم » خطأ .

(٢) وفي ز « رفعه » .

(٣) وفي ز « يرفعه » .

(٤) لفظ « على » ساقط من هـ .

(٥) لفظ « في » ساقط من هـ .

هذه الأيام و الطهر .

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من كل شهر في أول الشهر
فظهرت أيامها الخمسة ورأت الدم خمسة بعدها ثم انقطع الدم فانها في
هذه الخمسة حائض ولم ينتقل حيضها إليها بعد ، فان عاد الشهر الثاني فظهرت
الخمسة الأول التي كانت تبيض فيها وخمستها هذه التي حاضتها في الشهر
الأول ثم مد بها الدم أشهرا فان خمسة أيام من أول ما رأت هذا الدم
الآخر حيض ، وما سوى ذلك استحاضة حتى يتم لها شهر منذ رأت
الدم الآخر ، ثم تكون حائضا خمسا ، فيكون هذا دأبها لأنها قد ظهرت
في أيامها الأول مرتين فصارت ليست لها بأيام ولم تر الدم في أيامها
الثانية مرتين فيكون حياضا انتقل إليها ، فأيامها خمسة أيام من أول يوم
من دمها هذا الآخر .

وكذلك لو أن امرأة كان حيضها المعروف خمسة أيام من أول الشهر
فظهرت تلك الخمسة الأيام مرة فلم تر فيها دما ثم رأت بعدها أحد عشر
يوما حياضا جعلنا خمسة أيام من هذه الأيام حيضها ، وما سوى ذلك
استحاضة ، فاذا طهرت أيامها الخمسة في الشهر الثاني أيضا ثم رأت أحد عشر
يوما دما كان حيضها خمسة من أول هذا الدم ، وقد انتقل حيضها من الخمسة
الأيام الأول فصارت ليست لها بأيام حيض ، فان مد بها الدم بعد ذلك شهرا
فراأت الدم تلك الخمسة الأيام التي كانت تجلس و في غيرها فخمسة أيام من

(١) وفي ز « الأولى » .

(٣) و كان في ه « مدتها » .

كتاب الأصل (انتقال الدم عن أيامها التي كانت تجلس فيها) ج - ١

أول الأحد عشر يوما التي حاضتها في تلك المرتين حيض ، وما سوى ذلك استحاضة إذا طهرت في خمسها التي كانت تحيض فيما مضى مرتين ؛ ولا أبالي إلى دم فاسد انتقلت أو إلى دم جائز خمسة أيام من الدم الفاسد الذي انتقلت إليه من أولها حيضا ، وما سوى ذلك استحاضة .

ولو أن امرأة كان حيضها أربعة أيام من أول الشهر كل شهر ٥ فحاضت أربعة أيام من أول الشهر ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم أحد عشر يوما فصار ذلك كمال الشهر ثم طهرت أيامها الأربعة فان أربعة أيام من أول الأحد عشر يوما التي رأت فيها الدم حيض ، وما سوى ذلك استحاضة . ولو كانت لم تطهر أيامها الأربعة ولكنها رأت فيها الدم مع الأحد عشر يوما الأول أو رأت في ثلاثة أيام منها ١٠ فالأيام التي رأت فيها الدم في أيام حيضها هذه الأربعة الآخرة حيض ، وما سوى ذلك مما رأت فيه الدم من الأحد عشر يوما المتقدمة استحاضة . ولو كانت رأت الدم في اليومين الأولين من الأربعة الأيام أيام حيضها الآخرة أو في اليومين الآخرين لم يكن ذلك حيضا وكانت أربعة أيام من أول الأحد عشر الأول هي الحيض ، وما سوى ذلك استحاضة - ١٥ وهذا قول محمد ؛ وأما في قول أبي يوسف : فإذا رأت الدم في اليومين الآخرين من الأربعة الأيام الآخرة أيام حيضها ورأت الطهر في اليومين

(١) وفي ٥ «خمستها» .

(٢) كذا في الأصول الثلاثة ؛ ولعل الصواب «حيض» .

(٣-٢) وفي ٥ ، ز «من أول كل شهر» .

كتاب الأصل (انتقال الدم عن أيامها التي كانت تجلس فيها) ج - ١

الأوليين منها فالأربعة كلها حيض، وما سوى ذلك استحاضة .

ولو أن امرأة كان حيضها أربعة أيام من أول كل شهر فرأت الدم أربعة أيام من أول الشهر ثم مدّ بها الدم حتى مر الشهر ثم انقطع أيام حيضها وبعد ذلك فهذه مستحاضة فيما زاد على الأربعة الأيام الأولى، لأن الدم كان موصولا ولم يكن بينه وبين أيام حيضها طهر خمسة عشر يوما فكان ذلك دما فاسداً وكانت استحاضة كلها، فإن طهرت أيامها هذه الأربعة الثانية ثم رأت الدم بعد ذلك فدّ بها الدم أحد عشر يوماً فإن أربعة أيام من هذه الأحد عشر يوماً حيض، وما سوى ذلك استحاضة في قول محمد، لأن أيامها المعروفة لما طهرت فيها كانت أربعة أيام منها من الدم الذي رآته بعدها حيضاً؛ وفي قول أبي يوسف أيامها الأربعة التي طهرت فيها فلم تر فيها دماً هي أيام الحيض، وما سوى ذلك استحاضة .

ولو أن امرأة كان حيضها أول الشهر ثلاثة أيام من كل شهر فرأت الدم يومين وانقطع يوماً [ثم رأت دماً - ٢] فلم تنزل كذلك فإن محمداً قال : خمسة أيام من كل شهر حيض، وما سوى ذلك استحاضة . 'لأنني لو لم أجعل' ١٥ اليومين الرابع والخامس حيضاً لم يكن ما قبلهما حيضاً، فأجعلهما ما قبلهما حيضاً لأنها حين لم تر في أيامها من الدم ما يكون حيضاً ولم ينتقل إلى

(١) كذا في الأصول؛ لعل بعض العبارة سقط منها أو الواو زائد قبل « بعد » و الله أعلم .

(٢) لفظ « الدم » زيد من ز .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٤-٤) وفي « لأنني لم أجعل » .

كتاب الأصل (انتقال الدم عن أيامها التي كانت تجلس فيها) ج - ١

أيام مثلها تكون حيضا ، فصار الدمان لا يكون أحدهما حيضا إلا بصاحبه ، جعلناهما جميعا حيضا و جعلنا ما سواهما من الدم غير حيض ، فكان حيضا خمسة أيام في أول كل شهر: اليومين الأولين و اليوم الذي رأت فيه الطهر 'اليومين اللذين' رأت فيهما الدم: الرابع و الخامس .

و لو رأت يومين من أول الشهر حيضا و يوما طهرا ثم مد بها ٥

الدم شهرا كانت ثلاثة أيام من أول الشهر غير حيض الثلاثة الأيام

التي كانت تقعد ، و ثلاثة أيام بعدها من اليوم الثاني حيض لأنها حين

لم تر في أيامها التي كانت تقعد من الدم ما يكون حيضا و رأت بعدها

دما متصلا مثله يكون حيضا دون الدم الذي قبله كان هذا حيضا مكان

الحيض الأول فكان ثلاثة أيام من أول الدم الثاني حيضا ، و ما سوى ١٠

ذلك استحاضة - و هذا ' قول محمد .

و لو أنها رأت في أول الشهر يوما حيضا و يوما طهرا ثم رأت

ثلاثة أيام دما ثم انقطع كان ذلك كله حيضا ، فان مد بها الدم كانت

ثلاثة أيام من أول الدم الثاني و اليوم الرابع و الخامس و الذي وصفت

لك في المسألة الأولى لما لم تكن الثلاثة الأيام الأولى حيضا إلا بهما ١٥

لم يكونا حيضا إلا بما قبلهما فكانا هما ٢ و الأيام الثلاثة الأولى حيضا كله .

و لو كانت أيامها أربعة أيام من أول الشهر فرأت ثلاثة أيام دما

(١-١) وفي « واليومان اللذان » ، تصحيف .

(٢) وفي « وهو » مكان « وهذا » .

(٣) وفي ز « فكانها » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

ثم طهرت. يوما أو يومين ثم رأت دما فمد بها الدم^١ أكثر من عشرة أيام فثلاثة أيام من أول ذلك حيض، وما سوى ذلك استحاضة - في قول محمد .

باب المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها

كانت أيام حيضها

وقال محمد بن الحسن في امرأة كانت تبيض في كل شهر حيضة فاستحيضت فطبقت^٢ بين القريين جميعا ونسيت أيام أقرانها في عدد الأيام والموضع الذي كانت تبيض فيه: فانها تمضى على أكثر رأيها وظنها في ذلك . لأن أكثر الرأى يجوز في الصلاة المفروضة إذا دخل فيها الشك وفي الوضوء، فكذلك هذا، فاذا لم يكن لها في ذلك رأى^{١٠} فانها لا تمسك عن الصلاة ولا عن صوم وتغسل لكل صلاة، ولا يأتيها زوجها؛ لأنها تخشى؛ أن يطأها وهي حائض، وهي تعيد بعد شهر رمضان من الصيام عشرين يوما، لأنها لا تدرى كم كانت أيامها فأمرها

(١) زدنا لفظ « الدم » من ز .

(٢) وفي هـ « يمتد » .

(٣) كذا في هـ، ز؛ وكان في الأصل « فطبت » . وفي ج ٢ ص ١٢ من المغرب: وقول النيسابى: المرأة إذا استحيضت وطبقت بين القريين - أى جمعت بينهما إما من تطبيق الراكب لما فيه من جمع الكفين، أو من طابق الفرس في جريه إذا وضع رجله موضع يديه - هـ .

(٤-٤) وفي هـ « لأنها تخشى » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

بالثقة أن لا تدع شيئا من الصلاة لأنها أن تصلى وهى لا تدرى أحاض
هى أم طاهر أحب إلينا من أن تترك الصلاة فى شبهة ؛ وأما الصيام
فأمرناها بالثقة فيه ، وأن لا تفطر لأنها لا تذكر أيام قرونها ؛ وقد
علينا أن ثلاثة أيام من شهر رمضان لا يحزبها فيها الصوم و يشك فى
السبعة أيضا فهى تعيد عشرة أيام ، لأن الحائض تعيد الصوم ولا تعيد
الصلاة ، فإذا أفطرت فلتعد فى شوال عشرين يوما لأنها إن صامت
فى شوال العشرة الأولى سوى يوم الفطر أو الوسطى أو الآخري فلعلمها فيه
حائض ؛ فان ذهبت تصوم فى الشهر الثانى عشرة أيام فلتصمه فى غير
الموضع الذى صامته فى شوال ، وأوثق لها أن تصوم عشرين يوما فى
شوال ؛ وإذا علمت أن أيامها كانت ثلاثا فنسيت أيامها فهى فى الصلاة
على ما وصفنا ، وأما الصيام فتصوم ستة أيام بعد يوم الفطر ؛ وكذلك
لو كان قروها خمسا أو سبعا أعادت من الصيام كما وصفت لك الضعف
على أيام أقرائها . فان قال قائل : هذه امرأة قد تشدد عليها حين أمرت
أن تغتسل لكل صلاة اقبل لهم : فقد جاء عن علي بن أبي طالب وابن عباس
رضى الله عنهم أنها كانا يأمران المستحاضة أن تغتسل لكل صلاة ؛ ١٥

(١) وفى « قرئها » .

(٢) لفظ « إن » ساقط من « .

(٣) وفى « فإذا » .

(٤) أسند هذا البلاغ الطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ١ ص ٦٠ : حدثنا
سليمان بن شعيب قال حدثنا خصيب بن ناصح قال حدثنا همام عن قتادة عن =

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

و بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه كان يأمرها أن تجمع بين الظهر =
أبي حسان عن سعيد بن جبير أن امرأة أتت ابن عباس بكتاب بعد ما ذهب بصره
فدفعه إلى ابنه فترز فيه فدفعه إلى فقرأته فقال لابنه: ألا هذرمته كما هذرمه الغلام
المصرى! فإذا فيه « بسم الله الرحمن الرحيم ، من امرأة من المسلمين أنها استحيضت
فاستفتت عليا فأمرها أن تغتسل و تصلى » فقال: اللهم! لا أعلم القول إلا ما قال
علي - ثلاث مرات . و رواه عن ابن أبي داود: قال ثنا أبو معمر قال ثنا
عبد الوارث قال ثنا محمد بن جحادة عن إسماعيل بن رجاء عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس قال: جاءت امرأة مستحاضة تسأله فلم يفتها و قال لها: سلى غيرى؟ قال:
فأنت ابن عمر فسأته فقال لها: لا تصلى ما رأيت الدم؛ فرجعت إلى ابن عباس
فأخبرته فقال: رحمه الله! إن كاد ليكفر بك؛ قال: ثم سألت علي بن أبي طالب
فقال: تلك ركضة من الشيطان أو قرحة في الرحم ، اغتسلي عند كل صلاتين مرة
و صلي؛ قال: فلقيت ابن عباس بعد فسألته فقال: ما أجد لك إلا ما قال علي - اه
ص ٦١ . و أسندها الإمام أبو يوسف في آثاره عن ابن عباس: يوسف عن أبيه
عن أبي حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير أنه قال: أول ما جالست ابن عباس إذ جاءه
كتاب من امرأة من قريش « إني قد استحيضت فلا ينقطع عني الدم . . . ! »
قال سعيد: فقرأته فقال لي: هل قرأته قبلها؟ فقلت: لا، فقال: لقد أعجبتني قرأته تلك
فشغلتني ذلك عن فهمه ، قال: أعد علي؛ فأعدت عليه ، قال: فكتب إليها: تدع
الصلاة في أيام أفرائها ، فإذا مضت اغتسلت ثم تغتسل لكل صلاة - قال أبو حنيفة:
بذلك كان حماد يأخذ ، و أما أنا فأرى أن تنوضاً لكل صلاة و لا تغتسل -
اه ص ٣٥ .

(١) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الآثار ج ١ ص ١٨٧: أخبرنا أبو حنيفة
عن حماد عن إبراهيم أنه قال في المستحاضة: إنها تترك الظهر حتى إذا كان في آخر
الوقت اغتسلت و صلت الظهر ثم صلت العصر، ثم تمسكت حتى إذا دخل وقت =
و العصر

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

والعصر فتغتسل في آخر الظهر غسلا فتصلى به الظهر والعصر ثم تؤخر المغرب فتفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء وتغتسل للفجر غسلا .
وتفسير هذا عندنا للتي نسيت أيام أقرانها ولم يكن لها في ذلك رأى ،
لأننا قد علمنا أن علي بن أبي طالب وابن عباس وإبراهيم النخعي قد علموا
أن المرأة إذا طهرت أن الحيض لا يرجع إليها من الغد ولا من اليوم
الثاني حتى تعود عليها أيامها أو يجيء من ذلك ما يعلم أنه حيض ، فان
كان علي بن أبي طالب وابن عباس وإبراهيم النخعي قالوا بذلك في المستحاضة
التي علموا أنها ليست بجائز فذلك أحرى أن يقال فيما أشكل فلم يدر
أحيض هو^٢ أو لا أن تغتسل^٢ لكل صلاة .

وإن كان حيض المرأة ثلاثا ثلاثا فعلمت أنها كانت ترى الثلاث ١٠
في العشر الأواخر من الشهر بعد العشرين ولكنها لا تدرى أى العشر
كانت ترى ولا رأى لها في ذلك فانها بعد العشرين تتوضأ لكل صلاة
وتصلى ، فاذا جاوزت ثلاثة أيام اغتسلت لكل صلاة حتى يتم لها
= المغرب تركت الصلاة . حتى إذا كان آخر وقتها اغتسلت وصلى المغرب
والعشاء حتى تفرغ - ٥١ . وأخرج الإمام أبو يوسف في آثاره بهذا السند نحوه
وزاد في آخره : وتغتسل للفجر وتصل - ٥١ ص ٣٥ . وروى نحوه مرفوعا -
أخرجه الطحاوى وأبو داود وغيرهما .

(١) وفي ٥ « ففعل » خطأ .

(٢) وفي ٥ « للذي » خطأ .

(٣-٣) وفي ٥ « أو لا تغتسل » ، وفي ز « أولى أن تغتسل » .

(٤) وفي ٥ « وإذا » .

كتاب الاصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

عشر من أول العشرين ، فإذا تم الشهر اغتسلت ، ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة حتى تأتي على العشرين ، وكذلك هي في العشرة الأولى والوسطى إذا كانت تذكر أنها كانت في شيء منها على ما ذكرنا .

وإن كان قرؤها أربعة من العشر الأواخر لا تدرى متى كانت فإنها تصلي أربعة أيام تتوضأ لكل صلاة ثم تغتسل لكل صلاة إلى تمام العشرة ، وكذلك الخمس .

فأما إذا كان قرؤها ستة فإنها تتوضأ لكل صلاة أربعة أيام وتمسك عن الصلاة يومين ، لأنها قد استيقنا أن اليومين حيض لأن اليومين مع الأربع الأول ستة ومع الأربع الأواخر ستة فقد استيقنا أن اليومين حيض ، ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة إلى تمام العشر . وإذا كانت تذكر أنها كانت تطهر في آخر الشهر ولا تدرى كم كان أيام حيضها فإذا جاوزت عشرين يوماً توضأت لكل صلاة حتى تأتي على سبعة وعشرين يوماً ، فإذا تم سبعة وعشرون يوماً أمسكت عن الصلاة ثلاثة أيام ، لأنها قد عرفنا أن هذه الأيام حيض ، فإذا تم الثلاث اغتسلت

(١) وفي « العشر » .

(٢) وفي « وإذا » .

(٣-٣) وفي « فإذا » .

(٤) وفي « استيقنا » .

(٥) قوله « بعد ذلك » ساقط من هـ .

(٦-٦) وفي ز « أنها تطهر » .

كتاب الاصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

غسلا واحدا ثم توضأت حتى تنتهى إلى أيامها هذه الثلاث أيضا ؛
وعلى هذا ما وصفت لك في العشرة الأولى والوسطى . إذا كانت تذكر
أنها كانت تغتسل في آخر العشر الأولى أو الوسطى ، وإذا كانت تذكر
أنها كانت ترى الدم إذا تجاوزت عشرين يوما ولا تدرى كم كان أيام
أقراها أمرناها أن تمسك عن الصلاة ثلاثة أيام ، ثم تغتسل لكل صلاة ٥
وتصلى ؛ أخذنا هنا بالثقة في الصلاة فإنها أن تصلى في حال الشك خير لها
من أن تدع الصلاة في حال الشك لعلها طاهر ، وتعيد الصيام في هذه
العشرة الأيام كلها ، وإذا تجاوزت هذه العشرة التي كانت ترى فيها صامت
عشرة أيام ليس عليها إلا عشرة أيام .

و إذا كانت أيامها سبعة ولا تدرى في أى العشر الأواخر هي فإنها ١٠
تصلى . إذا تجاوزت العشرين ثلاثة أيام تتوضأ لكل صلاة ؛ وتمسك أربعة
أيام عن الصلاة ولا تتوضأ ولا تغتسل ، ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة .
و إذا كان قرؤها ثمانية أيام صلت بعد العشرين يومين تتوضأ لكل
وقت صلاة ، وأمسكت عن الصلاة ستة أيام ؛ واغتسلت يومين لكل صلاة .
فإذا كان أيامها تسعة صلت يوما بعد العشرين تتوضأ لكل صلاة ١٥

(١) وفي ز « الثلاثة » .

(٢) وفي هـ « و » مكان « أو » .

(٣) لفظ « أى » ساقط من هـ .

(٤-٤) من قوله « وتمسك ... » ساقط من ز .

(٥) وفي هـ « سبعة » تصحيف .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

و أمسكت ثمانية أيام ، ثم اغتسلت يوماً لكل صلاة ، وكذلك هي في العشرة الأولى و الوسطى إذا كانت تستيقن أنها كانت تحيض فيها ، وإذا كانت تستيقن أنها كانت ترى الدم بعد ما كانت تمضى سبعة عشر يوماً من الشهر و لا تدرى كم كانت ترى ، فكذلك تصنع : تصلى ٥ ثلاثة أيام توضع لكل صلاة ، و تغتسل سبعة أيام لكل صلاة ؛ وإذا كان عليها صلوات فائتة و لا تدرى متى كان حيضها و هي مستحاضة فانها تأخذ في قضاؤها ، فان كانت تستطيع أن تصلى ما عليها من الفوائت في يوم و ليلة فعلت ، ثم تنتظر عشرة أيام ، ثم تعيد من يوم الأحد عشر لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة فيجزي عنها إما في اليوم الأول ١٠ في العشرة الأولى أو في اليوم الحادي عشر ؛ فان لم تستطع قضاءهن في يوم ففي يومين ، ثم تعيد بعد العشرة يومين ، فكذلك ما كان من نحو ذا ، فاذا كانت تعلم أنها كانت ترى الدم يوم أحد و عشرين من الشهر و لا تذكر أوله و آخره فانها لا تزال تصلى و تتوضأ لكل صلاة حتى تأتي على أحد و عشرين ، ثم تمسك يومئذ ، فاذا تم يومها اغتسلت و صلت ، ١٥ ثم اغتسلت بعد ذلك لكل صلاة تسعة أيام لأنها لا تذكر أ كان ذلك

(١-١) من قوله « ترى ... » ساقط من ٥ .

(٢) كذا في ٥ ، ز ؛ و لفظ « كان » ساقط من الأصل .

(٣-٣) وفي ٥ « يوم الأحد و عشرين » .

(٤) كذا في ٥ ؛ ز ؛ وفي ع « أو آخره » .

(٥) وفي ٥ « كل » .

كتاب الاصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

اليوم أول حيضها أو آخره أو التاسع أو الثامن ، فأخذنا لها بالثقة لأنها قبل ذلك إما أن تكون حائضا أو طاهرا ، فإن كانت طاهرا فلا غسل عليها ، وإن كانت حائضا فلا صلاة عليها ؛ وأما الصوم فاذا انسلخ شهر رمضان صامت عشرة أيام ، وإذا كانت تذكر أنها كانت ترى الدم في آخر العشرة الأولى من الشهر فهي في حال الصلاة ، والغسل على ما وصفت لك ؛ وأما الصوم فانها تعيد الصوم بعد ما تمضى عشرون من الشهر الداخل ، لأنها إن صامت العشرة الأولى من الشهر لم تدر لعلها أن تكون فيها حائضا ! وإن صامت العشرة الوسطى فكذلك أيضا ، فإن كان عليها صوم شهرين متتابعين صامت شهرين متتابعين وشهرا أيضا مع ذلك ، لانا أخذنا لها بالثقة فقلنا : أيامها عشر عشر ، فعملها عشرون ١٠ يوما ، فاذا صامت الشهر الثالث فقد عرفنا أنه قد تم صومها لأن الحيض لا يكون في الشهر أكثر من عشرة أيام .

وإذا كان قرؤها خمسة أيام فرأت الدم يومين في أول أيامها ثم انقطع عنها فرأت الطهر خمسة أيام ثم رأت الدم فإن انقطع الدم في تمام العشر فانه حيض كله - اليومان ٢ إلى العشرة ، وإن جاوزت العشر ١٥ يوم فالدم الأخير هو الحيض لأنها لم تره الدم في أيام حيضها ثلاثة

(١) وفي « فاذا » مكان « فان » .

(٢) كذا في ز ؛ وفي ع ، « عشرة » .

(٣) وفي « لليومين » .

(٤) وفي « وإذا » .

(٥) وفي ز « لو لم تره » ، وليس بشئ .

كتاب الأصول. (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

أيام ، فان مدَّ بها الدم الأخير بعد ما تجاوزت أربعة أيام إلى تمام العشرة أو دون العشرة فوق خمسة أيام و زاد على العشرة فخمسة أيام من ذلك من أوله حيض ، و ما سوى ذلك استحاضة . فاذا كانت تعلم أنها كانت تحيض في كل شهر مرة في أوله أو آخره و لا تدرى كم كان حيضها ه و لا رأى لها في ذلك و لا يدخل شهر في شهر فانها تؤمر إذا زات غرة الشهر أن تتوضأ ثلاثة أيام لكل صلاة ، ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة تمام العشرة ، ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة حتى تم العشرة ، ثم تغتسل لتمام الشهر مرة واحدة - فهذا دأبها ، لانا قد علمنا أن الحيض كان في كل شهر مرة ، و لا يكون الحيض أكثر من عشرة أيام و لا أقل من ثلاثة أيام ، و قد استيقنا أن العشرة الوسطى لا تكون فيهن حائضا لأن حيضها في أول العشرة الأولى أو في آخر العشرة الأخيرة ، فان جاءت بعد العشرة الأولى من الشهر تستفتى فان كانت قد اغتسلت يوم العاشر فذاك ، و إلا أمرناها أن تغتسل و تعيد ما تركت من الصلاة و بعد ثلاثة أيام من غرة الشهر . و إن كانت تعرف أنها ١٥ كانت تدرى الدم عشرة أيام من الشهر لا تدرى في أول الشهر

(١) كذافي ه؛ و ف ع ، ز « فلا » .

(٢) و ف ه « استيقنا » تحريف .

(٣) لفظ « كانت » ساقط من ه .

(٤) كذافي الأصول ؛ و لعل الصواب « و لا تدرى » .

كتاب الأصل (المراة بمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

أو آخره^١ فانها تصلى من الغرة عشرة أيام كل صلاة تتوضأ^٢ ، فاذا
تم عشرة أيام اغتسلت ، ثم تتوضأ و تصلى إلى تمام الشهر كل صلاة
بوضوء ، ثم تغتسل غسلا عند تمام الشهر فذلك دأبها . لأنها إن كانت
فى أول الشهر حائضا فليس عليها صلاة ولا صوم ، فأخذنا لها بالثقة
فى الصلاة ، فلما تم عشرة أيام أمرناها أن تغتسل ، لانا خشينا أن تكون
حائضا و قد استيقنا أنها فى العشرة الوسطى ليست بجائز و فى العشرة
الأواخر إن كانت تحيض فلا صلاة عليها ولا صوم ، فأخذنا لها بالثقة ،
فلما تم عشرة أيام أمرناها أن تغتسل ، لأن الغسل فى آخر الشهر لا بد
منه لأنها لا بد أن تكون فى العشرة الأولى حائضا أو العشرة الأواخر ،
و إذا قضت صوم شهر رمضان فانها تقضى العشرة الوسطى من الشهر الثانى . ١٠
و إذا كانت أيامها خمسة من أول الشهر أو آخره فانها تتوضأ
لكل صلاة من أول الشهر ، ثم تغتسل لتمام اليوم^٣ الخامس من العشرة ،
ثم تتوضأ لكل صلاة حتى يتم^٤ الشهر^٥ ، ثم تغتسل^٦ غسلا و تعيد
صلاة خمسة أيام بعد ما تمضى خمسة أيام من أول العشرة الأولى . وإذا
كانت تعلم أنها كانت ترى الدم يوم عشرين من الشهر و أيامها خمسة ١٥

(١) وفى ز « أو فى آخره » .

(٢) أى تتوضأ لكل صلاة ووضوء صاحب العذر .

(٣) كذا فى ه ، ز ؛ و لفظ « اليوم » ساقط من الأصل .

(٤) كذا فى الأصل ؛ وفى ه « تتم » .

(٥) من قوله « ثم تغتسل لتمام ... » ساقط من ز .

(٦) كذا فى الأصل ؛ وفى ه « و تغتسل » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

فإنها تتوضأ لكل صلاة و تصلى حتى تتم تسعة عشر يوماً ثم تمسك
عن الصلاة ذلك اليوم و تغتسل أربعة أيام لكل صلاة، و تتوضأ
بعد ذلك .

و إذا كان لها أيام معلومة من كل شهر فانقطع عنها الدم زماناً
٥ حتى مضت أيامها المعلومة مرتين أو أكثر من ذلك لا ترى فيها دماً ثم
عاودها و قد نسيت أيامها فإنها تمسك عن الصلاة ثلاثة أيام أول ما ترى
الدم، ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة سبعة أيام تمام العشرة، ثم تتوضأ
لكل صلاة عشرين يوماً فذلك دأبها؛ و إذا جاءت تستفقى بعد ما رأت
الدم عشرة أيام أو عشرين يوماً أو شهراً^٢، فإن كانت اغتسلت بعد
١٠ الثلاث فقد أصابت و لا شيء عليها، و إن لم تكن اغتسلت فعليها أن
تغتسل و تعيد الصلوات التي زادت على الثلاثة الأيام الأولى . فإن علمت
أن عدة أيامها كانت ثلاثاً أو خمساً أو عشرين ففي أول ما ترى الدم
حائض بعدد تلك الأيام بعد أن يكون قد انقطع الدم عنها كما وصفت
لك، و هو أول حيضها و أيامها .

١٥ و إذا نسيت المستحاضة أيامها فلم تدر في أى الشهر كانت تحيض
و لا رأى لها في ذلك و لكنها مستيقنة بالطهر ثلاثة أيام: اليوم العاشر

(١) لفظ « كان » ساقط من الأصل؛ إنما زدناه من هـ، ز .

(٢) وفي هـ « أياما » - بالنصب، خطأ .

(٣) كذا في ز؛ وفي ع هـ « شهر » بالرفع، خطأ .

(٤) وفي هـ « به » تصحيف .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

و اليوم العشرين و اليوم الثلاثين، فانها فى أول العشرة الأولى تصلى ثلاثة أيام تتوضأ، ثم تغتسل بعد ذلك ستة أيام لكل صلاة، و تصلى اليوم العاشر كل صلاة بوضوء و الحادى عشر الثانى عشر الثالث عشر، ثم تغتسل اليوم الرابع عشر إلى تمام تسعة عشر لكل صلاة و تصلى، ثم تصلى بوضوء لكل صلاة يوم عشرين و أحد و عشرين و اثنين و عشرين و ثلاث و عشرين، و تغتسل يوم رابع و عشرين إلى تمام تسع و عشرين لكل صلاة، ثم تصلى يوم الثلاثين كل صلاة بوضوء، فان كانت صامت هذه الأيام فعليها إعادة صيام تسعة أيام، و لا تدرى أى التسع من الشهر هى فلتضم ثمانية عشر يوماً، و ما صلت من الفوائت فى التسع الأولى من العشرة الأولى و الثانية و الثالثة أعادته يوم العاشر أو يوم العشرين أو يوم الثلاثين، و لا يقربها زوجها إلا فى الأيام الثلاثة التى أيقنت فيهن بالطهر؛ و إذا كانت مستيقنة أنها كانت تحيض ثلاثاً فى العشر الأواخر من الشهر و لا تدرى إذا مضى عشرون^٢ من الشهر أو؛ إذا بقى ثلاث من الشهر فانها تصلى بوضوء حتى تأتى على العشرين من الشهر، و تصلى أيضاً ثلاثة أيام كل صلاة بوضوء و تغتسل غسلًا ١٥ واحداً، ثم تصلى بعد ذلك كل صلاة بوضوء أربعة أيام، ثم تصلى أيضاً ثلاثة أيام كل صلاة بوضوء و تغتسل فى آخر الشهر.

(١) و كان فى الأصول « ثانى عشر » .

(٢) و فى ز « و لا تدرى » .

(٣) و كان فى الأصول « عشرين » ؛ و الصواب « عشرون » كما هو ظاهر .

(٤) كذا فى الأصل؛ و فى ه، ز « و » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج -

و إذا كانت أيامها ثلاثا من العشر الأواخر فى وسط العشرين
الثلاث الأول و الثلاث الأواخر فانها بعد العشرين تصلى ثلاثة أيام كل
صلاة بوضوء لأنها مستيقنة بالطهر فيهن ، و أما يوم رابع و عشرين فهى
فيه شاكة تصلى بوضوء لكل صلاة ، وتدع الصلاة يوم خامس و سادس
و عشرين لأنها مستيقنة بالحيض فيهما ، ثم تغتسل يوم سابع و عشرين
لكل صلاة لأنها إذا كانت يوم رابع و عشرين حائضا فقد تم لها ثلاثة
أيام فلا بد لها من الغسل ، و إن كانت طاهرا فهذا اليوم من أيامها
و لم يجزها ذلك الغسل ، فأخذنا بالثقة فى هذا اليوم كما أخذنا فى الأربع
و عشرين فهى تصلى هذا اليوم السابع و العشرين و تغتسل فيه لكل
١٠ صلاة ، و تصلى بعد ذلك بوضوء حتى تأتى على أيامها هذه .

و إذا كان للمرأة أيام معروفة فى كل شهر فانتقطع عنها الدم زمانا
حتى طهرت التى كانت تحيض مرتين أو أكثر من ذلك 'لا ترى' فيها
الدم و لا فى غيرها ثم رأت الدم بعد ذلك فهذه الأيام التى رأت فيها
الدم هى من أيام حيضها . و لا تبالي متى ما رأت الدم ، فإن مد بها الدم
١٥ حتى تجاوزت العشرة و قد كانت تعلم أن أيامها فيما مضى خمسة فى كل
شهر فإن خمسة من أول ما رأت الدم حيض ، و ما سوى ذلك استحاضة
إلا أن تعود تلك الخمسة من الشهر الداخلى فتجعل أيامها التى تجلس فى
هذا الدم بعدد الأيام التى كانت تجلس فيما مضى ، و طهرها مثل ذلك

(١-١) وفى «ألا ترى» خطأ .

(٢) وفى «تجاوزت» .

كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

الطهر الذي كان يكون إلا أن ذلك إن كان تقدم عن أول الشهر أو آخره أو وسطه فلا تبالي ، ولو علمنا أن طهرها بين الحيضتين عشرون ليلة ثم انقطع الدم زمانا ثم عاودها كان طهرها عشرين ليلة بين الحيضتين كما كان يكون و كان حيضها مثل ما كان يكون و إن كان قد تقدم عن وقته أو تأخر ، فإن هي نسبت أيامها التي كانت تجلس فيها مضى و قد مدّ بها الدم و كانت فيما مضى تجبض في كل شهر مرة و لا تدري كم كان أيام حيضها فإنها تدع الصلاة ثلاثة أيام من أول ما رأت الدم ، ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة و تصلى حتى كمال العشر ، ثم تتوضأ لكل صلاة و تصلى حتى ترجع الأيام الثلاثة التي كانت تركت فيها الصلاة فتصنع مثل ذلك .

باب من الدم الذي يكون أكثر من الطهر و الطهر

الذي يكون أكثر من الدم في العشر أول

ما ترى الدم و في أيام أقرانها المعروفة

و قال محمد بن الحسن في امرأة أول ما رأت الدم رآته يوما ثم طهرت ثمانية أيام ثم رآته يوما ثم طهرت : فإن في هذا قولين : أما أحدهما ١٥ فإن هذا حيض - وهو الذي روى من قول أبي حنيفة الأول ، و القول الآخر : إن هذا ليس بحيض - وهو أحسن القولين عند محمد بن الحسن ،

(١) وفي «عشرين» .

(٢) لفظ «كانت» ساقط من هـ .

ومن جعل هذا حيضا دخل عليه قول قبيح .

امرأة أول ما رأت الدم رآته يوما ثم رأت الطهر ثمانية أيام ثم رأت الدم خمسة أيام ثم طهرت أن اليوم الأول و الثمانية الأيام الطهر و اليوم العاشر حيض كله . و الأربعة الأيام التي رأت فيها الدم هو الطهر؛ فان رأت الدم في كل شهر هكذا حتى يمد بها عشرين سنة كان حيضها اليوم الأول . و الثمانية الأيام الطهر و اليوم العاشر، وكانت الأيام الأربعة التي رأت فيها الدم من كل شهر طهرا . فصارت أيام دمها أيام طهرها و أيام طهرها أيام دمها، فهذا قبيح لا يستقيم، ولكن اليوم الأول الذي رأت فيه الدم ليس بحيض، و الخمسة الأيام الآخرة التي رأت فيها الدم ١٠ هي الحيض .

امرأة أول ما رأت الدم يوما ثم انقطع يومين ثم رآته يوما ثم انقطع يومين أو ثلاثة أو نحوه^٣ فقال بعضهم: هذا حيض لأنها رأت الدم في العشر ثلاثة أيام . وهذا أدنى ما يكون من الحيض ثلاثة أيام، ولورأت الدم يومين في العشر لم يكن حيضا . فاذا رآته في العشر ثلاثة أيام فهو حيض؛ وقالوا: لا يكون إذا رآته يومين متفرقين حيضا لأن اليومين اللذين رأت فيهما لو لم يكن غيرهما لم يكونا حيضا فكيف يكونان بالطهر الذي بينهما حيضا؟ وقال محمد: لا يعجنى هذا القول أيضا،

(١) يجيء بيان قول قبيح .

(٢) وفي «مد» .

(٣-٢) من قوله «يومين...» ساقط من ٥ .

كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

ولا يكون هذا أيضا حيضا لأن الطهر أكثر من الحيض . و قال بعضهم : إذا كان دمان في العشر بينهما ثلاثة أيام طهرا فليس ذلك بدم واحد . فان كانت رأت أحد الدمين ثلاثة أيام فصاعدا فهو الحيض ، وإن كانت رآته أقل من ثلاثة أيام فليس شيء من ذلك بحيض ، وقالوا : لو أن امرأة رأت الدم أول ما رآته يوما ثم انقطع ستة أيام ثم رآته يوما ثم انقطع لم يكن ذلك حيضا ، وإن رأت يوما دما أول ما رأت الدم ثم رأت ثلاثة أيام دما لم يكن الحيض من ذلك إلا الثلاثة الأيام الآخرة ، وكان ما سوى ذلك ليس بحيض - وهذا أحسن من القولين الأولين ، ويدخل فيه بعض القبح .

ولو أن امرأة رأت الدم يومين ثم طهرت ثلاثة أيام ثم رأت ١٠
الدم يومين لم يكن هذا في قوله حيضا ، ولو مكثت على هذا عمرها كله ترى الدم في كل حيضة يومين ثم تطهر ثلاثة أيام ثم تراه يومين فهذا قبيح . وقال محمد بن الحسن : أحسن الأقاويل عندنا أن كل امرأة رأت الدم أول ما رآته فرآته دما ثم رأت طهرا ثم رأت دما فان كان بين الدمين من الطهر أقل من ثلاثة أيام فذلك حيض كله ، وإن كانت رأت ١٥
بين الدمين طهرا ثلاثة أيام فصاعدا انظر إلى الدم وإلى الطهر الذي في العشر : فان كان الطهر أكثر لم يكن ذلك بحيض ، وإن كان ما رأت فيه الدم أكثر فان ذلك حيض كله ، وإن كان الطهر الذي بين الدمين

(١) كذا في الأصول ؛ و يعلم من سياق المسألة أن قوله « ثم رأت ثلاثة أيام طهرا » أو نحوه ساقط منها - والله أعلم .

كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

أكثر من الدمين جميعا فهو أيضا حيض كله .

ومن ذلك امرأة أول ما رأت الدم يوما ثم انقطع الدم يومين ثم رآته يوما ثم طهرت فهذا حيض كله ، لأن الطهر بين الدمين إذا لم يكن ثلاثة أيام فليس بطهر و كأنه دم كله إذا كان الدمان صحيحين و لم يكن واحد منهما بفساد .

ولو أن امرأة رأت الدم يوما و رأت الطهر ثلاثة أيام ثم رأت الدم يوما ثم طهرت فلم تر دما لم يكن هذا بحيض ، لأن ما رأت فيه الدم أقل من الطهر الذي بينهما فليس ذلك بدم حيض ، ولو كانت رأت الدم يومين و الطهر ثلاثة أيام و الدم يومين ثم طهرت فلم تر دما كان هذا حيضا كله ، لأن الدمين أكثر مما بينهما من الطهر ؛ وإنما يؤخذ في هذا بالاستحسان و بما عليه أمر النساء .

وكذلك لو أن امرأة كان حيضها المعروف ستة أيام فرأت يوما دما و أربعة أيام طهرا و يوما دما فهذا في القول الأول حيض كله ، و في جميع الأقاويل ليس بحيض . فان رأت يوما دما و ثلاثة أيام طهرا ١٥ و يومين دما فهذا حيض كله في الأقاويل كلها . إلا في قول واحد من قال : إذا كان بين الدمين طهر ثلاثة أيام لم يكن الدمان دما واحدا ، فانه يقول : ليس شيء من هذا حيضا ؛ و قال محمد بن الحسن : هذا حسن لأن الطهر و الدم سواء فهو حيض كله - هذا أحسن الأقاويل كلها ، وأشبهها بأمر

(١) لفظ « في » ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ « بشى » .

كتاب الاصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

الحيض و ما عليه النساء .

وقال محمد في امرأة كان حيضها أربعة أيام فرأت يومين دما و أربعة أيام طهرا و يومين دما ثم طهرت : إن هذا ليس بحيض ، و لو كانت رأت يومين دما و ثلاثة أيام طهرا و يومين دما ثم طهرت ، كان هذا حيضا كله ، لأنها رأت الدم أكثر من الطهر ، و لو أنها رأت يوما دما ثم رأت يومين طهرا ٥ ثم رأت يوما دما ثم رأت يومين طهرا ثم رأت يوما دما ثم طهرت فتم طهرها كان هذا حيضا كله و إن كان الطهر أكثر من الدم ، لأن كل دم من هذه الدماء لم يكن بينه و بين صاحبه طهر ثلاثة أيام فهذا كآته دم كله .

و لو أن امرأة كان حيضها تسعة أيام فرأت يوما دما و ثلاثة أيام طهرا و يوما دما ١٠ و ثلاثة أيام طهرا و يوما دما ٢ ثم طهرت فتم بها الطهر . فان هذا كله ليس بحيض ، لأن الطهر كان أكثر من الدم و كان بين كل دمين طهر ثلاثة أيام .

و لو رأت يومين دما و ثلاثة أيام طهرا و يومين دما و ثلاثة أيام طهرا و يومين دما و ثلاثة أيام طهرا و يوما دما ثم طهرت فتم بها الطهر كان حيضها من ذلك سبعة أيام من أول ذلك ، لأنها رأت الدم بعد ١٥ السبعة الأيام بعد ما مضت العشرة فليس ذلك بحيض ، وإنما ذلك استحاضة فدم الاستحاضة لا يجعل الطهر حيضا لأن رسول الله صلى الله عليه و سلم

(١-١) و في ز « كان حيضها » .

(٢) و في ه « صاحب » .

(٣-٣) من قوله « و ثلاثة أيام طهرا ... » ساقط من ه .

(٤-٤) قوله « فدم الاستحاضة » ساقط من ه .

(٥) و في ه « لا يجعل » تصحيف .

كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

قال في المستحاضة " ليس ذلك بحيض ، إنما ذلك عرق " ، فإذا جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم عرقا لم يكن دم العرق إلا بمنزلة الرعاف ولم يجعل الرعاف و دم العرق الطهر الذي قبلهما حيضا ، إنما تكون الأيام التي لا ترى فيها الدم حيضا إذا كانت بين الدمين كلاهما حيض .

وقال محمد في امرأة أول ما رأت الدم رأته يوما ثم انقطع أربعة أيام ثم رأته يوما ثم انقطع أربعة^٢ ثم رأته يوما ثم انقطع أربعة^٣ : فليس شيء من هذا بحيض ، لأنها لم تر الدم في العشر إلا يومين ، وطورها أكثر من دمها ، فليس شيء من ذلك بحيض ، وإن كانت رأت الدم ثلاثا و الطهر ثلاثا و الدم ثلاثا و الطهر ثلاثا فأيامها تسعة أيام من أول ذلك ، لأنها رأت الدم في العشر أكثر من الطهر فالدمان اللذان في العشر و ما بينهما حيض ، و ما سوى ذلك ليس بحيض . وإذا رأت الدم يومين و الطهر ثلاثة أيام و الدم يومين و الطهر ثلاثا^٤ ثم مد بها هكذا فسبعة أيام من أول ذلك حيض ، لأن الدمين اللذين في السبع أكثر مما بينهما من الطهر . ولو رأت الدم يوما و الطهر أربعة و الدم يومين و الطهر ١٥ أربعة ثم مد بها الطهر لم يكن هذا بحيض ، لأنها رأت الدم في العشر أقل

(١) قلت : ومر تخريج الحديث في ابتداء كتاب الحيض ص ٤٦٢ من هذا الكتاب -

(٢) وفي هـ « ولم يجعل » بنون التكلم .

(٣-٢) من قوله « ثم رأته ... » ساقط من هـ .

(٤) وفي ز « فليس » .

(٥) وفي هـ « ثلاثة أيام » .

(٦) لفظ « أول » ساقط من هـ .

كتاب الاصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

من الطهر الذى بينهما .

و لو رأت الدم أول ما رآته يومين و الطهر أربعة أو الدم يومين و الطهر أربعة ثم مدّ بها هكذا فالحيض ثمان من أول ما رأت ذلك لأن الدمين مثل الطهر الذى بينهما فذلك حيض كله .

وقال محمد فى امرأة كان حيضها خمسا فى أول كل شهر فرأت الدم ٥

يومين فى أول أيام حيضها ثم انقطع عنها الدم فرأت الطهر خمسة أيام ثم رأت الدم كمال العشر ثم انقطع : فذلك^١ حيض كله ،^٢ لأنها رأت الدم فى العشر مثل ما بين الدمين من الطهر فذلك حيض كله^٣ . ولو كان

الدم مدّ بها حتى جاوزت العشر فرآته يوم الحادى عشر و يوم الثانى عشر

ثم انقطع فحيضها هذه الخمسة الأيام^٤ الآخرة التى رأت فيها الدم ١٠ و اليومان الأولان و الخمسة الطهر التى بعدهما^٥ ليس بشيء^٦ من ذلك حيض ، فان جاوز الدم بعد العشر ثلاثة أيام أو أربعة أو أكثر من ذلك فخمسة أيام من أول الدم الآخر حيض ، و ما سوى ذلك استحاضة من اليومين الأولين و الأيام الآخرة ، لأن أيامها خمسة أيام فلا تتحول^٧ عن الخمسة

(١-١) من قوله « والدم يومين ... » ساقط من ز ، وهو من سهو الناسخ .

(٢) لفظ « فذلك » ساقط من ز ، ولا بد منه .

(٣-٣) من قوله « لأنها رأت ... » ساقط من هـ .

(٤) لفظ « الأيام » ساقط من هـ .

(٥) وفى الأصول الثلاثة « بعدها » ، والصواب « بعدهما » و الضمير لليومين .

(٦) وفى هـ « شيء » .

(٧) وفى ز « فلا يتحول » .

كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

أيام وإن كانت قد تحولت عن موضعها الأول .
وقال محمد في امرأة أول ما رأت الدم رأته يوما دما و يومين
طهرا و يوما دما و يومين طهرا و يوما دما و يومين طهرا حتى مد بها
هكذا شهرا ثم طهرت : فان عشرة أيام من أول ذلك حيض ، وما سوى
ذلك استحاضة . ولو رأت يومين دما و يوما طهرا و يومين دما و يوما
طهرا فمد بها هكذا شهرا ثم طهرت : فان عشرة أيام من أول ذلك حيض ،
وما سوى ذلك استحاضة .

وقال محمد في امرأة كان أيامها خمسة أيام في أول الشهر فرأت يوما
دما وثلاثة أيام طهرا و يوما دما ثم مد بها الدم حتى بلغت العشر ولم تجاوزها :
١٠ فان هذا كله حيض ، لأنها رأت الدم في العشر أكثر من الطهر ، فان
جاوز بها الدم العشر فمد بها إلى آخر الشهر فالأربعة الأيام الأول ليس
بحيض ، وخمسة أيام بعد ذلك حيض ، وما سوى ذلك استحاضة .

وقال محمد في امرأة كان أيامها أربعة أيام فرأت يوما دما و يومين
طهرا و يوما دما ثم انقطع الدم : إن ذلك حيض كله ؛ فان كانت
١٥ أيامها سبعة أيام فرأت الدم يومين ثم انقطع سبعة أيام ثم رأته يومين
ثم انقطع فليس شيء من هذا بحيض ، لأن ما بين الدمين من الطهر
أكثر من الدمين جميعا .

(١) وفي ز ، هـ « جاز » و هما بمعنى .

(٢) لفظ « بعد » ساقط من هـ .

(٣-٣) قوله « طهرا و يوما » ساقط من هـ .

(٤) كذا في هـ ، ز ؛ وكان في الأصل « بشي » .

كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

وقال محمد بن الحسن في امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فرأت الحيض يوما ثم رأت الطهر ثلاثة أيام ثم رأت الدم يوما ثم انقطع: فليس هذا بحيض، لأن الدم أقل من الطهر؛ فان رأت الدم بعد ذلك أيضا حتى بلغت العشر ثم انقطع فالعشر كله حيض من أوله إلى آخره، فان زادت على العشر يوما ثم انقطع فخمسة أيام من أول دمها هذا الآخر حيض وهو اليوم الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع، وما سوى ذلك مما قبله وبعده استحاضة؛ ولا يكون ما قبل هذه الخمسة الأيام حيضا لأننا إن جعلنا ذلك حيضا جعلنا هذه استحاضة؛ وإنما مثل هذا مثل امرأة كان أيام حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فتقدم حيضها يومين ثم رأت الدم أيام حيضها فان ١٠ انقطع الدم فذلك كله حيض، فان زادت على العشر يوما كانت أيام أقرائها الخمس المعروفة حيضا، وما سوى ذلك مما قبله وبعده استحاضة؛ فكذلك اليوم الأول الذي رآته في المسألة الأولى لما جاوز الدم العشر، فان جعلنا اليوم حيضا لم نجد بدا من أن نجعل الطهر الثلاثة الأيام التي بعده حيضا، فان جعلناها حيضا و اليوم الخامس صار ما بعد ذلك ١٥ استحاضة، فاذا صار ما بعد ذلك استحاضة لم يكن الخمسة الأيام الأولى حيضا، لأنها رأت الدم فيها أقل مما رأت الطهر فلا يكون ذلك حيضا،

(١) وفي « زاد » .

(٢-٢) قوله « نجد بدا من أن » ساقط من هـ .

(٣) وفي ز « لم تكن » .

كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

فنجعل^١ خمسة أيام من أول ما رأت الدم الثاني حيضا و نجعل^٢ ما سوى ذلك استحاضة . وقال أبو يوسف في هذا كله : الخمسة الأيام الأول التي كانت أيام حيضها هي^٣ الحيض وإن كانت^٤ لم تر الدم فيها إلا ساعة من أولها ، وما سوى ذلك استحاضة .

٥ وقال محمد في امرأة كان حيضها في أول كل شهر عشرة أيام فحاضتها ثم طهرت عشرين يوما ثم طهرت عشرين التي كانت تجلس فيها ثم مد بها الدم بعد ذلك أشهرا : فإن عسرا من أول ما رأت الدم حيض تغتسل^٥ بعدها و تتوضأ لكل صلاة و تصلي خمسة عشر يوما ، فيكون خمسة أيام من آخر هذه الأيام من أيامها الأولى التي كانت تجلس فيها ١٠ مضي ، ولا تحسب بها من حيضها ، و تكون^٦ خمسة أيام من أيام أقرانها الأول حيضا ، وما سوى ذلك استحاضة ، لأنها رأت في أيامها الأول دما خمسة أيام بعد خمسة عشر يوما فجعلناها استحاضة . وكذلك^٧ لو رأت فيها ثلاثة أيام بعد تمام خمسة عشر يوما من الوقت الذي جعلناه حيضا لها ، فإن رآته يومين في أيام حيضها الأول بعد تمام خمسة عشر يوما

(١) وفي ز « فيجعل » .

(٢) كذا في ه ؛ وفي ع ، ز « يجعل » بناء التانيث .

(٣) وفي ه « هو » مكان « هي » .

(٤-٤) وفي ز « لم تر فيها الدم » .

(٥) كذا في ه ، ع ؛ وفي ز « حتى تغتسل » .

(٦) وفي ه « و يكون » .

(٧) وفي ه « رأت » .

كتاب الأصل (المرأة ينقطع دمها قبل وقتها ولا يكون لها وقت) ج - ١

لم تكن أيامها الأولى أيام حيضها، وكانت أيامها الآخرة العشرة الثانية هي أيام حيضها؛ وهذه امرأة قد انتقل حيضها إلى العشرة الثانية، فإن مدّها بالدم فأيامها التي تدع فيها الصلاة عشرين الثاني.

باب المرأة ينقطع دمها قبل وقتها ولا يكون لها

وقت معروف حتى يطأها زوجها

قال محمد بن الحسن: لو أن امرأة كان حيضها في أول كل شهر سبعة أيام فحاضت ستة أيام ثم انقطع دمها فأنها تنتظر حتى تجاف فوت الصلاة، فإذا خافت فوت الصلاة اغتسلت و صلت، ولا أحب لزوجها أن يقربها حتى يأتي عليها أيامها التي كانت تجلس [فيها -]^١ أخذ له في ذلك بالثقة.

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول كل شهر فحاضت خمسة أيام ثم انقطع دمها فأنها تؤخر غسلها مخافة أن يعاودها الدم حتى تخاف فوت الصلاة أدنى الصلوات منها، فإذا جاوز ذلك و بقي^٢ عليها مقدار ما تغتسل و تصلى فلتغتسل و تصلى ويأتيها زوجها، ولا بأس بذلك و لا ينتظر زوجها تمام العشرة.

ولو أن امرأة لم تكن تحيض^٣ فيما مضى فأول ما رأت الدم رآته خمسة أيام ثم انقطع فأنها تنتظر إلى آخر الوقت أدنى مواقيت الصلاة

(١) لفظ « فيها » ساقط من الأصول.

(٢) كذا في هـ، ز؛ وفي ع « بقي ».

(٣-٢) وفي هـ « لم تحض ».

كتاب الأصل (المرأة ينقطع دمها قبل وقتها و لا يكون لها وقت) ج - ١

منها، ثم تغتسل و تصلى و يأتيها زوجها، و لا بأس بذلك و ليس عليه أن ينتظر^١ إلى آخر العشر لأن هذه لم يكن لها أيام معروفة فقصرت عنها،^٢ إنما أحب لزوجها أن لا يطأها إذا كانت لها أيام معروفة فقصرت عنها^٣، فكذلك لا أحب لها أن تزوج إن^٤ كان هذا آخر عدتها من طلاق زوج^٥ كان لها حتى يأتي عليها آخر أيامها التي كانت تجلس، وهي إن تزوجت فالنكاح جائز إن لم يعاودها الدم، و إن تزوجت فأحب لزوجها الذي تزوجها أن لا يقربها حتى يأتي^٦ عليها آخر أيامها التي كانت تجلس فيها. و كذلك الجارية التي تستبرئ بحبضة لا أحب للذي يشتريها أن يقربها حتى يأتي على آخر أيامها التي^٦ كانت تجلس فيها^٦. و كذلك النساء إذا انقطع دمها و كانت تجلس فيها مضي ثلاثين يوما في كل نفاس جلست خمسة و عشرين يوما ثم انقطع الدم فاق أمرها أن تؤخر غسلها حتى يكون آخر وقت الصلاة التي طهرت فيها، ثم تغتسل و تصلى، و لا أحب لزوجها أن يقربها حتى يأتي^٧ عليها أيامها التي كانت تجلس

(١-١) كذا في ع، ز؛ وفي « عليها أن تنتظر ».

(٢-٢) من قوله « إنما أحب لزوجها ... » ساقط من هـ.

(٣) وفي هـ « إذا ».

(٤) وفي ز « حتى لا يأتي » تحريف، حرف « لا » زاده النسخ سهوا منه.

(٥) كذا في ز؛ وفي ع، هـ « الذي ».

(٦-٦) وفي ز « كانت فيها ».

(٧) وفي ز « تأتي ».

فيما مضى و هي ثلاثون يوماً ، و إن كانت تجلس فيما مضى خمسة و عشرين يوماً فحجستها ثم انقطع الدم فلتؤخر الغسل حتى آخر وقت صلاة تأتيها^١ ، ثم تغتسل و تصلى و يأتيها زوجها . و كذلك إن كانت^٢ أول ما ولدت فانقطع دمها في ثلاثين يوماً فانها تؤخر الغسل إلى آخر وقت الصلاة ، ثم تغتسل و تصلى و يأتيها زوجها و لا تنتظر^٣ الأربعين ؛ إنما أحب للزوج^٤ أن ينتظر إذا طهرت في أقل من أيامها التي^٥ كانت تجلس فيما مضى .

باب النفاس و الوقت في ذلك^٦

قال محمد بن الحسن : إذا ولدت المرأة ثم انقطع دمها يوماً أو يومين أو ثلاثة أيام فلتنتظر حتى يكون آخر وقت الصلاة التي انقطع فيه دمها ، ثم تغتسل و تصلى ، و لا تدع الصلاة و هي طاهر فان هذا^{١٠} لا ينبغي ، و تصدق إن طلقها زوجها حين ولدت في انقضاء العدة في

(١) وفي هـ « يأتيها » .

(٢) كذا في ز ، هـ ؛ وفي ع « كان » .

(٣) وفي هـ « ولا ينتظر » .

(٤) حرف « في » ساقط من ز .

(٥-٥) وفي ز « كانت فيما مضى » .

(٦) عنوان الباب ساقط من هـ . قلت : النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة .

قيل : إنه مشتق من تنفس الرحم به . و قيل : هو من النفس الذي هو عبارة من

الدم . و قيل : هو من النفس التي هي الولد . فخروجه لا ينفك عن دم يتعقبه -

قاله السرخسي في مبسوطه ج ٣ ص ٢١١ .

أربعة وخمسين يوما وزيادة ما قالت من شيء، لأنها تجعل النفاس ما قالت،
 وخمسة عشر يوما طهرا وثلاثة حيضا، وخمسة عشر يوما طهرا وثلاثة
 حيضا، وخمسة عشر يوما طهرا وثلاثة حيضا، فذلك أربعة وخمسون
 يوما؛ وما قالت النفساء من شيء فهي فيه مصدقة؛ وأما في قياس قول
 أبي حنيفة فإنه لا يصدقها في العدة في أقل من خمسة وثمانين يوما إذا
 طلقها حين ولدت لأنه كان يقول: إذا عاودها الدم في الأربعين فإن
 كان بين الدمين قليل أو كثير فهو نفاس كله، وكان يقول أيضا:
 لا تصدق في انقضاء العدة في أقل من شهرين، فجعلنا ذلك على خمسة
 وثمانين يوما؛ وقال أبو يوسف: لا أصدق التي تطلق حين تضع في

(١) وفي رواية الحسن: لا تصدق في أقل من مائة يوم. وذكر أبو سهل
 الفرائضي في كتاب الحيض رواية عن أبي حنيفة: أنها لا تصدق في أقل من
 مائة وخمسة عشر يوما - كذا قاله السرخسي في ج ٣ ص ٢١٦ من مبسوطه.
 (٢) قال السرخسي: والذي ذكره أبو موسى في مختصره: إن أقل النفاس عند
 أبي حنيفة خمسة وعشرون يوما، وعند أبي يوسف أحد عشر يوما؛ ليس
 المراد به أنه إذا انقطع فيما دون ذلك لا يكون نفاسا، ولكن المراد به: إذا وقعت
 الحاجة إلى نصب العادة لها في النفاس لا ينقص ذلك من خمسة وعشرين يوما
 عند أبي حنيفة إذا كانت عاداتها في الطهر خمسة عشر، لأنه لو نصب لها دون هذا
 القدر أدى إلى نقض العادة، فمن أصل أبي حنيفة أن الدم إذا كان محيطا بطرفي
 الأربعين فالطهر المتخلل لا يكون فاصلا طال أو قصر، فلو قدر نفاسها بأقل من
 خمسة وعشرين يوما فعادها الدم قبل تمام الأربعين كان الكل نفاسا، فهذا قدر
 بخمسة وعشرين؛ وفي الإخبار بانقضاء العدة قدر مدة نفاسها بخمسة وعشرين
 على ما سئبته - هـ ج ٣ ص ٢١١. قال: فأما تخريج قول أبي حنيفة على رواية =

أقل من خمسة و ستين يوما ، لاني أجعل نفاسها أكثر من الحيض ، فأجعل النفاس أحد عشر يوما و أجعل العدة أربعة و خمسين ، لأن النفاس لا يكون نفاسا و لا تصدق عليه في أقل من أحد عشر يوما أكثر من الحيض ؛ و هو يقول : إن انقطع الدم عن النساء في أقل من أحد عشر يوما اغتسلت و صلت ، و هذا ينقض القول الأول إن كانت تغتسل و تصلى في أقل من أحد عشر يوما ، لأنها تكون طاهرا في أقل من أحد عشر يوما فينبغي أن تصدق في ذلك على العدة ، فليس القول في هذا إلا قول واحد و هي مصدقة فيما قالت من النفاس ، و تكون العدة بعد ذلك أربعة و خمسين يوما ، لأن أقل الطهر خمسة عشر يوما و أقل الحيض ثلاثة أيام .

١٠

و قال محمد : كل دمين كانا في النفاس بينهما أقل من خمسة عشر يوما فذلك دم واحد و هو نفاس كله ، و إن كان بينهما أكثر من خمسة عشر يوما فالأول نفاس و الآخر حيض . و من ذلك لو أن امرأة وضعت فرأت الدم يوما أو يومين أو ثلاثة أيام ثم طهرت ثلاثة عشر يوما

= عهد أن يجعل نفاسها خمسة و عشرين يوما تحرزا عن معاودة الدم بعد الطهر قبل كمال الأربعين ، و طهرها خمسة عشر ، فذلك أربعون ، ثم حيضها خمسة و طهرها خمسة عشر ، فثلاث حيض كل حيضة خمسة ، و طهران بينها كل واحد منها خمسة عشر يكون خمسة و أربعين ، فاذا ضمته إلى الأربعين يكون خمسة و ثمانين ، فتصدق في هذا القدر - ما قاله السرخسي ج ٣ ص ٢١٨ .

(١) وفي ٥ « ولا يصدق » .

(٢-٢) وفي ٥ « وهي تقول » .

أو أربعة عشر يوما ثم رأت الدم كان هذا نقاسا كله . ولو أنها رأت
الدم أول ما ولدت يوما أو يومين أو ثلاثة ثم انقطع الدم خمسة عشر يوما
ثم رأت الدم بعد ذلك يوما أو يومين فان الأول نقاس و الآخر ليس
بنفاس ولا حيض ، توضا وتصلي لأن ما بين الدمين أكثر من خمسة عشر يوما
طهرا ، فهذا الدم الثاني دم غير الدم الأول ، و ليس الدم الثاني حيضا
لأنه أقل من ثلاثة أيام ؛ ولو كانت رأت الدم بعد طهر خمسة عشر يوما
ثلاثة أيام أو أكثر فهذا حيض . وقال أبو حنيفة : إذا عاودها الدم في
الأربعين فهو نقاس وإن كان بين الدمين خمسة عشر يوما طهر - فهذا
قيح ، ينبغي في قوله : إن رأت يوما دما و خمسة عشر يوما طهرا و يوما
١٠ دما و خمسة عشر طهرا و يوما دما أن يكون هذا نقاسا كله ؛ وهذا قريح ،
ولكننا نقول : اليوم الأول نقاس ، و ما سوى ذلك ليس بنفاس ولا حيض ؛
فان قال قائل : كيف صيرت بين دمي النفاس الطهر خمسة عشر يوما
ولم تصيره ثلاثة أيام كما صيرته في الحيض ؟ قيل له : لا يشبه النفاس الحيض
لأن الحيض^٣ لأقله غاية و لأكثره غاية و أقل الحيض ثلاثة أيام ، فجعلنا
(١) ثم أبو حنيفة مر على أصله فقال : الأربعون للنفاس كالعشرة للحيض . ثم الطهر
المتخلل في العشرة عنده لا يكون فاصلا ، وإذا كان الدم محيطا بطرفي العشرة يجعل
الكل كالدم المتوالي ، فكذلك في النفاس إذا أحاط الدم طرفي الأربعين - اه
ما قاله السرخسي في باب النفاس من كتاب الحيض ج ٣ ص ٢١١ .

(٢) لفظ « له » ساقط من ه .

(٣-٣) قوله « لأن الحيض » ساقط من ه .

أقل الطهر الذي يكون بين الدمين ثلاثة أيام ، فان كان الدمان أقل من ثلاثة أيام لم يكن ذلك حيضا ، والطهر أكثر منه ، وكيف يكون خمسة أيام حيضا وأكثرها لم ترفيه دما ! هذا ما لا يكون ؛ وأما النفاس فليس له غاية في قليله فنجعل الطهر القليل مثل النفاس القليل ، لأن النفاس يكون ساعة لو وضعت المرأة ثم رأت الدم ساعة تم انقطع ثم رأت الطهر ٥ كانت تلك الساعة نفاسا ، فلما رأينا النفاس لا وقت له في قلته كانت أيام النفاس أكثر من أيام الحيض . وقال أبو حنيفة : إذا عاودها الدم في الأربعين والذي بين الدمين قليل أو كثير كان ذلك نفاسا كله ؛ فاستحسننا أحسن ذلك كله فقلنا : إن كان بين الدمين في الأربعين أقل من خمسة عشر يوما فذلك نفاس كله ، وإن كان الذي بينها أكثر من خمسة عشر يوما فالأول نفاس والثاني ليس بنفاس ؛ لأن أبا حنيفة وجميع أصحابنا قد أجمعوا على أن الدمين في الحيض الذي بينها طهر خمسة عشر يوما دمان مختلفان وليس بدم واحد ، فلما قالوا ذلك في الحيض قلنا نحن في النفاس أحسن ؛ ما عندنا فيه ، وإنه ليدخل في قولنا أيضا شيء قبيح وهو : لو أن امرأة نفست يوما ثم طهرت أربعة عشر يوما ثم ١٥

(١) وفي « ولم » .

(٢) وفي « فيجعل » .

(٣) وفي « حيض » .

(٤) وفي « فهذا أحسن » .

(٥-٥) وفي « أيضا في قولنا » .

(٦) كذا في « ؛ وفي ع ، زد ولو » .

رأت الدم يوماً ثم انقطع كان ذلك نقاساً كله - فهذا^١ أيضاً قبيح، ولكنه لا بد من هذا لأن الدمين بينهما من الطهر أقل من خمسة عشر يوماً؛ فان لم نقل بهذا القول فلا بد أن تقف^٢ على شيء من ذلك معروف. فان قال قائل: اثنا عشر يوماً فما أقرب^٣ هذا من أربعة عشر يوماً أو يقول قائل: كيف^٤ يكون بين الدمين طهر عشرة أيام فيكون دمين متفرقين فلا بد من أن^٥ يأتي على هذا برهان أحسن ما ههنا في هذا أن كل دمين من النفاس ليس بينهما من الطهر خمسة عشر يوماً فهو نفاس كله، وكل دمين بينهما من الطهر خمسة عشر يوماً فصاعداً فالأول نفاس، والثاني إن رآته يوماً أو يومين ثم انقطع فليس بحيض وهو استحاضة تتوضأ^{١٠} وتصلي؛ وإن رأت المرأة بعد الطهر خمسة عشر يوماً دماً فرأته ثلاثة أيام فصاعداً فهو حيض، والأول الذي رآته حين ولدت نفاس - فهذا أحسن ما عندنا في هذا، وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه.

قال: أخبرنا محمد بن الحسن عن مالك بن أنس قال: أخبرني الثقة^٦

(١-١) وفي هـ « فهذا كله » .

(٢) وفي هـ « تقف » .

(٣) كذا في هـ، ز؛ وفي ع « أقرت » .

(٤) كذا في ز؛ ولفظ « كيف » ساقط من هـ، ع .

(٥-٥) وفي الأصل « ان من »، وحرف « من » ساقط من هـ، ز؛ والصواب « من أن يأتي » .

(٦) لفظ « دماً » ساقط من هـ .

(٧) كذا في موطأ الإمام محمد؛ وفي موطأ يحيى: انه بثني أن سالم بن عبد الله =

عندي عن سالم بن عبد الله و سليمان بن يسار أنها سئلا عن الحائض هل يصيبها زوجها إذا رأت الطهر قبل أن تغتسل؟ فقالا: لا، حتى تغتسل.

محمد عن مالك بن أنس قال: أخبرني عبد الله بن أبي بكر عن عمته^٢ عن ابنة^٣ زيد بن ثابت أنه بلغها أن نساء كن^٤ يدعون بالمصايح من^٥

= وسليمان بن يسار سئلا - ص ٢٠ . وفي تعجيل المنفعة : وعن الثقة عن سليمان ابن يسار وعن الثقة عن ابن عمر - هو نافع كما في موطأ ابن القاسم - ص ٥٤٨ . (١) وفي « الحيض » تصحيف .

(٢) أخرجه الإمام محمد في (باب الرجل يصيب من امرأته و يباشرها و هي حائض) من موطئه ص ٧٧ . و أخرجه يحيى في موطئه ص ٢٠ في بحث (ما يحل للرجل من امرأته و هي حائض) .

(٣) قال ابن الخذاء : هي عمرة بنت حزم عمه جد عبد الله بن أبي بكر ، و قيل لها عمته مجازا ، صحابية قديمة ، روى عنها جابر ، ففي روايتها : عن بنت زيد - بعد ، و يحتمل أن يكون المراد عمته الحقيقية و هي أم عمرو أو أم كلثوم - كذا في الفتح من التعليق الممجد ص ٨١ .

(٤) و كان في الأصول « أبيه » مكان « ابنة » تصحيف فاحش . و لفظ يحيى في موطأ مالك « بنت » . و في الفتح : ذكروا أن لزيد من البنات : حسنة و عمرة و أم كلثوم و غيرهن ، و لم أر الرواية لواحدة إلا لأم كلثوم زوج سالم بن عبد الله بن عمر فكانها هي المبهمة ههنا - من التعليق الممجد ص ٨١ .

(٥) كذا في الموطأ ؛ و لفظ « كن » ساقط من الأصول ، إنما زدناه من الموطأ .

(٦) كذا في الموطأ ؛ و في الأصول « في » مكان « من » .

جوف الليل فينظرن' إلى' الطهر، فكانت تعيب ذلك عليهن و تقول :
ما كان النساء يصنعن هذا ١٢

أخبرنا محمد عن أيوب بن عتبة اليمامي، قاضي اليمامة^٥ قال: أخبرني
يحيى بن أبي كثير^٦ عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف قال: سألت
أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقالت: تدع
الصلاة أيام أقرانها: ثم تغتسل و تتوضأ لكل صلاة و تصلي^٧.

قال: حدثنا محمد عن مالك بن أنس قال: أخبرني علقمة^٨ عن أمه^٩
مولاة عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت:

(١) كذا في موطأ الإمام محمد، وفي موطأ الإمام مالك رواية يحيى « ينظرن »؛
وفي الأصول « فينظرون » خطأ.

(٢) لفظ « إلى » ساقط من الأصول، إنما زدناه من الموطئين.

(٣) أخرجه مؤلف الكتاب في موطئه ص ٨١ (باب المرأة ترى الصفرة
والكدرة). وأخرجه مالك في موطئه رواية يحيى ص ٢٠ (طهر الحيض).

(٤) وفي الأصول « السامى »، و الصواب « اليمامى ».

(٥) وفي ع « التهامة » تحريف.

(٦-٧) كذا في ع، ز؛ وفي هـ « يحيى بن كثير » وليس بصواب.

(٧) وأخرجه مؤلف الكتاب في آثاره ج ١ ص ٨٩: ان أم حبيبة سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم - مرفوعاً.

(٨) هو علقمة بن أبي علقمة؛ كما هو في الموطأ - وهو يرمى، من رجال التهذيب،
أخرج له الستة.

(٩) وهى مرجانة، من رجال التهذيب، أخرج لها أبو داود و الترمذى
و النسائى و البخارى في جزء رفع اليدين له.

كان 'النساء يبعثن إلى عائشة الدرجة فيها' الكرسف فيه 'الصفرة' من الحيضة فتقول: 'لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء' - تريد بذلك الطهر من الحيض^٥.

هذا آخر كتاب الحيض و يتلوه باب حيض النصرانية إن شاء الله تعالى^٦.

باب حيض النصرانية^٧

قال محمد: امرأة نصرانية حاضت و انقطع عنها الدم ثم أسلمت قبل أن تغتسل ولم يذهب وقت الصلاة و كان زوجها طلقها هل له أن يراجعها؟ فان قلت: لا ، لأن طهرها كان انقطاع الدم و انقطاع الدم من النصرانية طهر؛ فما تقول^٨ في نصرانية انقطع عنها الدم و زوجها مسلم ثم إنها أسلمت هل لزوجها أن يطأها قبل أن تغتسل؟ فان قلت: لا يطأها؛ وهي قد صارت طاهرا بانقطاع الدم و قد ذهب الحيض!

(١) كذا في الموطئين؛ و كان في الأصول «كن» .

(٢) كذا في الموطئين؛ و كان في الأصول « وفيها » زيادة الواو .

(٣) كذا في الموطئين؛ و في الأصول « فيها » وليس بشيء .

(٤-٤) كذا في الموطأ و كذا في الأصول؛ و في الموطأ رواية مالك « من دم الحيضة يسألنها عن الصلاة فتقول - الخ » .

(٥) و في الموطأ رواية يحيى « الحيضة » . قال محمد بعد تخريج الحديث: و بهذا نأخذ لاطهر المرأة ما دامت ترى حمرة أو صفرة أو كدرة حتى ترى البياض خالصا - و هو قول أبي حنيفة رحمه الله - اه ص ٨١ .

(٦) كذا في الأصل؛ و من قوله « هذا آخر كتاب الحيض... » لم يذكر في ه، ز .

(٧) لم يذكر هذا الباب في المختصر .

(٨) كذا في الأصول؛ و لعل الصواب « تقولون » بدلالة السياق .

وإن قلت: يطأها؛ فهل تقرأ القرآن هذه؟ وهل يستقيم^١ أن تصير هذه طاهرا بانقطاع الدم وهي نصرانية؟ ويحل لزوجها أن يطأها؟ فإذا أسلت عادت حائضا لا يحل لزوجها أن يطأها حتى تغتسل و كان وطؤها له حلالا قبل أن تسلم؟ فمن أين يحرمه^٢ الإسلام؟ وهل تشبه هذه المرأة المسلمة إذا طهرت من الحيض ولم تجد الماء فتيمنت وصلت وحل^٣ لزوجها أن يطأها ثم إنها قدرت على الماء ووجب عليها أن تغتسل وقد كان وطؤها حلالا قبل أن تجد الماء؟ فكيف يحرم ذلك بعد ما وطئها؟ وهل تشبه هذه النصرانية التي قبلها؟

أرأيت النصرانية الأولى لو رأت طهرها ذلك في ليلة من رمضان و عليها من الليل قدر ما تغسل بعض جسدها ثم تصبح وقد بقي عليها شيء ١٠ فأسلت قبل الصبح؛ فقد حفظت غندي في هذا أن صومها تام؛ فإن غسلت بعض جسدها نهارا أتقضى صوم ذلك اليوم؛ لأنك زعمت أن طهرها كان انقطاع الدم؛ ولم يكن طهرها الغسل فهل كان لزوجها أن يطأها؛ لأنها طاهر حيث انقطع الدم وهي نصرانية قبل أن تغتسل؟ فإن قلت: لا يطأها؛ فما فصل ما بين الصوم و الوطئ في هذا؟ قال: ١٥ انقطاع دم النصرانية طهرها، يطأها زوجها بعد الإسلام قبل أن تغتسل؛

(١) كذا في ٥؛ وفي ج، ز «تستقيم».

(٢) وفي ٥ «تحرمه»، والصواب «يحرمه».

(٣) وفي ٥ «حلت» تصحيف.

(٤) لفظ «الدم» ساقط من ٥.

وإن كانت طلقت فلا رجعة لزوجها 'بعد الإسلام قبل أن تغتسل'، وإن كانت طلقت فلا رجعة لزوجها 'عليها بعد انقطاع الدم في الحيضة الثالثة' .
والمثيمة إذا صلت بتيممها حل لزوجها أن يطأها ولكنها تقرأ القرآن ما لم تجد الماء، فإذا تيممت وصلت ووجدت الماء وجب عليها الغسل، فلا تقرأ القرآن حتى تغتسل لأنها لا تكون أحسن حالا من المرأة الجنب، والزوج يطأها؛ وكذلك النصرانية إذا انقطع عنها الدم ثم أسلمت لم تقرأ القرآن حتى تغتسل لأن الحيض قد انقطع؛ ألا ترى أن الغسل عليها واجب؟ وكل امرأة كان الغسل عليها واجبا من الحيض أو جنابة لم تقرأ حتى تغتسل .

١٠ امرأة طهرت في أول الليل في وقت العشاء فرأت البياض خالصا ولكنها تخاف معاودة الدم إلى متى تدع الصلاة أو تؤخر الغسل والصلاة فتكون من ذلك في ساعة؟ وما وقت العشاء في هذه الحال؟ وما حالها إذا طهرت في وقت كل صلاة ولكنها تخاف من معاودة الدم؟ كيف يكون هذا في التي طهرت في أول الليل؟ إلى أي حين يسمعها أن تؤخر الغسل؟ أرأيت إن مجلت الغسل في وقت العشاء لأنه يشتد عليها الطهر في نصف الليل أو ثلثه فمجلت الغسل وصلت ونامت هل

(١-١) من قوله «بعد الإسلام...» ساقط من ه، ع .

(٢) وفي ه «والجنب» زيادة الواو من سهو الناسخ .

(٣) وفي ع «فيكون» .

(٤) كذا في ه؛ ولفظ «الدم» لم يذكر في ع، ز .

(٥-٥) وفي ع «تكون في هذا» .

يستحب ذلك لها؟ أرأيت إن فعلت ذلك ونامت ثم انتهت غدوة وهي طاهر كما نامت غير أنها لا تدري لعل دمها قد عاودها في بعض الليل ثم انقطع و لعل الحيض قد عاودها وهي نائمة وذلك في أيام حيضها أو في العشرة أتكتفي هذه بالغسل الذي اغتسلت قبل النوم؟
 ٥ أو ترى لها أن تعيد الغسل لهذا الشك الذي دخلها؟ قال: أحب إلى^٥ لهذه أن تدع الصلاة والغسل حتى يبقى^٢ من نصف الليل الأول ما تقدر على أن تغتسل وتصلي قبل أن يمضي النصف الأول من الليل، وإن هي عجلت الغسل وصلت^٢ أجزاءها، وإن كانت نامت فاستيقظت وهي على طهر فهي على الأول حتى تعلم أنها رأته بما بعد الغسل.

١٠ آخر باب الحيض^٤ والحمد لله رب العالمين رب اغفر وارحم^٤،
 * يتلوه كتاب الزكاة * .

تم الجزء الأول من كتاب الأصل الامام محمد المعروف بالمبسوط
 * عند الفقهاء يوم الاثنين التاسع عشر من شهر ذي الحجة الحرام
 سنة ١٣٨٥ هـ = ١١ / ابريل سنة ١٩٦٦ م، ويتلوه الجزء الثاني
 أوله: كتاب الزكاة .

(١) وفي هـ «اليوم» تصحيف . (٢) وفي ع «بقي» وليس بشيء .

(٣) وفي هـ «فصلت» .

(٤-٤) كذا في الأصل، ومن قوله «والحمد لله...» لم يذكره في هـ، ز .

(٥-٥) قوله «يتلوه كتاب الزكاة» لم يذكر في هـ .

بيان الصواب من الخطأ

الواقع في الجزء الأول من كتاب الأصل

الاصواب	الخطأ	صفحة	سطر	الاصواب	الخطأ	سطر	صفحة
، وإن	إن	٢١٠	٧	يدل	بدل	١٧	١٣ المقدمة
متعمد	متعمدا	٢٢٧	٩	ما يمكن	ما يمكن	١١	١٨
فيجهر بالقراءة	فيجب	٢٢٨	٢٠	أجزاه	اجزاه	١٣	٢٤
	بالقراءة			ما في ص	، في ص	١٥	٢٥
فيجهر بالقرآن	فيجب	،	،	منها ^٢	منها ^٢	٥	٣٣
	بالقرآن			قوله	من قوله	١٦	٣٧
وحدها	وجدها	٢٤٨	٤	،	،	١٥	٤٧
إليها	إليها	٢٦٤	١١	كن	كن	١٤	٤٨
مدينة	مدينة	٢٦٧	١٤	قلت: أ رأيت	أ رأيت	٢١	٤٩
الإمام ثم	الإمام معه ثم	٢٨٣	،	يابسا	بايسا	٢١	٧٣
مغير	معبر	٢٩٨	،	الفأرة	الثارة	٨	٨٤
إلى ثقله ^٢	إلى أهله ^٢	٣٠٢	٢	بن	ابن	١٣	٨٨
سارًا	سارًا	٣٢٧	٨	خفه	خفيه	٩	٩٩
طريق ابن زياد	طرق ابن	٣٨١	١٨	ص، ح	صف، ج	١٨	١١٩
	زياد			غيرهما	غيرهما	٨	١٤٢
عدا	عدى	٤٠٦	٢	الآخرتين	الآخرين	١٤	١٦١
الصبي	للصبي	٤٠٩	١٦	×	الثاني	١٠	١٧٢

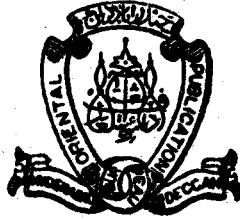
صفحة	سطر	الخطأ	الصواب	صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٤٢٠	١٢	حالة الحياة	على وجهه بخلاف	٤٣٨	٢١	يمرص	يمرض
		...	حالة الحياة	٤٧٣	٢	طهرا	طهر
	١٣	على وجهه		٤٧٤	١	"	"
		بخلاف	×	٤٨٩	١٥	عنهما	عنهم
٤٢٨	٣	فكبر تكبيرة	فكبر تكبيرة	٥٠٩	٢٠	لم نكن	لم تكن

اعتذار

لا يخفى على القراء الكرام أنى كنت التزمت وقت تصحيح كتاب الأصل وصل بلاغات الإمام محمد بن الحسن وتخريج منقطعاته فوصلت أذرها إلا بلاغا واحدا ، فاني نسيت تخريجه ، وهو فى ص ١٥٨ من الكتاب قوله « بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلى بالليل ثمان ركعات ثم يوتر بثلاث ثم يصلى ركعتين قبل الفجر ، وصله فى كتاب الآثار ج ١ ص ٢٣٤ : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو جعفر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ما بين العشاء الآخرة إلى صلاة الفجر ثلاث عشرة ركعة : ثمانى ركعات تطوعا ، و ثلاث ركعات الوتر ، و ركعتى الفجر . و أخرج فى موطنه ص ١٤٥ و كتاب الحج ص ٥٥ أيضا نحوه . و أخرج الإمام أبو يوسف فى آثاره ص ٣٤ و أخرج الإمام محمد فى حجته ، و البخارى و أبو داود و الترمذى عن مالك عن سعيد المقبرى عن أبى سلمة أنه سأل عائشة رضى الله عنها : كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان ؟ فقالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد فى ، رمضان ولا فى غيره على إحدى عشرة ركعة : يصلى أربعا - فلا تسأل عن حسنهن وطولهن - ثم يصلى أربعا - فلا تسأل عن حسنهن وطولهن - ثم يصلى ثلاثا - الحديث . راجع ج ١ ص ٢٣٤ من كتاب الآثار تجد فيه تفصيلا وافيا بأتم من هذا - ف .

DA'IRAT'UL-MA'ARIF'IL-OSMANIA PUBLICATIONS

NEW SERIES, NO. 138/1



KITĀB'UL ASL

BY

ABU 'ABDILLAH MOHAMMAD B. AL-HASAN

AL-SHAIBANI

(d. 189 A.H./804 A.D.)

Vol. I

Edited by

Abul Wafa al-Afghani

President, Ihya'ul-Ma'arif'il-Nu'mania

Printed

Under the Auspices of the Ministry of Education
Government of India

&

The Supervision of

Dr. M. 'Abd'ul Mu'id Khan

Prof. of Arabic, Osmania University

Director, Da'irat'ul Ma'arif'il-Osmania

(First Edition)

Published by

THE DA'IRAT'UL MA'ARIF'IL-OSMANIA
(OSMANIA ORIENTAL PUBLICATIONS BUREAU)
OSMANIA UNIVERSITY, HYDERABAD-7
INDIA

1966

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس الأبواب لكتاب الأصل ج - ١

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
			كتاب الصلاة
	باب ماجاء في القيام في الفريضة ١٦١	٢	باب الوضوء
	باب الحدث في الصلاة وما	٣	باب الدخول في الصلاة
١٦٨	يقطعها		باب افتتاح الصلاة وما يصنع
	باب الإمام يحدث ولا يقدم أحدا ١٧٩	١٣	الإمام
	باب المسافر يحدث فيقدم مقيما ١٨٢		باب الوضوء والغسل من الجنابة ٢٣
	باب الإمام يحدث فيقدم جنبا	٧٨	باب البثر وما ينجسها
١٨٤	أو ضيما	٨٨	باب المسح على الخفين
١٨٥	باب صلاة الأيمى	١٠٣	باب التيمم بالصعيد
	باب فيمن صلى تطوعا أو فريضة		باب ما ينقض التيمم وما
١٨٨	ولم يقعد في الثانية	١٢٦	لا ينقضه
١٨٩	باب صلاة النساء مع الرجال	١٢٩	باب الأذان
١٩٣	باب صلاة العريان		باب من نسي صلاة ذكرها من الغد ١٣٥
	باب الرجل يحدث وهو راكع	١٤٤	باب مواقيت الصلاة
١٩٤	أو ساجد		

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢١٧	باب صلاة المريض في الفريضة		باب الرجل يصلي فيصيب ثوبه
	باب السهو في الصلاة وما		أو بدنه بول أو دم أكثر من
٢٢٤	يقطعها	٢٠٠	قدر الدرهم
٢٤٢	باب الزيادة في السجود	٢٠٢	باب الدعاء في الصلاة
	الإمام يحدث فيقدم من	٢٠٤	الإشارة في الصلاة
٢٤٣	فاته ركعة		فيمن يؤم القوم وهو يقرأ
٢٦٥	باب صلاة المسافر	٢٠٦	في المصحف
٣٠٥	باب المسافر في السفينة	٢٠٧	فيمن صلى وقدامه العذرة
٣١٠	باب السجدة		فيمن يصلي على الأرض
٣٢٩	باب المستحاضة		أو البساط وقدامه بول
٣٤٥	باب صلاة الجمعة	٢٠٨	في الصلاة على الثلج
٣٧٠	باب صلاة العيدين		فيمن سجد على بعضها أعضائه
٣٨٤	باب التكبير في أيام التشريق	٢٠٩	أو على ظهر الرجل
٣٩٠	باب صلاة الخوف و الفرع		فيمن اقتح التطوع
٤٠٣	باب غسل الشهيد وما يُصنع به		أو المكتوبة قائماً ثم يعتمد
	باب غسل الميت من الرجال	٢١١	على شيء أو يقعد من غير عذر
٤١٧	و النساء	٢١٢	فيمن صلى على غير وضوء
٤٤٣	باب صلاة الكسوف		فيمن صلى و في فيه دنائب
٤٤٧	باب صلاة الاستسقاء	٢١٣	أو دراهم
٤٥٢	باب الصلاة بمكة و في الكعبة	٢١٤	فيمن صلى فأقى من غير عذر

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٤٧٩	باب انتقال الحيض عن أيامها التي كانت تجلس فيها مضي	٤٥٧	كتاب الحيض باب من المستحاضة في أول ما يمتد به الدم ما يكون حيضا و ما لا يكون
٤٨٨	باب المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت أيام حيضها	٤٦٦	باب ما يختلف فيه الحيض والطهر من المرأة التي لم يكن لها أيام معروفة
٥٠١	باب من الدم الذي يكون أكثر من الطهر والطهر الذي يكون أكثر من الدم في العشر أول ما ترى الدم وفي أيام أقرانها المعروفة	٤٦٩	باب المرأة يكون حيضها معروفا فيزيد أو ينقص
٥١١	باب المرأة ينقطع دمها قبل وقتها ولا يكون لها وقت معروف حتى يطأها زوجها	٤٧٣	باب ما يختلف فيه الطهر والحيض من المرأة التي لها أيام معروفة
٥١٣	باب النفاس و الوقت في ذلك	٤٧٦	باب الحيض الذي يكون للمرأة فيه أيام معروفة فيتقدم الدم أو يتأخر
٥٢١	باب حيض النصرانية		